العدد السبعون بعد المائة - أكتوبر ٢٠٠٧

السياسة الدولية

مؤتمر فاشل آخر للسلام؟
د. أسامة الغزالى حرب

مصر وقطاع غزة.. معضلة علاقة خاصة جدا!
د. وحيد عبد المجيد

روسيا.. قطب دولى من جديد؟
[ملف العدد]

"تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله"
لقاء العدد مع د. مصطفى كمال طلبة.. الخبير الدولى فى شئون البيئة

باكستان على مفترق طرق
[تحت الضوء]

موجابى.. والخروج من الأزمة فى زيمبابوى
يحيى غانم



المحتويات



السنة الثالثة والأربعون
العدد السبعون بعد المائة
أكتوبر ٢٠٠٧

د. أسامة الغزالي حرب

مؤتمر فاشل آخر للسلام؟

بعد أسبوعين من صدور العدد السابق من "السياسة الدولية"، وبالتحديد في ١٥ يوليو ٢٠٠٧، وفي سياق حديث مطول عن تطورات الوضع في الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربي - الإسرائيلي، قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش: "إنني سوف أدعو لعقد اجتماع في الخريف القادم لممثلين للدول التي تدعم الحل القائم على إقامة دولتين، وترفض العنف، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتلتزم بكافة الاتفاقيات السابقة بين الأطراف المعنية. والمشاركون الرئيسيون في هذا الاجتماع سوف يكونون: الإسرائيليين، والفلسطينيين، وجيرانهم في المنطقة. وسوف ترأس الوزيرة رايس هذا الاجتماع، وسوف تستعرض مع نظرائها التقدم الذي تحقق نحو بناء المؤسسات الفلسطينية، وسوف يسعون إلى إيجاد سبل مبدعة وفعالة من أجل إحداث مزيد من الإصلاح، وسوف يقدمون الدعم الدبلوماسي للأطراف المعنية في مناقشاتهم ومفاوضاتهم الثنائية، حتى يمكننا أن نتحرك للأمام في طريق صحيح نحو الدولة الفلسطينية".

كانت تلك بلا شك خطوة مفاجئة من الرئيس الأمريكي، اختلفت عما درجت عليه الدبلوماسية الأمريكية من الرفض المستمر للتدخل الدولي في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلا عن أنه لم يسبقها نوع من التشاور مع الأطراف العربية المعنية. غير أن الطابع المفاجئ لتلك الخطوة يوحي بوجود أسباب لا يصعب رصدها:

- فعلى رأس المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط الآن، تأتي احتمالات تطور القدرات النووية الإيرانية، بما تحمله من إمكانية حصول إيران على القنبلة النووية في لحظة ما. هذا الهاجس يؤرق الإدارة الأمريكية، ويجعل من إمكانية توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أمرا يكاد يكون مفروغا منه، وإن ظل التوقيت محلا لاحتمالات عديدة. في هذا السياق، فإن "تهيئة" البيئة الإقليمية لهذه الضربة، وتوابعها المحتملة، تصبح مسألة جوهرية، وتبرز قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، أو الفلسطيني - الإسرائيلي باعتبارها القضية الأهم التي يتعين الانتباه إليها، وحلها، أو على الأقل إعطاء الانطباع بجدية النوايا الأمريكية لحلها! فضلا عن الوعود السخية بمساعدات عسكرية إضافية وصفقات سلاح هائلة لمصر وإسرائيل والسعودية ودول الخليج، وكذلك الجهود الحثيثة بهدف تهدئة الأوضاع في العراق، توطئة لسحب أغلب القوات الأمريكية من هناك، والتي تشكل "رهينة" لدى إيران، بشكل أو بآخر!

- غير أن السبب المباشر والعاجل لتلك الخطوة الأمريكية إنما يتمثل في الانقسام المأساوي الذي وقع بين حركتي "فتح" و"حماس"، بعد الانقلاب الذي قادته الأخيرة في غزة ضد السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. ويبدو جليا أن الإدارة الأمريكية الحالية رأت في ذلك الانقسام فرصة ثمينة ينبغي اغتنامها، ليس فقط لعزل حماس (باعتبارها امتدادا للمنظمات "المتطرفة" و"الإرهابية") وإنما أيضا لدعم حكومة محمود عباس، باعتبارها ممثلة لقوى "الشرعية" و"الاعتدال"، التي يمكن أن تكون هي الطرف الفلسطيني الذي يفاوض إسرائيل.

ولقد بدأت تتسارع بالفعل الجهود الأمريكية للتحضير للاجتماع المرتقب، لتضيف مؤتمرا جديدا إلى عشرات - بل مئات - المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات التي شهدتها جهود تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وهنا يثور السؤال: **هل سوف نجد أنفسنا إزاء مؤتمر فاشل جديد، يحمل المزيد من الإحباط واليأس لدى الجماهير العربية المنتظرة والمتطلعة؟**

- إن أول التحفظات، التي يمكن أن تثور هنا، يتعلق بالموقف الأمريكي نفسه. فأي مدقق للخطاب الذي أعلن من خلاله بوش دعوته المفاجئة سوف يلاحظ أن نقطة الانطلاق التي صدرت منها الدعوة، أي الانشقاق الفلسطيني (بين ما سماه بوش "رؤية حماس" و "رؤية الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض") باعتباره بداية لعمل جاد من أجل السلام، والعجلة التي قدمت بها تلك الدعوة، تذكرنا بالخطاب المفاجئ الذي ألقته كوندوليزا رايس في ٧ أغسطس ٢٠٠٦ مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، واعتبرت فيه تلك الحرب نقطة انطلاق لبناء شرق أوسط جديد!

ففى الحالتين، هناك حدث معين، أراد الأمريكيون استثماره لتمرير رؤيتهم لحل الصراع العربى - الإسرائيلى، ولمستقبل المنطقة، بأكثر مما هو استراتيجية متكاملة، وتصميم جاد لحل جذرى للصراع، بما يستلزمه ذلك من شروط، ربما كان أهمها الضغط على إسرائيل للقبول بشروط السلام العادل، كما توافق عليها المجتمع الدولى، وكما قبلت بها الدول العربية جميعها. فإذا كان الأمر كذلك، فيمكننا أن نتصور أن تلك الدعوة الأمريكية لن تفلح فى تحقيق "السلام" الذى يلوح به بوش، تماما كما لم تفلح الحرب الإسرائيلية على لبنان فى خلق الشرق الأوسط الجديد الذى بشرت به الوزيرة رايس.

- وربما يعزز هذا التشخيص حقيقة الموقف الإسرائيلى إزاء دعوة الرئيس بوش. فصحيح أنه بدأت اتصالات هنا وهناك بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتكررت اللقاءات بين "أبو مازن"، وأولمرت .. وشكلت أكثر من لجنة مشتركة، لكن لا يمكن القول إننا إزاء أى تغيير جاد فى الموقف الإسرائيلى، فالأنشطة الاستيطانية جارية على قدم وساق، بما تنطوى عليه من تغييرات سكانية وجغرافية فى الأرض المحتلة، ولم ترد إشارات جادة لبحث قضايا أساسية مثل الانسحاب من الأراضى المحتلة، واللاجئين .. الخ. ولم تكن مصادفة - كالعادة - أن حذرت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى من "رفع سقف التوقعات فيما يمكن للمؤتمر أن يحققه"؟!. وفى حين رأى الأمريكيون أن انقسام فتح وحماس فرصة لصنع عملية السلام، فقد اتخذها الإسرائيليون حجة للحديث المتكرر عن عدم وجود شريك فلسطينى لعملية السلام .

وبعبارة أخرى، إننا لسنا إزاء أى تغيير جاد فى الموقف الأمريكى أو الإسرائيلى، وإنما هى فرصة تصور الأمريكيون أنها مواتية للتلويح بسلام عربى - إسرائيلى، كجزء من تهيئة الأجواء لضرب إيران، ولا تجد إسرائيل بأسا من مجاراة الأمريكيين فى ذلك، مادامت غير مطالبة بإحداث أى تغيير جاد فى مواقفها، على الأقل وفق ما توحى به التطورات حتى الآن.

ولذلك، لم يكن غريبا أن قوبلت دعوة الرئيس الأمريكى من الأطراف العربية بالفتور والتشكك! ففى حين رحبت مصر منذ البداية بالدعوة، إلا أنها كررت - خاصة على لسان الرئيس مبارك - الحديث عن الحاجة إلى وضع جدول أعمال واضح، فضلا عن التحذير من عواقب الفشل أو الخروج بدون نتائج ملموسة.

وأعلنت المملكة العربية السعودية - على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل - أنه إذا لم يتناول الاجتماع المزمع عقده بحث كافة القضايا الرئيسية للنزاع فى الشرق الأوسط، فإن هناك شكاً فى حضورها الاجتماع. ويبدو هذا أمرا منطقيا من جانب الدولة التى طرحت - بالأساس - مبادرة السلام العربية، والتى لم تجد استجابة جادة، لا من إسرائيل ولا من الولايات المتحدة.

غير أن عدم تضمين دعوة الرئيس الأمريكى لأسماء الدول المدعوة تحديدا ترك - فوق ذلك - غموضا فيما يتعلق بحالة دول معينة، على رأسها سوريا. ففى حين تثور بين الفينة والأخرى شائعات عن اتصالات سورية - إسرائيلية، إلا أن الموقف الأمريكى المعلن لا يزال أقرب إلى استبعاد دعوة سوريا. كما ينطبق الأمر نفسه على لبنان، بالرغم من أن كلتيهما - سوريا ولبنان - لها قضاياها ومشاكلها مع إسرائيل.

وقبل ذلك كله - وبعده - لا يمكن تجاهل المشكلة أو الكارثة التى يعانى منها الآن الطرف العربى الأصيل المعنى بالحل، أى الطرف الفلسطينى. فسوف تظل حماس قادرة على تفجير أى اتفاق، وتوفر - كالعادة - ليس فقط المبرر الأقوى لإسرائيل للتنصل من أى اتفاق، وإنما لاستمرار تأزيم وتفجير الوضع الفلسطينى، بصرف النظر عن وعود عباس "بإعادة اللحمة" للوطن، أو جهود بلير لبناء مؤسسات الدولة!

والخلاصة أننا إزاء دعوة لمؤتمر دولى ولدت مشوبة بعيوب خلقية، إذا جاز هذا التعبير. فالغرض المعلن لها (وهو التوصل إلى حل لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى) ليس هو الغرض الحقيقى (تهدئة الأوضاع وامتصاص السخط فى المنطقة توطئة لضربة قوية محتملة ضد إيران). ومن ناحية أخرى، فإن المناسبة التى فجرت الدعوة (الانشقاق الفلسطينى بين فتح وحماس) لا يمكن أن تغنى عن وجود أساس موضوعى لنجاحها وفعاليتها (أى وجود نية أمريكية صادقة، واستراتيجية أمريكية جادة للتوصل إلى حل للنزاع العربى - الإسرائيلى، بما فيه الاستعداد للضغط على إسرائيل). وبتلك المواصفات، فإن احتمالات فشل المؤتمر المنشود أكبر بكثير من احتمالات نجاحه، ليلحق بمؤتمرات أخرى كثيرة سبقته، لا وجود لها الآن إلا فى صفحات الكتب وأعمدة الصحف !

عن الحرب والسلام .. مراجعة لأدبيات الصراع الدولى

د. أحمد علي سالم

أستاذ مساعد بجامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال أكثر من نصف قرن من البحث العلمي الجاد، أثمرت جهود علماء العلاقات الدولية نظريات أعانتنا على فهم ظاهرة الصراع الدولي عامة، والنزاعات الدولية المسلحة على نحو خاص. لكن القليل من تلك النظريات هي التي تقدم تفسيرات مقنعة للظواهر الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة حالة السلم النسبي بين الدول، وبروز فاعلين ليسوا دولا في الصراعات الدولية. وسنستعرض فى المبحث الأول لهذه الدراسة أهم النظريات التي تشرح أسباب الصراعات والحروب الدولية، حيث نميز بين النظريات التي تلاقي قبولاً واسعاً من جانب علماء العلاقات الدولية وتلك التي لا تحظى بمثل هذا الإجماع. وسيناقش المبحث الثاني بعض النظريات التي تقدم تفسيرات جادة للظواهر الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، ونطرح فى الختام بعض الأفكار حول تطوير رؤية أكثر قدرة على تفسيرها.

المبحث الأول - اتجاهات دراسة أسباب الصراعات والحروب الدولية :

لماذا تخوض الدول حروباً ضد بعضها؟ سعى علماء العلاقات الدولية للإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة الظروف الداخلية في الدول المنخرطة في صراعات دولية، وموضوعات الصراع بين الدول، وخصائص النظام الدولي الذي تكثر فيه الصراعات بين الدول. وسنفرد لكل بعد من تلك الأبعاد مطلباً مستقلاً.

المطلب الأول - أسباب متعلقة بالظروف الداخلية في الدول المتصارعة :

بعد دراسات كمية عديدة، توصل (جيلر) و(سنجر) إلى ضعف الأدلة على وجود علاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية في الدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها. لكنهما وجدا علاقة إيجابية بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى ووضعها في ميزان القوى العالمي (أي هل هي قوة كبرى أو متوسطة أو صغرى؟)، ودرجة التعبئة العسكرية فيها، والمرحلة التي تمر بها في دورة القوة (أي هل قوتها النسبية في صعود أو هبوط؟(١). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (ليدز) و(ديفيز) من غياب دليل مطرد على العلاقة بين القيود التي تفرضها الظروف السياسية المحلية من جهة، وسلوك الدولة الخارجي بصفة عامة من جهة أخرى (٢)، أي أن هذه الدراسات تشكك في العلاقة بين ميل الدولة لخوض حرب من جهة، وخصائصها البنيوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى.

إلا أن هذه النتائج المبنية على دراسات تستخدم المنهج الكمي فقط تخالف ما توصل إليه باحثون آخرون باستخدام المنهجين الكمي والكيفي من حيث وجود علاقة بين العوامل المحلية والصراع الدولي. فقد وجد (شكري) و(نورث) أن بعض العوامل الاقتصادية

1- Daniel Geller and David Singer, Nations at War, Cambridge: Cambridge University Press, 1998, p. 67; Daniel Geller, "Explaining War: Empirical Patterns and Theoretical Mechanisms," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies II, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, p. 415.

2- Brett Ashley Leeds and David Davis, "Domestic Political Vulnerability and International Disputes," Journal of Conflict Resolution, 41, 6 (1997), pp. 814-834.

قد تقود الدول إلى الصراع والحروب، بما في ذلك نمو ناتجها المحلي، وزيادة مصالحها الخارجية، وتنافسها على الموارد والأسواق (٣). ورغم أن (زاك) توصل إلى نتائج مغايرة فيما يتعلق بأثر ضغوط السكان والاقتصاد في نزوع الدولة للانخراط في حروب خارجية(٤)، فإن دراسات أخرى أظهرت أن بعض العوامل الاقتصادية - خاصة ارتفاع معدل البطالة وزيادة ثقة المستثمرين - تغرى صانع القرار باستخدام القوة المسلحة في صراعاته الدولية، حيث يرى أن استخدامها أقل تكلفة وأكثر نفعا(٥).

وعلى مستوى بيئة صناعة قرار السياسة الخارجية، وجد (هاجان) ارتباطا بين السياستين المحلية والخارجية. فقادة الدول - سواء أكانوا منتخبين ديمقراطياً أم لا - يخضعون لقيود محلية، وتشكل التصورات والمصالح التي تجمعهم بمؤيديهم أساساً قوياً ودافعاً مهما لسياساتهم الخارجية(٦). كما توصل (سنيدر) إلى علاقة مماثلة في الدول الصناعية الكبرى التي تنزع للتوسع، ويقول

"من الخطأ الزعم بأن الضغوط الخارجية على الدولة أخطر من الضغوط المحلية عليها. فقادة الدول الذين يواجهون تهديداً خارجياً خطيراً يخشون من الإطاحة بهم في ثورة محلية تماماً، كما يخشون من الهزيمة العسكرية أمام قوى أجنبية والخضوع لها. وحتى إذا كان الخطر الداخلي الذي يواجهونه أقل حدة، فإنهم يخشون من انهيار حكوماتهم" (٧).

كما وجد (ريتر) أن اندلاع الحروب بين الدول مرتبط أيضاً باستراتيجياتها العسكرية. فالدول ذات الاستراتيجيات العسكرية القائمة على المناورة أميل لشن حروب ونزاعات مسلحة مع دول أخرى. وفي ظروف معينة، يزيد احتمال تصعيد نزاع مسلح بين دولتين إلى حرب إذا كانت استراتيجيتهما العسكرية قائمة على المناورة (٨).

ويبرز (ليفي) الاختلاف بين نتائج الدراسات الكمية والدراسات النظرية والتاريخية حول العلاقة بين بيئة صنع القرار والصراع الدولي، مركزاً على صعوبة تناول نظرية تحويل الصراع (من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية) باستخدام المنهج الكمي.

"فبينما تشير الدراسات النظرية والتاريخية إلى استخدام الزعماء السياسيين للقوة العسكرية بهدف دعم مراكزهم في السياسة الداخلية، وبالتالي أهمية نظرية تحويل الصراع، فإن الدراسات الكمية في العلوم السياسية فشلت مرة بعد أخرى في الوصول إلى علاقة مطردة ومفهومة بين سلوك قادة الدول في الصراعات الداخلية والخارجية" (٩).

وتجدر الاستفادة من الدراسات التي تتناول التفاعل بين السياسة المحلية والصراع الدولي، خاصة تلك التي تربط بين الحروب الأهلية والدولية، مثل الدراسات التي تدرس العلاقة بين الثورات المحلية أو صعود الاتجاهات القومية المتطرفة أو الصراعات الإثنية من جهة، وقضايا النزاعات والحروب الدولية من جهة أخرى. ويرى (ستار) إمكانية دراسة الصراعات الداخلية والخارجية بمنهج واحد ومفاهيم واحدة، لأن منطق الثورة والحرب واحد(١٠). ومن النتائج القليلة المهمة في هذا المجال ما توصل إليه (والت) من علاقة بين الثورات المحلية والحروب الدولية، فاندلاع ثورة يؤدي إلى إعادة تحديد مصدر التهديد الخارجي الرئيسي للدولة، ومن ثم قد يشجع الزعماء الجدد على استخدام القوة المسلحة في السياسة الخارجية (١١).

وكما هو حال الثورات المحلية، فإن صعود الاتجاهات القومية المتطرفة لا يلقى اهتماماً في الدراسات الكمية لأسباب الصراع الدولي، رغم إشارة بعض علماء العلاقات الدولية إلى أن هذا الصعود قد يؤدي إلى حروب دولية من عدة طرق، بعضها ظاهر حالياً في أوروبا الشرقية، على سبيل المثال (١٢).

3- Nazli Choucri and Robert North, "Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies. Ann Arbor: University of Michigan Press. 1993, pp. 289-326; Nazli Choucri and Robert North, Nations in Conflict, San Francisco: W. H. Freeman, 1975, pp. 14-25.

4- Gary Zuk, "National Growth and International Conflict: A Reevaluation of Choucri and North's Thesis," Journal of Politics, 47, 1 (1985), pp. 269-281.

5- Benjamin Fordham, "The Politics of Threat Perception and the Use of Force: A Political Economy Model of US Uses of Force, 1949-1994," International Studies Quarterly, 42, 3 (1998), pp. 567-590.

6- Joe Hagan, "Domestic Political Systems and War Proneness," Mershon International Studies Review, 38, 2, (1994), pp. 183-207.

7- Jack Snyder, Myth of Empire: Domestic Politics and International Ambition, Ithaca: Cornell University Press, 1991, p. 317.

8- Dan Reiter, "Military Strategy and the Outbreak of International Conflict: Quantitative Empirical Tests, 1903-1992," Journal of Conflict Resolution, 43, 3 (1999), pp. 366-387.

9- Jack Levy, "The Diversionary Theory of War: A Critique," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993, p. 282.

10- Harvey Starr, "Revolution and War: Rethinking the Linkage between Internal and External Conflict," Political Research Quarterly, 47, 3 (1994), p. 501.

11- Stephen Walt, Revolution and War, Ithaca: Cornell University Press, 1996, pp. 18-45.

12- Stephen Van Evera, "Hypotheses on Nationalism and War," International Security, 18, 4 (1994), pp. 5-39.

أما أثر الصراعات الإثنية في النزاعات الدولية، فتناولته عدة دراسات كمية، منها دراسة (هندرسون) التي ضبط فيها عنصر التجاور، فأثبت وجود ارتباط مباشر بين التماثل الإثني واندلاع الحروب بين الدول، كما أثبت وجود علاقة عكسية بين الاختلاف في الدين واندلاع الحروب بين الدول(١٣). والواقع أن ارتباط الصراعات الإثنية والدولية ثابت، ليس فقط في الدراسات التي تتناول خصائص الدول المتصارعة، بل أيضاً في الدراسات التي تتناول موضوعات الصراع بين الدول المتحاربة. فوفقاً لدراسة (ديفز) و(مور)، فإنه حين تضم دولتان أفراداً من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفاً إثنياً عابراً للحدود بين الدولتين. ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة (١٤). وهذا ينقلنا إلى النوع الثاني من النظريات التي تدرس أسباب الصراع الدولي.

المطلب الثاني - أسباب خاصة بموضوعات الصراع بين الدول :

يفضل (جيلر) و(سنجر) دراسة الصراع الدولي على هذا المستوى من التحليل، لأنه يقود إلى نتائج مطردة ومتراكمة أكثر من غيره. فقد توصلا إلى عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين، وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصادياً)، والتوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في مسارين متعاكسين في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها) (١٥).

ويضيف (فاسك) عوامل أخرى تزيد احتمال وقوع حرب بين دولتين، وذلك على النحو التالي:

- تنازع دولتين على إقليم ما يزيد من احتمال وقوع حرب بينهما، خاصة إذا تكرر النزاع.
- عقد أنواع معينة من التحالفات الدولية يؤدي إلى نشوب حرب خلال خمس سنوات. وهذا لا ينطبق على التحالفات التي تسوي نزاعات إقليمية بين أطرافها، ولا تشكل خطراً كبيراً على أطراف أخرى، ولا تهدف لزيادة قدرات أطرافها بهدف منع نشوب حرب.
- النزاعات التي تقع في ظل سباق تسلح تزيد من احتمال تصاعدها إلى حرب شاملة خلال خمس سنوات، في حالة عدم امتلاك أطراف النزاع أسلحة نووية.
- إذا تكرر النزاع بين الأطراف نفسها، زاد احتمال وقوع حرب بينها، لذلك فإن أي دولتين بينهما عداوة مزمنة أكثر عرضة من غيرهما للانجرار إلى حرب.
- الدول ذات النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها، خاصة منذ عام ١٩٤٥ (١٦).

وفيما يلي سيتم تفصيل أثر هذه العوامل على احتمال وقوع حرب بين دولتين. والعوامل التي سيتم تناولها تحديداً هي: التنازع على الأقاليم، والعداوة المزمنة، وسباق التسلح، والتحالف مع أطراف خارجية، وسياسة الردع. وهذه العوامل مرتبة تنازلياً، وفقاً لدرجة قبولها من جانب علماء العلاقات الدولية. أما نظرية السلام الديمقراطي (أي أن الدول ذات النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها)، فرغم شيوع التسليم بأنها أقرب نظريات العلاقات الدولية إلى القانون الطبيعي، وأنها تحقق شروط ما يسميه (ميدلارسكي) "النظرية الناضجة"(١٧)، فإنها تعاني من اضطراب كبير في بنيتها المفاهيمية والنظرية. وقد عارضتها في موضع آخر، مبيناً مواطن الخلل فيها، واقترحت بدائل عنها(١٨).

أولاً - التنازع على الأقاليم :

توصلت عدة دراسات تطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين الصراعات الدولية وعوامل الجغرافيا، خاصة التجاور والتقارب والتنازع على أقاليم أرضية أو مائية (١٩). وبالمقارنة بين هذه العوامل، يرى (فاسك) أن عامل التنازع على الأقاليم أقدر على تفسير الصراعات الدولية من التقارب الجغرافي (وكذلك مستوى

13- Errol Henderson, "Culture or Contiguity: Ethnic Conflict, the Similarity of States, and the Onset of War, 1820-1989," Journal of Conflict Resolution, 41, 5 (1997), pp. 649-668.

14- David Davis and Will Moore, "Ethnicity Matters: Transnational Ethnic Alliances and Foreign Policy Behavior," International Studies Quarterly, 41, 1 (1997), pp. 171-184.

15- Daniel Geller and David Singer, op. cit., p. 193; Daniel Geller, op. cit., pp. 430-432.

16- John Vasquez, "What Do We Know About War?," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 367.

17- Manus Midlarsky, "Mature Theories, Second Order Properties, and Other Matters," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 329-334.

18- Ahmed Salem, "Ideology, Interest, and International Order: A Critique of the Democratic-Peace Theory," the annual conference of the Center for the Study of Islam and Democracy, Arlington, Virginia, USA, 6-7 April 2002.

وقد ترجمت هذه الدراسة إلى اللغة العربية، ونشرت تحت عنوان "في نقد نظرية السلام الديمقراطي"، رؤى (تصدر في باريس، فرنسا)، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص ص ٨٥-٨٨.

19- Paul Hensel, "Territory and Evidence on Geography and Conflict," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 78.

التفاعل بين الدول المتصارعة) (٢٠). وبمقارنة عامل التنازع على الأقاليم مع عامل اختلاف الدولتين في شكل نظام الحكم أو سياسته، وجد أن عامل التنازع على الأقاليم يزيد احتمال وقوع حرب بين الدولتين بدرجة أكبر (مع تحييد عاملي شكل الاستقطاب في النظام الدولي ومكانة الدولتين فيه)(٢١).

وقد سعى (هوث) لإثبات صحة العلاقة بين التنازع على الأقاليم واندلاع الحروب الدولية، فاستخدم المنهج الإحصائي لاختبار نموذج معدل للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية يجمع بين العوامل الداخلية والسياق الدولي (٢٢). ورغم أن دراسته تعاني من اضطراب في المنهج والمفاهيم (٢٣)، فقد فسر أثر هذا العامل في الصراع الدولي بالمنفعة الكبيرة التي تتوقعها دولتان من السيطرة على إقليم ما، وقدرة قادة الدول على حشد شعوبهم وراء مطالبهم الإقليمية أكثر من قدرتهم على الحشد في الصراعات الأخرى، وإمكانية حسم النزاع على إقليم ما بالقوة العسكرية، وميل زعماء النظم التسلطية لطرح مطالب إقليمية(٢٤).

ثانيا - العداوة المزمنة :

يقصد بالعداوة المزمنة تكرر النزاعات المسلحة بين دولتين في مدى زمني قصير نسبياً. وتفترض نظرية العداوة المزمنة أن هذه النزاعات مرتبطة ببعضها، وأن فهم العلاقة بينها ضروري لتفسير تطورها إلى حروب شاملة (٢٥). والواقع أن عاملي الجغرافيا والعداوة المزمنة مرتبطان. فبيانات الدول التي بينها عداوة مزمنة توضح أن معظمها (بعد عام ١٩٤٥) دول متجاورة (٢٦)، وكثيراً ما يدور الصراع بينها حول تبعية إقليم لإحداها. لكن بخلاف عنصر الجغرافيا، فإن العداوة المزمنة في حد ذاتها ليست سببا لنشوب حرب، رغم ميل بعض الباحثين لتناولها على هذا النحو(٢٧)، وإنما العامل المهم هو توافر البيئة التي تؤثر في جميع تفاعلات الصراع(٢٨).

ومن أبرز فوائد نظرية العداوة المزمنة تجسير الفجوة بين دراسات الحروب الدولية ودراسات الحروب المحلية أو الأهلية. فوقوع حرب أهلية في دولة ما يشجع الدول المجاورة على انتهاز الفرصة للتدخل في شئون تلك الدولة عسكرياً، أو حتى غزوها، وذلك لتعزيز مكانة الدولة المتدخلة إقليمياً. ومن خلال دعم حركات التمرد، تستطيع الدولة المجاورة ضمان انشغال عدوتها في شئونها الداخلية، وإضعافها بمرور الزمن(٢٩). لكن في هذه الحالة، قد تتوقف الحرب الأهلية، ولو مؤقتاً، نتيجة رغبة حركات التمرد أو الحكومة أو كلتيهما في تفويت الفرصة على الدولة المجاورة المعادية. بل قد يتفق الطرفان المتحاربان على توجيه مواردهما ضد تلك الدولة. ويعتبر توقف القتال بين الجيش الأحمر وقوات الحكومة الصينية بعد غزو القوات اليابانية منشوريا عام ١٩٣٧ مثالا على ذلك.

وهكذا، تؤثر العداوة المزمنة في تفاعلات الحروب الأهلية، وهذا ما توصل إليه (فرتادو) و(رادزوسكي) و(سالم) (٣٠). فالحروب الأهلية التي يتدخل فيها عدو خارجي تدوم أطول من غيرها. وحين يتدخل العدو الخارجي، فإن الحرب الأهلية غالباً ما تكون قد بدأت بالفعل، وهو يتدخل عادة لمساعدة أطراف مرتبطة به ثقافياً (أي لغوياً أو دينياً) أو أيديولوجياً. ولكن الانتماء إلى ثقافة أو أيديولوجية واحدة ليس شرطاً كافياً لتدخل عدو خارجي لمساعدة أحد أطراف الحرب الأهلية. وبعبارة أخرى، فإن الدولة المعادية قد لا تتدخل لمساندة طرف يشترك معها في الأيديولوجية أو الثقافة، كما يمكن أن تتدخل دولة معادية لمساندة أطراف لا يشتركون معها في الأيديولوجية أو الثقافة.

ومن المثير للاهتمام أن هؤلاء الباحثين وجدوا أن العدو

20- John Vasquez, "Why Do Neighbors Fight?: Proximity, Interaction, and Territoriality," Journal of Peace Research, 32, 3 (1995), p. 287.

21- John Vasquez and Marie Henehan, "Territorial Disputes and the Probability of War, 1816-1992," Journal of Peace Research, 38, 2 (2001), pp. 123-138.

22- Paul Huth, Standing Your Ground: Territorial Disputes and International Conflict, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1996.

23- Riham Khafagy, "A Critical Review of Paul Huth's Standing Your Ground," unpublished essay, 2002.

24- Paul Huth, "Territory: Why Are Territorial Disputes between States a Central Cause of Conflict?" (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 96.

25- Gary Goertz and Paul Diehl, "(Enduring) Rivalries." In Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies II, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, p. 222.

26- Paul Diehl and Gary Goertz, War and Peace in International Rivalry, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, pp. 145-146.

27- Frank Wayman, "Rivalries: Recurrent Disputes and Explaining War," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 219-234.

28- Gary Goertz and Paul Diehl, "Rivalries: The Conflict Process," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 198.

29- Michael Brown, "The Causes and Regional Dimesions of Internal Conflict," (in) Michael Brown (ed.), The International Dimensions of Internal Conflict, Cambridge, MA: the MIT Press, 1996, p. 580.

30- Chritina Furtado, Elizabeth Radziszewski, and Ahmed Salem, "Interstate Rivalry and the Dynamics of Civil Wars," Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, USA, 3-6 April 2003.

الخارجي حين يتدخل في الحرب الأهلية لا يتصرف دائماً كعدو، بل قد يتدخل لدعم حكومة الدولة المعادية، خاصة إذا كانت قدرات الدولة المتدخلة أكبر بكثير من قدرات الدولة التي تعاني من الحرب الأهلية. ولعل سلوك إسرائيل في الحرب الأهلية الأردنية (١٩٧٠-١٩٧١) المعروفة باسم "أيلول الأسود" دليل على ذلك.

كما توصل هؤلاء الباحثون إلى أن العداوة المزمنة بين دولتين ليست دائماً الدافع الأساسي وراء تدخل إحداهما في الحرب الأهلية في الدولة الأخرى، خاصة أثناء الحرب الباردة التي كثرت خلالها حروب الوكالة. فعلى سبيل المثال، تدخلت تايلاند في الحرب الأهلية في عدوتها لاوس في ستينيات القرن الماضي، مدفوعة أساساً برغبة الولايات المتحدة في منع انتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى رغبة تايلاند في تنصيب حكومة موالية لها في لاوس. ولعل هذا المثال يشير إلى احتمال أن تكون العداوة المزمنة سبباً ظاهراً وليس حقيقياً في مثل هذه الحالات.

ثالثاً - التحالفات :

اختلف علماء العلاقات الدولية حول ما إذا كان انخراط الدول في تحالفات يقود إلى حرب أم سلم.

وقد اشتد هذا الخلاف حين طرح (مسكيتا) مقولته إن الحرب يمكن أن تندلع بين أقرب الحلفاء إلى بعضهم بعضاً في ظروف معينة، وهي مقولة مبنية على نظريته عن المنفعة المادية المتوقعة من السلوك الدولي، وتبدو غير منطقية للوهلة الأولى(٣١). لكن الدراسات التي تناولت نشأة التحالفات وسبل إدارتها وعواقبها أثبتت وجود ارتباط بين عقد التحالفات واندلاع الحروب، رغم فشلها في الوصول إلى نمط محدد لهذه العلاقة (٣٢).

ورغم بعض الحجج المقنعة والأدلة الثابتة على أن العلاقة بين التحالفات والميل للصراع علاقة ظاهرية غير حقيقية(٣٣)، فقد ظهر في السنوات الأخيرة توافق ما حول هذه العلاقة، ساهمت في إنضاجه الدراسات التي تناولت مدى إمكانية اعتماد الدول على حلفائها. وجدت هذه الدراسات أن الدول تخوض حروباً حين تظن أن حلفاءها سيهبون لنجدتها، وأنها تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اعتمادها على حلفائها قبل أن تتخذ قرار الحرب(٣٤). فبخلاف ما ورد في بعض الدراسات التطبيقية، ثبت أن الدول يمكنها غالباً الاعتماد على وفاء حلفائها بالتزاماتهم المحددة في اتفاقيات التحالف(٣٥).

وقد ميز (جبلر) و(فاسك) بين أنواع التحالفات، فوجدا أن التحالف الذي يتضمن تسوية نزاع على إقليم ما يقود إلى السلم أكثر من غيره، وأن التحالفات التي تكون أطرافها قوى كبرى فقط، أو دولاً انتصرت في آخر حروبها، تقود إلى حرب، بينما تؤدي التحالفات ذات الخصائص المعاكسة تماماً إلى سلم(٣٦). وبالمثل، ميز (ليدز) بين ثلاثة أنواع من التحالفات، هي التحالفات التي تلزم أطرافها بالدفاع عن دولة قد تتعرض لعدوان، والتحالفات التي تلزم أطرافها بدعم دولة قد تهاجم دولة أخرى، والتحالفات التي تلزم أطرافها بمنع تدخل قوى خارجية في صراع ما. وبينما يقلل النوع الأول من احتمال وقوع نزاع مسلح، فإن النوعين الأخيرين يزيدان احتمال افتعال أزمة من جانب دولة تتحدى الأوضاع الراهنة(٣٧).

رابعاً - سباق التسلح :

يختلف دارسو العلاقات الدولية حول ما إذا كان سباق التسلح بين دولتين يزيد احتمال انجرارهما إلى حرب أم لا، وهذا الجدل العلمي مرتبط بجدل سياسي بين دعاة زيادة التسلح ودعاة خفضه أو حتى نزعه(٣٨). فقد وجد (والاس) علاقة طردية قوية جداً بين سباق دولتين في التسلح وتصعيد نزاعهما المسلح إلى حرب شاملة. إلا أن (ديل) شكك في هذه النتيجة، لأن العينة التي درسها (والاس) كانت في معظمها نزاعات سبقت الحربين العالميتين مباشرة، وبالتالي فإن الأثر المحتمل لسباقات التسلح في غيرهما من الحروب لم يكن واضحاً. وشكك (ديل) في صحة البيانات التي

31- Bruce Bueno De Mesquita, The War Trap, New Haven: Yale University Press, 1981, pp. 73-83.

32- Zeev Maoz, "Alliances: The Street Gangs of World Politics - Their Origins, Management, and Consequences, 1816-1986," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 137.

33- James Lee Ray, "Friends as Foes: International Conflict and Wars between Formal Allies," (in) Charles Gochman and Alan Sabrosky (eds.), Prisoners of War?: Nation-States in the Modern Era, Lexington, MD: Lexington Books, 1990, pp. 86-88.

34- Alastair Smith, "To Intervene or Not to Intervene: A Biased Decision," Journal of Conflict Resolution, 40, 1 (1996), pp. 16-40.

35- Brett Ashley Leeds, Andrew Long, and Sara McLaughlin Mitchell, "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises," Journal of Conflict Resolution, 44, 5 (2000): 686-699.

36- Douglas Gibler and John Vasquez, "Uncovering the Dangerous Alliances, 1495-1980," International Studies Quarterly, 42, 4 (1998), pp. 785-807; Douglas Gibler, "Alliances: Why Some Cause War and Why Others Cause Peace?" (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 145-164.

37- Brett Ashley Leeds, "Do Alliances Deter Aggression? The Influence of Military Alliances on the Initiation of Militarized Interstate Disputes," American Journal of Political Science, 47, 3 (2003), pp. 427-439.

38- Susan Sample, "Military Buildups: Arming and War," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 165.

استخدمها (والاس) وإمكانية الاعتماد عليها. واشتد هذا الجدل حين توصل (سامبل) إلى نتائج تؤيد عموماً ما توصل إليه (والاس)، فقد أثبت وجود علاقة طردية بين سباقات التسلح وتصعيد النزاعات إلى حروب، بغض النظر عن طريقة قياس كيفية تسابق الدول في التسلح وقواعد البيانات المستخدمة (٣٩). لكن (سامبل) توصل لاحقاً إلى صحة هذه العلاقة فقط قبل الحرب العالمية الثانية، أما بعدها فلم تثبت أية علاقة بين سباقات التسلح واندلاع الحروب (٤٠).

ويبدو أن الاعتماد على الدراسات التطبيقية فقط لن يحسم هذا الجدل حول الأثر المحتمل لسباق التسلح في اندلاع الحروب، وذلك لعدة أسباب: أولاً: معظم هذه الدراسات لا تسترشد بأية نظرية تفسر هذه العلاقة المحتملة. لذلك، يرى (ديل) و(كريسنزي) بحق أنه حتى لو ثبت ارتباط سباق التسلح بتصعيد النزاعات، فهذا لا يعني بالضرورة أننا نفهم سبب هذا الارتباط أو أي معنى له (٤١). ثانياً: إن معظم الدراسات التطبيقية عن سباق التسلح تتناول مفهوم الأمن - وهو المفهوم الأساسي في هذا السياق - بشكل سطحي. فسباق التسلح هو مظهر لمعضلة الأمن، حيث تشترك الدول في مصلحة ما، ولكن بنية الموقف الدولي تمنعها من التعاون لتحقيق المصلحة التي يرغبها الجميع (٤٢). فبغض النظر عن ارتباط سباق التسلح باندلاع حروب، فإنه يمكن ألا يحقق الغرض منه، بل وتكون له آثار غير مرغوبة، بما في ذلك إشعار العدو بأنه أقل أمناً ودفعه للحرب، وبالتالي صعوبة ردعه (٤٣). ومن المؤسف حقاً أن دراسات سباق التسلح لا تستفيد من أدبيات الردع، رغم أن الربط بين نظرية (ريتشاردسون) عن سباق التسلح ونظرية (شيلنج) عن الردع يمكن أن يكون مفيداً جداً في دراسات سباق التسلح والردع معاً.

ثالثاً: تتجاهل فإن معظم الدراسات التطبيقية عن سباق التسلح السياق الذي تتم فيه عملية التسلح - خاصة ما يسميه (ميسكيتا) مباراة التفاعل الدولي - حيث تتحدد تفضيلات وخطط الدولتين اللتين تتسابقان في التسلح جزئياً، وفقاً لعوامل بنيوية في النظام الدولي ومواقف أطراف خارجة عن الصراع. وتتضح أهمية السياق الدولي وتأثير الأطراف الخارجية أكثر في صراعات الدول غير الكبرى. ولأن معظم دراسات سباق التسلح تتناول فقط صراعات الدول الكبرى، فإنها لا تساعدنا على فهم سباق التسلح بين غيرها من الدول، وما إذا كان سباق التسلح بينها قد يجرها لحروب أم لا. لذلك، قد يصبح من العبث محاولة الاستفادة من نتائج دراسات سباق التسلح، ومن ذلك ما اقترحه (سامبل) ضمنياً من ضرورة تشجيع انتشار الأسلحة النووية، لأنها تمنع الدول التي تتسابق في التسلح من الانجرار إلى حرب. فقليل جداً من الدول لديها الموارد والتقنية اللازمتان لبناء قدرات نووية، وقليل جداً من القادة مستعد لتلك المخاطرة في بيئة دولية شديدة العداء للانتشار النووي.

ولفهم سياق العلاقة بين الدولتين اللتين تتسابقان على التسلح، يمكن الاستفادة من نظرية العداوة المزمنة المذكورة آنفاً والدراسات التي قامت عليها. فيمكن البحث عما إذا كانت النزاعات المسلحة والحروب بين دولتين بينهما عداوة مزمنة يصاحبها سباق في التسلح أم لا، ومقارنة فترات النزاعات المسلحة بينهما بالفترات التي تخلو من تلك النزاعات. وهكذا، يصبح لدينا مجموعات ضابطة طبيعية (٤٤). كما يمكن الاستفادة من نتائج دراسات الأوضاع الداخلية في الدولتين. فمباراة التفاعل الدولي ذات مستويين، لكل منهما قواعده التي تقيد صانع القرار، فهو يصنع قرار السياسة الخارجية وعينه على الداخل، ويحاول الموازنة بين الضرورات الدولية والمحلية (٤٥).

خامساً - الردع :

تقوم نظرية الردع على ضرورة أن تظهر الدولة قدرتها ورغبتها في شن حرب من أجل تجنب الوصول إلى وضع تضطر فيه للاختيار بين التراجع - ومن ثم التضحية بقيم أساسية لديها - وخوض حرب. "فيجب أن تتبنى الدولة سياسة حافة الهاوية، لأن الاعتدال والتهدئة ينظر إليهما كعلامتي ضعف" (٤٦). ولكي يؤدي الردع الغرض منه، يجب أن تبدي الدولة جدية تهديداتها وصرامة التزاماتها(٤٧). ويميز أنصار نظرية الردع بين الردع المباشر (أي منع أعداء الدولة من مهاجمتها) والردع الممتد (أي منع مهاجمة طرف ثالث)، كما يميزون بين الردع العاجل (أي في ظل أزمة قد تقود إلى حرب) والردع العام (أي في الظروف العادية).

ورغم ثراء الأدبيات النظرية في موضوع الردع، فإن

39- Susan Sample, "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate," Journal of Peace Research, 34, 1 (1997), pp. 7-22.

40- Susan Sample, "Military Buildups: Arming and War" Op. Cit., p. 190.

41- Paul Diehl and Mark Crescenzi, "Reconfiguring the Arms Race-War Debate," Journal of Peace Research, 35, 1 (1998), p. 112.

42- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton: Princeton University Press, 1976, p. 66.

43- Charles Glaser, "The Security Dilemma Revisited," World Politics, 50, 1 (1997), pp. 174-183.

44- Paul Diehl and Mark Crescenzi, Op. Cit., p. 112

45- Andrew Moravcsik, "Armaments among Allies: European Weapons Collaboration, 1975-1985," (in) Peter Evans, Harold Jacobson and Robert Putnam (eds.), Doubled-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics, Berkeley: University of California Press, 1993, p. 160.

46- Robert Jervis, Op. Cit., pp. 59-60.

47- Thomas Schelling, The Strategy of Conflict, Cambridge: Harvard University Press, 1980, pp. 187-188.

الدراسات التطبيقية انشغلت بالإجابة على سؤال واحد هو: هل ينجح الردع في منع الحروب؟ ولم تناقش تلك الدراسات شروط نجاح الردع أو فشله، وآلياته، وليس فقط ما يرتبط به من ظواهر. وكثر الخلاف بينها حول سبل جمع البيانات وقياسها، فدار بين دارسي الردع جدل لا نهاية له. ففي البداية، وجد (هوث) و(رست) أن نجاح الردع الممتد يرتبط إيجاباً بقوة العلاقة الاقتصادية والسياسية-العسكرية بين الدولة الرادعة والدولة التي ترغب الدولة الرادعة في منع دولة ثالثة من مهاجمتها. أما العوامل الأخرى، مثل قوة الدولة الرادعة وسلوكها السابق في مجال الردع، فلا تلعب دوراً يذكر. وليس لوجود تحالف عسكري رسمي بين الدولتين أثر إيجابي، بل قد يكون له أثر سلبي، ويؤدي إلى فشل الردع إذا لم يترجم إلى مساعدات ملموسة (٤٨). وفي دراسة لاحقة، وجد (هوث) و(رست) أن نجاح الردع العام - في سياق عداوة مزمنة بين دولتين - يتأثر بشدة بعدة عوامل هي موازين القوى النسبية، والظروف السياسية الداخلية، ودوافع القادة وتحيزاتهم، وهذه عوامل تدور في أطر نظرية مختلفة عادة، وهي نظريات الردع الرشيد، والاختيار الرشيد، وعلم النفس الإدراكي (٤٩).

غير أن دراسات (هوث) و(رست) تعاني من مشاكل في اختيار الحالات وتشفيرها تجعل من الصعب إعادتها للتثبت من نتائجها. كما أن قواعد البيانات التي تستند إليها تثير شكوكاً حول اختبار نظريات الردع. وكما هو حال نظريات سباق التسلح، فإن نظريات الردع تعتمد على تعريفه فنياً وتنزعه من سياقه، رغم أن سياسة الردع - أو أية سياسة لإدارة الصراع - يصبح لها معنى فقط بالنظر إلى السياق السياسي الأوسع(٥٠). ويذهب (فيسشوف) إلى أبعد من ذلك في نقد نظرية الردع:

"إن الافتراضات السلوكية الرئيسية (في نظريات الردع) خاطئة، ومصطلحاتها الأساسية تعاني من سوء التعريف، وهي تستخدم بطرق غير متسقة بل متناقضة مع بعضها. أما أمثلة الردع الفعال التي يكثر الاستشهاد بها، فهي مبنية على قراءة مغلوطة للتاريخ وتعكس جهلاً أحياناً وسوء إدراك متعمد أحياناً أخرى"(٥١).

وبسبب هذه المشاكل التي تعانيها نظرية الردع، أصبحت تتجاهلها كثير من كتب العلاقات الدولية التي تدرس في الجامعات.

المطلب الثالث - أسباب متعلقة بالنظام الدولي :

يلخص (فاسك) خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية فيما يلي:

- الدول الأقوى في النظام الدولي هي الأميل لخوض الحروب. وحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعاً بين الدول الكبرى المتعادية، حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب.

- حين تتفق الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل بشدة نزوعها لخوض حروب ضد بعضها بعضا(٥٢).

ويضيف (جيلر) و(سينجر) عوامل أخرى تزيد من احتمال وقوع حروب دولية، وهي نظام القطب الواحد مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية، والزياد النسبية في عدد الثورات والحروب المحلية (٥٣).

والواقع أن أسباب الحروب الدولية المتعلقة بالنظام الدولي التي اتفق عليها علماء العلاقات الدولية قليلة نسبياً ، لأن كثيراً منهم تحول من دراسة أسباب الصراع الدولي على مستوى النظام الدولي إلى دراسته على المستويين الآخرين المذكورين في المطلبين السابقين، خاصة موضوعات الصراع بين الدول (٥٤). كما تعكس تلك القلة النسبية استمرار الجدل بين دارسي الصراع الدولي حول تلك العوامل.

ولعل أهم نقاش يدور حول الأسباب المتعلقة بالنظام الدولي هو ذلك الخلاف بين أنصار نظرية توازن القوى وأنصار نظرية تحول ميزان القوى. فنظرية توازن القوى تنتمي إلى المدرسة الواقعية الجديدة التي تركز على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته في العلاقات بين الدول. فالدول تتعايش في نظام دولي يلزم كلا منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها من مساعدة الدول عند الحاجة. لذلك، تسعى الدول لتوازن قواها فتتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر اندلاع الحروب (٥٥).

ورغم أهمية هذه النظرية وتأثيرها في حقل نظرية العلاقات

48- Paul Huth and Bruce Russett, "What Makes Deterrence Work?: Cases From 1900-1980," World Politics, 36, (1984), pp. 523-524.

49- Paul Huth and Bruce Russett, "General Deterrence between Enduring Rivals: Testing Three Competing Models," American Political Science Review, 87, 1 (1993), pp. 61-73.

50- Richard Ned Lebow and Janice Stein, "Deterrence: The Elusive Dependent Variable" World Politics, 42, 3 (1990), p. 353.

51- Frank Harvey, "Rigor Mortis, or Rigor, More Tests: Necessity, Sufficiency, and Deterrence Logic" International Studies Quarterly, 42, 4 (1998), p. 675.

52- John Vasquez, "What Do We Know About War?" Op. Cit., p. 367.

53- Daniel Geller and David Singer, op. cit., p. 194; Daniel Geller, op. cit., pp. 443-445.

54- Jack Levy, "Reflections on the Scientific Study of War," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 319.

55- Kenneth Waltz, Theory of International Politics, New York: Random House, 1979, p. 118.

الدولية، فإن بعض الدراسات التطبيقية وجدتها غير صالحة لتفسير واقع العلاقات الدولية دائماً. كما أن العلاقة بين درجة تركز القوة في النظام الدولي من جهة، واندلاع الحروب الدولية من جهة أخرى، أكثر تعقيداً من التصور الذي تطرحه، هذه النظرية. فحين تكون درجة تركز القوة في النظام الدولي منخفضة (أي أن هناك حالة من التعادل أو التساوي في القوة بين الدول الكبرى)، تكون العلاقة إيجابية بين السعي إلى زيادة تركيز القوة واندلاع الحروب، وهو ما يتفق - إلى حد ما - مع نظرية توازن القوى. لكن حين تكون درجة تركز القوة في النظام الدولي مرتفعة، تكون العلاقة سلبية بين السعي إلى زيادة تركيز القوة واندلاع الحروب، وهو ما يتفق - إلى حد ما - مع نظرية سيادة القوة أو السلام القائم على اتساع الفجوة بين القوى الكبرى(٥٦). كما توصلت دراسة تطبيقية أخرى إلى أن صلاحية نظرية توازن القوى على مستوى العلاقة بين الدولتين المتصارعتين تتوقف - إلى حد ما - على إيجاد نظرية لتفسير سلوك الدولة في الاستجابة لضغوط بنية النظام الدولي (٥٧).

أما نظرية تحول ميزان القوى، فتصف النظام الدولي بأنه تراتبي القوة والامتيازات، تتربع دولة مهيمنة على قمته، وتليها بقية الدول الكبرى. وتصنع تلك الدولة المهيمنة أوضاعاً مناسبة لها ولأتباعها أو حلفائها في النظام الدولي، وتحافظ عليها من أجل تحقيق مصالحها على المدى البعيد. ويصف (تامن) هذا الحال على النحو التالي:

"الدول التي تتربع على قمة هرم النظام الدولي تضع قواعد العلاقات الدولية وتفرضها، فهي أكثر قبولاً لهذه القواعد مقارنة بالدول ذات المكانة الأدنى في النظام الدولي... أما الدول غير الراضية عن النظام الدولي، فهي قليلة عند قمة هرم النظام الدولي وكثيرة في قاعه. ولأن استفادتها من النظام الدولي لا ترقى لدرجة توقعاتها ولا تتفق مع مصالحها طويلة المدى، فهي تراه فاسداً ومتحيزاً وظالماً وغير متوازن وتسوده قوى معادية" (٥٨).

إذن، يوجد دائماً في النظام الدولي دول لا تستفيد (أو حتى تتضرر) من الأوضاع التي صنعتها الدولة المهيمنة. هؤلاء الساخطون يسعون لتغيير الأوضاع القائمة في النظام الدولي. وحين تقترب قوة دولة ساخطة من التعادل أو التساوي مع قوة الدولة المهيمنة، تقع الحروب الكبرى، إذ تتحدى الدولة الساخطة الدولة المهيمنة، وتدفع باتجاه تغيير النظام الدولي (٥٩).

وقد بنى (كم) نظريته عن تحول ميزان التحالفات على غرار نظرية تحول ميزان القوى. كما حاول (ليمكي) تطبيق نظرية تحول ميزان القوى في النظم الإقليمية الفرعية، وطرح تصورات جديدة تترتب على صحتها، ثبتت إلى حد ما في دراسات تطبيقية (٦٠). لكن (فاسك) يرى أن تحول ميزان القوى يؤثر فقط على الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي أو النظم الإقليمية، ولا يؤثر في الحروب التي تقع بين أطراف غير متكافئة القوة على هامش تلك النظم. كما أن التفاصيل الدقيقة للحربين العالميتين لا تتفق تماماً مع المنطق الذي بنيت عليه نظرية تحول ميزان القوى، فضلاً عن أن النظرية تطرح شروطاً ضرورية لاندلاع الحروب ولا تحدد العوامل التي تؤدي فعلياً إلى وقوعها. ويخلص (فاسك) إلى أن تحول ميزان القوى قد يكون عاملاً مساعداً يزيد احتمال الحرب في وجود عوامل أخرى (٦١).

المبحث الثاني - اتجاهات تفسير السلام العالمي الحالي وصراعات الدول مع القوى المحلية :

يرى (جيرفز) أن احتمال اندلاع حرب بين الدول الأكثر تقدماً في النظام الدولي - أي الولايات المتحدة ودول أوروبا واليابان - أصبح مستحيلاً (٦٢). رغم أن هذا الزعم قد يتعارض مع بعض ما ورد في المطلب السابق من هذه الدراسة، لأن الدول المذكورة من أقوى الدول في النظام الدولي، مما يزيد تنافسها على الهيمنة عليه. وبعيداً عن قمة هرم النظام الدولي، تشير الدراسات التطبيقية إلى أن السلام عالمي بأكثر مما قد نظن. ففي تسعينيات القرن الماضي، انخفض عدد الحروب بين الدول بشدة، بينما ارتفع عدد الحروب الأهلية أو المحلية وأصبحت أشد فتكاً من الحروب الدولية. ويتوقع كثير من الدارسين أن تدور الصراعات الدولية في المستقبل

56- Edward Mansfield, "The Concentration of Capabilities and the Onset of War," Journal of Conflict Resolution, 36, 1 (1992), pp. 3-24.

57- Patrick James, "Structural Realism and the Causes of War," Mershon International Studies Review, 39, 2 (1995), pp. 181-208.

58- Ronald Tammen et al., Power Transitions: Strategies for the 21st Century, New York: Chatham House, 2000, pp. 9-10.

59- Jacek Kugler and Douglas Lemke, "The Power Transition Research Program: Assessing Theoretical and Empirical Advances," (in) Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies II, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000, pp. 132-133.

60- Jonathan DiCicco and Jack Levy, "Power Shifts and Problem Shifts: The Evolution of the Power Transition Research Program," Journal of Conflict Resolution, 43, 6 (1999), p. 699; Randolph Siverson and Ross Miller, "The Power Transition: Problems and Prospects," (in) Kugler and Lemke (eds.), Parity and War, pp. 57-73.

61- John Vasquez, "When Are Power Transitions Dangerous?: An Appraisal and Reformation of the Power Transition Theory," (in) Kugler and Lemke (eds.), Parity and War, p. 53.

62- Robert Jervis, "Theories of War in an Era of Leading-Power Peace," American Political Science Review,

حول قضايا الأعراق والثقافة أكثر من قضايا الأيديولوجية والسيطرة على الأقاليم، رغم أن الدلائل لا تؤيد دائماً هذا الرأي (٦٣).

المطلب الأول -اتجاهات تفسير السلام العالمي النسبي بعد نهاية الحرب الباردة :

يختلف دارسو الصراع الدولي حول تفسير حالة السلام النسبي بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة. فيشير أنصار المدرسة الواقعية (أو مدرسة القوة) إلى الهيمنة الأمريكية والأسلحة النووية، بينما يفسره أنصار المدرسة الليبرالية (أو مدرسة الحرية) بانتشار الديمقراطية والمصالح المشتركة بين الدول عموماً وحرية التجارة خصوصاً. أما أنصار المدرسة البنائية (خاصة ممن يعلي من أهمية الأعراف الدولية)، فيفسرون هذا التغير بتغير أفكار الناس وتصوراتهم عن هوياتهم. وفيما يلي سنعرض بعض إسهامات هذه المدارس في تفسير حالة السلام العالمي في الوقت الراهن.

أولاً - الأعراف الدولية الجديدة :

يرى بعض أنصار المدرسة البنائية أن للأعراف الدولية أثراً كبيراً في بناء أسس النظام الدولي. فمع نهاية الحرب العالمية الثانية، حدث تحول في القيم والأعراف الدولية أدى إلى وضع حد لأشد أنواع الصراعات دماراً ، ألا وهي الحروب بين القوى الكبرى(٦٤)، وتأكد أثر هذا التحول بعد نهاية الحرب الباردة. ورغم أن الأعراف الدولية لا تخفف دائماً من الآثار السلبية لغياب سلطة عليا في النظام الدولي، فإنها تضع ضوابط على سلوك الدول. وقد ثبت أن الأعراف الدولية، التي تتسم بدرجة عالية من الاتساق الذاتي والتوافق مع غيرها وتحظى بدرجة عالية من الإجماع، تحد من احتمال تصعيد صراعات المصالح بين الدول إلى نزاعات مسلحة، كما تقلل من احتمال تحول النزاعات المسلحة إلى حروب شاملة (٦٥). ولكن التحدي الذي يواجه أنصار هذا الرأي هو إثبات أن الأعراف الدولية (وغيرها من مصادر القوة غير المادية مثل الأفكار والهويات وتصورات القادة والشعوب عن أنفسهم وغيرهم) هي سبب وليست نتيجة لحالة السلام العالمي النسبي في الوقت الراهن والأسس المادية التي يستند إليها.

ثانياً - الديمقراطية وحرية التجارة :

يزعم دعاة الحرية الاقتصادية أن التوافق (أو الاعتماد المتبادل) بين الدول يؤدي دائماً إلى السلام بينها. ومع ذلك لم يتوصل دارسو الصراع الدولي إلى إجماع حول هذه العلاقة، بل أصبح الجيل الجديد منهم أكثر ميلاً للتشكيك فيها (٦٦). أما دعاة السلام الديمقراطي، فيحاولون تعميم نظريتهم - التي تتناول أساساً العلاقة بين دولتين - لتفسر السلام الحالي في النظام الدولي. بعبارة أخرى، فهم يفكرون بالمنطق التالي: إذا كان التحول الديمقراطي في دولة ما يؤدي إلى سلام في علاقاتها بالدول الديمقراطية الأخرى، فإن زيادة نسبة الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمناً وسلاماً. لكن هذا المنطق لم تثبت صحته في الدراسات التطبيقية. فإذا كانت غالبية نظم الحكم في النظام الدولي تسلطية، فإن تحول بعضها إلى الديمقراطية يزيد من احتمال اختلاف نظم الحكم في أطراف أي صراع دولي (أي يكون نظام الحكم في دولة تسلطيا ويكون نظام الحكم في الدولة المتصارعة معها ديمقراطيا)، وهذا الاختلاف يزيد من احتمال وقوع حرب بينهما (٦٧). كما ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية (٦٨).

وحتى لو صحت نظرية السلام الديمقراطي (وهي معيبة كما ذكرنا في المبحث السابق)، فإن أثرها في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلا بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم حداً معيناً (٦٩). وقد أيدت نتائج دراسة حديثة هذا الرأي، إذ وجدت أن زيادة القوة النسبية للدول الديمقراطية في النظام الدولي تؤدي في البداية إلى زيادة مستوى الصراع فيه. وبعد أن تتخطى هذه القوة حداً معيناً ، يتراجع مستوى الصراع مع زيادة قوة الدول الديمقراطية (٧٠). والسؤال المطروح هو : هل تعد حالة السلام

96, 1 (2002), pp. 1-3.

63- Paul Hensel, "The More Things Change..: Recognizing and Responding to Trends in Armed Conflict," Paper presented at the conference "The Study of Future War and the Future Study of War," State College, Pennsylvania, USA, 2001.

64- John Mueller, "The Obsolescence of Major War," (in) Richard Betts (ed.), Conflict after the Cold War: Arguments on the Causes of War and Peace, New York: Longman, 2002, pp. 127-139.

65- Gregory Raymond, "International Norms: Normative Orders and Peace," (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, pp. 293-294.

66- Katherine Barbieri and Gerald Schneider, "Globalization and Peace: Assessing New Directions in the Study of Trade and Conflict," Journal of Peace Research, 36, 4 (1999), pp. 387-404.

67- James Lee Ray, "Democracy: on the Level(s) Does Democracy Correlate with Peace?" (in) John Vasquez (ed.), What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000, p. 314.

68- Jack Snyder, From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Violence, New York: W. W. Norton, 2000, pp. 15-42.

69- Nils Petter Gleditsch and Harvard Hegre, "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis," Journal of Conflict Resolution, 41, 2 (1997), pp. 307-308.

70- Kelly Kadera, Mark Crescenzi and Megan Shannon, "Democratic Survival, Peace, and War in the

العالمي النسبي في الوقت الراهن دليلاً على أن النظام الدولي قد تجاوز ذلك الحد بالفعل أم لا؟

ثالثاً: الهيمنة الأمريكية :

يرى أنصار المدرسة الواقعية الجديدة أن طبيعة النظام الدولي تلعب دوراً مهماً - إن لم يكن حاسماً - في العلاقات الدولية، لكنهم يختلفون حول الملامح الرئيسية للنظام الدولي الحالي. فبعضهم يراه متعدد الأقطاب، وآخرون يرونه ذا قطب واحد. وبينما لا يقدم الفريق الأول تفسيراً لحالة السلام العالمي النسبي منذ نهاية الحرب الباردة، يطرح الفريق الثاني رؤية جادة لتفسيره.

فمع انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية، توقع (ميرشمير) - وهو من أبرز القائلين بتعدد أقطاب النظام الدولي الحالي - أن تنتهي حالة السلم في أوروبا، وأن يسودها العنف على نطاق واسع (٧١). ولم تتحقق هذه النبوءة كما هو معلوم، بل أصبح وقوع حرب بين دول أوروبا أقل احتمالاً. وحتى الحروب بين جمهوريات يوجوسلافيا السابقة وداخلها تم احتواؤها قبل أن تنتقل إلى أجزاء أخرى من القارة. وكان أشد ما خالف توقعات هذا الفريق من أنصار المدرسة الواقعية هو سلوك ألمانيا المسالم والمتعاون مع بقية دول القارة بعد الوحدة الألمانية (٧٢).

ويرى القائلون بأن النظام الدولي الحالي أحادي القطب أن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على العالم، وأن السلام العالمي تفرضه تلك القوة. فرغم ظن كثير من دارسي العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة أن عصر القيادة المهيمنة على العالم قد انتهى، وأن إحياءه شديد الصعوبة بالنسبة لجميع القوى الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة (٧٣)، فإن نهاية الحرب الباردة أفرزت واقعاً جديداً في النظام الدولي.

"فالفرق بين قوة الولايات المتحدة وقوة الدولة التي تليها وفق ترتيب القوى الكبرى - بل الفرق بين قوتها ومجموع قوى الدول الكبرى التالية لها - أكبر بكثير من الفرق بين قوة أية دولة عظمى وقوة الدولة أو الدول الكبرى التالية لها في التاريخ الحديث. فالولايات المتحدة متفوقة على جميع الدول الكبرى التالية لها تفوقاً حاسماً وفقاً لجميع مقاييس القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجيوسياسية... وعندها من الوسائل والدوافع ما يجعلها تحافظ على منظمات الأمن الكبرى من أجل تخفيف الصراعات المحلية، والحد من التنافس من أجل التوسع بين القوى الكبرى الأخرى التي أصبحت تجد أن من الأفضل لها أن تتبع القوة العظمى الوحيدة، لأن هذه القوى الكبرى لا تستطيع تحمل تكلفة أية محاولة لموازنة تلك القوة العظمى الوحيدة" (٧٤).

وبالنسبة للقائلين بهذا الرأي، فإن وجود قطب واحد في النظام الدولي الحالي يفسر استمرار حالة السلم في شرق آسيا وفي أوروبا، كما يفسر السياسة الخارجية الألمانية المسالمة بعد الوحدة الألمانية. فهم يرون أن السلام في هذه المناطق لا تحميه الآن إلا قوة الولايات المتحدة، خاصة مع تمركز قوات أمريكية فيها، وأن استمرار هذا السلام هناك سيتوقف إلى حد كبير على استمرار وجود هذه القوات(٧٥). وبسبب هذه القوات، لم تتبن دولة الوحدة الألمانية سياسة خارجية توسعية، إذ توقع صانع السياسة الخارجية بحق أن تفوق تكلفة تبني مثل هذه السياسة منافعها، مادامت هيمنة القوة الأمريكية على أوروبا مستمرة.

كما يؤيد سلوك الولايات المتحدة الدولي هذا الرأي، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. ويتجلى ذلك في سلوكها في الأزمة التي سبقت غزوها العراق عام ٢٠٠٣. فرغم أنها حاولت بناء تحالف للدول المؤيدة لها، وتبرير سلوكها وفقاً للشرعية الدولية- بزعم أن حربها على العراق هي حرب ضد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستبداد نظام الحكم فيه- فإنها تصرفت في الواقع كقوة مهيمنة على النظام الدولي، ولم تهتم كثيراً بمعارضة دول كبرى أخرى كروسيا والصين، بل وحتى حليفتيها - فرنسا وألمانيا- دع عنك كثيراً من الفاعلين الدوليين من غير الدول كالأمم المتحدة وحركة مناهضة الحرب. ولم يؤد فشل الولايات المتحدة في تبرير سلوكها وفقاً لمعايير الشرعية الدولية إلى تغيير ذلك السلوك، بل إنها مضت في طريق الحرب حتى النهاية.

أما القوى الكبرى التي عارضت الحرب، فكان سلوكها في بداية الأزمة مبنياً على تصور أن النظام الدولي متعدد الأقطاب. فحاولت فرنسا وألمانيا وروسيا بناء تحالف يوازن قوة الولايات المتحدة، ولكنها فشلت. وعندما بدأت الحرب، استسلمت هذه الدول لإرادة القوة الأمريكية المهيمنة وأيدتها، متمنية لها النصر السريع. ولم ترتفع أصوات هذه الدول بمعارضة الحرب ثانية إلا بعد أن اتضح فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها الظاهرة من احتلال العراق. ولم ينتج هذا الفشل عن معارضة الدول الكبرى، بل نتج جزئياً عن سلوك بعض القوى المحلية في العراق والولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى أثر القوى المحلية في السياسة الدولية، وهو موضوع المطلب الثاني.

ونختم هذا المطلب بذكر ما حذر منه (جودن) من أن السلام

International System," American Journal of Political Science, 47, 2 (2003), pp. 234-247.

71- John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," International Security, 15 (1990), pp. 5-56.

72- John Duffield, "Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism," International Organization, 53, 4 (1999), pp. 765-803; Celeste Wallander, Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War, Ithaca: Cornell University Press, 1999, pp. 12-15.

73- Robert Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton: Princeton University Press, 1984, p. 9.

74- William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," International Security, 24, 1 (1999), p. 7.

75- Glenn Snyder, "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay,"

القائم على هيمنة قوة عظمى يمكن ألا يدوم، خاصة إذا ثبت أن الولايات المتحدة لم تبلغ حد القوة المهيمنة المطلقة، بل هي قوة مهيمنة نسبيا فقط، وكذلك إذا استمرت حرة في بناء ما تشاء من التحالفات مع من تشاء من القوى الكبرى الأدنى منها مرتبة، كما يتضح أيضاً في حربها في العراق. فنتائج الدراسات التجريبية عن نظرية المباريات تشير إلى أن اللاعب المهيمن في مباراة اختيار الحلفاء يكون عادة أقل اهتماما بمصالح اللاعبين الآخرين، مقارنة بالمهيمن المطلق الذي لا يحتاج إلى حلفاء (٧٦). وهكذا، قد تتحول القوى الكبرى الأدنى مرتبة من القوة المهيمنة - أو بعضها على الأقل - إلى قوى غير راضية عن أوضاع النظام الدولي، بل قد تشتبك مع القوة المهيمنة في حرب مستقبلية، كما يتنبأ القائلون بنظرية تحول ميزان القوى.

المطلب الثاني - الحاجة إلى رؤية جديدة لتفسير الصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول:

لعل واحداً من أهم آثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر في حقل العلاقات الدولية هو توجيه نظر الدارسين إلى صعود دور الفاعلين من غير الدول في الصراعات الدولية، وهو دور مرشح لمزيد من الصعود في المستقبل القريب. ويشمل هؤلاء الفاعلون هيئات تجمع عدة دول، مثل المنظمات الدولية، ومؤسسات محلية داخل الدول مثل الأحزاب السياسية، وحركات وتنظيمات عالمية غير مرتبطة بدول، مثل حركة مناهضة الحرب وتنظيم القاعدة. وسوف أتوسع في تناول هذا الدور في دراسة لاحقة ، أما هنا، فسأركز على الحاجة لرؤية جديدة تفسر الصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول.

فرغم أن القوى المحلية غالباً ما تتصارع مع نظم الحكم في بلدانها، فإن سلوكها الصراعي يمكن أن يظهر على المستوى الدولي، وقد لا يقل عنفاً عن سلوك الدول في صراعاتها وحروبها. لذلك، يضيف مشروع "كل ما يرتبط بالحرب" بجامعة ميتشجان الأمريكية إلى قاعدة بياناته الكبرى عن الصراعات فئة من الحروب تختلف عن الحروب الدولية والحروب المحلية أو الأهلية، ألا وهي الحرب التي تدور بين دولة وقوى محلية في إقليم لا يخضع لسيادتها (٧٧).

ورغم أن جميع الأمثلة على هذا النوع من الحروب في قاعدة البيانات المذكورة هي من تاريخ الاستعمار القديم، وهي تحديداً اعتداءات قامت بها الدول الاستعمارية وتصدت لها القوى المحلية التي قاومت الاستعمار، فإن الأدلة التاريخية والمعاصرة تشير إلى أن القوى المحلية يمكن أن تكون هي البادئة بشن حرب ضد دولة أجنبية، أي أن تبدأ تلك القوى بشن عمليات مسلحة ضد دولة أجنبية، رغم التسليم بأن الأخيرة قد تكون هي السبب في إشعال الصراع بوجه عام. وأضرب لذلك مثالين من تاريخنا العربي - الإفريقي المعاصر، هما حرب التحرير التي بدأتها حركة تحرير فلسطين (فتح) ضد إسرائيل في بداية عام ١٩٦٥، منطلقة من أراض عربية لا تخضع لسيطرة إسرائيل، والحرب التي شنها حزب الاتحاد الصومالي ضد إثيوبيا في تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الدولة في الصومال. وبالطبع، فإن المثال الأظهر على دور الفاعلين من غير الدول في الصراع الدولي هو هجمات تنظيم القاعدة ضد أهداف أمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

ولا تفسر معظم نظريات الصراع الدولي هذه الظاهرة، وأقصى ما ذهبت إليه هو الاهتمام بالحالات التي تهاجم فيها دولة ضعيفة نسبياً دولة أشد منها قوة(٧٨). فوفقاً لنظرية مباريات التفاعل الدولي، يمكن لدولة ضعيفة جداً في ظروف معينة شن حرب ضد عدو أشد منها قوة، خاصة إذا تصورت أن ما ستجنيه من هذه الحرب سيكون كبيراً وأن تكاليفها ستكون منخفضة (٧٩). لكن هذه القاعدة النظرية لا تنطبق على سلوك تنظيم القاعدة تجاه الولايات المتحدة، ليس فقط لأن التنظيم لا يمثل دولة، وإنما أيضاً لأن الشروط التي تفترض النظرية أنها ضرورية لانطباق هذه القاعدة لم تتحقق في حالة الصراع بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة. هذه الظروف هي أن يسعى الطرف المهاجم لإخضاع الطرف الآخر لإرادته، وأن يغلب على ظنه أن الطرف الآخر سيفضل التسليم على القتال، وأن يسعى الطرف الآخر للتفاوض مع الطرف المهاجم، وأن يقدم له تنازلات. ولا تتوافر معلومات عن تحقق أي من تلك الشروط في هذه الحالة.

ولعل الاختلاف بين خصائص الدول والفاعلين من غير الدول يفسر جانباً من فشل نظرية مباريات التفاعل الدولي في تفسير الصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول. فمن ناحية، لا تنظر الدول عادة للفاعلين من غير الدول باعتبارهم جزءاً من النظام الدولي. لذلك، عندما تتصارع دولة مع كيان من غير الدول لا يخضع لسيادتها، يقف مجتمع الدول عادة مع الدولة المنخرطة في الصراع، ويدعو الطرف الآخر للخضوع والاستسلام. ولا يتفاوض الطرفان المتصارعان إلا إذا خضعت الدولة المعنية لضغوط شديدة. ومن ناحية ثانية، قد يصعب إخضاع فاعل دولي من غير الدول وإجباره على الاستسلام، خاصة إذا كان جوهر صراعه مع دولة ما فكرياً أو أيديولوجياً أو ثقافياً. وحتى لو حدث ذلك، فإنه لا يعني أبداً نهاية الصراع. فبعض الفاعلين من غير الدول - مثل التنظيمات الأيديولوجية المسلحة - قد تختفي عن الأنظار حيناً، وتعيد تنظيم صفوفها وتعاود القتال من جديد.

ومن ناحية ثالثة، قد يختلف مفهوم الرشادة بين الدول والفاعلين من غير الدول. فرشادة صانع السياسة الخارجية في

International Security, 27, 1 (2002), p. 168.

76- Robert Goodin, "How Amoral Is Hegemon?" Perspectives on Politics, 1, 1 (2003), p. 123.

77- Meredith Reid Sarkees, "The Correlates of War Data on War: An Update to 1997," Conflict Management and Peace Science, 18, 1 (2000), pp. 123-144.

78- T. V. Paul, Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 15.

79- Bruce Bueno De Mesquita and David Lalman, War and Reason: Domestic and International Imperatives,

الدولة تعني أن يسعى لتعظيم منافعها المادية المتوقعة من تفاعلاتها الدولية، بينما قد تنخرط التنظيمات الأيديولوجية المسلحة في صراعات تضحي فيها بمنافع مادية من أجل منافع غير مادية، مثل المجد أو الثأر أو حتى الرضا عن الذات. وبينما يمكن حساب المنافع والتكاليف المادية في الصراعات الدولية، يصعب التنبؤ بسلوك لا يستند إلى حساب مادي. ولذلك، يقترح (فارشني) التمييز بين رشادة القيم التي تعمل القوى المتصارعة على تعظيمها من جهة، ورشادة الوسائل التي تستخدمها في الصراع من جهة أخرى، خاصة في تحليل الصراعات الإثنية والقومية. فيجب دراسة قيم، مثل الكرامة واحترام الذات والسعي للحصول على اعتراف الآخرين، وليس فقط المصلحة الذاتية رغم أنها ليست غائبة تماماً عن الصراعات الإثنية والقومية (٨٠).

والخلاصة أنه إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد غيرت سلوك الدول ليصبح أكثر استقراراً وسلاماً، فإن تغييراً مماثلاً لم يطرأ على سلوك الفاعلين من غير الدول. فمعظم الدول أصبحت لا تسعى لتغيير الأوضاع القائمة في النظام الدولي بالعنف، وإن كان بعضها يسعى لتغييره بوسائل أخرى. أما أيديولوجيات تغيير الأوضاع القائمة في النظام الدولي بالعنف، فلا تتبناها حالياً دول أو أنظمة حكم وإنما فاعلون من غير الدول. فإذا كان هذا التغيير ضرورياً، فمن المرجح أن يتصدى له هؤلاء الفاعلون.

قائمة المراجع

1. Barbieri, Katherine and Gerald Schneider. "Globalization and Peace: Assessing New Directions in the Study of Trade and Conflict." Journal of Peace Research, 36, 4 (1999): 387-404.

2. Brown, Michael. "The Causes and Regional Dimesions of Internal Conflict." In Michael Brown (ed.). The International Dimensions of Internal Conflict. Cambridge, MA: the MIT Press, 1996.

3. Bueno De Mesquita, Bruce. The War Trap. New Haven: Yale University Press, 1981.

4. Bueno De Mesquita, Bruce and David Lalman. War and Reason: Domestic and International Imperatives. New Haven: Yale University Press, 1992.

5. Choucri, Nazli and Robert North. "Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory." In Manus Midlarsky (ed.). Handbook of War Studies. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993: 289-326.

6. Choucri, Nazli and Robert North. Nations in Conflict. San Francisco: W. H. Freeman, 1975.

7. Davis, David and Will Moore. "Ethnicity Matters: Transnational Ethnic Alliances and Foreign Policy Behavior." International Studies Quarterly, 41, 1 (1997): 171-184.

8. DiCicco, Jonathan and Jack Levy. "Power Shifts and Problem Shifts: The Evolution of the Power Transition Research Program." Journal of Conflict Resolution, 43, 6 (1999): 675-704.

9. Diehl, Paul and Gary Goertz. War and Peace in International Rivalry. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000.

10. Diehl, Paul and Mark Crescenzi. "Reconfiguring the Arms Race-War Debate." Journal of Peace Research, 35, 1 (1998): 111-118.

11. Duffield, John. "Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism." International Organization, 53, 4 (1999): 765-803.

12. Fordham, Benjamin. "The Politics of Threat Perception and the Use of Force: A

New Haven: Yale University Press, 1992, p. 199.

80- Ashutosh Varshney, "Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality," Perspectives on Politics, 1, 1 (2003).

Political Economy Model of US Uses of Force, 1949-1994." International Studies Quarterly, 42, 3 (1998): 567-590.

13. Furtado, Chritina, Elizabeth Radziszewski, and Ahmed Salem. "Interstate Rivalry and the Dynamics of Civil Wars." Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, 3-6 April 2003

14. Geller, Daniel and David Singer. Nations at War. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

15. Geller, Daniel. "Explaining War: Empirical Patterns and Theoretical Mechanisms." In Manus Midlarsky (ed.). Handbook of War Studies II. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000: 407-449.

16. Gibler, Douglas and John Vasquez. "Uncovering the Dangerous Alliances, 1495-1980." International Studies Quarterly, 42, 4 (1998): 785-807.

17. Gibler, Douglas. "Alliances: Why Some Cause War and Why Others Cause Peace?" In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 145-164.

18. Glaser, Charles. "The Security Dilemma Revisited." World Politics, 50, 1 (1997): 171-201.

19. Gleditsch, Nils Petter and Harvard Hegre. "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis." Journal of Conflict Resolution, 41, 2 (1997): 283-310.

20. Goertz, Gary and Paul Diehl. "(Enduring) Rivalries." In Manus Midlarsky (ed.). Handbook of War Studies II. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000: 222-267.

21. Goertz, Gary and Paul Diehl. "Rivalries: The Conflict Process." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 197-217.

22. Goodin, Robert. "How Amoral Is Hegemon?" Perspectives on Politics, 1, 1 (2003): 123-126.

23. Hagan, Joe. "Domestic Political Systems and War Proneness." Mershon International Studies Review, 38, 2, (1994): 183-207.

24. Harvey, Frank. "Rigor Mortis, or Rigor, More Tests: Necessity, Sufficiency, and Deterrence Logic." International Studies Quarterly, 42, 4 (1998): 675-707.

25. Henderson, Errol. "Culture or Contiguity: Ethnic Conflict, the Similarity of States, and the Onset of War, 1820-1989." Journal of Conflict Resolution, 41, 5 (1997): 649-668.

26. Hensel, Paul. "Territory and Evidence on Geography and Conflict." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 57-84.

27. Hensel, Paul. "The More Things Change...: Recognizing and Responding to Trends in Armed Conflict." Paper presented at the conference "The Study of Future War and the Future Study of War." State College, PA, 2001.

28. Huth, Paul and Bruce Russett. "General Deterrence between Enduring Rivals: Testing Three Competing Models." American Political Science Review, 87, 1 (1993): 61-73.

29. Huth, Paul and Bruce Russett. "What Makes Deterrence Work?: Cases From 1900-1980." World Politics, 36, (1984): 496-526.

30. Huth, Paul. "Territory: Why Are Territorial Disputes Between States a Central Cause of Conflict?" In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 85-110.

31. Huth, Paul. Standing Your Ground: Territorial Disputes and International Conflict. Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1996

32. James, Patrick. "Structural Realism and the Causes of War." Mershon International Studies Review, 39, 2 (1995): 181-208.

33. Jervis, Robert. "Theories of War in an Era of Leading-Power Peace." American Political Science Review, 96, 1 (2002): 1-14

34. Jervis, Robert. Perception and Misperception in International Politics. Princeton: Princeton University Press, 1976.

35. Kadera, Kelly, Mark Crescenzi, and Megan Shannon. "Democratic Survival, Peace, and War in the International System." American Journal of Political Science, 47, 2 (2003): 234-247.

36. Keohane, Robert. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press, 1984.

37. Khafagy, Riham. "A Critical Review of Paul Huth's Standing Your Ground." Unpublished essay, 2002.

38. Kugler, Jacek and Douglas Lemke. "The Power Transition Research Program: Assessing Theoretical and Empirical Advances." In Manus Midlarsky (ed.). Handbook of War Studies II. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000: 129-163.

39. Lebow, Richard Ned and Janice Stein. "Deterrence: The Elusive Dependent Variable." World Politics, 42, 3 (1990): 336-369.

40. Leeds, Brett Ashley and David Davis. "Domestic Political Vulnerability and International Disputes." Journal of Conflict Resolution, 41, 6 (1997): 814-834.

41. Leeds, Brett Ashley, Andrew Long, and Sara McLaughlin Mitchell. "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises." Journal of Conflict Resolution, 44, 5 (2000): 686-699.

42. Leeds, Brett Ashley. "Do Alliances Deter Aggression? The Influence of Military Alliances on the Initiation of Militarized Interstate Disputes." American Journal of Political Science, 47, 3 (2003): 427-439.

43. Levy, Jack. "Reflections on the Scientific Study of War." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 319-327.

44. Levy, Jack. "The Diversionary Theory of War: A Critique." In Manus Midlarsky (ed.). Handbook of War Studies. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993: 259-288.

45. Mansfield, Edward. "The Concentration of Capabilities and the Onset of War." Journal of Conflict Resolution, 36, 1 (1992): 3-24.

46. Maoz, Zeev. "Alliances: The Street Gangs of World Politics - Their Origins,

Management, and Consequences, 1816-1986." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 111-144.

47. Mearsheimer, John. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." International Security, 15 (1990): 5-56

48. Midlarsky, Manus. "Mature Theories, Second Order Properties, and Other Matters." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 329-334.

49. Moravcsik, Andrew. "Armaments among Allies: European Weapons Collaboration, 1975-1985." In Evans, Peter, Harold Jacobson and Robert Putnam (eds.). Doubled-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics. Berkeley: University of California Press, 1993: 128-167.

50. Mueller, John. "The Obsolescence of Major War." In Richard Betts (ed.). Conflict after the Cold War: Arguments on the Causes of War and Peace. New York: Longman, 2002: 127-139.

51. Paul, T. V. Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

52. Ray, James Lee. "Democracy: on the Level(s) Does Democracy Correlate with Peace?" In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 299-316.

53. Ray, James Lee. "Friends as Foes: International Conflict and Wars between Formal Allies." In Charles Gochman and Alan Sabrosky (eds.). Prisoners of War?: Nation-States in the Modern Era. Lexington, MD: Lexington Books, 1990: 73-92.

54. Raymond, Gregory. "International Norms: Normative Orders and Peace." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 281-297.

55. Reiter, Dan. "Military Strategy and the Outbreak of International Conflict: Quantitative Empirical Tests, 1903-1992." Journal of Conflict Resolution, 43, 3 (1999): 366-387.

56. Salem, Ahmed. "Ideology, Interest, and International Order: A Critique of the Democratic-Peace Theory," the annual conference of the Center for the Study of Islam and Democracy, Arlington, Virginia, USA, 6-7 April 2002.

وقد ترجمت هذه الدراسة إلى اللغة العربية ونشرت تحت عنوان: "في نقد نظرية السلام الديمقراطي". رؤى (تصدر في باريس، فرنسا)، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص ص ٨٥-٨٨.

57. Sample, Susan. "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate." Journal of Peace Research, 34, 1 (1997): 7-22.

58. Sample, Susan. "Military Buildups: Arming and War." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 165-195.

59. Sarkees, Meredith Reid. "The Correlates of War Data on War: An Update to 1997." Conflict Management and Peace Science, 18, 1 (2000): 123-144.

60. Schelling, Thomas. The Strategy of Conflict. Cambridge: Harvard University Press, 1980.

61. Siverson, Randolph and Ross Miller. "The Power Transition: Problems and

Prospects." In Kugler and Lemke (eds.). Parity and War. pp. 57-73.

62. Smith, Alastair. "To Intervene or Not to Intervene: A Biased Decision." Journal of Conflict Resolution, 40, 1 (1996): 16-40.

63. Snyder, Glenn. "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay." International Security, 27, 1 (2002): 149-173.

64. Snyder, Jack. From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Violence. New York: .W. W. Norton, 2000.

65. Snyder, Jack. Myth of Empire: Domestic Politics and International Ambition. Ithaca: Cornell University Press, 1991.

66. Starr, Harvey. "Revolution and War: Rethinking the Linkage between Internal and External Conflict." Political Research Quarterly, 47, 3 (1994): 481-507.

67. Tammen, Ronald, et al. Power Transitions: Strategies for the 21st Century. New York: Chatham House, 2000.

68. Van Evera, Stephen. "Hypotheses on Nationalism and War." International Security, 18, 4 (1994): 5-39.

69. Varshney, Ashutosh. "Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality." Perspectives on Politics, 1, 1 (2003): 85-99.

70. Vasquez, John and Marie Henehan. "Territorial Disputes and the Probability of War, 1816-1992." Journal of Peace Research, 38, 2 (2001): 123-138.

71. Vasquez, John. "What Do We Know About War?" In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 335-370.

72. Vasquez, John. "When Are Power Transitions Dangerous?: An Appraisal and Reformation of the Power Transition Theory." In Kugler and Lemke (eds.). Parity and War. pp. 35-56.

73. Vasquez, John. "Why Do Neighbors Fight?: Proximity, Interaction, and Territoriality." Journal of Peace Research, 32, 3 (1995): 277-293.

74. Wallander, Celeste. Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War. Ithaca: Cornell University Press, 1999.

75. Walt, Stephen. Revolution and War. Ithaca: Cornell University Press, 1996.

76. Waltz, Kenneth. Theory of International Politics. New York: Random House. 1979.

77. Wayman, Frank. "Rivalries: Recurrent Disputes and Explaining War." In John Vasquez (ed.). What Do We Know About War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000: 219-234.

78. Wohlforth, William. "The Stability of a Unipolar World." International Security. 24, 1 (1999): 5-41.

79. Zuk, Gary. "National Growth and International Conflict: A Reevaluation of Choucri and North's Thesis." Journal of Politics, 47, 1 (1985): 269-281.

دراســـــات

دوافع وتداعيــات التــدخل العســكرى الأمـــريكى فى العـــراق

د. عبد الله يوسف سهر

أستاذ مساعد العلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

لقد شكل التدخل الأمريكى فى العراق منعطفا مهما فى تاريخ العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من حيث المدلول السياسى، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الإقليم والقوى الدولية التى لها مصالح استراتيجية مباشرة بالمنطقة. لقد تحول العراق منذ التدخل الأمريكى إلى ساحة مكشوفة لممارسة الحرب الساخنة والباردة بين جميع من لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة بالعراق، سواء كانوا من الدول المتاخمة لحدوده أو تلك التى ترتبط معه بمصالح سياسية من أى نوع

وبهذا، أصبح التناطح بين الدول المعنية بالعراق من أهم ملامح الشرق الأوسط الذى يبحث عن جديد فى نسيج سياساته وتطلعات شعوبه وحكوماته المستقبلية. وفى ظل المنظورات الاستراتيجية السياسية المتناقضة تجاه ما يجرى بالعراق، والتى تعتمد المعادلة الصفرية Zero Sum Game فإن الجميع سيتكبد خسائر فادحة فى المستقبل المشهود إذا استمر الوضع على ما هو عليه لذا، فإنه من الضرورى أن تنصهر جهود الدول المعنية حول العراق بصورة أكثر توافقية بعيدا عن مبدأ التهميش للآخر. إن الحديث عن إصلاح الشرق الأوسط - مهما يكن نوعه - هو ضرب من الوهم إن لم تحل المسألة العراقية وفق معادلة تكفل الحد الأدنى - على الأقل - للخصوم والأصدقاء الداخلين فى أضلاع المربع العراقى المتحركة.

وفى ضوء ذلك، تقدم هذه الدراسة مناقشة تحليلية واستشرافية حول تطورات الوضع بالعراق وآثارها السياسية الراهنة والمستقبلية من خلال قراءة لاختلال الفهم السياسى للتدخل الأمريكى فى العراق- النفط والهيمنة - بالاضافة لاستعراض آراء أخرى عن أسباب هذا التدخل. كما تستعرض الدراسة التغيير الجارى فى العراق وانعكاساته على شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، وتشرح التناقض السياسى بين الفرقاء والأصدقاء حول العراق وأثر ذلك على المنظومة الأمنية الإقليمية وإسقاطاتها الدولية.

وتثير هذه الدراسة مجموعة أسئلة مهمة على رأسها: كيف يمكن فهم الوضع السياسى للعراق؟، وما هو تأثير التغير الذى حدث فى العراق على مجمل العلاقات الاقليمية والعالمية؟ وما هو المنظور الأمنى المطلوب فى العراق؟

إن ظاهرة السلوك الأمريكى مرتبطة بكون الولايات المتحدة دولة عظمى يختلف سلوكها عن بقية الدول، خاصة فى ظل نظام دولى جديد قيد التشكيل لم تسكن قواعده بشكل ثابت حتى الآن. وفى إطار نظرية صعود وهبوط الدول العظمى، تتبنى الدول الطامحة Rising Powers، وكذلك على السواء الدول العظمى المهيمنة Hegemonic Powers سياسات مرتبطة بمكانتها الكونية. وعليه، فان مدرسة التحليل الجزئى Reductionist School يصعب أن تقدم تحليلا متكاملا ومنسجما من حيث الفرضيات والنتائج لسلوك وسياسات هذه الدول. لذلك، فإن هذه الدراسة تعتمد تحليل المدرسة البنيوية للعلاقات الدولية Structural School لشرح الاحتلال الأمريكى للعراق. ومن واقع الأصول النظرية لهذه المدرسة - تحديدا - ووفقا لتنظير كينيث والتز Kenneth Waltz، فان السلوك الدولى للقوى العظمى مرتبط بمتغيرات كلية ومرتهنة بمكانتها الدولية. لذلك، فإن البحث يؤكد أن الغزو الأمريكى للعراق ليس لأسباب جزئية مثل النفط أو انعدام الديمقراطية، وإنما جاء لسبب كلى ذى صلة بمكانة الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على موقع السلم الدولى للقوى

أولا - دوافع التدخل الأمريكي في العراق :

هناك رؤيتان لدوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق في مارس سنة ٢٠٠٣، تدور الأولى حول الدوافع للسيطرة على النفط، بينما تركز الثانية حول الدوافع نحو الهيمنة الاستراتيجية. وسنشير إلى الرؤيتين بإيجاز.

السيطرة على النفط :

أثار التدخل الأمريكي في العراق جدلا كبيرا حول دوافع واشنطن، وقد قدم الكثير من المحللين تفسيرات مفادها تأكيد الرغبة الأمريكية في السيطرة على النفط (١). وقد أكد بعضهم أن التدخل الأمريكي في العراق سيكون سببا لانخفاض الأسعار بعد استكمال "السيطرة" على النفط العراقي الذي يكتسب أهمية استراتيجية كبرى في التخطيط السياسي الأمريكي (٢). ويذهب خليل العناني في دراسته "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية" إلى أن النفط قد لعب دورا رئيسيا في تحفيز الولايات المتحدة لغزو العراق بسبب توقعاتها بشأن الانخفاض المستمر في مخزونها النفطي في ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك، إضافة إلى ارتفاع تكلفة استخراج النفط في المناطق الأخرى (خاصة في روسيا والأمريكتين) والتي تصل إلى ما بين ١٢ و ١٨ دولارا للبرميل، بينما لا تتعدى تكلفة إنتاج البرميل من النفط في الخليج دولارا ونصف دولار على أكثر تقدير. وانطلاقا من تحليله لأسواق النفط في عام ٢٠٠٣ وذلك قبيل الغزو الأمريكي للعراق، توصل العناني إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق التحكم الأمثل في إنتاج النفط وأسعاره. هذا، ويصرح الكاتب بأن ذلك ممكن إذا تحقق أحد السيناريوهات المحتملة التي ذكرها الكاتب، وهو السيناريو الذي يتضمن وقوع الحرب مع بروز مقاومة عراقية ضعيفة لا تنتج عنها أضرار مهمة في حقول النفط العراقية. ولا شك في أن الوضع القائم حاليا في العراق يشبه إلى حد بعيد ما تضمنه السيناريو المشار إليه، مع فارق وجود المقاومة بعد الاحتلال التي طالت تخريب بعض حقول النفط بصورة جزئية (٣). ولكن الواقع خالف السيناريو الذي تصوره العناني - والذي تنبأ من خلاله بأن أسعار النفط ستصل فيه إلى حد معقول للولايات المتحدة وذلك في نطاق ٢٢ إلى ٢٦ دولارا - من حيث ارتفاع سعر النفط إلى مستوى غير مسبوق، متجاوزا سقف السبعين دولارا.

وفي مقابل هذا المنظور، يوجد رأي آخر يرتكز في رؤيته على أن النفط لم يكن المحفز الرئيسي الذي دعا واشنطن للقيام بعملية الاحتلال للعراق. وينطلق هذا الرأي من حساب تكلفة الاحتلال الأمريكي للعراق التي تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث الأولى (٤) مضافا إليها تكلفة ارتفاع النفط بواقع متوسط ٣٠ دولارا على أقل تقدير في السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال، وهو ما يعادل تريليوني دولار و ١٢٠ مليار دولار (٣٠ دولارا × ١٩,٦٦ المعدل اليومي لاستهلاك أمريكا من النفط خلال عام ٢٠٠٣(٣٦٠ يوما × ٣ سنوات)، ومجموع ذلك يصل إلى ٢,٣٢٠ مليار دولار(٥). وهذا الرقم يقارب ما أكده كل من جوزيف ستيجليتز وليندا بيلمر في دراستهما عن التكاليف المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الحرب في العراق التي - حسب رأيهما - قد تتخطى تريليوني دولار والتي ستمتد إلى عام ٢٠١٠. ولكن على الرغم من التحليل السابق، يجب ألا نغفل حقيقة أن جزءا من الاقتصاد الأمريكي المرتبط بشركات النفط سيستفيد من هذه الزيادات في أسعار النفط، وبالتالي سينعكس ذلك على الاقتصاد الأمريكي إيجابيا. لكن ذلك أيضا مرتبط بمدخلات الاقتصاد الأمريكي بصورة شاملة، إذ إن هناك تشابكا كبيرا بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستهلاكية لا مجال لتحليله بصورة شاملة في هذه الدراسة. كما يؤكد أنصار هذا الفريق أن ارتفاع الأسعار على النحو المشهود لا يمكن أن يسهم في نمو الاقتصاد الأمريكي، وذلك من تلقاء شهادة صندوق النقد الدولي التي سنتعرض لها فيما بعد.

من جهة أخرى، يؤكد هذا الفريق أنه من خلال رصد الأحداث السياسية المتتالية والتطورات في الأسواق النفطية، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت احتلال العراق، لم تكن متخوفة من ارتفاع أسعار النفط أو استمرارية تدفقه، كما لم تكن في الوقت ذاته بحاجة إلى تدخل من هذا النوع الجراحي الكبير من أجل كارثة تتعلق بمستقبل أمن الطاقة. ولو كانت بالفعل كذلك، لرافقتها الكثير من الدول التي عارضت الحرب، والتي هي الآن أكثر تضررا من أمريكا من ارتفاع أسعار النفط. وعلى العكس، فإن ارتفاع سعر النفط بهذا الشكل يحمل دلالة واضحة بأن الحكومة الأمريكية لم تكن ترمي إلى تخفيض أسعار النفط، أو إحكام سيطرتها المباشرة على منابع النفط وأسواقه بشكل يتنافى مع النهج التقليدي المتبع منذ أزمة عام ١٩٧٣. وعلاوة على ما سبق، فالمتتبع لأسعار النفط وردود الأفعال الأمريكية تجاهها قبل غزو العراق، والناظر إلى توقعات المؤسسات النفطية الرسمية الأمريكية، لا يجد ما يدل على أي تخوف أو انزعاج، بل ثمة ارتياح

١ - صلاح النصراوي (٢٠٠٥)

2- Naom Chomsky (2004).

و ديفيد هارفي (٢٠٠٤)، عصام الشنطي (٢٠٠٣).

٣ - خليل العناني (٢٠٠٢)

٤ - الشرق الأوسط ١ سبتمبر ٢٠٠٥

٥ - الأرقام الافتراضية تم استقراؤها من دراسة خليل العناني المشار إليها بقائمة المراجع. علما بأن هناك أرقاما أخرى مختلفة لكنها تصب في خانة عدم قبول مبرر الهيمنة على النفط في ضوء الحقائق الماثلة من خسائر الاحتلال الأمريكي وارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن المعروف أن الكونجرس الأمريكي قد أقر أربعة مشاريع قوانين للإنفاق في العراق تصل بتكلفتها إلى ٢٠٤,٤ مليار دولار. كما أن حسابات تكلفة الولايات المتحدة بالعراق تخضع لمعايير مختلفة ومعقدة، إذ إنها تعتمد على التكاليف المباشرة والناتجة من العمليات العسكرية، وتكاليف غير مباشرة تنتج من الرعاية الصحية، والتعويضات، وأثر الحرب على تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي، علاوة على ارتفاع أسعار النفط الذي تزامن مع الحرب على النظام العراقي. وغيرها من حسابات أخرى

للاستقرار الذى يحيط بالأسواق النفطية. فقد استقرت معظم التوقعات الرسمية، التى أبدتها بعض المؤسسات الخاصة ذات الصلة، على أن أسعار النفط ستكون فى نطاق ١٨ دولارا كحد أدنى و٢٧ دولارا تقريبا كحد أعلى. وهذا النطاق السعرى لا يمثل تهديدا، بل هو مصدر طمأنينة، على اعتبار أن انخفاض أسعار النفط دون الحد الأدنى لن يكون بالضرورة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لبعض التحليلات المتخصصة والمعتبرة فى هذا المجال، وذلك لوجود قطاع نفطى مهم داخل الولايات المتحدة.

وبناء على ما تقدم، فإن الارتفاع الحالى فى أسعار النفط له تأثير سلبى كبير على الاقتصاد الأمريكى. وتؤكد دراسات صندوق النقد الدولى هذا الأمر، حيث تصرح بأن ارتفاع سعر النفط الخام بما يعادل ٥ دولارات يسهم فى انخفاض النمو العالمى بمتوسط ٠,٣٪ سنويا للدول الصناعية الكبرى، منها نصيب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ٠,٤٪، اليابان والدول الأخرى ٠,٣٪. وفى دلالة أخرى، فقد ارتفع التضخم بمقدار ٠,٣ فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا نتيجة ارتفاع أسعار النفط فى عام ٢٠٠٤ فقط (٦). وبالتأكيد، فإن لذلك انعكاسات على عناصر الاقتصاد الأخرى مثل البطالة والقدرة التنافسية وغيرها، الأمر الذى انعكس بصورة جلية خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة. وبالنظر إلى الاعتماد المتبادل والترابط القوى بين اقتصادات دول الشمال عموما ودول مجموعة الثمانى العملاقة تحديدا، وفى خضم الأخبار الاقتصادية المشوبة بالاضطرابات، فإن التأثيرات غير المباشرة على مدى العامين القادمين ستكون سيئة على أقل تقدير، هذا إن لم تحمل فى رحمها ولادة جديدة لركود اقتصادى بكل ما يتضمنه من معان. ومما يزيد من حدة هذه التخوفات تواتر بعض التقارير المثيرة للجدل، والتى تشير إلى المزيد من الارتفاع فى أسعار النفط. ومن جانب آخر، يؤكد بعض الخبراء أن ارتفاع أسعار النفط فى الفترة الحالية سيكون أكثر سلبية على الاقتصاد الأمريكى بوجه خاص مقارنة بالأزمة النفطية فى عام ١٩٧٣. ويأتى وجه الاختلاف على أساس أن الأزمة النفطية لعام ٧٣ تزامنت مع استعداد الدول المصدرة للنفط لإعادة تدوير عوائد النفط لصالح الدولار الأمريكى

Petrodollar Recycling وذلك من خلال استثمار عوائد النفط فى الأسواق الأمريكية، الأمر الذى ساعد على تحقيق التوازن فى الاقتصاد الأمريكى إلى حد كبير حينذاك. أما خلال الفترة الحالية، فالأوضاع مختلفة، وتشير إلى أن الدول المصدرة للنفط، فيما عدا الكويت وقطر، لن تجد ما يشجعها على الاستثمار فى الأصول الأمريكية.

واستنادا إلى الحسابات السابقة، تتضح صورة الخسائر المباشرة التى تعرضت لها الولايات المتحدة حتى الآن، الأمر الذى قد يتطلب سنوات طويلة لكى تتمكن أمريكا من تعويضها بافتراض نجاح هيمنتها على النفط العراقى وتمكنها من استهلاكه دون دفع ثمنه للعراقيين. وفى ظل تلك المعطيات الرقمية المتعلقة بالعامل النفطى التى يطرحها الفريقان، لابد أن نتساءل: ما الذى حصل يا ترى؟ هل كان سوء التخطيط للحرب والفشل فى إدارة الشئون العراقية هما السببين الأساسيين لعرقلة الهدف الذى كانت تنشده واشنطن، والمتمثل فى السيطرة على أسعار النفط وآباره كما كان يدعى الفريق المشار إليه؟ أم أن التدخل الأمريكى بالعراق لم يكن محفزا بعوامل النفط أكثر منه ارتهانا بقضايا تتعلق بالأمن الأمريكى الاستراتيجى الشامل على أثر أحداث الحادى عشر من سبتمبر، التى أوجدت رقعة جديدة من المعادلات السياسية على مستوى الهيكل المنظومى للعالم، مما دعا واشنطن لتخطى حسابات معادلة النفط، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى مجموعة من الظواهر، منها ارتفاع أسعار النفط على النحو المشهود؟ وأمام هذه المتغيرات المستجدة، ستواجه الإدارة الأمريكية خيارات صعبة بين ما هو أمر اقتصادى يتعلق بالمستوى المعيشى للمواطن الأمريكى ومصلحة الشركات العاملة بالصناعات الاستهلاكية تحديدا وغير النفطية عموما، وبين ما هو سياسى يتعلق بمتطلبات الأمن القومى الأمريكى مثل: الإرهاب، وملاحقة ملفات أسلحة الدمار الشامل، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، وفاتورة تأييد سياسة إسرائيل بالمنطقة.

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أن منظور الفريق المؤيد لرأى الدافع النفطى لتدخل الولايات المتحدة يمثل رأى المدرسة الجزئية لتحليل الظواهر السياسية Reductionist Approach، وهو تحليل تثور حوله العديد من الإشكاليات لكونه لا يستقيم ومسار الوقائع إلا بافتراض أن الاستراتيجيين الأمريكيين قد ارتكبوا أكبر حماقة فى التاريخ الحديث. وهذا الأمر بطبيعته لا ينسجم مع مقدمات الفريق المشار إليه سابقا، والذين يؤكدون أن العامل النفطى كان المحفز الرئيسى للتدخل بالعراق، حيث إنهم يفترضون أن السلوك الأمريكى بشأن المسألة العراقية يستند إلى تخطيط محكم وعلى المستوى نفسه. فإن الفريق الذى يعارض ربط العامل النفطى لم يستطع أن يبرر السلوك الأمريكى، خاصة فى سياق الافتراضات الأساسية لمدرسة الواقعية التى ترفض تماما مبرر صناعة الديمقراطية فى العراق. فالذين يربطون بين رغبة واشنطن بتثبيت نظام ديمقراطى فى العراق ويعتبرون ذلك سببا رئيسيا لاحتلاله كذلك يتعرضون لانتقاد أقسى من سابقيهم. فالسلوك الدولى - خاصة لدى الدول العظمى - لا يتعلق أبدا بالأخلاق الدولية كما أن اعتماد سبب خلق أنظمة ديمقراطية، خاصة فى العراق ومنطقة الشرق الأوسط، لا ينسجم مع تاريخ السياسة الأمريكية بالمنطقة وبالعالم. والسؤال الذى يطرح نفسه هو: لماذا تريد الولايات المتحدة أن تشجع قيام أنظمة ديمقراطية بالمنطقة فى هذا الظرف الزمانى الراهن والمكانى المختار بالعراق؟ طبعا مثل هذا السؤال يمثل معضلة رئيسية للفريق الذى يتبنى العامل الديمقراطى كمبرر لغزو العراق، كما هو الحال بالنسبة للفريق المشار إليه آنفا.

الهيمنة الاستراتيجية على الشرق الأوسط:

قدم بعض الدارسين وجهة نظر موازية للسيطرة على النفط، مفادها أن الحافز الرئيسى لتدخل الولايات المتحدة بالعراق هو تحقيق الهيمنة الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط ضمن مسار المصالح السياسية لواشنطن، والذى تنشده خلف ستار

6 - International Monetary Fund,2004

مشروعها للشرق الأوسط الجديد. ويتلخص رأى هذا الفريق فى أن الولايات المتحدة لها خطة موسعة للهيمنة على العالم، خاصة منطقة الشرق الأوسط التى تعتبر محطة استراتيجية مهمة على الخريطة الدولية. ومن استحقاقات هذا التخطيط تحقيق السيطرة المباشرة على العراق لبناء قواعد عسكرية بديلة لمواقعها فى السعودية التى شابت علاقتها مع أمريكا بعض الخلافات، علاوة على أن العراق يقع فى قلب بؤرة المصالح لكونه متاخما لدول الخليج وإيران وسوريا وتركيا، وكل تلك الدول لها أهميتها فى أجندة الهيمنة الأمريكية المستقبلية (٧). كما أن هناك مجموعة من الباحثين يعزون أسباب احتلال أمريكا للعراق إلى تبنيها لاستراتيجية جيوبوليتيكية جديدة تمتزج بنزعة نحو تحقيق الهيمنة الدولية (٨) ويتفق عالم العلاقات الدولية أمانويل ولرستاين مع الرأى القائل إن الولايات المتحدة لم تغز العراق من أجل النفط ولا لغرس نظام ديمقراطى، وذلك انطلاقا من أدبيات المدرسة المنظومية-البنيوية للعلاقات الدولية(٩). كما يرى ولرستاين أن الولايات المتحدة تعانى من انحدار فى قوتها كقوة مهيمنة

Hegemonic Power . وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أرادت أن تبرهن للعالم بأنها تستطيع أن تفعل ما تقوله وأن توجه رسالة قوية إلى بعض دول العالم الثالث التى تتطلع لصناعة الأسلحة النووية، وكذلك للمنافسين الأوروبيين ، خاصة الثلاثة الكبار، فرنسا وألمانيا وروسيا (١٠). وعلى الرغم من الصحة الكبيرة لهذا الرأى، إلا أنه لا يخبرنا لماذا اختارت واشنطن هذا الوقت تحديدا لاحتلال العراق؟ خاصة أنها كانت تستطيع فعل ذلك منذ أن حررت الكويت فى عام ١٩٩١ وبتكلفة سياسية وعسكرية واقتصادية أقل مما هو عليه الحال فى الوقت الراهن. فالهيمنة الأمريكية كدولة عظمى هى هدف يتصل بطبيعة الدولة العظمى مهما يكن نوعها. وعلى مر العصور، فإن الدول العظمى تلجأ إلى وسائل متعددة لتحقيق الهيمنة. وتتأثر هذه الوسائل بعوامل كثيرة تتعلق بطبيعة نظام الحكم الذى تتبناه الدول العظمى، علاوة على الظرف الزمانى والمكانى اللذين يفرضان سلوكا سياسيا محددا تجاه الأوضاع الدولية. وبالتالى، فإن برمجة هدف احتلال العراق لابد أنها تأثرت بعوامل أخرى أكثر اتصالا غابت عن الأدبيات التى تحدثت عن عامل الهيمنة.

لذا، فإن القول إن سبب التدخل هو تحقيق الهيمنة، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وموقع العراق الجيوسياسى الذى زاد رغبة واشنطن فى بسط سطوتها على العراق، لا يمكنه أن يصمد أمام عنصر اختيار الوقت. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة البحث عن المتغيرات الوسيطة التى لعبت دورا رئيسيا وراء هذا السلوك الأمريكى الراهن لكى نتمكن من فهم الساحة الدولية ومحركاتها بشكل أكثر دقة. كما أن التحليل السابق غير مترابط الأركان، إذ انه لا يجيب على اختيار المكان الذى كان ظرفه بالعراق ولا بالزمان الذى كان ظرفه فى عام ٢٠٠٣. ومن هنا، فانه تحليل منقطع عن الفرضيات الأساسية للنظرية البنيوية التى تقدم تفسيرا كليا لتغير وثبات سياسات الدول العظمى، بناء على متغيرات مرتبطة بتحول الهيكلية، وتغير المعادلات الدولية التى تؤثر على مكانتها فى سلم القوى الدولى. ولذلك، يبدو من الضرورى تقديم رأى آخر يتعاطى مع جميع الإشكاليات النظرية والواقعية التى تم التعرض لها، واعتبارها كنواقص مهمة فى أطر التفسيرات السابقة.

الشعور بالخطر :

لا يمكن فك ألغاز السيناريو الأمريكى للتدخل فى العراق إلا من خلال تحليل معادلات الأرباح والخسائر الأمريكية لجميع السيناريوهات المحتملة للعراق. فلقد ارتهنت السياسة الأمريكية تجاه العراق بعدم وجود بديل سياسى يمكنه حكم هذا البلد وفقا للمصالح الأمريكية. وفى ظل غياب هذا البديل الذى سعت الولايات المتحدة - منذ تحرير الكويت فى ١٩٩١ - للعثور عليه ، يصعب تصور أن يقوم البيت الأبيض بأى عمل من شأنه أن يغير أحجار اللعبة على رقعة الشطرنج العراقى. ومن هنا، تتبين محطة مهمة يجب التوقف عندها، وتتمثل فى السؤال التالى: هل استطاعت الإدارة الأمريكية العثور على بديل للنظام العراقى السابق؟ وهل تم التأكد من فعالية هذا البديل فى العراق الجديد، بحيث يجعلها فى موقع منطقى يحقق لها أرباحا من غزو العراق وتغيير النظام الحاكم فيه؟ وبما أن الواقع يقول إن الولايات المتحدة لم تنجح فى توفير هذا البديل ، فإن ذلك يدعو إلى التساؤل عن حقيقة أسباب هذا التغيير السريع للاستراتيجية الأمريكية.

---

٧ - أحمد ابراهيم محمود (٢٠٠٣).

8 - Michael Klare (2004), Peter Gowan (2004).

٩ - من المعروف أن أمانويل والرستاين من العلماء المتخصصين فى انهيار وصعود الدول العظمى، وكذلك من أتباع المدرسة البنيوية فى العلاقات الدولية التى - وباختصار - ترى أن تفسير الظواهر الدولية الكبرى مثل الحروب والأحلاف والإرهاب وغيرها لا يمكن تفسيرها على نحو منهجى متكامل إلا من خلال الفهم العام بطبيعة وخصائص ومركبات النظام الدولى الذى يفرض قوانينه على مسار العلاقات الدولية واختيارات الدول لسياساتها تجاه العالم. ويقوم الافتراض الرئيسى لهذه المدرسة على أن بناء النظام الدولى، الذى يحتوى على عدد وشكل اللاعبين الدوليين الرئيسيين وطبيعة العلاقة بينهم، هو المحدد الرئيسى لمخرجات النظام الدولى. وللاستزادة حول هذا الموضوع، يمكن مراجعة التالى:

- Waltz, Kenneth (1979) Theory of International Politics. Reading, Mass: Addison- Wesley.

- Wallerstein, Immanuel (2002) Three Hegemonies, In Patrice Karl O'Brien and Armand Clesse (eds.), Britain 1846-1914 and the United States 1941-.2001 Burlington: VT.

- Knutsen, Torbjorn (1997) A history of international relations theory. Manchester, Britain: Manchester University Press.

ولتطبيقات المدرسة البنيوية القائمة على افتراضات الواقعية الجديدة التى شرحها كينيث والتز، يمكن مراجعة دراستنا:

- السلام بين العرب وإسرائيل .. البعد الثانى من الرأى المعارض، مجلة السياسة الدولية، (٢٠٠٢)، العدد ١٥٠، ص ص ٢٢-٤٥.

10 - Immanuel Wallerstein (2004).

وفقا للتقدير المتبنى فى هذا البحث، فإن أمريكا لم تكن لتتدخل فى العراق وتخلق وضعا هناك يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة إلا فى حالة واحدة، وهى عندما يكون هناك خطر أعظم متصور (حقيقى أو غير ذلك) يحدق بالمصالح الأمريكية فى حالة استمرار الوضع الراهن يؤثر على مكانتها كدولة عظمى. وفى ضوء المعطيات المباشرة الراهنة للوضع فى العراق، فلا يمكن رؤية هذا الخطر الأعظم الذى من شأنه أن يدفع بأمريكا للتدخل فى العراق.ولكن الفهم يأتى عن طريق تناول مجمل وأهم المخاطر التى تصورت أمريكا أنها تواجهها عالميا، والتى يأتى على رأسها خطر ما يسمى بـ "الإرهاب"، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخطر الدول المارقة أو محاور الشر كما سماها الرئيس الأمريكى. هذه الأخطار الثلاثة التى تصورتها القيادة الأمريكية هى التى دفعت أمريكا إلى اتخاذ استراتيجية جديدة على المستوى العالمى. وبطبيعة الحال، انعكس هذا التغيير على المنظور الأمريكى التقليدى إزاء العراق الذى تبنته واشنطن منذ عام ١٩٩١.

تصورت الولايات المتحدة فى محاربتها "للإرهاب" أن هناك خطرا يتمثل فى احتمال استحواذ "الارهابيين" على أسلحة الدمار الشامل، بحيث يمكن استخدامها ضد المصالح أو الأراضى الأمريكية. وحسب هذه الرؤية الأمريكية، فإن العراق قبيل التدخل كان يعتبر حوضا رئيسيا لوجود هذه الأسلحة (١١).وتأتى هذه المخاوف وسط اعتقاد راسخ لدى الإدارة الأمريكية بحجم الترسانة العراقية وأسلحة الدمار الشامل، حيث قامت بتصديرها إليه إبان حربه مع إيران (١٢). وفى هذا الصدد، يذكر أحد تقارير لجان التفتيش الدولية، التى كانت تعمل بالعراق قبل التدخل، أن نسبة أسلحة الدمار الشامل التى تم الحصول عليها وتدميرها خلال فترة عملها ربما تقل عن الكمية التى لم يتم العثور عليها(١٣)، مما يثير تساؤلات عديدة عنها، خاصة لدى الدول التى قامت بتصديرها للعراق حينذاك وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا. وتثير هذه التخوفات الولايات المتحدة الأمريكية وتدعوها إلى حمل الشك، فى احتمال أن تقوم القيادة العراقية بتسريب جزء منها إلى جماعات إرهابية تعمل ضد الإدارة الأمريكية، على محمل الجد.

إن إقدام الولايات المتحدة على قرار احتلال العراق وإسقاط نظامه كان انعكاسا لهذا التصور، خاصة فى ظل ما بيناه سابقا من أن عاملى النفط والهيمنة بنطاقهما الضيق وفى إطار التفسير الجزئى ليسا كافيين للتدليل على هذا التغيير الاستراتيجى للولايات المتحدة بشأن العراق. إن اجتماع احتمالات حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة دمار شامل، وأن العراق مرشح قوى لتزويد هذه الجماعات بهذه الأسلحة- خاصة فى وجود شبهة عن اختفاء شحنات لأسلحة دمار شامل قد وردتها جهات دولية معلومة لدى واشنطن للعراق إبان حربه مع إيران- (معلومات) علاوة على الاستشعار بالخطر الشديد نتيجة الأسلوب الذى تبنته هجمات الحادى عشر من سبتمبر (الزمان)، واستخدام رسائل الانثراكس فى مدن أمريكية مهمة مثل واشنطن ونيويورك (المكان) - كل ذلك قد أثر فعليا فى تغيير العناصر الأساسية للاستراتيجية العامة التى اتبعتها واشنطن منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، والتى قامت على أساس ما يسمى بممارسة الوسائل الرخوة Software Diplomacy إلى تبنى استراتيجية الوسائل الصلبة Hardware Diplomacy والتى منها استخدام الآلة العسكرية. وقد ساعد على هذا التغيير الاستراتيجى ما ساد فى الشعور السياسى الأمريكى بأن حادثة الحادى عشر من سبتمبر لم تكن منفصلة عن افتراضات انحدار أمريكا كقوة عظمى من سلم القوى الدولى الذى قد يكون بداية لتلاشى حلم القطبية الواحدة والنظام الدولى الجديد الذى يقوم على أساس سيناريو السلام الأمريكى(١٤).

يبدو واضحا أن تغيير الاستراتيجية الامريكية نبع أساسا من تغيير العناصر الأساسية التى تتركب منها معادلة القرار (المعلومة، الزمان، والمكان)، علاوة على التغيير فى بنية الهيكلية العالمية للنظام الدولى. وقد أكد معظم المنظرين فى السياسة الدولية والمتخصصين فى التحول للدول العظمى والتغيير فى النظام الدولى أن أى قوة عظمى تكون اكثر ميلا لتوظيف الوسائل الدبلوماسية الصلبة، وعلى رأسها الآلة العسكرية، عند الشعور بتهديد لمكانتها الدولية(١٥).

ثانيا - التغيير فى العراق وانعكاساته على شبكة العلاقات الإقليمية والعالمية :

لقد أحدث سقوط النظام العراقى السابق تغييرا كبيرا فى تضاريس الخريطة السياسية للمجتمع العراقى. فعقب أن أصدر المدير الإدارى لسلطة الائتلاف المؤقتة فى العراق بول بريمر ما يعرف بالقانون رقم (٦٩) الخاص بتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية عقب الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى شهر يناير ٢٠٠٥، تشكل نحو ٢٦٨ حزبا سياسيا، علاوة على ٥٠ تجمعا ومنظمة نسوية (١٦). وفى غمار هذه التشكيلات، تظهر تقاطعات "الموزاييك" العراقى الذى يضمر التجانس بين بعض جزيئاتها والتنافر بين مكوناتها الأخرى. ولعل أبرز تلك التلاوين هو ما

١١ - مصطفى علوى سيف (٢٠٠٣).

١٢ - شريف بسيونى (٢٠٠٣).

١٣ - للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن مراجعة تقارير المفتشين الدوليين فى العراق المنشورة عن طريق أرشيف منظمة الامم المتحدة على الصفحة الالكترونية للمنظمة.

http://lib-unique.un.org/lib/unique.nsf

14 - Niall Fergusou (2004).

15 - Niall Ferguson (2004). Robert Gilpin (1983), Pierre Hassner (2002), Jim Hanson (1993), Immanuel Wallerstein (2002).

١٦ - ناظم الجاسور (٢٠٠٥).

أفرزته الساحة الانتخابية من أحزاب ذات صبغة مذهبية وعرقية، مثل الأحزاب الكردية والشيعية والسنية. وبين تلك التقاطعات، تتناثر على الخريطة السياسية بقية الأحزاب الأخرى ذات الحجم المتوسط والصغير.

ولكن هذا التغيير لا يقتصر أثره على العراق، بل يمتد ليؤثر على المناخ السياسى والاقتصادى العام للمنطقة، مما يجعل مناقشة هذا الحدث فى صلب الاستراتيجيات المتناطحة للدول المعنية بالشأن العراقى. ولذلك فقد تم تدويل الملف العراقى بين دول مجاورة تبحث عن وسيلة لدرء التهديد المنبعث من العراق، وأخرى تحاول التأثير فيه لتعظيم أرباحها السياسية، وأطراف ثالثة تقوم بتصفية حساباتها مع خصومها فى الساحة العراقية المفتوحة للعبة النار والقتل، وجهات رابعة تبحث عن وسائل لتهدئة الأوضاع لاحتواء المشاكل السياسية المتصاعدة من دخان البنادق فى هذه الدولة الصعبة. وفى وسط تلك التداخلات المعقدة للمصالح، هناك العديد من الملاحظات الأساسية التى يمكن تدوينها لرصد مدى حجم تأثير ذلك التغيير القادم فى العراق.

تتعلق الملاحظة الأولى ببنية العلاقات الإقليمية التى ستسود بين دول المنطقة، خاصة أن العراق يقتسم حدودا مع إيران وتركيا وسوريا والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، وتتقاطع المصالح بين هذه الدول بشكل معقد مدفوع بمرتهنات الصراع والتعاون (١٧). فتركيا تريد تحقيق مصالح معينة متعلقة بالوضع فى الشمال والملف الكردى والنفط والمياه، وإيران تهتم بقضايا تتعلق بالنفط والحدود والدين والتراث، إضافة إلى البعد الاستراتيجى لتدعيم سياستها الخارجية إقليميا ودوليا (١٨)، والولايات المتحدة تنظر كذلك إلى العراق كمنطقة تمثل قلب الوطن العربى الذى ينضح بمصالح سياسية واقتصادية كبيرة وبالغة التأثير على مصالحها الدولية (١٩). والدول الأوروبية، خاصة ألمانيا وفرنسا وروسيا وتساندها الصين، هى الأخرى تنظر إلى العراق كسوق ومجال متاح لمنع التسيد الأمريكى على القرار الدولى. أما فى الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجى فيهمها العراق، لأن فى استقراره سلاما للمنطقة وفى رخائه تدعيما للاقتصادات الوطنية لدول المنطقة وعنصرا ضروريا فى حفظ ميزان القوى الإقليمى (٢٠). ومن هذه الاعتبارات المتضاربة بين اللاعبين الأساسيين، ستنتج قواعد لعبة سياسية جديدة تأخذ، فى أقوى الاحتمالات، شكل حرب باردة جديدة على المستوى الاقليمى. فى هذه الحالة، ستكون هناك معادلات جديدة للتعاون والصراع والقرب والبعد السياسى بين الفرقاء والقرناء، وهذه المعادلات هى التى ستحكم العلاقة السياسية المستقبلية فى المنطقة.

الملاحظة الثانية تتعلق بالموجة الجديدة من التحولات السياسية التى ستعم المنطقة بعد التغيير فى العراق. فطبيعة الحكم فى العراق ستكون لها علاقة بالمعادلات السياسية بين دول المنطقة. فهل سيكون العراق ديمقراطيا وتحكمه الأغلبية التى ستكون إلى جانب القوى الشيعية؟ هذا سؤال ضرورى وحساس باتت دول المنطقة تتداوله على استحياء تارة، وبصراحة مصحوبة بالشك تارة أخرى. فبعض الدول ترى أن تحول العراق إلى حكم شيعى له مدلوله الاستراتيجى والأمنى، والبعض الآخر قد يستغله لتحقيق انشقاق اكبر بين دول المنظومة الخليجية. كما أن هناك من يعارض التغيير فى العراق من منطلق ما يطلق عليه "المشروع الشيعى" (٢١). والسؤال الآخر الذى لا يقل أهمية يتعلق بكيفية تحقيق الحكومة العراقية لسياسة متوازنة مع أمريكا، التى دفعت إلى التغيير، ومع إيران الدولة التى تتمتع بعلاقة سياسية وتاريخية ومذهبية مع الدولة والمجتمع فى العراق. فهل سيتحمل العراق التناقض الإيرانى - الأمريكى أم سيكون النظام اللاصق للنقيضين؟ وماذا سيكون موقف دول المنطقة إزاء أى تفاهم أو صراع يمكن أن يحدث بين الإيرانيين والأمريكيين فى المستنقع العراقى، خاصة أن لكل احتمال استحقاقاته السياسية التى ستفرض نفسها على دول الخليج بوجه خاص؟

الملاحظة الثالثة ترتبط بعلاقة أمريكا بشعوب المنطقة. ففى مرحلة ما بعد تحول العراق من خلال الضغط الأمريكى السياسى أو العسكرى، كيف سينظر العرب والمسلمون على مستوى القواعد والتيارات الشعبية إلى أمريكا؟ وما علاقة ذلك بنظرية صراع الحضارات وملف الإرهاب الدولى وغيرهما من قضايا سياسية تحكم العلاقة بين هذين الطرفين؟ الكثير من العرب والمسلمين ينظرون إلى توجهات أمريكا ضد النظام العراقى وكأنها تدليل على الهيمنة الحضارية قبل كونها سيطرة سياسية على المنطقة، مما يجعل التوجهات العدائية هى السائدة تجاه واشنطن. فهل سيستطيع البيت الأبيض إقناع هذه الجموع بعكس قناعتهم الثابتة على مراسى تناقضات السياسة الأمريكية، أم سيقبل التحدى الذى سيعانق ملف الإرهاب؟ أعتقد أن على الولايات المتحدة حل الكثير من الألغاز، وتقديم إجابات حول الكثير من الأسئلة التى تتعلق بتوجهاتها المستقبلية. ومن دون هذه الإجابات والحلول الأمريكية التى يجب أن تنسجم مع الواقع العربى والإسلامى، سيكون من الصعب جدا ضمان استقرار المنطقة على نحو يحقق السلام للجميع. وعلى الجانب الآخر، فعلى دول المنطقة والشعوب العربية والإسلامية كذلك تحديد الخطوط المقبولة من تلك المرفوضة فى عملية معارضة المصالح الأمريكية، فهذه الأخيرة ليست دولة فقط، وإنما هى دولة عظمى تحكم سلوكها المصالح الاستراتيجية التى تمتد على كافة أرجاء الكرة الأرضية، ولا تستطيع ترك الكثير من المواقع المهمة لأهداف أخلاقية لا تستقيم مع جدلية الصراع والقوة والمصلحة التى تقوم عليها السياسة الدولية.

ومن جانب آخر، فإن نتائج الانتخابات العراقية التى تمت عام

١٧ - أشرف العيسوى (٢٠٠٥).
١٨ - محمد السعيد إدريس (٢٠٠٥).
١٩ - أحمد ابراهيم محمود (٢٠٠٣).
٢٠ - أشرف العيسوى (٢٠٠٥).
٢١ - أكرم الحكيم (٢٠٠٥).

٢٠٠٥ - بعد اتفاق الفصائل العراقية بالقاهرة تحت رعاية الجامعة العربية - تشكل مفصلا رئيسيا فى عقدة المعادلة العراقية الصعبة بين المركز (العراق) والمحيط (دائرة الدول المحيطة بالعراق). فمما لا شك فيه أن جميع القوى السياسية العراقية والدول المحيطة والمعنية بالعراق تأثرت بصور متفاوتة من نتائج تلك الانتخابات، وما أفرزته من فواعل جديدة على ساحة الرمال السياسية المتحركة بالمنطقة والعالم. فمن جانب القوى العراقية، نجد أن القوى التى فازت بالانتخابات كشفت عن حقيقة شعبيتها وشرعيتها كممثل عن الشعب العراقى. فوفقا لهذه النتائج، حققت إحدى القوائم الشيعية نتائج متقدمة بلغت نحو ٥٨٪ فى بغداد وحدها على حساب منافسيها الرئيسيين، وهما التيار السنى الإسلامى الذى حصد ١٨٪ فقط، وتيار العلمانيين العراقيين بقيادة إياد علاوى الذى حصل على ١١٪ فقط. ولكن الأحزاب المتنافسة، سواء كانت من العلمانيين أو العرب السنة، لم تعترف بهذه النتائج وطعنت فى صحتها. ومن الواضح أن التيارات السنية بالعراق لن تقبل بمخرجات الديمقراطية التى تحكمها الأغلبية (٢٢)، وذلك انطلاقا من اعتبارات تاريخية وسياسية وعرقية. وبالتالى فإن الديمقراطية العراقية تجد نفسها فى أزمة بين سندان حكم الأغلبية التى تعتبر نفسها قد حرمت من حكم العراق منذ نشأته كدولة، ومطرقة شرعية الأقلية التى تعتبر نفسها صاحبة الحق فى الموروث العثمانى (٢٣). وبين هذا وذاك، تتبين مدى صعوبة المخاض العسير لولادة نظام ديمقراطى لا تنحصر ظواهره فى الانتخابات فقط، وإنما تتعداه إلى ما بعد ذلك من شكوك حول السياسات العامة التى تقوم بها أى حكومة حتى لو كانت منتخبة. وهنا، تنبرى كذلك إحدى أصعب المعادلات التى تتمثل بين الشرعية والشعبية، مما قد يرمى بظلالها على الواقع العراقى والإقليمى لسنوات طويلة. كما أن نتائج الانتخابات العراقية أدت أيضا إلى تشكيل شبكة جديدة من العلاقات البينية بين القوى العراقية من حيث التحالفات والانفصالات. ولكن تبقى مسألة شرعية الفائز بالانتخابات، من جهة أخرى، فى محل تحد كبير فى الداخل، خاصة من قبل الفصائل المعارضة للحكم الشيعى، وكذلك بين أوساط الحكومات العربية ذات الأغلبية السنية. هذه المعادلة الصعبة ستلقى بظلالها على الصورة المستقبلية، ليس فى محيط العلاقات العراقية-العراقية، وإنما كذلك فى وسط العلاقات العراقية - العربية، مما يجعلها أمام اتخاذ ثلاثة خيارات سياسية تجاه العراق تتمثل فى الانجذاب والتعاون، أو النفور والصراع، أو اللعب من بعيد على وتيرة التناقضات دون الانخراط مباشرة فى الواقع العراقى. ولكل من هذه الخيارات إسقاطاته واستحقاقاته ومظاهره السياسية، مما يعقد صورة العلاقات الإقليمية إلى حد بعيد.

لذلك، نجد أن دول المحيط - سواء التى تتصل بالعراق جغرافيا أو سياسيا أو كليهما - تعكف على التمعن فى التعامل مع الواقع الذى أفرزته نتائج الانتخابات، بغض النظر، سواء أكانت داعمة أم معارضة لها. هذه هى الحالة الجماعية لأطراف المحيط من تداخل معادلة الأمن والمصالح التى تنسج شباكها على رقعة الواقع العراقى الجديد. لذا، فإن أبدت هذه الدول عدم تدخلها، فإنها لا تمتلك خيار الموقف السلبى أو دور المراقب، بل إنها ستتدخل - ولو بدرجات متفاوتة - بطريقة تنسجم مع قدراتها وقراءتها السياسية للأحداث. وينطلق هذا التدخل من حتمية الاختيار من البدائل التى يتيحها الواقع القائم، والتى على الرغم من أن لكل منها محاسن ومساوئ، إلا أنها كلها فى المحصلة النهائية أفضل من خيار عدم التدخل.

فى هذا السياق، نجد أن مواقف هذه الدول من الانتخابات العراقية انطلقت من مجموعة متشابكة من المتغيرات التى تشكل الأركان الأساسية لأجندتها السياسية تجاه العراق، حتى لو تظاهرت علنا بغير ذلك(٢٤). فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن إيران والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من اتخاذهما شكل الندين السياسيين، اتفقتا على إقامة الانتخابات. والأردن رغم قربها من واشنطن اتخذت موقفا يكاد يكون متناقضا، لكنها - ولمسائل تتعلق بالحذر السياسى - غلفته بالموقف المتحفظ تحت حجة مشاركة السنة ومقولات الهلال الشيعى. أما سوريا - الدولة التى تتمتع بعلاقات استراتيجية مع إيران - فنجدها هى الأخرى على مفترق طرق مع سياسة طهران لأسباب تتعلق "بحقبة ما بعد العراق" (٢٥). تركيا على الجانب الآخر، وهى عضو فى حلف الأطلنطى الذى يضم أمريكا، دعمت خيار الانتخابات، شريطة ألا

---

٢٢ - سلمان الجميلى (٢٠٠٥).

٢٣ - خليل العنانى (٢٠٠٥).

٢٤ - على الرغم من مشاركة ٢٢ دولة وأربع منظمات دولية وإقليمية هى: جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبى، الأمم المتحدة، والمؤتمر الإسلامى فى مؤتمر شرم الشيخ الخاص بالعراق فى الفترة ما بين ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤، واتفاق هذه الدول نظريا على ضرورة دعم العراق للنهوض والخروج من ازمته، إلا أن المضمون العملى أظهر وبجلاء الأجندة الخفية الخاصة والمتباينة لدى كثير من هذه الدول. فلقد انعكست صورة "الأجندات الخفية" على القضايا المهمة مثل ١- انسحاب القوات الأجنبية: بين المحور الفرنسى - السورى - الإيرانى المطالب بجلاء هذه القوات وفق جدول زمنى محدد، والرفض الأمريكى - التركى لهذا المسعى ٢- تمثيل المعارضة العراقية بالمؤتمر، حيث أيدت فرنسا وبعض الدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة والحكومة العراقية المؤقتة رفضتاه على اعتبار أنه مؤتمر حكومى، بيد أن الحقيقة فى الموقفين تمثلت فى تنازع الطرفين حول إضفاء الشرعية على هذه المعارضة ٣- موعد وكيفية إجراء الانتخابات بالعراق وتحديد جهات الإشراف عليها. ففى الوقت الذى دعت فيه سوريا إلى الإشراف الدولى، حذرت السعودية من تهميش المسلمين السنة جراء عدم مشاركتهم، بينما ذهب الأردن إلى عدم التسرع فيها قبل تهدئة الأجواء. بيد أن الحكومة العراقية أصرت على إجرائها فى الموعد المحدد. ويأتى كل ذلك الخلاف المغلف بتحفظات فنية ليكشف عن حالة التناقض حول التخوف من كل جانب من أن يكون الموعد لغير صالحه، وأى تغيير فيه ربما يقود إلى تنازلات أخرى ومضاعفة لقوة الخصوم العراقيين المدعومين من الخارج ٤- تأمين الحدود: لقد اشتكت الحكومة العراقية من تسلل الإرهابيين من دول الجوار لكن الحكومات الأخرى - خاصة سوريا وإيران - نفت تلك الاتهامات. أما القضايا التوافقية بين الدول، فهى لم تتعد سوى كلمات عامة تتمحور حول تأكيد دور الأمم المتحدة وضرورة دعم العراق. للتفصيل، راجع: الدسوقى، أبو بكر (٢٠٠٥)، مؤتمر شرم الشيخ الدولى ومستقبل العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، ص ص ١٥٤-١٥٩.

٢٥ - مصطفى عبد العزيز مرسى (٢٠٠٥)

يفضى ذلك إلى تصاعد دور القوى الكردية فى الحكومة المركزية والكويت هى الأخرى تود أن تكون هناك حكومة تمثيلية ديمقراطية فى العراق، بحيث تكون حكومة مسالمة تحترم الجوار ولا تحتوى على عناصر تأزم. إن الدول المحيطة بالعراق معنية بما يجرى بالعراق، سواء شاءت أم أبت. ومن هنا، فالمعلومات التى تمتلكها هذه الدول، مضافا إليها المصلحة الوطنية، هما اللتان ستشكلان المفاصل الرئيسية لدول المحيط فى التعاطى مع مستقبل حافل بمتغيرات كبيرة، والتى قد تكون جذرية. ولكن نظرا لما تعانيه الدول المحيطة بالعراق إجمالا من ضعف معلوماتى عن هذه الدولة، فإن قرارها قد لا يتسم بالدرجة المطلوبة من العقلانية.

ثالثا - العراق ومسارات الأمن فى المستقبل :

يرتبط الوضع الأمنى لدول المنطقة والدول المعنية بالشأن العراقى بسؤالين رئيسيين، الأول هو: هل ستنسحب أمريكا من العراق؟ أما السؤال الثانى، فهو ماذا سيحصل لو انسحبت القوات الأمريكية والأخرى المرتبطة معا من العراق؟ وتأتى أهمية هذين التساؤلين من حيث إن السيناريوهات التى ستفرضها الإجابة عليهما سترسم المعالم الأمنية للمنطقة برمتها. وعليه، فإن محاولة الإجابة على السؤالين فى الصفحات التالية يمكن أن تمثل مجموعة من افتراضات عامة يمكن أن يتم من خلالها نسج سيناريوهات متعددة.

إن الانسحاب الأمريكى من العراق استحقاق تاريخى ينطلق من حتمية خروج القوات الأجنبية من منطقة الاحتلال، سواء طال الوقت أو قصر. والسؤال الأهم هو: متى ستنسحب هذه القوات؟ لقد بدأ التساؤل حول إمكانية وموعد خروج القوات الأمريكية من العراق يطرح بصورة جدية، بعد مظاهر الاحتجاج الشعبية والإعلامية والسياسية، وتقرير بيكر- هاملتون وفوز الديمقراطيين بأكثرية فى الكونجرس الامريكى. وإذا كان للسؤال المثار من أهمية واقعية، فإنها تنبرى بجلاء حول وقت ساعة الرحيل الأمريكى. وما هو طبيعة ذلك الخروج؟ وهل سيتكرر سيناريو فيتنام ليعود بالذاكرة إلى مظاهر المروحيات فوق سطح مبنى السفارة الأمريكية فى سايجون؟ أم أن الانسحاب سيكون منظما وسلسا وتدريجيا تحيطه حزمة من الاتفاقيات التنظيمية التى تضمن الاستقرار مثلما حدث عقب الحرب العالمية الثانية؟

قبل بداية الحرب على العراق، اعتبرت الأوساط الإستراتيجية فى وزارة الدفاع الأمريكية أن مستوى أربعة إلى ستة آلاف قتيل يحتم التفكير فى تغيير مجرى الحرب. ويرتبط هذا التقدير بالنواحى النفسية والإعلامية التى يتأثر بها. وفى هذا الاطار، يبدو أننا بالفعل قد دخلنا إلى حدود التفكير الفعلى بالانسحاب، حيث إن هناك بوادر احتجاج شعبى تمثل بالمظاهرات التى تشهدها المدن الأمريكية، فضلا عن تعالى صوت معارضة إعلامية وسياسية تتبع أسلوبا احتجاجيا على المناصرين لقرار البقاء بالعراق. وسيكون شكل الانسحاب منوطا، بدرجة كبيرة، بالأوضاع بالعراق خلال الفترة القادمة. فإذا استقر الوضع سياسيا وتكامل مؤسسيا وتم تحسين الخدمات العامة، فإن الانسحاب سيكون منظما ومحاطا بسلسلة من الاتفاقيات التى تضمن وجود معسكرات أمريكية فى قواعد منعزلة. أما إذا استمرت "المقاومة" والصراع الطائفى، ولم تتعاون دول الجوار فى إنجاح المعادلة العراقية، فإن ذلك الانسحاب سيكون سريعا وغير منتظم، مما يتبعه انفجارات سياسية ستؤثر بشكل حاد على المنطقة بأكملها.

إن خروج القوات الاجنبية مع استمرار عدم الاستقرار فى العراق يمثل مأزقا كبيرا لجميع الدول، نظرا لانشغالها فى أتون حرب باردة تغلب على الطابع العام للعلاقات الإقليمية، بالإضافة إلى اضطرارها لبذل جهد كبير لممارسة حرب الوكلاء على الأراضى العراقية. فإيران - على سبيل المثال - ستقوم بدعم بعض التوجهات العراقية التى تتناسب مع توجهها السياسى، ودول الخليج ستدعم بعض التيارات التى تعتقد أنها يمكن أن تمثل حدا للاجندة الإيرانية. أما سوريا والأردن وتركيا، فلكل منها مصالحه، مما يدفعها لتأييد هذا الفريق أو ذاك ضمن تجاذب وتنافر أقطاب المصالح. ولن تبقى موجة هذا النزاع والصراع فى حدودها الإقليمية، بل ستتسع لكى تشمل حدود الدائرة الثانية التى تتواجد فيها كل من مصر وإسرائيل وبعض دول المغرب العربى، وكذلك الحال بالنسبة لدول الدائرة الثالثة ومنها الدول الأوروبية واليابان وروسيا والصين وأمريكا، حتى لو انسحبت هذه الأخيرة عسكريا. وهكذا، فإن امتداد عدم الاستقرار من العراق إلى الدوائر المحيطة وحالة الفراغ التى ستعقب أى انسحاب سيولدان لا محالة مجالا خصبا لتوالد بؤر صراع جديدة.

يمكن القول إنه لو قررت القوات الأمريكية الخروج من العراق فى الوقت الراهن دون ترتيب دولى - إقليمى، فإنه من المرجح جدا أن تدب حالة الفوضى بين أطياف العمل السياسى العراقى، عوضا عن تدخل الكثير من الدول المجاورة وغيرها فى الشأن العراقى لدعم هذا التيار ضد ذاك. وستصبح هذه الدولة حاضنة لبعض الجماعات المسلحة، والمثال الأفغانى بعد خروج القوات السوفيتية ليس ببعيد. لكن وعلى الرغم من ذلك، فلا يمكن لأحد أن يبرر استمرار احتلال القوات الأجنبية والأمريكية للعراق.

المنظور الأمنى المطلوب :

لعل من الضرورى لدول المنطقة أن تسلط الضوء، بشىء من الشفافية والجرأة على جدلية الاستقلال والسلام فى العراق. فطوال عقود القرن العشرين، كانت الأنظمة العراقية إما تحت سيطرة النفوذ الأجنبى أو باحثة عن دور نافذ إقليميا من خلال نظام يدفع بأزمته الداخلية إلى الخارج. فعندما ادعى النظام الملكى بحقه فى الكويت، كان ذلك إبان أيامه الأخيرة بعد تأزم علاقة النخبة ببريطانيا، مما جعل اللوم يوجه للقوى الخارجية التى كانت تتآمر عليه، ومنها الكويت، حسب ادعاء القوميين المنقلبين على الحكم حينذاك. وعندما قام نظام قاسم بتهديداته للكويت، كان ذلك أيضا مدفوعا بحجة التآمر البريطانى - الكويتى على العراق. وتكرر المشهد فى عام ١٩٩٠، عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت، حيث كان التبرير معقودا على تدخل القوى الخارجية المتآمرة مع الكويت ضد العراق.

من تتبع التسلسل التاريخى للعراق منذ استقلاله، يتضح أن لديه "أزمة سلوك" تجاه دول الجوار وتحديدا الكويت وإيران. وهذا النهج هو نتاج خليط بين مكونين أساسيين هما الديكتاتورية وميراث التدخل الأجنبى، سواء أكان دوليا أم إقليميا. فمتى ما اختلطت عناصر هذين المركبين، فإن سلوك العراق سيكون عدوانيا تجاه الكويت وبدرجة أقل تجاه الدول المجاورة الأخرى وفق ظروف

المرحلة. وعليه، ينبغي التفكير مليا في الوسائل الكفيلة بمنع توافر مركبي الخطر في المحلول العراقي. وكيف يمكن التعايش مع العراق بشكل يضمن استقرار الدول المجاورة.

وفي هذا الإطار، يمكن اقتراح أربعة عناصر رئيسية يتعين توفيرها لتهدئة المعادلة العراقية وتحويل مخرجاتها إلى السلم والاستقلال.

١ - يتمثل العنصر الأول في ضرورة إقحام دور الأمم المتحدة بشكل أساسي في كافة الأنشطة السياسية والإنسانية والبيئية والتعليمية، باعتبارها منظمة شاملة قادرة على حل جزء كبير من عقدة التدخل الأجنبي. ولكونها أكثر الجهات التي يمكن أن تلاقي قبولا في التعاطي مع المشكلة العراقية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني مشروع خاص من أجل تأهيل العراق بما يضمن الحيادية من جهة والمسئولية التي تتحملها أية حكومة عراقية من جهة أخرى، ليتسنى نقل العراق من الحالة الراهنة غير المستقرة إلى الحالة الدستورية الديمقراطية المستقرة، وفقا لجدولة عملية لإحلال قوات دولية بدلا من قوات الاحتلال. لكن هذا الدور منوط أيضا باستعداد الولايات المتحدة لقبوله بصورة تضمن المصالح النسبية لها وللعراق وللدول التي تحيط به، وهو أمر مشكوك في تحقيقه، في ظل القيادة اليمينية في البيت الأبيض. إن تغيير سياسة أمريكا في العراق لا يرتبط بسيطرة الديمقراطيين فحسب، وإنما بعاملين رئيسيين أكثر أهمية. العامل الأول مرتبط بمؤشر الخسائر التي تتكبدها الولايات المتحدة في العراق وانعكاس ذلك على موقعها الدولي، مقارنة بالأسباب التي ذكرناها في مقدمة البحث حول غزوها للعراق وفقا للمدرسة البنيوية. أما العامل الثاني، فيرتبط بقوة المعارضة داخل الولايات المتحدة لسياستها في العراق. فإذا تزايدت حدة المعارضة بشكل يؤدي إلى توتر سياسي واقتصادي ينعكس على مكانتها كدولة عظمى، فإنه من المرجح أن تبحث عن مخرج سريع وقد يكون مفاجئا من المستنقع العراقي.

٢ - أما العنصر الثاني في مركب السلام العراقي، فيكمن في مدى القدرة على توظيف المنظمات غير الحكومية، الإقليمية والدولية، في إعادة بناء نسيج المجتمع المدني العراقي. فينبغي إعادة بناء المجتمع العراقي من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية وخلق مجتمع قوي قادر على التصدي للممارسات الفردية من السلطة العليا.

٣ - أما العنصر الثالث، فهو ينبثق من ضرورة وجود دور للدول العربية والإسلامية، خاصة تلك المحيطة بالعراق، ومساهمتها في إعادة تعميره، ومد جسور التعاون بينها شعبيا ورسميا لتقوية روابط الاعتماد المتبادل اقتصاديا وأمنيا وبعض الدول الخليجية كالكويت والسعودية، تتحرج من أن تعلن مساعداتها لتعمير العراق تحسبا من صوت المعارضة الشعبية التي قد تنشأ وتطالب بتوجيه هذه المساعدات إلى الداخل بدلا من صرفها على العراق. وفي ظل غياب منطق ترجيح فوائد المساعدات لاستقرار العراق مقارنة بما قد تستنزفه ميزانيات الأمن في ظل غياب الاستقرار بالعراق، يبدو أن هذا الحرج سيكون عائقا أمام تفكير هذه الدول على نحو عقلاني. كما يتعين تأكيد أن دور الدول المعنية بالعراق يجب ألا يخرج عن إطاره السليم بما يكفل تحصين المسألة العراقية من الآثار السلبية المتضاربة للتدويل أو الأقلمة.

٤ - أما العنصر الأخير والأهم، فهو ضرورة تشجيع نوبان المعارضة العراقية في بعضها بعضا وفق منطق المصالح المشتركة في مستقبل العراق وفي إطار من الحوار العقلاني بين الفصائل العراقية العرقية والطائفية والفكرية. لكن ذلك يظل مرتهنا بعزيمة الفصائل العراقية على الحوار وتقديم تنازلات لبعضها بعضا، وتفادي الدول العربية إقحام أجندتها الخاصة في الملعب العراقي لو تحققت عناصر السلام المشار إليها، فيمكن بعد ذلك الحديث حول مقاربة واقعية وخلاقة وجريئة بين النموذجين العراقي والياباني من حيث إمكانية تطبيق النموذج الأخير للتطور السياسي والاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية (٢٦).

وصحيح أن البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية قد ساعدت على خروج كل من اليابان وألمانيا من تحت الرماد إلى ناطحات السحاب، ومن الأنقاض إلى المصانع وعالم المال والأعمال، لكن جزء كبيرا من هذه البيئة قد فرضها الشعبان الياباني والألماني بالتعاون مع المجتمع الدولي.

وإن كانت هناك خلاصة يجب طرحها في هذا السجال، فهي رفض العقل العربي لقبول الاستفادة من تجربة الآخرين وتنميط السلوك الدولي على نحو مقولب واحد، بالإضافة إلى حالة اليأس التي تدب في نفوس الشعوب قبل الحكومات، مما يسبب الشك والريبة من أي جهد يحمل تغييرا حقيقيا. فالتغيير عند الدول العربية - خاصة الخليجية - مقترن دائما بالأسوأ، مما يجعل عملية الإصلاح التي تحمل في ذاتها تغييرا مطلبا مرفوضا، وإن تعالت الأصوات به ورفعت الشعارات من أجله.

٢٦ - محمد سعد أبو عامود (٢٠٠٥)

المصادر العربية :

- أبوعامود، محمد سعد (٢٠٠٥)، فى بناء الدولة الوطنية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٤٦-٥٣.

- أبو طالب، حسن (٢٠٠٤)، العراق والبحث عن السيادة، السياسة الدولية، العدد ١٥٨، ص ص ١٢٢-١٢٧.

- الأخبار (صحيفة يومية تصدر فى جمهورية مصر العربية) العدد الصادر فى يوم الثلاثاء، ١٠ يناير ٢٠٠٦.

- الشنطى، عصام سليم (٢٠٠٣)، موقع النفط ضمن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب على العراق، تقرير الخليج فى عام ٢٠٠٣ الصادر عن مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، ص ص ١٣٠-١٤٤.

- النصراوى، صلاح (٢٠٠٥)، العراق فى الاستراتيجية الأمريكية .. أى مشروع للدولة الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٥٤-٦١.

- الحكيم، أكرم (٢٠٠٥)، المشروع الشيعى للدولة العراقية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٦٢-٦٥

- الجاسور، ناظم (٢٠٠٥)، عراق ما بعد الحرب .. قراءة فى الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، ص ص ٥٤-٦٤.

- الجميلى، سلمان (٢٠٠٥)، تحديات المشروع السنى فى العراق، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٦٦-٦٩.

- الشرق الأوسط (صحيفة عربية تصدر فى لندن) العدد الصادر فى يوم الخميس، ١ سبتمبر ٢٠٠٥.

-العنانى، خليل (٢٠٠٣)، دور النفط فى الأزمة العراقية - الأمريكية، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٨-٢٣.

- العنانى، خليل (٢٠٠٥)، الانتخابات العراقية .. خطوة واسعة نحو المستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٨-٢٣.

- العيسوى، أشرف (٢٠٠٥)، العراق الجديد فى الرؤية الخليجية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٨٢-٨٧.

- إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٥)، إيران وبناء الدولة العراقية .. المصالح والسياسات، السياسة الدولية،العدد ١٦٢، ص ص ٧٤-٨١.

- بسيونى، شريف (٢٠٠٣)، الحرب الأمريكية فى العراق، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٨-٢٣.

- سيف، مصطفى علوى (٢٠٠٣)، الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥١، ص ص ٢٤-٣١.

- محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٣)، العراق الجديد فى الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥٤.

- مرسى، مصطفى عبد العزيز (٢٠٠٥)، العلاقات العراقية - السورية .. نحو مزيد من التأزم، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص ص ٦٢-٦٥.

- هارفى، ديفيد (٢٠٠٤)، الامبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، الحوار الثقافى، لبنان.

المصادر الإنجليزية :

- Chomsky, Noam (2004) Imperial Ambition: Noam Chomsky, interviewed by David Barsmian. P24-25. in Pox Americana: Exposing the American Empire. Edited by: John B. Foster and Robert W. McChensey. Pluto Press: London.

- Ferguson, Niall (2004) Colossus: The Price of America's Empire. Penguin Press: New York.

- Gilpin, Robert (1983) War and Change in World Politics. Cambridge, England: Cambridge University Press.

- Gowan, Peter (2004). U.S. Hegemony. In Pox Americana: exposing the American Empire. Edited by John B. Foster and Robert W. McChesney. Pluto Press: London.

- Hanson, Jim (1993) The Decline of the American Power. Westport: Connecticut.

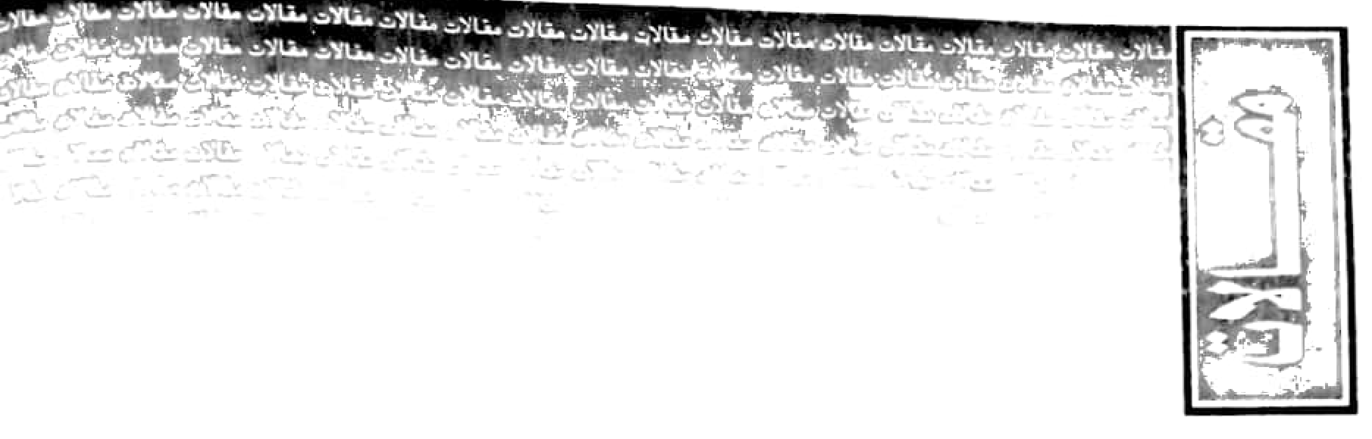
- Hassner, Pierre (2002) The United States: The Empire of Force of the force of Empire. Institute of security Studies of the European Union, chaillot paper, no: 54.

- International Monetary Fund (September, 2004) Word Economic Outlook, pp65-66.

- Klare, Micheal (2004) The New Geopolitics. In Pox Americana: Exposing the American Empire. Edited by: John B. Foster and Robert W. McChensey. Pluto Press: London.

- Wallersrein, Immanuel (2002) Three Hegemonies, in Patrice Karl O'Brien and Armand Clesse (eds.). Two Hegemonies: Britain 1846-1914 and the United Sates 1941-2001. Burlington: VT.

- Wallersrein, Immanuel (2004) U.S. Weakness and the Struggle for Hegemony. In Pox Americana: Exposing the American Empire. Edited by: John B. Foster and Robert W. McChensey. Pluto Press: London.



الأمم المتحدة من التدخل الإنسانى إلى "مسئولية الحماية"

وليد حسن فهمى *

■

في خطاب له أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٩، حذر الأمين العام للأمم المتحدة السابق، كوفى أنان، من أنه إذا لم يستطع الضمير الإنسانى المشترك أن يجد فى الأمم المتحدة أكبر منبر له، فسيكون ثمة خطر كبير من أن يتم البحث عن الأمن والسلام فى أماكن أخرى.

■

وأضاف فى تقريره إلى الجمعية العامة بمناسبة الألفية "إذا كان التدخل الإنسانى يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أى نحو ينبغى علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا، وسريبرينتشا، وللانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التى تمثل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟ .. من المؤكد أنه ما من مبدأ قانونى، حتى مبدأ السيادة نفسه، يمكن أن يحمى الجرائم ضد الإنسانية .. وأنه ينبغى أن يظل التدخل المسلح بمثابة ملجأ أخير، ولكنه خيار لا ينبغى التخلى عنه فى مواجهة القتل الجماعى".

استجابة لهذا النداء، أعلن رئيس الوزراء الكندى فى ذلك الحين، جون كريتيان، فى مؤتمر الألفية - الذى عقد فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠ - عن إنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل والسيادة، تكون مهمتها دعم نقاش عالمى شامل حول العلاقة بين التدخل وسيادة الدول، يقوم على أساس التوفيق بين واجب المجتمع الدولى الذى يحتم عليه أن يتدخل أمام الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية وضرورة احترام سيادة الدول. فى ديسمبر ٢٠٠١ ، انتهت اللجنة بعمل تقرير يدور حول "مسئولية الحماية". من هنا، كان أول ظهور لفكرة مسئولية الحماية التى تعد تطورا لمبدأ التدخل الإنسانى (١).

أولا- من التدخل الإنسانى إلى مسئولية الحماية :

إن مفهوم مسئولية الحماية ليس ببعيد كثيرا عن المفهوم القديم، والمقصود به هنا التدخل الإنسانى أو التدخل لأغراض إنسانية. والجدير بالذكر أن فكرة التدخل لدى دولة أجنبية لإنقاذ الشعوب ليست بجديدة. ففى القرن التاسع عشر، تدخل الأوروبيون لحماية المسيحيين الذين كانوا يعانون من اضطهاد الحكم العثمانى لهم فى ذلك الوقت. ولكن حق أو واجب التدخل ظهر عام ١٩٨٧ فى فرنسا تحديدا من خلال مؤلف "واجب التدخل" للبروفيسور ماريو بيتاتى، أستاذ القانون الدولى بجامعة باريس، ووزير الخارجية الفرنسى الحالى برنار كوشنار(٢). ويقوم هذا الواجب على أساس إنقاذ الشعوب التى تواجه خطرا وذلك بتقديم المعونة لهم، سواء عن طريق الدول أو المنظمات غير الحكومية.

وقد كان التدخل الإنسانى مثار جدل، سواء فى حدوثه، كما هو الحال فى البوسنة وكوسوفو والصومال، أو عدم حدوثه كما فى حالة رواندا ففى الفترة ما بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٣، فشلت عمليات حفظ السلم فى

(*) جامعة نانسى، فرنسا.

الصومال فى إعادة الأمن والنظام إلى نصابهما نتيجة لسوء التخطيط والتنفيذ والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى انسحاب الأمم المتحدة. كما كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء فى مجلس الأمن فى عام ١٩٩٤ على علم بمخططات الحكومة فى رواندا لإبادة جماعية، ومع ذلك رفض مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة وكان ذلك إخفاقا للإرادة الدولية. وكان لإخفاق الأمم المتحدة فى الحيلولة دون قتل المدنيين فى البوسنة عام ١٩٩٥ أثر كبير فى مناقشة السياسة العامة المحددة للتدخل لأغراض الحماية. وقد ثار جدل عنيف حول شرعية التدخل العسكرى لحلف شمال الأطلنطى فى إقليم كوسوفو، لاسيما وأنه حدث فى دولة ذات سيادة ودون موافقة مجلس الأمن. وقد ساهمت هذه الحالات الأربع فى ظهور مفهوم "مسئولية الحماية"، وذلك لأنها جاءت فى وقت كانت توجد فيه توقعات كبيرة باتخاذ تدابير جماعية فعالة عقب انتهاء الحرب الباردة.

ويرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى أنان، فى تقريره الصادر فى ٣ ديسمبر ٢٠٠٤ "عالم أكثر أمنا"، أن الكوارث الإنسانية المتعاقبة فى تلك الدول الأربع والآن فى دارفور، بالسودان، أدت إلى تركيز الاهتمام، ليس على حصانات الدول ذات السيادة، بل على مسئولياتها، سواء تجاه مواطنيها أنفسهم أو تجاه المجتمع الدولى. لذلك، فقد ظهر اعتراف متزايد بأن المسألة ليست هى "حق التدخل" من جانب أى دولة، بل هى "مسئولية الحماية" التى تقع على عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها، كالقتل الجماعى، والاغتصاب الجماعى، والتطهير العرقى عن طريق الطرد بالإكراه والترويع، والتجويع المتعمد، والتعريض للأمراض(٣).

وثمة قبول متزايد لفكرة أن المجتمع الدولى يجب أن يتدخل عندما تكون الحكومات ذات السيادة غير قادرة، أو غير راغبة، فى حماية مواطنيها من كوارث من هذا النوع، رغم أنها هى التى تتحمل المسئولية الرئيسية عن حمايتهم. فى هذه الحالة، يتحمل المجتمع الدولى تلك المسئولية، مستخدما فى ذلك نطاقا متصلا من الوسائل يشمل: المنع، ومواجهة العنف عند اللزوم، وإعادة بناء المجتمعات الممزقة. ويقع على عاتق المجتمع الدولى أيضا، من خلال الأمم المتحدة، الالتزام باستخدام الملائم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية، وفقا للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، للمساعدة فى حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقى، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفى هذا السياق، ينبغى على الأمم المتحدة اتخاذ إجراء جماعى، فى الوقت المناسب وبطريقة حاسمة - عن طريق مجلس الأمن، ووفقا للميثاق، بما فى ذلك الفصل السابع منه، على أساس كل حالة على حدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية - فى حال قصور الوسائل السلمية، وعجز السلطات الوطنية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقى والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما يجب أن تواصل الجمعية العامة النظر فى مفهوم المسئولية عن حماية السكان من تلك الجرائم، وآثار تلك الجرائم، مع مراعاة مبادئ الميثاق والقانون الدولى. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأمم المتحدة - حسب الضرورة والاقتضاء - بمساعدة الدول فى بناء القدرة على حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقى والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومساعدة الدول التى تشهد توترات قبل أن تنشب فيها أزمات وصراعات(٤).

ثانيا- المبادئ الأساسية لمسئولية الحماية:

تقع على عاتق الدول ذات السيادة المسئولية الرئيسية لحماية سكانها حين يتعرضون لأذى خطير نتيجة الحروب الداخلية أو العصيان أو القمع. وعند إخفاق الدولة المعنية وعدم قدرتها، أو رغبتها، فى وقف الأذى أو تجنبه، يتنحى مبدأ عدم التدخل لتحل محله المسئولية الدولية عن الحماية. وتكمن مسئولية الحماية كنهج جديد للمجتمع الدولى فيما يلى:

أ) الواجبات المتأصلة فى مفهوم السيادة:

تعنى السيادة الهوية القانونية للدولة فى القانون الدولى، وهو مفهوم يوفر النظام والاستقرار فى العلاقات الدولية، لأن الدول ذات السيادة تعتبر متساوية بغض النظر عن قوتها أو حجمها أو ثروتها. واعترافا بهذا، أنشئ مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول باعتباره حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة وفقا للفقرة الأولى من المادة الثانية. ويترجم مفهوم السيادة داخل كل دولة بالقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالموارد والسكان الموجودين فى نطاقها. ومع ذلك، فإن سلطة الدولة لا تعتبر مطلقة، بل هى مقيدة ومنظمة داخليا وفقا للنظم الدستورية(٥).

ويجسد توقيع ميثاق الأمم المتحدة البعد الدولى لمفهوم السيادة، حيث إن إن قبول عضوية أى دولة بالأمم المتحدة يعنى قبولها الالتزامات الدولية التى قبلتها الدول الأعضاء الأخرى بمحض إرادتها. وبينما تقبل الدولة نفسها وبمحض إرادتها مسئوليات العضوية بمجرد توقيعها الميثاق، فإن ذلك لا يعنى أى نقل لسيادة الدولة أو انتقاصا منها، ولكن الأمر ينطوى على إعادة تصنيف مفهوم السيادة من السيادة كسيطرة إلى السيادة كمسئولية، سواء فى الوظائف الداخلية للدول أو فيما يتعلق بواجباتها الخارجية، ومن ثم صار التفكير فى السيادة كمسئولية يلقى اعترافا متزايدا فى ممارسات الدول.

ويترتب على ذلك ثلاثة مستويات من المسئولية، هى:

١- الدولة مسئولة عن سلامة مواطنيها وحماية أرواحهم.

٢- السلطات السياسية للدولة مسئولة أمام مواطنيها داخليا وأمام المجتمع الدولى خارجيا من خلال الأمم المتحدة.

٣- موظفو الدولة مسئولون عما يقومون به من فعل وترك.

ب) مسئولية الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين:

الأصل فى مبدأ عدم التدخل الصلابة، كما هو منصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، حيث "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". كما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية التى تحظر على الأمم المتحدة "التدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما". والواقع أن هذا المبدأ الأخير مثار جدل، لاسيما فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان.

وثمة استثناء مهم على مبدأ عدم التدخل، فالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تعهد إلى مجلس الأمن دورا رئيسيا فى حفظ الأمن والسلم الدوليين. وبالرغم من ورود أحكام متعلقة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية فى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن البعد التنفيذى لهذه المسئولية ورد فى الفصل السابع من

الميثاق، الذي يصف التدابير التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها وفقا لنص المادة ٣٩ من الميثاق "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان" هذه التدابير قد تكون من أعمال الحظر والجزاءات وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفقا لنص المادة ٤١ من الميثاق. غير أنه إذا راى المجلس أن هذه التدابير غير كافية، فله أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية وما يلزم من الأعمال لحفظ السلم وإعادة الأمن إلى نصابه. والجدير بالذكر أن الفصل الثامن من الميثاق يعترف بوجود دور للمنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنه ينص صراحة في المادة ٥٣ على أنه يكون "عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه". أما التنظيمات والوكالات نفسها، فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس(٦).

بيد أن مجلس الأمن ليس هو المسئول الأوحد عن معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين. فالمادة العاشرة من الميثاق تعطي مسئولية عامة للجمعية العامة فيما يتعلق بأي مسألة تقع في نطاق سلطة الأمم المتحدة. كما أن المادة الحادية عشرة تخول الجمعية العامة مسئولية يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنها مسئولية تقتصر على تقديم التوصيات ولا تتخذ قرارات ملزمة. والشرط الوحيد المتعلق بمناقشة الجمعية العامة لمثل هذا الأمر – والذي قصد به أن يحول دون وقوع انقسام بين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة – هو ألا يكون مجلس الأمن يناقش القضية المعنية في الوقت نفسه وذلك وفقا للمادة ١٢ من الميثاق. ويمكن أن يضاف إلى هذه الأسس الواردة في الميثاق فيما يخص عمل الجمعية العامة، القرار رقم ٣٧٧ الصادر في ٣ نوفمبر ١٩٥٠ والمتعلق بـ "الاتحاد من أجل السلام" Uniting For Peace والذي عقدت بموجبه دورات استثنائية واستخدم كأساس للعمليات التي تمت في كوريا عام ١٩٥٠ ومصر ١٩٦٥، والكونغو ١٩٦٠(٧).

وترتكز سلطة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين، على دورها في تطبيق الشرعية لا على استخدام القوة الجبرية. ويعتبر مفهوم الشرعية بمثابة همزة الوصل بين ممارسة الأمم المتحدة لسلطتها في حفظ الأمن وبين اللجوء إلى استخدام القوة، حيث يعتبر التدخل الجماعي عملا شرعيا، لأنه مأذون به من قبل هيئة دولية تمثيلية، في حين ينظر إلى التدخل الفردي على أنه غير مشروع باعتباره لا يمثل إلا المصلحة الذاتية(٨).

وكما ذكرنا آنفا، تقع مسئولية حماية أرواح السكان أولا على عاتق الدولة ذات السيادة، وثانيا على عاتق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إذا ثبت أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية المواطنين أو متورطة في ارتكاب أعمال عنف ضد مواطنيها. وقد انتقلت سلطة سن القوانين المجتمعية لتسوية مسائل الأمن والسلم الدوليين من يد الدول الكبرى – بالاتفاق فيما بينها – إلى الأمم المتحدة. وتقع المنظمة – ومجلس الأمن – في قلب النظام الدولي. وهي المنظمة الوحيدة التي لديها سلطة مقبولة عالميا للتصديق على هذه العمليات، حتى وإن كانت لا تملك قدرة تنفيذية فعالة.

ج – الالتزامات القانونية المحددة :

كان اعتماد معايير جديدة لسلوك الدول في حماية حقوق الإنسان الدولية وتعزيزها واحدا من أكبر المنجزات التي تحققت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ألزمت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة المنظمة بـ "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء". ويضم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في عام ١٩٤٨، التوافق السياسي والتركيب القانوني لحقوق الإنسان. وبإضافة العهدين المعتمدين في عام ١٩٦٦ بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية، فقد أصبحت حقوق الإنسان مبدأ أساسيا من مبادىء العلاقات الدولية. ولقد رسم العهدان مع الإعلان العالمي الشكل الدولي لحقوق الإنسان، بل وقد وضعا المقياس العام لسلوك الدول. كذلك الأحكام التي سنت في كثير من القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وبالتالي، فإن ما حدث يعد تحولا من ثقافة الحصانة السيادية إلى ثقافة المساءلة الوطنية والدولية. فالمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تستخدم القواعد الدولية والنصوص الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارها مرجعا مهما تحكم بموجبه على سلوك الدول. وقد حققت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عدة نجاحات في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، أدى التقدم في مجال حقوق الأنسان إلى زيادة تطوير القانون الدولي الإنساني واعتماد اتفاقية أتاوا للألغام الأرضية، وإنشاء العديد من المحاكم الدولية الجنائية للنظر في الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية في يوجوسلافيا السابقة، ورواندا، وسيراليون، كما تم اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما. وتكمن أهمية هذه التطورات في إنشاء معايير جديدة ووسائل جديدة لتطبيق هذه المعايير. ومع ذلك، يظل القانون الوطني مفتاح المراعاة الفعالة لحقوق الإنسان. وعندما تعجز نظم القضاء الداخلية أو تتقاعس الدولة عن محاكمة المسئولين عن ارتكاب جرائم بحق الإنسانية، تأخذ الخيارات الدولية الأخرى مجراها.

ثالثا- عناصر "مسئولية الحماية":

تشتمل مسئولية الحماية على ثلاث مسئوليات محددة، هي :

أ) معالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي :

أكد مجلس الأمن أهمية اتباع استراتيجيات وقائية فعالة وطويلة الأمد لمنع وقوع صراعات، إذ تعترف المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة صراحة بأن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الثقافة والتعليم والاحترام العالمي لحقوق الإنسان، كلها أمور ضرورية من أجل تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم.

ورغم أنه لا يوجد اتفاق عالمي على تحديد الأسباب الجذرية للصراع، أو التفرقة بينها وبين الأسباب المباشرة للصراعات المسلحة، إلا أن هناك اعترافا متزايدا بأنه لا يمكن فهم الصراعات المسلحة دون الإشارة إلى الأسباب الجذرية كالفقر والقمع السياسي والتفاوت في توزيع الموارد. وقد أورد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسيادة والتدخل أربعة تدابير لمنع الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع. هذه التدابير منها ما هو داخلي أي ما تتخذه الدول لحماية شعوبها، ومنها ما هو ذو طابع دولي.

– التدابير السياسية. وتنطوي على التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول كإقامة الديمقراطية، وتقاسم السلطات الدستورية، وتناوب السلطة، وتأييد الحريات، وسيادة القانون. كما تشمل أيضا التدابير السياسية والدبلوماسية التي يمكن أن يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة كالوساطة والمساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق

- المعالجة الاقتصادية : وتنطوى هذه المعالجة داخليا على تقديم مساعدة إنمائية وتعاون إنمائى لمواجهة أوجه الإجحاف فى توزيع الموارد وتشجيع النمو الاقتصادى والفرص الاقتصادية. كما تشمل - على المستوى الدولى - وعودا بتمويل أو استثمار جديد أو وعدا بمعاملة الدولة وفقا لشروط تبادل تجارى أكثر يسرا. وقد تشمل هذه التدابير اتخاذ إجراءات ذات طبيعة قسرية كالتهديد بجزاءات تجارية ومالية، وسحب الاستثمارات أو الدعم المقدم من صندوق النقد الدولى.

- الحماية القانونية : وتشمل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وحماية وسلامة الجهاز القضائى واستقلاله وتشجيع تنفيذ القوانين. أما فيما يتعلق بالبعد الدولى للحماية القانونية، فتشمل اللجوء للتحكيم أو القضاء الدولى فى حالة الصراعات الداخلية. وإن كانت هذه التدابير قد تكون غير مقبولة أو متوافرة لدى كل الأطراف.

- التدابير العسكرية : وتشمل إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية للدول وضمان مساءلة الأجهزة الأمنية للدول وضمان عملها فى إطار القانون. وعلى المستوى الدولى، يمكن اتخاذ تدابير عسكرية، منها - على سبيل المثال - الانتشار الوقائى للقوات، ويعد وجود قوات للأمم المتحدة للانتشار الوقائى فى مقدونيا هو أفضل مثال فى هذه الحالة.

ب- مسئولية الرد:

وهذه قد تشمل تدابير قسرية كالجزاءات وإقامة دعوى دولية، وأخيرا التدخل العسكرى فى أقصى حالات التطرف.

- اللجوء للمحاكم الجنائية الدولية :

يعنى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والتصديق على نظامها الأساسى الموقع فى عام ١٩٩٨، أن هناك ولاية قضائية على سلسلة عريضة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التى ورد وصفها بالنظام الأساسى للمحكمة، كالعنف الجنسى، وحظر تجنيد الأطفال اللذين يشكلان جرائم بحق الإنسانية. لذا، ينبغى الترحيب بدور المحكمة الجنائية الدولية لتجنب الاتهام بازدواجية المعايير الذى وجه للمحاكم المتخصصة.

علاوة على هذه المحاكم الدولية، أنشأت معاهدات جنيف الأربع، وبروتوكولاها الإضافيان وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، ولاية عالمية على الجرائم المذكورة فيها، وهذا يعنى انه يمكن لأية دولة طرف فيها تقديم أى شخص للمحاكمة فى حال اتهامه بأى من هذه الجرائم. وقد سنت تشريعات عدد من البلدان على ولاية محاكمها على هذه القضايا. ويلاحظ أن الولاية القضائية العالمية قد بدأت تحمل محملا بالغ الجدية فى الفترة الأخيرة. وعلى سبيل المثال، تمت محاكمة عدد من الراهبات الرواندايات أمام محكمة بلجيكية عام ٢٠٠١ بتهمة التواطؤ فى إبادة جماعية برواندا، وكذلك حدث تطور قانونى مهم بقرار مجلس اللوردات البريطانى - فى الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ - فى قضية تسليم الجنرال بينوشيه، الذى قطع شوطا مهما نحو إلغاء الحصانة السياسية لقادة الحكومات فى الجرائم التى يرتكبونها ضد الإنسانية أثناء وجودهم فى الحكم.

- التدابير الجبرية دون القوة العسكرية :

تعوق الجزاءات قدرة الدول فى التعامل مع العالم الخارجى، ولكنها لا تمنع الدولة من القيام بأعمال داخل حدودها، وتهدف هذه التدابير إلى إقناع السلطات المعنية باتخاذ قرار أو عدم اتخاذ تدابير معينة. أما الحل العسكرى، فيتدخل مباشرة فى قدرة السلطات الداخلية للدولة للعمل داخل أراضيها. ومع أن استخدام التدابير الجبرية دون القوة العسكرية أفضل من استخدام القوة، إلا أن هذه التدابير غير العسكرية مشوبة أحيانا بعيب فى تطبيقها، فهى فى الغالب لا تميز بين المذنب والبرئ. ولذا، ينبغى توخى الحذر فى حال استخدامها لتجنب إحداث ضرر أكبر من الفائدة المنتظرة منها، لا سيما بالنسبة للمدنيين. فالجزاءات الاقتصادية الشاملة فى الفترة الأخيرة فقدت مقبوليتها بصورة متزايدة فى السنوات الأخيرة نتيجة لتعرض السكان المدنيين لشدائد تكون بعيدة جدا عن التناسب مع الآثار المرجوة من تطبيق هذه الجزاءات.

فى السنوات الأخيرة، برزت الجزاءات التى تستهدف القيادات والمنظمات الأمنية المسئولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كبديل مهم عن الجزاءات العامة، وقد اجتذبت الجهود الرامية إلى جعل هذه الجزاءات أكثر فاعلية مزيدا من الاهتمام. ويعترف مجلس الأمن الآن، كما يعترف القانون الدولى بشكل عام، باستثناء المواد الغذائية واللوازم الطبية من هذه الجزاءات. وقد تركزت الجهود الرامية إلى تحديد أهداف الجزاءات، تحديدا أكثر فاعلية لتقليل آثارها على المدنيين الأبرياء وزيادته على أصحاب القرار، على ثلاثة مجالات مختلفة:

- فى المجال العسكرى: وضع حد للتعاون العسكرى وبرامج التدريب، كذلك حظر بيع الأسلحة، الذى يعد أداة مهمة فى يد مجلس الأمن والمجتمع الدولى ويمكن التلويح بها فى حالة نشوب صراع.

- فى المجال الاقتصادى : فرض جزاءات مالية على الأصول المالية فى الخارج لدولة ما أولمنظمة إرهابية أو حركة تمرد. وقد تشمل فرض قيود على الأنشطة الاقتصادية والمنتجات النفطية، وكذلك حظر الطيران فى بعض الحالات.

- فى المجالين السياسى والدبلوماسى: فرض قيود على التمثيل الدبلوماسى، بما فى ذلك طرد الموظفين الدوليين أو تعليق أو رفض عضوية الدولة فى هيئة أو منظمة دولية.

- اللجوء للقوة العسكرية كخيار أخير فى الحالات الاستثنائية وبالغة الشدة أو حالة عدم فاعلية الجزاءات. ويصطدم هذا التدبير بمبدأ عدم التدخل الذى يشكل القاعدة التى يجب تبرير أى خروج عنها. فجميع أعضاء الأمم المتحدة لهم مصلحة فى المحافظة على نظام الدول ذات السيادة، وقاعدة عدم التدخل تشجع الدول على حل مشاكلها الداخلية بنفسها على النحو الذى يمنع من اتساع هذه المشاكل إلى الحد الذى يهدد الأمن والسلم الدوليين.

ومع ذلك، توجد ظروف استثنائية تصبح فيها مصلحة جميع الدول فى الحفاظ على النظام الدولى تتطلب نفسها القيام برد فعل، وذلك عندما ينهار النظام كله فى دولة ما أو يبلغ الصراع الأهلى حدا من العنف يهدد المدنيين بإبادة جماعية أو تطهير عرقى واسع النطاق. وقد استقر الرأى على أن هذه الظروف الاستثنائية يجب أن تكون حالات عنف تهز ضمير البشرية، أو تشكل خطرا قائما وواضحا على الأمن والسلم الدوليين، بحيث تستدعى تدخلا عسكريا. وبالنظر إلى هذا الاتفاق الدولى على اللجوء للقوة العسكرية فى حالات استثنائية، فإن هناك ستة معايير ينبغى التحقق منها قبل اتخاذ قرار التدخل، وهى:

- الإذن الصحيح: ليس هناك أنسب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإعطاء إذن للأمم المتحدة للقيام بتدخل عسكرى،

ويجب على الذين يدعون رسميا إلى التدخل العسكرى أن يقدموا طلبا للحصول على الإذن، أو أن يطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة أن يثير ذلك بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

- القضية العادلة: التدخل العسكرى، كتدبير استثنائى فوق العادة، يجب لتبريره أن يلحق بالناس أذى خطير لا يمكن إصلاحه، مثل خسارة كبيرة فى الأرواح واقعة فعلا أو يخشى وقوعها، أوعمليات التطهير العرقى، سواء وقعت بالفعل أو يخشى وقوعها.

- النية الصحيحة: ينبغى أن يكون الغرض الرئيسى للتدخل وقف أوتفادى معاناة الناس، ومن الأفضل لضمان النية الصحيحة أن تكون العملية متعددة الأطراف ومؤيدة بوضوح من الرأى الإقليمى والضحايا المعنيين.

- الملجأ الأخير: فلا يمكن تبرير العمل العسكرى إلا بعد استطلاع كل الخيارات غير العسكرية لمنع وقوع الأزمة أو حلها سلميا. ويجب وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن التدابير الأقل من التدخل العسكرى لن تنجح.

- التناسب: يجب أن يكون نطاق التدخل العسكرى المخطط له ومدته وشدته عند الحد الأدنى اللازم لضمان هدف الحماية البشرية.

الاحتمالات المعقولة: يجب أن تكون هناك فرصة معقولة للنجاح فى وقف أو تفادى المعاناة التى كانت سببا للتدخل، وأن تبدو عواقب التدخل العسكرى أفضل من عواقب عدم التصرف.

ج - مسئولية إعادة البناء :

تنطوى مسئولية الحماية أيضا على المتابعة وعلى إعادة البناء. ويعنى ذلك تقديم مساعدة متكاملة - خاصة بعد تدخل عسكرى - وذلك فيما يتعلق بالتعمير والمصالحة ومعالجة أسباب الضرر الذى قصد التدخل أن يوقفه أو أن يتجنبه. وينبغى أن يكون هناك التزام حقيقى بالمساعدة على إعادة بناء سلام دائم، والعمل على حسن الإدارة ودوام التنمية. كما ينبغى أيضا تهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء السلامة العامة والنظام العام من قبل موظفين دوليين يعملون فى شراكة مع السلطات المحلية بهدف تحويل سلطة إعادة البناء إلى هذه السلطات. وبناء على ذلك، فإن التفكير فى التدخل العسكرى يبرز أهمية وضع استراتيجية لما بعد التدخل. هذا الأخير يهدف أساسا إلى منع وقوع صراعات وحالات طوارئ إنسانية أو زيادة حدتها أو انتشارها أو بقائها أو تكرارها. لذا، يجب أن يكون هدف هذه الاستراتيجية المساعدة على عدم ضمان تكرار الأحوال التى أدت إلى التدخل العسكرى أو مجرد إعادة ظهورها.

ومن الوظائف الأساسية لقوة التدخل أن توفر الأمن الأساسى والحماية الأساسية لجميع السكان. وقد يحدث فى بعض الأحيان عند انتهاء الصراعات، عمليات تطهير عرقى مضاد، لذلك فمن الضرورى جدا أن تخطط عمليات ما بعد التدخل لهذه الحالة الطارئة، كما يجب توفير أمن فعال لجميع السكان حينما يحدث التدخل.

وقد لا يتوافر فى البلد الذى حدث فيه تدخل عسكرى نظام قضائى يؤدى عمله على الوجه الصحيح. وقد أصبح لدى الأمم المتحدة إدراك متزايد - خاصة منذ عملية سلطة الأمم الانتقالية فى كمبوديا فى أوائل التسعينيات - لأهمية اعادة النظم القضائية إلى نصابها فى أسرع وقت ممكن بعد التدخل. والمسألة ببساطة هى أنه إذا كان للقوة المتدخلة ولاية حماية حقوق الإنسان من مزيد من الانتهاكات، فإنه دون وجود نظام يعاقب منتهكى هذه الحقوق، فستصبح مهمة القوة غير قابلة للتحقيق، بل وستفقد شيئا من مصداقيتها محليا ودوليا.

ومن المهم أيضا أن تتضمن المسئولية النهائية لأى تدخل عسكرى من أجل بناء السلام - قدر الإمكان - تشجيع النمو الاقتصادى وإعادة خلق الأسواق، ليس فقط لأن النمو الاقتصادى له آثار على القانون والنظام، وإنما لأن ذلك ضرورى لإنعاش البلد المعنى بشكل عام. وثمة عمل جانبى يجب أن يلازم الهدف باستمرار، وهو أن تجد السلطات المتدخلة فى أسرع وقت ممكن أساسا لوضع حد لأى تدابير قسرية تكون قد فرضت على البلد قبل وأثناء التدخل، وعدم إطالة أمد الجزاءات الشاملة أو العقابية.

الهوامش :

(1) Laurence Boisson De Chazournes, Luigi Condorelli, De la Responsabilitè de Proteger ou d' une Nouvelle Parure pour une Notion dèja Bien Etablie", Revue General du Droit International Public, vol 110, N 1, 2006, pp13.-14

(2) Mario Bettati, Bernard Kouchner, Le devoir d'ingerence, Paris, Denoel, 1987.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "عالم أكثر أمنا" فقرة، ٢٠٣.

(٤) المذكرة الختامية للقمة العالمية الصادرة فى سبتمبر ٢٠٠٥.

(5) The Responsibility to Protect: report of the international commission on intervention and state sovereignty, December 2001, paragraphs 2-7.

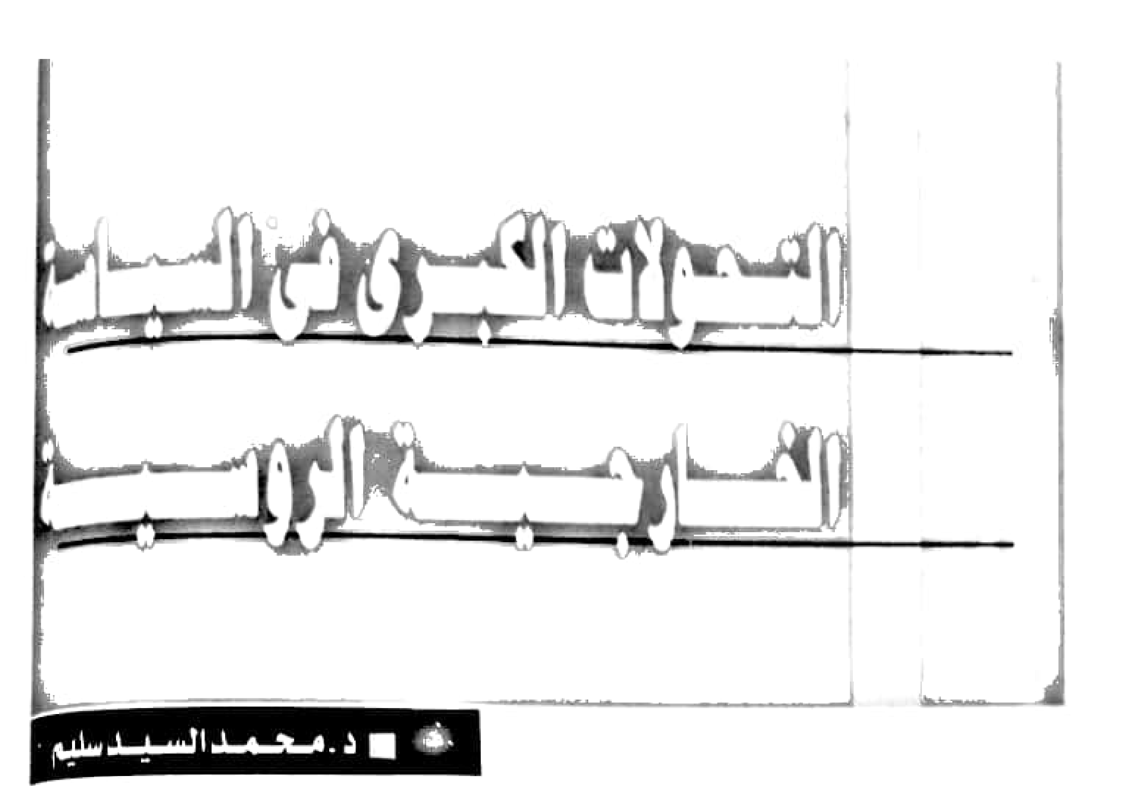
(٦) ميثاق الأمم المتحدة، www.un.org

(٧) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "الاتحاد من أجل السلام"، www.un.org

(8) The Responsibility to Protect : report of the international commission on intervention and state sovereignty, December 2001, paragraphs 6-9.

ملف العدد

روسيا .. قطب دولى من جديد؟
مقومات القوة وحدود الدور



التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية



■ د. محمد السيد سليم *

لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فى ديسمبر سنة ١٩٩١، هى كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة فى ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفى ظل النظام العالمى الجديد الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتي، وتفككت مؤسساته، أو- على الأقل - دخلت فى حالة سيولة شاملة واختراق خارجي، وأصبح من المتعين بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولى الروسى، وذلك كله فى ظل الظروف والأزمة العامة التى شهدها المجتمع الروسى بسبب التفكك. فقد تراجع الأداء الاقتصادى، وظهرت قوى سياسية جديدة فى المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسى، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال. ومن ثم، واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية فى ظروف التفكك الشامل المحيط بها، والأزمة العامة. من ناحية ثانية، فقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفيتي، بما فى ذلك مقعده فى مجلس الأمن وسفاراته فى الخارج، وورثت أيضا ترسانته النووية وأدوات نقلها (الصواريخ عابرة القارات). ومن هنا، جاءت المعضلة الثانية، وهى كيف يمكن صياغة مركز دولى جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها، وبأنها قد هزمت فى الحرب الباردة. كيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى، والالتزامات الضخمة لتلك العظمة، والتى لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟ من ناحية ثالثة، فقد تزامن مع استقلال روسيا صعود قوى دولية جديدة، كالاتحاد الأوروبى، الذى تكون بموجب معاهدة ماستريخت التى وقعت فى الشهر نفسه الذى انهار فيه الاتحاد السوفيتي، والصين، التى حققت معدلات للنمو بلغت ١٢٪ فى المتوسط فى التسعينيات، بالإضافة إلى النمور الآسيوية. وبالتالى، أصبح من المتعين على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

توجهان فى السياسة الخارجية الروسية : أورو - أطلنطى، وأوراسى جديد :

شهدت روسيا منذ الاستقلال سنة ١٩٩١ إعادة انبعاث الجدل التاريخى حول هوية روسيا، هل هى دولة أوروبية أم دولة أسيوية؟. وهنا، ينبغى أن نذكر بالشعار الرسمى لروسيا القيصرية و الذى كان يمثل نسرا ذا رأسين، واحد ينظر فى اتجاه الشرق (أسيا)، والآخر فى اتجاه الغرب (أوروبا).

وقد شهدت روسيا بعد الاستقلال اعادة انبعاث الهويتين فى سياستها الخارجية. فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ سنة ١٩٩١ بين توجهين أساسيين، أولهما: توجه أوروبى - أطلنطى Euro- Atlantic، والثانى "أوراسى جديد" New Eurasian الى الحد الذى يمكن فيه تشخيص السياسة الخارجية الروسية فى التقلب بين التوجهين. ولكل من التوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصروه فى النخبة السياسية الروسية. فالتوجه الأول، الذى سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية سنة ١٩٩١ وحتى نهاية سنة ١٩٩٥ فى ظل وزير الخارجية انذاك كوزيريف، انطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل فى مجموعة دول حلف الاطلنطى، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا. روسيا، كما يرى

(*) أستاذ العلاقات الدولية جامعة القاهرة

أنصار هذا التوجه، يجب أن تنطلق بأسرع قوة في طريق "الاندماج غير المشروط" مع العالم الأوروبي- الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. من ناحية ثانية، انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية "عادية"، أى أنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، وليست أحد ركني هذا النظام. ويتطلب ذلك تخلي روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة، وأن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد. من ناحية ثالثة، أكد أنصار هذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقا بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي. وأخيرا، فقد أكد أنصار التوجه الأوروبي - الأطلنطي أن سياسة روسيا الخارجية ينبغي أن تكون سياسة مصلحية، أى "غير أيديولوجية"، لأن روسيا لم يعد لها أعداء في النظام العالمي ولا أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي.

في إطار هذا التوجه، الذي قاده يلتسين ووزير خارجيته كوزيريف، ركزت روسيا على الاتجاه غربا، واتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية. كذلك، ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد. وقد كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة يلتسين للولايات المتحدة في فبراير سنة ١٩٩٢. ففي تلك الزيارة، أشار يلتسين إلى أن روسيا تسعى لبناء "سياسة خارجية غير أيديولوجية"، وأنها ستبذل قصارى جهدها "للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا". وعرض على الولايات المتحدة بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية -روسية. وأكد يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية. "فأمريكا لم تعد عدوا محتملا لروسيا، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية". وقد جسد يلتسين هذا كله في "وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي" التي وقعت في كامب ديفيد في فبراير سنة ١٩٩٢ بين الرئيس الأمريكي بوش، والرئيس الروسي يلتسين. فقد أتت الوثيقة على أسس التحالف بين الدولتين، والذي ارتكز على ستة جوانب: (١) تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات الخصوم أو الأعداء المتنافسين، وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية، والحرية الكاملة. (٢) ستعمل الدولتان على إزالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائما بينهما، واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية. (٣) سوف تعمل الدولتان على توفير سعادة ورفاهية الشعبين، ودعم الروابط بينهما قدر الإمكان، وعلى أساس الانفتاح والتفاهم. (٤) سوف تعمل الدولتان معا على أسس حرية التجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي. (٥) سوف نبذل كل جهد لكي نزيد من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والأقليات، والحدود. (٦) سوف نعمل معا على أساس (أ) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة،(ب) إنهاء الصراعات الإقليمية سلميا، (ج) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات، والمحافظة على البيئة. وأضافت وثيقة كامب ديفيد انه اعتبارا من تاريخ توقيعها، سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال "صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي نواجهها".

سيطر هذا التوجه على سياسة روسيا الخارجية بعد ديسمبر سنة ١٩٩١. وتطبيقا له، سعت روسيا إلى طمأنة الغرب إلى نياتها من خلال سياسة تقديم التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح، والتعاون العسكري مع الغرب. وقد تمثل ذلك في المناورات المشتركة للاسطولين الأمريكي والروسي في البحر المتوسط في فبراير سنة ١٩٩٢، وفي رصد الولايات المتحدة ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة روسيا وباقي دول الكومنولث على تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية، بناء على طلب روسيا هذا، في الوقت الذي لم تلتزم فيه الولايات المتحدة بالالتزامات ذاتها. كذلك، وافقت روسيا على فرض العقوبات على يوجوسلافيا، والعراق، وليبيا. الأهم من ذلك أن روسيا اقترحت على الولايات المتحدة في أبريل سنة ١٩٩٣ المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي المسمى TRUST، وهو المشروع الذي ينهض على فكرة اطلاق اشعة البلازمويد على المنطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمة، بحيث يتم إخراجها عن مسارها وتدميرها في الفضاء الخارجي قبل وصولها الى أهدافها. ومع نهاية سنة ١٩٩٢، بدأت تظهر متغيرات جديدة حدت بروسيا إلى التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية. هذه المتغيرات هي:

١- بدأ الرئيس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي - الأطلنطي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي، والأحزاب القومية. فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسين الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا، وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وحماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع اتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة، العدو الأول لروسيا في نظرهم. كذلك، واجه يلتسين معارضة من أحزاب الوسط. فقد طالبت تلك الأحزاب باتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في "الشرق" (وهو يشمل أسيا الوسطى، والصين، والشرق الأوسط)، وتقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، والتي اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" Near Abroad في الأدبيات الروسية.

٢- إن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدودا لمدى رغبة الغرب في إدماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها. مع بداية سنة ١٩٩٣، بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة.

٣- ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية، وهي:

أ- اندلاع التنافس التركي - الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة.

ب - تدفق الروس من دول الخارج القريب، وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها سنة ١٩٩٢ الى نحو ٢٠٠ الف روسي، مما هدد الاقتصاد الروسي، إذ انه لم يكن قادرا على استيعاب تلك الأعداد.

ج - تصاعد التيارات الأصولية في اسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية.

د - ان دول اسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تلعب دور صمام الأمن في تلك الدول، نظرا لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

هكذا، بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من سنة ١٩٩٤، وبدأت تتبلور ملامح توجه "أوراسي جديد". أساس هذا التوجه هو أن روسيا هي دولة أوروبية - اسيوية (أوراسية). وبالتالي، فإن عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففي العالم الأوراسي، تقع روسيا، وتكمن مصالحها. كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي. من ناحية أخرى، فإن الغرب لن يقيل روسيا من أزمتها، لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة. والدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل إدماج روسيا في مؤسساته، وحرص على إهانة روسيا دوليا باظهارها في موقف الدولة التابعة. والواقع أن هذا الشعور بالاهانة قد عبر عنه يلتسين ذاته حين قال مخاطبا الغرب: "إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار". وأخيرا، فإن روسيا ينبغي أن تعمل على التكامل مع دول "الخارج القريب"، والدول المجاورة، مثل إيران وتركيا والصين، والهند، واليابان.

وقد بدأ هذا التحول تدريجيا في عهد كوزيريف، اذ بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع دول الكومنولث، وحماية الأقليات الروسية فيها اعتبارا من الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٣. كذلك، زادت روسيا من مبيعات السلاح إلى إيران بما في ذلك الغواصات، وزار يلتسين الهند سنة ١٩٩٣، حيث وقع مجموعة اتفاقيات أعادت بناء العلاقات بين الدولتين، وتضمنت تصدير كميات ضخمة من السلاح إلى الهند. وبدأت روسيا في انتقاد سياسة القصف الجوي الأمريكي للعراق، وفي الحديث عن دور روسي باعتبارها ضامن الأمن والاستقرار في دول الخارج القريب. وبدأت روسيا تتدخل في نزاعات تلك الدول كالنزاع الجورجي في أبخازيا، والنزاع الأرميني - الأذري حول ناجورنو قره باخ، والحرب الأهلية في طاجيكستان. كما اختلفت روسيا مع دول الأطلنطي حول المشكلة اليوجوسلافية.

سرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول عام ١٩٩٤. فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في اسيا الوسطى والقوقاز. ففي قرار مهم، قررت روسيا أن "تجمد، من طرف واحد" معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، والتي تضع قيودا على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا. وأصدر يلتسين مرسوما يقضي بأن تسعى روسيا الى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع "سياسة صديقة" لروسيا، ووضع قوات روسية في تلك الدول. كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر اراضي روسيا (كازاخستان وأذربيجان). وفي ديسمبر سنة ١٩٩٤، غزت روسيا جمهورية شيشنيا، بادئة بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للأمن القومي. وفي الشرق الأوسط، عقدت مع إيران صفقة بناء مفاعل نووي في بوشهر، وانتقدت علنا السياسة الأمريكية تجاه العراق، وتبادلت الزيارات مع المسئولين العراقيين، وبدأت في بناء مسافة بين سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما تمثل في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بعد مذبحة الفلسطينيين في الخليل في ؛ فبراير سنة ١٩٩٤ التي ارتكبها متطرف صهيوني.

وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريماكوف وزيرا لخارجية روسيا في يناير سنة ١٩٩٦ كمحصلة لفترة من التغير البطئ في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني. ذلك ان بريماكوف هو أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار التيار الثاني. فضلا عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفه كوزيريف. كما أنه تولى رئاسة الوزراء في سبتمبر ١٩٩٨ وحتى مايو سنة ١٩٩٩. وفي هذا الاطار، بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية. وتدور ملامح المبدأ حول:

١- انشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقترح انشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية. وفي هذا الاطار، أسهمت روسيا في انشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

٢- معارضة توسع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة"

The Founding Act on Mutual Relations

في مايو سنة ١٩٩٧ والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا و الحلف، وعلى مبادئ واليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة الغزو الأطلنطي ليوجوسلافيا سنة ١٩٩٩.

٣- الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطي.

تحولات "مبدأ بوتين" في السياسة الخارجية:

عندما جاء بوتين إلى السلطة في يناير سنة ٢٠٠٠، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية. ففي يونيو سنة ٢٠٠٠، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين". وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بأن "الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية". من ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في اسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية، أولها

انه إذا استمر توسع حلف الأطلنطى شرقا من روسيا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتى السابق لحماية منطقة دفاعها الأول. ثانيها: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة فى عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها. وأخيرا، فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية فى الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وما تلاها من تحول فى الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار "الإرهاب" بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، أدت إلى حدوث تحول فى السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو- أطلنطى. فقد سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكى بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك فى محاربة الإرهاب، أملا فى الحصول على دعم أمريكى ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغانى المناوىء (نظام طالبان)، والحصول على دعم اقتصادى أمريكى. وفى هذا الصدد، كتب ايجور ايفانوف، وزير خارجية روسيا، مشيرا إلى أن أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير فى اتجاه "الاندماج فى الفضاء الغربى". كما تحدث بوتين، مشيرا إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية.

وقد عمق من هذا التحول أن دول آسيا لم تتحمس لفكرة إنشاء ائتلاف دولى آسيوى يضم روسيا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهى الفكرة التى كان بريماكوف، رئيس وزراء روسيا السابق، قد طرحها فى ديسمبر سنة ١٩٩٨. وعلى سبيل المثال، فإن الهند لم تتحمس لمشروع انضمامها إلى منظمة شنغهاى للتعاون بناء على اقتراح روسى، حيث إنها رأت أنه يؤدى إلى تقارب أكثر من اللازم مع روسيا على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية الروسية قد تعمقت، كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائنة لروسية بنحو ١٤٨ مليار دولار، مما يضع روسيا دائما على حافة الإفلاس إذا قررت تلك الدول المطالبة بديونها.

فى إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكى لأفغانستان فى أكتوبر سنة ٢٠٠١، بل و سهلت للولايات المتحدة -ولأول مرة- الحصول على قواعد عسكرية فى بعض دول آسيا الوسطى، كما حدث فى حالة أوزبكستان، يسهل منها غزو أفغانستان، كما دعمت "تحالف الشمال" للتنسيق مع الغزو الأمريكى. كذلك اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة فى ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٢ التعاون فى مجال الدفاع الصاروخى، وهو الأمر الذى سبق أن اقترحه يلتسين سنة ١٩٩٣ .

لكن روسيا مالبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو التوجه البديل فى ظل بوتين أيضا. و يرجع ذلك الى عدة عوامل، أهمها السياسة الانفرادية التى اتبعتها الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبرسنة ٢٠٠١، و التى همشت الدور الروسى، وهو ما تمثل فى عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق فى مارس سنة ٢٠٠٣، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو. كذلك، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط الى زيادة الناتج القومى الروسى وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل فى تحول روسيا لأول مرة لأن تكون فى المرتبة الأولى بين دول رابطة الدول المستقلة فى ترتيب التنمية البشرية، طبقا لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوى سنة ٢٠٠٦. الجديد هنا هو أن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو - أطلنطى والأوراسى الجديد فى سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية، وتنوع البدائل من ناحية، دون أن يعنى ذلك الصدام مع الولايات المتحدة أو أوروبا.

ويمكن إبراز أهم ملامح التوجه الجديد فى السياسة الروسية الخارجية فيما يلى:

١- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا فى السياسة الدولية، بخلاف الافتراض الفلسفى التقليدى للتوجه الأورو - أطلنطى. وقد عبر بوتين عن ذلك فى خطابه أمام البرلمان الروسى فى مايو سنة ٢٠٠٥ بقوله إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. وأضاف أنه "لن يتحدد وضعنا فى العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا". كما أن روسيا لن تتسامح مع أى محاولة لتغيير الحكم بالصورة التى حدثت فى جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا). وفى خطابه فى ٢٦ يوليو سنة ٢٠٠٧، أكد بوتين أن مهمة روسيا هى أن تتصدر ترتيب دول العالم فى مجال التكنولوجيا المعلوماتية بحلول سنة ٢٠١٥. وفى هذا الإطار، بدأت روسيا فى تحجيم نفوذ المافيا الرأسمالية الروسية الجديدة، وتمثل ذلك فى محاكمة المليونير خوردوكوفسكى، الذى كان أحد حلفاء الرئيس السابق يلتسين. وفى هذا السياق، رفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطى فى روسيا، وجاء ذلك بمناسبة إشارة نائب الرئيس الأمريكى تشينى إلى تراجع الديمقراطية فى روسيا أثناء زيارته إلى ليتوانيا فى مايو سنة ٢٠٠٦. فقد رد بوتين بقوله "إن الولايات المتحدة مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يسمع لأحد، وليس لديه نية للاستماع إلى أحد. كيف يختفى كل الكلام المبالغ فيه عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية حين يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحه الخاصة، حينها يصبح كل شئ ممكنا، ولا تعود هناك حدود".

٢- معارضة الغزو الأمريكى للعراق سنة ٢٠٠٣ بدون ترخيص من مجلس الأمن. وفى هذا الميدان، نسقت روسيا سياستها مع مابدا لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأمريكية. وبعد اكتمال الغزو، طالب بوتين بأن تستكمل لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه، وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان.

٣- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمى ديمقراطى أى متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون الدولى، وذلك فى مقابلة صحفية له فى يناير سنة ٢٠٠٧. وفى خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية فى فبراير سنة ٢٠٠٧ ، انتقد "الهيمنة الاحتكارية"

الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية فى تلك السياسة. وأضاف أنه فى ظل تلك الظروف، فإن أحدا لا يشعر بالأمن، مما يغذى من سباق التسلح. وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل فى الفضاء الخارجى، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم. وفى مناسبة الانتصار السوفيتى فى ستالينجراد على النازية أشار بوتين إلى أن الأخطار التى شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالا جديدة. "فأفكار الرايخ الثالث التى تتسم باحتقار البشر، والسعى للهيمنة على العالم مازالت قائمة"، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكى يعادل الخطر النازى. وفى خطابه أمام البرلمان الروسى فى مايو سنة ٢٠٠٦، أشار إلى أن ميزانية التسلح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرين مثلا، وبالتالى فإنه على روسيا أن تبنى حصنها، وأشار إلى أن سباق التسلح وصل إلى مستوى تكنولوجى جديد.

٤- عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية فى بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها. وردا على المشروع الأمريكى، أعلن فى خطابه السنوى أمام الجمعية الاتحادية الروسية فى ٢٦ أبريل سنة ٢٠٠٧ عزم روسيا تجميد عضويتها فى معاهدة الأسلحة التقليدية فى أوروبا سنة ١٩٩٩ (وكان يلتسين قد فعل ذلك بالنسة لاتفاقية ١٩٩٠ و تراجع عنه)، حتى تقوم دول حلف الأطلنطى بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيرا إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحد. كما أن الدول الجديدة فى حلف الأطلنطى لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومى الروسى. وفى ١٣ يوليو سنة ٢٠٠٧، وقع بوتين قانونا ينص على أن ظروفا استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أن دول حلف الأطلنطى لم تصدق على الاتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة فى ابخازيا (جورجيا)، والدنيستر (مولدوفيا) للتصديق على المعاهدة. وفى الوقت الراهن، تعد الدرع الصاروخية الأمريكية، واتفاقية القوات التقليدية فى أوروبا أهم معضلتين فى علاقات روسيا بحلف الأطلنطى. وفى تطور مفاجئ، اقترح بوتين فى ٧ يونيو سنة ٢٠٠٧ على الولايات المتحدة المشاركة فى استعمال الرادار الروسى الموجود فى جابالا فى أذربيجان منذ العهد السوفيتى، مما يعنى أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية فى بولندا، مع فتح الباب أمام مشاركة دول أوروبية أخرى فى المشروع، والهدف من الاقتراح هو اختبار النوايا الأمريكية. فإذا كان الهدف الأمريكى هو رصد واعتراض الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان. أما اذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة، فإن الولايات المتحدة سترفض الاقتراح. وقد رد بوش على الاقتراح الروسى بما يشبه الرفض، حينما قال إن الاقتراح "واقعى ومبتكر واستراتيجى، ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية".

٥- فى يوليو سنة ٢٠٠٧، دخلت روسيا فى منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية فى أقصى شمالى المحيط المتجمد الشمالى. ففى هذا الشهر، أرسلت الولايات المتحدة بعثة علمية الى ذلك المنطقة لبحث ما سمى "الفوهات المائية الحرارية" فى المنطقة. وقد شككت روسيا فى هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر الى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القارى الروسى وإثبات أنه يتصل بالأراضى الروسية. وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسى فى أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى الى احتجاج أمريكى. واذا تبين وجود حقول نفط وغاز طبيعى فى تلك المنطقة، فانه من المؤكد أن يؤدى الى تصعيد فى التوتر بين روسيا والولايات المتحدة.

٦- سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكى فى آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية فى أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان فى إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى تلك الدولة.

٧ - سعت روسيا الى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون، والتى تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان ، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسى مع سيبيريا الى الصين، مع السعى الى إعطاء المنظمة بعدا عسكريا. ففى أغسطس سنة ٢٠٠٧ ، أعلن الجنرال بالويفسكى ، رئيس الأركان الروسى ، ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى منظمة شنغهاى للتعاون بتنسيق عسكرى يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذى تتحفظ عليه الصين.

٨- سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة) الدول المستقلة، من خلال عدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية "القسرية"، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكى فى سياستها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا. فقد نجحت فى إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسى من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وضغطت على جورجيا تحت حكم ساكاشفيلى ذى التوجه الأمريكى، من خلال دعم الحركة الانفصالية فى أبخازيا، وطرد الجورجيين المقيمين فى روسيا، ووقف الواردات من جورجيا، والإقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعى، هذا بالإضافة إلى مشروعات التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. من ناحية أخرى، قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومنولث. ففى ٧ يوليو سنة ٢٠٠٢ ، تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعى بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا، ومولدوفيا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان. وكان قد تم إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" فى ١٠ أكتوبر سنة ٢٠٠٠، وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة فى موسكو. بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع باطراد ووصلت إلى نحو ٢٠٪ فقط من التجارة الخارجية الروسية، مقابل ٥٢٪ مع الدول الغربية.

٩- سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى فى منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبى إزاء

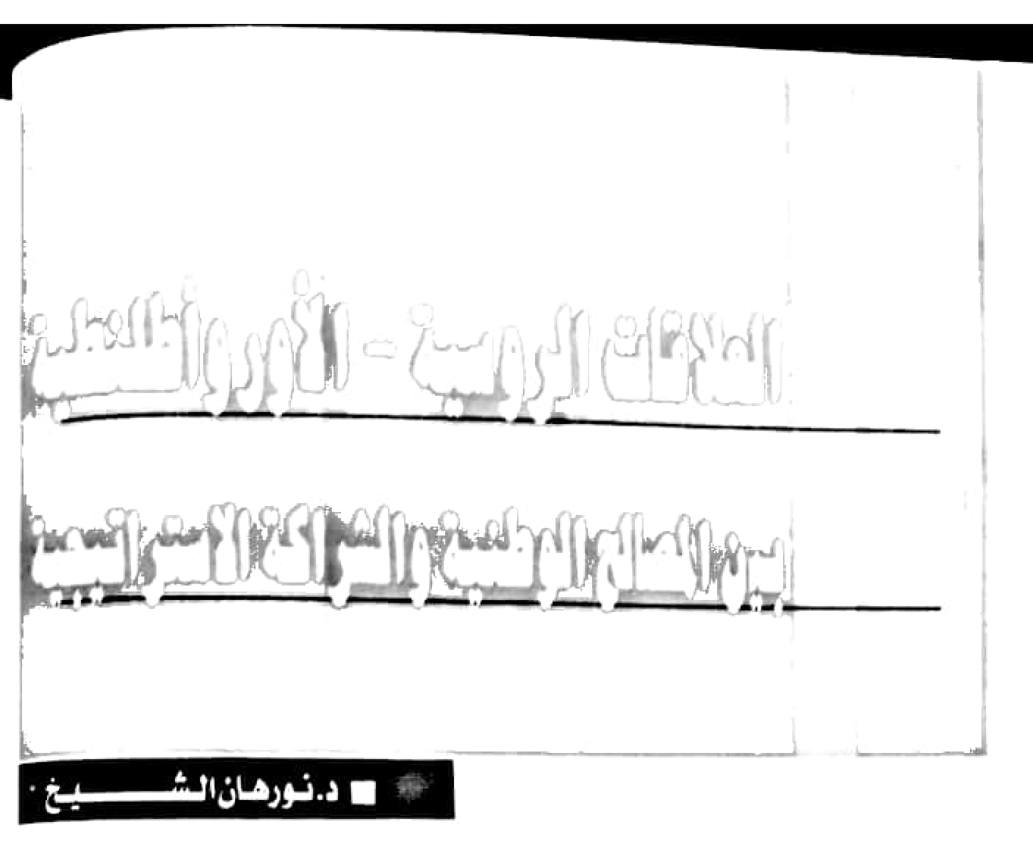
قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك فى زيارة بوتين للشرق الأوسط فى فبراير سنة ٢٠٠٧، زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن من خلالها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التى تزيد الأمور سوءا". ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمى موسع للشرق الأوسط فى إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران فى حل مشكلات المنطقة.

قلنا إن روسيا أجرت تلك التحولات دون أن تدخل فى صدامات حادة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وقد أشار بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياساته الجديدة من خلال الحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف والمصالح. كما أنه حين اقترح المشاركة مع الولايات المتحدة فى القاعدة الرادارية فى أذربيجان، اقترح مشاركة أوروبا أيضا. كما أن أزمة الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا فى يوليو سنة ٢٠٠٧ لم تتصاعد إلى حد المواجهة السياسية بين الدولتين.كما استمرت روسيا فى المشاركة فى أعمال قمة الدول الصناعية الثمانى، بل ورأست المجموعة سنة ٢٠٠٦ ونسقت أعمالها. كذلك، استطاعت روسيا أن تنشئ مشاركة فى مجال النفط والغاز الطبيعى مع دول الاتحاد الأوروبى، وذلك من خلال مد أنابيب نقل السلعتين إلى دول الاتحاد، بالإضافة إلى خط مستقل مع ألمانيا. واتفق الطرفان على حق روسيا فى شراء الشركات الأوروبية العاملة فى ميدان توزيع النفط والغاز الطبيعى، مقابل حق مماثل للاتحاد الأوروبى فى الشركات الروسية العاملة فى ميدان إنتاج النفط. كذلك، فإن روسيا لم تستعمل حق النقض فى مجلس الأمن ضد مشروعات القرارات الأمريكية المدعومة أوروبيا إلا فى حالة ثانوية واحدة، هى حالة مشروع القرار الأمريكى الخاص بحقوق الإنسان فى ميانمار، إذ بررت روسيا اعتراضها على أساس أن الموقف فى ميانمار لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، بينما اكتفت بالامتناع عن التصويت عن مشروع القرار الخاص بتشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، رغم انتقادها للمشروع، وقس على ذلك كل المشروعات الأخرى المدعومة أمريكيا. وأخيرا، فقد أصدرت روسيا والولايات المتحدة فى ٣ يوليو سنة ٢٠٠٧ إعلانا ينص على التعاون فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية ولذلك، يبدو أن قول المؤرخة الأمريكية آن ابلباوم عن عودة أجواء الحرب الباردة، أو المؤرخ البريطانى هاستينجز عن أن بوتين هو الوريث الروحى لستالين أو تحذير وزير الدفاع الأمريكى جيتس من أن حربا باردة واحدة تكفى - هو من باب التحذير لروسيا من الخروج من عباءة التوجه الأورو- أطلنطى، أكثر منه من باب الوصف للتحولات فى السياسة الخارجية الروسية. فروسيا تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب فى إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمى، دون أن تدخل فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

المعضلات الروسية فى مجال السياسة الخارجية :

تواجه روسيا عدة معضلات فى تنفيذ السياسة الخارجية الجديدة للرئيس بوتين. لعل أولى تلك المعضلات هى المعضلة السكانية والاقتصادية. وقد أشار بوتين فى خطابه فى مايو سنة ٢٠٠٦ أمام البرلمان إلى أن "أكبر مشكلة تواجه البلاد هى مشكلة تراجع عدد السكان"، مشيرا إلى أن عدد السكان البالغ ١٤٣ مليون نسمة يتراجع بمعدل ٧٠٠ ألف نسمة سنويا. وهذا التراجع هو مؤشر عام على نوعية الحياة فى روسيا، ومدى قدرتها على دعم سياسة خارجية نشيطة. ويتضح ذلك إذا تذكرنا أنه - حسب احصاءات سنة ٢٠٠٤- بلغ الناتج القومى الروسى ١,٤٪ من الناتج القومى الاجمالى العالمى، وهو الأمر الذى لا يدعم اقتصاديا دورا روسيا خارجيا نشيطا. أما المعضلة الثانية، فهى المعضلة الأطلنطية، وبالتحديد توسع حلف الأطلنطى شرقا فى مناطق النفوذ الروسية التقليدية. فقد ضم الحلف دول بحر البلطيق الثلاث التى كانت جزءا من الاتحاد السوفيتى، ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدوارا عسكرية فى المحيط الخارجى لروسيا، خاصة فى أفغانستان (الوجود العسكرى)، وبعض دول آسيا الوسطى (مشروع المشاركة من أجل السلام)، وفى بعض دول القوقاز، فيما يشبه إعادة تطبيق لاستراتيجية الاحتواء التى طبقتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة.

ولكن من ناحية أخرى ، فإن لروسيا والرئيس بوتين عدة عناصر قوة، أهمها التحسن الواضح فى الاقتصاد الروسى نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويوضح تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٦ أن روسيا قد أصبحت أعلى دول الكومنولث فى التنمية البشرية. كذلك ، فالتوجه الأورو - أطلنطى للرئيس بوتين يحظى بدعم الرأى العام الروسى الى حد بعيد. وفى استطلاع للرأى العام الروسى، عبر ٥٢٪ من الروس عن رغبتهم فى عودة بوتين الى رئاسة الدولة سنة ٢٠١٢ ، أى بعد انتهاء رئاسته الحالية ، وتولى آخر الرئاسة لفترة رئاسية واحدة. وسيكون الاختبار الحقيقى للقوة الروسية خلال العامين القادمين مرتبطا بموضوعى استقلال كوسوفو، والدرع الصاروخية الأمريكية. فهذان الموضوعان يمسان بشكل مباشر المصالح القومية الروسية، ذلك أن صربيا هى أقوى حليف تاريخى لروسيا فى البلقان بحكم التراث السلافى - الأرثوذكسى المشترك (روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من أجل صربيا)، واستقلال كوسوفو عنها إنما يعنى ضربة كبرى، ليس للفكرة اليوجوسلافية (التى دمرت بالفعل)، ولكن للفكرة الصربية ذاتها. فإذا صمدت روسيا أمام الضغوط الأوروبية - الأمريكية من أجل استقلال كوسوفو، فإن ذلك سيعنى عهدا جديدا فى السياسة الخارجية الروسية. وإن لم تصمد، فإن ذلك سيكون بمثابة بداية عهد طويل من الركود فى الدور الخارجى الروسى. كذلك، فإن رد فعل روسيا تجاه مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية سيحدد - إلى حد كبير - مستقبل الدور الروسى فى السياسة الدولية.



٢

■ د. نورهان الشيخ*

كان لموقع روسيا الجغرافي في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من أوروبا وامتدادها الشاسع في آسيا (٧٥٪ من مساحتها) دور مهم في تنازع الهويتين الأوروبية والآسيوية لتوجهاتها الخارجية. ومنذ أواخر القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر، كان التأكيد على الهوية الأوروبية لروسيا. فقد استطاع بطرس الأكبر قيصر روسيا، من خلال حركة التحديث التي شملت مختلف القطاعات، أن يقدم روسيا كدولة أوروبية عصرية. ومنذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، برزت روسيا كإحدى القوى الفاعلة في السياسة الأوروبية والدولية، وظلت تمارس هذا الدور طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في وقت لم يكن فيه للولايات المتحدة دور يذكر على الصعيدين الدولي والأوروبي، باستثناء تدخلها في الحرب العالمية الأولى، والتي عادت بعدها إلى سياسة العزلة والانكفاء على الداخل.

ورغم محاولات القوى الأوروبية الأخرى إقصاء روسيا وعزلها، خوفا من المد الشيوعي عقب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ثم سيطرة البلاشفة على الحكم في روسيا، ظلت روسيا فاعلا دوليا وأوروبيا مهما. وخلال الحرب العالمية الثانية، تحالفت روسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدو المشترك آنذاك والمتمثل في سياسات هتلر التوسعية التي هددت استقرار وأمن أوروبا والعالم، وهو التحالف الذي لم يستمر طويلا، فسرعان ما برز التناقض الأيديولوجي بين روسيا السوفيتية والولايات المتحدة، وكذلك صراع النفوذ داخل أوروبا وخارجها. وقد كان هذا بداية التدخل الأمريكي الحقيقي والمكثف في الشئون الأوروبية والدولية، لتبدأ الحرب الباردة بين قوتين عظميين تزعمت كل منهما فريقا من الدول الأوروبية في إطار كتلتين: شرقية شيوعية، وغربية ليبرالية.

كان الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف أول من طرح فكرة "البيت الأوروبي المشترك" Common European Home -وهو التعبير الذي أشار إليه لأول مرة قبل توليه السلطة وذلك في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني أثناء زيارته لبريطانيا في ديسمبر ١٩٨٤- وقصد به درجة من التوحد والاندماج والتعاون بين شرق وغرب أوروبا، وتجاوز اختلاف أنظمتها الاجتماعية والأحلاف المنتمية إليها. ولا يعني هذا استبعاد الولايات المتحدة، حيث اعتبرها جورباتشوف جزءا طبيعيا من الهيكل السياسي الأوروبي(١). وكان اعتراف الاتحاد السوفيتي بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) كشخصية دولية وإقامة علاقات دبلوماسية معها في فبراير ١٩٨٩، بداية مجموعة من السياسات التي هدفت إلى إعادة دمج روسيا في أوروبا، لاسيما اقتصاديا، دون التخلي عن مصالحها في آسيا، وهو التوجه الذي ظل حاكما للسياسة الروسية حتى الآن.

لقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" ذات عمق آسيوي، كما كان عليه الحال في العهد القيصري، حيث انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثماني في يونيو ٢٠٠٢، كما استضافت ورأست قمة المجموعة عام ٢٠٠٦ في دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

ترتبط روسيا اليوم بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث يشكل رأس المال الأوروبي ٧٥٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا.

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

حيث استأثر بنحو ٥١٪ من الصادرات الروسية، و٤٦٪ من مجموع وارداتها في عام ٢٠٠٤. ولذا فرغم أهمية القضايا الأمنية والسياسية، فإن التعاون الاقتصادي يظل محتلا مكانة الصدارة في العلاقات الروسية - الأوروبية. وقد كان هذا واضحا خلال القمة الروسية - الأوروبية التي عقدت في مدينة تولياتي جنوب روسيا في ١٧ مايو ٢٠٠٧، والتي ركزت على تجديد اتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، الذي وقع عام ١٩٩٤ وبدأ العمل به في الأول من ديسمبر عام ١٩٩٧ لمدة عشرة أعوام تنتهي في أكتوبر ٢٠٠٧.

وتنطلق القيادة الروسية من أن هناك "شراكة استراتيجية" مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهي تمثل توجها عاما حاكما في السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة. إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، انطلاقا من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظا على ما تعتبره يمس أمنها القومي، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس بين خصوم يناصب بعضهم بعضا العداء. ومن أبرز هذه التناقضات التباين الواضح بين الموقفين الروسي من جانب والأمريكي والأوروبي من جانب آخر من الملف النووي الإيراني، ورفض روسيا تشديد العقوبات على إيران. كما تستاء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات "الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتي مازالت روسيا تعتبرها مجالا حيويا لها، وتدين محاولات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان ومولدوفيا. من ناحية أخرى، تندد الولايات المتحدة بحالة الحرية والحقوق والديمقراطية في روسيا، خاصة في الشيشان، الأمر الذي يثير استياء شديدا من الجانب الروسي. ففي مقاله "عودة القوى السلطوية الكبرى"، رأى عازار جت أن النظام الليبرالي الديمقراطي يواجه اليوم تحديين أساسيين، أولهما الاسلام الراديكالي، ورأى أنه التحدي الأقل خطورة. أما ثانيهما -وهو الأكثر خطورة وأهمية من وجهة نظره- فيكمن في صعود القوى الكبرى السلطوية التي كانت تنافس الغرب في الحرب الباردة، وهي الصين وروسيا. ويأتي الصعود الجديد لهذه القوى في إطار رأسمالي سلطوي وليس شيوعيا كما كان عليه الحال من قبل، وهما بذلك تقتربان كثيرا من اليابان وألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية(٢).

على صعيد آخر، بدأ صراع في أغسطس ٢٠٠٧ على ثروات القطب الشمالي، والذي تشير التقديرات إلى أنه يحوي ما يقرب من ٢٥٪ من احتياطي العالم من النفط والغاز، الى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن. وقد ظهر الصراع بين روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية المطلة على القطب الشمالي بعد وضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال لومونسوف في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا، بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة.

يضاف إلى ذلك أزمة تبادل طرد الدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا، والنزاعات التجارية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، خاصة بولندا، بسبب الحظر الذي فرضته روسيا على استيراد اللحوم البولندية، ورفض بولندا في المقابل توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا، وتدهور العلاقات بين روسيا والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي. فقد أزالت استونيا في شهر أبريل ٢٠٠٧ النصب التذكاري الخاص بتحرير القوات السوفيتية عاصمتها تالين، مما أثار روسيا. كما أعلنت ليتوانيا معارضتها لتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا. هذا فضلا عن القانون الذي أقرته لاتفيا مؤخرا، والذي يحرم الروس فيها من الحق في الحصول على التعليم المتكامل باللغة الأم، باعتبارهم "لا مواطنين" وهو المصطلح الذي ترى روسيا أنه عنصري واستخدم لأول مرة في وثائق الحزب النازي في ألمانيا(٣).

وسوف نركز في هذا الاطار على ثلاث قضايا أساسية تمثل جوهر الخلاف بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب آخر، والتي تمس صميم الأمن الروسي والأوروبي في آن واحد، وهي: قضية الدرع المضادة للصواريخ، وقضية كوسوفو، وأمن الطاقة.

ولاشك في أن فهم وتحليل السياسة الروسية تجاه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وموقفها من القضايا السابقة يقتضيان الإجابة أولا على عدة تساؤلات مهمة، هي: هل روسيا قوة كبرى؟ وهل استعادت روسيا موقعها في النظام الدولي كفاعل حاكم في السياسة الدولية؟ وما هي رؤية القيادة الروسية لدور روسيا وحدود هذا الدور؟

موقع روسيا في النظام الدولي:

لقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات السبع الماضية، وذلك بالنظر إلى الانجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التي تم خلالها. فمنذ أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة، واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دوليا وإقليميا إلى حد أفقد روسيا نفوذها، حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق مساسا بأمنها القومي.

ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دوليا وإقليميا. فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، وصل إلى حد الطفرة، حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ ٧٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٣، وفائضا في الميزان التجاري بلغ ١٤٠.٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦. كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة ٣٠٩.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي. وأصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل. كما أصبحت روسيا بين بلدان العالم

الستة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٦، وهي على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧.

على صعيد آخر، استطاع بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين أن يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط، وأن يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينيات. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالي لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣، أصبح هذا التوافق أمرا مؤكدا. من ناحية أخرى، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وتشديد قبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين.

كذلك، حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣. كما تم الاهتمام، على نحو خاص، بتطوير الصناعات العسكرية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح. فخلال الأشهر السبعة الأولى فقط من عام ٢٠٠٧، حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الأسلحة الجديدة. كذلك، نجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم، ٦,١٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وفقا للتقديرات الروسية المعلنة (٧ مليارات دولار وفقا لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينيات. كما تم تخصيص أكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، والتي تضم ١٤ قمرا صناعيا لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

أدت هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي واضح إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين في استعادة "مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى" كما أعلن عند توليه السلطة. كما عادت روسيا لتلعب دورا وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

إن مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي أصبحت أمرا لا ريب فيه، إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق. فالسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة، كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي، ولا التبعية، كما كان الحال في فترة الرئيس يلتسين. ولأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق أسيوي واضح، فهي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافيا ولكن سياسيا واقتصاديا، وربما اجتماعيا وثقافيا. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا - بينما أمريكا خارجها- وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة، ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه الآن.

تعيد هذه الرؤية للأذهان الدور الروسي في الحقبة القيصرية -ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر- حين كانت روسيا إحدى الدول "الأوروبية" الفاعلة في النظام الدولي، وكان يحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمي المباشر، والعزوف عن التدخل في الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية(٤).

لقد أصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة، وأن روسيا ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الصعب التضحية بها حتى في أكثر القضايا مساسا بالمصالح الروسية. وقد اتضح ذلك من موقف روسيا تجاه التدخل الأمريكي في عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، لاسيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل وإزاء محاولات التدخل الأمريكي في القضية الشيشانية ذاتها رغم ما تمثله من خصوصية لروسيا.

في هذا السياق، يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص البلدان، خاصة روسيا، على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظي الرافض للسياسة الأمريكية دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم، فإن أي رهان على موقف روسي رادع تماما للسلوك الأمريكي هو تصور خاطئ، مادامت السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية والسلوك اللفظي لا يردعان القوة العسكرية، ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية، ويتأكد ذلك من استعراض الموقف الروسي من القضايا التالية.

قضية الدرع المضادة للصواريخ:

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التي اتخذها الرئيس السوفيتي الأسبق جورباتشوف في هذا الصدد حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات الروسية - الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات، والذي وصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي(٥).

وكان انسحاب الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكي - الروسي الذي بني عليها. وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، حيث

اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة، التى أعلنتها فى يناير ٢٠٠٧، لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاما لرادار مضاد للصواريخ فى جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة فى بولندا. وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، وهى مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضى باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره فى الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكى، وعبر الرئيس الروسى بوتين -فى مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة- عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة بأنها "تستهتر فى اللجوء إلى القوة"، وأن هذا النظام "موجه ضد شئ غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووى، وسيؤدى إلى تدمير التوازن الاستراتيجى فى العالم"، وأنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخى فى أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسئولية عن ذلك"(٦). وأكد قائد أركان الجيش الروسى الجنرال بالويفسكى أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسى، وشبه المضى فى نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقا للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ فى أوروبا.

هذا الهجوم الدبلوماسى الروسى على المشروع الأمريكى كلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوما، فى ١٤ يوليو ٢٠٠٧، يقضى بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية فى أوروبا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وقعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفى الأطلنطى ووارسو (سابقا) وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة. واعتبرت فى حينها تأريخا لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية فى سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبى. وتهدف الاتفاقية الى الحفاظ على التوازن العسكرى فى أوروبا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلفى الأطلنطى ووارسو، ويتضمن ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية، الأمر الذى عزز من تراجع شبح الحرب عن أوروبا التى كانت دوما ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى(٧).

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق فى تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. ويترتب على هذا القرار توقف روسيا عن تزويد حلف الاطلنطى بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية فى أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغى القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية فى أوروبا، ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها فى الشمال والجنوب.

أعقب ذلك استئناف روسيا فى اغسطس ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيده المدى (تى يو ١٥٠ وتى يو ٩٥) الملقبة بالدببة والقادرة على حمل رءوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاما، مما يمثل تهديدا استراتيجيا لواشنطن وحلفائها، خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولايه ألاسكا الأمريكية. كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكره تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسى باستخدام قاعدة بحرية قديمة فى ميناء طرطوس السورى، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط، الذى كان الأسطول السادس الامريكى يسيطر عليه وحده.

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين، لاسيما فى الولايات المتحدة، أن الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديدا لروسيا، إلا أنه يظل للجانب الروسى حججه ومبرراته التى يمكن على ضوئها تفهم الموقف الروسى، خاصة أن روسيا نجحت فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية المزمع إنشاؤها. وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول-إم (إس إس ١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤، وكان آخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذى رءوس متعددة من طراز (آر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧.

يتعلق أول هذه المبررات بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كونها لاعبا دوليا لايمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى دون مشاركة فعالة من جانبه. ففى قمة مجموعة الثمانى فى ألمانيا فى يونيو ٢٠٠٧، قدم بوتين للرئيس الأمريكى بوش عرضا يقضى باستخدام موقع رادار روسى فى أذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاؤه فى التشيك. وخلال لقاء بوتين وبوش فى ولاية مين فى يوليو ٢٠٠٧، اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الانشاء فى منطقة كراسنودار جنوب روسيا، وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ، ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها فى منطقة مازالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى الروسى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتى سابقا وروسيا حاليا وأى محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا، كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوروبا، ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوروبا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوروبا وروسيا. وفى هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفيتى على بسط هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف، التى تقضى بحق موسكو، بل واجبها، فى التدخل العسكرى لساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أى دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد برجينيف، عقب التدخل

السوفيتي لقمع التمرد في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، أن موسكو ستحافظ على وضعها في شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وكانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولندا) بمثابة المجال الحيوي للاتحاد السوفيتي ومنطقة نفوذه الأساسية. وتسعى روسيا حاليا إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع بقايا النفوذ الروسي بها(٨).

ويعتبر عدم توقيع دول حلف الأطلنطي الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا -التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باسطنبول عام ١٩٩٩- مبررا ثانيا للموقف الروسي. فهذه المعاهدة تستوعب -من وجهة النظر الروسية- المستجدات التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروسيا وقازاقستان وأوكرانيا، بينما رفضت دول حلف الأطلنطي (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "التزامات اسطنبول" أولا، وهي سحب القوات الروسية من مولدوفيا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسي التام لذلك(٩).

من ناحية أخرى، ينبع الموقف الروسي من منظور أوسع يتعلق بقضية توسيع حلف الأطلنطي وتعزيز قدراته الدفاعية، وما يمثله ذلك من تهديد على الأمن القومي الروسي والمصالح الروسية. فعلى حين تم حل حلف وارسو رسميا في يوليو ١٩٩١، لم يتم حل حلف الأطلنطي رغم كونه رمزا للحرب الباردة. ولم تنجح الضغوط الأوروبية التي قادتها فرنسا في ذلك، حيث أصرت الولايات المتحدة، تدعمها بريطانيا، على استمرار الحلف تأكيدا على استمرار دورها الفاعل في أوروبا حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقامت الولايات المتحدة في هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفي قمة حلف الأطلنطي في مارس ٢٠٠٤، تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للانضمام للحلف. صاحب ذلك تبني البرلمان الأوكراني قرارا يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. ولم تكتف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف وتمديد نفوذه في اتجاه روسيا، وإنما شرعت أيضا في تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريبا في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الاستراتيجية.

وقد رأى ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان)، أن توسيع الناتو يجرى طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي نصت على إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال شرقي القارة، وإضعاف ما يسمى بـ "أهمية موقعها الوسطي"، وأن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برنامج حلف الأطلنطي "الشراكة من أجل السلام" الذي يضم ٤٦ دولة، مع تحويل الشراكة إلى تعاون عسكري. أما قبول دول البلطيق في الحلف، فلا يمثل زحفا من جهة الشمال الغربي فحسب، بل ودعما للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخب السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول(١٠).

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في ١٠ فبراير ٢٠٠٧، وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه". وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة "لعالم احادي القطب" غير مقبول، وقد أدى إلى المزيد من الحروب والصراعات في العالم. ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل".

إن تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطي ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

قضية استقلال كوسوفو :

إقليم كوسوفو جزء من جمهورية صربيا التي كانت بدورها جزءا من يوجوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوجوسلافيا ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا أنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩، وذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوات حلف شمال الاطلنطي ضد القوات الصربية لوقف النزاع المسلح بينها وبين جيش تحرير كوسوفو الألباني، والذي اندلع عام ١٩٩٨ مصحوبا بحملة تطهير عرقي ضد الإثنية الألبانية التي تشكل نحو ٩٠٪ من تعداد الإقليم البالغ مليوني نسمة. وترغب الأغلبية من ذوي الأصول الألبانية في الانفصال عن

صربيا انفصالا تاما. غير أن الصرب ينظرون إلى الإقليم -الذى مازال يعتبر رسميا جزءا من صربيا- باعتباره مهد حضارتهم، ويعارضون أى حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا. وقد أعلن الرئيس الصربى بوريس تاديتش مرارا أنه لن يقبل استقلال إقليم كوسوفو، وذلك رغم تطلع جمهورية صربيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبى، المشروطة أساسا بتسوية القضية. كما تعارض الأقلية الصربية فى الإقليم ذاته استقلاله أيضا وترى أنه يعنى بالنسبة لها الهلاك أو الهجرة منه. وقد أدى هذا التباين الواضح بين موقف ألبان كوسوفو المطالبين بالاستقلال الكامل وصربيا الرافضة لذلك نهائيا إلى فشل المفاوضات بينهما، والتى اجريت فى فيينا فى ظل الوساطة الدولية واستمرت طوال عام ٢٠٠٦.

وقد هددت روسيا دوما، ولا تزال، باستخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا. وقد رفضت بشكل قاطع فى يوليو ٢٠٠٧ مشروع قرار أمريكيا - أوروبيا بشأن إقليم كوسوفو ينهى وجود الأمم المتحدة فى الإقليم، ويجعل ممثلين أوروبيين مسئولين عن إدارته، الأمر الذى سيقلص دون شك من نفوذ مجلس الأمن، ومن ثم نفوذ روسيا فيما يتعلق بتسوية القضية. كما أعطى مشروع القرار ألبان كوسوفو والأقلية الصربية بالإقليم أربعة أشهر للتوصل إلى اتفاق فيما بينهما. وفى حال فشل التوصل إلى اتفاق، يكون من حق كوسوفو الاستقلال تحت الحماية الدولية، على أن تحصل على الاستقلال الكامل مستقبلا. وكان هذا المشروع تعبيرا عن الخطة التى كان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى إقليم كوسوفو، مارتى أهتيساري، قد تقدم بها فى نهاية مارس ٢٠٠٧، والتى تسعى لمنح إقليم كوسوفو استقلالا دوليا بشكل يسمح بالإشراف عليه خلال الفترة الأولى من تطبيقه. وصرح المندوب الروسى لدى الأمم المتحدة، فيتالى تشوركين، بأن نص مشروع القرار المعدل هو بمثابة خطوة تتخذ خلسة نحو استقلال كوسوفو، وأنه من الضرورى إعطاء مزيد من الوقت لجهود التفاوض بين سكان كوسوفو للتوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين، حيث ترى روسيا ضرورة إجراء محادثات جديدة بين كوسوفو وصربيا تحت إشراف وسيط جديد غير متحيز. وأكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف أن "روسيا ستقبل أى قرار يقوم على أسس الاتفاق بين الجانبين. أما أى قرار آخر (لا تقبله صربيا)، فلن يتم من خلال مجلس الأمن الدولى"(١١).

وتنطلق روسيا فى موقفها السابق تجاه قضية كوسوفو من مجموعة من الاعتبارات، أولها ضرورة احترام قواعد القانون الدولى التى تقضى باحترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة. وتتمسك روسيا بقرار مجلس الأمن الدولى ١٢٤٤ الذى صدر فى عام ١٩٩٩ بشأن كوسوفو، وينص على احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضى لصربيا، كما ينص على تهيئة الظروف الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية فى صفة الإقليم مستقبلا. وقد أكد الرئيس بوتين "أنه لا يمكن بناء السلام فى أوروبا بدون مراعاة القواعد الأساسية للقانون الدولى، بما فى ذلك مبادئ اتفاقية هلسنكى"(١٢).

ثانى هذه الاعتبارات أن منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال فى مناطق أخرى من العالم، وسوف يصبح مصدر إلهام لشعوب شمال القوقاز فى روسيا التى تسعى هى الأخرى إلى الاستقلال وإقامة دولها.

ثالثا، ترى روسيا أن الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة يتعاملان بازدواجية فى المعايير مع القضايا الإقليمية والدولية. فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو، انطلاقا من مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها، فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقا لمبدأ حماية وحدة الأراضى الوطنية الجورجية. وترفض روسيا هذه الازدواجية، كما ترفض مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها فيما يتعلق بإقليم كوسوفو.

رابع هذه الاعتبارات هى الروابط القومية (السلافية) والدينية (الأرثوذكسية) بين روسيا والصرب، والتى اكتسبت اهتماما متزايدا منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وتفاقم الأزمة فى البوسنة. فقد تصاعدت مطالب المعارضة فى روسيا، خاصة من ذوى الاتجاه القومى، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعية الى وحدة الشعوب السلافية Pan-Slavism والتى ترجع بجذورها الى القرن التاسع عشر -الذى شهد عدة اجتماعات لأنصار هذه الحركة، منها اجتماع براغ عام ١٨٤٨، وموسكو عام ١٨٦٧- بهدف توحيد الشعوب السلافية فى روسيا والصرب. وقد كان تورط روسيا فى الحرب العالمية الأولى دفاعا ومساندة للصرب فى مواجهة الإمبراطورية النمساوية.

الاعتبار الأخير هو الضغوط الداخلية المؤيدة للصرب. ففى يونيو وديسمبر ١٩٩٢، أصدر البرلمان الروسى عدة قرارات تقضى بضرورة أن يقوم وزير الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على الصرب، وأن تستخدم روسيا حق الفيتو ضد أى محاولة للتدخل العسكرى الغربى فى يوجوسلافيا. وقد أدى هذا إلى اتخاذ روسيا، منذ نهاية عام ١٩٩٢، مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلن للصرب، والسعى من أجل تخفيف العقوبات المفروضة عليها، ومعارضة أى عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلنطى ضد الصرب. من ناحية أخرى، هناك تأييد شعبى واضح للصرب داخل روسيا اتخذ صورة مظاهرات عارمة اجتاحت روسيا، منددة بضربات حلف الاطلنطى عام ١٩٩٩ ضد الصرب، كما تكررت محاولات الهجوم على السفارة الامريكية فى موسكو. ونددت المعارضة من ذوى الاتجاهات القومية والشيوعية، التى كانت تهيمن على مجلس الدوما (المجلس الادنى فى البرلمان)، بضربات حلف الاطلنطى، وهددت برفض التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٢) الموقعة مع الولايات المتحدة، وطالبت بالخروج على نظام العقوبات المفروضة على الصرب، وتزويدها بالأسلحة الحديثة التى تمكنها من التصدى لضربات حلف الاطلنطى. ولكن رغم تأييد روسيا للصرب، بل وقرارها بإرسال عدد من القطع البحرية الاستطلاعية الى البحر الادرياتيكى لمراقبة الاوضاع فى كوسوفو، فإنه كان واضحا منذ البداية أن روسيا لن تتورط عسكريا فى النزاع - وهو ما أعلنه الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين صراحة- وأن الجهود الروسية سوف تتركز على الضغط على الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى لوقف ضرباته للصرب ومحاولة الوساطة لتسوية الأزمة سلميا.

انطلاقا من الاعتبارات السابقة، فإن انحياز روسيا الآن

للموقف الغربي ضد الصرب في أزمة كوسوفو لايعني فقط تخليها عن حليف أساسي، ولكن يعني أيضا تقويض نفوذها في منطقة البلقان ذات الأهمية الحيوية لروسيا، وتراجعا لمكانتها على الصعيد الدولي، ومن ثم كان التأييد الروسي لجمهورية صربيا ورفضها لأي تسوية لا تقبلها صربيا.

وعلى ضوء المعارضة الروسية لاستقلال الإقليم، فإن هناك خيارين أساسيين لتسوية القضية، الأول هو الدعوة للاقتراع على مشروع قرار يقضي باستقلال الإقليم، والذي من المتوقع أن تستخدم روسيا ضده حق النقض (الفيتو). والثاني هو المضي قدما نحو حصول كوسوفو على الاستقلال عن جمهورية صربيا بعيدا عن مجلس الأمن. وعلى حين تستطيع روسيا أن تمنع إصدار قرار دولي يسمح باستقلال كوسوفو، إلا أنها لا تستطيع الحيلولة دون اعتراف الولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها باستقلال الإقليم فعلا.

أمن الطاقة :

تعتبر روسيا عملاقا في مجال الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بنحو ٦٠ مليار برميل (٤,٦٪ من الاحتياطي العالمي). كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١,٧ كوادريليون قدم مكعبة (٢٧,٥٪ من الاحتياطي العالمي). وبناء على ذلك، فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته. ويسهم النفط بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وتشكل الصادرات السلعية، خاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، نحو ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الروسية.

في هذا الاطار، يعتبر قطاع النفط الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته، وعليه تعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل. فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الانتاج، وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتضمن به أيضا استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدرتها الدفاعية، وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ولذا، فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس بوتين، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة واحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا، وأبرزها شركة "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" النفطية التي بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط ١,٩٨١ مليون برميل عام ٢٠٠٧. والشركتان من مؤسسي بورصة سان بطرسبورج للمواد الخام، والتي يتوقع نقل تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام REBCO إليها من نيويورك، ويتم تسجيل البورصة في سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٧ لتبدأ المعاملات فيها رسميا في عام ٢٠٠٨، وذلك برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار(١٣).

على صعيد آخر، كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية في الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. فوفقا لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل"، وحيد أليكبيروف، تمتلك الشركة نحو ألفي محطة لتعبئة الوقود في الولايات المتحدة، ونحو ٦٠٠ محطة في أوروبا. وتقوم الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافتات على محطات الوقود في الولايات المتحدة من Getty وMobil الأمريكيتين إلى Lukoil تأكيد ترسيخ أقدامها في السوق الأمريكية(١٤).

كذلك، تمثل أوروبا سوقا مهمة للنفط الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداد الدول الأوروبية بثلث احتياجاتها من الغاز والنفط، خاصة ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ نحو ٧٠٪ من احتياجات القارة الأوروبية(١٥).

ويعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية - الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في هذا المجال، مثل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، والذي عقد جلسته الأولى في أكتوبر ٢٠٠٥، واللقاء التنسيقي الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسي والمفوض الأوروبي لشئون الطاقة.

وتتبع روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوروبية وإحكام قبضتها على شبكات نقل النفط وتوزيعه بها.

أولها: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي، وأبرزها:

- مشروع أنبوب النفط بروجاس-الكسندروبوليس، وتم توقيع الاتفاق بشأنه بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بورجاس البلغاري، ومنه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية، ثم إلى دول أوروبا الغربية. ليصل بذلك طول الأنبوب إلى نحو ٢٨٠ كم يضخ فيه ٣٥ - ٥٠ مليون طن بترول في السنة وتبلغ تكلفته نحو مليار دولار. ويعتبر هذا الخط خطوة مهمة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوروبا، خاصة أن هذا الأنبوب يوفر الإمكانية لاختصار طرق نقل النفط عبر مضيق البوسفور، ويمنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط وأوروبا. من ناحية أخرى، يحقق هذا الخط عائدات سنوية لبلغاريا تزيد على مليارى دولار، كما سيؤدي إلى خفض أسعار الواردات النفطية لأوروبا. ووفق الاتفاقية الموقعة، ستقوم الدول الثلاث بتأسيس شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها ٥١٪، بينما ستكون حصة كل من اليونان وبلغاريا ٢٤,٥٪.

- في مارس ٢٠٠٧، اتفقت شركة غازبروم الروسية ومؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في

بلجيكا مع مطلع عام ٢٠١٣. وتقدر السعة التخزينية للمستودع بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع في أوروبا. وتبلغ حصة روسيا في المشروع ٧٥٪، وتسيطر بلجيكا على نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية(١٦).

- مشروع أنبوب الشمال الأوروبي - الروسي - الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز ١٢٠٠ كم. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الأنبوب في عام ٢٠١٠.

- في ٢٣ يونيو ٢٠٠٧، أبرمت شركة "غازبروم" اتفاقا مع ائتلاف الطاقة الإيطالي "إي إن آي"، يتم بموجبه بناء خط لأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع "نابوكو" الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوروبية.

- كذلك، أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips الأمريكية أطلقت عليها "ناريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو- بيتشوار للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا، والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ ٧٠٪ من أسهم الشركة، في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٣٠٪ فقط.

- يضاف إلى هذا مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي، حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح، والذي يتم نقله عبر خط "التيار الأزرق". ويجري بحث مشروع لمد خط أنابيب آخر في قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا.

ثانيها: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات، من أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من ١٢ مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراؤها ٧٪ من رأس مال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد ٨ مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا، عبر خط أنابيب "ميد جاز" الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

ثالثها: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا. ففي مايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلا من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى، فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس القازاقي نزاربايف لزيادة كميات النفط القازاقي المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خطوط أوديسا -برودي- جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذي يرجح دورا للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط القازاقي والروسي إلى الأسواق الخارجية، وليس منافسا للخطوط الروسية. أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركماني الجديد، بيردي محمودوف، لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضي قدما نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديدا في مجال تصدير الغاز.

من ناحية أخرى، وفي هذا السياق، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والذي ستحصل بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسي" الذي يجرى مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا، ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سيردينيا، إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى إسبانيا. كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا، حيث تحتاج غاز بروم إلى شريك يساعدها على إنشاء مصنع على شواطئ بحر البلطيق، سيتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية(١٧).

وإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية، وبدرجة أقل الأمريكية، ونظرا لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد استراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف، ليس فقط الاتحاد الأوروبي ولكن أيضا -وربما بدرجة أكبر- الولايات المتحدة، من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا. وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ عن أوكرانيا، وعام ٢٠٠٧ عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، وذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بالأسعار نفسها التي تقل كثيرا عن أسعار السوق في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي(١٨). كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون، وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية، مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار(١٩).

في هذا الإطار، دعا نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني -عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطي التي عقدت عام ٢٠٠٦- إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا، ورأى أنه "ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية، إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسي، سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة احتكار نقلهما وترحيلهما"(٢٠).

كما أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر

أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسى - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الآذرى ولكن القازاقى والتركمانى أيضا إلى ميناء جيهان التركى ومنه إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكى واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. ومشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلى، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج فى جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى، عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا(٢١). كذلك، هناك مشروع إيرانى لنقل الغاز عبر أراضى كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا، تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار متر مكعب فى السنة، ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١، إلا أن تطورات قضية البرنامج النووى الإيرانى قد تؤثر على هذا المشروع. ورغم علو نبرة الخطاب الأوروبى - الأمريكى بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وطرح العديد من المشروعات فى هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفا ومحدودا.

وقد نفى الرئيس بوتين فى مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة الى أوروبا، وأكد أن "أوروبا شريك طبيعى ومناسب لروسيا"، وأنها التزمت باتفاقياتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد بوتين المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة؟ ماذا عن الاسواق الحرة؟ ما الذى يجرى؟"، "عندما تستثمر الشركات الأوروبية فى الخارج، تسمى ذلك استثمارا وعولمة، بينما عندما يفعل الروس الشىء نفسه يسمى ذلك توسعا"(٢٢).

كذلك، أكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبدا أى التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة(٢٣).

وعلى الرغم من أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبى يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسى المتزايد بوضوح فى أسواق النفط فى أوروبا والولايات المتحدة مازال اقتصاديا بحتا، ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط، الذى يعتبر موردا مهما واستراتيجيا لاقتصاد روسيا القومى ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. إلا أنه حتى الآن، لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.

خاتمة :

إن التحليل السابق للسياسة الروسية تجاه الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة يبرز مجموعة من الحقائق الأساسية:

أولا: بروز أبعاد ومفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، أهمها أمن الطاقة. وأن حروب الغد ستكون دفاعا عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن. ولعل الاحتلال الأمريكى للعراق هو "بداية" هذا التوجه فى السياسة الدولية، الأمر الذى يعيد للأذهان الاستعمار بمعناه التقليدى للسيطرة على الثروات الطبيعية للأمم والشعوب.

ثانيا: إن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحررا من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية عن السياسة الأمريكية ذاتها. وقد وضعت روسيا معيارا موضوعيا للتعاون مع أى دولة، ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال، بما فى ذلك المجال العسكرى.

ثالثا: زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الاستراتيجية" القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. فلم يعد هناك شرق أو غرب، ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمها الولايات المتحدة وبينها روسيا. ومن ثم، فإن هناك حدودا للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، والتى تقتصر غالبا على الوسائل الدبلوماسية والسلوك اللفظى. ويجب علينا عدم المراهنة على موقف روسى يمثل تحولا جذريا عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

رابعا: رغم هذا، فإن هناك فجوة قائمة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسى المتوازن من عديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مسارا وحيدا لها يتفق ومصالحها، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمرا ضروريا لتحقيق أهدافها بالكامل. ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكى، والنشاط الدبلوماسى الواضح لروسيا مؤخرا وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية فى العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا أنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على أنه عودة لزمن الحرب الباردة أو تغير جذرى فى السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدى الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية، سواء فيما يتعلق بالقضايا الأوروبية أو غيرها من القضايا.

لقد عادت روسيا كقوة كبرى، ولكن برؤية وأولويات مختلفة لسياستها الخارجية، تكاد تختلف جذريا عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد على سبعين عاما، وهى لا تطمح إلى مناوأة الولايات المتحدة، وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع.

الهوامش :

1- Mikhail S. Gorbachev, Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), p. 191.

- Mark Webber, The International Politics of Russia and the Successor States,

(New York: Manchester University Press, 1996) p. 34.

2- Azar Gat, The Return of Authoritarian Great Powers, Foreign Affairs, vol. 86, no 4., July/August .2007

3- Novosti Press, 18/5/2007

4- Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 1- .7

- Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 8-.12

- Yevgeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 13 - 22

5- Walter LaFeber, America, Russia and the Cold War (1945 - 1992), (New York: McGraw-Hill, 1993), Seventh Edition, pp. 324 - .325

6- Novosti Press, 6/3/2007.

7- Larrabee, Stephen F., The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic.; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues, (New York: Aldine de Gruyter, 1991), p. .656

8- Dawisha, Karen, 'Gorbachev and Eastern Europe", World Policy Journal, vol.III, no2., (Spring 1986), pp279.-.280

- Surikov, Boris, SDI: Key to Security or Disaster?, (Moscow: Progress Publishers, 1988), pp. 37-82

9- Novosti Press, 15,19/7/2007.

10- Novosti Press, 23/2/2004.

11- Novosti Press, 17/7/2007.

12- Novosti Press, 9,16/7/2007.

13- Novosti Press, 7/8/2007.

14- Novosti Press, 8/8/2007.

١٥- جانا بوريسوفنا، هل تصبح الطاقة سلاحا جديدا؟ البيان الإماراتية، ٧ أغسطس ٢٠٠٧.

١٦- الشرق الأوسط، ٨ مارس ٢٠٠٧.

١٧- جانا بوريسوفنا، تعاون روسيا مع أوروبا فى مجال الطاقة، نوفوستى، ٢٤ مارس ٢٠٠٧.

18- Yuliya Tymoshenko, Containing Russia, Foreign Affairs, vol. 86, no3., May/June, 2007.

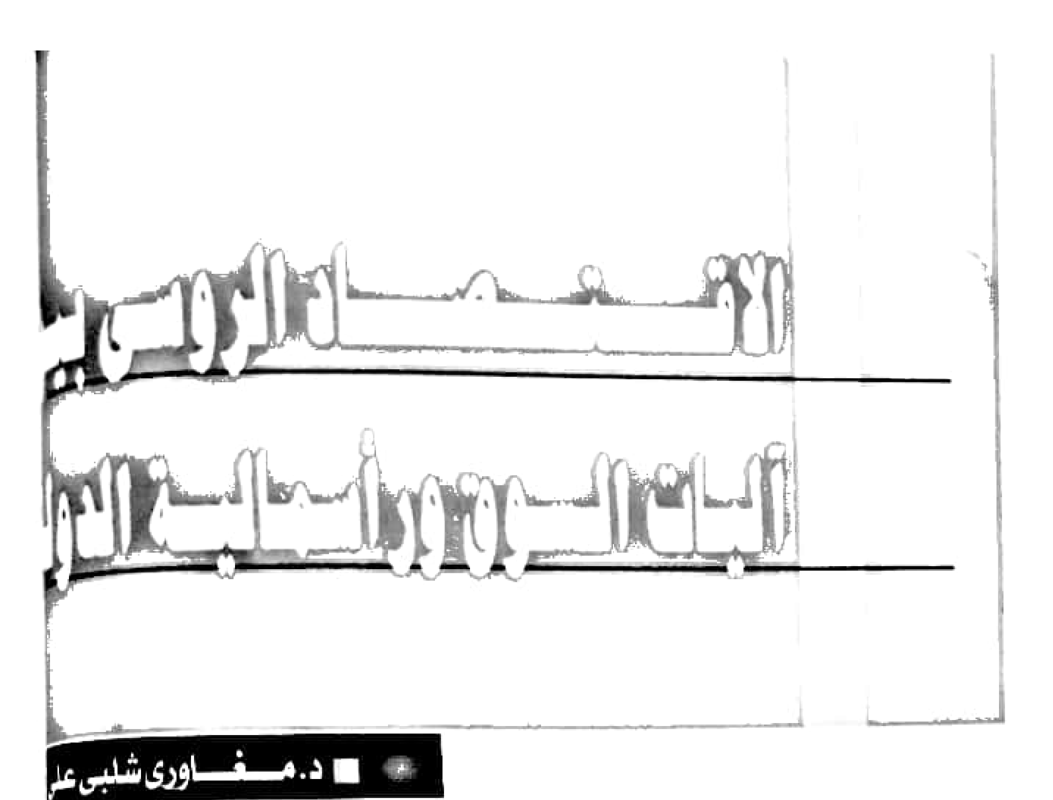
19- Novosti Press, 21/10/2006.

٢٠- أدريان كاراتنسكى، روسيا وتكريس الهيمنة على إمدادات الطاقة الأوروبية، ٩ يوليو ٢٠٠٧.

٢١- المرجع السابق.

22- Novosti Press, 28/4/2006.

23- Novosti Press, 3/8/2007.



٣

■ د. مـغـاوري شلبي عل

تكشف القراءة المتأنية لجملة التطورات، التي يشهدها الاقتصاد الروسي منذ نحو خمس عشرة سنة، عن حقيقة مفادها أن مستقبل هذا الاقتصاد على المستوى الداخلي وعلى مستوى دوره في الاقتصاد العالمي، بات مرهونا بحل لغز يصعب فك طلاسمه يوما بعد يوم، ويتمثل في تناقض السياسات الاقتصادية الروسية، التي تتجه في ظاهرها نحو تخصيص الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي على نحو يتفق مع آليات السوق (غير مركزية)، ولكنها في حقيقتها ونتائجها سياسات تتجه بوضوح نحو اتخاذ القرارات الاقتصادية وتخصيص الموارد على نحو يؤدي في النهاية إلى إعادة تكريس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتقوية إرادتها ودورها المركزي في اتخاذ القرارات. ويطرح هذا التناقض عدة تساؤلات أهمها: كيف أصبح الاقتصاد الروسي بعد عقد ونصف عقد من سياسات التحول الاقتصادي المتضاربة، والتي بدأت بعمليات خصخصة غير محسوبة مصحوبة بموجة من الفساد الاقتصادي في عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، وأصبحت ومازالت تخضع لسياسات اقتصادية صارمة تعزز دور الدولة منذ تولي بوتين الحكم في عام ٢٠٠٠؟ وما هي انعكاسات ذلك على الأحوال المعيشية للمجتمع الروسي، وعلى الدور الروسي في الاقتصاد والنظام العالمي؟ وما هي العوامل التي ستؤثر في استمرار النمو في الاقتصاد الروسي وارتفاع جدارته داخليا وخارجيا؟ هذه الأسئلة وغيرها نحاول الإجابة عليها بشيء من الإيجاز.

بيريسترويكا ما قبل بوتين :

شهدت فترة الرئيس يلتسين العديد من السياسات الاقتصادية المضطربة وغير المحسوبة، التي أدت إلى تفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية في الداخل، وإلى خسارة روسيا ما تبقى من مكانتها كوريث لدولة عظمى في الخارج. وفي مقدمة هذه السياسات سياسة الخصخصة المتسرعة وغير المدروسة التي تبنتها حكومة يلتسين، وأدت إلى نهب الثروات والأصول الاقتصادية في روسيا لصالح قلة من رجال الأعمال الجدد. فرغم أن هدف يلتسين، كأول رئيس لروسيا الاتحادية الجديدة التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي -وفقا لغالبية المؤيدين لسياساته- كان هو هدم ما تبقى من الدولة العظمى المتحللة كخطوة أساسية لبناء روسيا جديدة، وفقا لنظرية "الهدم الخلاق"، إلا أن الواقع أثبت أن أخطر ما قا
يلتسين وفريق الإصلاحيين بقيادة "يجور جيدار، وانا
تشوبايس" هو إهداء أكبر قدر ممكن من ممتلكات الدولة إلى
قليل من رجال الأعمال، بحجة أن يشكلوا طليعة الرأسما
الروسية الجديدة، وذلك تحت مسمى الخصخصة(١)، حيث
على هذه العملية المزادات الوهمية محددة الأسعار مسبـ
والمصحوبة برشاوى وعمولات غير مشروعة، في وقت لم يكن
في روسيا من يملك الأموال الكافية لشراء هذه الأصول بقيمـ
الحقيقية.

كما أن ما أطلق عليه "سندات الثروة القومية"، التي وز
يلتسين على المواطنين الروس كنصيب لكل منهم في الثروة القو
لم تكن تمثل لكل منهم شيئا في ذلك الوقت، والدليل أنهم باعو
بأرخص الأسعار لمجرد شراء الطعام. وكانت الفرصة سانحة
أخرى لهذه القلة من رجال الأعمال لشراء هذه السندات بأرخـ
الأسعار، حتى تراكمت لديهم ثروات هائلة استخدموها مرة أخر
في شراء بقية أصول الدولة. ومن المعروف أن عملية بيع أصـ
الدولة، تحت مسمى الخصخصة، قد صاحبها انتشار واسـ
لعمليات الفساد والرشوة والمحسوبية. والغريب في الأمر أن حكو
يلتسين وفريق الإصلاحيين حوله كانوا يرون أن هذا شر لابد مـ
وأن الخصخصة بهذا الشكل أهون بكثير من الخسائر والأعـ
التي تتحملها ميزانية الدولة بسبب دعم منشآت القطاع العام.

ورغم الجدل الذي صاحب نهاية حكم يلتسين حول الأضر
التي لحقت بالاقتصاد والمجتمع الروسي من عملية الخصخصة،
أن القرار الرسمي -حتى مع حكم بوتين- كان أنه لا رجعة فيما
بيعه من مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك، يبقى الأمر، الذي تأ
بمرور الوقت، أن سياسات يلتسين المتضاربة في الجا
الاقتصادي وتهاونه بشأن تدخل الأجانب في أهم قطاعا
الاقتصاد الروسي، وهو النفط والغاز، قد ساهمت في رسم ملا
التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثها بوتين عام ٢٠٠٠، وهو
تكشف عنه العديد من الحقائق والأرقام، أهمها:

١- الاعتراف الصريح بأن فترة يلتسين لم تكن فترة بـ
للاقتصاد الروسي، بل كانت فترة هدم بهدف الانتقال إلى اقتصا
السوق، واقتلاع الاشتراكية والاشتراكيين من جذورهم بأي ثمـ

(*) خبير في شئون الاقتصاد السياسي.

مهما يكن(٢).

٢- إن سياسات يلتسين لم تكن في سياق متناسق وتتجه نحو آليات السوق وتدعم الديمقراطية وحرية التملك، بل كانت في الغالب عكس ذلك في كثير من الأحيان، وأهم دليل على ذلك قيام رئيس الوزراء في عهد يلتسين باتخاذ قرار يقضي بإلغاء مدخرات المواطنين السوفيت التي كانت في صناديق التوفير الاجتماعية، والتي كانت تبلغ نحو ١٤٨ مليار دولار.

٣- إن عملية الخصخصة العمياء وغير المحسوبة أدت إلى نهب المصانع والمنشآت بمقابل زهيد، وأن هذا المقابل لم ينفق لاحقا على تحسين أحوال الاقتصاد والمواطنين، وإنما استقر في جيوب فئة مسيطرة، تحت ما يمكن أن يطلق عليه " أموال سلطة، وسلطة أموال". ومن الأمثلة على ذلك مصانع " أورال ماش "، التي بيعت بنحو ٣,٥ مليون دولار، رغم أن قيمتها قدرت بنحو مليار دولار على الأقل في ذلك الوقت.

٤- نتج عن عملية الخصخصة ظهور فئات جديدة في المجتمع الروسي، تقاسمت السلطة والثروة، وربما بعلم يلتسين والإصلاحيين في كثير من الأحوال، والدليل على ذلك ما نشرته مجلة " فوربس " في مارس ٢٠٠٧ عن قائمة المليارديرات لعام ٢٠٠٦، والتي ضمت ٩٤٦ اسما، من بينهم ٥٣ مليارديرا روسيا، بزيادة ١٩ مليارديرا عن عام ٢٠٠٥، محتلين بذلك المركز الثالث بعد مليارديرات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من حيث العدد، والمركز الثاني من حيث حجم الثروات، التي بلغت نحو ٢٤٨ مليار دولار. والجدير بالذكر أن هذه القائمة كانت خالية من الروس تماما حتى عام ٢٠٠١، ولم يكن في الدولة الشيوعية مليونير واحد(٣). كما أن الملاحظ أن المليارديرات الروس تجمعهم صفات مشتركة، أهمها أن أغلبهم يهود، وأن أعمارهم لم تتجاوز الخمسين عاما، وأن أغلبهم من الأسماء التي ارتبطت بعمليات الخصخصة والمافيا في روسيا والعالم.

٥- نتج عن سياسات يلتسين أن تركزت نسبة ٦٠٪ من الاقتصاد الروسي في يد مجموعة من الأفراد لا يزيد عددهم على ٥٠، سيطروا على مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، في حين ظل ٤٠٪ من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر، وظلت رواتب العلماء المشهود لهم تتراوح مابين ٣٠٠ و٤٠٠ روبل فقط، ورواتب العسكريين أقل من ذلك، مما جعل معظمهم يبيع كتبه ونياشينه لتلبية احتياجات أسرهم.

٦- تراكمت الديون على الاقتصاد الروسي لتصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في نهاية حكم يلتسين مقابل ٢٠ مليار دولار في نهاية حكم بريجنيف، وذلك بسبب الاقتراض غير المحسوب وتراكم الفوائد، وهي قروض في الغالب نهبت ولا يعرف بالتحديد فيما تم إنفاقها خلال هذه الفترة.

٧- ارتفع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من ٢٠ مليون عاطل، بعد توقف الإنتاج في نحو ٥٠٪ من المؤسسات الصناعية الروسية، ٧٠٪ منها من الصناعات الثقيلة، كما اختفت الاحتياطيات الذهبية الروسية، التي بلغت في عهد ستالين ٢٥٠٠ طن، لم يتبق منها سوى ١٠٠ طن فقط، ولم يعرف أين ذهب الباقي في عهدي جورباتشوف ويلتسين.

٨ - زاد احتياج الاقتصاد الروسي للعالم الخارجي، حيث أصبحت روسيا تستورد ٨٥٪ من المواد الغذائية، ونحو ٩٤٪ من المنتجات الصناعية، وتحولت إلى مصدر للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة وسوق لتصريف المنتجات الأجنبية(٤).

وجملة القول إن بوتين قد ورث من يلتسين اقتصادا يفتقد الثقة، سواء من الشعب الروسي أو من العالم الخارجي، خاصة في ظل خفض قيمة الروبل بنحو ٣٠٠٪، وارتفاع التضخم لنحو ٨٥٪، وعدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها. والمؤكد أن ذلك كانت له تداعياته على تراجع الدور الروسي في الاقتصاد العالمي وفي السياسة الدولية، حيث انشغلت روسيا بمشاكلها الداخلية، وتخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية، وأوقفت دعمها للدول التي كانت طرفا معها في الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

بيريسترويكا بوتين .. دعم رأسمالية الدولة :

حرص بوتين وحكومته المدعومة من حزب روسيا الموحد، منذ توليه الحكم، على التعامل بسياسات صارمة مع التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثها عن الرئيس يلتسين، حيث ظهرت بوادر استراتيجية جديدة تختلف في أسسها ومبادئها عن سياسات يلتسين، وكان ذلك واضحا، حين أعلن بوتين من اليوم الأول لحكمه أن هدفه هو مضاعفة الإنتاج المحلي واستعادة هيبة الدولة والدور الروسي دوليا.

وبمجرد أن استقر الأمر لبوتين في الحكم، حتى قام بإزاحة الرعيل القديم من الإصلاحيين وأصحاب النفوذ، كما تم شن حرب على الفساد، وفتحت تحقيقات مع كبار مليارديرات روسيا الذين ارتبطوا بعملية الخصخصة وعمليات الفساد والرشوة. ورغم أن بوتين لم يتمكن من إزاحة جميع أصحاب النفوذ، أو اتخاذ قرار بإعادة النظر في عملية الخصخصة أو ما تم بيعه من ممتلكات الدولة، إلا أن هذه الإجراءات كانت إنذارا قويا منه ومن الكرملين لأصحاب النفوذ السياسي والثروة، سواء الذين كانوا يتدخلون في سياسة الدولة في عهد يلتسين، أو الذين يقومون بتمويل أحزاب المعارضة ويسعون لإسقاط حكومة بوتين(٥). وحتى يحقق بوتين أهدافه، اتخذ العديد من السياسات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، حرص بوتين على إعادة الثقة للاقتصاد الروسي من خلال البدء بإعادة ترتيب البيت من الداخل أولا، فقد كان للدعم الذي قدمه لمتوسطي وصغار رجال الأعمال، من خلال خفض الرسوم والضرائب، دور مهم في إنعاش النشاط في القطاعين الزراعي والتجاري. كما كان للجانب الاجتماعي في سياسات بوتين الاقتصادية دور في طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة وإدراكها أن نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مكفول قانونا ومدعوم من الحكومة. كما استفاد بوتين -إلى حد كبير- من تجربة الصين في الانفتاح الاقتصادي المتدرج والموجه من قبل الدولة، على عكس سياسة الانفتاح غير المحسوب التي سادت في عهد يلتسين. هذا إلى جانب سياسة بوتين بإعادة دور الدولة عبر التحكم في قطاعي الطاقة والصناعات العسكرية كآلية رئيسية في عملية صيانة الاقتصاد الوطني، ولتعزيز دور الدولة وهيبتها ودورها في المجتمع، ولدعم استراتيجية بوتين الخارجية لاستعادة الدور الروسي المفقود في النظام العالمي.

أما على الصعيد السياسي، فقد كانت السياسة الصارمة التي اتبعها بوتين ضد الفساد والمافيا السياسية من أهم الأدوات التي مهدت الطريق لنجاح حكومته وإعطائها غطاء شعبيا قويا، كما يضاف لذلك ما قام به بوتين من دعم وتنشيط للمجتمع المدني، وإبعاده عن الدعم الخارجي المشبوه، مما جعل هذا المجتمع مهيأ أكثر لعمليات التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في روسيا

الاقتصاد الروسى .. تحولات جوهرية :

فى ظل هذه السياسات، يطرح سؤال جوهرى، هو: هل أدت هذه السياسات إلى تحول فى مسار الاقتصاد الروسى خلال السنوات السبع الأخيرة؟ وهل يصب هذا التحول فى الاتجاه الصحيح أم يفاقم مشاكل الاقتصاد والمجتمع الروسى؟ ففى ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة عن الاقتصاد الروسى، لا يمكن إغفال حقيقة أن هناك تحولات فعلية فى مسار الاقتصاد وفى أحوال المعيشة فى المجتمع الروسى، خاصة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وهنا، يوجد خلاف فى الرأى حول نوعية وأثر هذه التحولات، حيث يرى البعض أن سياسات بوتين، وإن تغيرت عن سياسات يلتسين، إلا أن أثرها لا يزال يصب فى الاتجاه نفسه وهو زيادة تناقض التوجه الاقتصادى الروسى، وزيادة الفجوة بين فئات المجتمع، وتدهور أحوال المعيشة، ويشككون فى الأرقام التى تعلنها الحكومة فى هذا المجال. فى المقابل، يرى آخرون أن جملة هذه التحولات وآثارها كانت ايجابية على الاقتصاد ومستويات المعيشة فى روسيا، مستندين إلى مؤشرات الاقتصاد الكلى وآراء المؤسسات الاقتصادية الدولية. ورغم أن لكل طرف ما يؤيد رؤيته، إلا أن الموضوعية فى الحكم على هذه التحولات تقتضى تبنى معيار للقياس، وهو مقارنة حصاد فترة حكم بوتين بحصاد فترة حكم يلتسين، أى الوقوف على درجة التغير فى الصورة العامة للأوضاع والتوجهات الاقتصادية منذ تولى بوتين الحكم وحتى عام ٢٠٠٧. ووفقا لهذا المعيار، قد يتفق كثيرون مع ما ذهب إليه رئيس الغرفة التجارية الصناعية الروسية "يفجينى بريماكوف" بأن معظم هذه التحولات كانت إيجابية، وأهمها الآتى(٦):

١- التحول الواضح الذى يمكن رصده بوضوح فى فكر القيادة الروسية، ونبذها لفكرة أنه يمكن الاستغناء عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى أثناء فترة التحول لآليات السوق.

٢- زيادة تركيز روسيا على البعد الاجتماعى فى السياسة الاقتصادية، وتحمس الرئيس بوتين لتوظيف جزء من عائدات النفط لتحقيق تحسن فى رفاهية المواطنين.

٣- التركيز على مكافحة الفساد الاقتصادى والرشوة، وإن كان هذا لم يمنع ظهور شراكة من نوع جديد بين رجال الأعمال وكثير من الموظفين فى المنشآت الحكومية.

٤- تنوع مصادر النمو فى الاقتصاد الروسى، فلم يعد النمو يعتمد فقط على النفط والغاز، ولكن أصبحت هناك قطاعات أخرى تسهم بمعدلات واعدة فى النمو، مثل قطاع الصناعة، خاصة صناعة المحطات النووية المستخدمة لإنتاج الكهرباء، وصناعة السيارات، والصناعات العسكرية وصادرات السلاح.

الاقتصاد الروسى .. مؤشرات واعدة :

تؤكد التحليلات والأرقام أن الاقتصاد الروسى فى عام ٢٠٠٧ أصبح يختلف بشكل كبير عنه فى عهد يلتسين، وذلك من خلال مقارنة معظم مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى. كما أن التوقعات ترشح الاقتصاد الروسى لأن يصبح القوة الاقتصادية الرابعة فى عام ٢٠١٠. ومن أهم المؤشرات التى تعكس الأوضاع الاقتصادية حاليا ما يلى(٧):

١- نمو الاقتصاد الروسى بمعدل نحو ٧٪ سنويا طوال خمس سنوات تقريبا، وهو نمو يعتبر جيدا، خاصة أنه كان مصحوبا بمعدل تضخم لم يتجاوز ١٠٪. وهذا النمو أدى إلى إنعاش النشاط الاقتصادى وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية، فنمت الصناعة بمعدل ٤٪، وأصبحت الزراعة تسد معظم احتياجات الدولة من الغذاء.

٢- زيادة التحسن فى مناخ الاستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية للعمل فى الاقتصاد الروسى، حيث تجاوز حجم هذه الاستثمارات ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ويتوقع أن تصل إلى نحو ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

٣- انتعاش سوق الأسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة، وتحقيقها لمعدل نمو بلغ ٨٥,٣٪، وكان الانتعاش واضحا فى أسهم قطاع الطاقة، خاصة أسهم شركة "غاز بروم" وكذلك أسهم المصارف.

٤- ظهور فائض فى الموازنة العامة للدولة وفى الميزان التجارى تجاوز ٤٠٠ مليار دولار، و١٢٠ مليار دولار على التوالى. وتجاوز احتياطى البنك المركزى من الذهب والعملات الصعبة ٤١٣,١ مليار دولار فى يوليو ٢٠٠٧، مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالميا من حيث احتياطيات الذهب والعملة الأجنبية.

٥- تمكن روسيا من سداد أغلب ديونها الخارجية، سواء للدول الأخرى أو لدول نادى باريس، حيث تراجع الدين الخارجى بمعدل ٢٤٪.

٦- ارتفعت الدخول النقدية للسكان بنحو ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤، وارتفعت معاشات المتقاعدين بنسبة ٩٪، وتراجع معدل البطالة لنحو ٧,٦٪.

ورغم إدراك حجم هذه الانجازات التى تحققت فى الاقتصاد الروسى خلال السنوات الأخيرة، إلا أن بعض الآراء تشكك فى إمكانية أن يستمر النمو فى الاقتصاد الروسى على الوتيرة نفسها خلال السنوات القادمة، معللين ذلك بأن النمو جاء مدفوعا بالطفرة الأخيرة فى أسعار النفط وليس بسبب سياسات بوتين الاقتصادية، ويذهبون إلى أنه حتى لو كان لسياسات بوتين الاقتصادية الصارمة دور فى تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادى والمساهمة فى هذا النمو، فليست هناك ضمانة لاستمرار هذه السياسات بعد انتهاء فترة حكم بوتين عام ٢٠٠٨، فى ظل إعلانه عن عدم الترشيح لفترة رئاسة ثالثة لعدم سماح الدستور الروسى بذلك. ويركزون فى ذلك على سياسة بوتين فى تعزيز سيطرة الدولة على قطاع النفط من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ التى قامت بها شركة "غاز بروم" التى تعتبر ذراع الحكومة النفطية، وأداتها الرئيسية فى تنفيذ سياسة نفطية تقوى دور الدولة داخليا، وتعيد لروسيا دورها الدولى الذى كانت تلعبه فى الماضى عبر بوابة النفط والغاز، خاصة مع دول الاتحاد الأوروبى. وقد يعزز هذا الرأى كثير من المؤشرات فى الاقتصاد الروسى، وكذلك آراء العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، خاصة البنك الدولى.

وجملة القول هنا إنه مهما تكن الانتقادات الموجهة لسياسات بوتين الاقتصادية، فالأمر الذى بات مؤكدا فى عام ٢٠٠٧ أن هذه السياسات قد غيرت النظرة الداخلية والخارجية للاقتصاد الروسى، وأنها إن لم تكن هى الدافع الرئيسى للنمو فى الاقتصاد الروسى خلال السنوات الأخيرة، فلا يمكن إنكار أن أهم إنجازاتها هو تحقيق نوع من الاستقرار فى الاقتصاد الروسى، وإبعاد شبح الإفلاس المالى عنه، على الأقل فى المدى المنظور. ويبقى المستقبل مرهونا بالتغلب على تحديات استمرار النمو فى هذا الاقتصاد، وليس الكفاح لإعادة الاستقرار إليه.

تحديات بانتظار الاقتصاد الروسى :

رغم ما سبق استعراضه من إنجازات اقتصادية فى عهد



بوتين. يبقى هناك العديد من التحديات التى تواجه استمرار النمو فى الاقتصاد الروسى، وأهمها:

١- ارتفاع معدلات التضخم، خاصة أنه تضخم ليس ناجما عن زيادة السيولة النقدية فى الاقتصاد الروسى، وإنما ناجم عن أوضاع احتكارية خارجة عن سيطرة الدولة، تتحكم فى الأسعار وتلحق الضرر برفاهية المواطنين. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولى حذر روسيا من ارتفاع معدلات التضخم وخطورتها على النمو الاقتصادى فى يوليو ٢٠٠٧.

٢- التخوف من تراجع أسعار النفط، حيث إن عوائد النفط وما تحقق من رصيد كبير فى صندوق الاستقرار كانت هى اللاعب الرئيسى فى تحقيق معدلات النمو للاقتصاد الروسى خلال السنوات الأخيرة، ومن ثم فإن تراجع أسعار النفط يعتبر خطرا يهدد نمو الاقتصاد الروسى بشكل كبير.

٣- هجرة رءوس الأموال المتزايدة من الاقتصاد الروسى، خاصة فى ظل تزايد هاجس الخوف لدى المستثمرين من العودة لسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى، وتصاعد الحرب الباردة الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٤- احتمال عدم استمرار سياسة بوتين الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٨، خاصة فيما يتعلق بتعزيز دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وذلك فى ظل إعلان بوتين عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسة ثالثة، حيث لا يسمح الدستور الروسى بذلك.

٥- التراجع فى عدد السكان، حيث ينخفض عدد السكان فى روسيا بمعدل ٧٠٠ ألف شخص سنويا، مما دفع الرئيس بوتين إلى أن يدعو إلى تشجيع إنجاب الأطفال حتى لا يضيق مجال البلاد الاقتصادى، وخصصت الحكومة لهذا الهدف ما بين ٣٠ و٤٠ مليار روبل سنويا فى ظل تقديرات ترى أن هذا الأمر يحتاج إلى ما بين ١٦٠ و١٨٠ مليار روبل سنويا.

٦- انخفاض جودة النمو الاقتصادى فى روسيا، حيث إن النمو فى الاقتصاد الروسى هو نمو كمى وليس كيفيا، بمعنى أن توزيع هذا النمو لا يتسم بالعدالة، حيث تشير الأرقام إلى تزايد الفجوة بين الطبقات فى روسيا، وأن هذه الفجوة لم يتم تقليصها منذ عام ٢٠٠٠، حيث يحصل ٢٠٪ من سكان روسيا على ٥٠٪ من الدخل القومى. كما أن نسبة ١٠٪ الأكثر فقرا من السكان لا يحصلون سوى على ٢.٤٪ فقط من الدخل، وهو ما يجعل هناك خطورة على الاستقرار الاجتماعى كمطلب أساسى لاستمرار النمو والانتعاش الاقتصادى، وتأييد سياسات التحول الاقتصادى.

من التحليل السابق، يتبين أن ثمة تغيرا ملحوظا فى الأوضاع الاقتصادية فى روسيا منذ تولى بوتين الحكم، خاصة فى السنوات الأخيرة، وأن أهم ما يميز هذه الأوضاع هو النمو والاستقرار الاقتصادى النسبى فى روسيا. ولكن المشكلة ما زالت تكمن فى التوجهات والسياسات التى تم الاعتماد عليها لتحسين الأوضاع الاقتصادية فى روسيا، وكون أن اغلبها يتناقض مع التوجه الاقتصادى نحو آليات السوق، وتحقيق توزيع عادل لعوائد الإصلاح والنمو الاقتصادى فى روسيا بين مختلف فئات المجتمع، حيث هناك توجه واضح نحو استعادة سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى، خاصة من خلال قطاع النفط والغاز، وذلك كآلية محورية لاستعادة هيبة الدولة، واستعادة الدور الدولى لروسيا.

ويبدو مستقبل الاقتصاد الروسى مرهونا بحسم هذا التناقض، سواء ظل بوتين فى السلطة بعد عام ٢٠٠٨ أم لا. والمؤكد أن حسم هذا التناقض ليس بالأمر الهين، وذلك لأن هذا الحسم يتطلب من القيادة الروسية الاختيار بين بديلين هما:

* البديل الأول: الإبقاء على التوجهات والسياسات الاقتصادية الراهنة، والتى يطلق عليها بوتين "سياسة الوسط الاقتصادية"، وهذا البديل قد يحافظ على استمرار معدلات النمو الاقتصادى فى الأجل القصير، ولكن سيبقى التناقض فى التوجهات والسياسات الاقتصادية الروسية قائما، مما قد يفاقم كثيرا من المشاكل الداخلية.

* البديل الثانى: تبنى الليبرالية الاقتصادية والابتعاد عن تعزيز سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى، وهذا البديل قد يجعل روسيا تعيش فى انسجام وتوافق مع الغرب، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الخطورة فى هذا البديل -كما يرى زعيم مجلس النواب الروسى "بوريس جريزلوف"- أنه سيجعل دور روسيا محصورا فى توريد الخامات والمواد الأولية للاقتصاد العالمى.

فى ضوء ما سبق، يمكن القول إن مستقبل النمو فى الاقتصاد الروسى، واكتمال تحوله نحو آليات السوق على أسس سليمة، سيكون مرهونا بنزع الصبغة الأيديولوجية من السياسة الاقتصادية الروسية، وتنفيذ إصلاحات هادفة، وبالأخص إصلاح نظام الأجور والرواتب والمعاشات. وبدون ذلك، سيظل الاقتصاد الروسى يتقدم تارة ويتراجع تارة أخرى، فى ظل عدم حسم التناقض فى السياسات والتوجهات الاقتصادية.

الهوامش:

١- أشرف الصباغ، الاقتصاد الروسى يعانى هروب الاستثمارات ومخاوف المستثمرين الأجانب، جريدة الاقتصادية السعودية، الرياض، عدد ١٤٢٧/٩/٢هـ.

٢- هذا ما ذكره يلتسين فى أول زيارة له إلى لندن فى عام ١٩٩٢، وأكده فى مذكراته، حيث قال: إن الثورة الروسية الجديدة هى ثورتنا جميعا ضد الشيوعية.

٣- مغازى البدراوى، فوربس ومليارديرات روسيا القادمون من المجهول، صحيفة الوقت البحرينية، العدد ٤٠٢، ٢٩ مارس ٢٠٠٧.

٤- رشيد رشدى، الروس يعيشون بين حالتى الانفصام والضياع السياسى

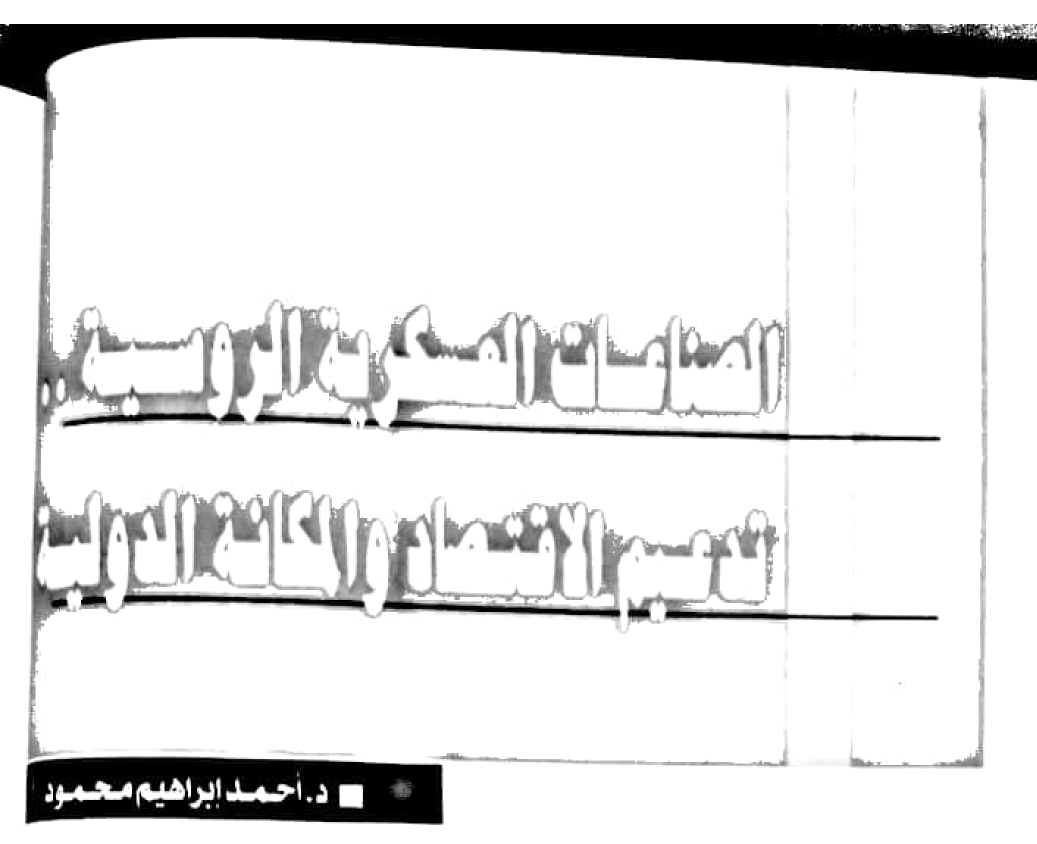
- http//www. Azzaman.com.

٥- أشرف الصباغ، الاقتصاد الروسى يعانى هروب الاستثمارات ومخاوف المستثمرين، مرجع سابق.

٦- د. محمد النعمانى، هل هناك تحول فى الاقتصاد الروسى؟، مجلة العرب، ٧ يناير ٢٠٠٧.

٧- انظر كلا من:

- الاستثمارات الأجنبية وتعزيز قدرة قطاع الطاقة يحددان مسار الاقتصاد الروسى، جريدة البيان الإماراتية، عدد ٢٧ مايو ٢٠٠٦.
- مغازى البدراوى، روسيا عملاق اقتصادى جديد، صحيفة الوقت البحرينية، العدد ٢٠٨، سبتمبر ٢٠٠٦.





■ د. أحمد إبراهيم محمود (*)

تعتبر الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح الروسية واحدا من أكثر المجالات التى تأثرت بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، حيث عانى قطاع الصناعة العسكرية الروسية من تدهور حاد للغاية لفترة طويلة نسبيا، بسبب تراجع الطلب الداخلى والخارجى على المنتجات العسكرية الروسية، جنبا إلى جنب مع شيوع حالة من الفوضى والارتباك والفساد فى التعامل الحكومى مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة عقد التسعينيات، الأمر الذى انعكس سلبا على كافة مؤشرات التشغيل والإنتاج والتسويق الخاصة بهذا القطاع.

وعلى الرغم من هذه المشكلات المعقدة، فإن قطاع الصناعة العسكرية استطاع أن يحافظ على قدر من أهميته فى السياسة والاقتصاد الروسيين من خلال مبيعات السلاح الخارجية، برغم ما شابها من التخبط فى بادئ الأمر، ثم تحولت تدريجيا إلى ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الروسى، لاسيما مع تولى فلاديمير بوتين مقاليد السلطة فى البلاد منذ عام ١٩٩٩، حيث أصبحت مبيعات السلاح مصدرا للدخل الوطنى وأداة لتعزيز مكانة ونفوذ روسيا على الساحة الدولية، الأمر الذى أتاح لروسيا الاحتفاظ بموقع متقدم فى مجال مبيعات السلاح فى الأسواق العالمية، بل والتفوق على الولايات المتحدة فى بعض الفترات.

وقد استحوذت الصناعة العسكرية الروسية على حيز رئيسى من جهود بوتين من أجل إعادة تنظيم هذه الصناعة وزيادة فاعليتها فى تعزيز قوة الآلة العسكرية الروسية، من أجل تمكين روسيا من مواجهة ما يصفه بوتين بـ "نزعة الهيمنة الأمريكية" على الساحة الدولية، أو رغبة إدارة جورج بوش فى تهميش الدور العالمى والإقليمى لروسيا، وهو ما انعكس فى تخصيص موارد أكبر لهذه الصناعة، مع إسناد مهام وأدوار جديدة لها فى السياسة الروسية. إلا أن ذلك كله لا ينفى أن قطاع الصناعة العسكرية الروسية يظل معرضا لمشكلات وتحديات معقدة، لاسيما على صعيد التخلف النسبى للتكنولوجيا العسكرية الروسية، مقارنة بالأمريكية، الأمر الذى قد يحد مستقبلا من قدرة روسيا على منافسة الولايات المتحدة فى مجال مبيعات السلاح التقليدى على الساحة الدولية.

أولا- تحولات الصناعات العسكرية الروسية:

كانت الصناعة العسكرية واحدة من الركائز الأساسية لقوة الاتحاد السوفيتى السابق، بل كانت واحدا من أبرز المقومات التى جعلت منه قوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة، كما كانت أداة أساسية من أدوات نفوذه الواسع على الساحة الدولية. وكان ذلك السبب الرئيسى وراء اهتمام القادة السوفيت بإقامة قاعدة ضخمة للصناعة العسكرية منذ قيام الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧، ثم تكاثف هذا الاهتمام بقوة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. واستفاد الاتحاد السوفيتى السابق كثيرا فى هذا الصدد من بنية الصناعة الثقيلة التى نقلها السوفيت من المناطق التى سيطروا عليها فى ألمانيا، وأيضا من العلماء والفنيين الألمان الذين وقعوا فى قبضة السوفيت، بالإضافة إلى عمليات التجسس العلمى والتكنولوجى والصناعى الواسعة التى نفذها السوفيت فى الغرب

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وقد استحوذت الصناعة العسكرية فى العهد السوفيتى على أسبقية متقدمة للغاية، باعتبارها الأداة الأساسية لمجاراة الولايات المتحدة فى سباق التسلح العنيف الذى اشتعل بين الجانبين طيلة العقود الأربعة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأيضا باعتبارها أداة رئيسية لدعم الحلفاء والأصدقاء فى شرق أوروبا والعالم الثالث. واستقطبت هذه الصناعة موارد بشرية وعلمية ومالية هائلة من جانب القيادة السوفيتية، وهو ما أتاح للاتحاد السوفيتى السابق أن يحقق طفرة هائلة فى مجال الصناعة العسكرية، بحيث كان قادرا منذ منتصف الخمسينيات على إنتاج مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بما فى ذلك منظومات التسلح المعقدة، لاسيما الأسلحة النووية، والطائرات القاذفة الاستراتيجية، وحاملات الطائرات، والغواصات التقليدية والنووية، والصواريخ الباليستية ذات المديات المختلفة، بما فيها العابرة للقارات(١).

ولم تكن الصناعة العسكرية فى العهد السوفيتى خاضعة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية، سواء فى عمليات البحوث والتطوير والإنتاج الكمى للأسلحة والمعدات العسكرية، أو فيما يتعلق بمبيعات السلاح الخارجية. وانعكست هذه الخاصية فى أن الصناعة العسكرية كانت تحظى بالأسبقية على القطاع الصناعى المدنى، ولكن مع العجز عن خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين القطاعين المدنى والعسكرى، بحيث كانت الصناعة العسكرية تسحب الموارد الأكبر من القطاع المدنى، بينما لم يستطع السوفيت توظيف الإنجازات الباهرة التى تحققت فى مجال الصناعة العسكرية لخدمة الاقتصاد السوفيتى، أو على الأقل القطاع الصناعى المدنى. وفى الوقت نفسه، لم تكن مبيعات السلاح السوفيتية للحلفاء والأصدقاء فى الخارج تحقق عائدات مادية ملموسة للاقتصاد السوفيتى، لأنها كانت تتم بشروط ميسرة للغاية من حيث الأسعار وشروط السداد.

وكان من نتيجة ذلك أن تحولت الصناعة العسكرية فى العهد السوفيتى إلى مصدر استنزاف هائل للاقتصاد السوفيتى، بدرجة أكبر بكثير من نظيره الحادث لدى الولايات المتحدة والغرب، مما تسبب تدريجيا فى إضعاف قدرة الاتحاد السوفيتى السابق على مواصلة سباق التسلح مع الولايات المتحدة، لاسيما بعدما دخل هذا السباق مجالات نوعية بالغة التعقيد فى الثمانينيات، مع إقدام إدارة رونالد ريجان على إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجى التى كانت تقوم على نشر منظومات دفاعية فى الفضاء الخارجى للحماية من أى هجوم نووى أو صاروخى معاد. وبغض النظر عن مدى إمكانية تطبيق هذه المبادرة عمليا، فإنها ساهمت فى دفع سباق التسلح الأمريكى - السوفيتى إلى مجالات لم يكن السوفيت قادرين على مجاراة الأمريكيين فيها، ماديا وعلميا، وهو ما كان واحدا من أبرز أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى.

وخلال فترة ما بعد الانهيار، باتت الصناعة العسكرية ذاتها عبئا على كاهل الاقتصاد الروسى، وهو ما كان يرتبط بأن انتهاء الحرب الباردة جعل روسيا فى عهد بوريس يلتسين فى غير حاجة لمواصلة امتلاك آلة عسكرية هائلة على غرار تلك التى كانت قائمة فى العهد السوفيتى، وهو ما انعكس فى تقليص حجم احتياجات القوات المسلحة الروسية من الأسلحة والمعدات القتالية، أى تراجع حجم مشتريات القوات المسلحة الروسية ذاتها مما ينتجه المجمع الصناعى - العسكرى الروسى، والذى تقرر منذ عام ١٩٩٢ خفضه بمقدار الثلثين، ثم أدى عجز الموازنة العامة إلى تخفيضه بمعدلات أكبر من ذلك فى الفترة التالية.

وكان من نتيجة ذلك أن تقلصت الصناعة العسكرية الروسية بشدة من حيث الموارد المخصصة والإنتاج الكمى والعمالة المتاحة بها وعدد مرافق الإنتاج. وترك هذا التقلص انعكاسات سلبية على كافة المؤشرات الكمية للصناعة العسكرية الروسية، سواء من حيث الموارد المستثمرة فى هذه الصناعة، أو أعداد العاملين فيها، أو معدلات الإنتاج الصناعى العسكرى، أو نسب هذا الإنتاج من إجمالى الإنتاج الصناعى، أو القيمة الإجمالية لصادرات السلاح.

وقد حاولت الحكومات الروسية منذ بداية التسعينيات البحث عن أساليب متعددة لمعالجة هذا الوضع، تراوحت بين تحويل العمليات الإنتاجية فى المصانع الحربية الروسية نحو الإنتاج المدنى، وبين التوجه نحو التوسع فى تصدير الأسلحة والمعدات، وفق مبادئ وقواعد جديدة تختلف عن تلك التى كان معمولا بها فى عهد الاتحاد السوفيتى السابق.

ولكن هذه الحلول جرى تنفيذها بطرق غير سليمة، لاسيما مسألة التحول للصناعات المدنية، أو مسألة تعديل البنية الإدارية للصناعات العسكرية. فقد عانت عملية تحويل الصناعات العسكرية الروسية إلى الصناعات المدنية من معوقات عديدة كانت تمثل فى مجملها انعكاسا لحالة التدهور الشامل التى ضربت روسيا فى فترة ما بعد الانهيار السوفيتى، وهو ما بدا واضحا فى أن عملية التحويل إلى الإنتاج المدنى عانت من غياب الحماية الحكومية وانعدام إطار تشريعى - قانونى ملائم وارتفاع معدل التضخم واستشراء الفساد الإدارى(٢).

أما عملية تعديل الأبنية الإدارية الحاكمة للصناعة العسكرية الروسية، فقد جرت بصورة متكررة بحثا عن الإطار القانونى والإدارى الأنسب فى فترة ما بعد الانهيار السوفيتى(٣)، حيث ظلت بنية الصناعة العسكرية الروسية تابعة للدولة بشكل أساسى، ولم تطلها عمليات الخصخصة التى ضربت الاقتصاد المدنى الروسى فى كافة نواحيه فى عهد يلتسين، كما فرضت قيودا على المجالات التى يمكن أن يشارك فيها الاستثمار الأجنبى، حتى لا يؤثر ذلك على الأمن الوطنى الروسى. إلا أن تعديل البنية الإدارية للصناعة العسكرية تم بصورة مرتبكة للغاية، مما أضعف كثيرا من السيطرة المركزية على هذه الصناعة، بما كان يعكس غياب رؤية متماسكة لدى القيادة

الروسية بشأن أهداف وأدوار هذه الصناعة.

وخلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، بدءا من تعيينه رئيسا للحكومة في عام ١٩٩٩، ثم انتخابه رئيسا للبلاد في عام ٢٠٠٠، تلقت الصناعة العسكرية الروسية قدرا كبيرا من قوة الدفع، شأنها في ذلك شأن العديد من المجالات الأخرى، وذلك في إطار الجهود المحمومة التي قام بها بوتين من أجل احتواء التدهور الشامل في البلاد واستعادة مكانتها العالمية السابقة، ولو بصورة جزئية أو تدريجية، وجرى التركيز في قطاع الصناعة العسكرية على النقاط التالية:

١- تطوير البنية الإدارية الحاكمة لهذه الصناعة في عام ١٩٩٩، بحيث باتت خاضعة لسيطرة كل من وزارة الاقتصاد (ثم لاحقا لوزارة الصناعة والعلم) ووزارة الطاقة النووية، مع إنشاء خمس وكالات متخصصة في المجالات المختلفة للإنتاج العسكري، هي: الأسلحة التقليدية، الجوية - الفضائية، الذخائر، بناء السفن، أنظمة التحكم. وفي عام ٢٠٠٤، جرى تعديل هذه البنية من خلال إلحاق الصناعة العسكرية بكل من وزارة الصناعة والطاقة والوكالة الاتحادية للطاقة النووية، مع دمج الوكالة المتخصصة سالفة الذكر في وكالتين فقط هما: الوكالة الاتحادية للصناعة، ووكالة الفضاء الاتحادية(٤).

٢- العمل على تطوير منظومات جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية الفائقة التطور، بما في ذلك العمل على تطوير طائرة مقاتلة جديدة من الجيل الخامس، يعكف المصممون الروس على تطويرها، بحيث تكون جاهزة للعمل بحلول عام ٢٠٠٩، وهي طائرة مقاتلة نفاثة تتميز بقدرات فائقة في مجال التخفي والمناورة والكشف الإليكتروني. وقد عرض بوتين في يناير ٢٠٠٧ على الهند المشاركة في إنتاج هذه الطائرة، معتمدا في ذلك على وجود علاقات تسليحية وثيقة بين الجانبين، كانت قد أسفرت عن قيام الجانبين في فترة سابقة بتأسيس شركة خاصة بتصنيع قطع الغيار الخاصة بالطائرات القتالية الروسية العاملة في الخدمة الفعلية في العديد من دول العالم، بل وتركيب أسلحة جديدة لهذه الطائرات.

وقد ارتبط الاهتمام بدفع وتعزيز الصناعات العسكرية الروسية من جانب حكومة بوتين باهتمام مماثل في مجال إعادة تسليح القوات المسلحة الروسية، وهو ما ارتبط في الآونة الأخيرة بازدياد حدة التوتر في العلاقات الروسية - الأمريكية، لاسيما بسبب اعتزام الولايات المتحدة نشر وحدات من برنامج الدرع الصاروخية في كل من بولندا وجمهورية التشيك، وهو ما تعتبره روسيا مساسا بالمجال الحيوي لأمنها القومي في وسط وشرق أوروبا، وهو ما يترافق أيضا مع العديد من المؤشرات الأخرى التي تراها القيادة الروسية تعبيرا عن نزعة هيمنة من جانب إدارة جورج بوش في الولايات المتحدة.

انعكست هذه المخاوف في إقدام القيادة الروسية على تنفيذ برنامج طموح لتحديث القوات المسلحة الروسية، من خلال تزويدها بأسلحة حديثة ومتطورة، بموجب برنامج تصل تكلفته إلى نحو ١٨٩ مليار دولار، يشتمل على استبدال نصف كمية المعدات والأسلحة الروسية الحالية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، والتركيز بشكل خاص على تجديد شبكة الإنذار المبكر بالكامل، ونشر صواريخ جديدة عابرة للقارات، وأسطول من قاذفات تي يو- ١٦٠ الاستراتيجية، وبناء ٣١ سفينة جديدة، من بينها حاملات طائرات.

ولكن ما سبق لا ينفي أن الصناعة العسكرية الروسية ظلت تعاني في عهد بوتين من مشكلات هيكلية عديدة، يأتي في مقدمتها التقادم الشديد لمكونات القاعدة الصناعية العسكرية الروسية ذاتها، وفقدان خبرات بشرية مهمة يصعب تعويضها، وانخفاض معدلات التشغيل، وتفاقم المشكلات المالية، فضلا عن استمرار النقص في مشتريات القوات المسلحة الروسية ذاتها من الأسلحة والمعدات، بما يمنع زيادة معدلات تشغيل تلك الصناعة. وفي مواجهة هذه المشكلات، ظلت الحكومات الروسية في عهد بوتين عاجزة عن ضخ الموارد المالية التي تحتاج إليها الصناعة العسكرية، وذلك في سياق الخشية من أن يؤدي تخصيص موارد أكبر للقطاع العسكري عموما، ولقطاع الصناعة العسكرية بشكل خاص، للتأثير سلبا على النمو الاقتصادي الروسي.

ثانيا- مبيعات الأسلحة الروسية :

شهدت المبادئ الحاكمة لمبيعات الأسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كان معمولا بها في العهد السوفيتي، لاسيما من حيث الإطار السياسي - الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات، حيث لم تعد صادرات السلاح جزءا من صراع استراتيجي كوني، إذ أصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية محضة إلى حد كبير، بل أصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل شبه كامل على المبيعات الخارجية وطلبات التصدير، وهو ما انعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تمنح للمشترين، وأصبحت روسيا تطالب الدول المتلقية للسلاح بسداد قيمة مشترياتها العسكرية، وإن كانت أسعار تلك المشتريات أقل كثيرا من الأسعار العالمية المماثلة.

ولكن تطبيق هذه القواعد الجديدة شهد قدرا من الاختلاف خلال الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي. ففي عقد التسعينيات، كان يتم تطبيق هذه القواعد بقدر كبير من الجمود والتعسف، مما تسبب في خسارة روسيا للكثير من عملائها التقليديين، بسبب اشتراط روسيا وقتذاك تحصيل ديونها العسكرية السابقة من أولئك العملاء، جنبا إلى جنب مع السداد النقدي لتكلفة المبيعات الجديدة، وهي مسألة تسببت في إثارة خلافات شديدة بين روسيا والمشترين القدامى، سواء من حيث تقدير قيمة الديون القديمة، أو من حيث سدادها، لاسيما مع دول مثل سوريا والجزائر.

أما بعد وصول بوتين للسلطة، فقد جرى تطبيق تلك القواعد

بقدر كبير من المرونة، يقوم على إمكانية تنازل روسيا عن نسبة كبيرة من الديون القديمة، مقابل التزام الطرف الآخر بالتعاقد على مشتريات تسليحية جديدة بتكلفة تزيد على قيمة الديون الملغاة. وهو ما ساعد على تحقيق انطلاقة كبيرة فى عائدات مبيعات السلاح الروسية مع تطبيق هذه السياسة الجديدة، لاسيما وأن ذلك ترافق إلى حد كبير مع قيام روسيا ببيع أسلحة ومعدات قتالية جديدة.

ومن ناحية أخرى، شهدت مبيعات السلاح الروسية تباينات نوعية فى فترة ما بعد الانهيار السوفيتي، حيث كانت تلك المبيعات تركز فى بادئ الأمر على بيع مخزونات الأسلحة التقليدية الهائلة التى كانت قد تراكمت عقب انتهاء الحرب الباردة، ولم تعد المؤسسة العسكرية الروسية فى حاجة إليها، بحيث كانت مبيعات السلاح الروسية فى تلك الفترة تركز على التخلص من بعض تلك المخزونات، ومن بينها الأسلحة الخفيفة والصغيرة والمتوسطة، وهو ما كان قد ساعد روسيا على بيع الأسلحة بأسعار مخفضة بأقل كثيرا من الأسعار العالمية، مستفيدة فى ذلك من أن تلك الأسلحة كانت مستعملة من قبل فى القوات المسلحة السوفيتية.

أما فى عهد بوتين، فقد حدثت تحولات نوعية ملموسة فى مبيعات السلاح الروسية، حيث بات التركيز ينصب على تصدير الأسلحة الأكثر تطورا، مثل الطائرات الأحدث، بأنواعها المختلفة، والذخائر دقيقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوى المتطورة(٥)، وهو ما يرمى إلى تحقيق عدة أهداف، يأتى فى مقدمتها الاستفادة من عائدات هذه الصادرات التسليحية فى دفع عجلة الاقتصاد الروسى، بحيث تكون صناعة السلاح بمثابة القاطرة فى النمو الاقتصادى الروسى، جنبا إلى جنب مع توظيف مبيعات السلاح كأداة للنفوذ على الساحة العالمية، وتمكين روسيا من استعادة مكانتها الدولية السابقة، فضلا عن الاستفادة من عائدات تصدير السلاح فى تمويل عملية تطوير وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية من جانب الصناعة العسكرية الروسية.

وقد ارتبط هذا التحول بازدياد إدراك الحكومة الروسية لما يمكن أن توفره مبيعات السلاح من عائدات مرتفعة للخزانة الروسية، متجاوزة بذلك أى صادرات صناعية أخرى، لاسيما فى ظل المزايا الفنية والسعرية التى تتميز بها مبيعات السلاح الروسية، بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية والغربية. وقد جرى التعبير مؤخرا عن هذه السياسة فى تصريحات سيرجى إيفانوف، النائب الاول لرئيس الوزراء الروسى، فى بداية عام ٢٠٠١، والتى اشار فيها إلى ان بلاده ستزيد مبيعاتها من السلاح الى مستوى قياسى يبلغ ٧.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠١، مع التركيز على نوعية هذه الصادرات، ومع التركيز ايضا على الدخول إلى اسواق جديدة لمبيعات السلاح الروسية(٦). كما ركزت الحكومة الروسية على توسيع نطاق عملية تسويق الأسلحة إلى أقصى مدى جغرافى ممكن، وهو ما ساعد على رفع عدد الدول التى تشترى الأسلحة الروسية إلى نحو ٦٧ دولة، يقف على رأسها الصين والهند(٧).

ومن حيث الوزن النسبى لروسيا فى السوق العالمية للسلاح، تلعب روسيا دورا رئيسيا فى هذه السوق، حيث تتنافس على موقع الصدارة مع الولايات المتحدة، إذ تستحوذ الولايات المتحدة وروسيا على الحصة الأكبر على الإطلاق من السوق العالمية للسلاح، فيما يعتبر إلى حد كبير استمرارا للوضع الذى كان قائما إبان الحرب الباردة. كما يعكس ذلك إلى حد كبير أنماط النفوذ السياسى - الاستراتيجى القائم على الساحة الدولية، وإن كان ذلك لا يعكس بالضرورة أشكال القوة الاقتصادية على الساحة الدولية، لأن اثنتين من القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم (اليابان والصين) لا تنافسان بفاعلية فى السوق العالمية للسلاح، لامتناع اليابان عن الدخول فى مجال إنتاج الأسلحة التقليدية، جنبا إلى جنب مع التخلف النسبى للتكنولوجيا العسكرية التى تنتجها الصين. وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية الرئيسية تأتى فى مرتبة تالية فى التصنيف، إلا أن هناك فارقا شاسعا يفصلها عن الولايات المتحدة وروسيا.

وفى إطار المنافسة التقليدية على الصدارة العالمية فى مجال صادرات السلاح، نجحت روسيا فى الاستحواذ على المرتبة الأولى فى تصدير الأسلحة التقليدية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، حيث كانت قيمة صفقات الأسلحة التى أبرمتها روسيا خلال تلك الفترة تقدر بـ ٢٦.٩ مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠، بنسبة ٣١.٨٧٪ من الإجمالى العالمى، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة وكافة الموردين الآخرين.

وكان العامل الأساسى وراء ارتفاع قيمة صادرات السلاح الروسية هو مشتريات السلاح الضخمة التى تعاقدت عليها الصين والهند مع روسيا، وهى الصفقات التى كان قد ساعد على تنفيذها المزايا السعرية الضخمة التى تقدمها روسيا، سواء من حيث انخفاض الأسعار، أو تزويد المشترين بتكنولوجيا عسكرية متطورة نسبيا لا تقدمها الدول الكبرى الأخرى. كما كانت تلك الصفقات تمثل امتدادا لتعاون طويل وممتد بين الجانبين فى مختلف المجالات التسليحية، وتعود فى طورها الراهن إلى منتصف التسعينيات، حيث اعتمدت الصين والهند على روسيا فى تنفيذ برامج التحديث التسليحى الضخمة التى تقوم بتنفيذها منذ ذلك الحين، لاسيما من أجل سد النقص فى المجالات التى لا تستطيع القدرات الوطنية لكل منهما توفيرها بالإمكانات الذاتية.

وتعتبر الصين من اعلى الدول إنفاقا على الشئون العسكرية والتسليحية على المستوى العالمى، ووقعت الصين فى هذا الإطار عدة صفقات تسليحية مع روسيا، تصل قيمتها إلى عشرات المليارات من الدولارات، وأبرزها ٢٠٠ طائرة قتالية طراز (سى يو ٢٧)، و٢٤ طائرة قتالية طراز (سى يو ٣٠)، و٨ غواصات طراز (كليب كيلو)، وغواصتان طراز (سوفرمينى)، و٣ طائرات إنذار

مبيعات السلاح الروسية الرئيسية على المستوى العالمى

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة
الصين	طائرة إنذار مبكر إيه ٥٠ يو	٣	٢٠٠٣	–	–
	طائرة قتالية سوخوى ٢٧	٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨	٥٩
	طوافات مى ٨/مى ١٧ هيب إتش	٢٤	٢٠٠٥	–	–
	محركات طائرات توربينية	٤٠٠	٢٠٠٥	–	–
	مدمرة (سوفرمينى)	٢	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١
	غواصة طراز كيلو ٦٣٦ أى	٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢
	رادارات وصواريخ متنوعة	–	–	–	–
الهند	طائرة دورية بحرية أى إل ٣٨	٢	٢٠٠٥	–	–
	طوافة مضادة للغواصات كا ٢٧ وكا ٣١	٨	٢٠٠٤	–	–
	غواصة نووية طراز أكيولا	٢	٢٠٠٥	–	–
	حاملة طائرات جورشكوف	١	٢٠٠٤	٢٠٠٨	–
	طائرة قتالية ميج ٢ إيه كى	١٦	٢٠٠٥	–	–
	طائرة قتالية سوخوى ٣٠	١٤٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٩
	دبابة قتال رئيسية تى ٩٠	٦١٠	–	–	٣١٠
	رادارات ومحركات وصواريخ متنوعة	–	–	–	–
كازاخستان	طوافة مى ١٧/٨	٢٠	٢٠٠٤	–	١٤
	طائرة قتالية سوخوى أى إل ١٠٣	٣٨	١٩٩٥	–	٢٦
كوريا الجنوبية	طائرة خفيفة أى إل ١٠٣	٢٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٣
	عربة مشاة قتالية بى إم بى ٣	٣٧	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٣٧
	دبابة قتال رئيسية تى ٨٠	١٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢
	زورق إنزال مورينا ١٢٠٦	٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١
	صواريخ مضادة للدبابات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٥٠٠
ماليزيا	طوافة مى ٨ / مى ١٧ هيب إتش	١٠	٢٠٠٣	–	–
	طائرة قتالية سوخوى ٣٠	١٨	٢٠٠٣	–	–
	صاروخ جو/جو أر ٧٧	–	١٩٩٧	–	–
					–
فنزويلا	طوافة قتالية مى ٢٦/٨/٢٤	١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	–

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، الكتاب السنوى ٢٠٠٦، ترجمة: حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى والمعهد السويدى بالإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ص٧١٨-٨٣٣.

مبيعات السلاح الروسية الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط

الدولة	السلاح	العدد	سنة التعاقد	سنة التسليم	الكمية المسلمة	ملاحظات
الجزائر	طائرة هجوم أرضى ميج ٢٩	٣٦	٢٠٠٥	–	–	صفقة ضخمة قيمتها ٤ مليارات دولار، بدأ التفاوض بشأنها فى عام ٢٠٠٥.
	طائرة قاذفة سوخوى ٢٤	٢٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٢	
	طائرة هجوم أرضى سوخوى ٣٠	٢٨	٢٠٠٥	–	–	
	أجهزة رادار وصواريخ متنوعة	–	–	–	–	
إريتريا	طائرة قتالية ميج ٢٩	٦	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢	
	طائرة قتالية سوخوى ٢٧	١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٠	
	صواريخ مضادة للدبابات كورنيت	٨٠	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٨٠	
إيران	عربة مشاة قتالية بى إم بى ٢	١٥٠٠	١٩٩١	–	٧٢٥	
	دبابة قتال رئيسية تى ٧٢	١٠٠٠	١٩٩١	–	٧٢٦	
	صواريخ مضادة للدبابات	–	١٩٩١	–	–	
سوريا	طائرة قتال سوخوى ٢٧	١٤	١٩٩٩	–	–	وضعها غير مؤكد
	صواريخ سطح/جو إجلا ١٨	–	٢٠٠٥	–	–	
اليمن	طائرة قتالية ميج ٢٩	٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٨	
	عربات مشاة قتالية بى إم بى ٢	١٨٠	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٨٠	
	طوافة قتالية كا ٥٢	١٢	٢٠٠٥	–	–	
	صواريخ ورادارات متنوعة	–	–	–	–	

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، الكتاب السنوى ٢٠٠٦، ترجمة: حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولى والمعهد السويدى بالإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ص٧١٨-٨٣٣.

سبكر طراز (إيه ٥٠)، بالإضافة إلى نظم الرادار والصواريخ الخاصة بتشغيل وتسليح هذه الأسلحة.

وبالمثل، فإن الهند تعتبر أيضا مستوردا رئيسيا للسلاح من روسيا، حيث وقع الجانبان صفقات تسليحية ضخمة تشتمل على غواصتين نوويتين طراز (اكيولا ٢)، وفق نظام التأجير، بالإضافة إلى بيع روسيا للهند حاملة طائرات مستعملة طراز (جورشكوف)، فى صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٦٢٥ و٦٧٥ مليون دولار، تشتمل على قيام روسيا بتحديث هذه الحاملة وتزويدها بقدرات الإقلاع والهبوط التقليديين، علاوة على ٣ فرقاطات طراز (تالوار) قيمتها نحو مليار دولار.

وفى الوقت نفسه، تشتمل مشتريات الهند العسكرية من روسيا على العديد من الطائرات القتالية والدبابات، وأبرزها ١٤٠ طائرة قتالية طراز (سى يو ٣٠)، و١٦ طائرة قتالية طراز (ميج - فولكرم)، يتم تجميعها فى الهند فى إطار صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٣ و٥ مليارات دولارات، يستمر تنفيذها حتى عام ٢٠١٨، و١٠ طائرات قتالية طراز (سى يو ٣٠) المطورة، وطائرتان من طراز (مى ٢٨)، وعدد من طائرات الهليكوبتر المتعددة الأنواع، و٣١٠ دبابات قتال رئيسية طراز (تى ٩٠)، فى صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار، يتم تجميع جزء منها فى الهند، بالإضافة إلى كميات ضخمة من الرادارات والصواريخ الخاصة بتشغيل وتسليح هذه الأسلحة والمعدات.

ثالثا- مبيعات الأسلحة الروسية فى الشرق الأوسط :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسى، وهو ما كان يرتبط بتطورات الصراع العربى - الإسرائيلى وحالة الاستقطاب الدولى الحاد فى المنطقة تحت تأثير الحرب الباردة، فضلا عن الصراعات الإقليمية

الأخرى فى المنطقة. ولذلك، ظلت هذه المنطقة تستحوذ على الدوام على نسبة عالية من مبيعات السلاح العالمية. كما تضم منطقة الشرق الأوسط عددا من كبار المشترين للسلاح الروسي، والذين كان أغلبهم يرتبطون بعلاقات دفاعية وتسليحية قديمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم روسيا، ويأتي فى مقدمتهم سوريا وإيران والجزائر، ثم انضمت إليها أيضا اليمن والسودان كمشترين كبار للسلاح الروسي فى المنطقة.

وكان انهيار الاتحاد السوفيتي قد ألحق أضرارا استراتيجية فادحة بالعديد من دول الشرق الأوسط، بعدما فقدت الحليف الاستراتيجي القوى الذى كانت تعتمد عليه فى الحصول على المساندة السياسية والمساعدات العسكرية والاقتصادية، بعدما توقفت روسيا عن تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى تلك الدول، والاتجاه بدلا من ذلك نحو التعامل مع تلك الدول على أساس علاقات السوق، وإنهاء نظام المعاملات التفضيلية لها. وانعكس تأثير هذه التطورات الاقتصادية والعسكرية واضحا بصفة خاصة فى حالة سوريا، التى باتت عاجزة عن مواصلة سياسة (التوازن الاستراتيجي) فى مواجهة إسرائيل.

ولا ينفى ما سبق أن منطقة الشرق الأوسط ظلت محتفظة بنصيب كبير نسبيا من مبيعات السلاح الروسية، حيث وصل إجمالى مشتريات المنطقة من هذه السلاح خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٦ إلى نحو ٧,٧٤٢ مليار دولار، بما نسبته نحو ١٥,٦٪ من إجمالى مبيعات السلاح الروسي حول العالم، والتى كانت قد زادت خلال الفترة ذاتها على ٤٩ مليار دولار. ومن داخل هذا الإجمالى، تستحوذ الدول الخمس الرئيسية المستوردة للسلاح الروسي، وهى سوريا وإيران والجزائر والسودان واليمن، بما يزيد قليلا على ٧ مليارات دولار، أى بما يزيد على ٩٠٪ من إجمالى مبيعات السلاح الروسية للمنطقة ككل.

وتقف سوريا فى مقدمة دول الشرق الأوسط المرتبطة بالتسليح الروسي، ومن قبله السوفيتي، بصورة تقليدية، وبدرجة أكبر من أى دولة أخرى فى المنطقة، من حيث عراقة هذه العلاقات وتنوعها إلى كافة مجالات التسلح التقليدى، فضلا عن اندراجها فى إطار روابط سياسية واستراتيجية وثيقة بين الجانبين. وبالرغم من أن القيمة المطلقة لمبيعات السلاح الروسية لسوريا ذاتها قد انخفضت كثيرا منذ بداية التسعينيات، فإن العلاقات التسليحية بين الجانبين كانت تندرج فى إطار علاقة تحالف رسمية من خلال معاهدة الصداقة التى كانت مبرمة بين الجانبين، وحصلت سوريا بموجبها على كافة احتياجاتها التسليحية من الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما أتاح لسوريا تحقيق توازن استراتيجي كبير فى مواجهة إسرائيل فى أغلب عناصر التسلح التقليدى خلال الثمانينيات، بحيث كانت الأسلحة والمعدات القتالية التى حصلت عليها سوريا من الاتحاد السوفيتي السابق تتفوق من حيث الكفاءة القتالية والمواصفات الفنية على نظيرتها الإسرائيلية حتى أواخر الثمانينيات.

ولكن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى حدوث تحول استراتيجي كامل فى العلاقات بين سوريا وروسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي)، حيث بدأت الأخيرة فى التعامل مع سوريا وفق قواعد جديدة فى مجال مشتريات السلاح، تقوم على الدفع النقدى للمشتريات الجديدة، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة الانتظام فى سداد أقساط الديون العسكرية القديمة، والتى كانت المصادر الروسية تقدرها بنحو ١٣ مليار دولار. بينما ترى بعض المصادر السورية أن هذه الديون أقل من ذلك بكثير، مما كان قد دفع روسيا لإيقاف تسليم صفقات السلاح التى كان متفقا عليها من قبل، فضلا عن الامتناع عن إبرام صفقات تسليحية جديدة.

وقد أدت هذه المشكلات إلى توقف روسيا منذ أوائل التسعينيات عن استكمال توريد صفقة أسلحة ضخمة لسوريا، كانت تقدر بنحو ١.٤ مليار دولار، كان الجانبان قد اتفقا عليها فى عام ١٩٩٢. وظلت هذه المشكلات قائمة طيلة التسعينيات. وأجرى الجانبان الروسي والسوري مفاوضات طويلة ومكثفة لتسوية الديون العسكرية القديمة. وجرى الإعلان عدة مرات عن الوصول إلى تسوية لمشكلة الديون العسكرية، من خلال الاتفاق على إعادة جدولة هذه الديون، مع الاتفاق على مشتريات سلاح وقطع غيار جديدة، وعلى مساعدة روسيا لسوريا فى تحديث ما لديها من الأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية. ثم اتفق الجانبان فى نهاية المطاف على قيام روسيا بإسقاط ما قيمته ١٠ مليارات دولار، مقابل التزام سوريا بشراء أسلحة تزيد قيمتها المالية على إجمالى الديون.

وقد أشارت بعض التقارير فى عام ٢٠٠٦ إلى قيام روسيا بتسليم سوريا كميات كبيرة نسبيا من أسلحة الدفاع الجوى، فيما كان مرتبطا -على ما يبدو- بازدياد الاستفزازات الإسرائيلية لسوريا عبر اختراق الطيران الإسرائيلي المتكرر للأجواء السورية، مما زاد -على ما يبدو- من اهتمام سوريا بتطوير قدراتها فى مجال الدفاع الجوى، بالاعتماد على روسيا. وحصلت سوريا فى هذا الصدد على نحو مائة صاروخ مضاد للطائرات طراز إيجلا ١٨، إلا أن روسيا لم تزود سوريا بالمنصات المتحركة الخاصة بهذه الصواريخ بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية. كما تسلمت سوريا وقتذاك من روسيا ٣٦ منظومة دفاع جوى طراز بانتسير إس ١، بالإضافة إلى عدد من منظومات صواريخ سام ١٩ جاريسون(٨).

وقد أشارت بعض التقارير مؤخرا إلى أن إيران تكفلت بتمويل بعض مشتريات السلاح السورية من روسيا، وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الإيراني أحمدى نجاد لدمشق فى أواخر يوليو ٢٠٠٧، جرى خلالها الاتفاق على قيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية لسوريا، منها مبلغ مليار دولار لصفقة شراء ٤٠٠ دبابة روسية متطورة من طراز تى ٧٢، و١٨ طائرة ميج ٣١، و٨ طائرات سوخوى ٢٤، وهليكوبترات من طراز ميكويان ٨(٩).

أما العلاقات التسليحية الروسية - الجزائرية، فقد عانت من مشكلات مماثلة لتلك التى كانت قائمة بين روسيا وسوريا، حيث نشبت خلافات طويلة بين الجانبين الروسى والجزائرى بشأن الديون العسكرية القديمة المستحقة لروسيا على الجزائر، حيث كان الروس يقدرونها بأكثر من ٤ مليارات دولار، بينما يقدرها الجزائريون بـ ٢٠٠ مليون دولار فقط، وفقا لقيمة الروبل فى فترة تراكم الديون المترتبة عن صفقات روسية. ثم طالبت الجزائر بتطبيق مبدأ "المعاملة بالمثل"، أى تطبيق نفس الصيغة التى تبنتها روسيا مع سوريا، والقائمة على إسقاط الجزء الأكبر من الديون على الجزائر، مقابل توقيع الجزائر عقودا لشراء معدات وأسلحة روسية بضعف القيمة المستحقة عليها، بما فى ذلك مقاتلات قاذفة طراز سوخوى ٢٤ و٣٠، وأنظمة صواريخ من الجيل الجديد، من بينها نظام إس ٣٠٠، ومقاتلات اعتراضية من طراز ميج ٢٩ و٣١، ودبابات تى ٨٠/ ٩٠ إس.

وعلى الرغم من أن هذه التطورات ترافقت مع خطط معلنة بشأن التحديث العسكرى من جانب الحكومة الجزائرية، إلا أن الجانبين الروسى والجزائرى ظلا مختلفين لفترة طويلة بشأن إلغاء الجزء الأكبر من الديون العسكرية الروسية مقابل إبرام صفقات تسليحية جديدة، وهو ما كان قد ألقى ظلالا سلبية على العلاقات بين الجانبين، انعكست خلال زيارة قام بها الرئيس فلاديمير بوتين للجزائر فى أبريل ٢٠٠٦(١٠). إلا أنهما نجحا لاحقا فى الاتفاق من حيث المبدأ على إبرام صفقة قيمتها ٧,٥ مليار دولار مع روسيا، تتضمن شراء طائرات مقاتلة للدفاع الجوى وأسلحة أخرى. ثم بدأت الجزائر بالفعل فى مطلع عام ٢٠٠٧ فى تسلم أعداد من هذه الأسلحة، اشتملت على ٤ طائرات سوخوى، و٦ طائرات ميج ٢٩. كما أبرم الجانبان اتفاقا جديدا فى منتصف عام ٢٠٠٧ يشتمل على حصول الجزائر على ١٦ طائرة تدريب مقاتلة من طراز ياك ١٣٠(١١).

وتعتبر إيران أيضا واحدا من كبار المشترين للأسلحة الروسية منذ أواخر الثمانينيات، وذلك فى سياق عملية التحديث العسكرى الواسعة التى شرعت فيها إيران منذ ذلك الحين، من أجل تعويض الخسائر الفادحة التى تكبدتها فى الحرب مع العراق، حيث وقع الجانبان الإيرانى والروسى وقتذاك اتفاقا للتعاون العسكرى، اشتمل على صفقة تتراوح قيمتها ما بين ٢ و٤ مليارات دولار، تشمل طائرات قتالية متعددة الأغراض (ميج ٢٩)، والقاذفات الاستراتيجية (تى يو ٢٢ إم)، والطائرات (ميج ٣١)، و(ميج ٢٧)، وطائرات الإنذار المبكر (اليوشن ٧٦)، وهو ما ساعد إيران على تحديث قواتها الجوية بصورة جذرية، بحيث باتت الأكبر حجما والأفضل تجهيزا فى منطقة الشرق الأوسط(١٢).

وقد ثارت فى الآونة الأخيرة خلافات بشأن مصير صفقات السلاح المبرمة بين إيران وروسيا والعقوبات الدولية المفروضة على إيران، حيث أصرت روسيا على أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بفرض تلك العقوبات لا تمتد إلى مجال صفقات السلاح التقليدية، فى حين أن الولايات المتحدة وإسرائيل انتقدتا روسيا على مواصلة تنفيذ عقود السلاح المبرمة مع إيران، لاسيما المتعلقة بالصواريخ المضادة للطائرات من طراز تور - إم١، وهو ما كان قد دفع الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات على شركة سوخوى التى تقوم بتصنيع تلك الصواريخ، وعلى شركة التصدير "روسوبورونكسبورت" الروسية التى تبيعها، إلا أن روسيا أصرت على أنها سوف تواصل تسليم الأنظمة التسليحية إلى إيران، حسبما هو وارد فى العقد، لاسيما أن قرارات مجلس الأمن لا تمثل عائقا أمام بيع تلك الأسلحة لإيران(١٣).

وبالمثل، تعتمد السودان على روسيا بدرجة كبيرة فى الحصول على احتياجاتها التسليحية، بالنظر إلى القيود التى تواجهها فى التعامل مع مصادر التسليح الغربية فى ظل الصراعات الداخلية بها، لاسيما فى إقليم دارفور. وقد اشتملت مشتريات السلاح السودانية من روسيا على ١٢ طائرة قتالية طراز (ميج ٢٩ إس)، ونحو ٦٠ مركبة مشاة قتالية، جرى التعاقد بشأنها على دفعتين فى عامى ٢٠٠ و٢٠٠٤، و٢٩ طائرة هليكوبتر قتالية طرازى مى ٢٤ بى، ومى ٨(١٤).

وتعتبر اليمن أيضا واحدا من المشترين الكبار للتكنولوجيا العسكرية الروسية، حيث بدأت وتيرة التعاون تزداد بين الجانبين فى هذا المجال منذ بداية العقد الحالى، ووقعا فى عام ٢٠٠١ عقدا حصلت بموجبه اليمن على ٢٠ مقاتلة من طراز ميج ٢٩. كما تشير بعض التقارير إلى احتمال أن تسعى اليمن للحصول على المزيد من هذه المقاتلات، من خلال صفقة جديدة تتضمن بيع روسيا لليمن ٣٢ مقاتلة من الطراز ذاته، بما يقدر بمليار وثلاثمائة مليون دولار، بحيث تشتمل هذه الصفقة على استبدال مقاتلات قديمة لدى اليمن من طراز ميج ٢١، وسوخوى ٢٠ و٢٢ وإف - ٥ الأمريكية(١٥). كما يمتد التعاون بين الجانبين إلى شراء اليمن نحو ١٨٠ عربة مشاة مدرعة طراز بى إم بى ٢، بالإضافة إلى ١٢ طائرة هليكوبتر، علاوة على صواريخ متنوعة خاصة بتسليح الطائرات المتعاقد عليها بين الجانبين(١٦).

ولم تقصر روسيا علاقاتها التسليحية فى منطقة الشرق الأوسط على الدول العربية وإيران فقط، وإنما امتدت فى بعض الفترات إلى إسرائيل أيضا، برغم ما هو معروف من أن الأخيرة تعتمد اعتمادا شبه كلى على الأسلحة الأمريكية، حيث حاولت روسيا منذ بداية التسعينيات بناء علاقات وثيقة مع إسرائيل فى مجال الصناعات العسكرية، لاسيما فى المجال الجوى، وذلك من خلال محاولة بناء علاقة شراكة جيواستراتيجية ثلاثية بين كل من إسرائيل وروسيا وجنوب إفريقيا منذ أوائل عام ١٩٩٢. وطُرحت وقتذاك أفكار بشأن تعاون عسكرى وتكنولوجى بين شركة (سوخوى) الروسية ومؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية والصناعات الجوية فى جنوب أفريقيا، لدراسة إمكانية الدخول فى برامج تعاون مشترك لتطوير بعض طائرات

القتال السوفيتية، لاسيما تطوير مقاتلة روسية جديدة هي (سوخوي - ٣٧)، إلا أن هذه الأفكار تعثرت عند التنفيذ لاعتبارات متنوعة

رابعا- مستقبل الصناعات العسكرية الروسية :

على الرغم من النجاحات التي حققتها صادرات السلاح الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجهها هذه الصادرات، وربما يكون لها آثار سلبية في تراجع هذه الصادرات في المستقبل، ويتمثل أبرزها في عاملين رئيسيين، هما:

الأول: عجز روسيا عن الدخول إلى بعض الأسواق الكبرى للأسلحة التقليدية في العالم، مثل الخليج العربي وغرب أوروبا، والتي تتجه دولها بدرجة كبيرة نحو الحصول على الأسلحة الأمريكية والغربية، حيث تميل دول مجلس التعاون الخليجي في الأغلب لشراء التكنولوجيا العسكرية الغربية، ونادرا ما تتجه نحو شراء السلاح من روسيا. كما فقدت روسيا عملاء مهمين، مثل العراق (بعد الاحتلال الأمريكي)، وسوريا التي انخفضت قيمة مشترياتها العسكرية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

الثاني: التخلف التكنولوجي النسبي للمنتجات العسكرية الروسية، بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية والغربية، والافتقار إلى التمويل اللازم لتطوير منظومات تسليحية روسية جديدة، فيما يمثل انعكاسا لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في روسيا، على نحو ما سبق أن ذكرنا. وعلى الرغم من المحاولات الجارية لدمج وتوحيد الشركات الكبرى المنتجة للسلاح في روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين، لتمكينها من امتلاك قدرة أكبر على المنافسة في السوق الدولية، إلا أن استمرار المعوقات التمويلية اللازمة لتطوير أسلحة رئيسية جديدة قادرة على منافسة مثيلتها الأمريكية والغربية سوف يعني في واقع الأمر استمرار هذه الشركات في إنتاج وتصدير أسلحة كانت قد صممت وطورت في السبعينيات والثمانينيات، من دون امتلاك قدرة على منافسة الأسلحة الغربية المتطورة.

ومن المكن أن تبدو انعكاسات هذا المتغير الثاني بوضوح مع الانتهاء من تنفيذ صفقات الأسلحة الروسية الضخمة مع كل من الصين والهند بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما قد يصعب معه بعد ذلك على روسيا إبرام صفقات تسليحية كبرى، أو مواصلة التنافس على مكانة متقدمة في سوق السلاح العالمية، بحيث تثار في هذا الإطار توقعات بشأن إمكانية حدوث انخفاض في قدرة روسيا على المنافسة في السوق العالمية للسلاح في المدى الزمني المتوسط، وهو ما عبر عنه أحد المسئولين الروس العاملين في هذا المجال صراحة من أن روسيا ربما تفقد ٧٥٪ من أسواق صادراتها بعد عام ٢٠١٠، بسبب التخلف التكنولوجي المتزايد لأسلحتها، مما قد يؤدي إلى خروج روسيا، جزئيا أو كليا، من السوق العالمية للسلاح التقليدي، الأمر الذي قد يتيح للولايات المتحدة أن تستحوذ على نسبة أكبر من السوق العالمية للسلاح، ناهيك عن دول أخرى، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا والصين، قد تتمكن من زيادة حصتها في السوق. إلا أن محدودية قدراتها التنافسية في مجال إنتاج السلاح، بالمقارنة مع الولايات المتحدة، سوف تحد من قدراتها على امتلاك نصيب متزايد من هذه السوق.

الهوامش :

(1) Raymond L. Garthoff, Soviet Military Policy: A Historical Analysis (London: Faber & Faber, 1966), p.p. 107-.109

(٢) مراد إبراهيم الدسوقي، تحويل الصناعات الدفاعية إلى الصناعات المدنية .. التجربة الروسية، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص٢٥٥.

(٣) جوليان كوبر، تطورات في صناعة السلاح الروسية، في معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦)، ص٦٤٣.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ص٦٤٣ - ٦٤٥

(٥) فريد وير، روسيا بوتين خطة واعدة لتطوير الأسلحة الاستراتيجية، جريدة كريستيان ساينس مونيتور، ١٢ فبراير ٢٠٠٧.

(٦) جي فولكونبريدج، ارتفاع مبيعات السلاح الروسي هذا العام إلى ٧.٥ مليار دولار .. مساعي روسيا لزيادة صادرات السلاح تثير توترات مع الولايات المتحدة، ميدل إيست أون لاين (http://www.middle-east-online.com)، ٢ فبراير ٢٠٠٧.

(٧) زيادة الصادرات في المبيعات الروسية، مجلة الدفاع (الرياض)، العدد ١٣١، يوليو ٢٠٠٣.

(8) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Transfers of major conventional weapons: Sorted by supplier: Russia to Syria. Deals with deliveries or orders made for year range 1990 to 2006", SIPRI Arms Transfers Database, 08 September, 2007.

(٩) علي نوري زاده، زيارة نجاد لدمشق أسفرت عن اتفاق لتمويل صفقات سلاح لسوريا ودعم موقفها في لبنان، جريدة الشرق الأوسط، ٢١ يوليو ٢٠٠٧.

(١٠) سامي عمارة وبوعلام غمراسة، لماذا اختزل بوتين زيارته للجزائر إلى ٦ ساعات بدلا من يومين؟، جريدة الشرق الأوسط، ١٠ مارس ٢٠٠٦.

(١١) أميمة أحمد، صفقة سلاح روسي جديدة للجزائر، إسلام أون لاين (www.islamonline.net)، ٢٥ يونيو ٢٠٠٧.

(12) Anoushirvan Ehteshami, 'Iran Strives to regain military might: Rearmament drive aims to restore gulf balance', Jane's International Defense Review, July 1996, p.p. 23 - 26.

(١٣) موسكو تستكمل مبيعات الأسلحة إلى إيران وسوريا، جريدة الشرق الأوسط، ٣ يناير ٢٠٠٧.

(14) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Transfers of major conventional weapons: Sorted by supplier: Russia to Sudan. Deals with deliveries or orders made for year range 1990 to 2006", SIPRI Arms Transfers Database, 08 September, 2007.

(١٥) سامي عمارة، مصادر روسية: اليمن قد يشتري ٣٢ طائرة ميج ٢٩، جريدة الشرق الأوسط، ١ سبتمبر ٢٠٠٦.

(16) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Transfers of major conventional weapons: Sorted by supplier: Russia to Yemen. Deals with deliveries or orders made for year range 1990 to 2006", SIPRI Arms Transfers Database, 08 September, 2007.

روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات

خمسون عاما مضت على إطلاق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي "سبوتنيك" للفضاء الخارجي، والذي كان إيذانا بواقع جديد فرضه التفوق الروسي العلمي على الغرب. أما الآن، فتبدو الدولة الروسية متخلفة عن مواكبة الدول الغربية، ولذلك سعت القيادة الروسية بكل جهد لتبني برنامج طموح لدعم الاقتصاد الرقمي الجديد.

وقد انعكس ذلك في معدل نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الروسي، والذى كان أكثر القطاعات نموا فى الأعوام الأربعة الماضية، ومن المتوقع أن يستمر على هذا المنوال خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ .

وقد نظرت القيادة الروسية لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها بوابة تضمن دخولها ضمن أقوى الاقتصادات العالمية المتقدمة، خاصة وقد أصبح هناك تنافس دولى على سوق تكنولوجيا المعلومات التى يبلغ حجمها ٤ تريليونات دولار، وهى الأسرع نموا عالميا. اهتم الرئيس بوتين بقطاع تكنولوجيا المعلومات وفى عام ١٩٩٩، قام بتدشين موقع الانترنت الجديد للحكومة الروسية، حيث طرح من خلالة رؤيته لمستقبل روسيا. وبحلول عام ٢٠٠١، بدأ بوتين خطوات عملية تمثلت في بدء استعدادات روسيا لإطلاق البرنامج الاستراتيجي للعمل على انتشار واستخدام وإنتاج وتصدير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وأعلن عن تشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى بقيادة "فلاديمير نورنوف" نائب رئيس الاكاديمية الروسية للعلوم، لتقديم المشورة حول وضع خطط النمو والتطوير لقطاع تكنولوجيا المعلومات. أعقب ذلك بقليل إصدار مسودة "البرنامج الرئيسي" الذي عني بالعمل على سرعة تنفيذ برنامج "روسيا الالكترونية" E-Russia وطرح هذا البرنامج على الإنترنت لتلقي التعليقات من الجمهور إلى أن تم إقراره رسميا في يناير ٢٠٠٢ وأعلنت وزارة الاتصالات الروسية عن خطة لإنفاق ٣٠ مليار دولار لمدة عشر سنوات على تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، وجاء نصف هذا المبلغ من مصادر غير حكومية، وذلك لتحديث البنية التحتية المعلوماتية وتحسين الجاهزية الرقمية. كما حمل برنامج "روسيا الالكترونية ٢٠٠٢-٢٠١٠" رؤية القيادة الروسية لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحويل المجتمع الروسي إلى مجتمع المعرفة. وأنشأت إدارة الرئيس بوتين برنامجا فيدراليا يهدف إلى إتاحة الكمبيوتر والإنترنت في المؤسسات التعليمية العليا، وفي كل المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠١٠ .

وقد بلغت نسبة عدد الأفراد الذين يمتلكون الكمبيوتر ٣٥٪ عام ٢٠٠٦، ونسبة عدد مستخدمي الانترنت ما يزيد على ٢١٪ من السكان، وتسعى الحكومة الروسية لرفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٠ . ومن المتوقع أن تتم مضاعفة أعداد الكمبيوتر في المدارس الروسية المتصلة بالإنترنت خلال سنتين وفقا لبرنامج الحكومة "الكمبيوتر في المدارس" الذي يستهدف ٦٤ الف مدرسة في روسيا. وقد نجح البرنامج في الانتقال من كمبيوتر لكل ٢٧٩ تلميذا إلى كمبيوتر لكل ٥٧ تلميذا. وفي فبراير ٢٠٠٧، أطلقت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبادرة جديدة، "كمبيوتر لكل منزل" وذلك بالتعاون مع هيئة البريد الروسية وشركتى انتل ومايكروسوفت العالميتين، وذلك لرفع نسبة ملكية الكمبيوتر بين سكان المدن الصغيرة والمناطق الريفية والنائية. هذا إلى جانب الهدف الأعمق وهو نمو "ثقافة الكمبيوتر" مع تخفيض الحكومة لسعره بنسبة ١٠٪.

وحدث نمو في سوق الأجهزة الالكترونية من ٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ لتصل الى ٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وعلى الرغم من أن روسيا تحتل المركز الخامس عالميا في نسبة قرصنة البرمجيات (٨٧٪)، فإن هناك مراكز رئيسية للبرمجيات الروسية، مثل "نوفوسيبيرسك" و "موسكو" و "سانت بيترسبورج". يوجد بها أكثر من ٢٠٠ شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات. وقد انتجت هذه المراكز بما قيمته ١٢٠ - ١٥٠ مليون دولار. ويتوقع أن يصل إنتاجها الى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠

وبلغت نسبة القطاع الخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات ٦٠٪، وتنمو تلك الشركات بمعدل سنوي ١٥-٤٠٪

سنويا وتستثمر الحكومة الروسية ما قيمته ١٤٥٠ مليون روبل في هذا القطاع. ومن المقرر أن تبدأ الحكومة الفيدرالية ببيع حصتها في هذه الصناعات في عام ٢٠٠٩ والاحتفاظ بملكية ٢٥٪ فقط من أسهمها بحلول عام ٢٠١٠، وذلك كجزء من متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتأمل الحكومة في أن يسهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدة في نمو السوق ليصل إلى ٦.٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من محدودية الدعم الحكومي، فقد ارتفعت صادرات روسيا من البرمجيات من ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، بارتفاع قدره ٥٤٪ عن عام ٢٠٠٥.

التكنولوجيا الروسية .. مزايا تنافسية:

يمثل الاقتصاد الروسي بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث حقق نموا اقتصاديا بلغ ٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٧، وقيمة فائض تجاري ١٣٤ مليار دولار بالإضافة إلى انخفاض التضخم إلى ٧.١٪، وانخفاض معدل البطالة. كما يتمتع باتساع قاعدة السوق وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ووجود ثقافة تكنولوجية ملائمة، ومهارات تكنولوجية عالية، ومستوى تعليم مرتفع وانتهاج مشاريع لتطوير البحث والتنمية. كما أن مهارات تعلم اللغة الإنجليزية ليست بمشكلة، فهناك اهتمام بها داخل النظام التعليمي. وشهد هذا القطاع نموا يتراوح ما بين ٢٠و٢٥٪ سنويا بشكل لم يتحقق في أي قطاع اقتصادي روسي أخر. وقد أشارت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي إلى أن صادرات روسيا من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ككل، يمكن أن ترتفع من ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك قاعدة علمية روسية تتمثل في وجود ٣,٥٠٠ عالم في المؤسسات البحثية، و٦٠٠ ألف موظف من العلماء والمهندسين، بالإضافة إلى قيام الجامعات الروسية بتخريج ٢٠٠ ألف خريج سنويا في تخصص العلوم والهندسة. فوفق دراسة للبنك الدولي، تحتل روسيا المركز الثالث عالميا من حيث عدد المهندسين والعلماء، في حين تعاني الولايات المتحدة من نقص في المبرمجين. وقد قدرت رابطة المبرمجين الروس أن روسيا بها ٢٥٠ ألف مبرمج ومهندس. وتتميز القوى العاملة الروسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات بأنها أكبر من نظيرتها في مجموعة دول شرق ووسط أوروبا مجتمعة. ووفقا للبنك الدولي، فإن لدى روسيا قدرات في البحث والتطوير أكبر من أي دولة في أوروبا.

لقد ركز المشروع الروسي لتكنولوجيا المعلومات منذ البداية على أنه لا يمكن الدخول في كافة الصناعات الإلكترونية، لذلك كانت هناك ضرورة لتبني "استراتيجية الأولويات"، وذلك بالتركيز على البرمجيات كمكون حيوي لا يحتاج لاستثمارات ضخمة. وهناك توقعات بأن تصبح روسيا ثالث مصدر للبرمجيات في العالم عام ٢٠١٠، بعد أن وصلت إلى المركز السابع عام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال صناعة تكنولوجيا المعلومات في روسيا تمثل ١.٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمقارنة بـ ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، و١٢٪ في أيرلندا. وتوازي صادرات البرمجيات الروسية السنوية عُشر صادرات الهند فقط. ولا يزال حجم الإنفاق على البحث والتنمية يوازي ١.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي فقط، حيث يقل بمقدار النصف عن متوسط الإنفاق لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى الرغم من زيادة النمو في المبيعات والبنية التحتية في هذا القطاع، إلا أن روسيا لا تنتج مكونات الحاسب وشكاته وأنظمته المتكاملة، كما أن هناك ارتفاعا في نسبة القرصنة على البرمجيات.

عادل عبد الصادق

روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟

د. إبراهيم عرفات (*)

فرضت الجغرافيا على روسيا منذ زمن القياصرة الاهتمام بالشرق الأوسط، حتى قبل أن تسمي تلك المنطقة بهذا الاسم عام ١٩٠٢على يد ضابط البحرية الأمريكي "الفرد ماهان" في مقال بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية." وبحكم أن روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو-آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، فقد وضعته في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد. فخلال المرحلة القيصرية، خاضت روسيا ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي ١٦٧٧ و١٩١٧ من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، أملا في الوصول من خلاله عبر المضايق التركية إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط. كذلك وفي إطار التنافس الاستعماري مع كل من بريطانيا وفرنسا، بلغت التطلعات الروسية في الشرق الأوسط أوجها حينما استبق الأسطول الروسي عام ١٨٧٢، فقام باحتلال بيروت لفترة وجيزة. وبسبب الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط لم تمانع موسكو القيصرية من التنسيق سرا مع كل من لندن وباريس من أجل اقتسام النفوذ فيما بينها في تلك المنطقة، وهو الأمر الذي لم يكتب له النجاح حينما اندلعت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ليكشف على أثرها قائد الثورة "فلاديمير لينين" وثيقة سايكس بيكو الشهيرة التي كانت روسيا ستصبح طرفها الثالث لولا قيام تلك الثورة.

وبالانتقال إلى المرحلة السوفيتية، زاد اهتمام روسيا كثيرا بالمنطقة، وكانت البداية مبكرة حينما وجه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق، أكدت "أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها." إلا أن اهتمام موسكو بالشرق الأوسط تراجع إلى حد ملموس خلال مرحلة حكم جوزيف ستالين (١٩٢٣-١٩٥٣) بسبب انغماسها الشديد في الحروب على الساحتين الأوروبية والآسيوية، وبدافع من اعتقاد ستالين بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تملك الوعي التقدمي الذي يمكن لموسكو أن تعول عليه. غير أن انطلاق الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي فرض على موسكو تنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المنطقة مع واشنطن، مما أثمر عن علاقات كانت الأكثر دفئا بين روسيا وعدد غير قليل من بلدان الشرق الأوسط، ربما على مدى تاريخ علاقة روسيا بتلك المنطقة بأكملها.

لكن بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، دخلت السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة لا تزال ملامحها تتشكل إلى اليوم. فمع أن روسيا ورثت مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن واستمرت في المشاركة مع الولايات المتحدة في رعاية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، إلا أن تأثيرها فيما يجري في الشرق الأوسط تضاءل إلى حد كبير خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين (١٩٩١-١٩٩٩) بسبب سيطرة ما كان يسمى بالتيار الأطلنطي الراغب في توثيق العلاقة مع الغرب، لأن روسيا لم تمتلك كثيرا من مقومات المنافسة مع الولايات المتحدة. ولكن طرأ تغير مهم على السياسة الروسية تجاه المنطقة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في ديسمبر ١٩٩٩، وبالأخص منذ إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٤، حينما بدأت موسكو تطرق أبواب الشرق الأوسط من جديد. قام الرئيس بوتين بزيارتين إلى المنطقة في ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، مما أعطى الانطباع بأن "الروس

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

قادمون" وأن إحياء الدور الروسي في المنطقة ماض على قدم وساق، وأن ثمة حربا باردة جديدة بدأ الروس يحضرون لها في الشرق الأوسط. وتلك كلها أوصاف تحتاج إلى تدقيق لأنها قد تحمل الأمر أكثر مما يحتمل، وقد تدفع بالخطأ وربما بالحماسة لدى أهل المنطقة إلى توقع وصول "مهدي" استراتيجي منتظر يوازن قريبا النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولهذا، من الأهمية الوقوف على أبرز ما يميز تحركات السياسة الخارجية الحالية للرئيس بوتين في الشرق الأوسط.

البوتينية تطرق أبواب الشرق الأوسط:

"البوتينية" كلمة مشتقة من اسم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الذي تتفق الآراء على أنه أكثر جرأة واستعدادا لمواجهة الولايات المتحدة من سلفه يلتسين. ومع أن سلفه كان له اهتمام بالشرق الأوسط وأوفد إلى المنطقة أهم مبعوثي الدبلوماسية الروسية على الإطلاق السيد يفجيني بريماكوف حينما شغل منصب وزير الخارجية ما بين ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ إلا أن "البوتينية" زادت على سياسة يلتسين تجاه الشرق الأوسط من حيث درجة التفاعل مع بلدانه إلى جانب الجرأة على تحدي الوجود الأمريكي في المنطقة.

ومن الطبيعي في دولة أتقنت توظيف الأداة النفسية ولغة الخطاب الأيديولوجي أن تلجأ روسيا - بوتين إلى دغدغة المشاعر وهي تطرق أبواب الشرق الأوسط، خاصة وهي على بينة بحجم الامتعاض السياسي والشعبي السائد فيها إزاء السياسات الأمريكية. إلا أن موسكو - بوتين ليست بصدد العودة إلى الشرق الأوسط من البوابة الأيديولوجية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية.

وعلى سبيل الإيجاز، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى تحدد سلوك روسيا في الشرق الأوسط، أولاها: مزاحمة واشنطن في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيا حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية. وإذا كانت موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب إلا أنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. وإحدى وسائلها إلى ذلك هي مشاغلة الولايات المتحدة واستدراجها في مشاغبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها. فكما أعلنت عن بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام ٢٠١٥ وسارعت إلى غرس علمها في قاع البحر في منطقة القطب الشمالي فور إعلان كندا عن بناء كسارات ثلج مسلحة وأطلقت طائرات بعيدة المدى حلقت بالقرب من القاعدة الأمريكية في جوام في المحيط الهادى، فإن موسكو قامت في أغسطس ٢٠٠٧ بالإعلان - على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين - عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية روسية يفضل الروس أن يكون مقرها سوريا(١).

وقد قدم التورط الأمريكي في العراق إلى روسيا فرصة استراتيجية مهمة على طبق من فضة. فقد تزامن الانغماس الأمريكي في بلاد الرافدين مع صعود إقليمي واضح لإيران، لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في القلب منه تماما. فهي أي موسكو وقفت إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي، وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة - ولا تزال - قلقا وإزعاجا واضحا خشية انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة. وبسبب المأزق العراقي، إلى جانب خطورة الدخول حاليا في مواجهة عسكرية مع إيران، فإن كل انشغال أمريكي في الشرق الأوسط بات يمثل بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسارة جديدة، بينما يمثل لموسكو نافذة تؤدي إلى فرصة يجب ألا تضيع(٢). وينطبق هذا - على سبيل المثال - على موقف روسيا من وصول حركة حماس إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية حيث بادرت موسكو إلى استقبال قيادات حماس على أراضيها في فبراير ٢٠٠٧، مبررة علاقاتها بالحركة - التي تضعها واشنطن في قائمة الإرهاب الدولي - على أساس أن قادتها كما ذهب وزير الدفاع الروسي سيرجي ايفانوف "قد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة"(٣).

أما المصلحة الثانية، فاقتصادية صريحة تقوم على أساس حسابات الربح والخسارة. وقد نجحت روسيا - بوتين في أن توفق أهدافها الاقتصادية في الشرق الأوسط في إطار مصلحتها الاستراتيجية في إنهاك الولايات المتحدة في المنطقة وذلك لأن أحد أبواب عودة موسكو إلى المنطقة جاء عبر تنشيط صادراتها من العتاد العسكري. ولكن التعامل هذه المرة يتم بأثمان السوق العالمية، وليس كما كان يجري خلال سني الحرب الباردة حينما كان الدافع الأيديولوجي يتغلب على المنطق الاقتصادي، فكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء موسكو تجدول أو تخفض أو حتى تلغى كليا (٤). فروسيا قبضت - على سبيل المثال - ٨٠٠ مليون دولار من إيران نظير بناء مفاعل بوشهر إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى، سيجرى بناؤها في المستقبل، بالتقنيات اللازمة. وبرغم اعتراضات الولايات المتحدة وإسرائيل على التعاون النووي بين إيران وروسيا بشكل خاص، والعسكري بوجه عام، إلا أن موسكو تضع نصب عينيها أنه لا سبيل لإزاحتها من السوق الدولية للطاقة الذرية التي زاد حجمها كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة. كذلك، فقد ظفرت موسكو بعقود للتسليح من قبل المغرب وأخرى مع الجزائر في صفقة تقدر قيمتها بنحو ٧,٥ مليار دولار نظير بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات. ولم تكن دول الخليج العربي التي بدأت علاقاتها مع موسكو في التحسن منذ بيريسترويكا جورباتشوف، بعيدة عن تقديرات بوتين الذي زار اثنتين منها في فبراير ٢٠٠٧ وهما السعودية وقطر. وقد اشتملت مباحثات بوتين في الرياض على بيعها دبابات T-90 الروسية المتطورة إلى

جانب التشاور في الدوحة حول إمكانية إنشاء منظمة لمصدري الغاز الطبيعي تضم - إلى جانب روسيا وقطر - كلا من الجزائر وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وفنزويلا.

ولأن روسيا الجديدة مع بوتين فصلت الاعتبارات الأيديولوجية عن تلك الاقتصادية فإنها وضعت مسألة تطوير علاقاتها بإسرائيل ضمن أولوياتها في الشرق الأوسط. فخلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، تضاعف حجم التجارة بين روسيا وإسرائيل، فوصل في السنة الماضية إلى ١,٥ مليار دولار إلى جانب مليار دولار أخرى على هيئة صفقات من مواد الطاقة. وقد أصبحت روسيا تؤمن لإسرائيل ٨٨٪ من احتياجاتها من النفط الخام الذي تحصل عليه من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب اتفاق الجانبين على زيادة حصة الغاز الروسي في واردات الغاز الإسرائيلية من ١٪ حاليا إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (٥).

والمصلحة الثالثة أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموجرافيا. فالشرق الأوسط أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما موسكو جوارا قريبا لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها. ومن هنا، كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، باعتبارهما أكثر دول الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين لما يجمعهما مع شعوبهما من تشابك عرقي وديني ولغوي. وبقدر ما يفيد توثيق العلاقة مع إيران في إزعاج الولايات المتحدة وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران فإنه يعتبر إحدى وسائل موسكو في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا، الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ مليونا وبالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات حادة علاوة على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالا حيويا يجب أن يظل مقصورا عليها. ومن المخاطر الرئيسية التي جعلت موسكو - بوتين تزيد اهتمامها بالشرق الأوسط برزت مسألة الإسلام العابر للحدود الذي اقترن منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالإرهاب. وتلك في حد ذاتها مسألة فرضت على موسكو توسيع قاعدة التنسيق مع بلدان الشرق الأوسط. ولم يقتصر الأمر على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها في بلدان الشرق الأوسط العربية، وإنما شمل أيضا إسرائيل التي تجري مع روسيا منذ ٢٠٠٤ تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب فضلا عن قيام ديمتري كوزاك - مبعوث الرئيس بوتين إلى منطقة شمال القوقاز فور تعيينه في مارس ٢٠٠٤ - بعدة زيارات إلى إسرائيل أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب، من بينها بيع طائرات إسرائيلية بدون طيار إلى روسيا لمراقبة الحدود حول جمهورية الشيشان (٦).

روسيا والشرق الأوسط .. آفاق العودة وحدود التقدم :

في سبتمبر ١٩٩١، وقبيل انهيار الاتحاد السوفيتي بأسابيع قليلة، أوفد ميخائيل جورباتشوف يفجيني بريماكوف - الذي كان يشغل وقتها منصب رئيس الاستخبارات - الخارجية في مهمة إلى الشرق الأوسط شملت مصر والسعودية والإمارات والكويت وتركيا وإيران، كان الهدف من ورائها توجيه الشكر لتلك الدول على وقوفها إلى جانب جورباتشوف في وجه محاولة الانقلاب التي تعرض لها في أغسطس من العام نفسه ولحثها على تقديم مساعدات للاقتصاد السوفيتي. وعقب عودة بريماكوف إلى موسكو، أشار إلى أن الدول التي زارها "لا تريد للاتحاد السوفيتي أن ينهار وأن القادة الذين التقي بهم يرغبون في وجود الاتحاد السوفيتي في الشرقين الأدنى والأوسط، لأن ذلك يحفظ توازن القوى كما أن أحدا منهم لا يريد لقوة عظمى واحدة أن تحتكر الوضع في المنطقة"(٧).

ومع أن بريماكوف تولى منصب وزير الخارجية (١٩٩٦-١٩٩٨) ومن بعده رئاسة الوزارة (١٩٩٨-١٩٩٩) إلا أنه خلال حكم الرئيس السابق يلتسين، وبرغم باعه العريض واهتمامه الواسع بالشرق الأوسط، لم يتمكن من إعادة روسيا بقوة من جديد إلى تلك المنطقة، وذلك لأن الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩١، عندما انهار الاتحاد السوفيتي إلى ديسمبر ١٩٩٩، عندما انتقلت السلطة من يلتسين إلى بوتين، تركزت تقريبا بأكملها في مواجهة ثلاثة تحديات، كان أولها: استيعاب صدمة سقوط الاتحاد السوفيتي، وثانيها: الاحتفاظ بالنفوذ الروسي قدر الإمكان في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وثالثها: هيكلة السياسة الروسية إزاء الغرب. ولهذه الأسباب، لم تتح لروسيا إمكانية تنمية علاقاتها بالشرق الأوسط إلا بعد وصول بوتين إلى الحكم، خاصة خلال فترة ولايته الثانية. وفي فبراير من عام ٢٠٠٥، أعاد بريماكوف الكرة من جديد حينما زار إيران وسوريا والأردن ولبنان، لكن هذه المرة بصفته رئيسا لغرفة التجارة الروسية. ولم تكن رسالة بريماكوف إلى الدول التي زارها في المنطقة مختلفة عن تلك التي حملها حينما قدم إليها قبل أربعة عشر عاما، أو متناقضة مع خط التصعيد الذي يتبعه الرئيس بوتين تجاه المنطقة. وهي رسالة تتضمن فكرتين، أولاهما: إن الاقتصاد له الأولوية في علاقات روسيا بدول المنطقة وهو ما أكده الرئيس بوتين في زيارتيه للشرق الأوسط، حينما اصطحب معه عددا كبيرا من رجال الأعمال ورؤساء مجالس إدارات شركات الغاز والنفط الروسية الكبرى. أما الفكرة الثانية، فتروق كثيرا لدى دول المنطقة - باستثناء إسرائيل - وهي أن وجود روسيا الاستراتيجي في المنطقة مطلوب باعتباره عاملا مهما لتحقيق توازن القوى.

وبرغم ما طرأ من نشاط على السياسة الروسية مع الرئيس بوتين حيال الشرق الأوسط إلا أن هناك أيضا قيودا تعوق تقدمها في المنطقة. فمع أن روسيا تشارك الولايات المتحدة دبلوماسيا في رعاية عملية السلام إلا أن كل ما تقدمه للسلطة الوطنية الفلسطينية من مساعدات لا يزيد على ١٪ من إجمالي ما تتلقاه من الخارج. كذلك، فإن روسيا، وإن استطاعت أن تبني علاقات إيجابية مع الدول العربية المحافظة في الخليج، فإن سياساتها المتشددة مع مسلميها، خاصة في الشيشان، كثيرا ما تتسبب

لحكومات تلك الدول في حرج إن هي حاولت تطوير علاقاتها مع موسكو. والقيد الآخر يظهر في حالة العلاقات الروسية - الإسرائيلية. فبالرغم من نجاح موسكو في محاكاة الولايات المتحدة في بناء علاقات مع كل من إسرائيل والدول العربية إلا أن علاقات موسكو بإسرائيل تواجهها عدة عوائق، من أبرزها اعتراض إسرائيل على أن تلعب موسكو دورا أكبر في الوساطة بينها وبين الفلسطينيين، وصفقات السلاح التي تعقدها موسكو مع سوريا، ودعم روسيا لبرنامج إيران النووي، وما تعده إسرائيل استمرارا للحملات المعادية للسامية في روسيا. كذلك، فقد وصل المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي سكان إسرائيل، يحمل كثير منهم جنسية مزدوجة دفعت بوتين إلى تأكيد أن روسيا تهتم بأمرهم، وهو ما لا ترحب به إسرائيل، خاصة أن من بينهم عددا كبيرا من رجال الأعمال والأثرياء الذين تطالب روسيا إسرائيل بتسليمهم لها بسبب تورطهم في تهريب مليارات الدولارات من البنوك الروسية(٨).

ولهذا، فإن روسيا - بوتين، وإن استطاعت أن تحقق تقدما على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي في الشرق الأوسط، إلا أنها تبقى ثانيا وربما ثالثا بعد الولايات المتحدة والقوى الأوروبية النافذة في تلك المنطقة. فالنشاط الروسي على الساحة الشرق الأوسطية لا يزيد حاليا على كونه إشارة تبعث بها موسكو إلى الولايات المتحدة بأن روسيا لم تخسر الحرب الباردة بالضربة القاضية، كما يعتقد، وإنما خسرتها بالنقاط وأنها في سبيلها إلى استعادة عافيتها لتسجل من جديد نقاطا لصالحها تحسن بها سجلها في موازين السياسة العالمية. وروسيا - بوتين وهي تعود من جديد إلى الشرق الأوسط وبقدر غير مسبوق من الجرأة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي تبقى عودتها أقرب إلى عودة "المزاحم الرشيد" وليس "المزاحم المتهور"، المزاحم الذي يقدر جيدا فجوة القوة بينه وبين الولايات المتحدة، وأن ناتجه المحلي الإجمالي (١.٧ تريليون دولار) لا يمثل إلا ١٢.٩٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (١٣.١ تريليون دولار) وأن إنفاقه العسكري (٣٢ مليار دولار) لا يتعدى ٦.٣٪ من الإنفاق العسكري الأمريكي (٥٠٥ مليارات دولار). وهي حقائق إذا ما ترجمت بلغة موازين القوى في العلاقات الدولية، فإنها لا تجعل من عودة روسيا إلى الشرق الأوسط عودة "للبديل المنتظر"، وإنما "للمشاكس المتجرئ".

المراجع :

(1) Russia: A Potential Mediterranean Move, Stratfor, http://www.stratfor.com/products/premium/print.php?storyId=293807.

(2) George Friedman, Window of Opportunity; Window of Vulnerability, Stratfor Report. August 21, 2007, http://www.stratfor.com/products/premium/print.php?storyId=.294335.

(3) Owen Matthews, Russia: Making Moves in the Middle East, Newsweek, February 21. 2007, http://www.msnbc. msn.com/id/11436739/site/newsweek/print/1/displaymode/1098.

(٤) ربما تمثل علاقة روسيا بسوريا استثناء عن القاعدة، حيث إن من بين ما أسفرت عنه زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا في يناير ٢٠٠٥ الاتفاق على إلغاء قرابة ثلاثة أرباع الديون المستحقة على سوريا من أيام الحرب الباردة، وتقدر بنحو ١٣.٤ مليار دولار.

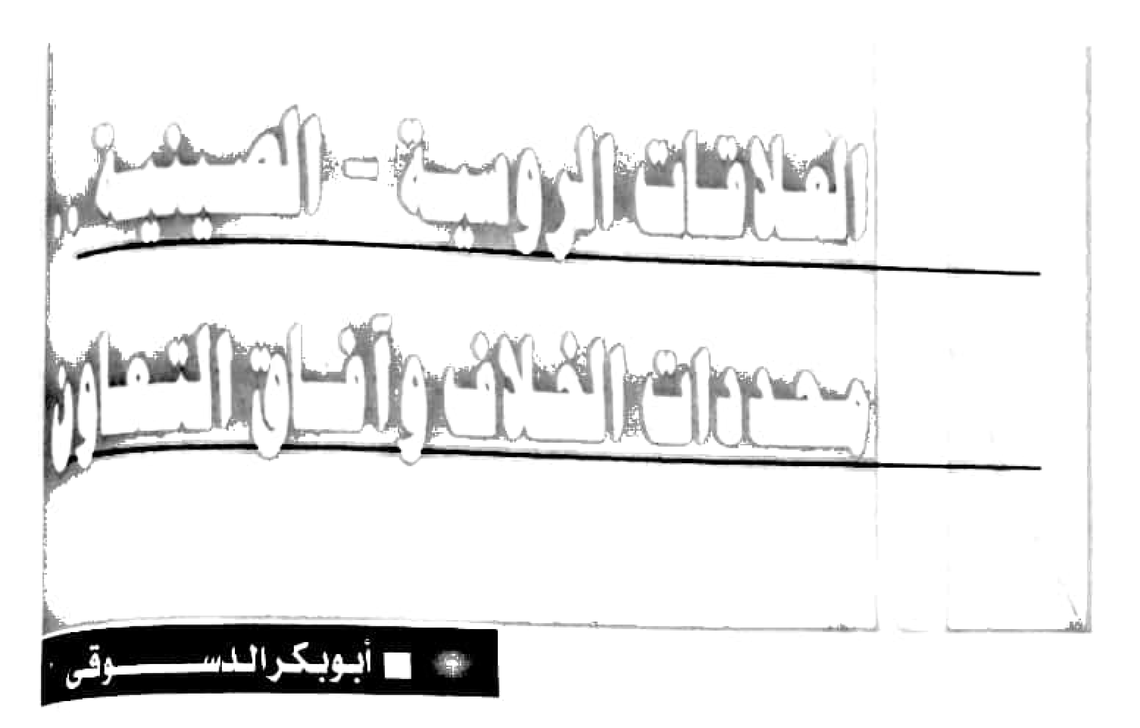
Ilya Berman, The Bear Is Back, National Review Online, http://www.nationalrevie.com/script/printpage.p?ref=/comment/berman.200502180741asp.

(5) Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle Eastern Policy, MERIA: The Middle East Review of International Affairs, vol10., no2., June .2006

(6) Ilya Bourtman, op.cit.

(7) TASS, September 20, 1991, in FBIS-USSR, September 23, .1991,p10.

(8) Ilya Bourtman, Putin and Russia's Middle Eastern Policy, op.cit.



٦

■ أبوبكر الدسوقي *

تعتبر العلاقات الروسية - الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، وذلك نظرا لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما عضو فى النادى النووى الدولى، وهما أيضا من الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما الأقدر على منازعة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى ولو بعد حين. وتنفرد كل منهما بميزات خاصة. فروسيا وريثة الاتحاد السوفيتى التى ورثت عنه إخفاقاته وانهياراته، ولكنها لم ترث عنه مكانته كقوة عظمى، وهى تسعى الآن لاستعادة مكانته المفقودة تلك، ولديها من الإمكانات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لتكون لاعبا فاعلا ومؤثرا فى النظام الدولى. فقد استفادت روسيا من تجربة الانهيار السوفيتى وأعادت بناء نفسها من جديد، ولكنها اصطدمت بعالم أحادى القطبية سمته الأساسية الهيمنة الأمريكية، ولكنها تتفق مع الصين على ضرورة سيادة نظام دولى متعدد الأقطاب، سمته الأساسية ديمقراطية العلاقات الدولية. أما الصين، فهى العملاق الصاعد من شرق آسيا المنطلق بقوة نحو قمة النظام الدولى، وهى قوة متنامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهدفها النهضة والتقدم والوصول إلى مكانة لائقة على المسرح الدولى.

فكلتا الدولتين لديهما من القوة والقدرة التى تمكنهما -كل على حدة- من لعب دور أكثر قدرة على مستوى النظام الدولى. ولكن ما هى طبيعة العلاقة بين الدولتين؟ وما هى محددات الاتفاق والخلاف بين الدولتين؟ وإلى أى مدى يمكن أن يصل التعاون بينهما فى المستقبل؟ هذا ما يتناوله التقرير التالى:

أولا- طبيعة العلاقة :

ترجع بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفيتى الى الثانى من اكتوبر عام ١٩٤٩، واستمرت العلاقات بينهما لفترة قصيرة، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الدولتين بسبب اختلاف رؤيتيهما الأيديولوجية فى قيادة العالم الشيوعى، فضلا عن تعدد المنازعات على الحدود. وظلت العلاقة بين الطرفين علاقة تنافسية طوال فترة الحرب الباردة، وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى فى اغسطس عام ١٩٩١ . ولكن كانت هناك رؤى سوفيتية قبل ذلك التاريخ فى عام ١٩٨٩ بضرورة تحسين العلاقات مع الصين. ولكن مع تولى بوريس يلتسين الحكم فى روسيا، كانت هناك توجهات لتدعيم العلاقات مع العالم الغربى، حتى جاء ت زيارة الرئيس يلتسين للعاصمة الصينية بكين فى ديسمبر ١٩٩٢، وتأكيده خلال هذه الزيارة أهمية التوازن فى السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربى والتوجه الآسيوى، باعتبار أن روسيا دولة أورو- آسيوية. ومع مجئ الرئيس بوتين الى الحكم، كانت هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذا توجهات غربية، لكن سرعان ما أثبت الرئيس بوتين تمسكه بالتوجه الروسى تجاه آسيا وبخاصة الصين، حيث أصبحت هناك قناعة راسخة بأن الدولتين، غير الحليفتين للولايات المتحدة، قد اصبحتا فى خندق واحد فى ظل إصرار الأخيرة على التفرد بالنظام الدولى. ثم جاءت قمة بكين فى أبريل عام ١٩٩٦ لتعطى دفعة قوية للعلاقات بين البلدين، وترسى دعائم المشاركة الاستراتيجية بينهما بعد النجاح فى تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائى، وذلك بعد الاتفاقيتين الخاصتين بالحدود الشرقية عام ١٩٩١، والحدود الغربية عام ١٩٩٤(١).

معاهدة التعاون وحسن الجوار :

ثم تبلورت هذه العلاقة مع مطلع القرن الحادى والعشرين بتوقيع معاهدة التعاون و حسن الجوار فى يوليو ٢٠٠١ . وتشيرمواد هذه الاتفاقية إلى ان هناك توافقا بين الطرفين على

(*) سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية.

مبادئ عامة رئيسية، هى معارضة برنامج الدفاع الصاروخى الأمريكى، ورفض مفهوم "التدخل الإنسانى" الذى تبناه حلف الناتو فى عام ١٩٩٩ فى كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكرى، والتى يمكن ان تضر بالأمن العالمى، والاعتراف بحق الصين فى تايوان، فى ظل التمسك الصينى بسياسة الصين الواحدة، وتدعيم التعاون العسكرى بين الطرفين، ومعارضة سياسة الأحلاف العسكرية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل طرف واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم الصداقة من جيل الى جيل، وعدم استهداف اى من الجانبين الجانب الاخر كعدو له وتؤكد المعاهدة أن العلاقات الودية بين الدولتين نمط جديد من العلاقات بين الدول، يقوم على اساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف دولة ثالثة(٢).

ويرى كثير من المحللين أن هذه الاتفاقية قد جاءت كرد فعل على التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلنطى الذى بدأ بالتوسع شرقا، وهو الأمر الذى يهدد أمن روسيا القومى، هذا الى جانب تعرض الصين للعديد من المشكلات الداخلية، ومنها: مشكلتا التبت والاقليات القومية، ومشكلة تركستان الشرقية، وقضية حقوق الإنسان، والديمقراطية(٣).

ثم توالت الوقائع الداعمة لمسيرة العلاقات الروسية - الصينية والمنفذة لمواد معاهدة التعاون وحسن الجوار، منها صدور بيان مشترك عن الجانبين فى ١ يوليو ٢٠٠٥ يحدد موقفهما الموحد تجاه عدد من القضايا الدولية، منها إصلاح الأمم المتحدة، والعولمة، والتعاون بين الشمال والجنوب، والاقتصاد، والتجارة العالمية. كما نفذت الدولتان أولى مناوراتهما العسكرية المشتركة باسم "رسالة السلام ٢٠٠٥"(٤).

ثانيا- دوائر الاتفاق :

إذ تتبلور دوائر الاتفاق حول مجموعة من الأهداف المشتركة التى تسعى الدولتان الى الوصول إليها، أو اتفاق وجهات النظر فى العديد من القضايا، منها ما هو دولى أو إقليمى أو ثنائى.

١- المستوى الدولى : حيث هدفت الدولتان الكبيرتان إلى رفض سياسة الأحادية القطبية، مع ضرورة العمل على تشكيل نظام دولى جديد يتسم بتعدد الأقطاب، ويعكس التنوع الثقافى والاجتماعى وتعدد النظم السياسية فيه، فى إطار من التعاون وتبادل المنافع، والعمل معا من اجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التى فرضت نفسها على العالم، مع الحرص على الاستمرار فى لعب دور عالمى متزايد فى القضايا الكونية والإقليمية(٥). وذلك عن طريق العديد من الآليات، منها اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه القضايا الدولية التى تتبنى فيها الولايات المتحدة موقفا متشددا، خاصة أن السياسات الامريكية تدور فى فلك مصالحها الخاصة، الامر الذى يؤدى دائما الى معارضة الرأى العام الدولى لها، وكذلك أيضا عن طريق اتخاذ مواقف معارضة للولايات المتحدة فى مجلس الأمن، وعدم جعله أداة طيعة فى يد واشنطن لتغليف سياستها العدوانية تجاه العديد من الدول وإكسابها الشرعية الدولية، او لمنع إصدار قرارات تؤثر بالسلب على مصالح الدولتين او حلفائهما. والأمثلة كثيرة، ولكن المثال البارز هو الموقف تجاه الأزمة النووية لكوريا الشمالية، فعندما طرحت الولايات المتحدة إمكانية توجيه ضربات استباقية لكوريا الشمالية، إثر التصعيد النووى من جانبها، إلا أنها فشلت فى استصدارقرارمن مجلس الأمن يتيح لها ذلك بسبب رفض كل من الصين وروسيا. ولم يجد مجلس الأمن بدا من الاكتفاء بالقرار رقم ١٦٩٥ بإدانة التجارب الصاروخية، ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخى، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط.

وقد اتخذت الدولتان الموقف نفسه عقب البدء فى تنفيذ التجربة النووية الكورية، حيث حال الموقف الصينى - الروسى المناهض للموقف الأمريكى دون إصدر قرار قوى ضد كوريا. ورغم صدور القرار ١٧١٨، الذى فرض مجموعة عقوبات ضد كوريا، إلا أن كلتا الدولتين قد أبدت تحفظاتهاعلى بنود القرار، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة من والى كوريا. فالقرار ١٧١٨، رغم استناده إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه لا يمثل رادعا قويا للنظام الكورى إذ يستند فقط إلى المادة (٤١) منه، بما يعنى عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول على تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمر يصعب تحققه بالنظر إلى معارضة الصين وروسيا(٦).

٢- المستوى الإقليمى : تسعى الدولتان الى حفظ الأمن لوطنى والإقليمى وسيادة قيم السلام والتعاون، ومنع الاختراق الأمريكى للإقليم، وبخاصة فى آسيا الوسطى والشرقية، ولا يخفى على أحد أهمية هذه المنطقة وحيويتها. فبالنسبة لروسيا، تعد هذه المنطقة الفناء الخلفى لأمن روسيا القومى، لذا فهى تحتل مكانة مهمة فى سياسة روسيا الخارجية. أما بالنسبة للصين، فهى تشترك مع دول آسيا الوسطى فى حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلو متر، إلى جانب غنى آسيا الوسطى بالموارد الاقتصادية والنفطية والمواد الخام. وفى هذا الإطار، جاءت فكرة منظمة شنغهاى، التى تم تأسيسها عام ١٩٩٦، وضمت كلا من الصين، وروسيا، وطاجيكستان، وكازاخستان وقيرغيزستان، ثم انضمت إليها أوزبكستان عام ٢٠٠١. وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء، ومواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والتطرف، ومواجهة الاضطرابات الداخلية والنزعات الانفصالية، وترسيم الحدود بين روسيا والصين من جهة، وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى، بما فى ذلك تعزيز أمن الحدود وإجراءات الثقة والعمل على إخراج الأفعى الأمريكية من القميص الآسيوى، فى إشارة غير مباشرة للقوات العسكرية الأمريكية وقواعدها فى المنطقة(٧).

٣- المستوى الثنائى : تسعى الصين وروسيا إلى توسيع مجالات التعاون فيما بينهما اقتصاديا وتجاريا ونفطيا وتكنولوجيا وعسكريا، وفى كافة المجالات الاخرى استنادا إلى مبادئ التكافؤ الحقيقى، والمنفعة المتبادلة، ووحدة المصالح.

ففى المجال الاقتصادى: فقد تضاعف حجم التبادل التجارى بين البلدين فى الفترة الممتدة بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٥ من ١٠,٦٧ مليار إلى ٣٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٧. وبهذا الشكل، بلغ متوسط النمو السنوى للتبادل التجارى بين روسيا والصين ٣٠٪، ويعتزم

البلدان الوصول بحجم التبادل التجارى إلى ٨٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة(٨).

فى مجال النفط كانت الصين قد وصلت فى مطلع التسعينيات إلى مستوى الدولة المصدرة للنفط، إلا أن الزيادة الهائلة فى قدراتها الصناعية جعلتها ثانى مستهلك للطاقة فى العالم بعد الولايات المتحدة. كما أن اعتماد الصين على موارد الطاقة الفحمية قد أصاب البيئة بتلوث خطير، أشار إليه العديد من المسئولين الصينيين، واعتبروه أحد معوقات التنمية التى لم تستطع الصين إيجاد حل له فى السنوات الأخيرة(٩)، الأمر الذى دفع الصين إلى استبدال المواد الفحمية بالموارد النفطية لدرجة الاعتماد على ثلث ما تستهلكه من نفط من مصادر خارجية. وقد قامت روسيا بمنح الصين عقدا لتزويدها بالنفط بمقدار مليونى طن بواسطة السكك الحديدية سنويا ولمدة ثلاث سنوات، فضلا عن توقيع اتفاق أساسى لتزويد الصين بنفط قيمته ١٥٠ مليار دولار خلال ٢٥ عاما عبر خط أنابيب روسيا - الصين.

ولا يعطل من الطلب الصينى على النفط الروسى سوى توقف روسيا عن إتمام خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، والمعروف باسم خط (إن دى)، وهى الأحرف الأولى للمدينة الروسية التى سينطلق منها الخط، والمدينة الصينية التى سيصب فيها، حيث وقعت اتفاقية بين الحكومتين فى هذا الصدد فى يوليو وسبتمبر عام ٢٠٠١. إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة، وبعد شهر من توقيع الاتفاقية، بتغيير رأيها، مفضلة التعاون مع اليابان أولا فى المشروع بدلا من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارا خط (إن إن)(١٠). كذلك، وقعت روسيا مع الصين اتفاقية، تقوم الشركات الروسية بموجبها بتزويد الصين بـ ٦٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى.

فى المجال العسكرى : حيث تعتمد الصين اعتمادا كبيرا على روسيا فى مجال إمدادها بالأسلحة. وعلى هذا النحو، تستأثر الصين بـ ٤٠٪ من صادرات السلاح الروسى، فى حين تشكل الأسلحة الروسية ٧٠٪ من اجمالى واردات الصين من الأسلحة، بتكلفة سنوية تصل إلى نحو مليارى دولار. وكنتيجة لذلك، فإن الكثير من عمليات الاحلال وامدادات قطع الغيار فى الجيش الصينى تعتمد على الترسانة العسكرية الروسية(١١).

ولا يقتصر التعاون العسكرى على عملية التجارة والتجديد والصيانة فقط، ولكن امتد التعاون الى المجال الاستراتيجى والتدريبى والتخطيطى من خلال إجراء المناورات المشتركة كتلك التى أجريت فى أغسطس ٢٠٠٥ أمام ميناء ميناء فلاديفاستوك الروسى وشبه جزيرة شاندونج الصينية على ساحل المحيط الهادى. وقد اعتبرت هذه المناورات أنها تحمل "رسائل متعددة"، وأنها تعد استعراضا للعضلات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقا، أو تمثل "تحالفا أحمر لمواجهة الخطر البرتقالى فى تلميح الى أن الصين وروسيا ستقفان فى وجه توغل الثورات السلمية التى بدأت تطيح بنظم الحكم فى آسيا وربما تصل الى أحد البلدين"(١٢)، وذلك فى منطقة قريبة من المجال الحيوى للأسطول الأمريكى السابع، وليست بعيدة أيضا عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية الرابضة فوق جزيرة أكيناو جنوبى اليابان.

أما المحللون الروس والصينيون، فقد وصفوا هذه المناورات بأنها "تدريب على مواجهة الحركات الإسلامية ذات النزعة الانفصالية التى تعانيها روسيا فى القوقاز، والصين فى شينجيانج"(١٣).

كما يقوم التعاون العسكرى بين الطرفين أيضا من خلال تنسيق المواقف حيال القضايا الامنية والعسكرية التى يمكن أن تهدد الأمن العالمى أو تؤثر على مكانتهما الاستراتيجية. ومن هنا، كان رفض الدولتين مؤخرا قرار الولايات المتحدة بالانسحاب الأحادى المفاجئ من معاهدة "أى بى إم" للحد من انتشار الأسلحة الباليستية، ومعارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخى الأمريكى، الذى تقيمه الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها ما تطلق عليه الدول المارقة، مثل ايران وكوريا الشمالية. وترى الصين وروسيا فى هذا المشروع تهديدا للأمن العالمى وتجديدا لسباقات التسلح. لذا، فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة الباليستية الموقعة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة عام ١٩٧٢، باعتبارها أساس الاستقرار العالمى، والتمسك باتفاقيات الحد من التسلح بصفة عامة.

فى المجال الثقافى: ولاشك فى وجود علاقات ودية وتعاون إيجابى فى المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بهذا الحجم لابد أن ينعكس إيجابا على التعاون الثقافى والعلمى والفنى. وقد ظهر ذلك جليا فى احتفالية "عام روسيا الاتحادية فى الصين" (٢٠٠٦) التى تضمنت أكثر من ٢٥٠ فعالية ثقافية وفنية وعلمية. وقد شارك فى مراسم الافتتاح الرسمى لها أكثر من ألف فنان روسى، حيث كشفت هذه الفاعليات عن اهتمام غير مسبوق من المؤسسات الروسية الرسمية وغير الرسمية بهذه الأنشطة التى تضمنت تنظيم مهرجان الثقافة الروسية، والمعرض الوطنى الروسى، والأسبوع الاستثمارى(١٤).

وعلى الجانب الآخر، فقد أقيمت خلال عام ٢٠٠٧ احتفالية "عام الصين فى روسيا" التى شملت أكثر من ٢٠٠ فاعلية اقتصادية وعسكرية وثقافية وفنية، وإقامة أكبر معرض خارجى لم تقمه الصين منذ ثلاثين عاما. وقد كثفت الصين من نشاطها الثقافى والفنى، فتسارعت الفرق الفنية والوفود الثقافية الى موسكو. وقد اعتبر قادة البلدين أن مثل هذه الاحتفاليات تقرب بين الشعبين، وتعزز من مستوى الثقة المتبادلة، وتدعم الاتصالات، وتوثق التعاون بين البلدين فى كافة المجالات(١٥).

ثالثا- محددات الخلاف :

وإذا كانت دوائر الاتفاق قد تعددت، فإن مظاهر الخلاف قد تعددت أيضا، ولكن بحدود أقل بكثير من الاتفاق. فلا يمكن أن نجد دولتين متفقتين الى حد التطابق، فلكل خلفيته التاريخية وموارثيه الثقافية وخبراته الذاتية، ومصالحه الخاصة. ومع ذلك، فالخلاف وارد حدوثه، بشرط ألا يؤدى إلى الصراع. وهناك مظاهر متعددة للخلاف بين الصين وروسيا، أهمها:

١- المشكلات الداخلية : فالصين مازالت أكبر دولة نامية فى العالم، ولديها العديد من المشكلات الاقتصادية، منها تزايد نسبة الفقر. فحتى نهاية عام ٢٠٠٤، مازال نحو ٢٦,١ مليون نسمة من سكان الريف الصينى يعيشون تحت خط الفقر. كما تصل نسبة البطالة فى بعض المقاطعات الى ما بين ٦٠ و ٨٠٪

من عدد القادرين على العمل، بالإضافة إلى ضرورة تحويل أكثر من ١٠٠ مليون من الأيدى العاملة الريفية لتشغيلها فى قطاعات غير زراعية، وهى تعانى من مشكلة سكانية متزايدة. هذا فضلا عن الأزمة الغذائية، بالإضافة الى انخفاض نصيب الفرد من إجمالى الناتج الوطنى الصينى مقارنة بنظيره الأمريكى أو اليابانى. كما تتردد بين حين وآخر حركات انفصالية فى مقاطعات كثيرة، اضافة الى وجود بيروقراطية حزبية وحكومية، كما أنها مازالت تمر بمراحل تحول ديمقراطى غير مكتملة(١٦).

أما روسيا بعد تفكيك الاتحاد السوفيتى، فلا تزال تعانى من فراغ عقائدى، حيث لم تنشأ أفكار أخرى فاعلة وقوية وذات قبول عام، بعد تراجع الفكر الماركسى اللينينى. ويزيد من حدة المشكلة شيوع أفكار غريبة عن المجتمع الروسى، مثل الماسونية والصهيونية، وهى تجمعات غير مبالية وغير وطنية وغير قومية، هذا الى جانب استمرار الحركات المطالبة بالاستقلال فى الشيشان، مما يؤثر على استقرار وتماسك الدولة. كما أن روسيا مازالت تسير بخطوات محسوبه فى اتجاه التحول الديمقراطى، ومازالت تعانى - على حد قول "هنرى كيسنجر" وزير الخارجية الامريكى الأشهر - من الماضى الاستبدادى والبيروقراطية المركزية(١٧).

٢- **الخلافات الحدودية** : التى ظلت أحد مرتكزات النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتى ووريثته، روسيا، لمدة أربعين عاما، حتى تم توقيع الاتفاقية الإضافية بين روسيا والصين حول الحدود الدولية بين البلدين فى جزئها الشرقى فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤، وإعلان البلدين عن خلو العلاقات الثنائية بينهما من أية مشاكل متعلقة بالأراضى، حيث تم الاتفاق على ترسيم الحدود المشتركة بكاملها، والتى تزيد على ٤٣٠٠كم. ومن المقرر أن يكتمل تخطيط الحدود بين البلدين فى عام ٢٠٠٧، وهو الأمرالذى يعنى الحل النهائى لمشكلة الحدود بين البلدين(١٨).

٣- **الخلل الديموجرافى** : وهذه مشكلة حقيقية تتعرض لها الدولتان، وهناك عبارة رائجة تجسد هذه المشكلة بدقة، وهى أن روسيا أرض تحتاج الى شعب والصين شعب يحتاج الى أرض، وهذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار فى المنطقة بالكامل. ويرجع أصل المشكلة الى أن تعداد السكان فى روسيا قد انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة بمقدار ٩,٥ مليون نسمة، على الرغم من عودة آلاف الروس من الجمهوريات السوفيتية السابقة. ويبلغ معدل المواليد فى روسيا نحو ١,٥ مليون نسمة سنويا، لكنه يقل عن معدل الإحلال بنحو ٧٠٠ ألف أو ٨٠٠ ألف نسمة، وذلك مرجعه أسباب اقتصادية وصحية وثقافية أيضا، وهو الأمر الذى يعرض الشعب الروسى للفناء(١٩).

وفى المقابل، فهناك أزمة فى الزيادة السكانية فى الصين التى تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث تعداد السكان، الذى وصل فى ٦ يناير ٢٠٠٥ إلى (١,٣) مليار نسمة، ويبلغ معدل الزيادة السكانية الصافية فى الصين ١٠ ملايين نسمة سنويا، رغم انتهاج الصين لسياسات صارمة لتنظيم الأسرة منذ سبعينيات القرن الماضى(٢٠).

ومما يزيد من الخلل الديموجرافى بين الجانبين أن عدد سكان روسيا يبلغ ١٤٣ مليون نسمة، يعيشون على مساحة تقدر بـ ١٧ مليون كم ٢ . أما الصين، فيبلغ عدد سكانها ١٣٠٠ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها ٩,٥ مليون كم٢، أى أن مساحة روسيا تكاد تقترب من ضعف مساحة الصين، فى حين يبلغ سكان روسيا ١/٩ سكان الصين. ويمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر إذا علمنا أن عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ ٣٠ مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود ٢٥٠ مليون نسمة. وهناك اليوم نصف مليون صينى داخل الحدود الروسية، ويتوقع أن يصبحوا ٢٠ مليونا خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة غير المشروعة، وهذ الظاهرة يسميها القوميون الروس "احتلالا صينيا صامتا" للمناطق الشرقية من روسيا(٢١).

٤- **تضارب المصالح والرؤى أحيانا** : تبدو القاعدة الحاكمة فى عالم السياسة أنه لا توجد صداقات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة، وكل دولة بالضرورة تسعى لتحقيق مصالحها، وهذا ما يتحقق فى العلاقة بين الصين وروسيا. فرغم المعاهدة القائمة، فقد تراجعت روسيا عن اتفاقها مع الصين فى تنفيذ مشروع "إن دى" خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ خط آخر يعرف بـ (إن إن)، وذلك نتيجة لاتباعها مؤخرا دبلوماسية النفط فى علاقاتها الدولية المترامية وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية، والصين، والاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، طمعا فى تحقيق أقصى قدر من مصالحها الخاصة. وهذا التوجه لا يمكن أن تعارضه الصين، ولذا فقد بدأت فى اتباع سياسة تنويع مصادرالنفط فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا. ومن ناحية أخرى، تأخذ الصين على روسيا إمدادها للهند - منافسها الإقليمى - بأحدث تقنيات الأسلحة، فى حين أنها تصدر للصين أسلحة ذات مستوى تقنى أقل. ومن ناحية أخرى، تحرص الصين على تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة -المنافس التاريخى لروسيا- نظرا لوجود عدد كبير من المصالح الاقتصادية والتجارية الهائلة. فالصين تعد الشريك التجارى الثانى للولايات المتحدة بعد اليابان، كما تعد الولايات المتحدة الشريك التجارى الأول بالنسبة للصين، تليها اليابان، وبلغ حجم التجارى بينهما عام ٢٠٠٣ ما قيمته ١٩١,٦٧٤ مليار دولار أمريكى(٢٢).

رابعا- مستقبل وآفاق التعاون :

الواقع أن آفاق ومستقبل التعاون بين الطرفين مرهونان بثلاثة محددات:

الأول- استمرار التوجه السياسى لدى قادة البلدين فى تنمية العلاقات وتعميقها. ويشير الخطاب الرسمى لقادة البلدين الى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما، والرغبة فى استمرار التعاون وتعميقه، وتأكيد كل طرف على أهمية علاقته بالطرف الآخر. فقد ذكرالرئيس الروسى بوتين أن العلاقات بين روسيا والصين ذات أهمية كبيرة، وسيكون لها دائما الاولوية فى السياسة الخارجية لروسيا، وأن هناك انجازات كثيرة تحققت فى العلاقات السياسية، والاقتصادية، والقطاعات التجارية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية. وعززت هذه الإنجازات من الثقة التامة بتمتع العلاقات الروسية - الصينية بمستقبل مشرق(٢٣).

أما الرئيس الصينى السابق جيانج تسه مين، فقد وصف

معاهدة حسن الجوار الصينية - الروسية بأنها أرست أساسا شرعيا متينا للحفاظ على الصداقة الطويلة الأمد للأجيال القادمة، مؤكدا أن المعاهدة ستقدم ضمانة أكيدة للتطور المستقر والصحي للعلاقات الصينية-الروسية لفترة زمنية طويلة(٢٤).

وقد أجمع الرئيسان الصيني والروسي - في لقائهما بقاعة الشعب الكبرى في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤ - على أن التمسك بالصداقة وحسن الجوار هو السياسة المشتركة للدولتين، وأن التعاون الاستراتيجي هو الخيار الأمثل لهما. ووافقا على ضرورة الالتزام بمبادىء وروح معاهدة التعاون والصداقة وحسن الجوار لإسعاد البلدين والشعبين(٢٥).

المحدد الثاني- الواقع الفعلي: أي ما يتحقق في مسيرة العلاقات على أرض الواقع، فالتمسك بالنصوص لا يحقق تقدما، ولكن النتائج الفعلية تضمن الاستمرار والحياة والتطور. ولقد تطورت العلاقة بين الطرفين من علاقة صداقة الى علاقات شراكة بناءة، ثم الى علاقات شراكة استراتيجية، لكنها لم ترق بعد الى مستوى التحالف الاستراتيجي. ولكن آفاق التعاون بينهما واسعة ورحبة. فرغم وجود محددات للخلاف، إلا أن مجالات التعاون أكبر بكثير، إذ يمكن للدولتين بمزيد من الجهد تجاوز محددات الخلاف نهائيا.

المحدد الثالث- مؤثرات البيئة الخارجية: وهي تلعب دورا كبيرا في شكل واتجاه العلاقة بين الدولتين، فكل منهما تتحسب من البيئة الخارجية، فهما تخشيان مثلا من إعلان التحالف الاستراتيجي خشية استفزاز الولايات المتحدة التي يمكن أن تستغل ذلك باستنفار العالم الغربي ضدهما. كما تلعب البيئة الخارجية أيضا دورا في تحديد اتجاه العلاقة ومستقبلها. فإذا تعززت العلاقة بين موسكو وواشنطن، فإن العلاقة بين موسكو وبكين ستبقى ضمن إطارها الحالي، في حين ستتعمق أكثر في حال تراجع العلاقة بين موسكو وواشنطن. ونخلص من ذلك كله الى القول إن العلاقات الروسية- الصينية هي علاقات تعاون استراتيجي قابلة للحياة والاستمرار والتطور، ما لم تكن هناك تطورات أخرى.

الهوامش :

1-http://www.islamicnews.net

CommonViewItem.asp? DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321

٢- على حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية - الروسية، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٥٦، أبريل ٢٠٠٦.

- صحيفة الشعب اليومية

http://arabic.peopledaily.com.cn/17/200107/ara20010717_.47653html

3-http://www.islamicnews.net/
CommonViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321

٤- على حسين باكير، العلاقات الروسية - الصينية تحت المجهر، مجلة العصر، ٢٢ مارس ٢٠٠٦.

٥- د. حسن أبو طالب، السياسية الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد، في: د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة، الصعود الصيني، كلية الاقتصاد، (٢٠٠٦).

٦- محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية .. شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الامني، كراسات استراتيجية، السنة السابعة عشرة، العدد رقم (١٧١)، يناير ٢٠٠٧:

- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6052000/.6052386stm

٧- لمزيد من التفاصيل، انظر

- http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/READ.156HTM

- زهاو هوشينج، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون، قراءات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠٠٢، ترجمة وإعداد: خديجة عرفة

- تفيد أبو الخير، منظمة شنغهاي .. الواقع والطموحات

http://www.baathparty.org/monadel/n339/almonadil339_.9htm

- http://ar.rian.ru/analytics/articles/20060318/.44510684 -

8- www.al-khayma.com/economics/pautine-180820007.htm/13/9/2007.

٩- الصين اليوم، ٢٠٠٤. www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4N414n2.htm.

- www.arabic.xinhuanet.com/arabic1200613114.

١٠- عاطف معتمد عبدالحميد، رداء عسكري لمصالح اقتصادية .. من يحكم آسيا الوسطى أقل الشياطين خطرا؟

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1338F68D-3C6C-49BF-84B9-FCEE9ECCABD.9htm

11-http://www.islamicnews.net/CommonViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321

١٢- أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

١٣- (وكالة انباء نوفوستي الرسمية الروسية) http://ar.rian.ru/analytics/articles/ 2005

14- http://ar.rian.ru/analytics/articles/20060318/.44510684html

15- http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter.40303htm

- www.arabic.xinhuannet.com/arabic2007/3/29.

16- The Coming Collapse of China, Gordan G. Chang, arrows books, London, 2006

١٧- هنري كيسجر، الطالب والمطلوب في علاقة موسكو بواشنطن، ٦ أبريل ٢٠٠٧.

http://www.albadeeliraq.com/showdetails.php?kind=article&id=1467

18- http://ar.rian.ru/analytics/articles/20060318/.44510684html

19- http://www.project-syndicate.org/print_commentary/kapitsa2/Arabic

20- http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/.2941312html

٢١- د. أحمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، العدد ٢٦٣، مايو ٢٠٠٧

http://www.lebarmy.gov.lb PrintArticle.asp?id=14388

٢٢- عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق.

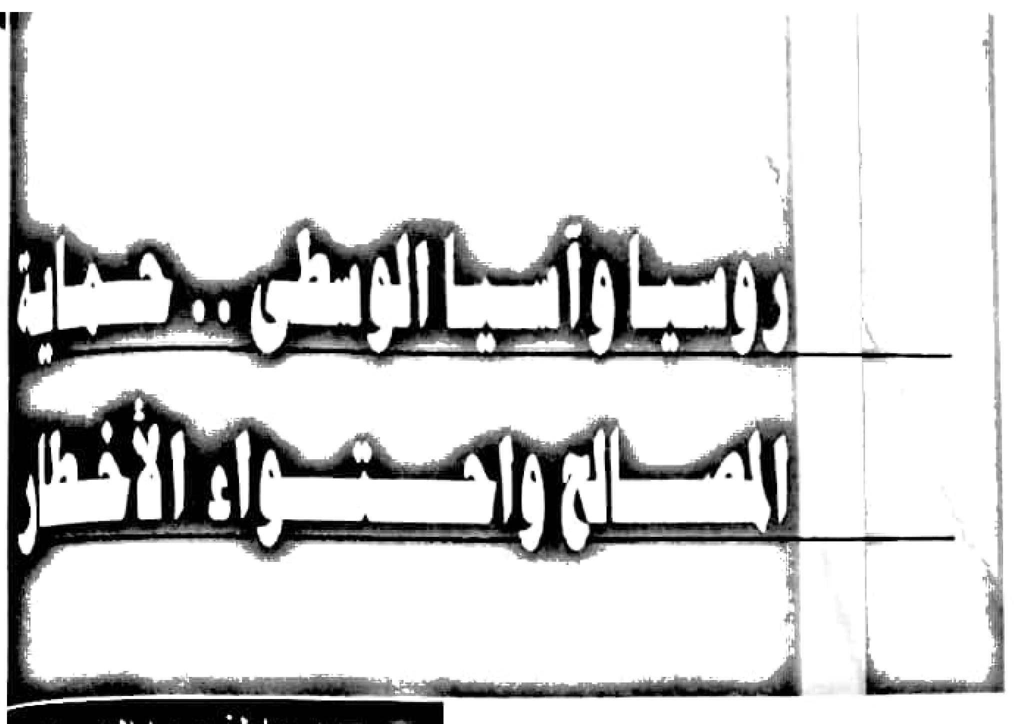
23- http://arabic.peopledaily.com.cn/02/200212/ara20021202_.59511html

24- http://arabic.peopledaily.com.cn/03/200212/ara20021203_.59519ht

٢٥- وزارة الخارجية الصينية

http://www.chinaembassy-canada.org/ara/wjb/zzjg/dozys/dozysgjlb/1708/1706/t.164795htm





■ د. عاطف عبد الحميد

يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه قد لا توجد منطقة فى العالم حظيت منذ سقوط الشيوعية، بمكانة استراتيجية كتلك التى حظيت بها منطقة آسيا الوسطى. فهناك يجتمع كل شىء، حيث ميراث التاريخ، ووعود المستقبل، والثورات الشعبية والتمردات، والحركات الإسلامية المسلحة، وحقول النفط والغاز، وهناك أيضا المناورات العسكرية الصينية والروسية والأمريكية.

قبل نحو ستة عشر عاما، حصلت دول آسيا الوسطى على استقلالها عن الاتحاد السوفيتى السابق، ولم يكن هذا الاستقلال طلاقا بين الطرفين بقدر ما كان انفصالا مؤقتا سرعان ما أدرك خلاله الطرفان أن كلا منهما ليس بوسعه الاستغناء عن الآخر. كيف مرت العلاقة بين روسيا ودول آسيا الوسطى منذ تفكك الاتحاد السوفيتى؟ وما الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة؟ تحاول السطور التالية الإجابة على هذين السؤالين.

خلفية تاريخية :

ترجع علاقة روسيا بإقليم التركستان (آسيا الوسطى) إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر حين كان الإقليم الذى ترهلت فيه الممالك الإسلامية يخرج لتوه من السيطرة المغولية ويمثل هدفا مغريا للروس.

بدأت روسيا مخططها بمشروع زراعى، تم من خلاله تهجير موجات متتالية من الفلاحين الروس والأوكرانيين نحو الإقليم. واستمرت هذه السياسة حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حين انتقلت روسيا إلى الغزو العسكرى المباشر، فاحتلت جنوب كازاخستان، ومنها إلى قلب آسيا الوسطى، فأسقطت إمارات بخارى وخيوة وخوقند، تلك الإمارات التى وقعت فى الخطأ الشهير حين كانت تستنجد بالروس لقتال بعضها بعضا(١).

لم تفلح المقاومة التركمانية فى عرقلة سقوط آسيا الوسطى فى عام ١٨٩٥، وبصفة خاصة بعد توقيع روسيا وبريطانيا اتفاقية تقاسم المستعمرات فى آسيا الجنوبية والوسطى. وحين نشبت الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧، انتهزت شعوب التركستان الفرصة وشنت هجوما واسعا على الروس فيما عرف بثورة "البسماتشى"(٢).

كانت البسماتشى انتفاضة فلاحين امتدت إلى أجزاء واسعة من التركستان، وأعلنت عن رفضها التجنيد الإجبارى وتسخير الشباب فى مزارع القطن. وحققت البسماتشى انتصارات كبيرة على الروس لولا وقوعها فى اشتباكات بينية أضعفت قوتها، مما سهل للبلاشفة قمعها فى عام ١٩٢٦ وتهجير عشرات الآلاف(٣).

وبعد أن أحكم الشيوعيون قبضتهم على التركستان، قسموه إلى خمس جمهوريات سوفيتية على أساس أكبر قومية سائدة. ولم تنقطع حركات المقاومة الشعبية للسوفيت بقيادة زعماء بارزين، أمثال فايزالله خودشييف، وسلطان جالييف، وذلك قبل أن تقضى مذابح ستالين الجماعية على المقاومة فى الإقليم(٤). وبقيت المنطقة فى ركود آسن حتى فوجئ سكانها بانهيار الشيوعية. ومع الاستقلال عام ١٩٩١، ورثت آسيا الوسطى حدود الجمهوريات السوفيتية، فأصبحت دولا مستقلة.

صدمة الاستقلال وتبعاته :

لم يأت استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتى السابق نتيجة ثورة وتمرد كما حدث فى عهد البسماتشى، أو كما حدث فى أوروبا الشرقية ودول البلطيق فى عمر الشيوعية الأخير، بل وجدت هذه الدول نفسها تحصل على الاستقلال دون طلب منها.

لقد حرمت دول المنطقة خلال فترة الركود والقمع من ذلك العصف الذهنى الذى يرافق عملية الصراع لنيل الاستقلال وصعود التنظيمات السياسية وانتشار الأيديولوجيات وبزوغ القيادات الكاريزمية.

لذلك عاشت السنوات الخمس الأولى فى عهد من الارتباك فى العلاقة مع موسكو. ويمكن تلمس مظاهر هذا الارتباك فى تباطؤ هذه الدول فى الإعلان عن استقلالها، حتى إن بعضها -مثل كازاخستان- كانت آخر من أعلن عن الاستقلال بعد تفكك الاتحاد السوفيتى بأسبوع كامل.

(*) أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ومتخصص فى الشئون الروسية.

في المقابل، كانت موسكو ترى أنها قامت بدور القابلة التي رعت ميلاد الدول الحديثة في آسيا الوسطى ونقلتها من حالة شبه قبلية ونصف بدوية تقوم على الرعي وزراعة الواحات قبل الشيوعية إلى دول تعتمد على الزراعة النقدية، والصناعة، واستخراج الخامات المعدنية، وذلك حين انهار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١(٥).

لقد تركت روسيا دول آسيا الوسطى بقاعدة اقتصادية زراعية شكلت النسبة الكبرى من العمالة في هذه الدول، وإن لم تسهم سوى بنحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي. واتسمت هذه الدول بأحادية النظام الاقتصادي، فكانت تركمنستان مصدرا للغاز، وكازاخستان مصدرا للمعادن والنفط وأوزبكستان وطاجيكستان مصدرا للقطن. بل إن الأحادية في الاعتماد على موارد بعينها بدت حد الآفة في دولة مثل طاجيكستان التي كان يأتي ٤٠٪ من دخلها القومي من مصنع الألومنيوم(٦).

وقد حملت فترة الصدمة ارتهان الاقتصاد القومي بتغيرات السوق العالمي. فقد حولت موسكو جمهوريات آسيا الوسطى إلى جمهوريات القطن، المحصول النقدي الذي سخرت ثلثا الأراضي الزراعية الغنية في هذه البلاد لإنتاجه.

وعلى مستوى البناء السياسي الداخلي، تركت موسكو آسيا الوسطى دون مؤسسات تدير دول الإقليم، فهيمنت على النظام السياسي العلاقات القبلية وروابط الدم وفساد دون محاسبة، فضلا عن التعامل بمنهج حلول الوسط لاقتسام المصالح والنفوذ.

الكارثة الكبرى كانت في اشتعال الحرب الأهلية في طاجيكستان خلال السنوات الثلاث الأولى من تفكك الاتحاد السوفيتي، فسقط عشرات الآلاف بين قتلى وجرحى. وعانت قرغيزستان وأوزبكستان من اشتباكات محلية، وإن كانت أقل في خسائرها البشرية.

في طاجيكستان -على سبيل المثال- لم تكن الأسباب الأيديولوجية وحدها تقف وراء الحرب الأهلية بتقسيم الأتباع إلى شيوعيين لجأوا إلى موسكو، وإسلاميين فروا إلى أفغانستان، فالأبعاد الجهوية والمناطقية كان لها دور. فسكان المناطق الشمالية من طاجيكستان كانوا يتحالفون مع الشيوعيين الموالين لموسكو، بينما كان الجناح الديني -بقيادة حزب النهضة الإسلامي- يستند إلى تحالفات قبلية وعشائرية في الجنوب والشرق. كما لم تقف الحرب عند حدود العرق الطاجيكي، فقد دفع البرلمان الأوزبكي -بإيعاز من موسكو- كتائب من جيشه إلى طاجيكستان تحت مظلة كومنولث الدولة المستقلة لمساعدة الحكومة الطاجيكية ضد المعارضة التي تريد الاستيلاء على السلطة.

ومن زاوية أخرى، شكل الروس أقلية مهمة في دول آسيا الوسطى بنسب تراوحت بين ١٠ و٣٠٪، وقد ظلت الأقلية الروسية تعيش وضعا مثاليا حين تمتعت بأفضل الوظائف الإدارية والتعليمية، وتمركزت في أفضل المناطق الحضرية في العواصم والمدن الكبرى. لكن مع الاستقلال، تعرضت الأقلية الروسية لضغوط متزايدة، خاصة مع تبني دول آسيا الوسطى قوانين اللغة القومية، والتي فرضت التحول إلى استخدام اللغات المحلية بدلا من الروسية. وحاول الروس في المقابل أن يلعبوا دور جماعات الضغط الانتخابية بتوحيد أصواتهم ومنحها للمرشح الرئاسي والنيابي الذي يحقق مصالحهم. وتراعي حكومات آسيا الوسطى الأقلية الروسية وتقدم لهم ضمانات كبيرة، مراعاة لدور موسكو العسكري والسياسي.

روسيا وإعادة تجميع الميراث السوفيتي :

حاولت روسيا إعادة التأثير وممارسة النفوذ على دول آسيا الوسطى من خلال دمجها في تنظيمات إقليمية بهدف لم حبات المسبحة المنفرطة. وقد تباينت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي فيما بينها في اختيار الطريقة المثلى التي يجب التعامل بها مع ميراث السوفيتية. فمن بين الدول من اختار الحفاظ على شكل أو آخر من أشكال الارتباط بالمنظومة القديمة التي لا يعود تاريخها إلى العهد السوفيتي فحسب، بل إلى الماضي القيصري. وهي منظومة تلعب فيها موسكو دور المركز وما حولها يتبع المدار. ومن بين الدول من انتهز الفرصة للفكاك من تاريخ طويل من الهيمنة، ووجد الفرصة سانحة والأيدي الغربية ممدودة، في الوقت الذي وقفت فيه مجموعة ثالثة من الدول حائرة بين المنهجين. وفيما يلي أهم التحالفات التي حاولت موسكو من خلالها إعادة التأثير على آسيا الوسطى(٧):

١- كومنولث الدول المستقلة :

اشتركت دول آسيا الوسطى الخمس منذ البداية في تجمع كومنولث الدول المستقلة، وهو ما جعلها تبدو متحالفة مع موسكو، وإن تفاوت ذلك التحالف بين الثبات والتردد. وحتى أوزبكستان التي خرجت من هذا التحالف بإغراء أمريكي عام ٢٠٠٢، سرعان ما عادت إليه حين لم تعجبها قواعد اللعبة، ولم تتحمل النقد الأمريكي لانتهاكها حقوق الإنسان بعد قتل القوات الأوزبكية أكثر من ٥٠٠ متظاهر في أحداث أنديجان ٢٠٠٥.

في البداية، مثل كومنولث الدول المستقلة النموذج الذي عولت عليه شعوب آسيا الوسطى لتقديم تحالف يشبه الاتحاد الأوروبي. لكن في مجمله، لم يحقق الكومنولث الآمال العريضة التي قدمها بمستقبل جماعي مزدهر، بل مثل بابا خلفيا تحاول من خلاله روسيا جاهدة استمرار إشرافها "الشرعي" على جمهوريات آسيا الوسطى "المستقلة".

٢- اتفاقية الأمن الجماعي :

عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في مايو ١٩٩٢، وتشمل كافة دول آسيا الوسطى، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفيا، وكانت تعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند، وهدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان تتعرض له إحدى الدول الأعضاء. وقد تم تحويل هذه الاتفاقية في مايو ٢٠٠٦ إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريعة، متبعة منهج حلف الناتو في هذا الشأن. وكانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ عام ٢٠٠٤ الاتصال بالناتو لترتيب الأمن، خاصة بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

٣- منظمة تعاون آسيا الوسطى :

رسمت صورة هذا التحالف في عام ١٩٩٤ بعضوية روسيا وكافة دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان. لكن مع عدم فاعليتها، اندمجت عام ٢٠٠٥ في منظمة أخرى هي منظمة "يوراسيك" للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وبيلاروسيا.

٤- منظمة شنغهاي :

أما أحدث أشكال التعاون الإقليمي، فيتمثل في منظمة شنغهاي

التى تشكلت فى يونيو ٢٠٠١ كتطوير لمجموعة عمل عرفت من قبل باسم "مجموعة شنغهاى"، وعقدت عام ١٩٩٦ فى مدينة شنغهاى، وضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى. وهدف الاتحاد إلى مواجهة ما سمته دول المجموعة بـ "الشياطين الثلاثة" (الحركات الانفصالية والتطرف الدينى والإرهاب)، وأعدت فى سبيل ذلك تدريبات عسكرية مشتركة.

لكن هنا أيضا، فشلت موسكو وبكين فى مواجهة مخططات الاختراق الخارجى. فحينما اتضح أن الولايات المتحدة تخطط لإبقاء قواتها بالمنطقة لفترة طويلة مقبلة، طالبت بكين وموسكو، فى قمة شنغهاى فى يونيو ٢٠٠٥، واشنطن بسحب قواتها من كل من قرغيزستان وأوزبكستان، لكن الولايات المتحدة مانعت واتهمت وسائل إعلامها روسيا والصين بابتزاز حكومات المنطقة وإرهابها لتفكيك القواعد الأمريكية.

وقد حاولت المنظمة عام ٢٠٠٦ توسعة نفوذها، فوجهت الدعوة لإيران والهند وباكستان للمشاركة فى المنظمة بصفة مراقب، واعترضت من جديد الولايات المتحدة. وفى نهاية العام الماضى ٢٠٠٦، أعلنت سعيها لتوحيد القوات الجوية بين الدول الأعضاء كخطوة أولى على طريق تشكيل تحالف عسكرى مشترك.

وعقدت المنظمة فى شهر أغسطس ٢٠٠٨ فى العاصمة القرغيزية بشكيك قمتها السنوية، وأجرت فى الوقت نفسه مناورات عسكرية فى منطقة الأورال الروسية. وتعتبر هذه المنظمة الآن أحدث وأكبر تعاون إقليمى يجمع دول آسيا الوسطى، ويضمن لها اقترابا مع قوتين عظميين هما روسيا والصين.

٥- اتحاد جوام:

يعتبر اتحاد جوام (GUUAM الأحرف الأولى للدول الأعضاء) الذى تأسس فى عام ١٩٩٧، ويضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا وأوزبكستان، محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المتفككة عن الدول المستقلة. وقد مثل هذا التحالف تحديا كبيرا لروسيا نتيجة اختيار أعضائه من الأقاليم السوفيتية الثلاثة التى كانت تحت سيطرة موسكو. فمولدوفيا وأوكرانيا مثلتا الإقليم العازل بين روسيا والغرب فى شرق أوروبا، وجورجيا وأذربيجان مثلتا القوقاز، بينما كانت أوزبكستان ممثلا لآسيا الوسطى. ويركز اتحاد جوام على مواجهة الاحتكار الروسى لأمن الطاقة فى أوراسيا من خلال الذراع الطويلة التى تمثلها شركة غاز بروم.

وفى الوقت الذى تسعى فيه روسيا للاستغلال الأمثل لثروتها الهائلة من الغاز عبر "غازبروم"، يرصد المستهلكون ما يسمى بالدور الجيوسياسى للغاز الروسى، معتبرين أن الارتهان للغاز الروسى لا يقل تهديدا عن التمدد الجغرافى أو التهديد العسكرى، وهى مخاوف صارت تتردد تحت مسمى الهيمنة الروسية على أمن الطاقة فى عهد ما بعد الشيوعية.

من هنا، يحاول اتحاد جوام التكاتف لمواجهة الخطر الروسى والبحث عن بديل للغاز الروسى بتدعيم الشراكة بين أذربيجان وجورجيا وتركيا لدفع مشروع خط أنابيب الغاز باكو - تبليسى - أرزيروم الذى سيمتد بموازاة خط النفط الشهير باكو - تبليسى - جيهان.

وتهدف مثل هذه المشروعات إلى سحب الغاز من بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا الوسطى، وضخها إلى تركيا لإيقاف السيطرة الروسية التى تستفيد بالفعل من بيع كميات ضخمة للسوق التركية عبر خطوط أنابيب، أشهرها أنبوب "السيل الأزرق" تحت مياه الجزء الشرقى من البحر الأسود، والذى بدأ تشغيله منذ عام ٢٠٠٣(٨).

وإذا كانت دول جوام تسعى إلى الانضمام إلى حلف الناتو لحل مشكلة أمن الطاقة، فإن كازاخستان وتركمنستان فى آسيا الوسطى تعيشان حالة مماثلة. فهاتان الدولتان من أكبر منتجى النفط والغاز، وتصدران كميات متزايدة سنويا إلى الدول الأوروبية لكن عبر الأنابيب الروسية، ومن ثم فإن صراع الاستقطاب على هاتين الدولتين بين الناتو وروسيا سيحدد إلى درجة كبيرة ملامح المستقبل فى آسيا الوسطى.

واشنطن تطارد موسكو فى فضائها الخلفى:

منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حاولت الولايات المتحدة إزاحة موسكو عن آسيا الوسطى عن طريق ثلاثة طرق:

- تدعيم التمركز العسكرى لقواتها وقوات الناتو فى القواعد العسكرية فى أفغانستان، بما يشكل عامل ضغط وترهيب لدول آسيا الوسطى، وكمحطات انطلاق وتوغل لإمكانية السيطرة على هذه المنطقة استراتيجيا، فى وقت تزداد فيه العلاقة العسكرية مع كل من أذربيجان وجورجيا فى منطقة القوقاز القريبة.

- مفاوضة بعض دول آسيا الوسطى على تأجير بعض الأراضى لإقامة قواعد عسكرية للناتو والولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه واشنطن فعليا فى كل من أوزبكستان وقرغيزستان. وإذا كان الخلاف الذى دب بين الولايات المتحدة وأوزبكستان فى نهاية ٢٠٠٥، بسبب انتقادات واشنطن الحادة لملف حقوق الإنسان فى أوزبكستان، قد أدى إلى تفكيك القاعدة الأمريكية فى أوزبكستان، فلا تزال قرغيزستان تؤجر قطعة من أراضيها للقوات الأمريكية مقابل ١٥٠ مليون دولار سنويا.

- دعم انقلابات سلمية فى السلطة لإزاحة عدد من الأنظمة الموالية لموسكو.

وقد تم تجريب الطريقة الأخيرة فى كل من قرغيزستان فيما عرف بالثورة السوسنية (الصفراء اللون) فى مارس ٢٠٠٥، وتمت الإطاحة بنظام الرئيس عسكر عكاييف الذى فر لاجئا إلى موسكو. وحاولت واشنطن تكرار التجربة فى العام نفسه فى أوزبكستان فيما عرف بأحداث أنديجان ٢٠٠٥، ولكن الرد الدموى من حكومة طشقند قضى على الثورة فى مهدها.

هدفت الثورات "الملونة" إلى القضاء على نفوذ موسكو، والتقارب مع الغرب الأوروبى والولايات المتحدة. لكن الممارسات الفعلية التى عاشتها النظم الحاكمة التى جاءت بها هذه الثورات أثبتت أن هناك قدرا كبيرا من حلول الوسط، ميز العلاقات السياسية التى انتهجتها هذه الدول تجاه كل من روسيا والغرب.

بل إن نتائج الثورات الملونة قد حملت بعضا من الأخبار السيئة التى صدمت المواطنين فى "براءة" الثورة بما تم الكشف عنه من أنها كانت مدعومة من الغرب بالمال والعتاد، كما أن بعضا من هذه الثورات قد أفرز ممارسات جديدة من الفساد الذى جاءت الثورة نفسها لتحاربه، مما أوجد شعورا عاما بأنه ليس هناك فرق بين نظام تدعمه موسكو ونظام تموله واشنطن.

وقد ساهم هذا فى إعادة قدر من التوازن للدور الروسى فى الأقاليم التى شهدت هذه الثورات، وبصفة خاصة مع ما أدركته

النظم الحاكمة التى جاءت بها الثورات الملونة من أنه بمقدور موسكو استخدام سلاح النفط فى إثارة القلاقل الاقتصادية، واستخدام الأوراق الإثنية فى دعم الأقليات العرقية، فضلا عن إمكانية استخدام روسيا قواتها العسكرية الموجودة فى أراضى وبقاء بعض من هذه الدول، والنتيجة أن النظم الجديدة التى جاءت من خلال الثورات الملونة باتت متفهمة جيدا لمخاطر وقوعها فى مسلسل من عدم الاستقرار بسبب الأوراق التى تمتلكها موسكو.

كما تمكنت موسكو من تقديم الدعم الكافى للوقوف فى وجه الثورات الملونة التى تسربت إلى "حديقتها الخلفية" بعد أن كادت عدوى الثورة تنتقل إلى العمق الروسى. وساهم انشغال واشنطن فى أفغانستان والعراق فى صرف الانتباه عما يجرى فى هذه الدول التى تتمتع هذه السنوات بصفة "الأنظمة المسكوت عنها".

روسيا ومحاولات استيعاب آسيا الوسطى :

أدركت موسكو أن علاقاتها بدول آسيا الوسطى منذ انهيار الشيوعية يجب أن يعاد فيها النظر، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب، فتقدم موسكو لهذه الدول الضمانات التالية لتبقى فى التحالف مع "الأخ الأكبر":

١- مساندة الأنظمة الحاكمة فى آسيا الوسطى فى مقاومة "الإرهاب" والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة إقليمية من جمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتى لإجهاض أى أنشطة حركية للجماعات الإسلامية، وغض الطرف عن ملفات حقوق الإنسان (تحتاج روسيا ذاتها إلى من يغض الطرف عنها فى هذا الصدد).

٢- حماية حدود هذه الدول البينية، وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلا، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشتركة، وفى الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر مهاجرة من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصرى وتنسيق أمنى وتدريبات عسكرية مشتركة (منظمة شنغهاى)

٣- ضمان عدم اختراق مؤثرات خارجية "شرق أوسطية" من جماعات أو أفراد غير مرغوب فيهم من دول العالم العربى، وذلك من خلال تنسيق علاقات موسكو بدول العالم العربى المركزية، وفى مقدمتها السعودية ومصر وسوريا والأردن.

٤- تسويق المنتجات النفطية فى الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدى العاملة المهاجرة من هذه الدول.

وفى المقابل، أدركت دول آسيا الوسطى أن عليها أن تحقق لموسكو الضمانات التالية:

١- الاستمرار فى تمكين روسيا من اتخاذ أراضى آسيا الوسطى مركزا لإطلاق المركبات الفضائية ومراقبة الأسلحة الاستراتيجية، والإشراف على محطات الطاقة النووية.

٢- عدم إدخال "طرف ثالث" فى العلاقة والحفاظ على التنسيق والمتابعة العسكرية مع موسكو وبكين، وفى الوقت نفسه تسهيل إقامة القواعد العسكرية والتسهيلات الحربية للقوات الروسية.

٣- التعاون فى مجال الطاقة، واستثمار ثروات بحر قزوين وتأمين نقل النفط عبر الأنابيب الروسية، والتعاون لنقل جزء منه إلى الأراضى الصينية (عبر التركستان الشرقية "شينجيانج").

٤- إمكانية التعاون مع المنظمات والهيئات الغربية والأمريكية، على ألا يؤدى ذلك إلى اختراق المنطقة عسكريا كما حدث فى فترات سابقة.

وتعتبر مثل هذه الضمانات المشتركة عودة أخيرة إلى شكل من أشكال حلول الوسط بين الطرفين، بحيث تبقى آسيا الوسطى أقرب إلى "العالم الروسى" منها إلى "عالم الشرق الأوسط الكبير" أو إلى "العالم الإسلامى"، وهو هدف يبدو بعد مرور ١٦ عاما من انهيار الشيوعية أنه الأقرب للتحقيق.

الهوامش :

(١) محمد حسن العيلة، أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسى والحذر البريطانى، الدوحة، دار الثقافة ١٩٨٦، ص٢٣.

(2) Fierman. W. The Soviet Transformation . In Fierman.W (ed) Soviet Central Asia. The Failed Transformation. Boulder. Westview Press. 1991. P.15.

(3) Paksoy. H. Basmachi movement from within: account of Zeki Velidi Togan. Published in Nationalalities Papers Vol. 23, No .2 June 1995. pp. 373-399.

(4) Myer. W. Islam and colonialism, Western perspectives on Soviet Asia. London. Routledge Curzon. 2002. p.82-84.

(٥) انظر لمزيد من التفاصيل: عاطف عبد الحميد (٢٠٠٧)، ما بعد الشيوعية .. الدين والثروة والقومية فى زمن التحولات، نهضة مصر، القاهرة.

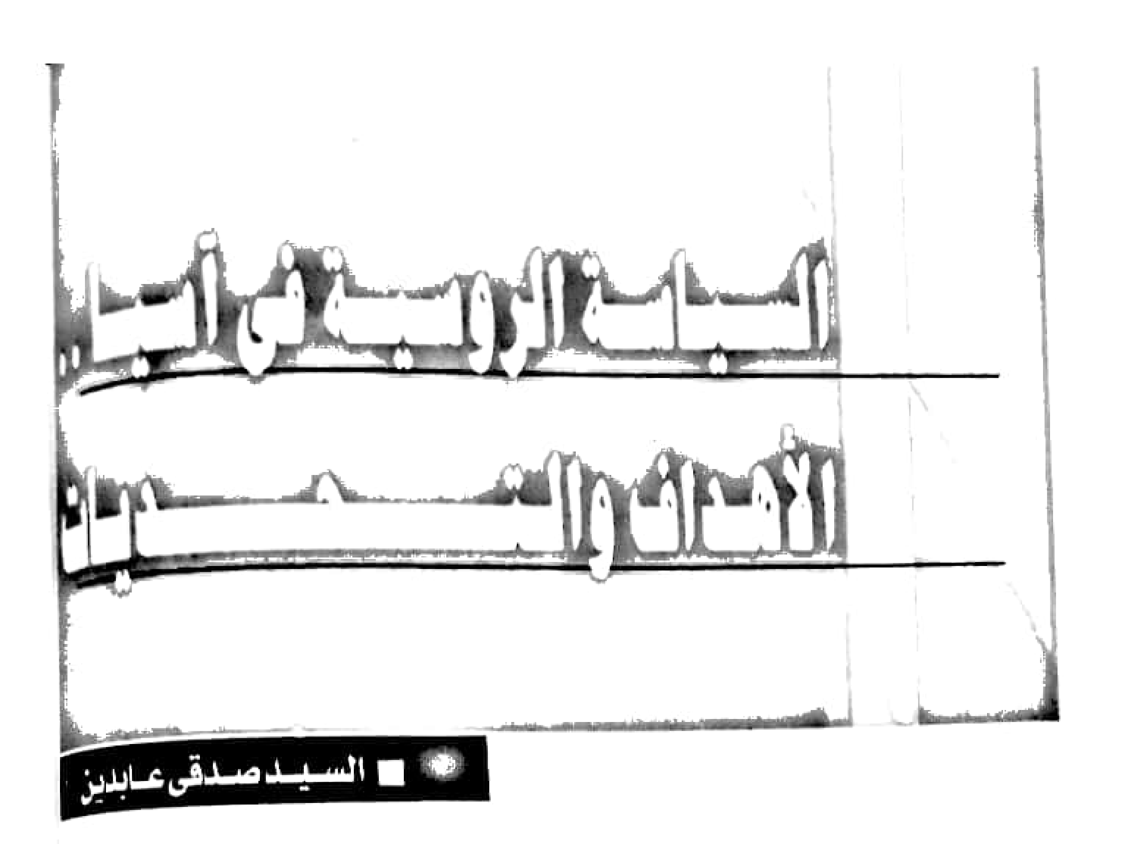
(6) Gleason.G. Markets and politics in Central Asia, Structural reform and political change. London. Routledge. 2003. P 24.

(٧) راجع مقال المؤلف على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FAF70027-42B0-4982-846C-FFD54C7D49C.2htm?NRMODE=published&wbc_purpose=Basic

(٨) وكالة نوفستى للانباء، شركة "غازبروم" تدرس إمكانية مد انبوب جديد لنقل الغاز "السيل الأزرق-٢"، ٢٦ مايو ٢٠٠٦.





السياسة الروسية فى آسيا .. الأهداف والتحديات

■ السيد صدقى عابدين

تمتد الأراضى الروسية فى آسيا من أقصى شرق القارة الآسيوية إلى أقصى غربها، مواصلة امتدادها فى أوروبا، وهى بهذا الامتداد تمثل ما يمكن تسميته بسقف القارة الآسيوية، إذ إنها تحتل أقصى الجزء الشمالى منها.

ويقابل هذا الامتداد الروسى امتداد وتنوع وتباين كبير بين دول وأقاليم القارة الآسيوية. فآسيا ليست كلا متماثلا، وبالتالى فليس لروسيا سياسة واحدة تجاهها، بل إن لها رؤى وأهدافا متعددة، كما أنها تتبنى أدوات مختلفة. وفى إطار محاولة تحليل الموقف الروسى من دول آسيا، قد يكون من المفيد الاجابة على عدد من التساؤلات، منها:

ما هى أهمية آسيا على أجندة السياسة الخارجية الروسية؟ وما هى الأوزان النسبية لدولها وأقاليمها المختلفة؟ ما هى أهداف روسيا فى القارة الآسيوية؟ وما هى الأدوات التى تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف والعقبات التى تواجهها فى هذا الصدد؟

أولا- آسيا فى السياسة الخارجية الروسية :

إن روسيا بامتدادها الإقليمى المترامى تجاور الكثير من الدول الآسيوية، منها - مثل دول آسيا الوسطى- ما كان إلى عهد قريب جزءا من الدولة السوفيتية، التى كانت روسيا مركزها. كما تجاور روسيا الصين التى ظلت لعقود على علاقة متوترة معها قبل أن تبدأ الخطوات التقاربية منذ أواخر العهد السوفيتى. وقد استمرت هذه العلاقات فى التحسن الى أن وصلت الى ما عليه الآن من حديث عن شراكة استراتيجية، بعدما حلت معظم القضايا الخلافية. فئة ثالثة من دول الجوار لا تزال لروسيا معها خلافات إقليمية كما هو الحال بالنسبة لليابان، حيث لم يتم توقيع اتفاقية سلام بين الدولتين حتى الآن بسبب نزاعهما حول الجزر. من ناحية أخرى، هناك دول كانت تعتمد بشكل مكثف على المساعدات السوفيتية زمن الحرب الباردة، وفيما بعد تعرضت لإهمال روسى على مدى نحو عقد من الزمان قبل أن تعاود روسيا مد جسور التواصل معها، كما هو الحال بالنسبة لكوريا الشمالية. وعلى عكس الإهمال الذى لاقته كوريا الشمالية، فان الاهتمام بمنغوليا ظل مستمرا، وربما يعود ذلك الى أن الأخيرة سارت تقريبا فى الطريق نفسه الذى نهجته روسيا، بإنهاء الحقبة الشيوعية، بينما استمرت كوريا الشمالية مقترنة بالشيوعية.

بعيدا عن دول الجوار المباشر، فان باقى أقاليم القارة بها دول ذات ثقل سياسى واقتصادى متصاعد، منها الهند وكوريا الجنوبية، ودول جنوب شرقى آسيا. فبحكم التطورات التى شهدتها هذه الدول، بالإضافة الى الصين واليابان، فان آسيا باتت تمثل مركز الثقل الاقتصادى فى النظام الدولى، وأصبحت محط اهتمام القوى العالمية. وروسيا تتابع كغيرها هذه التطورات فى القارة الآسيوية. وبينما تقر بثقل آسيا ككل، فهى تحدد سياساتها حسب قوة ومكانة الدولة التى تريد أن تتعامل معها.

من ناحية أخرى، فان هناك جانبا آخر للصورة، يتعلق بالتهديدات والتحديات التى تواجهها آسيا وتثير مخاوف الآخرين، بما فى ذلك روسيا، ومن ذلك النزاعات المسلحة داخل بعض دولها، وفيما بينها، كما هو الحال فى أفغانستان، وبين

(*) باحث متخصص فى الشئون الآسيوية.

الهند وباكستان. وإذا كانت روسيا تعتبر أن النجاحات الاقتصادية فى آسيا لا تمثل تهديدا، وإنما تمثل تحديا، فإنها توافق مع الصين على أن هناك مخاطر ثلاثة عليها قد تنشأ من القارة تتمثل فى الإرهاب، والنزعات الانفصالية، والتطرف(١).

تحتل دول الكومنولث المستقلة التى كانت من مكونات الدولة السوفيتية الموقع الأول على رأس أولويات سياسة روسيا الخارجية منذ انتهاء العهد السوفيتى(٢). وبعد هذه المنطقة، تأتى أوروبا، ثم الولايات المتحدة، ثم شرق آسيا. وقد عانت المنطقة إهمالا من قبل صانع القرار الروسى فى السنوات الأولى لتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، مما دفع البعض الى القول إن روسيا لم يعد بمقدورها تحقيق مكانة فى هذه المنطقة(٣). ولكن مع تولى يفجينى بريماكوف وزارة الخارجية، والذى كان من دعاة الاهتمام بآسيا، تزايد الاهتمام بهذه المنطقة، حيث وضعها يلتسين فى المرتبة الثالثة بعد رابطة الكومنولث و أوروبا، مؤكدا ضرورة تزايد اندماج روسيا فى المنطقة(٤). ثم جاء الرئيس بوتين وأكد ضرورة الانتقال من الأقوال الى الأفعال على صعيد العلاقات مع المنطقة، وبناء روابط سياسية واقتصادية وغيرها مع دولها(٥). وفى وثيقة السياسة الخارجية التى اعتمدها فى عام ٢٠٠٠، جاءت أوروبا بعد دول الكومنولث، ومن بعدها الولايات المتحدة، ثم آسيا، وفى إطارها ذكرت بالترتيب كل من الصين، والهند، وجنوبى آسيا، واليابان، وجنوب شرقى آسيا، ثم إيران، وذكرت كل من شبه الجزيرة الكورية وأفغانستان، الأولى من حيث ضرورة مشاركة روسيا فى حل مشاكلها، والمحافظة على علاقات متوازنة مع الكوريتين، والثانية من حيث اعتبارها بسبب الصراع الممتد بها تهديدا حقيقيا لأمن الحدود الجنوبية لرابطة الكومنولث، وتأثيرها المباشر على المصالح الروسية. وبعد ذلك، جاء الشرق الأوسط ثم إفريقيا، ثم أمريكا الوسطى والجنوبية(٦).

ثانيا- أهداف وأدوات السياسة الروسية تجاه آسيا :

إن أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا جزء من أهدافها العامة التى تتضمن تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقا من اعتبار روسيا قوة عظمى، وأحد أهم مراكز التأثير فى العالم المعاصر. كما تهدف السياسة الروسية الى تشكيل نظام عالمى مستقر وديمقراطى، وخلق شروط خارجية تساعد عملية التنمية داخل روسيا، بما يطور من اقتصادها ويحسن من مستوى معيشة سكانها. ومن ثم، يأتى العمل على إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعى لإزالة ومنع ظهور عوامل التوتر والصراعات، خاصة فى المناطق المجاورة لها، والبحث عن مصالح مشتركة مع مختلف دول العالم فرادى أو جماعات، فى إطار عملية إنجاز المهام المحددة كأولويات للأمن القومى الروسى. ولذلك، تسعى روسيا لاقامة علاقات شراكة وتحالف من أجل تحسين التعاون الدولى، ودعم كل ما من شأنه المحافظة على مصالح المواطنين الروس فى الخارج. والتعريف بروسيا بما يساعد على فهمها بشكل إيجابى على المستوى الدولى. وفى هذا الإطار، تسعى روسيا إلى نشر اللغة والثقافة الروسية.

تلح روسيا على ضرورة إقامة نظام دولى متعدد الأقطاب، وتؤكد استقلالية، وتوازن، وبنائية سياستها الخارجية، والطابع البراجماتى لها، ومراعاتها فى الوقت نفسه لمصالح الدول الأخرى(٧). وهذا ما ينعكس على سياستها تجاه آسيا التى تقوم على رفض قواعد المباراة الصفرية، والالتزام بصيغة توازن المصالح، والإصرار على تخفيض درجة التوتر الدولى، وتراجع المواجهات العسكرية، وتعزيز التقسيم الدولى للعمل والتجارة الدولية فى المنطقة، والمشاركة الواسعة فى التجمعات الدولية، والانفتاح على دول المنطقة بغض النظر عن طبيعة نظمها الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأولوية لدمج سيبيريا والشرق الأقصى الروسى فى التجارة الدولية، وعمليات الاندماج، واعتماد المنهج البنائى فى معالجة التوتر والمشاكل الموجودة، كما هو الحال فى شبه الجزيرة الكورية، وتايوان وغيرها من القضايا(٨).

فى هذا الإطار، يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الى أهداف سياسية استراتيجية، وأهداف اقتصادية، وأهداف ثقافية. على صعيد الأهداف السياسية الاستراتيجية، تحاول روسيا حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولى، وتدعيم علاقاتها مع الدول صاحبة الطرح المشابه فى القارة الآسيوية، مثل الصين والهند وكوريا الشمالية وإيران وماليزيا(٩). من ناحية ثانية، تسعى السياسة الروسية الى حل الخلافات الحدودية، وهو ما نجحت فيه بالنسبة لنزاعها الحدودى مع الصين، لكن يبقى خلافها الحدودى مع اليابان دون حل حتى الآن، نظرا لتمسك كل طرف بمواقفه وحساسية المسألة بالنسبة للطرفين. وعلى الجانب الروسى، فان هناك رأيا عاما معارضا لإعادة الجزر الى اليابان، كما أن روسيا تتخوف من أن يكون تنازلها فى هذه القضية دافعا لدول أخرى بمطالبات مختلفة، وحتى بالنسبة لبعض الأقاليم الروسية التى تسعى للاستقلال، أضف الى ذلك الاعتبارات الاستراتيجية للجزر بالنسبة لحركة الأسطول الروسى، والاعتبارات الاقتصادية الخاصة بحقوق الصيد، والمواد الخام فى المنطقة. فى مقابل ذلك، فان روسيا تثمن تماما ما تملكه اليابان من إمكانيات مالية وتكنولوجية، فضلا عن القرب الجغرافى، مما يمكنها من المساعدة فى التنمية الاقتصادية فى منطقة سيبيريا، ومن ثم تحرص روسيا على فتح ابواب الحوار مع اليابان حول قضايا الاستثمار، والنقل، والمواد الخام وغيرها من هذه المسائل(١٠).

لكن تطلعات السياسة الروسية لا تقف عند مجرد حل الخلافات الحدودية وتأمينها، وإنما تمتد إلى إبعاد مصادر التهديد الخارجية عنها. من هنا، كان السعى الروسى عبر منظمة شنغهاى لإبعاد الوجود العسكرى الأمريكى فى بعض جمهوريات

آسيا الوسطى، والذى جاء بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر فى إطار الإعداد الأمريكى للهجوم على أفغانستان، وهو ما حظى بموافقة روسيا فى حينه، وبالفعل تم الطلب من الولايات المتحدة إجلاء قواتها وإغلاق قواعدها. ومما ساعد على هذا الأمر اتفاق الرؤيتين الروسية والصينية فيما يتعلق بالوجود العسكرى الأمريكى بالقرب من حدودهما فى آسيا الوسطى، والمتاعب الداخلية التى شهدتها بعض النظم فى المنطقة، واتهام الولايات المتحدة والغرب بتشجيع ودعم المعارضة ضدها، مما جعلها تعيد النظر فى علاقاتها مع الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، فإن الأخيرة بات لها وجود فى أفغانستان ذاتها، ومعها قوات من حلف شمال الأطلنطى، ومن ثم تراجعت مبررات وجودها فى المنطقة. كما أن ذلك يأتى فى إطار التصدى الروسى لما تعتبره سياسة احتواء تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها، سواء كان ذلك فى أوروبا أو فى آسيا(١١).

بالمنطق نفسه، فإن السياسة الروسية تعمل على إبعاد أى تهديد فى المناطق القريبة منها مما تعتبره حركات متطرفة يمكن أن تخلق مشاكل عن طريق دعم اتجاهات معينة فى مناطق داخل روسيا.

تسعى روسيا أيضا الى استعادة وجودها فى القضايا الأمنية الآسيوية بعد فترة التراجع التى جعلت البعض يعتبرها موضوعا للسياسات الأمنية الإقليمية وليست طرفا فاعلا فيها(١٢). وقد كانت روسيا مبتعدة عندما تمت تسوية المشكلة النووية الكورية فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى، وفيما بعد عندما بدأت مفاوضات متعددة الأطراف، الى أن شاركت فى المفاوضات السداسية التى بدأت منذ ٢٠٠٣. وقد استشعرت روسيا أن ذلك قد حرمها من فوائد اقتصادية كان يمكن أن تحصل عليها عبر المشاركة فى إنشاء المفاعلين اللذين اتفق على انشائهما فى كوريا الشمالية فى حينه، بالاضافة إلى انه قلل من مكانتها الدولية. وتعمل روسيا على الانضمام للمنتديات التى تهتم بمناقشة القضايا الامنية فى القارة الآسيوية من قبيل المنتدى الإقليمى للآسيان، الذى يضم الى جانب دول الآسيان العشر كلا من اليابان والصين وكوريا الجنوبية، كما انضمت إليه كوريا الشمالية، فضلا عن دول من خارج القارة الآسيوية، والذى يشكل منبرا مهما يمكنها من تقديم رؤيتها والتفاعل مع الدول الأخرى المهتمة بالقضايا الأمنية الآسيوية. كما تدعو روسيا الى التعاون بين المنتدى وتجمعات أخرى، مثل منظمة شنغهاى، ورابطة الكومنولث(١٣).

على صعيد القضايا الأمنية فى آسيا، فإن الدور الروسى لا يزال محدودا بالمقارنة بالدور الأمريكى المسيطر. ويستثنى من ذلك منطقة آسيا الوسطى، بحكم المعاهدات الأمنية التى تربط روسيا بمعظم دول المنطقة(١٤)، ووجود بعض القوات الروسية على أراضى بعضها، والتطور الذى شهدته العلاقات معها فى إطار منظمة شنغهاى، والذى وصل مؤخرا الى إجراء مناورات مشتركة ضمت كل دول المنظمة.

اقتصاديا، تسعى روسيا إلى الحصول على حصة مناس من الأسواق الآسيوية لصالح المنتجات الروسية، كما تتطلع إ توسيع نطاق الاستثمارات الآسيوية فى روسيا، والدخول فى علاقات قوية مع التجمعات الاقتصادية فى القارة، والحصو على دعم الدول الآسيوية لاندماجها فى النظام الاقتصادى الدولى بمؤسساته التجارية والمالية والنقدية.

وفى اتجاه آخر، تسعى روسيا جاهدة لزيادة صادراتها إلى آسيا، بما فى ذلك صادرات السلاح. وقد نجحت بالفعل فى عقد صفقات مع دول مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية، وإن كانت محدودة الحجم مقارنة بتلك التى تصدرها لكل من الصين والهند، اللتين تستحوذان على النصيب الأكبر من صادرات السلاح الروسية، كما نجحت أخيرا فى إبرام صفقة سلاح مع إندونيسيا. تحاول روسيا أيضا فتح الأسواق الآسيوية أمام منتجاتها من الطاقة - سواء البترول أو الغاز- فى ظل وجود احتياطيات ضخمة فى منطقة سيبيريا، وتعرض مد خطوط أنابيب لنقل هذه المنتجات الى الدول الآسيوية. ويأتى فى هذا الاطار المقترحات الروسية بشأن ما تسميه معبر الطاقة الى اليابان عبر سخالين، ومد أنابيب غربى الصين وشرقيها، وفيما بعد الى الكوريتين. وهى تدرك مدى حاجة الدول الآسيوية لتلك المصادر وتصاعد طلبها على الطاقة فى المستقبل. كما تحاول الترويج لصناعاتها ومنتجاتها الصناعية عبر عروض تصدير التكنولوجيا لتحقيق استفادة الدول الآسيوية من المجالات التى تتمتع فيها روسيا بالريادة مثل مجال الفضاء. ويتضمن ذلك إطلاق الاقمار الصناعية والبحث عن المواد الخام، وخدمات الطقس وغيرها من المجالات البينية التى تستفيد من تكنولوجيا الفضاء. كما انها تتحدث عن استعدادها لتقديم التكنولوجيا النووية فى الاستخدامات السلمية(١٥). كل ذلك بالطبع من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة لتطوير الاقتصاد الروسى. تسعى روسيا أيضا لتكون حلقة وصل بين الدول الآسيوية، خاصة تلك التى تقع فى الأقاليم الشرقية وأوروبا عبر مد خطوط مواصلات من تلك الدول وربطها بشبكة النقل الروسية، خاصة السكك الحديدية(١٦). ومن خلال هذه المشروعات المقترحة، تسعى لجذب الاستثمارات الآسيوية، التى مازالت ضئيلة مثل الصادرات الروسية للأسواق الآسيوية، باستثناء صادرات السلاح، ويرجع ذلك فى جزء منه الى الخلل الذى أصاب القطاع الصناعى الروسى منذ أواخر العهد السوفيتى واستمرار تأثيره فيما بعد، وهو ما تحاول روسيا التغلب عليه.

وفى الاطار الاقتصادى ايضا، اهتمت روسيا بالتجمعات الآسيوية الإقليمية وعبر الإقليمية، حيث انضمت الى منتدى التعاون الاقتصادى لدول اسيا والمحيط الهادى (ابك)، منذ عام ١٩٩٨. وبالنسبة للآسيان، فإنها احد شركاء الحوار منذ منتصف عام ١٩٩٦، وهى إحدى الصيغ التى تحكم علاقات الآسيان مع الدول غير الاعضاء. ومنذ عام ٢٠٠٥، عقدت القمة الاولى بين دول الآسيان وروسيا، والتى تمخض عنها إطار

الشراكة الشاملة بين الجانبين. كما صدر برنامج عمل لزيادة التعاون بينهما لمدة عشر سنوات(١٧) وتحرص روسيا على المشاركة فى التجمعات الأخرى، ومن أحدثها قمة شرقى آسيا التى عقدت لأول مرة فى ٢٠٠٥، وحضرتها روسيا كضيف وليس كعضو، حيث إن هناك بعض الدول التى عارضت وجودها كعضو فيها ويلاحظ أنه فى الوقت الذى لم تحصل فيه روسيا على صفة العضوية فى ذلك التجمع الجديد، الا أن الهند استطاعت الانضمام إليه بفضل الدعم اليابانى الكبير لها، كما أن القمة تضم دولا أخرى كانت توجد اعتراضات على انضمامها، وبالرغم من ذلك انضمت مثل استراليا التى كانت إندونيسيا تعارض انضمامها

اضافة إلى ما سبق، هناك اهتمام روسى ثقافى كبير بآسيا يبدأ من المحافظة على دعم وتأكيد الروابط القوية مع دول آسيا الوسطى، والتى يتقن أهلها بالفعل اللغة الروسية، ويمتد إلى المحافظة على الروابط الثقافية مع الدول التى كانت محسوبة على الاتحاد السوفيتى السابق مثل كوريا الشمالية وفيتنام، حيث إن الكثير من أبناء هذه الدول تعلموا فى روسيا، وهم الى جانب المامهم، إن لم يكن إتقانهم للغة الروسية، فإنهم ملمون بالثقافة الروسية كما أن الجامعات الروسية، لاسيما فى التخصصات التى مازالت روسيا متقدمة فيها، مقصد للكثير من الطلاب من دول القارة وعلى سبيل المثال، فان هناك نحو ٢٥٠٠ طالب ماليزى يدرسون فى روسيا(١٨). ثم يأتى نقل الثقافة الروسية بأبعادها المختلفة الى تلك الدول عبر العروض والأسابيع الثقافية والمحاضرات وغيرها من الأدوات.

من الواضح أن السياسة الروسية، فى سعيها لتحقيق أهدافها، تركز بالأساس على الأدوات غير العسكرية، الدبلوماسية منها، والاقتصادية، والثقافية فى محاولتها لبناء وتقوية علاقات استراتيجية مع مختلف الأطراف.

ثالثا- تحديات السياسة الروسية فى آسيا :

تواجه السياسة الروسية تجاه آسيا مجموعة من التحديات، منها ما هو نابع من هذه السياسة ذاتها، ومنها ما هو نابع من البيئة التى تتحرك فيها، سواء من القوى الآسيوية ذاتها أو من القوى صاحبة النفوذ والتأثير فى الكثير من شئون القارة كالولايات المتحدة الامريكية.

يشير البعض الى ان التوجه الروسى تجاه آسيا هو توجه تكتيكى وليس استراتيجيا، وانه يهدف الى الحصول على مكاسب أكثر من الغرب أو الحد من اقترابه أكثر من الحدود الروسية(١٩). والواقع أن كون التحرك الروسى تجاه آسيا يأخذ فى الاعتبار محاولة علاقاته مع الغرب لا ينفى أنه توجه استراتيجى، خاصة فى السنوات الأخيرة، التى شهدت تطورات كثيرة وفعالية اكثر على صعيد التوجه الروسى نحو القارة الآسيوية، حيث باتت السياسة الروسية تجمع ما بين التوجه التقليدى نحو أوروبا والرغبة فى تأكيد مصالحها فى آسيا، وتؤكد أن ذلك من المبادىء الاستراتيجية فى سياستها الخارجية(٢٠).

لكن التحدى الاكبر فيما يتعلق بالسياسة الروسية تجاه آسيا يتمثل فى استعادة الدولة الروسية لعافيتها، على صعيد التنمية الاقتصادية، والتغلب على المشاكل الاجتماعية، والمحافظة على تماسك الدولة وهنا، يلاحظ أن السياسة الخارجية الروسية فى الآونة الأخيرة قد بدأت تحمل نبرة تحد، خاصة فى ظل ما حققته البلاد من تطورات على صعيد التعامل مع مشاكلها. لكن المؤكد أن هذه المشاكل لا تزال فى حاجة لجهود أكبر لاستمرار محاصرتها، والانطلاق الى أفق أرحب، وهو ما سينعكس على مجمل سياستها الخارجية، بما فى ذلك تجاه آسيا.

الفئة الثانية من التحديات تنبع من الدول الآسيوية. فبينما يدور الحديث عن شراكة اقتصادية وامكانية قيام تحالف مع الدول التى وصل مستوى العلاقات معها الى مرحلة متطورة مثل الصين والهند، فإن البعض يحذر من الاعتماد المكثف عليهما فيما يتعلق بصادرات السلاح الروسية، لأن فتح أسواق أخرى أمام الدولتين قد يقلل من اعتمادهما على السلاح الروسى، خاصة أن احتمالات رفع الحظر الغربى على تصدير السلاح للصين قائمة. من الناحية الأخرى، فإن التحسن فى العلاقات بين الهند والولايات المتحدة -لاسيما بعدما تم توقيع اتفاق التعاون فى المجال النووى بينهما- قد يقلل من اعتماد الهند على السلاح الروسى فى ظل سعيها للحصول على تكنولوجيا أكثر تطورا، كانت روسيا قد رفضت تزويدها بها فى وقت سابق. هناك تخوف أيضا من الانفتاح الكبير على الصين، خاصة فى منطقة الشرق الأقصى، وتحديدا بسبب الخلل السكانى فى المنطقة الحدودية، والذى أدى الى تزايد معدلات هجرة الصينيين الى داخل روسيا(٢١).

أما عن التحديات التى تفرضها الولايات المتحدة، فبعضها مباشر من خلال وجودها المكثف فى آسيا، والبعض الآخر غير مباشر من خلال حلفائها، بتضييق مساحة علاقاتها مع روسيا، خاصة فى القضايا الحساسة مثل التسلح.

وفى ضوء طبيعة التعامل الروسى الراهن مع هذه التحديات، فان المؤشرات تدل على استمرار تمكن روسيا من الحصول على أراضية جديدة ومكانة افضل مما كان عليه الحال فى السابق داخل القارة الآسيوية، ما لم تحدث تغيرات جذرية مفاجئة داخل روسيا ذاتها.

الهوامش :

(١) انظر كلا من:

- Alexander Igantov, "Russia in the Asia Pacific", in Rouben Azizian and Boris Reznik,(eds.,) Russia, America,and Security in the Asia Pacific, (Honolulu: Asia Pacific Center for Security Studies,2007) p.7.

- Vladimir Putin, "SCO a New Model of successful International Cooperation" June 14, .2006 http:// president.kremmlin.ru/eng/text/speeeches/0014/14/06/2006_type 104017_.107007shtml.

(2) Dmitri Trenin,"Russia and Global Security Norms", the Washington Quarterly, Vol27., No2., - Spring 2004, p.63.

(3) Rouben Azizian, "Russia and the Asia Pacific: Trends, Threats,and Common Threads in the Asia Pacific", in Rouben Azizian and Boris Reznik, (eds.,) op. cit, p. 16.

(4) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player? Working Paper,No. 00/16 (Wellington: Center for Strategic Studies, Victoria University of Wellington,2000) p.5.

(5) Vladimir Putin, "Russia: New Eastern Perspectives", November 9th, .2000 president.kremmlin.ru/eng/text/speeeches/0002/09/2000_type104017_.133540shtml.

(6) Foreign Policy Concept of the Russian Federation, Approved by the President of the Russian Federation V. Putin, June 28, .2000 http://www.russiaeurope.mid.ru/concept.html.

(٧) لتفاصيل أكثر، انظر المصدر السابق، وكذلك الوثيقة الخاصة بالأمن القومى الروسى:

- National Security Concept Of Russian Federation, Approved by Presidential Decree No. 1300 of 17 December 1999 (given in the wording of Presidntial Decree No. 24 January 2000).

(8) Alexander Igantov, "Russia in the Asia Pacific", in Rouben Azizian and Boris Reznik,(eds.,), op. cit., p.6.

(٩) انظر -على سبيل المثال- الإعلان الصادر فى ختام زيارة الرئيس الروسى لكوريا الشمالية فى يوليو عام ٢٠٠٠.

http://www.fas.org/news/dprk/2000/dprk-000719a.htm.

(10) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player? op. cit., p.12.

(11) Sergey Lavrove, "Containing Russia: Back to the Future?" 19-7-.2007 Ministry of Foreign Affairs of The Russian Federation, Information and Press Department http://www.mid.ru/brp_40nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb8/3f8005f0c5ca3710c.

(١٢) انظر: د. زينب عبد العظيم، الأمن فى آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية، فى أ. د. هدى ميتكيس، والسيد صدقى عابدين (محرران) قضايا الأمن فى آسيا (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص٩٥.

(13) Vladimir Putin,"SCO a New Model of successful International Cooperation" op. cit.

(14) Dmitri Trenin, Opcit., p. .74

(15) Vladimir Putin, 'Russia: new Eastern Perspectives', op. cit.

(16) Vladimir Putin, Russia-APEC: Broad Horizons of Cooperation, president.kremmlin.ru/eng/text/speeeches/1215/17/11/2005_type104017_.97335shtml.

(17) Comprehensive Program of Action to Promote Cooperation between the Association of Southeast Asian Nations and the Russian Federation 2005-.2015 http://www.aseansec.org/.18073htm.

(18) Speech by Ambassador Alexander Karchava on Occasion of the 40th Jubilee of Establishing Diplomatic Relations between Russia and Malaysia. http://www.malaysia.mid.ru/int_e_.16html.

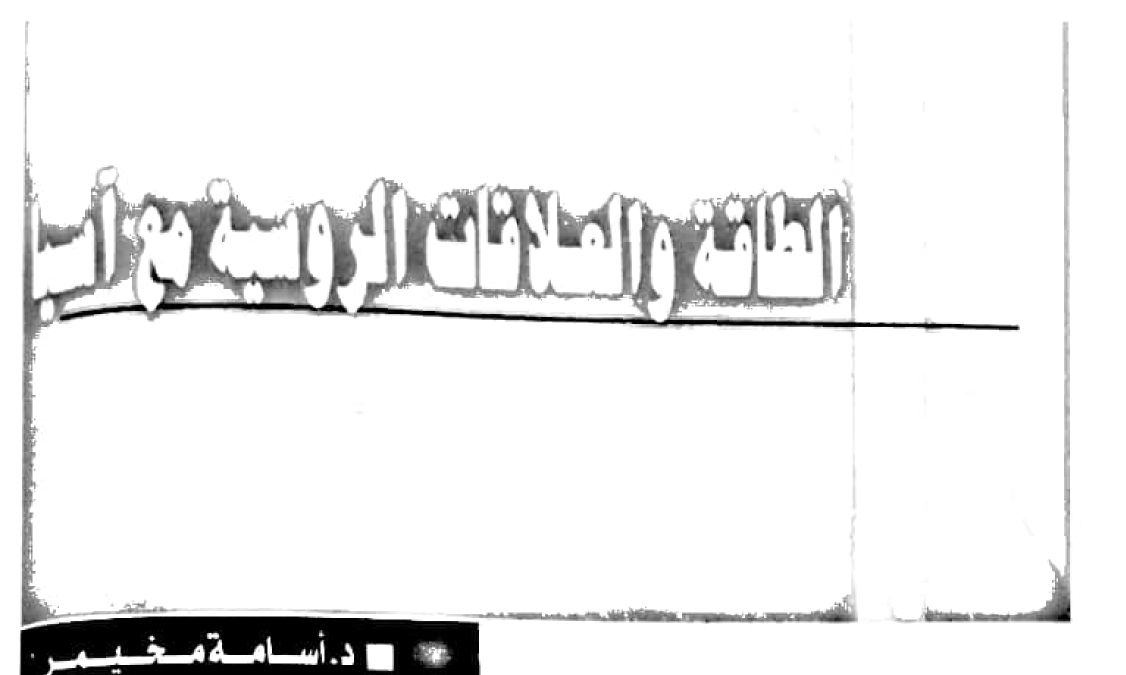
(19) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player?, op. cit., p.6.

(٢٠) راجع كلا من:

Igor Ivanov, "The New Russian Identity: Innovation and Continuity in Russian Foreign Policy" .'Washington Quarterly, Vol24., No3., Summer 2001, pp. 7-13.

(21) Rouben Azizian, Russia in Asia: Unwelcome Intruder Or Accommodative Player?, op. cit., p.10.





د. أسامة مخيمر

ازدادت فى السنوات الأخيرة الماضية الاتهامات من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية ودول الجوار الإقليمى لروسيا بأنها تستخدم مخزونها الضخم من الطاقة (الغاز، البترول، الطاقة الكهربائية، وخبرتها فى بناء وتشغيل المفاعلات النووية) كسلاح سياسى واقتصادى فى سياستها الخارجية، وذلك بمكافأة الأصدقاء، والضغط على الأعداء باستخدام "سلاح الطاقة"، خاصة مع تزايد حدة التنافس الدولى على مصادر الطاقة باختلاف أنواعها.

أولا- موارد الطاقة فى روسيا :

تتمتع روسيا بتنوع كبير فى مصادر الطاقة، مثل الغاز والبترول والكهرباء والفحم والطاقة النووية، كما تمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة لم تستغل بشكلها الأمثل حتى الوقت الحاضر. يساعدها على ذلك مساحتها الضخمة التى تبلغ ١٧ مليون كم٢، وتتميز روسيا بشكل خاص فى قطاعات الغاز والبترول والكهرباء والطاقة النووية.

١- قطاع الغاز :

تعد روسيا الدولة الأولى فى العالم من حيث احتياطى الغاز الطبيعى، حيث تمتلك ٢٧,٥٪ من الاحتياطى العالمى، أى ما يزيد على ربع الاحتياطى العالمى. وفى قطاع الغاز، تعد شركة "غاز بروم" Gazprom الروسية اكبر منتج للغاز الطبيعى فى العالم، فالشركة تتحكم فى ٩٠٪من إنتاج الغاز الروسى وفى أنابيب نقل الغاز، وهى تنتج ٢٠٪ من إجمالى الناتج العالمى، وتتحكم فى ١٦٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعى فى العالم بطول ١٥٠ألف كم، وتمد أوروبا بربع احتياجاتها من الغاز الطبيعى(١). وفى عام ٢٠٠٥، الذى شهد ارتفاع أسعار الطاقة، رفعت الشركة إنتاجها بنسبة ١,١٣٪ وزادت صادراتها بنسبة ٨٪، وارتفعت أرباح غاز بروم بنسبة ٤٩٪، ووصل صافى أرباحها إلى ١١,٦ مليار دولار. وفى سبيلها لإحكام قبضتها على الشركة، قامت الحكومة الروسية بزيادة حصتها فى غاز بروم من ٣٨٪ إلى ٥١٪، الأمر الذى أثار انتقادات غربية لروسيا بأنها تحكم قبضتها على هذا القطاع الحيوى، ولا تفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وهو ما دفع الرئيس بوتين فى ديسمبر ٢٠٠٥ لرفع القيود(٢) التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين أجانب.

وتخطط الشركة لمشروعات استراتيجية ضخمة، ومنها -على سبيل المثال- المشروع الاستراتيجى لحقل "شتوكمان" Shotokman الذى يقع على بعد ٥٥٥ كيلومترا شمال شرق مدينة نورمانسك فى جزيره كولا، وتبلغ مساحة الحقل ١,٤٠٠كم٢، وتقدر احتياطيات الغاز فى هذا الحقل البحرى بنحو ٣,٢ تريليون متر مكعب تجعله الأكبر فى العالم، ويتوقع أن ينتهى العمل فى هذا المشروع عام ٢٠١٠(٣).

٢- قطاع النفط :

تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالميا كأكبرمنتج ومصدر للنفط فى العالم. وتمثل صادرات النفط والغاز الروسى معا نصف الصادرات الروسية، وتسهم عائداتهما بأكثر من ٦٠٪ من حصيلة روسيا من العملة الصعبة(٤).

وفى مجال البترول، تظهر شركة "روس نفت" Rosneft الروسية، التى تعد الأكبر فى قطاع البترول، مثلها مثل"غاز بروم"فى قطاع الغاز، وقد توسعت الشركة فى السنوات القليلة الماضية بشكل كبير. ففى عام ٢٠٠٤، استحوذت على شركة Yugansknefteggaz وعلى نسبة كبيرة من انتاج شركة Yukos. ومن الجدير بالذكر أن ٣٠٪ من النفط الروسى تنتجه شركات مملوكة للدولة، على رأسها شركة "روس نفت". وفى القطاع الخاص، تعتبر شركة "لوك أويل" lukoil كبرى الشركات الخاصة، حيث تستحوذ على ١٩٪ من إنتاج النفط الروسى، ولكنها على صلة وثيقة بالدولة.

ومع ارتفاع أسعار النفط عالميا عام ٢٠٠٥، ارتفع إنتاج النفط الروسى بنسبة ٢,٧٪ ليصبح ٩,٤٤ مليون برميل يوميا، كما أعلنت شركة"روس نفت"أنها سوف تزيد انتاجها من البترول تدريجيا من ١٠,٢مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠مليون طن عام ٢٠٢٠، كما أعلنت أنها تستعد لطرح أسهم بقيمة ١٠ مليارات دولار فى سوق

(*) مدرس علوم سياسية، جامعة ٦ اكتوبر.

الأسهم المالية(٥).

٣- الطاقة الكهربائية :

تعتبر روسيا رابع أكبر دولة فى العالم فى مجال توليد الكهرباء بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، وتصدر روسيا الكهرباء إلى دول الاتحاد السوفيتى السابق والصين وبولندا وتركيا وفنلندا. وتولد روسيا ٦٣٪ من طاقتها الكهربائية من المحطات الحرارية، و٢١٪ عن طريق المصادر المائية "الطاقة الكهرومائية"، و١٦٪ من المفاعلات النووية. ولروسيا إمكانات ضخمة فى مجالات الطاقة المتجددة، ولكنها غير مستغلة باستثناء الطاقة الحرارية المولدة من باطن الأرض geothermal energy التى تستخدم للتدفئة وتوليد الكهرباء شمالى القوقاز وفى أقصى الشرق الروسى(٦).

٤- الطاقة النووية :

تمتلك روسيا خبرة ضخمة فى بناء وتشغيل المفاعلات النووية، وتقوم حاليا ببناء مفاعلات نووية للهند، كما أنها تشرف على بناء مفاعل بوشهر الإيرانى منذ منتصف التسعينيات. وتعتزم روسيا زيادة حجم الطاقة المولدة لديها من مفاعلاتها النووية من ١٦٪ حاليا إلى ٢٥٪ مع حلول عام ٢٠٣٠، كما أن لديها خطة لبناء ٤٠ مفاعلا نوويا جديدا بتكلفة ٦٠مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أن روسيا لديها بالفعل ٣١ مفاعلا نوويا فى ١٠ محطات نووية، وتقوم حاليا ببناء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة، كما تقوم ببناء خمسة مفاعلات نووية خارج روسيا لصالح دول أخرى، من ضمنها مفاعل "بوشهر" فى جنوب إيران(٧).

ثانيا- الطاقة فى السياسة الخارجية الروسية :

تعى روسيا الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، وكان موضوع "أمن الطاقة" Energy Security على رأس الموضوعات التى ناقشتها مجموعة الدول الثمانى فى قمتها المنعقدة فى مدينة سان بطرسبرج الروسية فى شهر يوليو ٢٠٠٦.

وفى موعد متزامن مع انعقاد القمة، صرح رئيس شركة "غاز بروم" السيد اليكسى ميلر، الزميل السابق للرئيس بوتين فى جهاز المخابرات الروسى KGB وأحد المقربين إليه، قائلا: "المنافسة للحصول على مصادر الطاقة بين الأسواق الثلاث الكبرى: أوروبا، وآسيا - الباسيفيك، وأمريكا الشمالية سوف تستمر فى التزايد، وهذه أخبار طيبة لغاز بروم"(٨).

وتجدر الإشارة إلى أن عودة الطاقة إلى دائرة التركيز والاهتمام الروسى قد تزامنت مع تولى فلاديمير بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، حيث بدأت روسيا فى تشكيل نموذج جذب واهتمام لدول الاتحاد السوفيتى السابق، خاصة دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. فقد تمكنت شركات الكهرباء الروسية من مد نطاق أسواقها إلى آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك فعلت شركات المنتجات الغذائية والاستهلاكية. وخلال السنوات الماضية، تدفق الملايين من سكان تلك المناطق على المدن الروسية الكبرى، مثل موسكو، وسان بطرسبرج التى شكلت عوامل جذب لهم كأماكن للعمل والإقامة خارج دولهم الأصلية. وتستفيد تلك الدول من التحويلات المالية لمواطنيها العاملين فى روسيا (على سبيل المثال، قدر عدد العاملين من دولة أذربيجان فى روسيا عام ٢٠٠٢ بنحو مليونى شخص) وتشكل روسيا النموذج الثقافى لباقى الدول المحيطة بها، فاللغة الروسية هى لغة التجارة والتوظيف والتعليم فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، مما يقوى وضع روسيا ويزيد من فعالية قوتها الناعمة(٩).

ثالثا- سياسة الطاقة الروسية تجاه دول آسيا :

١- جمهوريات آسيا الوسطى :

فى ١٢ مايو ٢٠٠٧، وقعت روسيا اتفاقية مهمة للغاز مع تركمانستان وكازاخستان، تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان التى تمتلك أكبر احتياطى من الغاز فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بعد روسيا حتى عام ٢٠٢٨. وتتضمن الاتفاقية إصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذى يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولا إلى روسيا، وبإمكانه حاليا نقل خمسة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا، أى نصف الكمية المستهدفة للاتفاقية وهى عشرة مليارات متر مكعب، والتى كانت تمثل طاقته الأصلية. كما تتضمن الاتفاقية بناء خط أنابيب غاز جديد مواز له تصل طاقته إلى عشرة مليارات متر مكعب بحلول عام ٢٠١٠. وفى مدينة "تركمانبشى" التركمانستانية الواقعة على بحر قزوين، صرح وزير الصناعة والطاقة الروسى بأن خط الانابيب الجديد والخط المطور سيشكلان معا أضخم نظام لنقل الغاز فى آسيا الوسطى بسعة من المتوقع أن تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا(١٠).

وبتوقيع اتفاقية "تركمانبشى"، تكون روسيا قد حققت نجاحات على أكثر من صعيد كما يلى :

أ- استعادت ثقلها فى آسيا الوسطى عبر الاتفاق مع تركمانستان وكازاخستان على توريد الأولى للغاز ومرور الانابيب عبر أراضى الثانية، كما أن الاتفاق توازى مع صدور بيان مشترك مع الرئيس الأوزبكى إسلام كريموف حول إعادة بناء خطوط أنابيب غاز أخرى قائمة. كما تقرر إشراك كازاخستان فى خط الانابيب الذى تسيطر عليه روسيا بين ميناء "بورغاز" البلغارى الذى يقع على البحر الأسود، وميناء "ألكسندر بولس" شمالى اليونان على البحر المتوسط(١١)، وهو ما سوف يزيد فى نهاية الأمر من النفوذ الروسى فى تلك المنطقة ويربط مصالح تلك الدول مع روسيا بشكل وثيق.

ب- إن الاتفاق يحكم قبضة موسكو على غاز بحر قزوين، وبالتالى يقوى موقف موسكو التى تتحكم فى ربع احتياجات أوروبا من الغاز. وكانت الولايات المتحدة قد ألحت بشدة منذ عام ١٩٩٦ وقبله على انشاء خط لنقل غاز تركمانستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان، ومنه إلى جورجيا ثم تركيا ليصدر إلى أوروبا، إضافة إلى خط نفط (باكو- تبليسى -جيهان) الذى وصفه المراقبون بأنه يسلك طريقا سياسا هدفه تجنب المرور بروسيا، وأنه غير مجد اقتصاديا. ويبلغ طول خط (باكو - جيهان) أكثر من ١٦٠٠كم، وتبلغ تكلفته ٣,٦ مليار دولار ومخصص لنقل مليون برميل يوميا، أى بنحو ١٪ من الاستهلاك اليومى للنفط العالمى وهى كمية متواضعة. ومن المعلوم أن كلا من روسيا وإيران تتنافس على أن تمر صادرات البترول والغاز من بحر قزوين عبر أراضيهما فى حين تدعم الولايات المتحدة فكرة المرور عبر أراضى حلفائها (جورجيا، تركيا)(١٢).

ج - على صعيد الارباح المالية والعائدات من صادرات الغاز، تكون الشركة العملاقة "غاز بروم" المسئولة عن تنفيذ الاتفاقية قد حققت صفقة شديدة الربحية. فروسيا تدفع لتركمانستان ١٠٠دولار مقابل كل متر مكعب من الغاز، بينما تبيعه إلى دول أوروبا بسعر ٢٥٠ دولارا. وفى حين تبيع "غاز بروم" الغاز الروسى المدعوم بقوة محليا لأغراض التدفئة، فإنها تبيع غاز آسيا الوسطى إلى أوروبا بأسعار مضاعفة(١٣). وستشترى روسيا ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز من تركمانستان خلال عام ٢٠٠٧ ومثلها لعام ٢٠٠٨.

وكما كان متوقعا، فقد أعربت الولايات المتحدة عن عدم رضاها

عن الصفقة الروسية مع تركمانستان. وتتهم الولايات المتحدة روسيا بأنها تتبع سياسات تدفع أوروبا للاعتماد على الغاز الروسي، وذلك من خلال أسلوب "فرق تسد". فروسيا لا تقبل بمحاولات الاتحاد الأوروبي لإقناعها بتوقيع معاهدة للطاقة وبروتوكول خاص لضمان إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا في الأجل الطويل. وعوضا عن ذلك، تفضل مسارها الخاص، الذي عقدت بموجبه منذ يناير ٢٠٠٦ صفقات منفصلة مع شركات طاقة من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمجر، وصربيا، وسلوفاكيا، والدنمارك، وهو ما يضعف الموقف الأوروبي الموحد تجاه سياسة الطاقة الروسية(١٤).

من ناحية أخرى، تمثل الطاقة أداة مهمة في سياسة روسيا تجاه كل من أذربيجان وجورجيا. وبالنسبة لأذربيجان، فهي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط، ولكنها تستورد الغاز من روسيا. وتعتبر حليفا قويا للولايات المتحدة، وعليه فمن غير المستغرب أن تبدأ المشروعات الأمريكية لنقل الطاقة غالبا من "باكو" عاصمة أذربيجان، ومع ذلك تحاول أذربيجان الحفاظ على علاقات ودية مع روسيا.

ويربط بين البلدين خط لأنابيب البترول هو خط باكو - نوفوروسيسك، تزود من خلاله أذربيجان روسيا بالبترول. وفي ديسمبر ٢٠٠٦ هدد الرئيس الأذري إلهام علييف روسيا بأن بلاده قد تتوقف عن استيراد الغاز منها بعد اعلان شركة "غاز بروم" الروسية عن نيتها مضاعفة الأسعار، واصفا الزيادة بأنها لاتتماشى مع روح الصداقة بين روسيا وأذربيجان.

أما بالنسبة لجورجيا، فقد قامت روسيا في التوقيت نفسه (ديسمبر) ٢٠٠٦ برفع أسعار الغاز المصدر إلى جورجيا عقب توتر العلاقات بين روسيا وجورجيا الموالية للولايات المتحدة والغرب. وعقب الرفض، اضطرت جورجيا للموافقة على السعر الجديد الذي فرضته "غاز بروم" -بعد أن هددت الشركة بقطع الامدادات- وهو ٢٣٥ دولارا لكل ألف متر مكعب بعد أن كان ١١٠ دولارات، وتحتاج جورجيا إلى نحو ١.٨ مليار متر مكعب من الغاز سنويا. وقد اتفقت جورجيا على شراء ٨٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي من أذربيجان لتغطية حصة من احتياجاتها لعام ٢٠٠٧، وقالت جورجيا إن الغاز سيأتي من حصة تركيا من إمدادات حقل "شاه دينيز" للغاز في أذربيجان(١٥).

٢- سياسة الطاقة الروسية تجاه الصين :

يعد طلب الصين المتزايد على الطاقة إحدى أهم النتائج المترتبة على معدلات النمو العالية التي تحققها بكين. ويعد النفط المصدر الثاني لتوليد الطاقة في الصين (نسبة ٢٠٪) بعد الفحم الذي تعتمد عليه الصين بنسبة ٧٠٪ في توليد الطاقة، في حين يأتي الغاز في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٪ بعد الطاقة المائية ٦٪، وتحتل الطاقة النووية المرتبة الأخيرة بنسبة ١٪. وحتى عام ١٩٩٣، كانت الصين تحقق الاكتفاء الذاتي من النفط، إلا أن معدلات النمو العالية ترجمت إلى زيادة في استهلاك النفط (ارتفع الاستهلاك اليومي للنفط في الصين من ٢.٥ مليون برميل عام ٢٠٠٢ إلى ٧.٥ مليون برميل عام ٢٠٠٧)، وهو الأمر الذي دفع الصين للاستيراد من الخارج ففي عام ٢٠٠٤، استوردت الصين ٣.٢ مليون برميل يوميا، أي ٤٨٪ من استهلاكها من النفط، ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥(١٦).

وفي مارس ٢٠٠٧، عقد الرئيسان الصيني هوجينتاو والروسي "بوتين" قمة ثنائية في الكرملين لإقامة شراكة تعاونية استراتيجية بينهما

وفي عام ٢٠٠٦، بلغت الصادرات الروسية من النفط للصين نحو ١٦ مليون طن تم نقلها عبر خط حديدي. واللافت للنظر أن معظم مشروعات أنابيب نقل الطاقة (البترول والغاز) من روسيا إلى الصين إما أنها قيد الإنشاء، أو لم يحدد موعد بدء الضخ فيها. وتخطط روسيا لإمداد الصين بالغاز الطبيعي بداية من عام ٢٠١١ من خلال خطين: خط غربي يمر بمنطقة شينجيانج شمال غرب الصين، وخط شرقي عبر الحدود الشمالية الشرقية للصين مع روسيا(١٧).

وتتنافس الصين واليابان حول مسار خط أنابيب مخصص لنقل النفط من سيبيريا الروسية. ففي حين تفضل الصين أن يمتد بطول ٢٤٠٠كم من مدينة إنجارسك في سيبيريا إلى مصفاة داكوينج شمال شرقي الصين- كما وعد رئيس الحكومة الصيني باستثمار نحو ١٢ مليار دولار في قطاع الطاقة الروسي إذا تم تنفيذ رغبة الصين - فإن اليابان تفضل طريقا آخر أطول يبلغ ٤١٠٠ كم يمتد بين مدينة تايشيت وميناء ناخودا الواقع على بحر اليابان، وتبلغ تكلفته أربعة أضعاف تكلفة الخط الصيني، ووعدت اليابان -في حال تنفيذ المسار الذي تفضله- باستثمار مبلغ ٨ مليارات دولار في الأقاليم الروسية الشرقية الأقل نموا. وقد جاء رد الرئيس الروسي بوتين على ذلك التنافس الصيني - الياباني بأن مصالح روسيا هي التي سوف تحدد مسار خط أنابيب سيبيريا(١٨).

ومن أحدث أشكال التعاون المشترك في مجال الطاقة، مشاركة "الشركة الصينية الوطنية للبترول" في مشروع سخالين-١ الروسي، وبموجبه تعتزم روسيا أن تبيع للصين ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز خلال الأعوام العشرين القادمة. وفي عام ٢٠٠٦، وقعت نفس الشركة الصينية اتفاقا مع شركة "روس نفت" في مجال التنقيب عن البترول في روسيا(١٩).

٣- الطاقة في العلاقات الروسية - الهندية :

يرجع الطلب المتزايد للهند في مجال الطاقة إلى ضخامة عدد السكان الذي يبلغ ١.١ مليار نسمة (الدولة الثانية في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين)، إضافة إلى معدلات النمو العالية التي حققها الاقتصاد الهندي خلال السنوات العشر الماضية، والتي تراوحت بين ٧ و٩٪ سنويا.

أما عن التعاون بين روسيا والهند في مجال الطاقة، ففي مارس ٢٠٠٦ أعلنت روسيا موافقتها على بيع اليورانيوم اللازم لتشغيل مفاعلين نوويين هنديين، وسوف تزود الهند بالمعدات والمواد الضرورية لبناء محطة طاقة كهربائية نووية (كهرونووية) في ولاية "تاميل نادو" جنوب الهند(٢٠). ومن المعلوم أن الولايات المتحدة كانت قد توقفت عن إمداد الهند باليورانيوم إثر قيامها بأول تجربة نووية لها عام ١٩٧٤، إلا أن الموقف الأمريكي تغير تماما بعد زيارة الرئيس بوش للهند في مارس ٢٠٠٦، حيث وافق الرئيس الأمريكي ثم الكونجرس الأمريكي على السماح بتصدير الوقود والتقنية النووية للهند لأول مرة منذ ثلاثين عاما. ويبدو أن الولايات المتحدة قد استشعرت القوة المتنامية للصين، جارة الهند، مع استعداد روسيا لتلبية حاجة الهند من الوقود النووي، فقررت قطع الطريق عليهما عن طريق توقيع تلك الصفقة النووية مع الهند(٢١).

وفي مجال الدعم الروسي للهند في قطاع الطاقة النووية، أعلن الرئيس بوتين أثناء زيارته للهند في يناير ٢٠٠٧ - استعداد روسيا لمساعدة الهند في بناء أربع محطات نووية لتوليد الطاقة إلى جانب ما تقوم به حاليا من بناء مفاعلين نوويين آخرين هناك. وأثناء

الزيارة، صرح رئيس الوزراء الهندى مانموهان سينج بقوله: "إن مسألة أمن الطاقة هى أهم الأبعاد التى بدأت تظهر فى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين .. ونحن نتطلع إلى إيجاد شراكة طويلة الأمد مع روسيا فى هذا المجال الحيوى". إضافة إلى ذلك، تساعد روسيا الهند فى مجال إنتاج وتطوير محركات الطائرات المدنية والعسكرية، كما أن الهند تعتبر من أكبر دول العالم استيرادا للسلاح الروسى(٢٢).

أما فى مجال البترول والغاز، فقد تم الاتفاق عام ٢٠٠٦ على أن تشترى الهند ٥٠ مليون طن من النفط الخام سنويا من روسيا، ودعت الهند الشركات الروسية لبناء معامل تكرير فى الهند لمواجهة الحاجة المتزايدة للطاقة. وتستورد الهند ١١٠ ملايين طن من النفط الخام سنويا، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٠٠ مليون طن عام ٢٠١٥ إذا استمرت الهند فى تحقيق معدلات النمو الحالية.

ومن ينظر إلى العلاقة الروسية – الهندية فى مجال الطاقة، فسيجد أنها علاقة تقوم على مصالح مشتركة وضخمة بين الطرفين. فالهند لا تسعى فقط إلى مجرد استيراد النفط والغاز الروسيين على المدى الطويل، بل إنها تسعى إلى المشاركة فى مشروعات الاستكشاف والتنقيب عنها (سلسلة مشروع سخالين الروسية)، كما أنها تقدم الحوافز للشركات الروسية لبناء معامل تكرير على الأراضى الهندية. فى مقابل ذلك، تجد روسيا مشتريا مؤكدا لسلعتها، كما أنها تجد مستثمرا فى مجال البحث والاستكشاف على أراضيها، إضافة إلى الربط بين البلدين برباط وثيق من المصالح. تبلور -مثلا- فى شكل دعم الهند للمساعى الروسية من أجل المشاركة فى خط الغاز (المقترح)، والمخطط له أن يمتد من إيران عبر باكستان إلى الهند، ويتكلف ٧,٤ مليار دولار.

وقد تبلور ذلك التعاون بشكل عملى فى عام ٢٠٠٦ أثناء مشاركة وزير البترول والغاز الهندى فى "أسبوع الطاقة العالمية" الذى عقد فى موسكو، حيث تم الاتفاق على أن تشارك شركة البترول والغاز الهندية مناصفة مع "غاز بروم" الروسية فى مجال التنقيب عن النفط والغاز فى روسيا والهند، إضافة إلى مشروعات أخرى لتسييل الغاز الروسى فى المواقع البحرية وشحنه إلى الهند. وتضمن اللقاء دعوة الهند للشركات الروسية لزيادة سعة التكرير الحالية للمعامل الهندية من ٥٢ مليون طن سنويا إلى نحو ٨٠ مليون طن. وفى الوقت نفسه، رحبت روسيا بطلب وزير النفط الهندى أن تشارك بلاده فى مشروع (سخالين -٣) للتنقيب واستخراج النفط، وتخطط روسيا لدعوة شركاء فى مشروعات (سخالين- ٣، ٤، ٥، ٦). وكان النجاح الوحيد الذى حققته الهند فى سلسلة مشروعات (سخالين) الروسية قد تحقق فى مشروع (سخالين-١) لإنتاج النفط، عندما استطاعت فى يونيو ١٩٩٦ الحصول على حصة ٢٠٪ من المشروع الذى تتولاه شركة (إكسون موبيل)(٢٣).

الهوامش :

١- نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوروبى .. صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص٦٤.

2- "Russia's Gazprom profits rocket", (www.bbc.com), 7/7/2006.

3- Gazprom's global ambitions", (www.bbc.com) 20/12/2005

٤- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص٦٥.

5- Russian: energy giants bring global clout", (www.bbc.com), 7/7/2006.

6- Russia: Energy Overview, (www.bbc.com) 20/12/2005.

7- Ibid.,

8- Russian energy giants, op.cit.,

9- Fiona Hill, "Moscow Discovers Soft Power", Current History, Vol.105, No.693, October 2006. pp.341-343.

١٠- محمد عبد المجيد، روسيا ووسط آسيا .. بالطاقة تتغير الجيوبوليتيكا، (www.islamonline.net) 20/5/2007

١١- فاطمة إبراهيم المنوفى، حروب الغاز بين الغرب وروسيا فى آسيا الوسطى، (www.almujtamma-mag.com) 11/8/2007

12- Brenda Shaffer, "From Pipedream to Pipeline: A Caspian Success story", Current History, Vol. 104. No.684, October 2005, pp. 343- 344.

١٣- بافن شاشا فالبونج، دبلوماسية انابيب النفط الروسية .. عودة الى المستقبل، (www.aleqtisadiah.com) 30/6/2007.

١٤- كيث سى سميث، عواقب الهيمنة الروسية على مصادر الطاقة، (www.aleqtisadiah.com) 29/7/1428

١٥- جورجيا تتجه الى اذربيجان من اجل الغاز، (www.bbc.com) 25/12/2006

١٦- أنس الحجى، الصين سادس اكبر منتج للنفط وثانى اكبر مستهلك له، مجلة المجلة، العدد ١٤١٨، ٢١ أبريل ٢٠٠٧

١٧- وكالة انباء كونا، ٢١ مارس ٢٠٠٧.

١٨- بوتين يزور الصين، ١٣ اكتوبر ٢٠٠٤

19- Siddharth Srivastava, "India's quest for Russian energy" Asia Times, 7/11/2006.

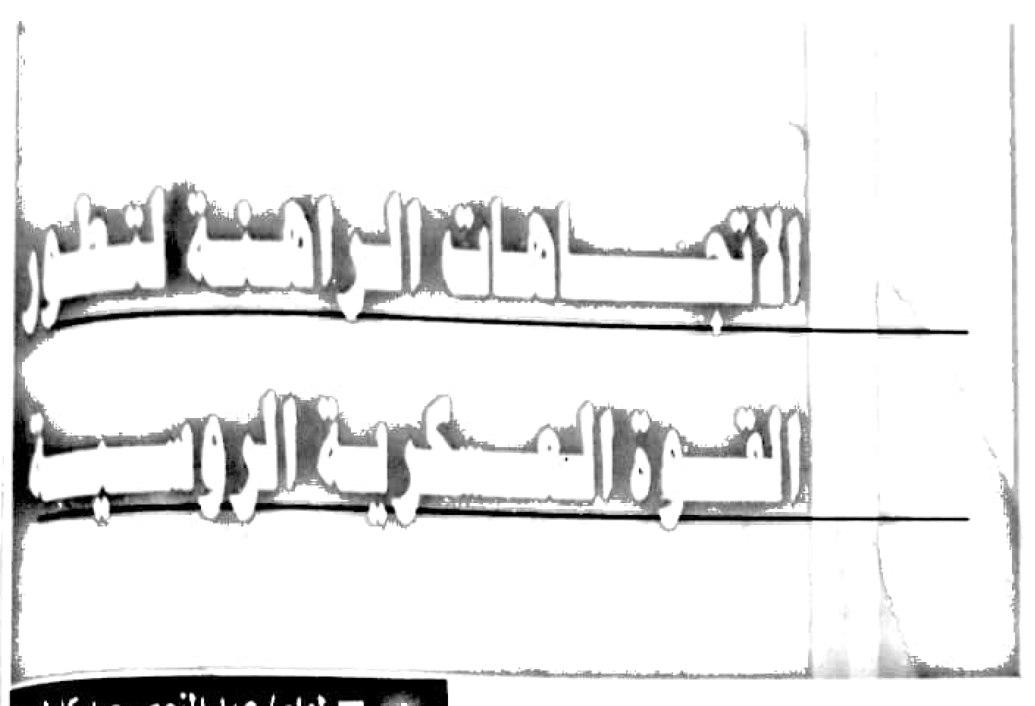
٢٠- مفاوضات روسية – هندية بشأن الطاقة، (www.bbc.com) ١٧ مارس ٢٠٠٦

٢١- الولايات المتحدة توافق على صفقة نووية مع الهند، (www.bbc.com) ٩ ديسمبر ٢٠٠٦

٢٢- بوتين يجرى محادثات فى الهند حول الطاقة والتسلح، (www.bbc.com) ٢٥ يناير ٢٠٠٧

23- Siddharth Srivastava, op. cit,





■ لواء / عبد المنعم سعيد كاطو (٠)

تشير تجارب التاريخ إلى أن الإرادة القومية لابد أن تحقق أهدافها على المديين الزمنيين: المتوسط والبعيد، فيما لو كانت هناك خطط مدروسة تتأسس على علوم المستقبليات، وتأخذ من الماضي عبرة، وتستشرف آفاق المستقبل بما فيه من متغيرات وتهديدات. وهذا ما فعلته روسيا الاتحادية، بعد أن ورثت عرش الاتحاد السوفيتي الذي بدأت بوادر تفككه عام ١٩٨٩، وأعلن انهياره رسميا في نهاية عام ١٩٩١ . بدأت روسيا خطواتها من خلال مرحلتين، الأولى عهد الرئيس "بوريس يلتسين" الذي امتد عبر عقد التسعينيات بالكامل، وسعت فيه روسيا إلى "ضخ دماء الحياة" لكي تبقى على جزء من قدرتها الذاتية، ولو على حساب تأثيرها العالمي كقوة عالمية كبرى.

أما المرحلة الثانية، فبدأت مع بداية الألفية الثالثة، بقيادة الرئيس "فلاديمير بوتين"، الذي وضع وثيقة للتصور الاستراتيجي لسياسة روسيا الخارجية مع بداية توليه السلطة، تستند على ثلاثة مبادىء، هي:

١- إعطاء أسبقية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تقوية الروابط مع حلفاء روسيا القدامى، وكذلك مع دول قارة آسيا الفاعلة، وفي مقدمتها الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان بصفة عامة والعالمان العربي والإسلامي، وذلك لتأكيد مصالح روسيا في مجالها الحيوي.

٣- الالتفاف على توسيع حلف "الناتو" باتجاه شرق أوروبا (خاصة دول شرق أوروبا التي كانت تتبع حلف وارسو سابقا)، وذلك من خلال عقد تحالفات مع دول شرق آسيا الواقعة على المحيطين الهادي والهندي، وتعزيز التعاون مع دول "مجموعة شنغهاي"، وضم دول جديدة إليها مثل الهند وإيران وأفغانستان وباكستان، وبما يؤثر على استراتيجية الولايات المتحدة في تحفيز أمن وجودها في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة.

ولكي يتحقق هذا التصور الاستراتيجي، فقد كان لابد من تحسين قدرات وإمكانيات الجيش الروسي، بما يجعله يستعيد مكانته، فسباق التسلح قد خرج من سيطرة روسيا، وأصبحت الولايات المتحدة تمتلك زمام القدرة التنافسية، واختصرت دورتها العلمية العسكرية إلى ست سنوات، بمعنى أن الإمكانيات العسكرية تتطور جذريا خلال هذه المدة القصيرة، وبالتالي تتسع الفجوة التكنولوجية ما بين السلاح الروسي والسلاح الأمريكي. وقد كانت هناك أمثلة عملية أمام الرئيس بوتين. فقد انتصر السلاح الروسي في حرب الهند وباكستان عام ١٩٧١، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم انتكس في حربي الخليج الثانية والثالثة، وحرب البلقان عام ١٩٩٩، برغم أن روسيا حاولت (خاصة في حرب البلقان وحرب الخليج الثالثة) تسريب العديد من معداتها الحديثة، خاصة في مجال الحرب الالكترونية، لكل من يوجوسلافيا والعراق للشوشرة على الأقمار الصناعية، ولكنها لم تحقق تأثيرا كانت تعقد عليه بعض الآمال. أما على المستوى الداخلي، فإن العديد من الأزمات الداخلية، خاصة في الشيشان، دلت على أن الجيش الروسي لم يصبح قادرا على مواجهة الأزمات الطارئة، وأن أسلحته تقادمت، بحيث لا تساير المطالب الحديثة من الأسلحة التي يمكن أن تصبح فاعلة في مثل هذه الأزمات.

ولكن الاقتصاد الروسي المنهار ظل يعيق إعادة بناء القوة

(٠) لواء متقاعد بالقوات المسلحة، وخبير استراتيجي.

الروسية. وكان القادة الروس يدركون أن هذا العامل الاقتصادي هو نفسه الذي أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي إبان المنافسة في السيطرة على الفضاء، من خلال حرب النجوم، إلى جانب أنه أدى إلى تعلق روسيا بالغرب والخضوع لشارطاته من أجل إعادة البناء. وفي هذا الإطار، قبلت روسيا الكثير من القرارات التي أملت عليها أو لم تجد بدا من تنفيذها، مثل التخلص من الأسلحة النووية في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وتغيير اتجاه الصواريخ في القواعد الروسية ذاتها، وتوقيع اتفاقية الحد من انتشار القوات بأوروبا. كما قبلت - على مضض - انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو بل وقبلت أن تكون عضوا مراقبا في حلف الناتو عام ٢٠٠٤، بعد أن وصلت حدود الحلف إلى خط التماس مع حدودها عقب انضمام دول شرق أوروبا إليه. وبهذا، يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية عملت على الحفاظ - بقدر الإمكان - على وضع روسيا الدولي من خلال مشاركتها في التجمعات والأحلاف الدولية، وتلافي الأزمات أو الاستعدادات العسكرية، التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد القومي.

وفي إطار إعادة بناء روسيا لقوتها العسكرية الذاتية، يمكن القول إن الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين، والتي بدأت عام ٢٠٠٥، تمثل تحولا رئيسيا وذلك لعدة عوامل، منها: عودة القوة للاقتصاد الروسي، الذي حقق احتياطيا يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥، تضاعفت عام ٢٠٠٧. كذلك، فإن عجلة الإنتاج والتحديث في روسيا انطلقت معتمدة على إمكانياتها من الطاقة، حيث تمتلك ٦٪ من احتياطي البترول العالمي، ونحو ٣٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي على مستوى العالم، إلى جانب انخراطها في الاقتصاد الحر والتوسع في التصدير بمختلف مجالاته، بما فيه تجارة السلاح.

كما جاء الاهتمام الروسي بإعادة بناء القوة العسكرية كرد فعل لعدة تطورات اعتبرتها روسيا تهديدا استراتيجيا. يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب، والذي كان يتمثل في دول أوروبا الشرقية، كذلك مغازلة الغرب لكل من أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى حلف الأطلنطي. هذا إلى جانب الفجوة الكبيرة في مستوى التسليح الروسي بالمقارنة مع التسلح الأمريكي، وظهور الصين كقوة ناشئة كبرى لها حدود طويلة مع روسيا، ولابد من تحقيق التوازن الاستراتيجي معها. اتجهت روسيا لتطوير نظم التسلح لكي تستعيد بعضا من تأثيرها في مجالها الجوي، ولكي تصبح قوة منافسة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين في وقت واحد. ولكنها اعتمدت عقيدة عسكرية مختلفة تماما عن العقيدة العسكرية السوفيتية، فالأخيرة كانت تتجه نحو الهيمنة على العالم كقطب رئيسي، بينما الوضع الحالي لروسيا لا يسمح لها بتحقيق هذه الهيمنة، لأن الفارق في مجال التوازن كبير جدا، والتطور في نظم التسليح اختلف تماما عن سابقه. كذلك أسعار الأسلحة ارتفعت بشكل باهظ.

وهنا، تجدر الإشارة لما يمثله الإنفاق العسكري الروسي، الذي بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٨٢٢ مليار روبل (نحو ٢٨ مليار دولار)، ومقارنته بالإنفاق العسكري الأمريكي الذي يبلغ في ميزانية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ نحو ٤٥٢ مليار دولار، أي بنسبة نحو ١٦ ضعفا للإنفاق الروسي. كما تبلغ ميزانية الإنفاق على البحوث العسكرية للتطوير واستحداث الأسلحة في الولايات المتحدة نحو عشرة أضعاف للإنفاق الروسي. وكل ذلك يوضح الفارق الكبير في توازن القوى، والذي جعل مستشارة الأمن القومي الأمريكي (التي أصبحت وزيرة للخارجية الأمريكية بعد ذلك) تطلق تصريحا عام ٢٠٠٣ عن الموقف الأمريكي ضد الدول المناهضة للحرب على العراق، حيث قالت "علينا أن نعاقب فرنسا، ونسامح ألمانيا، ونهمل روسيا".

التوجه الروسي نحو تطوير التسليح :

تنقسم القدرة العسكرية بطبيعتها واستخداماتها وتأثيرها إلى قسمين رئيسيين، هما: السلاح التقليدي المتمثل في أسلحة الجيوش من دبابات، ومدافع، وطائرات، وسفن، وصواريخ مضادة للدبابات، ومضادة للسفن وللطائرات. ثم السلاح فوق التقليدي المتمثل في الأسلحة الاستراتيجية، والذي يبدأ بالصواريخ الباليستية، وينتهي بالقنابل النووية، مرورا بأسلحة الدمار الشامل. وهذا النوع من الأسلحة يطلق عليه أسلحة الردع، أو التوازن فوق التقليدي، ويمثل امتلاكه ضرورة خاصة للقوى الكبرى ممتدة المساحة، والتي تهدف إلى السيطرة على المستوى العالمي. ووجود مثل هذه الأسلحة ذات المدايات البعيدة يضمن وصول القذائف، وإحداث التدمير في الدولة الخصم، فيما لو وصل الموقف إلى حالة حرب.

وروسيا تمتلك القسمين، ووقعت بشأنهما معاهدات واتفاقيات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثل معاهدة ستارت ١و٢، كذلك اتفاقية نشر الأسلحة التقليدية في أوروبا. ولكن ما نريد أن نشير إليه أن روسيا - على خلاف الاتحاد السوفيتي القديم - تفرط في الإعلان عن أسلحتها الجديدة والمطورة، كذلك تفرط في الإعلان عن التدريبات، سواء الذاتية، أو المشتركة مع الدول الصديقة، ولا يكاد يمر يوم إلا وتحمل وكالات الأنباء أخبارا عن النشاط العسكري الروسي والأسلحة الروسية الجديدة، وذلك لتحقيق هدفين، الأول: وضع روسيا -إعلاميا- على خريطة القوى الكبرى في العالم، وأنها استعادت قوتها تماما، وقادرة على اعتلاء دورها العالمي. أما الثاني، فيدخل في نطاق الإعلان عن أسلحة روسية يمكن بيعها، وبما يحقق طفرة في الاقتصاد الروسي. وقد أعلنت روسيا أن حجم مبيعاتها من الأسلحة المختلفة عام ٢٠٠٧ وصل إلى نحو ٦.٥ مليار دولار (نحو ١٩٥ مليار روبل)، وهو حجم مبيعات لم تصل إليه من قبل. وتخطط روسيا للتوسع في مجال تصدير الأسلحة، خاصة من الطائرات بأنواعها المختلفة، ليزيد عدد الدول المستوردة للأسلحة الروسية من ٦٠ دولة في الوقت الحالي إلى ٨٠ دولة بحلول عام ٢٠١٠. وربما يعتبر معرض "ماكس - ٢٠٠٧" -الذي نظمته موسكو وعرضت خلاله أحدث إنتاجها من الأسلحة بمختلف أنواعها وأبرمت صفقات مع العديد من الدول بلغت نحو ٤٠٠ مليون دولار- بمثابة إشارة على توجه روسي نحو المنافسة عالميا بشدة في هذا المجال.

وقد أعلن وزير الدفاع، في كلمته عند افتتاح معرض "ماكس - ٢٠٠٧"، أن القوات المسلحة الروسية حصلت على ٣٦ نموذجا

من الأسلحة المطورة والحديثة حتى منتصف عام ٢٠٠٧، منها الصاروخ الجديد "R-29-RGW" (سينيفا) الذى يطلق من البحر، كما بدأت وضع الصاروخ الحديث "بولافا" الذى يطلق من الغواصات على خط الإنتاج الفعلى، كذلك الصاروخ الباليستى من طراز "بارتس"، والصاروخ الحديث جو/جو "KH-102" الذى يطلق من الطائرات ويصل مداه إلى ٢٠٠ كيلومتر. هذا إلى جانب منظومة الدفاع الجوى "إسكندر-M" وإطلاق منظومتين فضائيتين لأغراض الاستطلاع والاتصالات.

ومن أجل تحسين أداء القيادة والسيطرة، ومنافستها للنظام الأمريكى "C-4-I"، فإن القوات المسلحة الروسية ستحصل على أنظمة حديثة للقيادة والسيطرة قبل حلول عام ٢٠١٥. كما تعمل روسيا على تطوير وتجديد شبكة الأقمار الصناعية لتضم مائة قمر صناعى حديث بحلول عام ٢٠١٠، من أجل تعظيم قدرتها فى مجالى الاتصالات والاستطلاع، واكتشاف الصواريخ الباليستية المزودة برءوس نووية فى حالة تهديدها للمجال الروسى.

وفى مجال الرد على نشر الدرع الصاروخية الأمريكية، فإن روسيا بدأت فى تجهيز شبكة من الصواريخ العابرة للقارات والتى تقول عنها إن الصاروخ الواحد قادر على "R.S-24" إصابة عشرة أهداف بعشرة مقذوفات مختلفة فى آن واحد.

وفى مجال تطوير الأسلحة البرية، فإن روسيا حرصت على تطوير البندقية الكلاشينكوف "AK-47" والمنتشرة فى أرجاء العالم، لتكون أخف وزنا وكاتمة للصوت عند إطلاق نيرانها، ولتستخدم ذخائر لديها القدرة على اختراق السترات الواقية من الرصاص.

وفى مجال المركبات المدرعة ذات التسليح القوى، فقد أنتجت المصانع الروسية المركبة "BMB-4"، التى ستدخل الخدمة اعتبارا من فبراير ٢٠٠٨. وربما تتذكر أن المركبة "BMB-1" التى استخدمتها القوات المسلحة المصرية إبان نصر أكتوبر المجيد كانت ذات كفاءة عالية.

وفى مجال الدبابات، تحاول المصانع الروسية إنتاج الدبابة "AM-A2"، وهى دبابة حديثة تضارع الدبابات "T-909" الأمريكية AM-A2، إلا أن الاعتمادات المالية وقفت حائلا دون دخول الدبابة الخدمة حتى الآن. لذلك، فإن القوات الروسية تعتمد بشكل شبه كامل على الدبابة "T-90" حتى الآن. هذا إلى جانب أن العديد من الأسلحة البرية الأخرى -خاصة المدفعية- تم تطويرها بشكل كامل.

فى مجال تطوير البحرية، تسعى روسيا لامتلاك أسطول من حاملات الطائرات، بعد أن تقادم أسطولها السابق، وتم بيع معظم قطعه إلى الصين والهند. وسوف تزود حاملات الطائرات الجديدة بتكنولوجيا متقدمة، ويصل عددها إلى ست حاملات مع حلول عام ٢٠٢٠، وتتبع نفس النظام الأمريكى فى صورة "مجموعات قتال".

وفى السياق نفسه، تتجه روسيا نحو تحديث أسطولها من الغواصات، حيث خرج العديد منها فعلا من الخدمة، خاصة الغواصات النووية.. وقد أجرت روسيا مؤخرا تجربة غواصة جديدة "تيجر-١" فى بحر البلطيق، تمت متابعتها من قوات حلف الناتو للتعرف على مجالات تحديثها. وقد تمكنت هذه الغواصة صغيرة الحجم من تثبيت علم روسيا فى قاع المحيط المتجمد الشمالى، حتى تثبت روسيا سيطرتها عليه، خاصة أن هذا المحيط يحتمل اختزانه لاحتياطى هائل من البترول والغاز الطبيعى.

شرعت البحرية الروسية أيضا فى تسليح غواصاتها الجديدة بالصاروخ الحديث "بولافا" الذى تمت تجربته فى يونيو ٢٠٠٧ وأصاب أهدافه على مدى بعيد بكل دقة. ومن أجل تحقيق السيطرة، فهناك توجه روسى لوجود دائم فى البحر المتوسط الذى يعتبر منطقة العمليات الرئيسية للأسطول الروسى المتمركز فى البحر الأسود. وقد استقر الرأى على أن يكون ميناء طرطوس السورى هو نقطة التمركز البحرية الرئيسية لهذا الأسطول، وتقوم روسيا بالتنسيق مع سوريا لإحكام الدفاع وتجهيز هذا الميناء لهذا الهدف.

ويحتل التطوير فى مجال القوات الجوية الاهتمام الرئيسى على مستوى القيادة الروسية. وقد رأس الرئيس بوتين شخصيا اجتماعا فى ١٢ أغسطس ٢٠٠٧ فى مدينة بطرسبورج لبحث تطوير صناعة محركات الطائرات بما يحقق مميزات خاصة فى مجال التوازن مع القوات الأمريكية، إلى جانب التوسع فى مجال التصدير لصالح الاقتصاد الروسى. وقد شرعت مؤسسة ميج فى تطوير وتحديث الطائرة "ميج-٣١" لرفع قدرتها بمعدل أربعة أضعاف قدرتها الحالية، وهى طائرة مقاتلة اعتراضية يبلغ مداها نحو ألف كيلومتر، وتستطيع بعد التطوير تدمير أهداف على مسافة ٢٠٠ كيلومتر، كما يمكنها التعامل مع عشرة أهداف فى وقت واحد، وتستطيع تدمير أربعة منها فى وقت واحد أيضا، إلى جانب قدرتها على اكتشاف الطائرات غير المكتشفة راداريا (الستالايت).

كما أعلنت شركة ميج تطوير الطائرة "ميج ٢٩ K"، و"ميج ٢٩ - KUB" لكى تعمل على حاملات الطائرات الروسية الجديدة، وهذه الطائرة تتميز أيضا بقدرات عالية.

وفى مجال الطائرات الحربية بدون طيار، فقد أنتجت الشركة طائرة حديثة (سكات) لها قدرة على قصف أهداف برية وبحرية متحركة، ولها القدرة على مقاومة الرادارات والأسلحة المضادة للطائرات. ويصل مداها حتى ٤٠٠ كيلومتر، ولها قدرة الاستمرار فى الجو لمدة ١٢ ساعة متواصلة دون التزود بالوقود. وسوف تستكمل القوات الجوية الروسية احتياجاتها من هذه الطائرات بحلول عام ٢٠١١.

ولم يقتصر أمر التطوير على شركة ميج، بل إن شركة سوخوى أنتجت الطائرة "SU-34" المتعددة المهام، وهى تطوير جذرى للطائرة "SU-24"، حيث ستمتلك القوات الجوية الروسية ٢٠٠ طائرة منها حتى عام ٢٠٢٠، لتحل محل الطائرة القديمة. ولكن يبدو أن مشكلات التمويل قد تؤثر على برامجها المخططة.

ثم يأتى تطوير القاذفات الاستراتيجية من طراز "TU-160"، كضرورة رئيسية لكى تستعيد روسيا قدرتها

على أن تجوب أجواء العالم. ويكتسب ذلك أهمية خاصة مع التحدي الجديد الذي نشأ مع الدرع الصاروخية الأمريكية. لذلك، فإن هذه الطائرات تنال اهتماما خاصا في التطوير ستظهر اثاره قبل عام ٢٠١٠.

في السياق نفسه، فإن القرار السياسي الروسي قد صدر من أجل بناء الجيل الخامس من المنظومة الجوية الحديثة، خاصة بعد أن نشرت الولايات المتحدة أسرابا من طائرتها الحديثة

"F-22" "رابتو" في قواعدها الجوية في منطقة الاسكا.

وفي مجال طائرات الهيلكوبتر ، فقد انتجت المؤسسة الروسية التي تعمل في هذا المجال نحو ١٥٠ طائرة عام ٢٠٠٧، بزيادة ٥٠٪ عما أنتجته عام ٢٠٠٦ . ويتوقع أن يتضاعف هذا الحجم بحلول عام ٢٠١٥، نظرا للإقبال العالمي على هذا النوع من الطائرات ، كما تخطط لانتاج ٥٠٠ مروحية عام ٢٠٢٥.

ولا يتوقف التطوير على المعدة فقط، بل إن تطوير قدرة الطيارين يساير نفس الجهود، من خلال تدريبات شاقة تتم في مناطق "غابات التايجا" لكي يكتسب الطيارون قدرات تحمل اضافية. هذا، ولم تنس روسيا العادات السوفيتية القديمة في رفع الروح المعنوية من خلال استعراض القوة العسكرية، التي يمثل الطيران أرقى مجالاتها . لذلك ، فقد انتهزت فرصة حلول العيد الـ ٩٥ لانشاء القوات الجوية، ونظمت عرضا جويا مكثفا أرادت من خلاله استعراض القوة الى جانب رفع الروح المعنوية للشعب الروسي.

ويبرز في اطار التطور في مجال الدفاع الجوي منظومة الصاروخ "S-400" الذي يستطيع تدمير الطائرات والصواريخ المجنحة (كروز) على كافة الارتفاعات من ١٠ أمتار وحتى ٣٠ كيلو مترا ولمدى ٤٠٠ كيلومتر. وقد تم حشد المنظومتين

"S-300 , S - 400" في وحدات مشتركة للدفاع عن الاراضي الروسية. وسوف يتم نشر ٢٠ كتيبة من منظومة

S-400 بحلول عام ٢٠١٥ .

ولم يتوقف تطوير الدفاع الجوي على تصميم أسلحة جديدة ، بل اهتمت روسيا بتطوير الصواريخ القديمة من طراز "بيتشورا" التي استخدمت في نصر اكتوبر ١٩٧٣ تحت مسمى "سام -٣" وقد تم التطوير ليكون النظام قادرا على تدمير الاهداف من ارتفاعات ١٠ أمتار وحتى ٣٠ كيلو مترا ولمدى ٣٥ كيلو مترا ، وله قدرة تخزين معلومات تصل الى عشرة الاف ساعة. كما يشمل نظاما خاصا لمقاومة الأعطال ، وسوف يتم تزويد ١٢ دولة بهذا النظام، معظمها دول عربية.

ويبقى أن الرئيس بوتين أعلن اعتماد ما قيمته ١٩٠ مليار دولار لتحديث وتطوير الاسلحة الروسية حتى عام ٢٠١٥ . ويتوقع بعض المحللين أن يرتفع هذا الرقم نظرا لطموحات روسيا في استعادة مكانتها على الساحة العالمية.

وتحاول روسيا استقطاب قوى ودول مختلفة للتعاون معها في مجال التسليح ، ويأتي في مقدمتها الصين - كقوة متصاعدة - وتهدف روسيا الى بناء تحالف معها في نطاق منظمة شنغهاي ، بما يؤدي لان تصبح الصين شريكا استراتيجيا، ويحقق مشاركتها في التصدي للمشروع الامريكي في اقامة درع صاروخية في المحيط الهادي، الامر الذي من شانه حصار القدرة الصاروخية والنووية الصينية، الى جانب منع روسيا من استخدام غواصاتها النووية المتمركزة في قاعدة "كامتشاتكا" المطلة على بحر اليابان.

ثم تاتي الهند كثاني اهم دولة متعاونة مع روسيا في مجال التسليح، وتشترك الدولتان في تصنيع طائرة نقل عسكرية متوسطة، حمولتها ٢٠ طنا ، يتم استخدامها من جانب الهند وروسيا في وقت واحد . كما يتم بالتنسيق بينهما تطوير صاروخ "براهموس" الاسرع من الصوت والذي يطلق من الغواصات ويصل مداه الى ٤٠٠ كيلو متر.

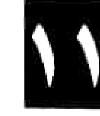
ثم تاتي اندونيسيا الحليف الجديد لروسيا، حيث عقدت صفقة بمقدار مليار دولار لتمويل شراء أسلحة روسية متعددة ، مع السماح لروسيا باستغلال الطاقة في العديد من المناطق الاندونيسية .

وفي السياق نفسه، تأتي ايران التي تعتمد بصورة شبه كاملة على روسيا فيما يتعلق بالتسليح، وكذلك سوريا، والجزائر كدولتين عربيتين.

وبرغم مجالات التطوير ، فإن روسيا لم تنس ارتباطاتها الدولية المصدق عليها . حيث أعلنت انها سوف تتخلص من الاسلحة الكيماوية والمخزون الذي لديها بحلول عام ٢٠١٢ ، كما تنهي تفكيك ٩ منصات لإطلاق صاروخ "توبول" العابر للقارات حتى عام ٢٠٠٩، وفقا لاتفاقية تخفيض مستوى الاسلحة الاستراتيجية. كذلك، فإن طوكيو تمول حاليا تفكيك ثلاث غواصات نووية روسية قديمة خرجت من الخدمة .

تقييم تطوير نظم التسليح الروسي :

برغم كل ما ذكر ، فإن التوازن مابين روسيا والولايات المتحدة، سواء في الاسلحة التقليدية أو فوق التقليدية، هو أمر غير محقق، وهناك فجوة كبيرة مابين الدولتين في هذا المجال. وإذا كانت روسيا تستغل التورط الأمريكي الحالي في منطقة الشرق الاوسط، من اجل استعادة قدرتها السياسية وزيادة التقارب على المستوى العالمي مع القوى المناوئة لامريكا أو المعترضة على سياستها، فإن الولايات المتحدة لا تعير اهتماما كبيرا للتطوير الروسي في مجال التسليح، وهو ما ظهر واضحا في الازمة الحالية الخاصة بالدرع الصاروخية، حيث تواصل الولايات المتحدة جهودها في بناء المشروع، ولا تهتم كثيرا بالرد على مقترحات موسكو بشأن اقامة رادار مشترك كبديل لهذه الدرع. كما تستهين بالردود المفتعلة الروسية، سواء في تحليق القاذفات الاستراتيجية الروسية فوق قاعدة "جوام" الامريكية، أو اقتراب هذه القاذفات من شواطئ النرويج وبريطانيا في بحر الشمال، او شروع روسيا في إنشاء "منشأة" صواريخ مضادة وانذار مبكر في "ليكوتشي" شمال مدينة بطرسبرج . كل هذا تقابله الولايات المتحدة دون اهتمام واضح، لانها تدرك الفارق التكنولوجي الكبير بينهما





■ أحمد دياب (*)

تعد مشكلة انخفاض السكان ظاهرة عامة ومشتركة فى العديد من الدول المتقدمة. لكن معظم هذه الدول لديها الموارد والوسائل الكافية لمواجهة مشكلاتها الديموجرافية، وهى تبقى فى كل الأحوال من قبيل " ترف " الرأسمالية التى اعتبرها البعض " أفضل مانع للحمل " . فى المقابل، تكتسب المشكلة الديموجرافية فى روسيا أهمية خاصة فى ضوء صعوبة الحلول المقترحة لمواجهتها واحتمالات تأثيرها بقوة على توجهات روسيا الاستراتيجية على الصعيد الدولى بل ومستقبل روسيا الاتحادية نفسها على الصعيد الداخلى. فمشكلة روسيا الديموجرافية هى نتاج" عبء " الرأسمالية فى روسيا ما بعد الشيوعية .

أولا - مشكلة روسيا الديموجرافية :

ترجع المشكلة الديموجرافية فى روسيا إلى بدايات القرن العشرين وقبل الثورة البلشفية، وكان عدد سكان روسيا حينذاك ٧٢ مليون نسمة فى مساحة تبلغ سدس مساحة العالم، وتضاعف العدد على مدى القرن الماضى بسبب سياسة الاتحاد السوفيتى فى فتح الهجرة بين الجمهوريات السوفيتية، وتوفير وسائل المعيشة على نفقة الدولة من مسكن وتعليم ورعاية صحية، و قد وصل عدد سكان روسيا عام ١٩٩٠ إلى ١٥٢ مليون نسمة، هذا على الرغم من الملايين الذين ذهبوا ضحية الحربين العالميتين الأولى والثانية والذين يقدر عددهم بنحو ٣٠ مليون معظمهم من الرجال. ثم بدا العدد فى التراجع بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وأصبح يشكل تهديدا للأمن القومى الروسى، خاصة أن نسبة الانخفاض كبيرة ولم تشهدها اية دولة فى التاريخ (١)

وفى خطابه أمام مجلس الدوما فى العاشر من مايو ٢٠٠٦ أبدى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين اهتماما بالغا بمشكلة بلاده الديموجرافية، موضحا " أن تعداد سكان روسيا انخفض خلال عام ٢٠٠٥ بنحو ٧٠٠ ألف نسمة، محذرا من احتمال انقراض الشعب الروسى فى حال استمرار الانخفاض بالمعدلات الحالية " . هذا التحذير من جانب بوتين لم يكن الأول من نوعه ففى أول خطاب له بعد أسبوعين من توليه الرئاسة رسميا فى مارس ٢٠٠٠، صرح بوتين بـ" أن عدد سكان روسيا يتناقص بمعدل ٧٥٠ ألف سنويا، وهناك احتمال أنه فى عام ٢٠١٥، سيكون عدد سكان روسيا أقل بمقدار ٢٢ مليون نسمة. ولو استمر هذا الانخفاض وبالمعدلات نفسها، فسيكون هناك تهديد على بقاء الدولة الروسية نفسها " . فبعد عقد من الزمن على انهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى ديسمبر ١٩٩١، انخفض عدد سكان روسيا ٣٪ عما كان عليه فى شتاء ١٩٩٢، أى بواقع يتراوح بين ٧٥٠ ألف نسمة ومليون نسمة سنويا، وهذه أعلى نسبة انخفاض ديموجرافى شهدها العالم فى العقد نفسه. ففى حين ارتبطت هذه الظاهرة بالهجرة فى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، مثل أرمينيا وكازاخستان، استقبلت روسيا موجات كبيرة من المهاجرين من هذه الجمهوريات بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٢، فبلغ عدد الوافدين إليها نحو ٥ ملايين نسمة. لكن لم يحل ذلك دون استمرار تدنى عدد السكان فى روسيا الاتحادية فى مرحلة ما بعد الشيوعية

وتكمن الخطورة فى أن المشكلة مرشحة لمزيد من التفاقم فى المستقبل. فتعداد روسيا الحالى البالغ نحو ١٤٣ مليون نسمة

(*) باحث فى العلوم السياسية

سينخفض إلى ما بين ١٣٠ و ١٣٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥، وفق التقرير الصادر أوائل عام ٢٠٠١ عن وكالة الاستخبارات الأمريكية عن الاتجاهات العالمية حتى عام ٢٠١٥ . ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، سينخفض عدد سكان روسيا بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ١٢١ مليون نسمة. و تأتي الإحصاءات الروسية نفسها لتضفي مزيدا من الهلع على المشكلة الديموجرافية، فقد كشفت لجنة الدولة للإحصاءات في عام ٢٠٠٠ عن أن سكان روسيا عام ٢٠٧٥ سيتراوح عددهم بين ٥٠ و ٥٥ مليون نسمة(٢).

و تعد مشكلة الخفة السكانية من أهم التحديات التي تواجهها الدول الصناعية المتقدمة، مثل دول أوروبا الغربية و شمال أمريكا و اليابان. لكن الانخفاض في هذه الدول يعد من قبيل " ترف " الرأسمالية التي اعتبرها أحد المعلقين " أفضل مانع للحمل ". وتستطيع هذه الدول بفوائضها المالية الكبيرة تقديم الحوافز الاقتصادية لشعوبها لتشجيعها على زيادة الإنجاب مثلما يحدث في ألمانيا وإيطاليا، أو تنظيم الهجرة " الانتقائية " إليها، مثلما يحدث في الولايات المتحدة وكندا، ومثلما يقترح الرئيس ساركوزي في فرنسا. وعلى العكس، فإن انخفاض السكان في روسيا يأتي نتيجة " عبء " الرأسمالية في روسيا ما بعد الشيوعية (٣)، إذ فرضت عملية التحول الاقتصادي أعباء ثقيلة على الشعب الروسي، سواء بسبب ارتفاع الأسعار و تدني الأجور، أو بسبب انسحاب الدولة و عجزها عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل العلاج والسكن بسبب ما رافق عملية التحول الاقتصادي من فساد و نهب لمقدرات الشعب الروسي. إذ بيعت مشاريع روسية كبرى تبلغ قيمتها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار بمبلغ ٧ مليارات دولار فقط، وهُرب نحو ٢٠٠ مليار دولار إلى الخارج خلال عقد التسعينيات الماضية بواقع ٢٠ مليار دولار سنويا، وانكمش الناتج القومي الروسي بنحو ٤٠٪ منذ عام ١٩٩١. ولم يبدأ الانتعاش إلا في السنوات القليلة الماضية جراء ارتفاع أسعار النفط و الغاز.

ورغم أن هذا الانتعاش قد يحمل بصيص أمل في رفع مستوى المعيشة للمواطن الروسي، لكنه لا يعني إمكان وقف التدهور السكاني بفعل ثلاثة عوامل :

الأول : سوء الوضع الصحي وتأثيره في الصحة الإنجابية. فعلى خلاف الدول الأوروبية التي تشهد ارتفاعا طفيفا في معدلات الوفيات قياسا على معدلات المواليد، بلغ عدد الوفيات في روسيا ١٦٠ حالة وفاة مقابل ١٠٠ ولادة، بينما بلغت هذه المعدلات في إيطاليا مثلا ١٠٣ حالات وفاة مقابل ١٠٠ ولادة. وينتشر العقم اللا إرادي في روسيا، حيث يعاني ١٣٪ من الأزواج الروس في سن الإنجاب من العقم، وهذه نسبة تفوق مثيلتها في الولايات المتحدة مرتين. و يعود سبب العقم النساني في روسيا إلى تفشي الإجهاض. ففي عام ١٩٨٨، اجريت ٦٫٤ مليون حالة إجهاض في روسيا(٤). وهناك أيضا مشكلة انتشار الأمراض المعدية جنسيا ، حيث يتراوح عدد المصابين بمرض الإيدز في روسيا بين مليون ومليوني مصاب، حسب دراسة قام بإجرائها مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٢، ومن مليون إلى مليون ونصف مليون، حسبما صرح به في مايو ٢٠٠٣ رئيس مركز الإيدز في روسيا فاديم بوكروفسكي. ومن المرجح أن يصبح الإيدز في الأعوام المقبلة أحد الأسباب الرئيسية للوفيات على المستوى القومي في روسيا(٥). وتكمن المشكلة في تكتم السلطات الروسية حول مدى انتشار المرض خوفا من تأثيراته السلبية على صورة روسيا كقوة عظمى (٦).

العامل الثاني وضع العائلة الروسية، فقد تراجع ميل الأجيال الجديدة إلى الزواج، وغالبا ما يعقب الزواج الطلاق. فبين ١٩٨١ و ٢٠٠١، تدنت معدلات الزواج إلى ثلثها، وتصدرت روسيا معدلات الطلاق في الدول الغربية. ففي مقابل كل أربع زيجات، وقعت ثلاث حالات طلاق(٧).

أما العامل الثالث، فهو تأثر المجتمع الروسي بميل أوروبي عام إلى خصوبة منخفضة. ففي إيطاليا وألمانيا و دول أوروبية أخرى، يتجه التعداد السكاني نحو الهبوط. وإذا ما استمرت التوجهات السكانية الراهنة، فإن الدراسات الديموجرافية تتوقع أن ينخفض عدد سكان أوروبا من ٤٥٠ مليون نسمة حاليا إلى ٤٠٠ مليون نسمة عام ٢١٠٠ . وقد تنتقل عدوى تأخير سن الزواج والإنجاب الأوروبية إلى روسيا، وتسهم في انخفاض معدلات الخصوبة الروسية.

من ناحية أخرى، فإن ميراث الإحباط الجمعي سيقف حائلا دون عودة الحيوية البيولوجية إلى المجتمع الروسي. فالمتغيرات السريعة التي شهدها هذا المجتمع منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، أسفرت عن حدوث شرخ داخلي بلغ مراحل خطرة بعدما تحول الروس إلى أكثر شعوب الأرض عرضة للإصابة بالأمراض النفسية المختلفة. وتشير الأرقام إلى أن هذه الأمراض بمختلف أنواعها تحولت إلى وباء. فقد بلغت معدلات الإصابة بالأمراض النفسية مستوى قياسيا زاد على ٤١٪ سنويا، والإصابات بين الفئات الشابة هي الأعلى. لكن الخطورة تكمن في زيادة معدلات الانتحار خلال السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق، إذ بلغت نحو ٤٠ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وهي من المعدلات الأعلى عالميا(٨)، والأشد خطورة أنها في تصاعد مستمر.

ثانيا - التداعيات والمخاطر :

من المؤكد أنه سيكون لانخفاض تعداد سكان روسيا تداعيات ومخاطرعديدة، خاصة في المديين المتوسط والطويل. فهذه المخاطر و التداعيات ستتعدى مستقبل روسيا الاتحادية ذاتها لتتفاعل مع التوازنات الإقليمية والدولية. فإحدى الأطروحات الروسية لتعويض نقص السكان هي تشجيع عودة نحو ٢٠ مليون روسي يعيشون في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لكن لهذا الطرح مخاطر مزدوجة على روسيا. فاستيعاب المهاجرين

ستكون له تكلفة اقتصادية عالية. وفى الوقت نفسه سيحرم روسيا من إحدى أهم أدوات سياستها الخارجية تجاه تلك الجمهوريات. أما الطرح الثانى، فهو تشجيع الهجرة من دول الاتحاد السوفيتى السابق أو جمهوريات القوقاز الروسية (٩). وبالفعل، هاجر إلى روسيا الاتحادية ما يتراوح بين ٣ و ٤ ملايين شخص من دول آسيا الوسطى (مليونا آذرى، مليون كازاخى، مئات الآلاف من الأوزبك والطاجيك و القرقيزيين). لكن لهذا الطرح أيضا مخاطره أولا على أمن روسيا الاجتماعى واستقرارها السياسى بسبب بروز نزعات فاشية وعنصرية تجاه الأجانب بين الشباب الروس المعروفين بحليقى الرءوس، وثانيا على هوية روسيا الثقافية والدينية. فتعداد المسلمين فى روسيا الاتحادية يبلغ حاليا نحو ٢٣ مليون نسمة بنسبة ١٨٪ من السكان. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة سترتفع عام ٢٠٢٥ إلى ٣٠٪ لتصل عام ٢٠٥٠ إلى ٥٠٪ من السكان(١٠) .

لكن الأكثر خطورة ما قد يأتى من جانب الصين. فروسيا، بتعداد سكانها الحالى والمتوقع، تبلغ مساحتها أكثرمن ١٧ مليون كم٢، فى حين أن الصين التى تبلغ مساحتها ٩,٥ مليون كم٢، يبلغ تعداد سكانها ١٣٠٠ مليون نسمة، وتعداد الذكورفى الصين يزيد على تعداد الإناث بمقدار ٩٠ مليون نسمة، فى حين يزيد تعداد الإناث فى روسيا على تعداد الذكور بمقدار ٦ ملايين نسمة. وتجمع الدولتين حدود مشتركة تصل إلى ٣٦٤٥ كم. وبينما لا يتعدى سكان سيبيريا كلها نحو ٣٠ مليون نسمة(منهم نحو ٧,٥ مليون فقط على الجانب الروسى من الحدود مع الصين، مقابل ١٣٠ مليونا على الجانب الصينى من الحدود)، نجد أن السكان فى الأقاليم الصينية الثلاثة المقابلة للحدود الروسية يصلون إلى ٢٥٠ مليون نسمة، أى أن الكثافة السكانية فى الجانب الصينى تتعدى ٢٠ ضعفا عن نسبتها فى الجانب الروسى.

إن الصين التى تعد قنبلة سكانية موقوتة لم تضع وقتا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، فدخلت من طريق التجارة إلى عمق الأراضى الروسية. و قد دفع تدفق التجار الصينيين داخل المدن الروسية بالسلطات هناك إلى بناء مستوطنات حدودية نصف سكانها من حرس الحدود، خاصة أن التجمعات الصينية الوافدة بدأت تحت غطاء التجارة فى تكوين تجمعات مستقرة، كما فى مدينة أوسوريسك(١١)، ويوجد الآن أكثر من نصف مليون مهاجر صينى فى أراضى روسيا الاتحادية. ويتوقع الروس أن يصل عدد هؤلاء الصينيين إلى ٢٠ مليون نسمة خلال العقود القليلة المقبلة.

وفى فبراير ٢٠٠٢، أشار ديمترى روجوزين، زعيم حزب رودينا القومى و الرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية فى مجلس الدوما، إلى أن الخطر الأساسى على روسيا حاليا مصدره الجنوب وليس الغرب، متهما الصين بالتخطيط للاستيلاء على سيبيريا بالديموجرافيا إن لم يكن بالقوة. و فى فبراير عام ٢٠٠٦، طالب روجوزين بوضع قوانين جديدة " لإعادة سيطرة روسيا على حدودها " خصوصا للحد من تدفق المهاجرين الصينيين، داعيا إلى ضروة حث الروس على الانتقال إلى المناطق الحدودية لصد " التهديد الصينى لروسيا الام "(١٢). إن المعادلة الصينية - الروسية جديرة بالانتباه، فروسيا أرض تحتاج إلى شعب، والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهى مسألة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار فى أسيا بالكامل.

وفى مواجهة هذه الأخطار المتوقعة، سيتعين على " روسيا الصغيرة " توجيه مواردها القليلة لأغراض الدفاع والأمن، الأمر الذى من شأنه تعميق المشكلة الاقتصادية. فإما أن تتجه روسيا إلى بناء جيش كبير لن تسمح به قاعدتها السكانية، أو تطوير ترسانة عسكرية فائقة لن تسمح بها مواردها الاقتصادية(١٣).

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تتعرض الإنتاجية فى روسيا إلى مشكلات موجعة، خصوصا أنها لا تزال تعتمد- تحديدا فى مجال الزراعة - على أساليب إنتاج كثيف العمالة. ورغم أن روسيا حققت فى العام الماضى معدل نمو اقتصاديا بلغ نحو ٦٪ - وهى نسبة لم تقاربها أى من الدول الثمانى الصناعية الكبرى- ونجحت فى تسديد معظم ديونها التى كانت تزيد على ١٤٣ مليار دولار، إلا أن هذا تحقق بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، ولا يعكس إنتاجية حقيقية. وفى كل الأحوال، فهى رهن عمر وكمية هذه الثروات، حتى لو كانت روسيا تملك منها الكثير بالفعل (١٤).

إن روسيا نموذج لما يعرف بالدول ذات الحجم غير الطبيعى، وهى تلك التى لا تتناسب مساحتها مع إمكاناتها. فأراضيها أوسع من حاجة سكانها، وهؤلاء اقل من أن يستغلوا مواردها بكفاءة. فقد شغلت روسيا نفسها لقرون بالتوسع الجغرافى على حساب التوسع الوظيفى، وبالكم على حساب الكيف. و هى الآن تدفع الثمن، و ربما يكون تراجع تعداد سكانها مقدمة لعودتها إلى الحجم الطبيعى للدول (١٥).

الهوامش :

١- ليونيد الكسندروفيتش، الأمة الروسية مهددة بالانقراض، صحيفة البيان الإماراتية، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٦

٢- د. إبراهيم عرفات، روسيا تنقرض، الأهرام، ٥ فبراير ٢٠٠١

٣- أحمد دياب، روسيا واستلهام الماضي.. هل " تلجم " الديموجرافيا طموحاتها الاستراتيجية؟، الحياة، ٢٤مايو ٢٠٠٦

٤- نيكولاس إبرشتات، روسيا رجل أوروبا المريض، مجلة كومنتير الفرنسية، ١أبريل ٢٠٠٦، ترجمة مختصرة في باب صحافة العالم الحياة، ١٥ مارس ٢٠٠٦ .

5- Nicholas Eberstadt, Some Strategic Implications Of Asian/ Eurasian Demographic Trends, Paper presented at The Harvard Center for Population and Development Studies, Cambridge,MA, November2003,

6- Celeste A . Wallander, The Politics of Russian Aids Policy, Center for Strategic and International Studies, December 2005

٧ - نيكولاس إبرشتات، روسيا رجل أوروبا المريض، مصدر سابق.

٨ - الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥ .

٩- د . إبراهيم عرفات، مصدر سابق .

١٠- فهمي هويدي، روسيا إذ تكفر عن الماضي، الأهرام، ٤ أكتوبر ٢٠٠٥ .

١١- د. إبراهيم عرفات، مصدر سابق.

١٢- فرانك براون، الأنظار تتجه شرقا، مجلة نيوزويك (النسخة العربية)، ١٨ يناير ٢٠٠٥ .

١٣- د . إبراهيم عرفات، مصدر سابق.

١٤- أحمد دياب، مصدر سابق .

١٥- د. إبراهيم عرفات، مصدر سابق .



د. مصطفى كمال طلبة

الخبير الدولي في شئون البيئة:

"تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله"

استحوذت قضية تغير المناخ بقوة على اهتمام العالم خلال عام ٢٠٠٧، وانعكس ذلك في بذل جهود دولية حثيثة -خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي- للاتفاق على إجراءات فعالة تحد من انبعاث الغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض والآثار المترتبة عليه.

وقد نبهت التقارير الدولية، التي صدرت أخيرا في هذا الصدد، إلى أن الدول النامية -رغم أنها الأقل إنتاجا لهذه الغازات- سوف تكون الأكثر تأثرا بنتائج هذا التغير المناخي. وقد أثارت توقعات هذه التقارير المتعلقة بأثر التغير المناخي على مياه النيل جدلا في الأوساط السياسية والعلمية في مصر، بين من يؤكدون صحة هذه التوقعات، ومن يشككون في الأسس العلمية والرياضية التي بنيت عليها.

ونظرا لأهمية قضية التغير المناخي، وأثرها الواضح على العلاقات الدولية عامة، وعلى العلاقات بين دول حوض النيل بشكل خاص، كان لـ "السياسة الدولية" هذا اللقاء مع الخبير الدولي في شئون البيئة د. مصطفى كمال طلبة، للتعرف على الأبعاد العلمية والسياسية والدولية المتعلقة بهذه القضية.

وللدكتور مصطفى كمال طلبة خبرة عريضة في جميع هذه المجالات. فقد كان أستاذا جامعيا، ووزيرا، ورئيسا لأكاديمية البحث العلمي في مصر، قبل أن يبدأ رحلته مع قضية البيئة على المستوى العالمي.

رأس د. طلبة وفد مصر في المؤتمر الدولي الأول عن البيئة الذي عقد في استوكهولم بالسويد عام ١٩٧٢، والذي على أثره تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وعين د. طلبة نائبا لأول مدير تنفيذي لهذا البرنامج -موريس سترونج- ثم تولى منصب المدير التنفيذي في عام ١٩٧٦، ولمدة ١٧ عاما متصلة.

في أثناء هذه المدة، شهد د. طلبة كواليس المفاوضات والمؤتمرات الدولية حول قضايا البيئة. وقد تم تكريمه من قبل منظمات وهيئات دولية عديدة -من بينها الأمم المتحدة- لدوره الشخصي في دفع قضايا البيئة إلى بؤرة الاهتمام الدولي. كما لعب د. طلبة دورا كبيرا في التوصل إلى اتفاقية مونتريال الخاصة بحماية طبقة الأوزون، والتي تعد -حتى اليوم- أنجح اتفاقية دولية في مجال حماية البيئة.

للدكتور طلبة إنتاج غزير على المستوى العلمي، حيث إن له نحو مائة مقال منشور في دوريات علمية دولية، كما أن له العديد من الكتب عن البيئة صادرة عن دور نشر عالمية، ومنها

Development Without Destruction (تنمية بدون دمار)

A Commitment to The Future (التزام بالمستقبل)

وقد تم تكريمه من قبل جامعات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، وبلجيكا، والصين وروسيا، ودول أخرى عديدة.

لم تنقطع صلة د. طلبة بقضية البيئة بعد انتهاء عمله في الأمم المتحدة، بل يواصل نشاطاته من خلال هيئات دولية مختلفة، مثل اليونسكو. كما أسهم في إنشاء، ودعم عدد من الهيئات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة.

يبدي د. طلبة اهتماما خاصا في هذه الفترة برفع الوعي بقضايا البيئة في مصر والدول العربية. ومن خلال هذا اللقاء، يشرح د. طلبة التطورات العلمية التي على أساسها ينبه العلماء اليوم إلى الأخطار المترتبة على تغير المناخ، كما يشرح الأبعاد السياسية والاقتصادية للمفاوضات والاتفاقيات الدولية في هذا الصدد. ويشير إلى أهمية أن تأخذ الدول العربية عامة، والدولة المصرية خاصة، إجراءات للتعامل مع الآثار المترتبة على تغير المناخ.

ينبه د. طلبة بشدة إلى أن الدولة المصرية يجب أن تواجه بجدية مشكلة أثر تغير المناخ على مياه النيل، وأن تتعاون مع باقي دول الحوض لإجراء دراسات جادة وعميقة للاسترشاد بها في إعادة ترتيب الأولويات التنموية في ضوء هذه التطورات.

القضية -حسب د. طلبة- لا تحتمل الانتظار. فقد أدرك العالم كله اليوم أن التأخر في التعامل مع التغير المناخي وآثاره سوف يعقد المشكلة، ويزيد بشدة من تكاليف معالجتها.

متى بدأ الاهتمام بقضية البيئة على المستوى الدولى ؟

● قبل عام ١٩٦٨، لم يكن هناك اهتمام على المستوى العالمى بقضايا البيئة والتلوث، ولكن قفزت هذه القضية إلى السطح فى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ بسبب ظاهرة نفوق الأسماك فى العديد من البحيرات فى الدول الاسكندنافية: السويد والنرويج والدنمارك. وقد اهتمت شعوب هذه الدول بتلقى تفسير من دولها لهذه الظاهرة. ولذلك، تم اجراء أبحاث اتضح منها أن الغازات المنبعثة من المصانع - مثل ثانى أكسيد الكبريت والنيتروجين - ترتفع فى الجو وتذوب فى مياه الامطار، مما ينتج ما يعرف بالأمطار الحمضية، التى تتسبب فى رفع درجة حموضة البحيرات، مما يؤدى إلى نفوق الأسماك.

• ظاهرة الأمطار الحمضية كانت السبب فى بداية الاهتمام العالمى بقضية البيئة

وبالبحث، تبين أن جزءا كبيرا من الغازات المتسببة فى هذه الظاهرة ليست ناتجة عن صناعات الدول الاسكندنافية، بل تنبعث من المصانع الموجودة فى انجلترا وألمانيا. ولذلك، فقد طلبت هذه الدول، ممثلة فى السويد، عقد مؤتمر دولى للبيئة الانسانية، حيث كان واضحا أنها غير قادرة على حل المشكلة بمفردها، بل كانت هناك حاجة للتعاون الدولى.

عقد هذا المؤتمر الدولى بالفعل فى عام ١٩٧٢ تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الانسانية"،

(United Nations Conference on The Human Environment)

وعرف أيضا باسم "مؤتمر استوكهولم"، وكانت هذه أول مرة يتم فيها حوار جاد حول قضية البيئة.

كيف تم إقناع الدول النامية بالمشاركة ؟

● لم تكن كثير من الدول النامية مقتنعة بأنها يجب أن تلعب دورا فى هذا الاطار.

فى ذلك الوقت، كنت وزيرا ورئيسا لأكاديمية البحث العلمى، وبالتالى كنت رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى مصر. وحين زارنى أمين عام المؤتمر موريس سترونج، الذى جاب انحاء العالم لاقناع مختلف الدول بالمشاركة، أعربت له عن رأى شاركنى فيه كثير من المسئولين فى الدول النامية، وهو أن الدول الغربية قد وصلت لمرحلة من الغنى والرفاهية تمكنها من أن تناقش اليوم قضايا البيئة. ولكن الدول النامية مازال اهتمامها منصبا على التصنيع والتقدم وتحقيق الوفرة، ثم تلتفت الى مشاكل البيئة فى مرحلة لاحقة.

هذا مع العلم بأننى كنت أساسا عالما وأستاذا فى الجامعة، فكان من المفترض أن اكون اكثر وعيا.

من أجل إقناع الدول النامية، والدول الصناعية أيضا، بأهمية القضية، تم عقد لقاء غير رسمى فى سويسرا عام ١٩٧١، قبل انعقاد المؤتمر الدولى، اجتمعت فيه مجموعة من العلماء والباحثين من الدول النامية والدول الصناعية، بالاضافة الى مجموعة من المسئولين من الدول النامية والصناعية، ليتناقشوا معا حول قضية البيئة، وهل تنحصر فى مشكلة التلوث، أم أن لها أبعادا أخرى؟

فى هذا الاجتماع، ظهر لأول مرة أن مشاكل البيئة ناتجة أساسا من الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية المتاحة فى أى بلد. وبذلك، تحولت القضية من التلوث الى موضوع أشمل - الاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية - وقد غير هذا من مفهوم الدول النامية كلها.

لقد تنبهت الدول النامية إلى أن لها مصلحة فى التركيز على قضية استغلال الموارد الطبيعية، وتكلفتها، حيث إن المستغل الأول لموارد الدول النامية هو الدول الصناعية التى تأخذ الانتاج "الطبيعى" من الدول التى كانت تستعمرها، ثم تصنعه وتعيد تصديره.

وقد ساهم فى إنجاح المؤتمر المناخ الدولى السائد فى ذلك الوقت. فرغم التنافس بين القطبين الدوليين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، كان هناك نوع من التوازن على المستوى الدولى، ورغبة فى التعاون ومنع حدوث صدام بين القطبين. من ناحية أخرى، ظهرت تكتلات مختلفة، مثل مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة دول عدم الانحياز، وكلها ساهمت فى أن تنفذ قضية البيئة الى قمة اهتمامات المجتمع الدولى. لكن الاهتمام الدولى بهذه القضية تراجع فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى فى ظل صعود الاهتمام بقضايا مختلفة، مثل التجارة العالمية، والاصلاح الاقتصادى، ومنظمات مثل الجات والبنك الدولى الى آخره.

هل أثر هذا الاهتمام الدولى بقضايا التنمية على الافكار المتعلقة بحماية البيئة؟

● بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم، جرت مناقشات -فى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

The United Nations Environment Program

وفى المؤتمر العام الذى عقد بهذه المناسبة- حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأى دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية، بل والحفاظ عليها بحيث تظل متاحة للاستخدام فى المستقبل. وفى هذا الإطار، ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة: حماية البيئة ممثلة فى مصادر الثروة الطبيعية، تحقيق النمو الاقتصادى، تحقيق التنمية الاجتماعية. ولكن ظهرت الحاجة لتقديم شرح أكثر تفصيلا لمعنى التنمية المستدامة وكيفية تطبيقها.

• التنمية المستدامة هى التى تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة

ولذلك شكلت، بناء على اقتراح مجلس المحافظين لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، لجنة دولية للتصدى لهذه الحاجة، وهى اللجنة الدولية للبيئة والتنمية

The World Commission on Environment and Development, WCED

برئاسة د. جرو هارلم برونتلاند، وهى طبيبة، وكانت رئيسة وزراء سابقة للنرويج، وتعمل حاليا كمبعوث خاص لأمين عام الامم المتحدة بان كى مون للتغير المناخى.

وكان نائب الرئيس هو د. منصور خالد، الذى كان نائبا لرئيس وزراء السودان، أى أن رئاسة اللجنة جمعت ممثلا عن كل من الدول المتقدمة والدول النامية. وقد اختارا عشرين عضوا من المتخصصين فى مجالات مختلفة ومن انحاء مختلفة من العالم، ولم يتدخل أى طرف آخر فى اختيار اعضاء اللجنة.

أصدرت اللجنة تقريرها فى عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future)

اشتمل التقرير على تعريف شامل للتنمية المستدامة، واقتراحات عن كيفية تطبيقها. وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها التنمية التى تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر، مع عدم التعدى على حقوق الأجيال القادمة فى المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالى أو يفوقه إن أمكن.

وقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها، وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول.

وقد جاء ذلك فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

United Nations Conference on Environment (UNCED)

وعرف بقمة الأرض، والذى عقد فى ريودى جانيرو من ٣ الى ١٤ يونيو ١٩٩٢.

اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول، حتى لا يحدث إضرار بالبيئة أو بصحة الانسان أو بالاقتصاد، نتيجة الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية. وقد جمع المؤتمر كل ماتم التوصل اليه فى هذا الاطار فيما سمى "أجندة القرن الحادى والعشرين". كما وقعت الدول المشتركة اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

العيب الاساسى فى هذه الاتفاقية انها تميزت بالعمومية، ولم تلزم الدول الموقعة عليها باتخاذ اجراءات معينة، كما ان الأجندة لم تترجم الى طرق عملية توضح كيفية تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وما هى الفترة الزمنية التى ستستغرقها، والتكلفة، ومن الذى سيتحمل هذه التكلفة. واعتقد ان عدم التزام الدول بالاتفاق على اهداف معينة كان يعكس غيابا للإرادة السياسية فى هذه الفترة

متى بدا المجتمع الدولى يتجه نحو الالتزام باهداف محددة لمواجهة مشاكل تغير المناخ والحفاظ على البيئة؟

● ظهر اهتمام عالمى واسع بقضية البيئة مرة أخرى بظهور ما سمى بمشكلة ثقب الاوزون. وقد ظهر الاهتمام العلمى بهذه القضية منذ عام ١٩٧٤، عندما اصدر اثنان من العلماء فى جامعة بيركلى بالولايات المتحدة بحثا تشير نتائجه إلى ان الغازات المستخدمة فى التكييف والتبريد واغراض اخرى عندما تصعد إلى طبقات الجو العليا، تحدث خللا فى طبقة الاوزون. وكانت الافتراضات مبنية على بحوث معملية، ولم تكن هناك قياسات فى الواقع

اهتمت المنظمة العالمية للارصاد الجوية (World Metreological Organization) وهى احدى هيئات منظمة الأمم المتحدة- بهذا الموضوع، وعملت فى الفترة مابين ١٩٧٤ و١٩٨٢ على رصد الغازات المنبعثة وقياس التأثيرات التى تحدث بالفعل على طبقة الأوزون. وهذه الطبقة، التى ينتشر فيها غاز الأوزون بسمك ١٥ أو ٢٠ كيلو فى طبقات الجو العليا، وظيفتها أن تمنع وصول الأشعة فوق البنفسجية -التى تعتبر ضارة بالانسان والحيوان والنبات- إلى الأرض.

بحلول عام ١٩٨٢، كانت قد تجمعت لدى منظمة الارصاد الجوية مجموعة كافية من البيانات، مما دفع المجلس التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة إلى أن يدعو لتشكيل لجنة بين -حكومية للتفاوض على اتفاقية لحماية طبقة الأوزون. وبالفعل، تم توقيع اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون فى مارس ١٩٨٥، ودخلت حيز التنفيذ فى سبتمبر ١٩٨٨، ولكنها لم تلزم الدول الموقعة باتخاذ اجراءات معينة للحد من انبعاث الغازات التى تؤدى الى الخلل فى طبقة الأوزون.

ولكن الاتفاقية التى حققت نجاحا ملحوظا فى هذا الصدد كانت اتفاقية مونتريال، أو "بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون"، والتى وقعت فى سبتمبر ١٩٨٧، بعد مفاوضات دولية استمرت عدة شهور. مازالت هذه الاتفاقية تعتبر النموذج المثالى لحل مشاكل البيئة العالمية، حيث اشتملت على ترتيبات لتمويل التزام الدول النامية بالخطوات المطلوبة. وقد كان هذا النجاح مرتبطا بقوة الحجج العلمية التى استندت اليها. فقد أحدثت دراسة أجراها عالم انجليزى ردود فعل واسعة، حيث أعلن أن هناك نقصا واضحا فى طبقة الأوزون فى القطب الجنوبى. وعلى أثر ذلك، تم تشكيل خمس مجموعات من العلماء من أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لدراسة هذا الموضوع، والأسس التى بنيت عليها النماذج الرياضية التى توصلت الى وجود ما سمى بـ "ثقب الأوزون". وبعد دراسات ومراجعات، اتفقت المجموعات الخمس على أن ما يحدث من خلل فى طبقة الأوزون سيستمر، حتى لو أوقفنا انتاج كل الغازات المتسببة فيه، ولن تعود طبقة الأوزون إلى طبيعتها الا بعد عقود من التوقف عن استخدام هذه الغازات.

• اتفاقية مونتريال لحماية طبقة الأوزون هى النموذج المثالى لحل مشاكل البيئة

وبينما كان العالم مشغولا بمشكلة انتشار مرض الإيدز، أو نقص المناعة المكتسب، بدأ الاطباء فى عام ١٩٨٨ يتحدثون عن أضرار وصول الأشعة فوق البنفسجية الى الارض نتيجة للخلل فى طبقة الأوزون.

ومن هذه الأضرار سرطان الجلد، وعتامة عدسات العيون، والخلل فى جهاز المناعة. وأكد الاطباء أن المعرضين لهذه الأضرار بشكل اكبر هم ذوو البشرة البيضاء.

وقد أثار ذلك ردود أفعال قوية فى دول الشمال الصناعية، حيث ضغطت شعوب هذه الدول على حكوماتهم لكى تقوم بعمل جاد لمعالجة هذه المشكلة.

لقد نجحت المفاوضات التى توصلت الى اتفاقية مونتريال، لأن العلماء كلهم تكلموا بصوت واحد، ولأن الاطباء تدخلوا وربطوا بين هذه المشكلة البيئية وصحة الانسان وحياته، وبالتالى، كان هناك ضغط من المواطنين - الذين أحسوا أن حياتهم وصحتهم مهددتان بسبب هذه المشكلة البيئية - على حكوماتهم لاتخاذ اجراءات جادة.

وهل هناك اتفاق بين العلماء حاليا بخصوص قضية تغير المناخ والاحتباس الاحرارى؟

● بدأ الاهتمام بدراسة قضية تغير المناخ من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والتى كونت مجموعة لجان لجمع البحوث والدراسات المتعلقة بتغير المناخ، وما سمى بغازات الصوبة الزجاجية، أو غازات الدفينة

وتم عقد المؤتمر الدولى الاول عن تغير المناخ عام ١٩٧٩، واشتركت فيه المنظمة العالمية للارصاد الجوية، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الاغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو

وعرضت كل هذه المنظمات الدولية نتائج الأبحاث التى تشير الى ان هناك زيادة واضحة فى كميات الغازات التى تسبب ارتفاع درجة حرارة الجو

وفى عام ١٩٨٨، وبالتعاون بين المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، تم انشاء اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change, IPCC

لكى تجمع كل البحوث العلمية المتاحة فى مختلف انحاء العالم عن قضية تغير المناخ، ثم تصدر تقارير دورية لكى تنبه العالم

إلى التطورات العلمية في هذا الموضوع.

ومن هذه اللجنة، تشكلت ثلاث لجان فرعية، هي :

١- لجنة علمية تتابع وتقيم الجديد في العلم.

٢- لجنة تدرس تأثر النظم الاقتصادية والاجتماعية بتغير المناخ.

٣ - لجنة تدرس الخيارات المطروحة للاستجابة لهذه التغيرات المناخية، وكيفية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من حدة تغير المناخ.

• التغير المناخي سيؤثر على مصر وسيتطلب ذلك إعـــادة ترتيب خططنا الاقـتـصادية والتـنـمــــــوية

كانت اللجنة الاولى برئاسة عالم انجليزي، وكانت لها صفة علمية خالصة، ولم يكن عليها اى تأثيرات سياسية.

اللجنة الثانية كان يرأسها عالم من الاتحاد السوفيتي، وقد تدخلت فيها السياسة الى حد ما، لأن الاتحاد السوفيتي -وكان من كبار المنتجين لغازات الدفيئة- كان يريد تجنب الادانة من قبل المجتمع الدولي.

أما اللجنة الثالثة، فكانت برئاسة أحد وكلاء وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت تقاريرها مسيسة بالكامل.

بدأت اللجنة الحكومية في اصدار تقرير كل ٦ سنوات بناء على التقارير المرفوعة من اللجان الفرعية الثلاث.

وبما أنها لجنة حكومية، فتقاريرها يدخل فيها شئ من السياسة، وتحاول التوصل الى وفاقات، وقد يأتي ذلك جزئيا على حساب العلم.

ولكن القاعدة العلمية التي تقوم على اساسها التقارير قوية، وتتمتع بقدر كبير من الاحترام.

وما السبب في أن قضية التغير المناخي لاقت اهتماما غير مسبوق هذا العام؟

● لقد أثارت قضية التغير المناخي اهتماما واسعا هذا العام لعدة أسباب، منها الاهتمام الكبير الذى صادفه فيلم آل جور، نائب الرئيس الأمريكي السابق، عن التغير المناخي، والذى سماه "حقيقة مزعجة" أو (An Inconvenient Truth). وقد وثق هذا الفيلم التأثيرات الناتجة عن تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض من فيضانات واعاصير وما إلى ذلك. وقد عرض الفيلم، ومدته ساعة ونصف الساعة، بشكل قوى الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد أحدث رد فعل كبيرا، خاصة في الدول الصناعية والمتقدمة.

من ناحية أخرى، فقد صدر في أكتوبر ٢٠٠٦ تقرير عن اقتصادات التغير المناخي، أعده الاقتصادى البريطاني سير نيكولاس ستيرن (Sir Nicholas Stern) وكان في السابق كبير اقتصاديي البنك الدولي، بناء على طلب جوردون براون - رئيس وزراء بريطانيا الحالي - عندما كان وزيرا للخزانة. جمع ستيرن ٢٠ من زملائه، وزاروا دولا من مختلف مناطق العالم: الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول شرق أوروبا، فرنسا، ألمانيا، باكستان، والهند والصين، حيث قابلوا اقتصاديين من هذه الدول ودرسوا تأثير تغيرات المناخ على الاقتصاد، وما هو الوضع في حالة إذا ما طبق العالم إجراءات معينة لمواجهة هذا التغير، وفي حالة عدم اتخاذ أى إجراءات.

وكانت محصلة البحث ان اتخاذ إجراءات للحد من تغير المناخ الآن سوف يكلف الاقتصاد العالمي ١٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، لكن المشاكل والأخطار والخسائر التي ستنتج عن عدم اتخاذ هذه الإجراءات ستكلف العالم ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي. ومع الأسف، فإن الدول النامية سوف تكون نسبة الخسارة فيها أعلى من هذا المتوسط العالمي المقدر بـ ١٠٪. كما أشار التقرير إلى ان ٢٠٠ مليون شخص قد يتحولون إلى لاجئين بسبب تعرض أماكن إقامتهم للجفاف أو الفيضانات.

وبالمناسبة، فقد عقدت منظمة اليونسكو مؤتمرا بعد صدور تقرير ستيرن العام الماضي، بعنوان "حماية كوكب الأرض" دعت فيه ٢٠ او ٢٥ من العلماء المهتمين بهذا الموضوع، وكنت واحدا منهم. وكان حاضرا في القاعة نحو ١٠٠٠ مستمع من مختلف انحاء العالم، ولم يكن هناك من الموجودين من لم يسمع عن تقرير ستيرن. ولكن عند عودتي إلى القاهرة، فوجئت بأن التقرير لم يحدث أى صدى في مصر، والجهة الوحيدة التي طلبت مني ان القى محاضرة عن هذا التقرير بعد نحو شهر ونصف شهر

كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وليست أيا من الجامعات المصرية.

من ناحية أخرى، أثارت آخر تقارير أصدرتها اللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ - تقرير اللجنة العلمية صدر فى يناير ٢٠٠٧، وتقرير لجنة آثار التغير المناخى فى مارس، وتقرير الاستجابات فى سبتمبر، والتقرير النهائى سيصدر فى نوفمبر ٢٠٠٧ - ردود فعل واسعة.

أفاد التقرير العلمى بأن التوقعات السابقة بأن درجة حرارة الأرض كان من المقدر أن ترتفع بمقدار ٦ر درجة مئوية فى القرن الماضى خاطئة، وبأن كل الحسابات والقياسات التى أجريت أوضحت أنها ارتفعت بالفعل بمقدار ٧٥ر درجة. كما أكد هذا التقرير أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ستكون درجة حرارة الأرض قد زادت بمقدار درجتين، بل إن هذه الزيادة يمكن أن تحدث بحلول عام ٢٠٣٥.

• يجب أن تتعاون دول حوض النيل لبناء نموذج رياضى يحسم قضية تأثير تغير المناخ على النهر

ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة، فإن كمية الأمطار المتساقطة فى بعض أجزاء من العالم ستنقص بنسبة ٥٠٪، بينما تزداد فى مناطق أخرى، مما يعنى أن الإنتاج الغذائى العالمى سيتناقص. من ناحية أخرى، سيؤدى ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة معدل ذوبان الثلوج، وبالتالى إلى ارتفاع سطح البحر، مما سيؤدى إلى غرق جزر كاملة موجودة فى المحيط الباسيفيكى والهندى والهادى، بالإضافة إلى غرق جميع المناطق الواقعة فى مستوى منخفض عن سطح البحر.

وكيف ستتأثر مصر بهذه التغيرات ؟

● ستؤثر هذه التغيرات قطعا على الوضع فى مصر. فعندنا عدد كبير من المناطق على البحر المتوسط، وفى شمال الدلتا - بورسعيد والعريش والإسكندرية ورأس البر ورشيد - والتى ستتأثر من جراء ارتفاع سطح البحر.

من ناحية أخرى، فعندنا دراسات فى مصر تشير إلى أن الأرض فى منطقة الإسكندرية تهبط حاليا بمعدل ملليمتر أو ٢ ملليمتر كل عشر سنوات، أى أن المشكلة عندنا مضاعفة، فالأرض تنخفض ومستوى البحر سيرتفع، مما سيزيد من حجم المأساة.

من المهم بالنسبة لنا أيضا ما أورده التقرير بأن المياه الواردة إلى الأنهار من الأمطار سوف تتناقص، ولذلك فيجب أن نتساءل: ماذا سيحدث للنيل؟ ومع الأسف، فليس لدينا حتى الآن فى مصر، أو فى أى دولة من دول حوض وادى النيل، نموذج رياضى يوضح ماذا سيحدث للنيل.

هناك تسعة نماذج رياضية تستخدم، ولكنها تأتى من الخارج. ثمانية من هذه النماذج تتوقع أن تقل واردات النيل من مياه الأمطار نتيجة لتغير المناخ بمقدار ٧٠٪، وهناك نموذج واحد فقط يتوقع العكس، أن المياه الواردة إلى النيل سوف تزيد بمقدار ٣٠٪.

فنحن بالتالى فى وضع لا نحسد عليه، حيث لا نستطيع أن نتوقع ما الذى سيحدث. فلو نقصت مياه النيل بمقدار ٧٠٪، فهذا معناه أن خطط التنمية فى مصر يجب أن تتغير بالكامل.

الزراعة فى مصر تستهلك نحو ٨٠٪ من مواردنا المائية. فلو نقصت مياه النيل بنحو ٧٠٪، فلا يمكن أن نعتمد على الزراعة، بل يجب أن نعيد صياغة أولوياتنا التنموية، ونتوجه إلى إنشاء صناعات، وبالتحديد صناعات لا تستهلك الكثير من المياه، مثل الصناعات الإلكترونية التى تستهلك عشر مقدار المياه التى تستهلكها صناعات أخرى. كما يجب أن نبتعد عن صناعات الحديد والصلب والاسمنت، لأنها تستهلك كميات كبيرة من المياه. ولن نستطيع أن ننتج ما نحتاج إليه من غذاء، لأننا سنضطر إلى تقليل المساحات المزروعة، أو قد نتجه إلى إنتاج زراعات معينة للتصدير من أجل تمويل شراء احتياجاتنا الغذائية من الخارج.

من ناحية أخرى، إذا كان المتوقع هو حدوث ٣٠٪ زيادة فى مياه النيل، فنحن بصدد حدوث فيضانات، وذلك سيؤثر بشكل ما على السد العالى، وقد يؤدى إلى إغراق مناطق فى مصر.

إن التغير المناخى سيؤثر علينا فى مصر بشكل أو بآخر. وفى كل الحالات، سيتطلب ذلك إعادة ترتيب خططنا الاقتصادية والتنموية. ولن نستطيع أن نحسم قضية تأثير تغير المناخ على مياه نهر النيل بدون وجود بيانات مستفيضة يمكن على أساسها التنبؤ بما سيحدث. ومصر فى حاجة إلى تعاون دول حوض النيل من أجل إمدادنا بالمعلومات والبيانات اللازمة لبناء هذا النموذج الرياضى.

وتتضمن هذه المعلومات عدد السكان فى كل الدول الواقعة على نهر النيل، ومعدل نموهم، ومساحة الأراضى المزروعة على

نهر النيل، ومعدل نموها، ومساحة الأراضى المزروعة عن طريق الرى، ومساحة المناطق التى تسقط فيها الأمطار، وتلك التى لا تتعرض للأمطار.

كما أن بناء النموذج يعتمد على توافر معلومات عن تصور هذه الدول لتطورها فى الأعوام الثلاثين المقبلة، وما هى خططها للتوسع العمرانى والزراعى، وما هى توقعاتها بالنسبة لارتفاع مستوى الدخل والاحتياجات المائية لسكانها.

هناك مؤشرات اقتصادية عن الوضع الحالى موجودة لدى البنك الدولى، لكننا بحاجة إلى الخطط المستقبلية والتوقعات من أجل بناء هذا النموذج الرياضى. وكثير من دول حوض النيل لديها أساتذة ومتخصصون على أعلى مستوى، وإمكانيات علمية محترمة. وقد لمست ذلك بنفسى خلال عملى وإقامتى فى دول مثل أوغندا وكينيا وغيرهما. وهناك علماء من هذه البلاد على أعلى مستوى من الكفاءة يعملون فى منظمة الأرصاد الدولية.

• ليس هناك وعى كاف بقضية التغير المناخى وآثاره فى مصر على المستوى الشعبى أو الحكومى

وقد أثرت هذه القضية مع د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية فى مصر، لأنها يجب أن تدرج ضمن القضايا التى تناقش فى إطار اتفاقية مياه النيل. إن التوصل إلى نموذج رياضى يمكننا من توقع أثر التغيرات المناخية شئ حيوى، لكى نتمكن من التخطيط لمستقبل مصر.

فقبل أن نتبنى أى مشاريع مستقبلية، يجب أن ندرس كم سيزداد عدد سكان مصر؟ وما العدد الذى سيضطر إلى الهجرة من أماكن معيشته الأصلية نتيجة لارتفاع سطح البحر؟

من المنتظر بحلول عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٣٥ أن يضاف إلى السبعين مليون مصرى - التعداد الحالى لسكان مصر - سبعون مليونا آخرون. فلو نظرنا إلى بعض المشاريع المقترحة، مثل مشروع ممر التنمية الذى طرحه د. فاروق الباز، فسنجد أنه لن يستوعب أكثر من ٥ أو ٦ ملايين، فأين سيذهب باقى السبعين مليونا؟

من الممكن أن يستوعب الساحل الشمالى ٢٥ أو ٣٠ مليونا، لكنه مهدد بفعل تأثيرات تغير المناخ. إذن، يجب أن نخطط لكى تبتعد كل المشاريع الجديدة فى هذه المنطقة بمسافة ٧ أو ٨ كيلومترات عن شاطئ البحر، كى لا تكون مهددة.

ويجب أن نخطط لحماية استثماراتنا الضخمة، خاصة الصناعية، ونحدد إلى أين سننقلها كى تكون بعيدة عن ساحل البحر وغير مهددة.

أنا أرى أنه ليس هناك وعى كاف بهذه القضية على المستوى الحكومى أو المستوى الشعبى فى مصر. وهناك، مع الأسف، نوع من الخوف من مواجهة الحقائق، خاصة الحقائق الصعبة، مثل احتمال أن تغرق مثلا ثلث الدلتا.

ويجب أن ندرك أنه ليس هناك شك من الناحية العلمية فى أن هناك تغيرا فى المناخ، وأن ذلك سوف تكون له تأثيرات واضحة علينا. فاللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ فيها ٥٠٠ عضو، علماء من جميع أنحاء العالم، واللجان الفرعية فيها ما لا يقل عن ٢٠٠ عالم، وكلهم متفقون على أن هناك ارتفاعا فى درجة حرارة الأرض، وأن ذلك سوف تنتج عنه آثار واضحة. وقد أكدت تقارير هذه اللجنة أنه ليست هناك وسيلة لإيقاف تغير المناخ الذى سيحدث خلال الأعوام العشرين المقبلة، حتى لو توقف العالم اليوم عن إنتاج غازات الدفيئة، وهو لن يتوقف. فالغازات التى تسبب الاحتباس الحرارى يمتد عمرها وتأثيرها لما لا يقل عن عشرين أو ثلاثين سنة، قبل أن تختفى. ولكى يصل العالم لمجرد تثبيت تركيز هذه الغازات فى الجو، فيجب أن تخفض الدول الصناعية من ٦٠ إلى ٨٠٪ من إجمالى هذه الانبعاثات، حتى نستطيع فقط أن نوقف معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض.

لقد أحدثت هذه التقارير ردود فعل قوية عند العلماء والشعوب. فالعلم يشير إلى أن هناك من سيموتون من الحر، ومن سيموتون من الجوع، ومن سيتعرضون للغرق نتيجة للفيضانات أو التشريد.

هناك بالفعل عدد قليل جدا من العلماء، يخالفون هذه النتائج، ويقولون - على العكس - نحن على أبواب عصر جليدى، ولن يحدث ارتفاع فى درجات الحرارة. لكن هؤلاء نسبتهم لا تتعدى ١ أو ٢٪، ومن غير المعقول أن نتجاهل إجماع هذا العدد الكبير من العلماء، ونشكك فيه على أساس افتراضات هذه النسبة الصغيرة.

ولو انتظرنا حتى تتحول استنتاجات وتوقعات العلماء، إلى حقائق، فسوف يكون الوضع أسوأ بكثير، والمشكلة أصعب فى العلاج. فعند تحقق ما يتوقعه العلماء، من ارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين أو ثلاث، فإن ذلك سوف يترتب عليه آثار كبيرة. إن زيادة معدل الأمطار فى بعض مناطق العالم تزيد من نسبة بخار الماء فى الجو، وبخار الماء نفسه أحد الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وبالتالى فزيادته ستؤدى إلى ارتفاع جديد لدرجات الحرارة

ومن الممكن أن ترتفع نسبة غازات الدفيئة فى الجو بأكثر مما هو محدد فى النماذج الرياضية المستخدمة لتوقع ما سيحدث فى المستقبل. هناك من يقول، ولكن ليس هذا مؤكدا، إن درجات الحرارة سترتفع بمقدار ٥ أو ٦ درجات، وليس درجتين أو ثلاثا، بنهاية القرن. ولو حدث هذا، فنحن نتحدث عن ظروف مناخية مختلفة تماما عن العالم الذى نعيشه اليوم.

من ناحية أخرى، فإن ذوبان الجليد فى المناطق القطبية يؤدى إلى انبعاث غاز الميثان، وهو من أكثر الغازات قدرة على رفع درجة حرارة الجو. وهناك توقعات معينة عن كمية الغازات التى ستخرج إلى الجو، لكن لو زاد معدل ذوبان الجليد عما هو متوقع - حسب النماذج الرياضية - وهذا وارد، فإن سطح البحر سيرتفع بمقدار ٥ أو ٦ أمتار.

فى هذه الحالة، عندنا فى مصر - مثلا - فإن الدلتا كلها ستغرق، بل وقد يمتد ارتفاع البحر إلى القاهرة، فيجب أن يكون لدى الحكومة المصرية إدراك حقيقى بأهمية هذا الموضوع، وجدية فى تناول الآثار المترتبة على تغير المناخ، ووضع الخطط للتعامل معها. ويجب أن نشكل مجلسا أعلى أو لجنة وزارية لدراسة الموضوع بجدية كافية نظرا للأخطار التى قد تصيب مصر وسكانها.

فعلى سبيل المثال، فى مجال الصحة، هناك احتمال أن تنتشر فى مصر بعض الأمراض الموجودة فى الجنوب، مثل الملاريا، بسبب ارتفاع درجة الحرارة. كما سيكون هناك تزايد فى نسب تلوث الأغذية بالسلمونيلا. وسوف تتأثر فئات معينة، مثل الأطفال وكبار السن، بارتفاع درجات الحرارة، مما قد يؤدى إلى زيادة فى معدلات وفياتهم، كما حدث بالفعل فى فرنسا وسويسرا أثناء موجات الحر الأخيرة. من ناحية أخرى، سيؤثر ارتفاع درجات الحرارة على المحاصيل التى تحتاج إلى درجات حرارة معتدلة، فيجب أن نفكر فى تغيير التركيب المحصولى، وفى نقل المحاصيل المزروعة فى جنوب الوادى إلى الشمال.

• هناك عجز شامل فى تناول قضية تغير المناخ فى العالم العربى .. حتى فى مجال البحث العلمى

لكى نستطيع أن نواجه كل ذلك، فإننا نحتاج إلى ١٠ أو ١٥ سنة من الدراسة والتخطيط. ويجب تشكيل لجان فنية، تدرس كل منها موضوعا معينا لمدة سنتين أو ثلاث، ثم تنقل نتائجها إلى لجنة تخطط على أساس هذه النتائج للسياسات الواجب اتباعها.

ليس هناك اهتمام كاف فى مصر بدراسة هذه القضية باستثناء وحيد، وهو دراسة أجرتها جامعة الإسكندرية تحت إشراف د. محمد الراعى، حين كان عميدا لمعهد البحوث بالجامعة منذ أكثر من خمس سنوات. فقد درس د. الراعى وفريقه ماذا يمكن أن يحدث فى الإسكندرية، وبورسعيد، والعريش عند ارتفاع مستوى البحر. وهذا هو البحث الوحيد من هذه المنطقة الذى استخدم فى تقرير اللجنة الحكومية المعنية بشئون المناخ قبل الأخير. ولا يوجد بحث واحد فى العالم العربى عن آثار تغير المناخ. هناك عجز شامل فى تناول هذه القضية، حتى فى مجال البحث العلمى.

وماذا عن الوعى على المستوى الدولى ؟

● هناك على المستوى الدولى وعى كامل بالقضية منذ عام ١٩٩٠، وقد انعكس ذلك فى تشكيل لجنة توصلت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتى تم توقيعها، مع اتفاقية التنوع البيولوجى، فى قمة الأرض بريودى جانيرو عام ١٩٩٢. كما تأكد ذلك بتوقيع بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية.

ويبدو أن الوعى بمشاكل البيئة ينتشر بشكل أكبر فى الدول المتقدمة، حيث تحظى الشعوب بمستوى عال من التعليم، نظرا لوجود جمعيات أهلية نشطة جدا تدعم الاهتمام بقضايا البيئة، كما أن الإعلام يقوم بدور واضح فى شرح قضايا البيئة للناس. ولذلك، فالمواطن فى أوروبا والولايات المتحدة على قدر كبير من المعرفة بقضايا البيئة وأثرها على صحته وأسرته وعلى الاقتصاد.

العلامة الفارقة فى الالتزام الدولى بمواجهة قضية تغير المناخ كان توقيع بروتوكول كيوتو، الذى دخل حيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٥، والذى أعلنت فيه الدول الصناعية مسئوليتها عن خفض إنتاج الغازات التى تسبب الاحتباس الحرارى، حيث إن إجمالى ما كانت الدول النامية تنتجه فى عام ١٩٩٠ من هذه الغازات لا يزيد على ١٠٪ من الإنتاج العالمى. ولذلك، لم تلزم اتفاقية كيوتو الدول النامية بشئ. لكن الدول الصناعية التزمت بأن تنقص إنتاجها من الغازات التى تسبب الاحتباس الحرارى.

لقد وقعت كل الدول الصناعية اتفاقية كيوتو، بما فى ذلك الولايات المتحدة، وكان ذلك أثناء ولاية الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ونائبه آل جور، ولكن إدارة جورج بوش الابن أعلنت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، ولا تزال خارجها. وهذا موقف لا مسئول تجاه العالم كله.

ويتعلق موقف الولايات المتحدة بالتكلفة الاقتصادية، حيث تضغط الشركات الكبرى على الرئيس بأن تكلفة تحويل التكنولوجيا

من أجل تقليل انبعاث غازات الدفيئة ستكون عالية جدا. ومن الملاحظ أن هناك إسرافا فى استخدام الطاقة فى الولايات المتحدة فدول أوروبا فى الشمال البارد يستخدم فيها الفرد ٧ آلاف كيلووات طاقة فى السنة، بينما فى الولايات المتحدة يستهلك الفرد ١٣ ألف كيلووات طاقة فى السنة.

• المواطن فى أوروبا والولايات المتحدة على قدر كبير من المعرفة بقضايا البيئة وأثرها على صحته وأسرته وعلى الاقتصاد

من ناحية أخرى، تثار اليوم قضية استهلاك الصين والهند للطاقة، حيث من المتوقع أن تنتج الدولتان بحلول عام ٢٠٢٠ غازات مسببة للاحتباس الحرارى أكثر مما تنتجه الولايات المتحدة ولكن هناك خلافا بشأن هذه النقطة، لأن تعداد الهند والصين أكثر من مليارين ونصف مليار فرد فلو قسمت عليهم الغازات المنبعثة من البلدين، لكان نصيب الفرد نحو ١/١٠ أو ١/٢٠ من نصيب الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومشكلة الصين، التى تسعى للنمو السريع فى إنتاجها الصناعى، أنها تستهلك الطاقة بنسبة عالية، خاصة الفحم الذى يفرز أضعافا مضاعفة من ثانى أكسيد الكربون من تلك التى تنتج عن احتراق البترول أو الغاز. وهناك نقاش فى الغرب حول كيفية استخدام الفحم بطريقة تقلل من انبعاث هذه الغازات، خاصة فى ظل ارتفاع أسعار البترول والخوف من نضوبه.

والدرس المستفاد من النجاحات السابقة فى التوصل إلى اتفاقيات فى مجال البيئة هو ضرورة عقد اجتماعات غير رسمية بين وفود دول العالم المتقدم والعالم النامى. فيجب أن يجلس رؤساء الوفود معا فى حجرات مغلقة للتعبير عن آرائهم، وسماع آراء الآخرين فى جو ليس فيه التزام رسمى. وعن طريق النقاش، يمكن التوصل إلى نصوص توافقية.

وما هو موقع الطاقات البديلة فى هذا الإطار؟

● تشير التقارير إلى أنه بحلول عام ٢٠٤٠ أو ٢٠٥٠، سيتم تلبية ٣٢٪ من احتياجات العالم من الطاقة عن طريق استغلال طاقة الرياح. أما عن الطاقة الشمسية، فالملاحظ أن شركات البترول العملاقة هى التى تضع استثمارات ضخمة فى مجال الطاقة الشمسية، وهى التى أنتجت الخلية التى تحول الشمس إلى كهرباء، وهى موجودة وتستخدم فى مصر، وكفاءتها غير محدودة، لكن سعرها عال جدا.

ولدى من المعلومات ما يشير إلى أن هذه الشركات هى التى تقف وراء عدم إنتاج هذه الخلية الضوئية على نطاق واسع، وبالتالى انخفاض سعرها، وذلك لأن الشركات السبع الكبرى لم تتفق حتى الآن فيما بينها على تقسيم النفوذ فى "حزام الشمس"، أى المناطق التى تتوافر بها الشمس بشكل متواصل خلال العام، وهو بالمناسبة نفس "حزام البترول" بفنزويلا، والمكسيك، وشمال إفريقيا، ومنطقة الخليج.

• بروتوكول كيوتو علامة فارقة فى الالتزام الدولى بمواجهة قضية تغير المناخ

وأنا أناشد الدول العربية منذ عشرين عاما أن تستثمر جزءا من عائدات البترول لإنشاء معهد مركزى للبحوث فى العالم العربى، يبحث فى كيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية، ليس فقط لإنتاج الكهرباء، ولكن أيضا لتحلية مياه البحار، عن طريق تطوير الأغشية المطلوبة، واستخدام الطاقة الشمسية فى ضغط المياه خلالها.

بذلك، نكون قد عرفنا كيف نستغل مواردنا المتاحة لتوفير احتياجاتنا دون الاعتماد على الغير. ومهما تكن السيناريوهات المستقبلية، فإن المنطقة ستحتاج - بدون شك - إلى موارد مائية جديدة. فخط الفقر المائى يحدد باستهلاك الفرد لألف متر مكعب من المياه فى السنة، والفرد فى مصر - على سبيل المثال - نصيبه ٨٠٠ متر مكعب من المياه فى السنة. إن مصر تحت خط الفقر المائى، بينما تعدادنا ٧٠ مليونا. وعندما يصل تعداد المصريين إلى ١٣٠ أو ١٤٠ مليونا - حتى إذا لم تتناقص مواردنا المائية - فسيصبح استهلاك الفرد ٤٠٠ متر مكعب. إذن، لا حل إلا بتحلية مياه البحر. وهناك مشروع لدراسة ذلك فى عمان، ومشروع آخر فى الأردن، ولكن هناك حاجة لتدعيم هذه الجهود وتطويرها، وينطبق ذلك على التعاون فى مجالات كثيرة أخرى.

العالم كله مدرك اليوم لخطورة الآثار المترتبة على تغير المناخ. ولأول مرة، تعرض قضية بيئية على مجلس الأمن على أساس أن تغير المناخ سوف يؤثر على أمن وسلامة العالم كله. ومن مصلحة الدول الصناعية التصدى لهذه القضية، لأن التغير المناخى سوف يؤدى إلى هجرة أعداد كبيرة من المناطق التى تتعرض للجفاف إلى دول الشمال الصناعية، وهذه الدول خائفة من المشاكل التى ستحدث فى مجتمعاتها نتيجة لهجرة هذه الأعداد الكبيرة، ولذلك فهى تضغط لتعديل بنود اتفاقية كيوتو للوصول إلى مستوى أقل من انبعاثات غازات الدفيئة. ومع الأسف، فرغم أننا ننتج نسبة ضئيلة جدا من غازات الدفيئة، إلا أننا سوف نتأثر بشكل كبير بالتغير المناخى الذى تسبب فيه.

قضايا السياسة الدولية

- أزمة الانقسام الفلسطينى .. مواقف عربية ودولية
- الشرق الأوسط
- إفريقيا
- تحت الضوء

[باكستان على مفترق طرق]

أزمة الانقسام الفلسطينى

مصر وقطاع غزة .. معضلة علاقة خاصة جدا !

■ د. وحيد عبد المجيد *

تربط مصر بقطاع غزة علاقة خاصة جدا من النوع الذى لا يمكن الفكاك من آثاره المباشرة أو تجنب تداعياته اليومية، فهى علاقة جغرافيا وحدود.

وعلاقات الجغرافيا تصنع التواريخ وتحدد المصائر. هكذا تقول الجغرافيا السياسية geopolitics ، التى مازالت سارية فى عصر يرى عدد متزايد من خبراء العلاقات الدولية أن الجغرافيا الاقتصادية geoeconomics هى الأكثر تأثيراً فيه.

وإذا كانت قواعد الجغرافيا السياسية تعمل حتى اليوم، وهى كذلك بالفعل، فلا بد أن يكون أثرها أقوى وأعمق حين تكون للجغرافيا الطبيعية ملامح خاصة جداً، كما هو الحال فى قطاع غزة. فالمساحة القزمية للقطاع جعلته يضيق بسكانه، ويمثل أعلى معدل للكثافة السكانية فى عالم اليوم. وقد حدث ذلك، لأن القطاع استوعب عدداً لا بأس به من لاجئى حرب ١٩٤٨ الذين يعيشون فى مخيماته حتى اليوم، ولأنه لا ينتج إلا البشر وبمعدلات مرتفعة تجعله فى الصدارة عالمياً من حيث نسبة الازدياد السكانى الطبيعى.

هذه الجغرافيا الطبيعية - البشرية هى المحدد الرئيسى للعلاقة الخاصة بين مصر وقطاع غزة، لانها تمثل تهديداً كامنا للأمن القومى المصرى. فالحصار الإسرائيلى الخانق للقطاع يجعل حدوده مع مصر هى المتنفس الوحيد لأهله الفقراء، المكدسين فوق بعضهم بعضا. ولذلك، فأى اضطراب فى القطاع يقود إلى انهيار فى النظام العام يحمل فى طياته خطراً على أمن مصر القومى، لأنه قد يؤدى إلى تدفق الفارين منه عبر الحدود.

ويزداد هذا الخطر فى ظل المحدد الثانى للعلاقة الخاصة، وهو التزام مصر تجاه القطاع. ويتجاوز هذا الالتزام دور مصر العام تجاه قضية فلسطين بسبب تأثير الجغرافيا الطبيعية - البشرية. ولذلك، كان منطقياً أن يوضع قطاع غزة تحت إدارة مصر ضمن ترتيبات ما بعد حرب ١٩٤٨ . وبقى هذا الوضع، الذى عمق العلاقة الخاصة بين مصر والقطاع، حتى حرب ١٩٦٧ التى استولت إسرائيل خلالها على هذا القطاع، عندما أكملت بسط سيطرتها على كامل فلسطين. وبدأت، منذ ذلك الوقت، مرحلة جديدة فى العلاقة بين مصر وقطاع غزة بدت أقل خصوصية عما كانت عليه، لان الاحتلال الإسرائيلى أحدث تغييراً فى الجغرافيا، وخلق حاجزاً جغرافيا بين مصر والقطاع استمر نحو ١٥ عاما. غير أن التغير الذى حدث كان فى مظاهر التعبير عن الخصوصية فى العلاقة بين مصر وقطاع غزة،

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

وليس فى هذه الخصوصية نفسها من حيث مقوماتها والأسس التى تقوم عليها.

وقد حدث تراجع ملموس بالفعل فى اهتمام مصر بتفاصيل الأوضاع فى قطاع غزة بعد الاحتلال الإسرائيلى، ليس فقط لأن هذا الاحتلال خلق بطبيعته وضعاً جديداً جغرافياً وسياسياً، ولكن أيضا لأن الهزيمة غيرت مصر: سياسة ومجتمعاً. كان تركيز مصر، الرسمية والشعبية، لسنوات بعد حرب ١٩٦٧ على تحرير أرضها التى احتلتها إسرائيل. كما أن تراجع الحركة القومية العربية التى انطلقت من مصر أحدث تغييراً فى سياستها الإقليمية، بما فى ذلك نظرتها إلى قضية فلسطين وموقفها إزاءها.

غير أنه ما كان لهذا كله أن يغير تأثير الجغرافيا - السياسية، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. لم ترجع الجغرافيا الطبيعية إلى ما كانت عليه فى ٤ يونيو ١٩٦٧، لأن قطاع غزة ظل تحت الاحتلال، ولكن تأثيرها عاد تدريجياً فى شكل جديد اختلفت فيه السياسة أكثر مما تباينت الجغرافيا.

وكان أهم ما اختلف فى السياسة، وأعطى لتأثير الجغرافيا - السياسية شكلا جديدا، هو تنامى الحركة الإسلامية فى قطاع غزة، وخصوصا حركة التنظيم الفلسطينى للإخوان المسلمين. فهذا التنظيم هو أكثر تنظيمات الإخوان المسلمين ارتباطا بالجماعة الأم فى القاهرة، فهى التى أنشأته فى منتصف ثلاثينيات القرن الماضى، وهى التى دعمته حين أصبح محصوراً على قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨، لأن إخوان الضفة الغربية اندمجوا فى التنظيم الأردنى، كما أن إخوان غزة كانوا هم الأكثر تضررا من الصدام الذى تصاعد بين الجماعة الأم ونظام الرئيس جمال عبد الناصر منذ ١٩٥٤، فكان القطاع حينئذ تحت إدارة مصر، ولذلك كان جهاز الأمن فيه جزءاً من السلطة الأمنية المصرية.

ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقطاع أحدث قطيعة بين الجماعة الأم وإخوان غزة، الذين اختاروا التهدئة والتركيز على الدعوة الدينية والعمل الاجتماعى، مثلهم مثل إخوان الضفة الذين انفصلوا فعليا عن التنظيم الأردنى.

ونجح إخوان غزة، من خلال تجنب خوض مواجهة ضد الاحتلال، فى بناء ركائز اجتماعية قوية لهم، فى الوقت الذى كانت فيه ضربات السلطة المحتلة مركزة على حركة فتح والتنظيمات القومية واليسارية المختلفة.

ولذلك، جاءت استعادة مصر لحدودها مع قطاع غزة فى الوقت الذى بدأ فيه الإخوان فى هذا القطاع يتداولون بشأن الانتقال من العمل الدعوى والاجتماعى إلى العمل السياسى المقاوم للمرة الأولى. وما كاد النصف الثانى من عقد الثمانينيات يبدأ حتى كان إخوان غزة، وكذلك الضفة، قد باتوا مستعدين للقيام بدور أكبر، وهو ما اقترن حدوثه فعلياً بنشوب الانتفاضة الكبرى فى أواخر عام ١٩٨٧.

وكان تأسيس حركة "حماس" تعبيراً عن بدء مرحلة جديدة، ليس فقط بالنسبة لإخوان قطاع غزة، ولكن أيضاً فى تاريخ العلاقة بين مصر وهذا القطاع. فقد حدث هذا التطور فى وقت كانت فيه الحركات الإسلامية قد أصبحت هى مصدر التهديد الأول، وربما الوحيد، لنظم حكم عربية عدة، ربما فيها نظام الحكم فى مصر.

ومع ذلك، اختارت مصر، بعد سنوات من التجربة والخطأ فى العلاقة مع حركة "حماس"، أن تفصل بين سياستها تجاهها وموقفها إزاء الجماعة الأم، وهذا أمر منطقى، لأن "حماس" ليست مجرد جزء من حركة الإخوان المسلمين، ولكنها أيضا جزء من حركة التحرير الوطنى الفلسطينى التى لا يصح أن تكون مصر فى خصومة مع أحد أطرافها، خصوصا حين لا يبادر هذا الطرف بالعداء.

غير أن هذا التوجه الصحيح فى التعامل مع حركة "حماس" من حيث المبدأ لا يعنى بالضرورة أن السياسة المصرية تجاهها، وسياستها العامة إزاء القطاع، كانت صائبة طوال الوقت.

وبمنأى عن تفاصيل لا يتسع المقام لها، يمكن القول إن مصر لم تستطع تطوير رؤية متكاملة لسياستها تجاه قضية فلسطين، تتجاوز السعى إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. فقد طغى الهدف، وهو التسوية، على السياسة التى يصح اتباعها للوصول إليه، وللتعامل مع الوضع فى حال فشل تحقيقه، وللبدائل الممكنة إذا استحال إنجازه.

ولنضرب مثلاً على ذلك بالوساطة المهمة التى اضطلعت بها مصر بين حركتى فتح وحماس، سواء بشكل ثنائى، أو فى إطار الحوار الوطنى بين مختلف الفصائل. فقد كان الموجه الأول لهذه الوساطة هو السعى إلى توافق ييسر الوصول إلى تسوية فلسطينية - إسرائيلية أكثر مما يتيح إنجاز برنامج حد أدنى للنضال الوطنى الفلسطينى، ويؤدى بالتالى إلى تجنب تصاعد الصراع بين الحركتين الرئيسيتين (فتح وحماس).

فقد سعت مصر إلى السيناريو الأفضل، من وجهة نظرها، أكثر مما حاولت تجنب السيناريو الأسوأ من وجهة نظر الجميع. وربما لم تنتبه إلى أن لهذا السيناريو الأسوأ مقدمات أقوى إلا فى وقت متأخر، عندما قرر رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أرييل شارون الانسحاب من القطاع بشكل منفرد دون تسوية سياسية، أو أى نوع من الاتفاق مع أى طرف فلسطينى.

وقد أدار شارون هذا الانسحاب بطريقة لا تحقق فقط أكبر قدر من الأمن لشعبه، بل تجعل مستقبل القطاع عالقاً فى الهواء، فلا هو مستقل ولا هو خاضع لاحتلال عسكرى مباشر. وكان

هذا الوضع بما ينطوى عليه من مشكلات ينعكس، أول ما ينعكس، على مصر.

وكانت هناك، حينئذ، ثلاثة تهديدات رئيسية بالنسبة لمصر ولكن يبدو أن مصر ركزت على اثنين منها أكثر مما اهتمت بالثالث الذى أصبح هو التهديد الرئيسي منذ أن انفصل قطاع غزة عن الضفة فى ١٤ يونيو ٢٠٠٧.

كان التهديد الأول ناجما عن تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير لأهله على نحو يمكن أن يمثل ضغطاً على مصر، لأن حدودها مع القطاع أصبحت هى المتنفس الوحيد لهم. وكان تدفق عشرات آلاف الفلسطينيين عبر هذه الحدود فى الأيام الأولى، عقب خروج قوات الاحتلال والمستوطنين، مؤشرا لما يمكن أن يبلغه هذا التهديد، إذا لم يتم التوصل إلى تسوية معقولة لقضية المعابر والممرات ثم لمسألة مياه وأجواء القطاع. وهذا هو التهديد الأدنى، ولكن مصر أعطته أهمية قصوى.

وكان التهديد الثانى ناتجا عن نجاح ذراع عسكرية أو أخرى لهذا الفصيل الفلسطينى أو ذاك فى تهريب أسلحة وذخائر عبر الحدود مع مصر. وهذا تهديد يؤثر على العلاقات المصرية - الإسرائيلية، ويبث فيها توتراً لا تريده القاهرة، حتى لا يكون بابا جديداً لضغوط أمريكية فى مرحلة انتقال صعبة يجتازها نظام الحكم المصرى. وكان هذا الموضوع بالفعل أحد الأسباب التى استند إليها أعضاء الكونجرس الذين طالبوا عام ٢٠٠٧ بتجميد مبلغ مائتى مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لمصر.

أما التهديد الثالث، الذى كان يبدو بعيدا يوم انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، ثم تحقق بسرعة قياسية لم تتوقعها مصر ولا غيرها، فهو سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، فى حال عجز السلطة الفلسطينية عن إدارة القطاع أو حدوث فوضى تؤدى إلى انهيار النظام العام، أو تصاعد صراعها ضد فتح والأجهزة الأمنية إلى معركة "كسر عظام". كان هذا الافتراض ضعيفا واحتماله محدودا وقت الانسحاب العسكرى الإسرائيلى، ولذلك لم تستعد مصر بشكل كاف للتعامل معه حال تحققه. فقد ركز التحرك المصرى بعد الانسحاب الإسرائيلى على إقناع الفصائل الفلسطينية بمواصلة التهدئة التى اتفقت عليها فى الجولة الأخيرة لحوارها الذى رعته القاهرة فى مطلع عام ٢٠٠٥، وتوازى معه تحرك لإقناع إسرائيل بالحد من اعتداءاتها التى تأخذ شكل ملاحقات ومداهمات لاغتيال أو اعتقال "مطلوبين" تتهمهم بالإعداد لعمليات فدائية ضدها. وهى تبرر انتهاكاتها بأنها تهدف إلى منع تنفيذ هذه العمليات. ونظرا لعدم قدرة مصر على تغيير هذا الموقف الإسرائيلى، فقد ركزت على التحرك الفورى لاحتواء التصعيد العسكرى الذى يترتب على رد قوى لأحد الفصائل على الانتهاكات الإسرائيلية، وتجنب أن يؤدى هذا التصعيد إلى إشعال قطاع غزة على نحو قد يقود إلى صدام بين السلطة

واحد، أو بعض، الفصائل، يؤدى بدوره إلى حال فوضوي. واعتمدت مصر، فى ذلك، على علاقة طيبة كونتها مع معظم الفصائل، بما فيها قيادة حركتى "حماس" و"الجهاد" على مدى سنوات من الاتصال المباشر.

غير أن هذا التحرك المصرى لم يستطع وقف الديناميكية السريعة للصراع على قطاع غزة. والأرجح أن مصر لم تدرك فى الوقت المناسب أن هذا الصراع أصبح مرتبطا بالصراع الأكبر على المنطقة، لأن الفريق الأقوى فى "حماس" بقيادة محمود الزهار وسعيد صيام، والذى يميل إليه الجناح العسكرى، بات يؤمن بأن الفشل الأمريكى فى العراق، والإسرائيلى فى لبنان يوفر فرصة تاريخية لانتصار سياسة الممانعة، وبالتالى ازداد ارتباط هذا الفريق بمحور التشدد الإيرانى - السورى. كما أن مجموعة فتح الأقوى فى غزة بقيادة محمد دحلان، والتى تعتمد على بعض الأجهزة الأمنية الرئيسية، كانت قد وصلت إلى اقتناع بأن لا مستقبل لتسوية تحل قضية فلسطين، تحت الرعاية الأمريكية، بدون إلحاق هزيمة بحركة حماس.

ولذلك، جاء التصاعد السريع للصراع فى غزة، أو بالأحرى على غزة، بأسرع مما توقعته مصر، ومما كان فى استطاعتها أن تتعامل معه. فقد فوجئت كغيرها، بالرغم من أنها ليست مثل غيرها فى هذه المسألة تحديدا. وهذا يفسر ما اعتبره كثير من المراقبين تغييرا سريعا فى موقفها الذى بدأ بإعلان إدانتها لاستيلاء حماس على غزة، ثم اتجهت إلى موقف متوازن.

والحقيقة أن هذا الموقف المتوازن هو الذى يعبر عن الاتجاه الرئيسى للسياسة المصرية تجاه الصراع الفلسطينى الداخلى منذ سنوات، بالرغم من أنها تميل بالطبيعة إلى توجهات حركة فتح، وتنفر وتقلق من توجهات حركة حماس. أما ما بدا أنه انحياز إلى فتح فى اليومين التاليين لهزيمتها فى غزة، فكان بتأثير المفاجأة وبدافع القلق مما سيؤدى إليه ذلك، أكثر مما كان نتيجة اختيار سياسى.

ومع ذلك، يبدو موقف مصر تجاه ما آل إليه وضع قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع، فى ظل وجود منهجين رئيسيين فى تقدير الأخطار الناجمة عن هذا الوضع. يركز المنهج الأول على خطر هيمنة حركة "إخوانية" على قطاع غزة، خصوصا فى لحظة يتصاعد فيها الصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان الأم فى القاهرة. ومؤدى هذا المنهج هو إنهاء تلك الهيمنة فى أسرع وقت عبر إفشال حكم حماس.

أما المنهج الثانى، فيركز على الخطر الذى يمكن أن يترتب على فشل حركة حماس فى إدارة القطاع، وحدوث فوضى تدفع أعدادا - يصعب تقديرها من سكانه - إلى التدفق إلى المدن المصرية على الحدود. ومؤدى هذا المنهج هو تجنب ما يؤدى إلى فوضى فى القطاع عبر المساعدة فى نجاح حكم حماس.

اعتباران متعارضان، إذن، يؤثران على الموقف المصرى نتيجة وجود منهجين، يمكن القول إنهما متداخلان أكثر مما هما متوازيان

ولذلك، اختارت مصر أن تصوغ سياستها بطريقة تجمع بين الاعتبارين من خلال الرهان على تغيير الوضع القائم فى غزة، ولكن عن طريق استئناف الحوار، وليس من خلال السعى إلى إفشال حكم حماس.

غير أنه ليس هناك ما يمكن أن يدفع إلى توقع نجاح رهان على الحوار الوطنى، فشل من قبل فى ظروف أقل سوءا، وحين لم تكن الخصومة بين فتح وحماس قد تحولت إلى عداء، ربما يفوق عداء كل منهما للعدو الحقيقى للفلسطينيين وللأمة.

ولذلك، فإذا جاز أن نحدد طبيعة الموقف المصرى تجاه سيطرة حماس على غزة، لقلنا إنه ليس أكثر من موقف انتظارى بلغة لعبة الشطرنج. والمفترض فى تكتيكات هذه اللعبة أن النقلة الانتظارية تهدف إلى كسب بعض الوقت للتفكير فى نقلة تؤثر على الرقعة. وفى هذه الحالة، يكون الانتظار مفيدا ومنتجا. ولكن بالعودة إلى معضلة قطاع غزة، لا يبدو أن لدى مصر أوراقا مؤثرة فى هذه المعضلة التى قد يصعب البحث عن حل لها قبل أن يتضح مسار الصراع الأكبر على المنطقة، وفى القلب منه الصراع الأمريكى - الإيرانى.

الدور السعودى .. حدود الاشتباك مع شأن معقد

■ د. حسن أبوطالب *

ثمة اتفاق بين المتابعين للدبلوماسية السعودية، فى عهد الملك عبدالله، على أنها تتسم بالديناميكية والتعامل الإيجابى العلنى مع العديد من القضايا العربية والإقليمية، وهى سمة تختلف عما ميز هذه الدبلوماسية فى السنوات السابقة، حيث كانت تفضل التحرك غير العلنى والنشاط من خلال أطر جماعية أو إقليمية، والابتعاد عن طرح مبادرات الحل للأزمات العربية. أما فى عهد الملك عبد الله -بما فى ذلك عدة سنوات سابقة كان يدير فيها شئون البلاد كنائب للملك فهد حين أعياه المرض ومنعه من ممارسة مهامه- فقد تعددت المبادرات، وأبرزها المبادرة الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتى تبنتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ كمبادرة عربية للسلام بعد إدخال عدة تعديلات طفيفة.

ولقد شكلت هذه المبادرة، التى أعيد تأكيدها فى القمم العربية اللاحقة، وآخرها قمة الرياض مارس ٢٠٠٧، الأساس الصلب الذى تتحرك عليه السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية وقضية السلام العربى - الاسرائيلى الشامل، باعتباره غير قابل للتحقيق إلا عبر التزامات متبادلة بين إسرائيل والعرب.

اختبار التماسك الفلسطينى :

تشكلت هذه الرؤية عبر افتراض ضمنى، لم يكن مطروحا للنقاش من قبل، وهو وحدة القيادة الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطينى، والتى تحظى بشرعية غير مشكوك فيها فلسطينيا أو عربيا، ومن ورائها دعم عربى وإقليمى طويلا ما التزم بالبحث عن السلام وفق المنظور العربى الجماعى. لكن هذا الافتراض تعرض للانهيار مع الانقسامات الفلسطينية التى أخذت تصيب مجمل النظام السياسى الفلسطينى بعد فوز حماس فى الانتخابات التشريعية فى مارس ٢٠٠٦، إذ ادى هذا الفوز إلى تغيير الأسس التى عمل عليها النظام الفلسطينى المبنى اساسا على اتفاقيات أوسلو، وأبرزها وجود قوة سياسية بارزة، هى حركة فتح ومؤسساتها المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية، تقود هذا النظام وتؤمن بأسس أوسلو، وتتمسك بالمبادرة العربية للسلام.

غير أن فوز حماس غير هذه المعادلة جذريا، ومن ثم صار المصير الفلسطينى مرهونا بنتيجة الصراع العلنى بين فتح وحماس، سواء داخل المؤسسات السياسية التى شكلتها اتفاقيات أوسلو أو خارجها، وأخذ أشكالا عدة، بداية من الجذب السياسى، ومرورا بالمناوشات العسكرية وعمليات الانفلات الأمنى المخططة، وانتهاء بالحسم العسكرى فى القطاع الذى تمكنت فيه حركة حماس من السيطرة على كامل مؤسسات السلطة داخله منتصف يونيو ٢٠٠٧، بعد اقتتال داخلى استمر أسبوعين متتالين بين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية لحكومة الوحدة الوطنية، التى شكلت وفقا لاتفاق مكة الموقع فى ٤ فبراير ٢٠٠٧، وهى القوة التى أنشئت أصلا فى عهد الحكومة السابقة التى شكلتها حماس منفردة، وبين قوات الأمن التابعة للسلطة، والتى كانت عمليا تدين بالولاء لحركة فتح ولعدد من زعمائها وقياداتها الأمنيين والسياسيين، الامر الذى شكل

(*) خبير الشئون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

تطورا نوعيا جديدا بكل المقاييس فلسطينيا وعربيا وإقليميا.

لم يكن هذا الاقتتال الفلسطيني الذي شهده قطاع غزة الأول بمثل هذه الحدة والكثافة، ولكنه كان الثاني تقريبا بعد اقتتال مشابه، ولكنه كان متقطعا ولمدة اقتربت من شهر كامل بين منتصف ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى منتصف يناير ٢٠٠٧، وهو الاحتراب الذي شكل آنذاك صدمة للفلسطينيين وللعرب، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، والتي رأت أن الوضع الفلسطيني بسماته التي بات عليها مطلع عام ٢٠٠٧ -وملخصه الانقسام، والاحتراب، والحصار الدولي، وعزل حكومة حماس، وغياب الثقة بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة برئاسة إسماعيل هنية- من شأنه أن يضر ليس فقط القضية الفلسطينية، بل كل المساعي العربية الخاصة بإقامة سلام عربي - إسرائيلي، وفقا للمبادرة العربية للسلام، التي تشكل الأساس الصلب للسياسة الخارجية السعودية تجاه قضيتي الأمن والسلام في المنطقة العربية ككل.

الدور السعودي .. توظيف الأصول المعنوية :

وفي محاولة لتجاوز هذه الوضعية الفلسطينية البائسة، وتوظيفا للنفوذ المعنوي والإقليمي للمملكة، كانت دعوة العاهل عبد الله لقيادات حركتي فتح وحماس للقاء في مكة، والبحث عن مخرج ينهي الاقتتال، ويعيد التماسك للنظام الفلسطيني، ويساعد على الخروج من دائرة الحصار والعزلة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد حكومة حماس وكل من يتعامل معها.

كانت الدعوة السعودية للقيادات الفلسطينية بحق مخاطرة محسوبة سياسيا، تحت بند مبادرة من أجل رأب الصدع الفلسطيني، والحفاظ على الزخم الطبيعي الذي تتسم به القضية الفلسطينية عربيا وإقليميا، وهي المخاطرة التي بنيت في واقع الأمر على جهود مصرية مكثفة ركزت أساسا على نقطتين، أولاهما: وقف الاقتتال الفلسطيني عبر الوفد الأمني المصري الموجود في غزة، وثانيتهما: استمرار الحوار الفلسطيني وصولا إلى صيغة حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الفصائل والقوى الفلسطينية، وهي الجهود التي اصطدمت بدورها بعدة تحديات نتجت أساسا عن غياب الثقة بين الرئاسة والحكومة، والتدخلات الخارجية الإقليمية المعاكسة لوحدة الصف الفلسطيني.

ومع التوصل إلى اتفاق مكة، شعرت السعودية بالارتياح وبالقدرة على الإنجاز في شأن معقد، ومحاط بكثير من القيود. وكان التقييم السعودي أن هذا الاتفاق لا بديل عنه، وأنه المخرج الذي سوف ينهي مشكلة ازدواجية السلطة وانقسامها، والباب الذي سيؤدي إلى رفع الحصار الدولي، ومن ثم القبول الامريكي للوضع الفلسطيني الجديد.

جدير بالذكر ان اتفاق مكة اقر تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج حد ادنى، واعتراف حماس بكل القرارات العربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتفويض حركة حماس للرئيس الفلسطيني بمتابعة جهوده من اجل رفع الحصار، والعودة مرة أخرى إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل، على أن يطرح أي اتفاق على الشعب الفلسطيني عبر استفتاء للوقوف على رأيه فيما قد يتم التوصل إليه من اتفاقيات سلام.

وفي واقع الأمر، كانت هذه الصيغة الوسط قائمة على توزيع الوظائف والمسئوليات بين ما هو داخلي/خدمي وما هو متعلق بالعلاقات الخارجية، مع الاحتفاظ بحق النقض لحماس من خلال آلية الاستفتاء تجاه أي صيغة للتسوية أو اتفاقيات قد يتوصل إليها الرئيس محمود عباس مع الجانب الإسرائيلي لاحقا. وكانت أيضا الصيغة الوحيدة المتاحة وفقا لظروف وملابسات اللحظة الزمنية التي سبقتها. وكان التوقع أن تكون صيغة مناسبة لرفع الحصار الدولي بعد قيام السعودية ببذل جهد إضافي لدى الولايات المتحدة تحديدا للتعامل الإيجابي مع الاتفاق ونتائجه.

غير أن السعودية لم تعلن قط القيام بهذا الجهد الإضافي. وهنا ربما فضلت التعامل مع واشنطن بعيدا عن أضواء الإعلام، تحسبا من ردود الفعل السلبية المنتظرة. ولكن الثابت -وحسب التصريحات السعودية الرسمية- أنه كانت هناك مساع سعودية لإقناع الأطراف الدولية بتأييد الاتفاق، الذي وصفه وزير الخارجية السعودي لاحقا بأنه اتفاق هش وكان يحتاج إلى نوع من الرعاية والمتابعة والالتفاف حوله، فضلا عن التزام صارم من قبل الأطراف الفلسطينية نفسها بكل بنوده.

أسباب فشل اتفاق مكة :

وهكذا شكل اتفاق مكة أساسا آخر في سياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وبات واضحا، من وجهة النظر السعودية، أن هذا الاتفاق وثيق الصلة بالمبادرة العربية للسلام، وأنه يضمن للمبادرة حظوظا افضل مما إذا تركت القضية الفلسطينية نهبا للانقسام الفلسطيني والاقتتال الأهلي. ولذلك، كانت صدمة السياسة السعودية، كما صدمة سياسات عربية أخرى عديدة، في عودة القتال الفلسطيني في شهري مايو ويونيو ٢٠٠٧ صدمة كبيرة، لأنه ببساطة يعني أن الاتفاق لم يصمد في وجه الضغوط التي كان من المعروف والمتوقع أن يواجهها، لاسيما من داخل الصف الفلسطيني نفسه، والذي عكس تأثرا بنفوذ إقليمي وعربي لم يكن مرتاحا للاتفاق بشكل أو بآخر.

ولعل الأزمة التي ظهرت على السطح بين السعودية وسوريا منتصف أغسطس ٢٠٠٧، نتيجة تصريحات نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، تظهر جزءا من الإدراك السعودي بأن فشل اتفاق مكة جاء نتيجة تدخلات عربية سلبية، وسورية على وجه التحديد. وقد ظهر ذلك جليا في الرد على تصريحات فاروق الشرع، نائب الرئيس السوري، التي ذكر فيها أن الدور السعودي قد أصابه الشلل عربيا وأن اتفاق مكة تم التوصل إليه في دمشق، ثم ما تبع تلك التصريحات من رد سعودي قاس حمل سوريا جزءا من مسئولية فشل اتفاق مكة، نتيجة سياستها المخالفة لطريق التضامن العربي. ووفقا للتصريح الرسمي السعودي، فإن "ادعاء السيد الشرع بأن اتفاق مكة المكرمة تم الاتفاق عليه وعلى بنوده في دمشق يمثل إهانة لا تغتفر للقيادات الفلسطينية ... وهم قادرون على توضيح مواقفهم وتبرئة أنفسهم

من العمالة لأى دولة على النحو الذى ألمح إليه السيد الشرع.

ولعل هذه الأزمة العابرة تكشف بدورها عن أن تطبيق اتفاق مكة لم يكن بعيدا عن تدخلات سورية سلبية لم توفر له عوامل النجاح التى راهنت عليها السياسة السعودية. ويمكن القول هنا إن التدخل السورى جاء من خلال ممارسة ضغوط معينة على قيادات حماس الموجودة فى دمشق.

لكن المسئولية الكبرى فى فشل الاتفاق، من وجهة نظر الدبلوماسية السعودية، يتحملها القادة الفلسطينيون أنفسهم. وقد كشف الأمير سعود الفيصل عن مثل هذه المعانى فى حوار بالغ الدلالة مع مجلة تايم الأمريكية نشرته طبعتها الاليكترونية فى ١٨ مايو ٢٠٠٧ -أى قبل نحو شهر من الحسم العسكرى فى القطاع لصالح حماس- حيث وصف الوزير السعودى الاقتتال بين الفلسطينيين بأنه "عبثى للغاية"، وأنه يبعث على الصدمة بوجه خاص، لأنه يأتى فى وقت تكرس فيه كل الجهود لدفع عملية السلام مع إسرائيل. وذكر الامير سعود الفيصل أن الملك عبد الله كلفه بنقل رسائل صارمة إلى قادة الفصائل الفلسطينية فى سعى سعودى جديد لوقف الاقتتال والفوضى اللذين يشهدهما قطاع غزة، وأن الملك طلب منه إبلاغ الرئيس محمود عباس زعيم حركة فتح، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، ورئيس المكتب السياسى لحركة حماس خالد مشعل بأن عليهم أن يتمسكوا بالالتزام الذى قطعوه على أنفسهم أمام الله فى مكة، معتبرا أن استمرار الاقتتال الفلسطينى سيكون له وقع كارثى على قضية السلام، ولن يكون هناك أى توقع معقول لنجاح مبادرة السلام العربية من دون عودة الفلسطينيين إلى الوحدة. كما طالب بالقبض على المتسببين فى الاشتباكات ومحاسبتهم أمام محاكم باعتبار أن ذلك يشكل الدليل الوحيد على استمرار قادة الفصائل فى الالتزام باتفاق مكة.

ووفقا لهذا التقدير، يتجلى الإدراك السعودى بأن مصير المبادرة العربية للسلام مرهون أساسا بالوحدة الفلسطينية، وهى بدورها مرهونة بالحفاظ على والالتزام باتفاق مكة والتمسك به، والعمل وفقا لبنوده.

الاستجابة السعودية وصدمة الحسم العسكرى فى غزة :

ثم كانت الصدمة الكبرى مع حسم حركة حماس معركة السيطرة على القطاع منتصف يونيو ٢٠٠٧، وإنهاء دور المؤسسات الأمنية المختلفة والعديدة التى كانت تابعة للسلطة الفلسطينية اسما، وتحت هيمنة فتح فعلا. وهو التطور الذى تبعته مجموعة إجراءات من الرئيس محمود عباس، اهمها إقالة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، والمشكلة وفقا لاتفاق مكة، وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، تحولت بعد شهر إلى حكومة تسيير اعمال. كما اعلن عباس أن حركة حماس خارجة على القانون، ومنقلبة على الشرعية، وأصدر مجموعة قرارات رئاسية تجرم قانونا كل التعاملات مع حركة حماس فى ظل وضعها الجديد، واتخذ مجموعة من الإجراءات التى تهدف إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية والأهلية التى تتبع حماس، وتشكل أدوات الحركة فى الانتشار والحصول على تأييد الفلسطينيين.

وبذلك، تشكلت معادلات سياسية وأمنية جديدة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أبرزها انتهاء دور حكومة الوحدة الوطنية المشكلة وفقا لاتفاق مكة المكرمة، والفصل الجغرافى والسياسى بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود كيانين فلسطينيين على أرض الواقع لكل منهما حكومة تديره، إحداهما تحظى بالقبول والشرعية العربية والدولية، وهى حكومة سلام فياض، والأخرى، وهى حكومة حماس برئاسة هنية محاصرة عربيا ودوليا.

بعبارة أخرى، أطاحت هذه المعادلات عمليا بكل ما قام عليه اتفاق مكة من افتراضات أو وقائع أو بنود، بما فى ذلك الافتراضات الخاصة بقدرة السياسة السعودية على الملمة الوضع الفلسطينى، استنادا إلى اعتبارات سياسية ومعنوية منفردة وخالصة. ومن منظور السياسة السعودية، فقد أدى الفصل الجغرافى والسياسى بين الضفة وغزة إلى إثارة العديد من التحديات أمام ما يمكن اعتباره التحرك المنفرد فى بحر القضية الفلسطينية، الذى يغص بلاعبين آخرين، لكل منهم نفوذه القوى وأدواته على تحويل مسار الأحداث، عندما يشعر بأنها تبحر بعيدا عن مصالحه وأهدافه الآنية والبعيدة على السواء. وكما كان الدرس قاسيا للفلسطينيين أنفسهم، فقد كان قاسيا بالنسبة للسياسة السعودية. وهو ما يظهر فى أمرين:

الأمر الأول: استجابة المملكة السعودية للمشاركة فى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذى طلب عقده الأمين العام للجامعة العربية للنظر فى مستجدات الوضع الفلسطينى، وهو الاجتماع الذى عقد بعد ثلاثة أيام من سيطرة حماس على القطاع، وطالب بعودة الأوضاع فى قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل سيطرة حماس عليه، ودعا كافة الأطراف الفلسطينية إلى العودة إلى الحوار لحل خلافاتها، وانتهى إلى التمسك بشرعية الرئيس محمود عباس، مع الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية، وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى غزة تضم وزراء خارجية السعودية ومصر والأردن وقطر والأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تقدم تقريرها خلال شهر. وفى هذا الاجتماع، جاء أول رد فعل سعودى لتوصيف ما جرى بأنه أمر لا يمكن أن يصدق أو يقبل، مطالبا بضرورة منع الاقتتال وتحريمه، وأن تعود الفصائل إلى مفاوضات للوصول إلى حلول ترضى الجميع. ويفهم من هذا التصريح أن التحريم الذى نادى به الوزير السعودى هو تحريم عربى، بما لذلك من تأثير معنوى وسياسى مرجع على من يعتبر مسئولا عن هذا الاقتتال الفلسطينى.

وفى السياق نفسه، وتأكيدا لمعنى الصدمة التى شعرت بها السياسة السعودية نتيجة التطورات الفلسطينية، فقد أعرب مجلس الوزراء السعودى -خلال جلسته الأسبوعية ١٨ يونيو ٢٠٠٧- عن عميق ألمه لما يجرى على الأرض الفلسطينية من اقتتال يسيء للكفاح الفلسطينى، وناشد القادة الفلسطينيين أن "يتقوا الله فيما تعاهدوا عليه أمام الكعبة المشرفة، وما أقسموا عليه بأن يتحدوا وألا يتقاتلوا"، مؤكدا أن مقتضى ذلك العهد "الوقف الفورى لكل ما يجرى من عمليات قتل وحشية وتصفيات جسدية، بل تحريم الدم الفلسطينى والعودة إلى الحوار والتفاهم

لحل الخلافات". وقال إن على "الإخوة الفلسطينيين أن يدركوا أن هذا الصراع لن يؤدى إلا إلى هدم القضية الفلسطينية بكامل أركانها"، معتبرا أن "تاريخ النضال الفلسطيني شوهته الأحداث الجارية بينهم".

أما الأمر الثاني، فهو عودة المملكة السعودية إلى الأطر العربية الجماعية فى التعامل مع تطورات الوضع الفلسطيني، والتمسك فى الآن ذاته باتفاق مكة باعتباره السبيل العملى الوحيد للخلاص. وهو ما أكده وزير الخارجية السعودية قبل يوم واحد من عقد مؤتمر شرم الشيخ الرباعي الذى دعت إليه مصر، حيث أكد -فى تصريحات صحفية ٢٤ يونيو ٢٠٠٧- على أن بلاده لن تقدم أى مبادرة تجاه الوضع فى فلسطين خارج مظلة الجامعة العربية، معتبرا أن التزام مضامين اتفاق مكة "كاف لحقن الدماء وتحريم الاقتتال الداخلي"، داعيا الفلسطينيين إلى "احترام قضيتهم قبل السقوط فى الهاوية"، ومؤكدا أن جميع الجهود، سواء التى تقوم بها المملكة أو الجامعة العربية أو الأشقاء العرب، ستظل قاصرة عن تحقيق نتائجها إذا لم يحرص أصحاب الشأن الفلسطيني أنفسهم على مصالحهم الوطنية وتحقيق لحمتهم وإبعاد المآسى عن شعبهم.

وبمعنى آخر، قام الإدراك السعودى على أن المسئولية تقع أساسا على الجانب الفلسطيني، وأن جهود الأطراف العربية، بما فيها المملكة السعودية، ستظل معرضة للفشل إن لم يقم الفلسطينيون بالحفاظ على مصالحهم وأهدافهم.

وقد وضح هذا الإدراك السعودى مشفوعا بإدراك خليجى جماعى فى البيان الصادر عن اجتماع المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى ٥ يوليو ٢٠٠٧، والذى أشار إلى أن دول الخليج العربية تعتبر أن اتفاق مكة بين حركتى فتح وحماس يشكل آلية مناسبة وضرورية لوضع مبادرة السلام العربية الشاملة موضع التطبيق العملى، وأن حالة الاحتراب الفلسطينية تشل قدرتهم وقدرتنا، وأن لا سبيل إلا أن يعود القادة الفلسطينيون إلى القسم الذى قطعوه على أنفسهم فى أطهر بقاع الأرض، وأن يقفوا وقفة رجل واحد، ويرفعوا صوتا فلسطينيا واحدا فى سياق كفاحهم لخدمة قضيتهم العادلة.

وفى هذا الاجتماع الخليجى، تحدث وزير الخارجية السعودى عن بعد آخر مهم فى كيفية التغلب على الانقسام الفلسطيني، وهو أهمية تمهيد الأجواء الفلسطينية للعودة إلى الحوار بين طرفى النزاع، وذلك بعد أن تنتهى لجنة تقصى الحقائق العربية من مهمتها فى تحقيق ما جرى من أحداث مؤسفة فى قطاع غزة.

وفى هذا السياق، بدا واضحا أن السياسة السعودية تسعى إلى تأكيد الربط بين إمكانية نجاح المبادرة العربية للسلام من جهة وعودة التماسك إلى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، ولكن عبر حوار يتم بين الفلسطينيين أنفسهم، يمكن أن تساعد فيه الأطراف العربية، ولكن دون فرض نتائج معينة مسبقة. ففى البيان الصادر عن لقاء العاهلين السعودى والأردنى فى عمان ٢٦ يونيو ٢٠٠٧، تم تأكيد أن "استمرار الانشقاق والانقسام الداخلى الفلسطيني لا يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية، والتى فى مقدمتها زوال الاحتلال الإسرائيلى وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويوفر لإسرائيل الحجة والذريعة للتهرب من استحقاقات السلام". وأكد البيان أيضا دعم الأردن والسعودية للشرعية الفلسطينية المتمثلة فى السلطة الوطنية ورئيسها محمود عباس لتمكين الجانب الفلسطيني من أن يكون شريكا فاعلا وقويا فى عملية السلام.

خاتمة :

من خلال ما سبق، يمكن القول إن السياسة السعودية قد فوجئت بحجم التعقيد الكامن فى العلاقة بين حركتى فتح وحماس، وبين مؤسسة الرئاسة والحكومة برئاسة إسماعيل هنية. كما فوجئت أيضا بأن هناك فى الإطار العربى من يعمل ضد توجهات المملكة، التى تؤمن بأنها لصالح العرب ولصالح تضامنهم ولصالح القضية الفلسطينية. ومن هنا، جاء الشعور بالصدمة الذى غير أسلوب التعامل من المبادرة الفردية إلى العمل تحت المظلة العربية الجماعية.

إن السياسة السعودية تجاه مرحلة ما بعد الحسم العسكرى فى غزة لصالح حماس حرصت على استمرار علاقاتها مع كل الأطراف على نفس المسافة، وفى الآن نفسه التمسك بدعم ومساندة ما اعتبرته الشرعية الفلسطينية ممثلة فى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهو الدعم الذى جاء فى صورة قرار عربى وليس تصرفا أو توجها منفردا، وهو الأمر الذى بدا واضحا فى جولات ولقاءات الملك عبد الله مع قيادتى مصر والأردن، وفى البيانات الرسمية التى خرجت عنها، وأكدت بدورها أهمية الوفاق الفلسطيني وإعادة الاعتبار مرة أخرى إلى اتفاق مكة وتفعيله، باعتباره طريق الخلاص الوحيد والمتاح أمام الفلسطينيين. وهو ما يعنى عمليا تفضيل منهج الحوار بدلا من الاقتتال، والعودة إلى أطر السلطة الوطنية الفلسطينية بدلا من تثبيت أركان كيانين هشين يضرب أحدهما الآخر، ويضرب كلاهما القضية الفلسطينية فى مقتل.

واللافت للنظر أن موقف السعودية من تأييد الشرعية الفلسطينية، وإن كان يتقاطع مع الموقف الأمريكى، إلا أن منطلقات وأهداف كل منهما تختلف عن الآخر. فالسعودية، بدعمها للشرعية وبالتمسك باتفاق مكة والعمل عبر الأطر العربية الجماعية، تستهدف إعادة الاعتبار للتوافق الفلسطيني من خلال اعتبار مشكلة حماس كجزء من مشكلة فلسطينية داخلية تحسم وفقا للأطر الفلسطينية نفسها، وذلك حماية للقضية الفلسطينية، وتفعيلا للمبادرة العربية للسلام. أما الولايات المتحدة، فتهدف إلى تعميق الخلاف الفلسطيني، وتوظيفه فى القضاء على نفوذ حماس -وربما وجودها- كحركة تعتبرها إرهابية، وهو ما لا توافق عليه الدول العربية، ومن ضمنها السعودية.

وفى ظل هذه الملابسات، فمن غير المستبعد أن تكون هناك اتصالات سعودية بالتوافق مع أطراف عربية أخرى، كمصر والأردن على وجه التحديد، مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، بما فيها حركة حماس، من أجل الدخول فى حوار ينهى تداعيات الحسم العسكرى فى القطاع، ويعيد الاعتبار لمؤسسات السلطة الوطنية، وربما يمهد لانتخابات فلسطينية تنهى معضلة الشرعية التى يتمسك بها كل طرف، باعتباره الأكثر شرعية فى مواجهة الآخر الأقل شرعية.

صراع فتح وحماس..

التصعيد الأمريكي - الأوروبي لأهداف إقليمية

■ د.عمرو حمزاوي *

منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام ٢٠٠٦، ومساحات التماهي بين المقاربة الأمريكية والمقاربات الأوروبية للساحة الفلسطينية، وللعلاقة-الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل تكاد تقترب من الكليانية. يمثل الخيط الناظم في التقاء الولايات المتحدة والأقطاب الفاعلة في صياغة التوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي - بريطانيا وفرنسا وألمانيا في المقام الأول - رؤيتها المشتركة إلى حماس بوصفها حركة معادية ينبغي حصارها بهدف تهميشها، مادام تعذر فرض تغير فعلي في خطابها وممارساتها.

من ناحية أخرى، جرى تصوير دور فتح - وفي موقع القلب منه دور الرئيس محمود عباس - على أنه الضمانة الوحيدة لاستمرارية سياسة فلسطينية تجاه إسرائيل لا تتناقض مع الأولويات والمصالح الغربية، بل وترتبط بها إقليميا. اللافت بحق أن الحصار الغربي المفروض على حماس والدعم المقدم إلى فتح قد تأطرا منذ نجاح حماس الانتخابي في مرحلتين رئيسيتين، امتدت الأولى حتى الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبدأت الثانية مع نهايتها، ولا تزال سياقاتها المركبة مستمرة حتى اليوم.

اتسمت الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية تجاه حماس وفتح خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٦ بتكثيف الضغوط على حماس وحكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية المقدمة للفلسطينيين. وتم توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي داخليا، والدبلوماسي إقليميا ودوليا، بهدف إجبار حماس على نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل، والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (شروط اللجنة الرباعية). ومع ممانعة حماس، فقد تم إفشال حكومة إسماعيل هنية بتغييب فاعليتها في تسيير الشأن العام بهدف تأليب قطاعات واسعة من قواعد حماس الانتخابية في الضفة الغربية وغزة عليها، ودُفعت الحركة إلى سلسلة من المواجهات المستمرة مع إسرائيل وفتح من أجل استنزافها وتعميق عزلتها. وعلى الرغم من أن "التسونامي الإسلامي" - كما دأب الإعلام الغربي في ٢٠٠٦ على وصف تداعيات نجاح حماس الانتخابي - قد أدى في الأسابيع الأولى التي تلت الانتخابات، وبحكم مباغتته لمراكز صنع القرار في الغرب، إلى محاولة إدارات الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية

والوزارات الأوروبية البحث عن مداخل برجماتية للتعامل مع حماس ووضعيتها الجديدة في الساحة الفلسطينية، إلا أن العقل الاستراتيجي الغربي سرعان ما همش الأصوات النقدية، واستقر على المقاربة الإقصائية. وقد استتبع ذلك تقديم الدعم لعباس وفتح، وتحشيدا للحكومات الحليفة للغرب في الشرق الأوسط لضمان شمولية وفاعلية الحصار المضروب على حماس. هنا، صمتت واشنطن والعواصم الأوروبية عن فساد فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وتجاوزات الأجهزة الأمنية، متخلية عن ربطها السابق بين الدعم الغربي وإصلاح السلطة وتحويلها إلى بناء ديمقراطي. ووُظفت ثنائية الصديق-العدو لتصنيف فتح بكونها حليفا للغرب ينبغي حمايته وتقويته في مواجهة العدو المشترك. وعلى ذات المنوال، انقلبت إدارة بوش على خطابها المعلن منذ ٢٠٠١ حول مركزية الديمقراطية والإصلاح السياسي والانتخابات الحرة في العالم العربي، واستبدلته بإشارات متواترة إلى مخاطر الانتخابات في المجتمعات غير الديمقراطية، مستدعية في كثير من الأحيان خبرة النازي في ألمانيا الثلاثينيات. كما دعمت هذا الموقف بتنويعات على المقاربة الواقعية التقليدية للدور الأمريكي في الشرق الأوسط، من خلال الحديث عن مصالح القوة العظمى وأمن حليفتها الاستراتيجية - إسرائيل - وأهمية حماية هذا وذاك إزاء تهديدات قوى معادية كحماس. إلا أن التوافق الأمريكي - الأوروبي في هذه المرحلة الأولى رفض الانقلاب الكلي على نتائج الانتخابات الفلسطينية، إن بقيام الرئيس الفلسطيني بحل المجلس التشريعي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو بحل حكومة حماس وتشكيل حكومة طوارئ. وقد طُرح الخياران مرارا من جانب فتح والحكومة الإسرائيلية وبعض الأطراف الإقليمية الأخرى كمداخل

(*) كبير باحثين بمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي بواشنطن

أخيرة للإنقاذ. بدا الحذر الغربي في هذا السياق مدفوعا برغبة أمريكية - أوروبية في عدم الزج بالمنطقة، بمجمل توتراتها في العراق ولبنان وغيرهما، نحو لحظة صراعية شاملة تشتعل بها الساحة الفلسطينية كذلك. كما كان هذا الحذر مدفوعا، من ناحية أخرى، برغبة أمريكية في الحفاظ على ما تبقى من مصداقية للولايات المتحدة لدى العرب بالامتناع عن تشجيع إقصاء عنيف وغير دستوري لحماس، المنتخبة في واحدة من أكثر الانتخابات العربية نزاهة كما وثقت العديد من المنظمات الدولية. إلا أن الخطوط الحمراء للمقاربة الأمريكية والأوروبية تجاه فتح وحماس تبدلت بصورة جذرية مع نشوب حرب يوليو ٢٠٠٦.

سعت إدارة بوش لتوصيف الحرب الإسرائيلية على لبنان بكونها لحظة حاسمة في زمانية صراع الخير والشر في الشرق الأوسط، وأعادت إنتاج خطابها المعهود حول الحرب على الإرهاب ومواجهة الراديكالية الإسلاموية لنشر الحرية والسلام والديمقراطية في المنطقة. ولكن باستثناء هذا الاختزال الأيديولوجي، فقد اتسمت القراءة الاستراتيجية الأمريكية للحرب بهيمنة المكون الواقعي، الدافع باستمرار للتعامل مع لحظات الصراع الدولي والإقليمي، باعتبارها فرصا للدفاع عن مصالح القوة العظمى، وتثبيت دعائم هيمنتها الكونية من خلال التوظيف الكثيف والمغامر لأدوات القوة الصلبة والرخوة المختلفة المتاحة للولايات المتحدة، ودونما اعتبار للشرعية الدولية أو للتكلفة المادية والإنسانية المرتبطة بذلك. هكذا، تعاطت إدارة بوش مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بإطلاق حرب عالمية على الإرهاب، هدفت بالتأكيد لإسقاط حكم طالبان في أفغانستان وشل القاعدة، إلا أنها تخطتهما لتغيير الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى والجوار الإيراني، والضغط على نظم الحكم المناوئة للمصالح الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي. ثم طبق النهج نفسه حيال الملف العراقي بتدخل عسكري أسقط نظام صدام حسين، وأراد - وإن أخفق في ذلك - خلق عراق جديد يسهم في تغيير خريطة الشرق الأوسط على نحو يحمي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ويضمن أمن حلفائها الرئيسيين، وفي مقدمتهم إسرائيل. في السياق نفسه، رأت إدارة بوش في الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة استراتيجية سانحة لتحقيق هدفين رئيسيين. كان الهدف الأول هو إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني باستبعاد كامل أو جزئي لسلاح حزب الله من المعادلة، وبالتبعية تمكين الأطراف اللبنانية الأقرب إلى الولايات المتحدة والغرب من تحجيم نفوذ الحزب ومحاصرته. أما الهدف الثاني، فكان تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط على نحو يخصم من الرصيد الاستراتيجي لقوى الممانعة الإيرانية والسورية بحرق ورقة حزب الله، ويسمح باحتواء النفوذ الإقليمي المتنامي للجمهورية الإسلامية، الرابح الأكبر من مغامرة بوش في العراق. وواقع الأمر أن مواقف الأقطاب الأوروبية، وإن اختلف بعضها جزئيا مع المقاربة الأمريكية للداخل اللبناني ولدور حزب الله في سياقاته، إلا أنها تماهت كليا مع الهدف الإقليمي للولايات المتحدة، وتوافقت معها على استخدام الحرب للضغط على إيران وسوريا وعلى حلفائهما من بين حركات المقاومة العربية. وهو ما رتب دخول الدور الأمريكي والأوروبي في الساحة الفلسطينية في مرحلة نوعية جديدة.

عقب حرب يوليو ٢٠٠٦، تصاعدت الضغوط الأمريكية والأوروبية على حماس كأحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني - السوري (معسكر المتشددين) لتأخذ شكلا صراعيا واضحا. وفي هذا الإطار، فقدت الحلول التوفيقية المحبذة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم فتح وحماس - والتي كانت دول أوروبية متوسطة (إيطاليا) وصغيرة (النرويج والسويد) قد صاغتها قبل الحرب - أهميتها، واختفت تدريجيا من قاموس النقاش الغربي حول الأوضاع الفلسطينية. كما ترتب على هيمنة المقاربة الصراعية تجاه حماس أن اختفت كذلك الخطوط الحمراء التي حالت بين الغرب وتأييد إقصاء عنيف لحماس تديره فتح. بل وشرعت الولايات المتحدة تحديدا، وبتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية وعدد من الأطراف الإقليمية الحليفة لواشنطن، في إعداد وتنفيذ خطط لتسليح الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية، هدفت لتغيير الميزان العسكري بينها وبين حماس على نحو يضمن سيطرة محمود عباس ورفاقه على الضفة الغربية وغزة حال المواجهة مع حماس. وقد حالت هذه المقاربة الصراعية دون تطور تأييد غربي فعال للجهود السعودية التي أسفرت عن اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فتحفظت عليها الولايات المتحدة والأقطاب الأوروبية. وبرزت للسطح توترات بين واشنطن والحليف السعودي، حيث نظرت الأولى لدبلوماسيته التوفيقية على أنها تهميش لمحورية ثنائية المعتدلين-المتشددين في الشرق الأوسط، وتهديد لتماسك حلفاء الغرب في المواجهة الإقليمية الكبرى مع إيران وتوابعها.

كان من الطبيعي والمتوقع إذن أن ترى إدارة بوش والحكومات الأوروبية في أحداث غزة في يونيو ٢٠٠٧ - ومع التسليم بفداحة الخطأ الإستراتيجي الذي ارتكبته حماس - إنهاء للحظة من الغموض فرضتها حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستمرارية المبادرات الإقليمية التوفيقية بين فتح وحماس، وبالتبعية فرصة جديدة لإذكاء نار الصراع بين "معتدلي" و"متشددي" الشرق الأوسط. اليوم، تنبني المقاربة الأمريكية والأوروبية تجاه الساحة الفلسطينية على أربعة أهداف رئيسية، أولها: محورية عزل غزة عن الضفة، وعزل حماس لأجل غير مسمى في غزة (حماس-ستان كما تعارف على تسميتها عدد من أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة)، والتجاهل العملي للأوضاع الكارثية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني هناك. ثاني هذه الأهداف هو دفع الرئيس عباس وفتح إلى نقطة اللاعودة فيما يتعلق بإقصاء حماس واستبعاد الحوار معها، والإبقاء على حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض كشريك مثالي للغرب ولإسرائيل في مفاوضات سلام محتملة. الهدف الثالث هو إنتاج زخم دولي وإقليمي لدعم عباس، عن طريق إحياء المسار التفاوضي الثنائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمسار متعدد الأطراف بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. الهدف الأخير هو الضغط الجزئي على الحكومة الإسرائيلية لقبول الشروع في مفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية مع السلطة، وتخفيف القبضة الأمنية لقوات الاحتلال في الضفة الغربية، تحسينا لصورة عباس وفتح بين المواطنين الفلسطينيين. تلك هي الخطوط الاستراتيجية العريضة للدور الأمريكي والأوروبي اليوم، ومن غير المتوقع أن يحيد عنها في المستقبل المنظور.

سوريا وأزمة غزة .. موازنة الفرص والقيود

■ ماجد كيالي*

جاء استيلاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على السلطة فى قطاع غزة، فى لحظة فلسطينية وإقليمية ودولية فى غاية الدقة والخطورة، لاسيما لجهة المخاوف الناجمة عن تنامى نفوذ التيار الإسلامى فى المنطقة العربية، وتعثر الترتيبات الأمريكية فى العراق، وتصاعد الانقسامات والتوترات السياسية (الطائفية والمذهبية) فى لبنان، وتزايد قلق سوريا من المحاولات الأمريكية الرامية لعزلها والتضييق عليها وربما استهدافها.

الأهم من ذلك أن هذه الخطوة الدراماتيكية من قبل حماس، نظر إليها على نطاق واسع على أنها بمثابة إخفاق عملى لفكرة إشراك تيارات الإسلام السياسى فى العملية السياسية، بدعوى أن هذه التيارات تعتقد بأن الشرعية لا تستمد من القوانين الوضعية، وأن الديمقراطية هى مجرد بدعة غربية، ومجرد سلم لنيل الشرعية والوصول إلى السلطة، للانقلاب عليها لاحقا.

فوق ذلك، فقد نظر، فى عديد من الأوساط، إلى خطوة حماس على أنها خطوة هجومية استباقية، أو كحلقة ضمن سلسلة حلقات، يخوضها مربع تحالف سياسى فى المنطقة تتألف أضلاعه من: إيران وسوريا وحزب الله (فى لبنان) وحركة حماس (فى فلسطين)، وأن سياسات هذا المربع تخدم خصوصا محاولة إيران لتعزيز نفوذها، أو أوراقها، فى المواجهة المقبلة، أو المفترضة، مع الولايات المتحدة فى الصراع على الشرق الأوسط.

وبغض النظر عن وجاهة الأطروحات السابقة من عدمها، فمن الطبيعى أن تكون الدول المجاورة (الأردن وسوريا ومصر ولبنان)، هى الأكثر تأثرا بالتحولات السياسية الفلسطينية الحاصلة، بحكم علاقات التماس والتداخل الجغرافى والسياسى والبشرى والأمنى.

ويهمنا فى هذا السياق التعرض لخلفيات الموقف السورى من التطورات المذكورة، وسبل تعاطيه معها، أو توظيفه لها.

سوريا والقضية الفلسطينية .. خلفية تاريخية :

اتسمت العلاقات السوريا مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع حركة فتح، منذ زمن بعيد، بنوع من الحذر والتوتر والخلاف، خاصة بعد خروج القيادة الفلسطينية من بيروت، إثر الاجتياح الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، واتخاذها من تونس مقرا رئيسيا لها، وذلك على خلفية تضارب وجهات النظر بين الطرفين بشأن العلاقة بين البعد الوطنى والبعد القومى فى القضية الفلسطينية، والخلاف حول عملية التسوية، ثم بشأن حجم الدور السورى فى الساحة الفلسطينية.

وقد تفاقمت حدة الخلافات السوريا - الفلسطينية، بعد قيام القيادة الفلسطينية بعقد اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، الذى رأت فيه سوريا خروجا على الإجماع العربى، ومجرد تسوية جزئية وناقصة ومجحفة.

وطوال تلك الفترة، تم تحديد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح فى سوريا، فى حين باتت الفصائل

(*) كاتب فلسطينى مقيم فى سوريا

المعارضة لقيادة المنظمة تحظى بحرية أكبر فى العمل والنشاط من الساحة السورية، وفى أوساط التجمعات الفلسطينية هناك.

وفى ظل هذه الظروف، وجدت قيادة حركة حماس مجالا رحبا لها فى سوريا، بسبب تقاطعها مع المواقف السورية إزاء القضية الفلسطينية، وإزاء قضايا الشرق الأوسط.

ويمكن إحالة الاضطراب الحاصل فى العلاقات السوريا - الفلسطينية إلى مجموعة معقدة ومتداخلة من القضايا، يتمثل أهمها فى:

أولا: حرص القيادة الفلسطينية، المتمثلة فى الرئيس الراحل ياسر عرفات وقيادة فتح، على "استقلالية" القرار الفلسطينى، ورفض أى نوع من "الوصاية" على الساحة الفلسطينية. وطبيعى أن هذا الموقف وجد نفسه فى مواجهة فهم سورى ينطلق من أن القضية الفلسطينية هى قضية قومية وشأن عربى، لاسيما أن سوريا دولة حدودية مع إسرائيل ولديها تجمع فلسطينى كبير.

ومشكلة سوريا أنها لم تأخذ فى حسبانها التفاوت بينها وبين الوضع الفلسطينى، فهى دولة ذات سيادة فى إقليم محدد، فى حين أن الفلسطينيين ما زالوا لم يحققوا ذواتهم الوطنية فى إقليم معين، وهم يصارعون على شرعيتهم فى الخريطة الدولية، فى مواجهة محاولة الطمس والإلغاء الإسرائيلية. كذلك، فإن سوريا لم تتعاط بشكل مناسب مع واقع تبلور الهوية والكيانية الوطنية الفلسطينية، ولم تقدر أهميتها فى الصراع لتحجيم المشروع الصهيونى. ودليل ذلك أنه لدى إصدار مجلس الأمن للقرار ١٣٩٧ الخاص بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم (مارس ٢٠٠٢)، وهو أول قرار من نوعه يصدر عن مجلس الأمن الدولى، فإن سوريا فى حينه تحفظت على هذا القرار.

ثانيا: أخذت سوريا على القيادة الفلسطينية توقيعها اتفاق أوسلو (١٩٩٣) من خارج المفاوضات التى انبثقت عن مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ومن دون المشاورة أو التنسيق مع العرب المعنيين. وبالطبع، فإن من حق سوريا على الفلسطينيين أن ينسقوا معها وأن يشاركوها القرار، لكن القيادة الفلسطينية، بطريقة إدارتها للأوضاع، لم تتجاوز سوريا فقط، وإنما تجاوزت المؤسسات الشرعية الفلسطينية، وهو ما يؤخذ عليها.

مشكلة الموقف السورى هنا أنه لم يحاول تفهم التبريرات التى قدمتها القيادة الفلسطينية لعقد اتفاق أوسلو، ومن ضمنها: ١- الحفاظ على شرعية الكيانية الفلسطينية، بعد تغير المعادلات الدولية الإقليمية، على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) والتداعيات الإقليمية الناجمة عن حرب الخليج الثانية، وتفكك الوضع العربى. ٢- إن اتفاق أوسلو هو مجرد اتفاق على مرحلة انتقالية، وهو ليس اتفاقا نهائيا لإنهاء الصراع مع إسرائيل (مما يستوجب موقفا عربيا موحدا)، فى حين أن طبيعة المفاوضات بين سوريا وإسرائيل تتعلق بالتسوية النهائية بينهما. ٣- ثمة فرق بين الموقف التفاوضى السورى والفلسطينى، فسوريا بلد قائم، وهى جزء من الشرعية الدولية ومن منظومة الامم المتحدة، وهى تعانى من مشكلة الاحتلال لبقعة من أراضيها، ومن مخاطر الوجود الإسرائيلى على تخومها الجنوبية، ولكن مشكلة الفلسطينيين تتجسد فى أنهم يصارعون من أجل وجودهم كشعب وككيان على الخريطة الجغرافية والسياسية. والمعروف أن الأراضى السوريا المحتلة فى هضبة الجولان تختلف فى مكانتها بالنسبة لإسرائيل والإسرائيليين عن الضفة الغربية، التى يعتبرونها جزءا مما يسمى"أرض الميعاد"، وبمثابة أراض متنازع عليها. ٤- بينما تتعلق التسوية السوريا - الإسرائيلية بالحدود، وبالدور السياسى الإقليمى والوظيفى لإسرائيل فى المنطقة، فإن التسوية مع الفلسطينيين تفترض من إسرائيل مراجعة مرتكزاتها الصهيونية ومبررات وجودها، وإعادة تعريف هويتها وحدودها الجغرافية والسياسية، وهو ما يفسر التعقيد الحاصل فى هذه التسوية حتى فى بعدها الانتقالى.

ثالثا: ثمة بعد آخر للحساسية فى العلاقة السوريا - الفلسطينية، فسوريا ليست مجرد بلد مهم فى معادلات الشرق الأوسط، مما يعطيها موقعا فى التداخل مع الساحة الفلسطينية، وإنما لديها أيضا بعد داخلى فى هذه الساحة، من خلال وجود تجمع كبير للاجئين الفلسطينيين يناهز نصف مليون نسمة مع وجود تمثيلات لقوى سياسية فلسطينية فوق أرضها وتتماثل مع سياساتها فى الشأن الفلسطينى، مما يعطى لسوريا (من وجهة نظرها) أحقية، أكثر من غيرها، فى التعاطى مع مسائل تقرير الوضع الفلسطينى.

على خلفية كل هذه النقاط، يمكن أن نفهم حساسية الموقف السورى إزاء التعاطى مع الوضع الفلسطينى، لاسيما أن هذه الحساسية تلاقت مع نوع من التوجس أو الريبة إزاء طريقة الرئيس الراحل ياسر عرفات فى إدارة الوضع الفلسطينى، ومن ضمن ذلك إدارة العلاقات العربية، والتنكر أو التبرم من الدور السورى فى الساحة الفلسطينية، بدعوى استقلالية القرار الفلسطينى.

وبديهى أن الأوضاع بين الطرفين لم تتغير كثيرا بعد رحيل ياسر عرفات وحلول رئيس جديد للسلطة الفلسطينية محله، هو محمود عباس، الذى يعتبر من مؤيدى استقلالية القرار الفلسطينى، وهو من أهم القياديين، فى فتح والمنظمة، الذين وقفوا وراء التوصل إلى اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، وهو باختصار من أنصار الحلول الواقعية الممكنة، مما يضعه فى كل مسيرته على خلاف مع مواقف سوريا وطريقتها فى العمل.

مع كل ذلك، فقد شهدت العلاقات بين الطرفين (السورى والفلسطينى) نوعا من التقارب، وهو ما تم التعبير عنه بقيام

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بزيارة إلى سوريا ولقاء رئيسها بشار الأسد، وقيام العديد من قيادات المنظمة وفتح بزيارات عمل إلى سوريا، وهو ما أتاح لحركة فتح بعض التعبيرات العلنية في الأوساط الفلسطينية في سوريا، من دون أن يعني ذلك أن الأمور عادت إلى طبيعتها، أو إلى مجاريها بين الطرفين.

والحاصل أن التطورات الحاصلة في المنطقة، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، وخروج سوريا من لبنان (٢٠٠٥)، ومحاولات الإدارة الأمريكية التضييق على سوريا وعزلها، من مدخلات متعددة -أدت إلى تعزيز شعور سوريا بضرورة تعزيز أوراقها في المنطقة، من إيران إلى لبنان، وصولا للساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم طبيعة العلاقة السوريا مع حركة حماس، وأيضا المقاومة السوريا للضغوط التي تبذلها بعض القوى الدولية، وخصوصا الإدارة الأمريكية، لفك علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية المقاومة (وضمنها حركة حماس).

الموقف السوري إزاء أزمة غزة :

على خلفية ما تقدم، فقد كان بديهيا بالنسبة لسوريا أن تتخذ موقفا خاصا إزاء التطورات الحاصلة في الساحة الفلسطينية، من سيطرة حماس على القطاع، إلى الانقسام في هذه الساحة، بين الضفة وغزة، من الناحيتين السياسية والديموجرافية (إضافة إلى الناحية الجغرافية).

وفي الواقع، فإن سوريا كانت على الدوام غير متوافقة مع قيادة فتح والمنظمة، في كثير من الأمور، وظلت تطرح علامات الشك بشأن إدارتها للوضع الفلسطيني الداخلي، وبشأن سلوكها طريق التسوية، وقد أتاحت المجال واسعا أمام نشاط المعارضة الفلسطينية من أراضيها. وأخيرا، فهي ظلت ترفض وتقاوم كل العروض والضغوط الخارجية التي تبذل تجاهها من أجل التخلص من وجود المعارضة الفلسطينية، ولاسيما حركة حماس، أو التضييق عليها.

هكذا، فعندما حدثت أزمة غزة، اتسم الموقف الرسمي السوري بالحذر والتريث، في المرحلة الأولى. وفي مرحلة ثانية، انتقل إلى حيز الدعوة لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم تصعيد الوضع الى درجة الافتراق النهائي، مما يخدم العدو الصهيوني.

بمعنى آخر، حاول الموقف الرسمي السوري أن يأخذ، في دعوته للملمة الوضع، مسافة واحدة من مختلف الأطراف، على أساس الانطلاق من الواقع الجديد القائم، وعلى أساس أن حركة حماس تمتلك شرعية انتخابية ينبغي احترامها، مما يتطلب عدم التحامل عليها وعزلها، باعتبارها طرفا أساسيا وشرعيا في المعادلة الفلسطينية.

وبشكل عام، فإن الموقف السوري الرسمي اتسم بالدبلوماسية والانفتاح، انطلاقا من الأسس التي تحدثنا عنها. ومع ذلك، فقد كانت هناك ثمة إشارات توحي وكأن سوريا ليست معارضة تماما لما قامت به حماس. مثلا، وخلال اجتماع لوزراء الإعلام العرب، في القاهرة، اعترض سفير سوريا في مصر ومندوبها لدى الجامعة العربية، يوسف أحمد، على ما اعتبره تجاهل أمانة الجامعة العربية للمجلس التشريعي الذي تهيمن عليه حماس، مقابل تأكيد الدعم للشرعية الفلسطينية ممثلة في الرئيس محمود عباس والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية. (الشرق الأوسط، ٢١ يوليو ٢٠٠٧).

وكانت تصريحات منسوبة للرئيس الفلسطيني "أبو مازن" في عمان حول علم سوريا وإيران وقطر بخطة الانقلاب في غزة، قد أثارت جدلا في الساحة الفلسطينية والعربية، مما اضطر عددا من مساعدي عباس إلى التدخل، إذ نفى نبيل عمرو، مساعد الرئيس الفلسطيني، اتهام الرئيس عباس لأي دولة عربية بالعلم المسبق بالانقلاب في غزة.

وفي محطة أخرى، بدا الموقف السوري، في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة أواخر يوليو ٢٠٠٧، ملتبسا إلى حد ما، حيث انسحب ممثل سوريا في جامعة الدول العربية السفير يوسف أحمد من هذا الاجتماع، بسبب خلافات، من بينها عدم تضمين البيان الختامي عبارات تتعلق بالانقسام الفلسطيني.

الفرص والقيود التي تطرحها الأزمة على المصالح السورية :

على أية حال، ففي قوانين السياسة، وبغض النظر عن التمايزات والخلافات، يبدو أمرا بديهيا أن يحدث نوع من التقاطعات السياسية، والتوظيفات المتبادلة.

ويمكن تبين التمايزات والخلافات، غير المباشرة، بين سوريا وحماس في الجوانب التالية:

١- إن حركة حماس ليست مجرد حركة مقاومة، أو مجرد حركة وطنية، وإنما هي حركة سياسية - دينية، وهي جزء من المنظومة العامة لحركة الإخوان المسلمين، ومن تيار الإسلام السياسي العامل في الساحة العربية، وضمنها في الساحة السوريا. في حين أن سوريا تبني مواقفها على أسس قومية ووطنية وعلمانية، ولديها مشكلة كبيرة مع تيار الإسلام السياسي خاصتها، وهي تحظر نشاط حزب الإخوان المسلمين.

٢- إن نجاح حماس في الانتخابات، وفي الاستحواذ على بعض السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو بحد ذاته

بمثابة نجاح لتيار الإسلام السياسي، وخصوصا لحركة الإخوان المسلمين. ويشكل هذا النجاح دعما وتشجيعا، وإن بشكل غير مباشر، لهذه الحركة في البلدان العربية (وضمنها سوريا طبعا). وطبيعي أن تنظر سوريا بحذر للتحولات الجارية في المجتمعات العربية لجهة تنامي نفوذ التيار الإسلامي على حساب التيارات الأخرى (الوطنية والقومية واليسارية)، التي باتت تتحمل مسئولية الإخفاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، من وجهة نظر الشارع العربي.

٣- ثمة بعد أخر للمسألة ربما يؤخذ بعين الاعتبار في سوريا، هو أن حركة حماس هي تاريخيا وعضويا جزء من حركة الإخوان المسلمين في الأردن، وربما يؤثر هذا الأمر مستقبلا على خياراتها السياسية المتعلقة بالشأن الفلسطيني لصالح "الخيار الأردني" مثلا، خصوصا أن هذه الحركة (الأمية الإسلامية) لا تبدو معنية بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن ثمة إمكانية لاحتمال وصول حركة الإخوان المسلمين في الأردن لإدارة الحكومة الأردنية، مستقبلا، ولاشك في أن هذا التوجه (الخيار الأردني) لا يتناسب البتة مع السياسة السورية.

٤- إن حركة حماس تناهض عملية التسوية، في حين أن سوريا تعتبر أن السلام الشامل الذي يعيد الأرض والحقوق هو بمثابة خيار استراتيجي لها.

٥- مع كل أهمية العلاقة بين حماس وسوريا، وما تقدمه سوريا من دعم واحتضان سياسي ومعنوي لحماس، إلا أن هذه الحركة بمرجعياتها الدينية، وعلاقات الاعتماد المادي لها، ترؤيتها لطابع سوريا القومي العلماني، ربما تكون مرتبطة بعلاقات أكثر موثوقية وثبوتية مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

أما من جهة الفرص أو التوظيف أو الاستثمار السياسي من قبل سوريا، لما قامت به حركة حماس في قطاع غزة، فربما ترى سوريا أن صعود حركة حماس في المعادلة السياسية الفلسطينية يمكن أن يعيد الاعتبار للدور السوري في هذه الساحة، وأن يعزز من مكانة سوريا على الصعيدين الإقليمي والدولي، باعتبارها دولة لا يمكن تجاوزها في الشرق الأوسط.

وبديهي، فإن صعود حماس يقوي الخط السياسي الذي تنتهجه، أو الذي تنتمي إليه سوريا في المنطقة مقابل القوى الأخرى، في الصراع على الشرق الأوسط، كما يحسن من فرصها في المساومة السياسية، في بعض المجالات، في حال تم سلوك هذا الطريق.

من ناحية أخرى، ربما تحرر التطورات الفلسطينية الحاصلة إسرائيل من التسوية على المسار الفلسطيني، مما يفتح المجال أمامها لإحياء المسار التفاوضي مع سوريا، خصوصا أن ثمة أصواتا عالية في إسرائيل باتت تطرح هذه الاحتمالية، مع الاستعداد لتقديم الثمن اللازم لسوريا، في هذا المجال، مقابل تقديمات سورية في بعض القضايا السياسية الإقليمية. وبالطبع، فإن هذا الأمر رهن بالتطورات الإقليمية وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية.

هكذا، ففي ظل التعقيدات والاستعصاءات الحاصلة، في أحوال المنطقة العربية، تبدو سوريا مضطرة لإجراء مقاربة للعوائد السلبية والايجابية، القريبة والبعيدة، للتطورات الحاصلة في المنطقة، ومن ضمنها صعود حماس في السياسة الفلسطينية، وأثر ذلك على عموم المنطقة العربية، وعليها بشكل خاص.

محددات الرؤى اللبنانية للأزمة الفلسطينية

■ د. محسن صالح *

قد يكون من المقبول الحديث عن "رؤى" لبنانية، وليس "رؤية" واحدة للأزمة الداخلية الفلسطينية، إذ إن لبنان يعاني من انقسامات سياسية وطائفية كبيرة، ومن أزمة داخلية شلّت وشرخت بتداعياتها المؤسسات الدستورية، بما في ذلك المجلس النيابي والحكومة والرئاسة. غير أن هناك ما يشبه الإجماع بين اللبنانيين على القلق مما يحدث في فلسطين، وانعكاساته المحتملة على الوضع الداخلي اللبناني.

تتأثر "الرؤية" اللبنانية للأزمة الداخلية الفلسطينية بعدة محدّدات، أولها: الموقع الجغرافي، حيث إن لبنان إحدى دول الطوق العربي، ولها حدود مشتركة مع "إسرائيل" تبلغ ٧٩ كيلومتراً. وثانيها: إن لبنان لم يدخل حتى الآن في تسوية سلمية مع "إسرائيل"، ولم يغلق ملف صراعه معها، كما أن إسرائيل لا تزال تحتل مزارع شبعا التي يرى معظم اللبنانيين أنها أراض لبنانية، فضلاً عن أن لبنان (وحزب الله تحديداً) خاض آخر الحروب العربية مع "إسرائيل" في صيف ٢٠٠٦. ومن ناحية ثالثة، فإن وجود نحو ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان يشكل أحد العناصر المحددة للسياسة اللبنانية بما يملكون من خلفيات وانتماءات سياسية ومذهبية، وبوجودهم المسلح في المخيمات، وفي رغبة العديد منهم في استئناف المقاومة المسلحة ضد إسرائيل من الحدود اللبنانية. وفي الوقت نفسه، فإن تجربة المقاومة الفلسطينية في لبنان، ومشاركتها - راغبة أو مُرغمة - في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)؛ وشعور الفلسطينيين بأنهم "مظلومون" نتيجة حرمانهم من حقوقهم المدنية في لبنان، كحق العمل وحق التملك، وشعور اللبنانيين بالخوف من أن تؤدي أية تسوية إلى توطين الفلسطينيين في لبنان - كل ذلك يجعل الطرفين اللبناني والفلسطيني أكثر حساسية وحذراً من انتقال الأزمة الداخلية الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية.

ومن جهة رابعة، فإن تعقيدات الوضع اللبناني الاجتماعي والطائفي والسياسي تلقي بظلالها عند اتخاذ أية مواقف متعلقة بالسياسة الخارجية، وخصوصاً عندما يرتبط ذلك بالقضية الفلسطينية. ففي لبنان ١١ طائفة مسيحية، وخمس طوائف إسلامية، وبناء الدولة اللبنانية مرتبط بتوازنات و"حصص" طائفية، بحيث لا يمكن لهذا البلد أن يستقر دون توافق طائفي، ومراعاة الحسابات الأساسية، على الأقل، لكل طائفة. وقد انعكس ذلك سلباً على قدرة الدولة على بناء نظام مركزي فاعل، كما فتح المجال - بشكل أو بآخر - للتدخلات الخارجية في الشأن اللبناني، ولاستعانة الأطراف اللبنانية بقوى خارجية مختلفة لتقوية أوضاعها في مواجهة خصومها، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإيران، فضلاً عن "إسرائيل". وفي هذه الحالة، فإن الشأن الفلسطيني قد يُوظف داخلياً كرافعة أو كعنصر قوة لدى البعض، أو يُنظر إليه كخطر يجب مواجهته لدى البعض الآخر.

(*) أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

ومن ناحية خامسة، فإن لبنان يعاني منذ أكثر من سنتين من أزمة سياسية داخلية معقدة، كانت علامتها الفاصلة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، وتشكل ما يعرف بقوى الأكثرية أو قوى ١٤ آذار، وقوى المعارضة أو قوى ٨ آذار. وانعكاس ذلك بشكل قوي على الدولة ومؤسساتها. فإذا كان رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة ومعه معظم الوزراء يمثلون قوى الأكثرية، فإن الرئيس اللبناني إميل لحود، ووزير الخارجية فوزي صلوخ، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، محسوبون على المعارضة، وهو ما يعني أننا قد نجد أنفسنا أمام رؤى مختلفة لأي قضية من القضايا الخارجية المهمة.

الموقف الرسمي :

عندما فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، قام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتهنئة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل هاتفياً، وعدَّ ذلك خطوة مهمة في ترسيخ النظام الديمقراطي، وتمنى أن تكون هذه النتيجة خطوة متقدمة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني. ودعا وزير الخارجية فوزي صلوخ المجتمع الدولي لاحترام خيارات الشعب الفلسطيني، وأيد تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

لم يتجاوز الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية المواقف العربية المعتادة، وحرص على علاقة متوازنة مع الرئاسة الفلسطينية ومع حكومة حماس. ولم يكن لدى لبنان، الغارق في خلافاته السياسية ومشاكله الاقتصادية وأوضاعه الأمنية، الكثير مما يقدمه للفلسطينيين، لكنه كان معنياً تماماً بألا تنتقل الخلافات الفلسطينية إلى ساحته المنهكة بالصراعات.

لم يستقبل لبنان وفداً رسمياً من حماس، كما فعلت بلدان عربية أخرى، غير أنه استقبل بعض الشخصيات المحسوبة على حماس، مثل وزير المواصلات في حكومة حماس زياد الظاظا، الذي أجرى مباحثات مع نظيره اللبناني وعدد من المسئولين. كما سمحت السلطات اللبنانية بزيارة عدد من رموز ونواب حماس في المجلس التشريعي في مناسبات مختلفة. وبالطبع، فإن خط الاتصال ظل مفتوحاً مع ممثل حماس في لبنان، أسامة حمدان، بكافة شخصيات الحكومة. كما لم تمانع السلطات اللبنانية في قيام حملات شعبية للعديد من المؤسسات للدعم السياسي والإعلامي لجمع التبرعات لمساندة جهود حكومة حماس في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، ومساعدة المحتاجين.

استفادت حماس من صورتها الإيجابية في الشارع اللبناني كحركة مقاومة لم "تتلوث" بفساد السلطة. كما استفادت من كون الذاكرة اللبنانية لا تختزن مواقف سلبية تجاه حماس في الساحة المحلية، فحماس لم تشارك في الحرب الأهلية اللبنانية، ولم تدخل في أي صدام مع أي طرف لبناني، كما أنها ليس لها وجود مسلح في الساحة اللبنانية، بخلاف فتح وغيرها من الفصائل، وهو ما يقلق جهات عديدة في لبنان. وفي الوقت نفسه، فإن لحماس شعبيتها الكبيرة في الوسط الفلسطيني في لبنان، وهي شعبية مقاربة لشعبية فتح، وربما تجاوزتها أحياناً، كما أظهرت بعض استطلاعات الرأي. وهذا يجعل السلطات اللبنانية تضع في حساباتها إمكانات حماس في التأثير على الوضع الفلسطيني في لبنان. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة اللبنانية التزمت بالرؤية العربية العامة لحل الصراع وبالمبادرة العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت في مارس ٢٠٠٢. كما أن علاقة الحكومة اللبنانية الوطيدة بأمريكا وفرنسا والسعودية، ونظرتها الحساسة لسوريا وإيران، جعلتا السقف المتوقع لدعم حماس وحكومتها محدوداً.

ومما يزيد من دقة حسابات الموقف الرسمي اللبناني تجاه العلاقة بين فتح وحماس أن الحكومة اللبنانية كانت قد سمحت بإقامة تمثيل دبلوماسي فلسطيني في لبنان من خلال فتح مكتب وليس سفارة فلسطينية. وتسلم عباس زكي في ١٥ مايو ٢٠٠٦ مهامه كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف). وقد قوّى ذلك من مركز فتح والفصائل المنضوية تحت م.ت.ف في لبنان. وأصبح واضحاً في الساحة اللبنانية وجود تكتلين فلسطينيين كبيرين، تقود أولهما فتح ومعها عدد من فصائل م.ت.ف، وتقود ثانيهما حماس ومعها عدد من فصائل المعارضة.

ولذلك، وبناء على مجموعة من التداخلات والتعقيدات السابقة، قلّل المسئولون اللبنانيون من تصريحاتهم حول الشأن الفلسطيني الداخلي، واقتصرت تعليقاتهم على التمنيات بأن يتجاوز الفلسطينيون مشاكلهم، ويحققوا وحدتهم الوطنية.

وعندما وقعت مجزرة الشاطئ في قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٦، والتي قتل الإسرائيليون فيها عائلة هدى غالية، قام السنيورة بتعزية عباس وهنية، وانتهز فرصة الحوار الوطني الفلسطيني، فقام بمناشدة قيادة م.ت.ف وحماس التكاتف والتلاحم، وتوحيد صفوفهم، وتجاوز خلافاتهم أمام هذا العدو الغاشم(١).

وعندما تم توقيع "اتفاق مكة" بين فتح وحماس في فبراير ٢٠٠٧، رحّبت به معظم القيادات والفعاليات السياسية اللبنانية، ورأى الرئيس لحود فيه تطوراً إيجابياً، يحقن الدماء، ويخنق الحرب الأهلية في المهد، واعتبر أن تغليب الحوار يقطع الطريق على المؤامرة الإسرائيلية. وخلص إلى أن ما يصح على فلسطين يصح أيضاً على لبنان، حيث الرهان على الوحدة الوطنية يجب أن يكون أقوى من أية رهانات أخرى(٢).

وقد أجرى السنيورة اتصالاً بالعاهل السعودي الملك عبد

الله بن عبد العزيز ووزير خارجيته سعود الفيصل، حيث شكر للسعودية دورها في إنجاز الاتفاق بين الفلسطينيين، كما تلقى اتصالاً من محمود عباس الذي شرح له الأجواء التي رافقت اتفاق مكة(٣).

ومن ناحية أخرى، رحّب وزير الخارجية اللبناني باتفاق مكة، وأشاد بالرعاية السعودية له، ودعا إلى أن ينسحب ما حصل في فلسطين على لبنان(٤). كما التقى لحود بعباس زكي في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧، حيث استمع إلى شرح حول اتفاق مكة. وقد عبّر لحود عن ارتياحه للاتفاق، لكنه تمنى ألا تؤدي التدخلات الخارجية إلى عرقلة تنفيذه، وأكد أن وحدة الشعب الفلسطيني أساسية في مواجهة مخططات إسرائيل العدوانية(٥).

ومن ناحية أخرى، كان اللبنانيون يدركون ترابط الملفين اللبناني والفلسطيني، إذ إن عدداً من اللاعبين الكبار في الملف الفلسطيني هم أنفسهم لاعبون كبار في الملف اللبناني. فالولايات المتحدة التي تسعى إلى بناء شرق أوسط جديد هي بالتأكيد لاعب كبير في كلا الملفين فضلاً عن الملفات الأخرى في المنطقة.

وقد انشغلت الحكومة والمؤسسات الرسمية منذ منتصف مايو ٢٠٠٧ بالقضاء على جماعة "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد في شمال لبنان، واستفادت من أن فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية رفعت الغطاء عن فتح الإسلام، واستنكرت هجومها على الجيش اللبناني، وتمكنت السلطات من حشد إجماع لبناني لدعم الجيش في مواجهة فتح الإسلام. وفي الوقت نفسه، انشغلت الفصائل الفلسطينية في لبنان بشكل أساسي في أمور الرعاية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الهجوم على المخيم.

وعندما قامت حماس بحسم الأمر لصالحها في قطاع غزة في منتصف يونيو ٢٠٠٧، لم نجد أثراً لأية تصريحات لبنانية رسمية، ربما بسبب الانهماك بموضوع نهر البارد والمشاكل الداخلية الأخرى، وربما لأن التصريحات لن تتجاوز ما قيل سابقاً. وقد كان من التصريحات النادرة ما نُقل عن رئيس مجلس النواب، نبيه بري، من نداء إلى حركتي فتح وحماس بوقف الاقتتال وتفويت الفرصة على العدو الإسرائيلي، لأن هذا الاقتتال مدمّر للقضية الفلسطينية(٦).

مواقف حزبية وشعبية :

لا تختلف مواقف الأحزاب والهيئات الشعبية بشكل عام عن المواقف الرسمية، وإن كانت تملك هامشاً أكبر في تحديد مواقفها بناءً على خلفياتها الأيديولوجية والحزبية، وبناء على مدى احتكاكها سلباً أو إيجاباً بالملف الفلسطيني، ومدى صلتها بأطراف النزاع الداخلي الفلسطيني.

فقد كان سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وزعيم ما يعرف بالقوة الثالثة (منبر الوحدة الوطنية) في لبنان من أكثر الشخصيات حضوراً ومتابعة للشأن الفلسطيني فقد طالب فتح وباقي الفصائل بأن تحترم نتائج الانتخابات، وإلا تقع في فخ المتربصين بالقضية(٧). وعندما حوصرت حكومة حماس، أصدر الحص نداء باسم منبر الوحدة الوطنية إلى العرب، دعا فيه إلى التبرع لمساعدة حكومة حماس. ورأى أن العالم الغربي عاقب الفلسطينيين على إنجازهم العظيم في ممارستهم الديمقراطية الحرة بالمقاطعة والعزلة السياسية والمحاصرة، وقطع المساعدات، وكان عنوان المكافأة على ديمقراطيتهم "الخنق حتى القتل"(٨). غير أن الحص أخذ يعبّر عن خيبة أمله بسبب الاشتباكات بين فتح وحماس، وعبّر عن قلقه الشديد، قائلاً إنه "سيكون أكرم لحماس أن تعود إلى صفوف المقاومة من أن تبقى في السلطة شاهداً على تمزق الشعب الفلسطيني"(٩). وعاد الحص للتعبير بشكل أكثر وضوحا، عندما رأى أن حماس في صراعها مع فتح فقدت الكثير من وهجها ورصيدها بين الجماهير، وأنها على الرغم من أنها ربحت الانتخابات، إلا أنها خسرت نفسها أو كادت. وقال إن حماس تجد نفسها اليوم أمام ثورة الجياع في وجهها أو احتمال نشوب حرب أهلية، ولذلك دعا الحص حماس إلى التنحي عن السلطة والعودة إلى المقاومة(١٠). وعندما كانت الاشتباكات تندلع بين فتح وحماس، كان الحص يحمل الطرفين المسئولية التاريخية، ويعدُّ ذلك وقوعاً في الفخ وتدميراً لقضية العرب المركزية(١١).

لم نرصد أي تصريح لرئيس تيار المستقبل، سعد الحريري، حول الوضع الداخلي الفلسطيني، غير أنه أبدى قلقه في صيف ٢٠٠٦ من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وطالب بتحرك عربي على مستوى خطورة ما يحدث. ونبّه إلى أن العدوان الإسرائيلي يهدد بجرّ المنطقة إلى حلقة عنف خطيرة(١٢). بينما نشطت عمته بهية الحريري في الاتصال بالأطراف الفلسطينية في لبنان، ورحبت باتفاق مكة، واعتبرت أنه سيقطع الطريق على المؤامرات الإسرائيلية. وعندما حسمت حماس الأمر لصالحها في قطاع غزة، اهتمت بهية الحريري بالعمل على "تحصين الساحة الفلسطينية في لبنان، وقطع الطريق على أي محاولة لشقّها، أو لإثارة الفتنة بين الفرقاء الفلسطينيين، ومعالجة أي مشكلات بالحوار والتواصل"(١٣). وكان أحد نماذج التعامل مع الوضع الفلسطيني المهرجان التضامني الذي نظمته قوى ١٤ آذار (التي يقودها تيار المستقبل) في منطقة شحيم في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث صدرت دعوات للفلسطينيين للوحدة وتجاوز الفتنة الداخلية(١٤).

أما الجماعة الإسلامية في لبنان، والقريبة من حماس، فقد اتسم سلوكها بالمتابعة الحثيثة للوضع الفلسطيني، وأعطت مجلتها الأسبوعية "الأمان" مساحات واسعة لتغطية الأحداث. وتركزت تصريحات قادتها على احترام نتائج الانتخابات، ودعم

حكومة حماس، وكسر الحصار، ووأد الفتنة، وتشجيع الحوار، وتوجيه الجهود لمواجهة الاحتلال، وعدم نقل الخلاف الفلسطيني إلى الساحة اللبنانية. كما قامت بحملات جمع تبرعات للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وللإسهام في فك الحصار(١٥).

وفي الإطار السني، صدرت دعوات من مفتي لبنان، محمد قباني، ومن تجمع العلماء المسلمين للفلسطينيين بتجنب الاقتتال الداخلي والدعوة للحوار(١٦).

أما حزب الله الذي يقود المعارضة اللبنانية، والذي يحتفظ بعلاقات متميزة مع حماس، فقد وقف إلى جانب حماس وحكومتها، وخصوصاً فيما يتعلق باحترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وكسر الحصار، وقام بحملة لجمع التبرعات للفلسطينيين. واتفق الحزب مع حماس في الرؤية الأيديولوجية لطبيعة المواجهة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة. غير أن الحزب كان أكثر حذراً في التعبير عن موقفه من الصراع الداخلي، إذ اتسمت تصريحاته بالدعوة إلى الحوار وتجاوز الفتنة، وعدم جرّ المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى الاقتتال الداخلي(١٧). وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة، أصدرت كتلة الوفاء للمقاومة، التي يقودها الحزب في البرلمان اللبناني، بياناً عبّرت فيه عن قلقها مما يجري من احتقانات وانقسامات، ومما قد يؤدي إلى تضييع ما تبقى من مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته(١٨).

أما الشيخ عبد الأمير قبلان، نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى، فوجّه نداء إثر اندلاع أحداث غزة، دعا فيه أبناء الشعب الفلسطيني إلى وقف القتال، ونبذ الأحقاد والتصدي للاحتلال. ورأى أن الاقتتال الداخلي حرام بكل المقاييس الشرعية والدينية والأخلاقية، وقال "إن قتالكم لبعضكم يجعلنا نعيش حالة الاضطراب والفوضى، ونكاد نصل إلى اليأس"(١٩). وصدر عن المجلس الشيعي الأعلى تصريحات مماثلة تؤكد الحوار وتجاوز الفتنة، والتنبه إلى مؤامرات العدو(٢٠).

وقد قدم المرجع الديني، آية الله محمد حسين فضل الله، من خلال متابعته المستمرة واهتمامه بالشأن الفلسطيني، رؤية شاملة، حيث حذر مراراً من المؤامرة الأمريكية التي تتم بالتعاون مع "إسرائيل" لتعميق الشرخ الفلسطيني والتأسيس لفتنة فلسطينية كبيرة. ونبّه إلى أن الإدارة الأمريكية هي المسئولة عن تعطيل أي حوار جدّي بين الفئات السياسية في الساحة العربية، مشيراً إلى أن هناك "أطرافاً عربية ترعى الانقسام الفلسطيني الداخلي بطلب من الأمريكيين". وأكد أن الانفتاح على "إسرائيل" والانغلاق على الحوار الفلسطيني الداخلي، هما "محاولات مشبوهة تتسم بطابع خياني، وتؤسس لاحتراب فلسطيني طويل الأمد". ودعا فضل الله إلى الحوار الذي لا بديل عنه إلا مزيد من التشتت والضياع للشعب الفلسطيني وقضيته(٢١).

أما الحزب التقدمي الاشتراكي، ذو الخلفية الدرزية، والذي يقوده وليد جنبلاط، فقد حافظ على علاقات متوازنة مع فتح وحماس. غير أن جنبلاط، المعارض للسلوك السياسي لحزب الله وسوريا وإيران، كان يبدي مخاوف حقيقية من انتقال نموذج غزة إلى الساحة اللبنانية. وأبدى انزعاجاً واضحاً من سلوك حماس، عندما حسمت الأمر لصالحها في قطاع غزة. وعبّر عن ألمه عندما ديست صورة عرفات "تحت أقدام هؤلاء الجدد"، والعلم الفلسطيني الذي "مزقوه واستبدلوه". وطالب جنبلاط بتأييد "أبو مازن" سياسياً ومالياً(٢٢).

لم نجد مواقف واضحة لدى الأحزاب والفعاليات المسيحية في لبنان، سوى موقف جريجوريوس الثالث لحّام، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق والاسكندرية، وأورشليم للروم الكاثوليك، الذي قال إن التقاتل بين الفلسطينيين هو "عارٌ علينا، وهو الشرّ المستطير الذي يدمر آمال شعبنا بأن يعترف العالم بقضيته وينال حقوقه المشروعة". وطالب بوقف الاقتتال أو الاتحاد من أجل إنجاح قضيتهم(٢٣). أما الفعاليات السياسية والدينية، المارونية والأرثوذكسية وغيرها، فقد نأت بنفسها عن الخوض في التصريح حول هذا الموضوع.

فلسطينيو لبنان :

كان هناك قلق حقيقي في الوسط الفلسطيني في لبنان من الأزمة الداخلية الفلسطينية وانعكاساتها. إذ تتمتع فتح وحماس بشعبية مماثلة تقريباً لشعبيتيهما في الداخل الفلسطيني. وعلى الرغم من أن فتح تتمتع بوجود مسلح في المخيمات، إلا أن حماس، التي تفتقد هذه الميزة، تملك عدداً من البدائل ووسائل الضغط المحتملة، كالاستعانة ببعض حلفائها في الساحة اللبنانية. ومن جهة أخرى، فإن هناك ميلاً لدى فتح للسيطرة الأمنية على المخيمات، إلا أنها تواجه حسابات معقدة، فلسطينياً ولبنانياً، تجعل من تطبيق هذا الأمر شيئاً صعب المنال.

كان من الواضح، منذ أن بدأت الاحتكاكات في الداخل الفلسطيني، أن هناك حرصاً لدى قيادتي فتح وحماس في لبنان على عدم جرّ الساحة اللبنانية إلى أي نوع من الاحتكاكات. كما كان هناك حرص لدى كافة الفعاليات الرسمية والحزبية والشعبية اللبنانية على الاتصال برموز فتح وحماس، وتأكيد تجنيب الساحة ويلات النزاع الفلسطيني. غير أن الساحة اللبنانية لم تسلم أحياناً من حالات تصعيد وتوتير بين الطرفين. فقد نظمت فتح حملة إعلامية عنيفة ضد حماس، إثر خطاب خالد مشعل في أبريل ٢٠٠٦، الذي اتهم فيه رئاسة السلطة وفتح بالسعي لإفشال حكومة حماس. ووصف بيانان وزعتهما فتح مشعل بأوصاف مقذعة(٢٤). كما شنّت مجلة القدس التابعة لفتح في مناسبات مختلفة حملات ضد حماس. وقد بلغ التصعيد ذروته عندما سيطرت حماس على قطاع غزة. وأطلق سلطان أبو العينين، أمين سر فتح في لبنان، العديد من

التصريحات النارية، وصف في أحدها حماس بأنها "طغمة وعصابة قتلة"، وأن رجال حماس وقادتها "قردة، بل إن القردة أشرف منهم"(٢٥). وجرت مسيرات لأنصار فتح في لبنان ضد ما قامت به حماس في غزة، وتطور الأمر إلى قيام بعض المسلحين المحسوبين على فتح بإطلاق النار على مركز تابع لحماس في مخيم البداوي، وتم تمزيق صور ويافطات وجداريات لحماس في عدد من المخيمات الفلسطينية، كما تم الاعتداء على سيارة إسعاف تتبع حماس في مخيم البص. غير أنه تمّ تطويق هذه الأحداث بسرعة، واعتبرت فتح ما حدث أعمالا فردية، وقام قادتها بتهدئة قواعدهم ومنع الاحتكاكات. وجرت اتصالات مع عدد من الفعاليات الرسمية والشعبية للمساعدة في تطويق الأحداث(٢٦).

خاتمة :

اتسم السلوك اللبناني العام بالقلق مما يحدث في فلسطين، وبالسعي الحثيث لمنع انتقال الازمة الفلسطينية الى اوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولم تكن هناك تصريحات سياسية كثيرة حول الموضوع، وتركزت التصريحات حول الدعوة للحوار والتمنيات بالتوفيق، وأن يكون نجاح الحوار الفلسطيني عنصراً مشجعاً لنجاح الحوار اللبناني الداخلي. وحاول اللبنانيون بمختلف اطيافهم أن يحتفظوا بمسافات متساوية بين كل من فتح وحماس، وكانوا اكثر تركيزاً على الملفات التي تعنيهم مباشرة في الشأن الفلسطيني، كالاوضاع الامنية في المخيمات، والسلاح الفلسطيني، والمخاوف من توطين اللاجئين، ومعالجة مشكلة نهر البارد. واخيراً، فإن اللبنانيين يدركون ترابط الملفات السياسية في المنطقة، ويظلون يراقبون بحذر ما يحدث في فلسطين والعراق وسوريا، وكيفية التعامل الامريكي - الإسرائيلي مع الاوضاع في الشرق الاوسط، لما لذلك من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة عليهم.

الهوامش :

١- السفير، ١٥ يونيو ٢٠٠٦ .

٢- جريدة الخليج، الإمارات، ١١ فبراير ٢٠٠٧ .

٣- السفير، ١٢ فبراير ٢٠٠٧ .

٤- السفير، ١٣ فبراير ٢٠٠٧ .

٥- السفير، ١ مارس ٢٠٠٧ .

٦- السفير، ١٤ يونيو ٢٠٠٧ .

٧- جريدة الوطن، قطر، ٢٩ يناير ٢٠٠٦ .

٨- جريدة النهار، بيروت، ٢٣ أبريل ٢٠٠٦ .

٩- جريدة القدس العربي، لندن، ٢٢ مايو ٢٠٠٦ .

١٠- السفير، ١٢ يونيو ٢٠٠٦ .

١١- انظر: السفير، ٣ أكتوبر ٢٠٠٦، ووكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦

١٢- السفير، ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ .

١٣- انظر: جريدة عكاظ، السعودية، ٩ فبراير ٢٠٠٧، وجريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٨ يونيو ٢٠٠٧، والسفير، ٢٢ يونيو ٢٠٠٧ .

١٤- السفير، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ .

١٥- انظر: النهار، ٢٨ اغسطس ٢٠٠٦، وجريدة المستقبل، بيروت، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦، والمستقبل، ٧ فبراير ٢٠٠٧، والمستقبل، ٢٤ يونيو ٢٠٠٧

١٦- انظر جريدة الحياة، لندن، ١٧ مايو ٢٠٠٧، والسفير، ٢١ يونيو ٢٠٠٧ .

١٧- انظر المستقبل، ٢٦ أبريل ٢٠٠٦، وموقع عرب ٤٨، ٢٦ مايو ٢٠٠٦، والخليج، ١ يوليو ٢٠٠٦ .

١٨- السفير، ٢١ يونيو ٢٠٠٧ .

١٩- السفير، ١٨ يونيو ٢٠٠٧ .

٢٠- السفير، ٢٢ يونيو ٢٠٠٧ .

٢١- انظر السفير، ٢٢ يونيو ٢٠٠٧، و ٢٥ يونيو ٢٠٠٧، والنهار، ١٥ يوليو ٢٠٠٧ .

٢٢- جريدة الأنباء، لبنان، ٣ يوليو ٢٠٠٧ .

٢٣- السفير، ١٩ يونيو ٢٠٠٧ .

٢٤- وزع بيان في ٢١ أبريل ٢٠٠٦، كما وزع بيان أخر في ٢٢ أبريل ٢٠٠٦ .

٢٥- القدس العربي، ١٦ يونيو ٢٠٠٧ .

٢٦- انظر السفير، ١٦ يونيو ٢٠٠٦، وموقع المركز الفلسطيني للإعلام، ١٧ يونيو ٢٠٠٧، والقدس العربي، ١٨ يونيو ٢٠٠٧ .

حماس والأردن .. علاقة جدلية

■ د.عبدالستار قاسم *

أخذت العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والنظام الأردني مناحي أمنية وسياسية متوترة إلى حد ما، خاصة بعد فوز الأخيرة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها لحكومة فلسطينية. وقد صاحب هذا التوتر اتهامات واتهامات مضادة واحتكاكات إعلامية، كما تأثرت بعوامل إقليمية ودولية. انعكست هذه العلاقة على مجمل القضية الفلسطينية، وبالتحديد على مكانة الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، والاستعداد لقبولها وتطبيقها، وفق رؤية الرباعية الدولية، والقوى التي ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في توقيع الاتفاقيات.

تكتسب العلاقة الأردنية مع أى جهة فلسطينية، رسمية أو غير رسمية، أهمية خاصة بسبب خصوصية العلاقة بين الشعبين الأردنى والفلسطينى اللذين ينظر إليهما من قبل العديد من الجهات السياسية والأكاديمية والاجتماعية على أنهما شعب واحد. ينعكس التوافق الرسمى الأردنى مع مختلف الجهات الفلسطينية، خاصة الفصائل الكبيرة، إيجابا على علاقات الناس اليومية والاعتيادية، والعكس صحيح. وإذا ظهرت بوادر التوتر فى العلاقات، فإن الشعب على ضفتى النهر يدفع الثمن. وحيث إن حماس عبارة عن تنظيم واسع الانتشار وذى تأثير واسع، فإن نتائج علاقتها مع النظام الأردنى تظهر جليا على سير الحياة اليومية للناس.

حماس بوصفها حركة مقاومة تسعى للتغيير، وهى تعتبر التفاوض مع إسرائيل حراما شرعا، وتتمسك بفلسطين من البحر إلى النهر. وترى أن الأنظمة العربية الحالية ليست انظمة تحرير، وإنما انظمة تتصالح مع إسرائيل وتطبع العلاقات معها. حماس تتطلع نحو تغيير الأوضاع فى الوطن العربى. اما إسرائيل، فتعمل جاهدة على المحافظة على استقرار الأنظمة العربية التى بدورها لا ترغب فى التغيير، وتقاوم كل من يحاول ذلك. جدليا، إسرائيل على وئام أو تحالف أو عدم خصام مع الأنظمة العربية، وحماس على النقيض من ذلك، وترى أن التغيير فى الساحة العربية ضرورى من أجل تغيير الحقائق القائمة فى فلسطين. لذلك، فإن أن حماس على تناقض جدلى مع أغلب الأنظمة العربية المحيطة بإسرائيل والتى تقيم علاقات معها، ومن بينها الأردن.

إن تطور العلاقة الحمساوية - الاردنية لا ينفصل عن علاقة الإخوان المسلمين بالاردن، كما تتأثر أيضا برؤية النظام الأردنى لما يجب أن تكون عليه الأمور على الصعيدين المحلى والإقليمى ولهذا، أشير هنا -باقتضاب- إلى العناصر العقائدية وشبه العقائدية (القبلية) التى بنيت عليها العلاقات المتبادلة.

لا يزال النظام السياسى الاردنى يتسم بالقبلية، ويرتكز فى شرعيته على الاصل القبلى للنظام الهاشمى. وقد قام أصلا نتيجة التوافق بين بريطانيا وفرنسا على ترتيب الأوضاع السياسية فى بلاد الشام والعراق بعد الحرب العالمية الأولى.

(*) استاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح بنابلس.

ويحظى النظام الأردني برعاية الدول الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة من ناحية الاستقرار السياسي والمالي، وهي حريصة على استمراره. وتتفق المواقف الأردنية غالبا مع السياسة الغربية في المنطقة.

يحاول النظام الأردني أن يوفق بين القيم القبلية وقيم التحديث المؤسساتي والسياسي، فهو لا يريد أن يظهر أمام العالم على أنه نظام قبلي بحت لا يتبنى الأسس الديمقراطية في الحكم، كما أنه لا يريد السير في طريق الديمقراطية إلى الحد الذي يهدد سيطرته وربما استمرار حكمه. إنه يسمح بإجراء انتخابات، إنما ضمن معادلة تضمن للنظام القبلي الاستمرارية، ويعمل على تحديث المؤسسات، لكنه يحرص على أن تتشكل إداراتها من الموالين للنظام.

من ناحية أخرى، فحماس حركة مقاومة منبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين، لكنها تختلف عنها في أنها تعتمد المقاومة لاستعادة الحقوق الفلسطينية. حركة الإخوان المسلمين، إجمالا، ليست حركة صدامية، وهي تعتمد إصلاح الفرد، ومهادنة الأنظمة بقدر الإمكان من أجل الوصول إلى دولة الإسلام. وقد شذت حماس في اعتمادها المقاومة كأسلوب في مواجهة إسرائيل لأسباب ظرفية وليس لأسباب عقائدية أو منهجية، أي أن وجود إسرائيل قد حتم ظهور حماس.

هناك تنافر استراتيجي بين النظام الأردني وجماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم حماس، حيث إن تطلع الإخوان إلى إقامة دولة إسلامية ينفي استمرارية النظام الأردني في الحكم. كما أن ارتباط النظام الأردني بالغرب، خاصة الولايات المتحدة التي ترعى إسرائيل، يضعه في مواجهة مع حماس التي تحاول استرداد الحقوق الفلسطينية منها. ومع ذلك، فإن العلاقات اليومية والظرفية بين الطرفين تتأرجح صعودا وهبوطا تبعا للقضايا الآنية المطروحة. فمثلا، حظيت جماعة الإخوان المسلمين بسماح النظام الأردني لها بالعمل في الساحة الأردنية، عندما كان عمل الأحزاب في الأردن ممنوعا، وذلك في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكان لجماعة الإخوان المسلمين مكاتب مفتوحة في الأردن، ولم يكن النظام الأردني يلاحقها، ووصل الأمر إلى تبوؤ أعضاء في الجماعة أو مقربين منها، مثل الدكتور إسحق الفرحان، مناصب مهمة في الدولة. وحظي النظام الأردني بدعم الإخوان المسلمين في الخمسينيات عندما تعرض لضغط شديد من قبل حزب البعث، كاد يهدم أركانه، وخرج الإخوان المسلمون إلى الشارع الأردني في مواجهة ضد حزب البعث ودعموا النظام.

فضلا عن أن مرحلة الخمسينيات والستينيات قد جمعت الإخوان المسلمين والنظام الأردني في مواجهة جمال عبدالناصر والحركة القومية العربية بصورة عامة، حيث اعتبر النظام الأردني أن حركة المد القومي العربي في هذه الفترة تهدد وجوده، رغم إعلانه باستمرار الحرص على التضامن العربي بشكل عام، وكان الإخوان المسلمون يقفون عقائديا ضد الفكرة القومية. ولم يمنع تضارب الأهداف الوقوف معا ظرفيا.

اصطدم الإخوان المسلمون مع النظام الأردني بعدما قرر النظام إجراء انتخابات تشريعية عامة. قرر الإخوان خوض الانتخابات ببرنامج إسلامي، وحصلوا على عدد لا بأس به من المقاعد البرلمانية في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩. ولكن أجهزة النظام الأمنية عملت على مضايقة أعضاء البرلمان من جماعة الإخوان، وتعرض عدد منهم للملاحقة، مثل الدكتور عبد المنعم أبو زنط، ثم تم تعديل النظام الانتخابي بطريقة تحد من عضوية الفلسطينيين والإسلاميين في المجلس، وتدعم الوجود العشائري أو القبلي الأردني.

أدت هذه الخطوة الرسمية الأردنية إلى توسيع حضور القبليين في البرلمان على حساب الثقل والحضور الشعبيين اللذين تحظى بهما جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية: جبهة العمل الإسلامي. وقد صعدت الجبهة من عدم ارتياح النظام لها، عندما أعربت عن تأييدها لنشاط حماس العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي.

كما تتأثر علاقة النظام الأردني بحماس بعلاقة الطرفين مع إسرائيل. وتاريخيا، كان للنظام الأردني علاقات جيدة مع الحركة الصهيونية، ومن ثم مع إسرائيل منذ قيام إمارة شرق الأردن. وقد زار عدد من قادة الحركة الصهيونية الأمير عبد الله قبل عام ١٩٤٨، ووصفوا الأمير بأنه مضياف. أبقى الملك حسين على هذه العلاقة، واعترف في وقت متأخر من حياته بأنه كان يزور إسرائيل بين الحين والآخر. كما كانت هناك أثناء حكمه زيارات إسرائيلية سرية للأردن للقاء مسئولين أردنيين وآخرين عرب.

وقد بدأ النظام الأردني عملية التطبيع مع إسرائيل مبكرا جدا، وذلك من خلال علاقات في مختلف المجالات، على رأسها المجال السياسي. وقد بادر بعض ملاك الأراضي الكبار في الأردن باستيراد المواد والتجهيزات الزراعية مثل الدفيئات من إسرائيل في وقت مبكر، وكثيرا ما دخلت البضائع الإسرائيلية السوق الأردنية تحت عناوين فلسطينية. وقد سارع النظام بعد اتفاق أوسلو إلى توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، وهي اتفاقية وادي عربة الموقعة عام ١٩٩٤.

ومع أن الاحتلال الإسرائيلي شعر بنوع من الخطر مع ظهور حماس كقوة كبيرة على الساحة الفلسطينية عام ١٩٨٧، لكنه غض بعض الطرف عن نشاطاتها، على أمل أن يؤدي ظهورها إلى صراع بينها وبين حركة فتح. ورغم اعتقال عدد من أفراد الحركة، فقد كان المجال الميداني مفتوحا -ولو جزئيا- أمامها لتنافس حركة فتح. تغير موقف الاحتلال بعدما قامت حماس

بعمليات عسكرية ضد إسرائيل، ومنها خطف جنود إسرائيليين وقتلهم. وقامت بإبعاد أكثر من ٤٠٠ شخص من قيادات حماس والجهاد عام ١٩٩٢ إلى جنوب لبنان. واستمر التوتر فى الاشتداد بين حماس وإسرائيل إلى أن وصل لذروته بالعمليات الاستشهادية التى قامت بها حماس عام ١٩٩٦.

تصاعد الصدام بين النظام الأردنى وحماس :

جمعت أمريكا اثنتين وثلاثين دولة عام ١٩٩٦ فى شرم الشيخ فى مصر من أجل التداول فى أنجع السبل لحصار حماس والجهاد الإسلامى. وقد حضر عدد من الدول العربية، ومن ضمنها الأردن، المؤتمر، ووافقت على تصنيف حماس كحركة إرهابية، وعلى ملاحقة أفرادها والأموال التى يمكن أن تتسرب إليها. ساهم النظام الأردنى مساهمة مباشرة فى حصار أنصار حماس، وعمل على ملاحقة الداعمين لها، والتضييق عليهم، وشدد من الرقابة على حركة الأموال عبر المصارف الأردنية.

قام النظام الأردنى بعد ذلك بالهجوم على قيادات حماس الموجودين فى الأردن، وقرر طردهم حيث استقبلتهم دولة قطر. كان للنظام ذريعة -وفق القانون الأردنى- هى أنه لا يجوز أن يكون خالد مشعل -وهو يحمل الجنسية الأردنية- عضوا فى تنظيم غير أردنى، هو حركة حماس، رغم أن هذا القانون يتم تطبيقه انتقائيا وليس بالمطلق.

وقد جاء هذا الموقف مغايرا لمواقف أخرى سابقة اتخذها النظام الأردنى من حماس، مثل إصرار الملك حسين على إسرائيل بضرورة إرسالها مصلا مضادا للمادة الكيماوية التى حقن بها خالد مشعل فى الأردن فى محاولة لاغتياله من قبل رجال المخابرات الإسرائيلية عام ١٩٩٧، وإصراره على تسريح الشيخ أحمد ياسين من السجن الإسرائيلى لقاء تسريح رجلى المخابرات المتورطين فى حقن مشعل. وإن كنا نعتبر هذه المواقف نوعا من الخطوات التكتيكية، يتم إبرازها بتغطية إعلامية واسعة جدا كمناسبة للتعبير عن حرص النظام على أهل فلسطين، وعلى الالتزام بمتطلبات العلاقات الصادقة مع الأشقاء الفلسطينيين.

ولم يكن من الصعب بتاتا على أى محلل سياسى متابع للنظام الأردنى أن يستنتج أن هذا النظام لن يرحب بفوز حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأنه سيعاديها بهدف إسقاط حكومتها، والعودة بالساعة الفلسطينية إلى حكم حركة فتح، التى قادت الشعب الفلسطينى نحو القبول بالتسوية مع إسرائيل.

وقد ظهرت بوادر رفض النظام الأردنى لنتائج الانتخابات فى رفضه لاستقبال رئيس الوزراء المنتخب إسماعيل هنية، وفى إثارة قضية تهريب حماس لأسلحة إلى الأردن، قالت المخابرات الأردنية إنها كانت ستستخدم ضد النظام، وقد تم منع العديد من المسئولين فى حكومة حماس من السفر إلى الأردن أو عبور الأراضى الأردنية، رغم استقبال مسئولين من إسرائيل ومن الرئاسة الفلسطينية فى عمان. وبينما ساهمت الأردن فى الحصار المالى المضروب على حكومة حماس، فقد حرص النظام على الإعلان عن إرساله معونات غذائية وطبية للشعب الفلسطينى، مكررا حرصه على الأشقاء الفلسطينيين الذين يعانون من الحصار.

وقد أثنى النظام الأردنى على اتفاق مكة الذى وقعته كل من فتح وحماس، وأكد احترام حماس للقرارات الدولية والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، كما أيد النظام الأردنى حكومة الوحدة الوطنية التى انبثقت عن الاتفاق، وأعلن أنه سيدعمها، وسيحاول رفع الحصار الدولى عنها. لكن هذه الحكومة لم تمش خطوة واحدة إلى الأمام بسبب تحفظ إسرائيل والدول الغربية عليها، وعدم قدرة العرب على اتخاذ خطوات تعزز من التوافق الفلسطينى.

وحين وصلت الأزمة بين فتح وحماس إلى ذروتها بالصدام الدموى فى غزة، رفض النظام الأردنى ما قامت به حماس من سيطرة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية فى القطاع، ومن ثم على مجمل القطاع. واعتبرت الصحف الأردنية، التى تعتمد الموقف الرسمى أن ما قامت به حماس عبارة عن انقلاب على الشرعية، وطالبت الحركة بالتراجع عما قامت به، على اعتبار أن الرئاسة الفلسطينية تشكل رأس الشرعية الفلسطينية وليس المجلس التشريعى. لكن النظام دعا إلى ضرورة العودة إلى الحوار الفلسطينى - الفلسطينى كبديل عملى لجو الاقتتال والخلافات الدموية.

من الناحية العملية، كان واضحا أن النظام يقف بقوة ضد حركة حماس لصالح الرئاسة الفلسطينية، فبوابة القصر الملكى الأردنى بقيت مفتوحة أمام الرئيس الفلسطينى، وموصدة تماما أمام قادة حركة حماس، وبقى الأردن مشاركا فى الحصار المالى المضروب على قطاع غزة، ونشط الدبلوماسيون الأردنيون مع الدبلوماسيين المصريين فى الاتصال بإسرائيل والولايات المتحدة، باحثين عن خروج من مأزق جديد تقع فيه المسيرة التفاوضية. والأهم من ذلك أن حديثا قد راج حول احتمال استقدام قوات بدر الفلسطينية الموجودة فى الأردن إلى الضفة الغربية من أجل المساهمة فى حماية الرئاسة الفلسطينية، وملاحقة حركة حماس. صحيح أن القوات فلسطينية، لكنه من المعروف أن قياداتها موالية للنظام، ومقربة من أجهزة الأمن الأردنية. ولكن هذا الخيار لم يتم تفعيله -حتى كتابة هذا المقال- كما أنه من المستبعد أن تستطيع هذه القوات الصمود أمام حماس فى الضفة الغربية، لأن هشاشتها التنظيمية والقتالية مشابهة لهشاشة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وبينما من المتوقع أن يستمر النظام الأردنى فى إرسال مواد تموينية وأدوية إلى قطاع غزة، فمن غير المتوقع أن يغير موقفه من حركة حماس. ورغم أن الإخوان المسلمين -الحركة الأم- وحماس نفسها لم يعملا ضد النظام الأردنى، إلا أن الأخير لا يمكن أن يتسامح مع استراتيجية التغيير التى تتمسك بها حماس، كما أن علاقته الوثيقة مع الغرب واعتماده على المعونات الغربية يزيدان من موقفه الرافض من الحركة. النتيجة عبارة عن صدام لا مفر منه، وقد يكون جدليا، أو دمويا، أو ضاغطا.

الأزمة الفلسطينية وعلاقات حماس الإقليمية

■ محمد جمعة *

شكل انتقال حركة حماس إلى خانة ممارسة السلطة والحكم أمرا فاصلا على صعيد قضية العلاقات الخارجية، إذ إن علاقات حركة تحرر وطني تختلف بكل تأكيد عن علاقات نظامية بين الدول. فبينما يتاح في الحالة الأولى مساحة أوسع من التحرك أو التعبير صراحة عن المبادئ والمواقف والثوابت، تتسم حالة العلاقات الخارجية بين الدول بقدر أكبر من القيود ومراعاة اعتبارات أخرى.

فقد أتاحت تلك التجربة الفرصة لـ"حماس" لإدخال قدر من التغيير في نمط إدارة العلاقات الخارجية الفلسطينية الذي ساد منذ بداية عقد التسعينيات، والذي اتسم عموما بمحاولة القفز على الترتيب الصحيح لدوائر الحركة الخارجية، بدليل تقديم متطلبات تمتين العلاقة مع الولايات المتحدة على حساب العلاقة مع أطراف دولية أخرى. وليس المقصد هنا هو السعي لإغلاق باب العلاقات الفلسطينية - الأمريكية أو حتى توتيرها وإنما فتح الباب أمام مبدأ "تنويع العلاقات الخارجية" بشكل يسمح بزيادة القدرة التساومية في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المقصد إذن أن صانع القرار الخارجي الفلسطيني يحتاج بالفعل إلى تنشيط علاقاته الدولية، خاصة مع القوى الآسيوية كالصين والهند ودول أمريكا اللاتينية مثل: فنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين، وكوبا، وبعض دول القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا.

لكن "حماس" وعلى أهمية هذه الدائرة الدولية، يبدو أنها لم تكن قد استعدت بعد، أو بلورت تصورا ما لخريطة علاقاتها أو تحالفاتها على صعيد تلك القوى الدولية، وكيفية الاستفادة منها.

وعلى العكس من ذلك، بدت حماس، ومنذ لحظة تسلمها مسئولية السلطة، وكأنها تملك رؤية أكثر تبلورا فيما يخص العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، كونها سعت منذ البداية إلى استعادة دعم عمقها العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية وهذا ما يمكن إدراكه من اهتمام قادة الحركة بالقيام بجولة خارجية شملت دولا عربية وإسلامية، هي: مصر، والسعودية، وسوريا، وقطر، وليبيا، والسودان، والبحرين، والإمارات، والكويت، وعمان، واليمن، وكذلك تركيا، وإيران، بمجرد فوزها في الانتخابات التشريعية.

وخلال تلك المرحلة، منذ لحظة إعلان نتائج الانتخابات، وحتى لحظة الحسم العسكري في غزة وما بعدها، لم يستمر أداء "حماس" الخارجي تجاه محيطها العربي والإقليمي على وتيرة واحدة، وإنما اختلفت طبيعة الأداء باختلاف طبيعة المرحلة. ويمكننا في هذا السياق أن نفرق بين ثلاث محطات رئيسية، الأولى: إبان فترة "حكومة حماس" من مارس ٢٠٠٦ وحتى مارس ٢٠٠٧، والثانية: خلال الفترة التي استمرت فيها حكومة الوحدة، أي من مارس ٢٠٠٧ وحتى الثامن من يونيو ٢٠٠٧. والثالثة: من لحظة الحسم العسكري في غزة وما بعدها.

المرحلة الأولى - حكومة حماس :

كان من الواضح منذ أن بدأ إسماعيل هنية مشاوراته لتشكيل الحكومة أن الحركة تبحث عن معين قوى يساعدها، خاصة في ظل التهديدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بفرض الحصار على الشعب الفلسطيني ولهذا قامت قيادة الحركة في الخارج بجولة خارجية شملت إحدى عشرة دولة عربية، وتركيا وإيران، حيث عكست تلك الزيارات رغبة "حماس" في إحلال الدعم الاقتصادي العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي) محل الدعم الدولي بهدف توسيع هامش المناورة أمام حماس، وهي تخوض غمار تجربة جديدة.

(*) باحث متخصص فى الشئون الفلسطينية.

ولا شك في أن تبدل المواقع في صناعة السياسة الفلسطينية فرض على "حماس" والأنظمة العربية المعنية إعادة ترتيب لعدد من القضايا، ولهذا كان من الطبيعي ألا تظل أو تتجمد علاقات حماس بالأنظمة العربية عند سابق مستواها، بل طرأت عليها تطورات رفعت من الرغبة في تبادل وجهات النظر وجها لوجه، وربما للقبول الجزئي المتبادل المؤقت على الأقل.

لكن ثمة إشكاليات تحكمت في درجة انفتاح حماس على الأنظمة العربية، أهمها أن حركة هذه الأنظمة تخضع لمحددات وعوامل داخلية وخارجية، من بينها التوافق الرسمي العربي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي، والحملة الأمريكية على "الإسلام السياسي" وقوى المقاومة عامة، تحت ذريعة "محاربة الإرهاب"، ناهيك عن أن بعض النظم العربية تأثرت في علاقاتها بحماس بخصومتها السياسية المزمنة مع جماعة الإخوان المسلمين التي تمثل المرجعية التنظيمية الأولى لحماس.

فمن ناحية التوافق الرسمي على خيار التسوية، بدت حماس كطرف مناوئ للتوجه العربي العام بشأن التسوية مع إسرائيل، ولهذا لم تُكن معظم العواصم العربية ودا كبيرا للحركة، وإن كانت قد التزمت الصمت والحذر في التعبير عن هذا المكنون.

ولأن "حماس" كانت على دراية فيما يبدو بالمعلن والمخبوء من المواقف العربية تجاهها، ولأنها في الوقت نفسه تدرك حجم العامل العربي في تحديد توجهات السياسة الفلسطينية، وإكساب أو سحب الشرعية الدولية بالنسبة لها، فقد التزمت بدورها بالتعامل مع الأنظمة العربية في حدود هذا الإدراك. وكانت هذه معالجة حكيمة منها بحيث إنها لم تطلب من محيطها العربي سوى مما تستشعر منه إمكانية التجاوب معها. ومن المحتمل أن تكون حماس وحكومتها قد أضمرتا امتعاضا أو مرارة من الاصطفاف العربي خلف توجهات الحصار الذي ضربته عليها الولايات المتحدة وإسرائيل. لكن دبلوماسية حماس لم تعمد إلى التشهير بهذا الموقف، ولا حاولت تأليب الرأي العام العربي ضده رغم معرفتها بالتعاطف الشعبي معها.

وحتى عندما بدا أن دولا عربية رئيسية تسعى إلى التحرش بحماس أو تفتعل أزمات معها، أو أن هناك جهات إقليمية ضالعة في محاولة توتير علاقة الحركة بكل من مصر والأردن، فإن حماس قد عالجت الأزمة بروية، ولم تسع إلى التصعيد الإعلامي وبدا ذلك واضحا خلال أزمتي "خلية حماس" التي اتهمت فيها السلطات الأردنية حركة حماس بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة وتعريض أمن المملكة للخطر. والثانية عندما اتهمت وزارة الداخلية المصرية أربعة فلسطينيين (بينهم شقيقان من حركة حماس) بالتورط في تفجيرات "دهب" في سيناء، في ٤ أبريل ٢٠٠٦.

فتجاه الأزمة الأولى، اكتفت "حماس" بنفي التهمة عن نفسها، وابتعدت إعلاميا عن كل ما يفاقم الأزمة. كما طالب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، عبر وسطاء.. العاهل الأردني بالتدخل شخصيا لاحتوائها. وقام هنية، وبرفقته وفد قيادي من حماس، بزيارة منزل رئيس مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة في غزة، معلنا استنكاره وإدانته للتهديدات التي تعرض لها الدبلوماسيان الأردنيان في غزة.

وتجاه الأزمة الثانية، سارعت "حماس" بإيفاد وزير الداخلية سعيد صيام إلى القاهرة، وهناك التقى مدير المخابرات عمر سليمان، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووعد بتحري الأمر.

في كلتا الحالتين، قدمت حماس نموذجا "لكظم الغيظ" مع الذين تجاهلوا مكانتها الجديدة غداة الانتخابات وآثرت الصبر والتروي، رغم المدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية في مقاطعة الحركة، والانصهار التام في المطالب الأمريكية المتشددة حيال التعامل معها ماليا وسياسيا.

ومع استمرار مقاطعة "حكومة حماس" سياسيا واقتصاديا، كان طبيعيا أن تتوجه حماس نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طالبة الدعم المادي بشكل يخفف من وطأة الحصار الاقتصادي عليها. لكن ومع زيادة النفوذ الإقليمي لإيران، وحديث بعض الزعماء العرب عن "مخاطر الهلال الشيعي"، فضلا عن الصراع الأمريكي - الإيراني على خلفية البرنامج النووي الإيراني، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المعتدلين، ومحور المتشددين - بحسب التسمية الأمريكية - ومع أن الحرب الإسرائيلية على لبنان لم تكن العامل الذي أطلق هذه الحالة من الاستقطاب السياسي الحاد الذي شهده الوضع الإقليمي في المنطقة، إلا أنها أخذته إلى حدود بعيدة في حدة الاصطفاف بين معسكرين وموقفين. وفي هذه الأثناء، جادل البعض في علاقة حماس بإيران، بحيث بدت حماس خلال ذلك وكأنها محسوبة على المحور الإيراني- السوري.

والحاصل أنه وباستثناء موقفها من العملية الاستشهادية التي نفذتها حركة الجهاد الإسلامي في تل أبيب في أبريل ٢٠٠٦، وذهاب حماس بعيدا في "تبرير وتسويق" تلك العملية، وربما كان يتعين عليها أن تدرك أن تلك العملية في أهدافها ووظيفتها كانت موجهة ضدها بالأساس، وتندرج في سياق رغبة "محور إيران - سوريا" في تصعيد وتيرة التوتر في المنطقة - فإن حماس قد نجحت إلى حد كبير، ومن موقع السلطة، في أن ترسم بوضوح الفواصل والتخوم التي تميزها عن هذين المحورين، وكان ذلك استمرارا لنهجها المعروف حتى قبل السلطة، والقائم على قاعدة سياسية بسيطة "تكثير معسكر الأصدقاء، وتقليل معسكر الأعداء، والابتعاد عن كل المحاور الطائفية والسياسية والإقليمية". وبذلك حافظت على مسافة مع الجميع، وخرجت من كل العصبيات السياسية والحسابات الضيقة، واستطاعت بفضل ذلك أن تأخذ موقفا متوازنا من المشكلات والأزمات العربية، والتي كان أبرزها في مطلع التسعينيات مسألة الحرب العراقية ضد الكويت، والصراعات الطائفية في لبنان والعراق، ومن التوترات المذهبية بين الشيعة والسنة، والمشاكل الحدودية المزمنة بين كل الدول العربية.

حماس بعد السلطة كانت أكثر وعيا لرهانات سوريا على استخدامها في مواجهة الضغوط الخارجية، وأدركت (أي حماس) أن استحقاقات الداخل الفلسطيني تتطلب منها الابتعاد قدر الإمكان عن اللعب بأي ورقة إقليمية من شأنها تأليب

الأطراف العربية الداعمة ضدها، وفقدان تأييدها، أو - على الأقل - فقدان موقفها الحيادي. وبقدر ما راهنت سوريا وإيران على استخدام ورقة حماس في تدعيم نفوذهما الإقليمي، بقدر ما سعت أطراف عربية أخرى (السعودية ومصر) لفك الارتباط بين الطرفين، أو - على الأقل - على مستوى التأثير، وهو ما تنبهت إليه "حماس"، وتعاطت معه بواقعية بعيدا عن المفردات "العنترية".

المرحلة الثانية - حكومة الوحدة والانفتاح العربي :

وقد برزت واقعية حماس تلك عندما عمدت إلى عدم شرودها بعيدا عن السربين العربي والفلسطيني إبان اتفاق مكة، ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكان ذلك مبعث ارتياح عربي نسبي كبير إلى سياسات الحركة، التي بدت كالمؤثر على نفسه، الذي تنحى جانبا كي يفسح الطريق أمام القضية الوطنية وفك الحصار فلسطينيا، وكذا ليتيح فرصة أخرى للحاضنة العربية التي دخلت آنذاك (لا سيما السعودية ومصر) مرحلة جديدة اختلفت عن مرحلة ٢٠٠١ حتى أواخر صيف ٢٠٠٦، وكان هذا انعكاسا لما حدث من تغير في ميزان القوى في غير مصلحة واشنطن وتل أبيب، والأهم في مصلحة قوى المقاومة والممانعة فلسطينيا، ولبنانيا، وعراقيا، وعربيا، وإسلاميا.

وترتب على الخطوات المذكورة آنفا أن تم وضع مسألة تفكيك الحصار على رأس الأجندة العربية والفلسطينية. كما نجحت حماس أيضا في الحصول على الشرعية العربية الكاملة - شرعية الأنظمة - وكانت تلك خطوة مهمة لحماس لتصبح لاعبا إقليميا مهما. كذلك، نجحت حماس - وباعتراف عربي أيضا - في فرض مفهوم الشراكة في القيادة على حركة فتح، بحيث لم تعد حماس جزءا من المشهد الفلسطيني، وإنما أصبحت جزءا لا يتجزأ من القيادة الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطيني.

لكن الخطوات العربية - التي كان يفترض بها أن تشق طريقا في المنطقة ينقذها من التدهور ومخاطر الانقسامات الداخلية، ويبعد التدخلات الخارجية، أو يسد الفراغ الناجم عن هزائم أمريكا وإسرائيل - حملت موقفا سلبيا مشوها، سواء لجهة ما سمي بإعادة إحياء مبادرة السلام العربية وتفعيلها، بدلا من أن يشدد الخناق على حكومة أولمرت وإدارة بوش، وفرض التنازلات عليهما، أو لجهة عجز العرب عن تصديع الحصار المطبق على الحالة الفلسطينية في ثوبها الوحدوي الجديد.

ولا شك في أن هذه الانتكاسات أثارت لغطا داخل حركة حماس حول ما إذا كانت تنازلاتها ومرونتها ذهبت بلا ثمن أم لا. وما إذا كان من الأجدى النكوص عنها إلى برنامج حماس قبل التعديل أم لا. وخلال ذلك، بدا لبعض الوقت أن تيار الصبر والتروي، ومحاولة استدراك نواقص اتفاق مكة، عبر حوارات مضافة في القاهرة، كانت له الغلبة في اتجاه الحركة. إلا أن أحداث الحسم العسكري في غزة أكدت بعد ذلك أن تجاوب الحركة مع جهود القاهرة لجولة حوار فلسطيني شامل لم يكن أكثر من تكتيك أو وقت مستقطع، وأن الحركة كانت قد قررت بالفعل امتلاك زمام المبادرة وأخذ زمام غزة بيدها.

المرحلة الثالثة - الحسم العسكري في غزة :

ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة، خلال الفترة بين ٨ إلى ١٤ يونيو ٢٠٠٧، لا يمكن اعتباره بأي معنى انقلابا ضد الشرعية، ذلك أن الشرعية الدستورية والسياسية في الأراضي الفلسطينية تقوم، سواء في الرئاسة أو في المجلس التشريعي أو في حكومة الوحدة الوطنية، على الطرفين معا.

فما قامت به "حماس" في غزة لا يعدو كونه عملية حسم عسكري مع الأجهزة الأمنية، بل مع جهازين أمنيين، هما: الأمن الوقائي والمخابرات، وليس مع جسم السلطة ككل، إلا إذا اعتبرنا أن السلطة يمكن اختصارها في عدد من أجهزتها الأمنية.

وإذا كان البعض لا يزال يرى أن مبررات الحسم الذي قامت به حماس ضد الأجهزة الأمنية محل جدل، فإن الموضوعية أيضا تقتضي عدم تجاهل حقيقة أن الأجهزة الأمنية بقيت كأنها إقطاعيات مستقلة، بعد أن عجزت أو فشلت كل التفاهمات الفلسطينية الداخلية - بدءا من اتفاق القاهرة إلى وثيقة الوفاق الوطني، وصولا إلى اتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية - في إخضاع تلك الأجهزة لقرار الحكومة الفلسطينية بغض النظر عن هوية الحكومة وهوية وزير داخليتها.

لكن ما أقدمت عليه حماس ربما أغفل اعتبارات عربية وإسلامية كثيرة وهي تتخذ قرارها بحسم معركة غزة، بما يمكن معه وصف هذا القرار بعدم الرشد، أو التعجل على غير ما هو معروف عن الحركة من ضبط النفس، وإنضاج الخطوات، والتحسب لمواطئ الأقدام.

فمشاهد وأحداث غزة وتوابعها ألحقت بالمقاربة العربية لحماس العديد من الجوانب السلبية، وأعادت إلى الواجهة من جديد التخوفات التي توارت نسبيا تجاه الحركة في العواصم العربية، بعد أن بدت "حماس" وكأن لها أجندتين: ظاهرة وباطنة، فهي كانت تحاور في القاهرة، وتجار بالشكوى من ممارسات "تيار الإفشال الفتحاوي" وتعطيله لبرنامج حكومة الوحدة، بينما أظهرت الأحداث أنها كانت في الوقت نفسه تعد العدة لأخذ زمام غزة بيدها، دون انتظار نتائج الحوار ووساطة القاهرة.

وليس باليسير بالنسبة للموقف من "حماس" أن تشعر القاهرة بهذه الازدواجية إلى حد المخادعة، ثم إن العواصم العربية عموما لديها ما تتحفظ به إزاء العنف الذي تستخدمه بعض الجماعات الجهادية السلفية في الداخل. وليس ثمة ما يحول الآن دون بسط هذا التحفظ ليمتد إلى حماس. وبالتداعي المنطقي، سيجد المرجفون بأجندة حماس ما يتكئون عليه في دعوتهم لعزلها، بزعم أنها لا تعرض نموذجا مغايرا، وليس بلا مغزى أن تقفز آنذاك عبارات: "الظلاميين"، "حماسستان" إلى صدارة المشهد الإعلامي المرئي والمقروء في العديد من العواصم العربية، وعلى ألسنة المعلقين والسياسيين من المعسكر المناوئ لحماس في محاولة لتصوير غزة وكأنها "أفغانستان" جديدة، ولتخويف المجتمع الدولي من وجود "حماسستان، كـ "قاعدة

فلسطينية " تهدد الأمن القومي المصري، بل والأمن والسلم العالمي.

صحيح أن قيادة " حماس " في غزة كان خطابها متزنا لحظة مشاهد السيطرة، بيد أن التصرفات الانفعالية والثأرية من قبل بعض أفراد حماس قللت من فاعلية الخطاب الحمساوي، وأدت لنتائج عكسية في مراحل السيطرة علي مقار الأجهزة الأمنية.

ورغم أن حماس لم تكن تقصد الانقلاب علي معطيات واقع غزة السياسي والاجتماعي، لكن إيضاح رسائل حماس لم يكن كافيا سياسيا وإعلاميا.

فسياسيا، ربما لم تمارس حماس اتصالات كافية مع الدول العربية المعنية، لاسيما مصر والسعودية، بهدف توضيح الصورة، وتقديم الأعذار الكافية. وربما لا نذهب بعيدا إذا قلنا إنه كان من الأنسب أن يكون الفرقاء الآخرون في حركة فتح، المناكفون "لتيارات الإفشال" لتجربة "حماس"، جزءا من خطة الاتصالات.

أما إعلاميا، فكان يجب أن تمارس فضائية " الأقصى " التابعة لحماس فلسفة إعلامية أخرى في تغطية المشاهد غير تلك التي اتبعتها بالفعل، بحيث تبتعد عن إثارة المشاعر، وتقلل من استعراض مشاهد القوة.

والواقع أنه مما يثير الدهشة أن كل مشاهد الممارسات الانفعالية والثأرية، التي بثتها وسائل الإعلام في أركان المعمورة الأربعة، جاءت نقلا عن فضائية الأقصى، لا من وسائل الإعلام المعادية لحماس، مما يؤكد أنه لم تكن هناك ثمة استراتيجية إعلامية معتمدة من قبل حماس بالتزامن مع اتخاذ قرار الحسم العسكري. هذا في الوقت الذي دخل فيه الإعلام ساحة المعارك العسكرية بشكل عملي، وأصبح التخطيط لتلك المعارك يتضمن وضع خطط بالوسائل الإعلامية التي سيعتمدها كل فريق، ويتم أيضا دراسة ردود فعل وتجاوب وسائل الإعلام مع توجهات الفرق المتصارعة. وقد يصل التقييم في بعض المراحل إلي أن العملية العسكرية ليست أكثر أهمية من الرأي العام الدولي.

نقول هذا، ونحن نعلم أن الأحداث في غزة كانت أكبر من قراءة العقل، لأن المشاعر كانت جد ملتهبة في القطاع، بعد أن تحملت حماس الكثير، وبخاصة قتل العشرات من أبنائها وعلمائها وقادتها أمام أعين أطفالهم ومن ثم لم تكن السيطرة علي فصولها متوافرة أو في متناول اليد لكن ونظرا لمفصلية تلك الأحداث وتوابعها السياسية والاستراتيجية، فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، فمن المهم استحضارها وتقليب أوراقها في إطار التقييم وقراءة المستقبل.

بيد أن ما سبق لا ينفي حقيقة أن الأطراف العربية قد تسمح لـ حماس باستدراك ما فاتها، وأن الغضب العربي قابل للأفول، كون تلك الأطراف مدركة لصعوبة - بل لاستحالة - استبعاد حماس من المشهد الفلسطيني.

ولعل تأجيل لقاء العاهل السعودي الملك عبد الله، والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان أوائل يوليو ٢٠٠٧، يعد إشارة إلي عدم الرضا العربي عن ذهاب "أبو مازن" بعيدا وراء المتشددين في "فتح"، متسلحا بالوعود والمساعدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية.

فمحور " الاعتدال العربي " وإن كان قد أعلن، عقب أحداث غزة، أنه داعم للرئيس الفلسطيني، وأكد شرعيته، واعتبر سيطرة حماس علي غزة خروجا عن الشرعية، فإنه في الوقت نفسه تلمس أن ثمة تيارا نافذا في "فتح" يقود الملف الفلسطيني إلي حالة الفوضى، وقد كشف هذا التيار عن نفسه بعد اتفاق مكة، إذ لا يحترم ولا يعبأ بالعواصم العربية، وأنه أقرب ما يكون لشركة أمنية يديرها المال الأمريكي – الإسرائيلي.

وانطلاقا من هذه القراءة، ترك العرب الباب مفتوحا أمام أعذار "حماس"، وأعلنوا عن لجنة تقصي الحقائق كما أطلق الرئيس المصري "حسني مبارك" دعوة مفاجئة - عقب قمة شرم الشيخ في يونيو ٢٠٠٧ - تدعو إلي ضرورة إعادة الحوار بين الفرقاء الفلسطينيين كمخرج للأزمة، وسبيل لإعادة الهدوء إلي المشهد الفلسطيني.

وإذا كان عباس قد أظهر تشددا في رفض الحوار، وأدار ظهره للدعوات العربية التي طالبت به، مما يعني الإصرار علي المضي قدما في المخطط المرسوم، والمدعوم أمريكيا، وإسرائيليا، والقائم علي الاستمرار في رفض الحوار مع حماس، بما يؤدي إلي إزاحتها عن المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني - فإن ثمة عوائق موضوعية ستصطدم بتلك الرؤية، في مقدمتها الموقف العربي الرافض لوضع حماس في الزاوية الضيقة، وخنقها اقتصاديا وأمنيا، لأن هذا السيناريو سيعرض دول " الاعتدال العربي " لمخاطر أمنية هي بأمس الحاجة لتجنبها في هذا التوقيت، ذلك أن مشروع عباس المتشدد قد يولد انفجارا في الضفة، واقتتالا آخر بين الفرقاء، ومثل هذه الحالة تواجه بمخاوف واحترازات أردنية كبيرة. كما أن الضغوط علي " حماس " أو حصارها، بما يؤدي إلي إخضاعها دون مرور الساحة الفلسطينية بمرحلة انتقالية، قد يولد فراغا يخدم وجود "القاعدة" في الأراضي الفلسطينية، وهو بديل غير مرغوب فيه سعوديا ومصريا.

كما أنه لا يسع الدول العربية المعنية مساندة حصار غزة، لأن الأمر مرهون بضغط جماهيري شعبي وأخلاقي، وهذا مما لا ترغب به " دول الاعتدال العربي ". ناهيك عن أن ما يصدر عن " حماس " من دعوات إيجابية باتجاه الحوار، وإشارات توحي بشرعية "أبو مازن"، كل ذلك يمثل - من وجهة نظر تلك الدول - فرصة سانحة لإدخال حماس في محضنها أو علي الأقل إخراجها من إشكالية إيران والمشروع النووي.

المقصد إذن أن الأجواء تشير في المدى المتوسط إلى أن دول "الاعتدال العربي"، بالنظر إلي مصالحها، ستشكل ضغطا علي قيادة السلطة للذهاب إلي الحوار، وكذلك استثمار ما جرى من أجل بناء "فتح" جديدة مختلفة، تستطيع مواجهة نفوذ حماس، ولكن بشرط أن يتم ذلك بهدوء، ودون الدخول في فوضى جديدة.

العراق .. جدل الانسحاب والاستقرار

■ ســـــامح راشـــــد *

بعد أربعة أعوام ونصف عام من الغزو الأمريكي للعراق ودخول القوات الأمريكية بغداد، لا يزال العراق والعراقيون يبحثون عن الأمان والاستقرار. وبعد أن كان للملف العراقي أبعاد متعددة وزوايا متنوعة للنظر والتحليل والاستشراف، يكاد كل ما يتوارد عن العراق من أنباء أو تحليلات (أو حتى تصريحات ووثائق رسمية) ينحصر في مسألتين : الاحتلال والاستقرار.

ورغم أن لكل منهما معطياته وحساباته المميزة، إلا أن بينهما ارتباطا مباشرا ليس وليد اللحظة الراهنة، لكنه يمتد إلى وقت الغزو والاحتلال. فمع الغزو، انكسر الاستقرار، وبتمكن الاحتلال تمكنت الفوضى. من هنا، يكون منطقيا تماما أن يجتمع الحديث عن الانسحاب، وخروج قوات الاحتلال من العراق، مع تصاعد وتيرة البحث عن الاستقرار وتثبيت الأوضاع الداخلية.

لكن تجدر الإشارة إلى أن العلاقة السببية بين الاحتلال والاستقرار ليست أحادية الاتجاه. فالثابت أن الاحتلال كان سببا مباشرا في إثارة الفوضى وخلط الأوراق داخل العراق، وخروجه هو الخطوة الأولى نحو استعادة الاستقرار. لكن الجديد أن تحسين الأوضاع الداخلية العراقية أصبحت هي أيضا عاملا مساعدا في عملية الانسحاب وخروج قوات الاحتلال، من حيث تسهيل العملية من ناحية، وتوظيفها بشكل يخدم حسابات وترتيبات الإدارة الأمريكية الحالية من ناحية أخرى.

كذلك، ينبغي الانتباه إلى مفهوم "الاستقرار" المنشود في العراق. فغلبة الأمن على ما عداه من جوانب في الوضع العراقي الداخلي دفعت بالمراقبين والساسة إلى اعتبار أن تحسين الوضع الأمني هو المدخل الرئيسي والوحيد لإنهاء كافة مشكلات العراق. والشق الأول صحيح، فتحسن الأمن هو بالفعل المدخل الرئيسي، لكنه ليس السبيل ولا الشرط الوحيد اللازم لإخراج العراق من أزماته. فهناك شروط ومتطلبات موضوعية أخرى تشمل تطوير وتعديل العملية السياسية، والتدهور الاقتصادي، والهياكل المؤسسية، وغير ذلك من جوانب تتجاوز حدود الوضع الأمني الميداني، وتتصل مباشرة بالاستقرار (أو عدم الاستقرار كما هو حاصل) في العراق.

أعباء الاحتلال وشروط الخروج :

منذ وقوع الاحتلال وسقوط بغداد في أيدي القوات الأمريكية في ٩ أبريل ٢٠٠٣، يصر الساسة العراقيون، خصوصا من تولى منهم السلطة بعد ذلك، على ضرورة بقاء الاحتلال حفاظا على استقرار العراق وحتى تكتمل قدرات العراق الذاتية على تسيير أموره ذاتيا، وهو أيضا الموقف الذي تبنته معظم الدول العربية في العامين الأولين للاحتلال، ولا يزال بعضها متمسكا به حتى الآن. لذلك، من المثير للتساؤل أنه باستثناء التيار الصدري داخل العراق وسوريا، وإيران من خارجه. فإن الدعوة للانسحاب بدأت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من جانب العراق أو أي دولة عربية، مع ملاحظة أن الدافع الأساسي وراء تبني أوساط أمريكية متعددة تلك الدعوة هو المصلحة الأمريكية وليست العراقية، وذلك بفعل الخسائر البشرية المتزايدة التي يتكبدها الجيش الأمريكي بين صفوفه العاملة في العراق، فضلا عن الانتكاسات المتتالية التي تحققها الاستراتيجيات والخطط وغيرها من صيغ التعامل مع الملف العراقي بواسطة الإدارة الأمريكية،

(*) مساعد مدير تحرير السياسة الدولية

الأمر الذى انتقص كثيرا من رصيد الإدارة، خصوصا رئيسها جورج بوش (الابن)، سواء شعبيا فى استطلاعات الرأى العام وفى وسائل الإعلام، أو مؤسسيا لدى الكونجرس، خصوصا بعد فقدان الجمهوريين الأغلبية إثر انتخابات الكونجرس الجزئية الأخيرة.

ومنذ ديسمبر ٢٠٠٦، عندما صدر التقرير الشهير، الذى أعدته لجنة "بيكر- هاميلتون"، والذى طالب بشدة بوضع جدول زمنى للانسحاب كمتطلب رئيسى للخروج من الأزمة الأمريكية فى العراق، تصاعدت باطراد الضغوط الداخلية على إدارة بوش لاتخاذ قرار الانسحاب، حتى إن الكونجرس كاد يتخذ قرارا بوقف تمويل نفقات الزيادة فى أعداد القوات الأمريكية بالعراق، إلا أن الإدارة ظلت صامدة أمام تلك الضغوط، رافضة الانصياع للمطالبة بالانسحاب. ولم يتغير موقف الإدارة الأمريكية سوى مع مطلع أغسطس ٢٠٠٧، عندما ظهرت إشارات وتلميحات من المسئولين الأمريكيين حول إمكانية خفض القوات تدريجيا. ويمكن تفسير هذا التحول فى الموقف الأمريكى الرسمى فى ضوء الاعتبارات التالية:

١- اقتراب موعد انطلاق حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية: والتى ستبدأ رسميا نهاية العام الجارى (٢٠٠٧) بما يعنيه ذلك من ضرورة الاستعداد للدفاع عن سياسة بوش والحزب الجمهورى داخليا وخارجيا، ومواجهة حملات سياسية وإعلامية عنيفة ستتطلب إيجاد تبريرات وردود على نقاط الضعف التى سيركز الديمقراطيون عليها فى الحملة الانتخابية. ولما كان الملف العراقى أحد أضعف الملفات فى سجل السياسة الخارجية الأمريكية طوال السنوات الأربع الماضية، فإنه سيحتل مكانا بارزا فى تلك الحملات الانتخابية. وفى ظل ندرة الإنجازات التى يمكن تقديمها أو الرد بها على منتقدى الغزو وبقاء الاحتلال حتى الآن، فإن فكرة الخفض التدريجى للقوات تصلح كخطوة عملية يمكن توظيفها فى الترويج لاقتراب إغلاق هذا الملف، والادعاء فى الوقت نفسه بأن مهمة الجنود الأمريكيين فى العراق قد أنجزت بنجاح أو أوشكت على ذلك. فضلا عما يتطلع إليه الرئيس الأمريكى من مردود إيجابى لدى الناخب الأمريكى مباشرة، خصوصا فى نطاق عائلات الجنود الموجودين فى العراق.

٢- تداخل الملف العراقى مع الملفات الأخرى: ورغم أنه تداخل قائم ومعروف مسبقا، إلا أن الجديد هو درجة التأزم والتعقيد المتزايدة التى تشهدها معظم الملفات الإقليمية الأخرى فى المنطقة. ففى الملف النووى الإيرانى، وصلت التطورات إلى مفترق طرق تجرى فيه المفاضلة بين المواجهة المسلحة، بما تعنيه من فتح الباب أمام كافة الاحتمالات الإيجابية والسلبية على كل الأطراف، والتسوية السلمية التى تتطلب بطبيعتها تنازلات متبادلة. وما بينهما سيناريوهات أخرى لا تختلف كثيرا سوى فى التفاصيل أو فى التراتب الزمنى. والمعضلة أن التداخل بين الملف النووى الإيرانى والعراقى يجعل أى قرار بشأن أحدهما يرتبط بتطورات الآخر وينعكس عليه فى الوقت نفسه. وفى ظل المعطيات الراهنة، فإن بقاء القوات الأمريكية فى العراق بأعدادها الحالية إنما يمثل ورقة إيرانية ضد الولايات المتحدة، عمليا فى حالة المواجهة المسلحة، وسياسيا فى حالة التسوية التوافقية. وهو ما ينطبق - لكن بدرجة أقل- على الملفات الأخرى مثل العلاقات السورية - الأمريكية خصوصا التناقض بين الموقفين بشأن الوضع فى لبنان. ومعروف أن أحد أهم الخلافات الحالية بين واشنطن ودمشق يتمثل فى الوضع الحدودى بين سوريا والعراق، وما تزعمه واشنطن بشأن عمليات تسلل وتهريب للأفراد والأسلحة والتمويل عبر الحدود السورية للمقاتلين ضد الاحتلال والجماعات المسلحة الأخرى داخل العراق. وهناك اعتقاد قوى لدى المسئولين الأمريكيين ودوائر الفكر والبحث فى واشنطن بأن دمشق تستخدم تجاورها الحدودى مع العراق لممارسة ضغوط معاكسة على واشنطن، ردا على تحركاتها ضد دمشق، سواء بشكل مباشر أو فى لبنان. وربما يكون الوضع أكثر حساسية -وربما خطورة- بالنظر إلى ملف فلسطين وتطوراته، خصوصا فى ظل التدهور الذى طرأ على الوضع الداخلى والعلاقات بين الفصائل الفلسطينية ذاتها، الأمر الذى يفتح الباب أمام إمكانية عودة بعض الفصائل إلى منهج المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى. ومجرد الارتداد الحاصل فى عملية التسوية السلمية يعد مصدر تهديد محتملا للمصالح الأمريكية فى مختلف دول المنطقة، خاصة مع وجود نزعات متنامية مناهضة لسياسات الولايات المتحدة تجاه الدول العربية والإسلامية، الأمر الذى يجدد احتمالات عودة عمليات العنف المسلح ضد مصالح أو أهداف أمريكية فى المنطقة. وبالطبع، ستكون القوات الأمريكية فى العراق على رأس قائمة الاستهداف.

٣- انحسار جدوى الاحتلال: فضلا عن العوامل والاعتبارات، سواء الداخلية فى واشنطن، أو الإقليمية المترتبة على الملفات الأخرى ومقتضياتها، لا توجد فى الواقع دوافع قوية تبرر استمرار القوات الأمريكية على الأراضى العراقية. فقد حققت القوات أهدافها العسكرية بإسقاط نظام حكم صدام حسين، ثم السيطرة على الأوضاع فى العراق. كما حقق الاحتلال بعض أهدافه السياسية بتغيير النظام السياسى العراقى، بل وأعاد هيكلة أركان الدولة العراقية برمتها. أما ما لم يتحقق من أهداف، فهى بالأساس الأهداف المعلنة حول تمكين العراقيين من حكم أنفسهم ذاتيا، وإرساء النموذج الديمقراطى هناك. ومع استشراء العنف والانفلات الأمنى، تطور الهدف المعلن للوجود العسكرى الأمريكى ليشمل الحفاظ على الأمن وضبط الأوضاع، والمساعدة فى رفع قدرة العراقيين على الإمساك بزمام الأمور أمنيا. والحاصل أن أيا من تلك الأهداف لم يتحقق، أخذا فى الاعتبار أنها أهداف معلنة أمريكيا، ولا يوجد دليل على أنها أهداف حقيقية حرصت الإدارة الأمريكية على تحقيقها بالفعل، إذ لم تقدم واشنطن طوال السنوات الأربع الماضية ما يثبت صدق نيتها فى هذا الاتجاه.

نتيجة تفاعل تلك العوامل، كل على حدة من جهة، وتضافرها معا من جهة أخرى، وجدت الإدارة الأمريكية أن أفضل السبل للتعامل مع معضلة الملف العراقى هو العمل على تهيئة الظروف الملائمة لسحب قواتها من هناك. وهو ما يتطلب أولا تحسين الحالة السياسية العامة فى العراق، حتى يمكن الزعم بأن "المهمة انجزت" وبالتالى إظهار عملية الخروج بشكل مفيد فى الحملة الانتخابية الرئاسية، وإلا فستصبح عملية الانسحاب سلبية للغاية، وتسبب مزيدا من التراجع لشعبية إدارة بوش والحزب الجمهورى. وفى الوقت نفسه، سيخفف الخروج من الضغوط القائمة والمحتملة على إدارة بوش فى الملفات والقضايا الإقليمية الأخرى المفتوحة فى المنطقة، ويمنحها مساحة أكبر من حرية الحركة والمناورة دون التأثر بقيود ومقتضيات وجود القوات الأمريكية على أرض العراق.

على هذه الخلفية، صدرت خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٧ تلميحات متتالية من جانب واشنطن بشأن الانسحاب، ثم تحولت التلميحات إلى تصريحات، أبرزها توصية قائد القوات

الأمريكية فى العراق الجنرال ديفيد بترايوس بأن يبدأ الانسحاب فى ديسمبر ٢٠٠٧ (وهو ما أكده الرئيس الأمريكى فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٧ بسحب ٣٠ ألف جندى بحلول يوليو ٢٠٠٨). بيد أن بترايوس أكد فى الوقت نفسه أن الانسحاب المبكر سيمثل كارثة فى العراق، فى إشارة إلى الفراغ والفوضى المتوقع أن يسودا فى العراق إذا خرجت كل القوات الأمريكية أو معظمها فجأة أو فى القريب العاجل. وهو ما يعنى ضمنيا إقرارا أمريكيا بأن الوضع الأمنى والسياسى العراقى لا يزال بحاجة إلى سلطة عليا تفرض سيطرتها عليه، وأن ترك العراق للعراقيين فى ظل المنظومة الداخلية المطبقة حاليا إنما يعنى مزيدا من العنف الأمنى والتناحر السياسى.

ومن هنا، جاء الترابط بين جدل الانسحاب من العراق، ومعضلة الاستقرار والأمن هناك. فالأمن والاستقرار أصبحا مطلبين أمريكيين، وليسا فقط عراقيين، مع فارق أن واشنطن تريد هدوءا واستقرارا يفتحان طريق الخروج أمام قواتها، بغض النظر عن ديمومة هذا الهدوء أو حقيقة ذلك الاستقرار. ويحمل هذا الاستدراك الأخير بعضا من مفاتيح فهم التطورات الأخيرة داخل العراق، خصوصا على صعيد الأزمة السياسية والأمنية.

أزمات المنظومة الداخلية :

بحكم وقوع العراق تحت الاحتلال، تتأثر مسارات التفاعل الداخلى هناك بوجود الاحتلال، سواء عسكريا أو سياسيا. لذلك، جاءت التطورات التى شهدها العراق فى ظل الاحتلال -على المستوى السياسى بصفة خاصة- كمرآة عاكسة لمقتضيات وجود قوات عسكرية أجنبية، وسيطرة دولة الاحتلال على الأوضاع. وهو ما تجسد فى النظام السياسى الجديد بملامحه وتطوراته التى يطلق عليها "العملية السياسية"، بدءا بمجلس الحكم الانتقالى (الذى شكله بول بريمر فى يوليو ٢٠٠٣)، وانتهاء بأزمة حكومة المالكى (المستمرة حتى أكتوبر ٢٠٠٧)، مرورا بينهما بالانتخابات التأسيسية وصياغة وإقرار الدستور، واعتماده الفيدرالية نظاما للحكم، ثم الانتخابات التشريعية وتشكيل البرلمان والمؤسسات السيادية، وأخيرا تولى حكومة نورى المالكى أواخر مايو ٢٠٠٦.

لم تكن هذه التطورات بعيدة عن إرادة الاحتلال الأمريكى، بل مثلت ترجمة عملية لتلك الإرادة مع مواءمات تطلبتها التوازنات داخل العراق وفى جواره المباشر. لذلك، خرجت تلك المفردات والعناصر المكونة لمنظومة الدولة العراقية الجديدة على صورة غير سوية، سواء من ناحية المضمون الذى يتسم بالتناحر والتجاذب وغلبة الحس الطائفى على أى ولاءات أخرى، أو من الناحية الدستورية والمؤسسية، حيث جمعت هياكل الدولة ودستورها ونظامها السياسى بين أفكار متعارضة وعكست قيما وأسسا غير متسقة مع بعضها بعضا. فجاءت المخرجات مزيجا غير متجانس من الاتجاهات الفكرية والمدارس القانونية وأشكال النظم السياسية. ويمكن بسهولة التعرف على مدى هذا الجمع بين المتناقضات، سواء من خلال بنود الدستور، أو باستعراض تركيبة نظام الحكم، فضلا بالطبع عن الممارسة السياسية الفعلية من جانب أركان ومؤسسات الحكم.

والمغزى الأهم فى كل ذلك أن ثمة مشتركا بين كل تلك التطورات والمدخلات التى شكلت الوضع الراهن فى العراق ويتكون هذا المشترك من عاملين أساسيين. الأول هو الدور المحورى للاحتلال فى كل ما حدث، والثانى هو طغيان الطائفية على ما عداها من معايير وأسس للحياة العراقية بمختلف مجالاتها.

وعليه، فإن العنف المذهبى، والمذابح التى تجرى على الهوية وعمليات الخطف والتفجير والاغتيالات .. وغير ذلك من أشكال التدهور والانفلات الأمنى، ليست سوى مظهر واحد من مظاهر هذين العاملين الأصليين (الاحتلال الذى أجج بدوره الطائفية).

من هنا، يمكن فهم ليس فقط التدهور الأمنى غير القابل للتحجيم، بل أيضا الأزمة السياسية التى تمر بها حكومة المالكى منذ توليها وحتى الآن. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن حكومة المالكى هى التى تحملت وطأة الأزمة والجانب الأكبر منها، لأن الحكومات والصيغ السابقة وجدت فى مراحل انتقالية، بينما حكومة المالكى تجسد المرحلة الدائمة التى تفترض الاستقرار، وأن العراق وصل إلى حالة أن يحكم العراقيون أنفسهم بأنفسهم. إلا أن المالكى وحكومته يتحملان أيضا قدرا كبيرا من المسئولية عن تأزيم الوضع، وتعميق المأزق بكل أبعاده. فقد عكست سلوكيات وإجراءات المالكى ووزرائه المنتمين للائتلاف الشيعى ذات النزعة الطائفية، ربما بدرجة أكبر من القوى والتيارات الأخرى، سواء الممثلة فى الحكومة أو المنخرطة فى العملية السياسية عموما أو حتى تلك التى من خارجها.

لذلك، كثيرا ما تختلط الأوراق فى إطار تحديد الطرف المسئول عن الانحدار المستمر فى الوضع الداخلى العراقى. فتارة، تتجه أصابع الاتهام إلى المالكى شخصيا، استنادا إلى انتمائه المذهبى والحزبى وبفعل سياساته وقراراته التى كثيرا ما جاءت بشكل فردى منه شخصيا أو من مستشاريه دون تنسيق حتى من الوزراء الشيعة الآخرين. وتارة، يحظى بعض الوزراء بعينهم أو بعض المؤسسات الحكومية بشكل محدد بالنصيب الأكبر من الانتقادات. وتارة ثالثة، تتعرض الحكومة برمتها للهجوم لعدم تناغمها والاختلافات المتكررة بين وزرائها، مما ينعكس فى تضارب بعض القرارات والقوانين والإجراءات.

لكن المشكلة الحقيقية تظهر بمجرد إثارة فكرة إزاحة المالكى أو إسقاط حكومته وتشكيل حكومة أخرى أو حتى الإتيان برئيس وزراء آخر بدلا عنه، إذ تواجه تلك الفكرة سريعا بمعضلة تحديد البديل، ثم بمعضلة الأطر القانونية والدستورية الحاكمة لعملية اختيار وتشكيل الحكومة والمؤسسات الرئيسية فى النظام، حيث تخضع تلك العملية لمبدأ المحاصصة الطائفية، الأمر الذى يعيد أى تفكير فى هذا الاتجاه إلى المربع الأول مجددا. لذلك، تكررت تلك الفكرة دون تطبيق فعلى، كما تكررت أيضا محاولات المالكى شخصيا لإجراء مصالحة وتعدد الصيغ التى تبناها فى هذا الخصوص، من مؤتمرات داخلية للقوى والعشائر ورجال الدين، إلى اعتماد القبضة الأمنية وتطبيق خطط متتالية لفرض السيطرة بالقوة، ثم العودة مجددا إلى لغة السياسة والحوار، بدءا بتفعيل مؤتمرات دول الجوار، وإضفاء الطابع الدولى عليها لمنحها زخم الفعالية (وربما سر النجاح) فعقد بالفعل مؤتمر تحضيرى فى شرم الشيخ ثم مؤتمر فى بغداد. إلا أن تجربة الاستعانة بدول الجوار لم تثبت نجاحا، بل وضح أن بعض تلك الدول تنتهج سياسات عكس الاتجاه المرجو منها عراقيا. وحتى عندما لجأ العراق إلى تجزئة المسارات وحصر الاستعانة بدول الجوار فى كل من سوريا وإيران، فإن التجربة لم تنجح سوى بشكل جزئى، بفعل الاختلافات والقضايا المعلقة الأخرى بين كل من طهران ودمشق مع واشنطن، حيث انعكست على مدى التعاون من أجل العراق. مما دفع المالكى مرة أخرى إلى البحث عن الاستقرار فى الداخل، بعد فشل الاستقواء بالخارج. فراح يتطلع إلى تجاوب

تقرير بترايوس - كروكر

جاء التوجه الأمريكي نحو الانسحاب من العراق، بعد دعوات متكررة خرجت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية مرات متتالية، بدءا من عام ٢٠٠٥ بفعل الزيادة المستمرة في الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها القوات لأمريكية العاملة في العراق. لكن الإدارة الأمريكية الحالية لم تتأثر بتلك الدعوات، سوى مع نهاية عام ٢٠٠٦ نتيجة عدة عوامل، أبرزها تغير تركيبة الكونجرس الأمريكي في الانتخابات الأخيرة لغير صالح الجمهوريين، ثم صدور تقرير (بيكر- هاميلتون) الذي شدد على ضرورة الانسحاب كمخرج أساسي من المأزق الأمريكي في العراق.

وفي سبتمبر ٢٠٠٧، صدر تقرير، أعده الجنرال ديفيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في العراق، ورايان كروكر السفير الأمريكي لدى بغداد. وتضمن التقرير نقاطا مثيرة للجدل بشأن سحب القوات الأمريكية، حيث أشار التقرير إلى أن الزيادة التي تمت في أعداد القوات الأمريكية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ قد حققت الغرض منها بنجاح. ورغم أن التقرير رفض تحديد جدول أو سقف زمني لسحب القوات الأمريكية، معتبرا أن ما وصفه بالانسحاب المبكر سيكون بمثابة كارثة، إلا أنه أوصى بسحب ٣٠ ألف جندي من الزيادات التي أرسلت إلى العراق.

وأدلى الجنرال بترايوس بإفادة حول التقرير أمام لجنة استماع بالكونجرس في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧. وأثارت النقاط التي طرحها بترايوس انتقادات حادة من جانب بعض أعضاء الكونجرس وفي أوساط الحزب الديمقراطي، خصوصا ما يتعلق بعدم تحديد جدول زمني للانسحاب، والموقف الأمريكي من أداء الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي.

لكن تقرير "بترايوس- كروكر" تعرض للهجوم والنقد من خارج الولايات المتحدة أيضا، خصوصا من جانب إيران التي حذر التقرير بشدة من مدى تغلغلها ونفوذها داخل العراق. كما تلقته بعض القوى العراقية بتحفظ نتيجة تقييمه الإيجابي لأداء حكومة المالكي، خصوصا مع إشارته إلى وجود خلافات بين القوى الشيعية العراقية. بينما رحبت الحكومة العراقية بما جاء في التقرير، واعتبرته دليلا

القوى الداخلية معه من أجل تحقيق حد أدنى من الهدوء والتفاعل الإيجابي على الساحتين السياسية والأمنية. بيد أن ما سبقت الإشارة إليه من مآخذ عليه شخصيا وعلى سياسات وإجراءات حكومته، جعل بعض القوى العراقية تتحفظ قبل الاستجابة لدعوته، وهو ما حدث في اتفاقه الأخير الذي أبرمه نهاية أغسطس ٢٠٠٧ مع رموز التيارات المشاركة في العملية السياسية (باستثناء جبهة التوافق السنية) والذي عرف باسم "اتفاق الخمسة". فمن ناحية، لم يكن الاتفاق شاملا لكل القوى والتيارات. ومن ناحية أخرى، لم يتضمن أي جديد فعلي وعملي من شأنه تصحيح الأوضاع سوى بشكل جزئي وببنود بدت متعارضة أكثر منها متكاملة مع بعضها بعضا، مما أضفى كثيرا من الشكوك في نجاح الاتفاق وفرص تطبيقه فعليا.

وفي ظل هذه الصورة المركبة للوضع العراقي، يكون من الطبيعي أن يحتدم الجدل حول انسحاب القوات الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وليس في العراق أو في الدول المحيطة به. فسواء العراقيون أو الأطراف الأخرى المحيطة به، ليس لديها تصور واضح لما يجب عمله حاليا أو بعد خروج الاحتلال، بل هناك خشية بالغة من مرحلة ما بعد الانسحاب، وأن تتحول الفوضى السائدة في ظل الاحتلال إلى فوضى عارمة مفتوحة ومطلقة. وبدلا من أن يكون التدهور الأمني محصورا في مناطق معينة، وعلى نطاق محدود أو حتى متوسط، فإن الخشية الكبرى أن يتسع نطاقه بعد خروج القوات الأمريكية. فغياب أي سلطة أو قوة فعلية قادرة على فرض -ولو حد أدنى من الأمن والسيطرة- يعني مباشرة تشجيع كل القوى السياسية والاجتماعية والفئات بمختلف تصنيفاتها على أن تسعى كل منها نحو فرض سيطرتها وإرادتها، ليس على الأخرى فحسب، لكن على العراق ككل. فضلا عن جانب آخر يبدو غير منظور حتى الآن، ألا وهو أن الأطراف الخارجية المحيطة بالعراق لا تزال حتى الآن ممتنعة عن التدخل المباشر في الوضع العراقي لأسباب متفاوتة، لكن من أبرزها أن وجود القوات العسكرية الأمريكية يمثل حاجزا مانعا أمام احتمال تدخل بعض تلك الأطراف بشكل فعلي ومباشر في الداخل العراقي. ومع انتفاء ذلك المانع مع الخروج الأمريكي، فمن المحتمل أن تجد تلك الأطراف من مصلحتها الإقدام على تلك الخطوة، والطرف الأساسي المقصود هنا بشكل محدد هو إيران في المقام الأول، وإن كان ينبغي التذكير هنا بموضوع إرسال قوات عربية أو إسلامية الذي سبق طرحه غير مرة. ومعروف أن وجود الاحتلال الأمريكي كان -ولا يزال- سببا جوهريا في رفض الفكرة من جانب معظم الدول العربية، مع ملاحظة أن الحديث عن الانسحاب والخروج الأمريكي من العراق إنما ينصب بالأساس على الشق الأكبر من إجمالي القوات الأمريكية التي دخلت العراق في مارس ٢٠٠٣ كقوات غزو ثم احتلال، حيث من المرجح بقوة أن يستمر الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لكن بأعداد محدودة (ربما تتراوح بين ١٥ و٣٠ ألف جندي) في قواعد عسكرية دائمة.

الدلالة المهمة في كل ما سبق أن العراق الحالي يفتقد أسس الاستقرار. وإذا كان الاحتلال هو السبب والمحرك الأصلي وراء كل التدهورات التي تعرض لها العراق في الأعوام الأربعة الأخيرة، فإن الانسحاب الأمريكي المتوقع لن يكون الحل السحري الذي يعيد العراق القوي المتماسك، أو يمنحه مصادر الاستقرار والحياة الآمنة. فمسببات وعوامل عدم الاستقرار أصبحت جزءا من تركيبة المنظومة العراقية، سياسيا واقتصاديا وأمنيا وفي مختلف المجالات. ويزيد من وطأة وتغلغل تلك المسببات والعوامل أن القائمين على هذه المنظومة أنفسهم مدينون لها بمناصبهم ومكاسبهم، فضلا عن الاتسام -شأنهم في ذلك شأن كل مفردات الحياة العراقية حاليا- بالطائفية والولاء للهويات الضيقة. والخطير في كل ذلك أن هذه الملامح الرئيسية المميزة للعراق الجديد ستظل لفترة طويلة وربما دائمة.

المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية فى الشرق الأوسط

■ د.محمد قدرى سعيد *

فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، كشفت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن برنامج جديد للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ومصر ودول مجلس التعاون الخليجى بما فى ذلك السعودية. وقد أثار الإعلان عن هذا البرنامج تساؤلات كثيرة حول أهدافه، ومحتواه، وأثره فى المستقبل على أمن واستقرار الشرق الأوسط، وبصفة خاصة منطقة الخليج. والغرض من هذه المساعدات الجديدة - طبقا لتصريحات رايس - مساندة الولايات المتحدة لحلفائها فى المنطقة من خلال دعم وتحديث قدراتهم الدفاعية، وحثهم على العمل معا ومع الولايات المتحدة للدفاع عن أمن الخليج والشرق الأوسط.

وبشكل عام، تم التأكيد عند الإعلان عن هذه المساعدات العسكرية الجديدة على أنها تأتى استجابة لتصاعد التهديدات الإيرانية ضد الدول العربية المعتدلة والمصالح الأمريكية، وأيضا لمواجهة قوى التطرف والإرهاب داخل هذه الدول وفى المنطقة.

ويركز برنامج المساعدات الأمريكى على تزويد أصدقاء الولايات المتحدة بأسلحة جديدة فى إطار استراتيجية أوسع للدفاع عن الشرق الأوسط فى وجه أى تهديد مفاجئ من قوى إقليمية - كما حدث من قبل للكويت عندما قام صدام حسين باجتياحه فى أغسطس ١٩٩٠ - أو تهديدات يمكن أن يتعرض لها الخليج من دول أخرى خارج الإقليم.

وحقيقة الأمر أن دول الخليج لن تستطيع بمفردها التصدى لهجوم خارجى إيرانى أو غير إيرانى بسبب قلة مواردها البشرية، ولذلك ستكون دائما فى حاجة إلى قوات من الخارج للدفاع عنها. وهذا ما دفع الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية، إلى نشر الأسطول السادس فى المتوسط، والخامس فى المحيط الهندى وبحر العرب، والتفكير فى قوة الانتشار السريع فى نهاية السبعينيات، وإنشاء القيادة المركزية مع بداية الثمانينيات، ودعوة دول أوروبا لمشاركتها الوجود فى جزيرة ديجو جارسيا، وفى البحر الأحمر، والقرن الإفريقى، لمواجهة أية طوارئ مفاجئة يمكن أن تتعرض لها منطقة الخليج.

ومن بين الترتيبات العسكرية، التى تم اتخاذها من قبل للدفاع عن الخليج، كان التخطيط لإجراء سلسلة دائمة من المناورات العسكرية الدورية بين الدول الصديقة للولايات المتحدة. فكانت تدريبات النجم الساطع، والمناورات البحرية "مرجان" فى البحر الأحمر بين مصر والسعودية، ومناورات كليوباترا فى المتوسط بين مصر وفرنسا وإيطاليا، وغيرها من التدريبات الثنائية بين مصر والأردن ودول الخليج.

وقد واكب هذا النشاط مشتريات سلاح من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وأحيانا من روسيا والصين، وإن احتفظت الولايات المتحدة بنصيب الأسد فى بيع السلاح إلى مصر والأردن ودول الخليج. وكان الهدف من التدريبات المشتركة تطوير قدرات العمل المشترك لهذه الدول، وتحقيق قدر من التوافق بين أنواع الأسلحة المختلفة عند تنفيذ مهام مشتركة معينة.

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

وقد مثلت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ اختبارا عمليا لقدرة هذه المجموعة من الدول على العمل معا. وبرغم نجاح التآلف الدولى فى طرد قوات صدام حسين من الكويت، إلا أن المعركة العسكرية فى معظم مراحلها قد قامت على الأكتاف الأمريكية، وبالتحديد فى مجالات التخطيط، والنقل الاستراتيجى، والقوة الجوية، والذخيرة الدقيقة بعيدة المدى، مثل صواريخ الكروز، ومراكز القيادة والسيطرة الإلكترونية.

وبسبب هذه الحرب، تم نشر نظم للدفاع ضد الصواريخ - مثل نظام الباتريوت - لأول مرة فى السعودية والكويت وإسرائيل وعدد آخر من دول الخليج. ومن بين الأفكار، التى تم تنفيذها تخزين كميات من الأسلحة الأمريكية فى بعض دول الخليج وإسرائيل لتجنب اللجوء وقت الطوارئ إلى جسور جوية تحمل الأسلحة للمنطقة، وتكون معرضة لعوائق لوجيستية أو سياسية.

وقد سعت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج ١٩٩١ إلى محاولة التنسيق بين دول الخليج على مستوى نظم الإنذار المبكر، ونظم الدفاع ضد الصواريخ، ومحاولة الربط بينها وبين النظم الأمريكية الموجودة فى المنطقة، لكن ذلك لم يتحقق إلا بقدر متواضع من النجاح نتيجة الشكوك المتبادلة بين دول الخليج من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد امتدت الدعوة إلى مصر، لكنها لم تتحمس للحصول على نظم مضادة للصواريخ أو الربط بينها وبين نظم دول أخرى فى المنطقة، فى حين تحقق الربط الكامل بين النظام الصاروخى الإسرائيلى "أرو" ووحدات الباتريوت الأمريكية الموجودة على الأرض الإسرائيلية، وتدار بواسطة أطقم أمريكية. وبعد أن قررت الولايات المتحدة غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، ونتيجة لرفض دول المنطقة العربية مشاركتها فى عملية الغزو، لم تتطور الخطط الأمريكية السابقة لدمج - أو التنسيق بين -القدرات العسكرية لدول الخليج بصورة تجعلها أكثر كفاءة وأكثر قدرة على التعاون مع دول مثل مصر والأردن.

ولاشك فى أن الولايات المتحدة كانت تتطلع من البداية إلى دور لتركيا - وربما أيضا لإسرائيل - فى الدفاع عن الخليج، وقد نجحت فى إقناع الأردن بمشاركتها مع تركيا وإسرائيل بصفة مراقب فى تدريباتها العسكرية الدورية فى المتوسط. وربما لهذا السبب، تتحرق إسرائيل شوقا إلى اختراق هذا الحاجز، وإجراء حوار مباشر مع السعودية تحت مظلة مبادرة السلام العربية. وإذا تحقق هذا الحوار فى المستقبل، فلن يكون أمن الخليج بعيدا عنه.

وبشكل عام، لا تتوقف عملية شراء السلاح من الخارج أو تصنيعه فى الداخل بواسطة دول الشرق الأوسط، لكن ذلك لم يمنع من حدوث طفرات مهمة فى التسليح طرأت على المنطقة بسبب الحروب، أو نتيجة للتطور التكنولوجى، أو لأسباب اقتصادية شجعت الولايات المتحدة ودولا أخرى على بيع أسلحة جديدة تم الإنفاق على تطويرها لمدة طويلة، وجاء وقت تسويقها وبيعها إلى دول أخرى تملك الثمن. وعلى سبيل المثال، دخلت الصواريخ التكتيكية المضادة للدبابات والطائرات ونظم الحرب الإلكترونية منطقة الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لتفتح الطريق إلى انتشار الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، بعد أن حصلت عليها دول المنطقة من مصادر مختلفة، حتى إن السعودية لجأت إلى الصين لشراء صواريخ باليستية يصل مداها إلى ٢٠٠٠كم. وبعد حرب الخليج ١٩٩١، بدأ الاهتمام بنظم الصواريخ المضادة للصواريخ، والذخيرة الموجهة الدقيقة، والتى لم تنتشر بعد بكثافة كبيرة فى المنطقة ما عدا فى إسرائيل.

والآن، تستقبل دول المنطقة فترة ما بعد حرب العراق وأفغانستان، والحرب اللبنانية - الإسرائيلية ٢٠٠٦، والحرب ضد الإرهاب بمعناها الواسع، بمراجعة احتياجاتها من السلاح فى ظل تجارب الحروب السابقة والتهديدات المستقبلية.

وهناك عدد من العوامل، يمكن تصورها، كانت وراء إعلان الولايات المتحدة تزويد عدد من دول المنطقة بأسلحة متطورة، يمكن رصدها فيما يلى :

١ - استراتيجية الدفاع عن الخليج :

إن استراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية للدفاع عن منطقة الخليج لن تعتمد على وجود عسكرى مباشر لقواتها داخل دول المنطقة، كما كان الأمر من قبل بسبب النتائج السلبية لهذا الوجود فى ظل رفض شعبى ومناخ معاد للغرب أصبح أكثر حدة بانتشار التطرف الإسلامى فى المنطقة.

ومن أجل ذلك، سيكون الأقرب احتمالا الإعداد لوجود عسكرى فى مكان قريب من المنطقة من خلال قواعد بحرية أو أرضية. وبالتوازى مع ذلك، سوف يزيد الاعتماد على دول المنطقة نفسها للدفاع عنها من خلال تزويدها بأسلحة حديثة وتشجيعها على التعاون معا والتدريب المشترك فيما بينها ومع الدول الأخرى الخارجية ولها مصالح فى المنطقة.

٢ - سوق السلاح العالمية :

انتهت الولايات المتحدة منذ فترة من تطوير أسلحة جديدة فى مجال الطائرات المقاتلة، والذخيرة الموجهة بالأقمار الصناعية، ونظم القيادة والسيطرة والإنذار المبكر، والصواريخ المضادة للصواريخ، والقذائف المضادة للغواصات. وإذا لم تقم ببيعها لدول الخليج، فسوف تذهب الفوائض المالية الهائلة لهذه الدول إلى روسيا أو الصين بحثا عن السلاح المتطور، ولن يكون فى مقدور الولايات المتحدة منعها من ذلك فى ظل المناخ الأمنى المتدهور فى الشرق الأوسط.

وتجب الإشارة هنا إلى أن المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعُمان وقطر والإمارات تمثل معا مركز الثقل الرئيسى فى سوق شراء السلاح فى الشرق الأوسط. وخلال التسعينيات، وصلت مشترياتها من السلاح إلى ٤٠٪ من مجمل مشتريات السلاح على مستوى العالم، حيث تنفق على شراء السلاح نحو ٦٪ من إنتاجها المحلى الإجمالى مقارنة بالدول الصناعية الكبرى التى لا تزيد هذه النسبة فيها على ٢.٤٪.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للسلاح على مستوى العالم، فقد عقدت فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ اتفاقيات شراء سلاح بمقدار ٤.٩ مليار دولار. وفى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، بلغت قيمة الاتفاقيات ٥.٦ مليار دولار. وتنحو دول الخليج بصفة خاصة إلى شراء الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة لتعويض القصور فى الموارد البشرية التى تعانى منها معظم دول الخليج. كما يؤدى تدنى البنية الصناعية العسكرية فى بعض هذه الدول إلى شراء أسلحة تامة الصنع، بعكس دول مثل مصر وتركيا وإسرائيل التى تفضل تجميع هذه الأسلحة فى مصانعها، وإجراء بعض الخطوات الإنتاجية عليها، ونقل بعض التكنولوجيات الجديدة من خلالها.

٣ - اعتبارات التسلح الإقليمى :

إن معظم دول المنطقة - خاصة الدول الكبرى منها مثل مصر- قد بنت عقيدتها العسكرية وسياستها التسليحية لفترة طويلة على معطيات الصراع العربى - الإسرائيلى، ولم يتغير ذلك بشكل عام حتى الآن. لكن طبيعة الصراع فى المنطقة، من وجهة النظر الأمريكية، قد تغيرت، فبعض الصراعات الجديدة ناتج عن تهديدات داخلية، وبعضها سببه تهديدات خارجية محتملة من دول مثل إيران.

وقد قامت إيران فى الفترة الأخيرة باستعراض حزمة من أسلحتها البحرية الجديدة فى الخليج، كما لم تتوقف عن الإعلان عن تجاربها الصاروخية بعيدة المدى. وبجانب الخوف من صواريخ إيران، واحتمالات تطويرها لأسلحة نووية، عملت إيران على تحديث أسلحتها التقليدية، ومن أهمها شراء ٦ غواصات حديثة من روسيا تمكنها من إغلاق الخليج الذى يمر منه ٤٠٪ من بترول العالم. وكانت إيران قد بدأت مشروع تسليح طموح عقب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، أنفقت من خلاله فى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ نحو ٧.٨ مليار دولار لتحديث بحريتها وتطوير بنيتها الأرضية والصاروخية التى تمكنها الآن من النيل من دول الخليج والقوات الأمريكية الموجودة فى الخليج والوصول إلى إسرائيل وتركيا.

٤ - أدوار الدول الحليفة :

تريد الولايات المتحدة أن تنظر إلى أمن الخليج والشرق الأوسط بشكل عام من منظور شامل يمتد إلى أمن الطرق البحرية المؤدية للخليج، والمحيطة بالشرق الأوسط. وفى هذا الإطار، سيكون للدول الأوروبية دور أكبر على مستوى الدول منفردة، ومن خلال عضويتها فى حلف الناتو. وتلتقى هذه النظرية مع تمدد دور حلف الناتو فى المتوسط وفى الخليج. وقد فتحت مبادرة اسطنبول للأمن والتعاون الطريق إلى اقتراب مباشر بين حلف الناتو ودول الخليج. ومن خلال هذه العلاقة الجديدة، سوف يقدم الحلف لهذه الدول حزمة من الخدمات فى مجال التخطيط العسكرى، والتدريب، وتحديث البنية الدفاعية لتكون أكثر قدرة على التعاون والعمل المشترك مع الشركاء الغربيين والجيران الإقليميين. ويجب ألا ننسى أن حلف الناتو عمليا مشتبك فى حرب داخل أفغانستان، وأن مسئولية أمن الخليج، والمرتبطة بأمن الطاقة للمعسكر الأوروأطلسى، لن تكون بعيدة عنه فى المستقبل.

ولاشك فى أن اهتمام الناتو بالشرق الأوسط، والذى بدأ فى منتصف تسعينيات القرن الماضى بالحوار المتوسطى، قد وصل الآن إلى آفاق دفاعية جديدة لم تكن متخيلة من قبل. وفى كل هذه المراحل، كان الحديث يتكرر عن ضرورة التركيز على "التوافق" بين نظم الأسلحة المختلفة الموجودة فى حوزة الدول ذات المصالح المشتركة والمتعاونة مع الناتو من خلال اختيار نظم السلاح، ومن خلال التدريب المشترك بين الدول.

وفى إطار كل هذه العوامل، لاتزال إسرائيل تمثل عقبة حقيقية فى مستقبل بناء منظومة دفاعية موحدة للشرق الأوسط تحت مظلة غربية. فقد تسببت علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة فى وضع الأخيرة فى موضع العدو، وليس الحليف بالنسبة للدول العربية، خاصة على المستوى الشعبى. ومن ناحية أخرى، لاتزال إسرائيل تعارض وصول الأسلحة المتطورة إلى بلاد، مثل مصر والسعودية، وتعتبرها فى كل الأحوال تهديدا لها. وبرغم أن إسرائيل من بين الدول السبع المتوسطية التى تقيم حوارا أمنيا مع حلف الناتو، إلا أن تعاونها مع الناتو يتطور فى مجالات مختلفة بعيدا عن باقى الدول العربية الأعضاء فى الحوار.

ولعل مبادرة الرئيس بوش لعقد اجتماع مشترك فى خريف ٢٠٠٧ لاستئناف عملية السلام تمثل أحد العناصر المهمة فى عملية بناء هيكل دفاعى للشرق الأوسط، قد يكون لإسرائيل وتركيا دور فيه. ويقوم على شبكات مشتركة للإنذار المبكر والانتشار السريع، وهو هدف من الصعب تحقيقه بدون تحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة. وبدون وضع تعريف مشترك للمصلحة والتهديد، وسوف يتطلب ذلك سنوات من العمل الشاق لبناء منظومة إقليمية فعالة للأمن والتعاون.

إفريقيـــــا

الصحراء الغربية ومفاوضات ٢٠٠٧ .. حجر فى ماء البحيرة الراكد

■ د. عـــــزيـزة بـدر *

اثنان وثلاثون عاما هى عمر النزاع على الصحراء الغربية، الذى استطال بين المملكة المغربية وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب أو البوليساريو Polisario منذ عام ١٩٧٥ . وقد مرت القضية بفترة ركود طويلة أعقبت وقف إطلاق النار بين المتصارعين منذ ١٩٩١، وإصرار كل منهما على موقفه. وقد فشلت كل المفاوضات العلنية والسرية، بما فيها الجهود الدبلوماسية التى قام بها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق والمبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة منذ مارس ١٩٩٧، حتى أعلن كوفى أنان استقالة مبعوثه الشخصى فى ١٢يونيو ٢٠٠٤.

وينذر عدم التوصل إلى حل لمشكلة الصحراويين بإلقاء الإقليم فى هوة الاضطراب مرة أخرى. كما تشير تصريحات جبهة البوليساريو المتواترة إلى أن الصبر بدأ ينفد وأنها تخشى فى حالة عدم التوصل إلى حل أن يحمل شعبها السلاح(١).

جذور الصراع وتداعياته :

تقدر مساحة الصحراء بنحو ٢٨٤كم٢ - نصف مساحة فرنسا - ويبلغ طول ساحلها على الأطلسى ١١١٠كم. أما حدودها البرية، فتبلغ ٢٠٤٦ كم، منها ٤٤٣ كم مشتركة مع المغرب، و١٥٦١كم مشتركة مع موريتانيا، و٤٢ كم مع الجزائر. وتتكون جغرافيا من منطقتين، هما الساقية الحمراء فى الشمال، وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه مدينة سمارة حتى الحدود مع الجزائر. ويمتد إقليم واد الذهب جنوبا من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا. ويقدر سكانها بنحو ٢٥٠,٥٥٩ ساكن (تقدير الأمم المتحدة فى يوليو ٢٠٠١). وتضم الصحراء ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات منفرد فى العالم تم اكتشافه سنة ١٩٤٧ فى منطقة بوجدور - بوقراع (تتمتع اسبانيا بمزايا استغلال المنجم بالمشاركة مع المغرب). وتضم كذلك ثروات ملحية. وهناك دراسات واعدة فى مجال التنقيب عن النفط. وقد سبق لإسبانيا أن نقبت عنه، غير أن أعمال المقاومة حالت دون ذلك. وهناك شركتان إحداهما فرنسية والأخرى أمريكية تعملان بالتنقيب فى المنطقة منذ أكتوبر ٢٠٠١. أيضا مناجم حديد يبلغ احتياطيها ٧٠٠ مليون طن فى أزميلة وأغراشه. يضاف إلى ذلك ثروة سمكية هائلة على طول سواحلها الأطلسية.

ولقد تم ترسيم حدود ما كان يعرف من قبل بالصحراء الإسبانية وفقا لأربع اتفاقيات فرنسية - إسبانية فيما بين ١٩٠٠و١٩١٢، وذلك بعد تقسيم إفريقيا بين القوى الغربية عام ١٨٨٤ فى مؤتمر برلين. وقد حصلت إسبانيا على المنطقة الساحلية بين طرفية وما يعرف بالداخلة حاليا، بينما أصبح معظم المغرب محمية فرنسية عدا منطقة الريف الإسبانية ثم مدينة طنجة التى أصبحت دولية فيما بعد. وظلت الصحراء الإسبانية تحت الحكم الإسبانى حتى ١٩٧٥، حين انسحبت السلطات المستعمرة عن الإقليم كرد فعل لتطورات سياسية جرت فى إسبانيا، وتزايد المقاومة للاستعمار. وقد تشكلت اول حركة سياسية صحراوية عام ١٩٦٠، ثم تجمعت حركة التحرير الصحراوية عام ١٩٧٣ حول منظمة سياسية وعسكرية تأسست من شباب الطلاب، اشتهرت باسم جبهة البوليساريو

(*) استاذ بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

وفى أكتوبر ١٩٧٥، أصدرت محكمة العدل قرارها القاضى بأن بيانات أن للمغرب وموريتانيا روابط مع قبائل الصحراء، بما لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير. واستندت المغرب على هذا القرار، ووجهت المسيرة الخضراء - وقوامها ٣٥٠ ألف شخص - نحو الصحراء، حيث تخطت الحدود فى نوفمبر ١٩٧٦. وفى نوفمبر ١٩٧٥، أدت اتفاقيات مدريد، التى أبرمت بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، إلى تقسيم المستعمرة إلى منطقة شمالية وأخرى جنوبية وتسليمهما إلى المغرب وموريتانيا على التوالى. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المستعمرة تعرف بالصحراء الغربية. وتمثل اتفاقية مدريد منعطفا حاسما فى القضية الصحراوية، حيث أخرجت البوليساريو بدون أى مكسب، كذلك ألغت دور الجزائر بعد أن كانت على تنسيق تام مع جارتيها: المغرب وموريتانيا بخصوص تصفية الاستعمار من الصحراء، خاصة بعد قمة نواديبو فى موريتانيا بين هوارى بومدين والمختار ولد داداه والحسن الثانى. ولذلك، فقد جددت كل من ليبيا والجزائر - اللتين كانتا توفران التدريب والدعم العسكرى - تأييدهما لحركة البوليساريو، وتدفق الآلات من الجنود والمدنيين من الدولتين إلى الصحراء، كما رحل الآلاف من سكان المنطقة الأصليين. وقد فر أكبر عدد من اللاجئين عام ١٩٧٥ إلى منطقة صحراوية قاسية حول تندوف بالصحراء الجزائرية، تبعد نحو ٥٠٠ كم شرق العيون، ونحو ٥٠ كم من الحدود مع الصحراء الغربية، التى تنقسم حاليا إلى قسمين يفصلهما حائط رملى أقامته المغرب، يبلغ طوله ٢٥٠٠ كم، يطلق عليه المجاز الضيق Berm.

ومن هذه المخيمات، أعلنت جبهة البوليساريو استقلال الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، وأسست حكومة المنفى فى فبراير ١٩٧٦، واعترفت بها ليبيا والجزائر، وهاجمت البوليساريو موريتانيا. وعندما تخلت موريتانيا عن ادعاءاتها الإقليمية فى ١٩٧٩، تحرك المغرب لاحتلال القطاع الجنوبى وفرض السيطرة الإدارية عليه. ومنذ ذلك الحين، استمرت الجيوش المغربية والتابعة للبوليساريو فى حرب مريرة، حتى تم الاتفاق على خطة تسوية بين الطرفين بوساطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن فى ١٩٩١. ووفقا للخطة، تم تنفيذ اتفاق رسمى لوقف إطلاق النار فى سبتمبر ١٩٩١، واتفقا على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، كان سيوفر للصحراويين الفرصة للاختيار بين الاندماج مع المغرب أو الاستقلال. ونفذت بعثة الأمم المتحدة العملية المعقدة الخاصة بتحديد هيئة الناخبين لهذا الاستفتاء من أجل إجرائه فى الصحراء الغربية. وقد تكرر تأجيل مهمة تحديد الصحراويين بين السكان المبعثرين فى جميع أنحاء المنطقة، وتأجل إجراء الاستفتاء عدة مرات بسبب الخلافات بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو حول من هم المؤهلون للاقتراع. وبحلول ديسمبر ١٩٩٩، وبعد إجراء مقابلات مع ١٩٨٫٥٠٠ متقدم، تقرر اعتبار ما يزيد قليلا على ٨٦ ألفا من هؤلاء المتقدمين مؤهلين للاقتراع، ولم تستكمل البعثة مهمتها. وفى محاولة لبناء الثقة، حاولت المفوضية تشجيع الزيارات العائلية عبر الحدود من خلال برنامج خاص مازال ينفذ. لكن اللاجئين أنفسهم يشعرون بالقلق على أمنهم إذا عادوا إلى الجزء الغربى من الإقليم. وقد توسعت المفوضية فى تنفيذ برنامج الزيارات، ووضعت له قواعد ومزايا استفاد منها الكثير من الأفراد والأسر(٢).

واختارت الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ جيمس بيكر ليكون المبعوث الشخصى لها فى الصحراء، كما طرحت أربعة اختيارات للحلول بموافقة أطراف النزاع الرئيسية، وهى: استئناف جهود الأمم المتحدة لتنفيذ تسوية للنزاع، أو الاتحاد الفيدرالى الموسع لإقليم الصحراء، أو الحكم الذاتى الموسع لإقليم الصحراء، أو تقسيم السيادة على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو. كما كان هناك اقتراح بإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية، بعد أن أنفقت أكثر من ٥٠٠ مليون دولار فى أحد عشر عاما دون جدوى(٣).

قدم جيمس بيكر فى أوائل عام ٢٠٠٣ مقترحا أطلق عليه "خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، وتنص الخطة على عقد استفتاء لتقرير الوضع النهائى للصحراء الغربية فى موعد لا يقل عن أربع سنوات ولا يزيد على خمس سنوات من تاريخ نفاذ الخطة، وتشمل خيارات الاقتراع المقرر إدراجها فى الاستفتاء على المسائل التى سبق الاتفاق عليها فى خطة التسوية (الاستقلال أو البقاء كجزء من المغرب)، وأى خيارات أخرى توافق عليها أكثر من ٥٠٪ من الأصوات المشاركة فى الاستفتاء. وفى ٣١ يوليو عام ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٩٥، أيد من خلاله خطة السلام ووصفها بالحل السياسى الأمثل، ودعا الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) لقبول الخطة وتنفيذها. وأعلنت جبهة البوليساريو قبولها لخطة السلام، وطالبت بالتطبيق الفورى لها، كما وافقت عليها كل من الجزائر وموريتانيا، بينما أعلن المغرب رفضه للخطة. وأصدر مجلس الأمن فى ٢٨ أكتوبر عام ٢٠٠٣ القرار ١٥١٣، وأكد فيه مجددا القرار ١٤٩٥، وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية Minurso حتى ٣١ يناير ٢٠٠٤. وتوالت التصريحات المغربية الرافضة لخطة السلام رغم إصدار مجلس الأمن القرار ١٥٤١ فى ١١ مايو عام ٢٠٠٤، والذى أكد خلاله من جديد تأييده لخطة السلام. وقرر أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤. ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن فى ١١ يونيو ٢٠٠٤ استقالة جيمس بيكر مبعوثه الشخصى للصحراء الغربية بعد السنوات السبع التى قام فيها بمهامه. وقال أنان - ضمن رسالة وجهها إلى مجلس الأمن - "إن السيد بيكر قام بكل ما كان فى وسعه القيام به تجاه هذه المسألة، واستخدم مهاراته الدبلوماسية فى البحث عن حل للصراع، ولكن الطرفين لم يستفيدا بشكل أفضل من مساعدته". وقد يكون انسحاب بيكر من ملف الصحراء الغربية نتيجة لضغوط وعوامل عدة أدت لفشله وتعقد القضية، من بينها: تعنت الموقف المغربى إزاء خطة السلام، وتغير موقف إسبانيا بعد سقوط حكومة "خوسيه ماريا إزنار" اليمينية - وكان من أشد المؤيدين لخطط بيكر - وتقلد خوسيه لويس ثاباتيرو حكومة اشتراكية ذات نهج جديد فى قضية الصحراء، يعتمد ترتيب علاقات بلاده مع المغرب بناء على تفاهم استراتيجى. يضاف إلى ذلك تنامى العلاقات الأمريكية - المغربية بتوقيع البلدين اتفاقا للتبادل التبادل الحر فى منتصف يونيو ٢٠٠٤، وإعلان واشنطن اعتبار المغرب حليفا استراتيجيا أساسيا لها من خارج حلف الناتو، فى إطار سعى واشنطن للقضاء على الإرهاب ضمن خططها وحساباتها الأمنية. ثم تهديد جبهة البوليساريو فى مايو ٢٠٠٤ باستئناف كفاحها المسلح، ما لم تحدث انفراجة فى محادثات السلام التى تقودها الأمم المتحدة(٤).

ولا تزال الصحراء الغربية مقسمة إلى منطقتين يفصلهما الحاجز. وتسيطر قوات البوليساريو على جزء من المنطقة الداخلية حتى الحدود الشرقية مع الجزائر وموريتانيا، بينما تسيطر المملكة المغربية على المناطق الساحلية، بما فى ذلك ما يطلق عليه "المثلث المفيد" فى الشمال بين العيون وسماره واحتياطيات الفوسفات

الضخمة في بوقراع وقد حدث تطور كبير داخل هذه المنطقة، إذ حسنت المغرب كثيرا من البنية الأساسية والصناعية في العيون وبدرجة أقل في باقي المثلث المفيد. بينما يعيش ١٦٥ الف لاجئ - حسب تقدير الحكومة الجزائرية - و ١١٦ الفا و٦٣٨ لاجئا، في تقدير المفوضية وذلك حتى آخر ٢٠٠٦، في مخيمات تندوف حياة شديدة الصعوبة. ويعاني هؤلاء اللاجئون بشدة بسبب مشكلة تمويل ميزانية كل من المفوضية وبرنامج الغذاء العالمي "WFP". ويحتاج برنامج الغذاء العالمي لتمويل الغذاء لهؤلاء إلى أكثر من ١٫٢ مليون دولار شهريا لتوفير ٣٠٠٠ طن من الأغذية كل شهر - بأسعار ٢٠٠١- وتقدر الفجوة في التمويل بأكثر من ٣٠٪ من الاحتياجات، وتحتاج المفوضية لسد متطلبات الإعاشة والخدمات الاجتماعية واللوجيستية لميزانية كبيرة لاتتوافر بشكل كاف أيضا، ومعظم المتضررين من الأطفال والإناث والشيوخ. وبالرغم من ذلك، فقد تحسنت الحالة التعليمية والصحية لهؤلاء اللاجئين كثيرا عن ذي قبل(٥).

وبالرغم من توقف العمليات المسلحة ميدانيا، كما اتضح، إلا أن التداعيات السياسية المعقدة لهذه القضية مازالت قائمة، وعلى رأسها معسكرات اللاجئين في تندوف، وجيش البوليساريو المجهز تجهيزا قويا. كما يعرقل استمرار هذا الصراع تفعيل الاتحاد المغاربي وتطوره، بسبب العلاقة المتوترة بشكل مزمن بين الجزائر والمغرب، بوصفهما القوتين المحوريتين اللتين يتوقف عليهما قيام النظام الإقليمي المغاربي، وذلك بالرغم من نجاح الاتحاد الأوروبي في تجسيد مشروعه الوحدوي وحاجة دول المغرب العربي لإنشاء تكتل يجمعها في مواجهة ما يتعرض له الإقليم من تحديات تتمثل في الإرهاب، وتهديد الأمن القومي لدوله، خاصة الجزائر والمغرب، ومشكلات التنمية والتحول الديمقراطي، بالإضافة لعمليات الهجرة غير المشروعة من قبل عصابات تهريب البشر إلى أوروبا.

مفاوضات ٢٠٠٧ :

كانت دعوة مجلس الأمن في القرار رقم ١٧٥٤، الذي صدر في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، الطرفين إلى "البدء بمفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن نية، آخذين في الاعتبار أحداث الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين من شأنه أن يتيح تقرير مصير الشعب الصحراوي"(٦)، بمثابة حجر ألقي في ماء البحيرة الراكد. وقد أدى هذا القرار إلى إلغاء جولة مقررة في المنطقة لـ "بيتر فان والسوم"، الموفد الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، كانت ستبدأ بالرباط وتشمل تندوف والعاصمة الجزائرية ونواكشوط في ١٦ مايو ٢٠٠٧(٧).

وقد تم إصدار هذا القرار بعد بحث مقترحين للطرفين المتنازعين لحل الأزمة، والمقدمين لمجلس الأمن من أجل تحديد ما إذا كان سيمدد مهمة بعثة "المينورسو" إلى الصحراء مرة أخرى أم لا. وتقرر أن يعقد مجلس الأمن اجتماعين بشأن المقترحين ومهمة بعثة "المينورسو" التي تنتهي ولايتها في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، على أن يعقد الاجتماع الأول يوم الجمعة ٢٠ أبريل في جلستين، الأولى مغلقة وتضم الدول المشاركة بقوات في بعثة المينورسو، تليها جلسة علنية في اليوم نفسه، بينما يعقد المجلس اجتماعا آخر في ٢٧ من أبريل للتصويت على القضيتين. وكان أهم ما جاء بكل من المقترحين ما يلي(٨):

المبادرة المغربية : وتنص على منح الصحراء حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية، إذ إنه يمنح الصحراويين حق تسيير شئونهم بأنفسهم من خلال إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية "تتمتع باختصاصات حصرية" حسبما ورد في مسودة المقترح، مع احترام خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية. لكنه يعتبر الصحراء، جهة من جهات المغرب تحت السيادة المغربية. كما تنص الخطة أساسا على "تشكيل حكومة محلية تتولى السلطات التنفيذية، وهيئة قضائية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لكنها مسئولة أمام الحكومة المغربية والملك". وتنص المبادرة أيضا على أن "تبقى قرارات الأمن الوطني والدفاع والوحدة الترابية والسياسة الخارجية، والنظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية". وتؤكد المبادرة المغربية "تعهد المغرب بالتفاوض، بحسن النية وبروح بناءة، منفتحة وصادقة، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف، لتسوية هذا الخلاف". وتنص الخطة على أن "المغرب سيقبل مسألة الاستفتاء الشعبي حول المقترح إذا قبلت الجبهة الخطة المغربية، لكن الحكومة المغربية ترفض الاستفتاء بشأن مسألة الاستقلال".

خطة جبهة البوليساريو : والتي تقوم على إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الصحراء الغربية ومستقبل سكانها كحل وحيد للنزاع، وأكدت أن خطتها تلتزم بالشرعية الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الأخرى. وتستند الخطة على التعاون مع المغرب في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتبرز رغبتها في التوصل إلى حل توافقي ومتفاوض عليه للنزاع.

وقد أكدت الأمم المتحدة في ٤ يونيو ٢٠٠٧ أن المفاوضات حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة تحرير البوليساريو ستبدأ برعايتها في ١٨ يونيو على مدى يومين بمنتجع في "مانهاست" بضواحي نيويورك، كما مدد مجلس الأمن مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء ستة أشهر أخرى، والبالغ عددها ٢٢٥. وقالت المتحدثة باسم المنظمة الدولية "ماري أوكابي" في تصريح صحفي إن الأمين العام للأمم المتحدة دعا المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا إلى المشاركة في اجتماع سيعقد في نيويورك في هذا التاريخ، حيث سيجري الموفد الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية محادثات مباشرة، أو عن قرب مع مختلف الأطراف التي ستشكل مرحلة أولى من عملية المفاوضات. كما يرتقب عقد جولة ثانية من المفاوضات في ١٠ و١١ أغسطس ٢٠٠٧(٩).

الجولة الأولى: وقد استمرت جلسات المفاوضات التي وصفت بـ "الحاسمة" بين المغرب والبوليساريو قرب نيويورك وبرعاية الأمم المتحدة في ١٩ و٢٠ يونيو ٢٠٠٧، وتعد هذه المفاوضات هي الأولى منذ نحو عشر سنوات. وجرت المحادثات بين ممثلين عن المغرب والبوليساريو بحضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا، وكذلك بحضور ممثلين عن مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية التي تضم فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والولايات المتحدة وروسيا، لكن هؤلاء لا يشاركون في المفاوضات. كما حضر جلسة الافتتاح الأمين العام المساعد للأمم المتحدة "لين باسكو" ممثلا عن "بان كي مون"، الذي نقل عنه في بداية الاجتماع: "اليوم بدأت مرحلة جديدة من البحث عن حل لقضية الصحراء الغربية". ودعا الأطراف إلى "العمل بحسن نية وإحلال جو من الثقة المتبادلة"، معبرا عن "التزام ثابت من الأمم المتحدة بمساعدة المفاوضات". وأكد أن "هذا النزاع يجب أن ينتهي بحل متفق عليه ويضمن حق تقرير المصير لأهل الصحراء الغربية". ويقود الوفد المغربي وزير الداخلية شكيب بن موسى، ويقود وفد البوليساريو رئيس "البرلمان" الصحراوي محفوظ علي بيبه، على أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم المفاوضات في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.

وأشارت التقارير الواردة عن الجولة الأولى التى دارت "بمانهاست" إلى تمسك كل طرف بمواقفه السابقة، إذ تشبث المغرب بخطة الحكم الذاتى، فى حين جددت البوليساريو تمسكها بخيار إجراء الاستفتاء حول خيارات الاستقلال الكامل، أو الاندماج مع المغرب، أو التمتع بحكم ذاتى. كما أقرت الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات، إذ أقرت المتحدثة باسم المنظمة الدولية "ميشال مونتاس" بأن الجولة الأولى تشكل بداية عملية طويلة لن تكون سهلة، والمفاوضات صعبة للغاية. وبالتالى، فإن مهمة المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة فى الصحراء "بيتر فان والسوم"، المشرف بشكل مباشر على المفاوضات، صعبة للغاية. وكانت الحكومة المغربية قد أكدت - على لسان الناطق الرسمى باسمها "محمد نبيل بن عبد الله" - أن مبادرة المغرب بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية تشكل القاعدة الأكثر ملاءمة لحل سياسى ونهائى للنزاع، لأن مضامينها تستند الى قرارات الأمم المتحدة وتأخذ بعين الاعتبار سيادة المغرب ووحدته الترابية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمنطقة(١٠).

ويتضح إصرار المغرب على عدم التفريط فى الصحراء من خلال تأكيد العاهل المغربى - فى خطاب ألقاه فى مدينة طنجة فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى الثامنة لتوليه العرش - أن "المغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتى فقط. الحكم الذاتى المتوافق حوله لن يكون إلا فى إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف والتى لا مساومة فيها، ووحدتها الوطنية المتلاحمة، التى لا تفريط فيها، وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة". واستطرد العاهل المغربى قائلا "إننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن والأمم المتحدة، فى دعمها لمبادرتنا، ووصفها بالجدية والمصداقية"(١١).

وكان بن موسى رئيس الوفد المغربى قد صرح إبان المفاوضات بأن هذه المحادثات تشكل "لحظة تاريخية"، مؤكدا أن المغرب يمد "يدا أخوية" إلى البوليساريو والجزائر من أجل تسوية نهائية للنزاع. وأكد المغرب أيضا أن الرباط تتوجه إلى الاجتماع "بتفاؤل كبير وإرادة قوية لطى هذه الصفحة نهائيا"(١٢).

وإلى جانب ما سبق، فإن جميع الأحزاب المغربية العلنية والسرية، اليمينية واليسارية والإسلامية والعلمانية والدولة المغربية بل وحتى مؤسس البوليساريو الولى الركيبى فى أول عهده كما تذكر العديد من المصادر التاريخية- كلهم مجمعون على مغربية الصحراء.. ولكن كلا منهم يحاول توظيفها لصالحه سلاحا لتحقيق أهدافه.

أما البوليساريو، فتصف موقف العاهل المغربى تجاه قضية الصحراء الغربية بالمتشدد. إذ أعرب رئيس جبهة البوليساريو محمد عبد العزيز - فى ٣١ يوليو ٢٠٠٧ أى فى اليوم التالى لخطاب العاهل المغربى- عن اعتقاده بأن العاهل المغربى محمد السادس يتبنى موقفا جامدا ومتشددا تجاه تسوية النزاع فى الصحراء الغربية، مشيرا إلى أن ذلك الموقف يهدد بإجهاض جهود حل المشكلة. كما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن عبد العزيز قوله "إن العاهل المغربى اكد عشية الجولة الثانية من المفاوضات المباشرة موقفا من أكثر المواقف جمودا وتشددا فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية"(١٣). ومما يؤكد وجهة النظر هذه ما كان قد صرح به "محمد خداد" أحد المفاوضين الصحراويين فى أول أيام الجولة الأولى للمفاوضات من أن "البوليساريو لن تقدم أى تنازل بشأن مبدأ تقرير المصير" أثناء المفاوضات.

مشددا على أنه "إذا ما أصر المغرب على أن يكون مشروعه (للحكم الذاتى) هو منطلق المفاوضات، فإنه سيحكم عليها بالفشل"(١٤).

ومن جهته، قال ممثل البوليساريو فى الأمم المتحدة "أحمد بخارى" إن قرار الأمم المتحدة الذى تجرى المحادثات بموجبه يفترض أن هناك اقتراحين لحل الصراع وليس اقتراحا واحدا، داعيا المنظمة الدولية إلى التعامل مع الاقتراحين على قدم المساواة(١٥). كان ذلك مع استعداد وفدى المغرب والبوليساريو لاستئناف المفاوضات فى الجولة الثانية.

الجولة الثانية: استؤنفت فى نيويورك يوم الجمعة ١٠ أغسطس ٢٠٠٧ الجولة الثانية لمدة يومين. وقال "فرحان حق" المتحدث باسم الأمم المتحدة إن مبعوث الأمين العام للمنظمة الدولية حث الجانبين على الالتزام بإجراء مفاوضات بناءة، معربا عن أمله فى المحافظة على نفس الأجواء الطيبة التى ميزت الجولة الأولى. وقد انتهت المحادثات حول الصحراء الغربية دون إحراز تقدم. وكان المحللون قد ذكروا أنه لا توجد ثمة مساحة بين الطرفين لتقديم تنازلات. كما أن مجلس الأمن منقسم، حيث إن بعض دول مجموعة عدم الانحياز تؤيد البوليساريو، بينما يلقى المغرب دعما من فرنسا والأمم المتحدة وانضمت إليهما إسبانيا. وتريد واشنطن تسوية النزاع حول الصحراء الغربية حتى يتسنى لبلدان شمال إفريقيا التركيز على محاربة الإرهاب(١٦)، مما يؤكد صعوبة القضية.

ومع ذلك، تعطى هذه المباحثات بارقة أمل فى حل القضية. فقد عبر أعضاء الوفد المغربى فى الجولة الثانية عن تفاؤلهم وثقتهم فى المسلسل الجارى، وعن أسفهم للموقف الجامد للطرف الآخر، وعن الأمل فى أن تتمكن الجولة المقبلة من تطوير موقف البوليساريو. وأشاروا إلى أن المناقشات التى جرت على مدى يومين من المباحثات انصبت على نقاط أساسية تندرج فى صلب مبادرة الحكم الذاتى. وقال "شكيب بن موسى" رئيس وفد المغرب "إننا نعتبر أن الجولة الأولى من المفاوضات كانت جولة ربط الاتصال، والجولة الثانية لتبادل وجهات النظر حول آليات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٤ وحول الموضوعات المتعلقة بالحكم الذاتى". وأضاف أن المغرب أعطى موافقته المبدئية على المشاركة فى جولة ثالثة من المفاوضات، موضحا أن موعد ومكان هذه الجولة لم يحددا بعد، إذ إن المغرب على أبواب استحقاقات انتخابية ستتمخض عن تشكيل حكومة جديدة. وأكد ذلك المعنى أكثر من مسئول مغربى، إذ يرون أن المغرب بادر إلى "تقديم مخطط يتسم بالجرأة والابتكار، حيث لا يكون هناك لا غالب ولا مغلوب"(١٧).

أما وفد البوليساريو، فقد وصف الجولة الثانية من المفاوضات بالـ "مفيدة" رغم "التوتر" الذى سادها بسبب "غياب المرونة" من الجانب المغربى الذى "ظل متشبثا بنهجه السياسى". بينما اعتبر "مجلس الوزراء الصحراوى" الجولة الأخيرة من المفاوضات المباشرة حدثا إيجابيا، وجدد استعداد الطرف الصحراوى للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائى، يضمن حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير والاستقلال، وذلك فى اجتماع ترأسه الأمين العام للجبهة السيد محمد عبد العزيز(١٨).

وقد ورد ضمن كلمة رئيس وفد جبهة البوليساريو أن الصحراء الغربية لا تزال مدرجة لدى الأمم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الاستعمار، لا يمارس عليه المغرب أية سيادة، وبالتالى لا

يمكن اعتباره كـ"ولاية مغربية" بحاجة إلى درجة ما من الحكم الذاتي الإداري، وأن ما يسمى "بالحكم الذاتي" الذي يقترحه المغرب لايمكن أن يكون إلا خيارا مع الاستقلال، واللذين يجب أن يقدما للاختيار الديمقراطي والسيادي للشعب الصحراوي في استفتاء حر ونزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة. فإذا ما قاد الاستفتاء إلى "الحكم الذاتي"، فإن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ستحترم النتيجة كتعبير عن إرادة الشعب الصحراوي. وفي المقابل، فإذا ما قاد الاستفتاء إلى استقلال الصحراء الغربية، فإن المملكة المغربية يجب أن تقبل تلك النتيجة. والأمر الجديد المطروح هو إرادتنا الصادقة في أن نتقاسم مع المملكة المغربية التضحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين(١٩).

كما أشار ملاحظون بنيويورك إلى أن هذه الجولة أعطت دفعا لمسار المفاوضات من خلال التطرق إلى عدد من المسائل المتعلقة بالثقة، والشروع في دراسة الموضوعات حول قضايا الموارد الطبيعية والإدارة المحلية من قبل خبراء الأمم المتحدة. ومن جهته، أكد دبلوماسي مطلع على الملف أن "محاولة الدخول في مفاوضات جادة دون مواجهة أية عراقيل من طرفي النزاع يعد أمرا إيجابيا وبناء"، مشيرا إلى أنه "تم وضع المشاكل الجدية على طاولة المفاوضات" للتطرق إليها خلال الجولات المقبلة(٢٠).

وقد سمحت الجولة الثانية من المفاوضات بتحديد طرفي النزاع، وهما جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، وتفضيل مبدأ المفاوضات المباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة، وإدراجها في الإطار الذي حددته الأمم المتحدة. وقد ضمت المندوبين الصحراويين و المغاربة من أجل التفاوض حول مستقبل الصحراء الغربية طبقا للائحة ١٧٥٤ التي صدق عليها مجلس الأمن في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، علاوة على أنها تكرس مبدأ المشاورات المباشرة. وتضمن هذه المفاوضات استمرارية مسار البحث عن حل سياسي يقبله الطرفان، ويسمح بتقرير مصير الشعب الصحراوي.

وقد اقتصرت هذه المفاوضات على الوفدين الصحراوي والمغربي في جلسات مغلقة،وحضر جلسات الافتتاح والاختتام ممثلون عن الجزائر وموريتانيا، باعتبارهما بلدين مجاورين، وملاحظين بدعوة من الأمم المتحدة، تمت استشارتهما على انفراد خلال المفاوضات حول بعض القضايا التي تهمهما. وجاء في بيان المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية - والذي نشر عقب اختتام أشغال الجولة الثانية من المفاوضات - أن "الطرفين يعترفان بأن الوضع الراهن الحالي غير مقبول، والتزما بمواصلة المفاوضات بنية حسنة"، في إشارة واضحة إلى أنه إذا كانت الجولة الأولى فرصة للاتصال بين الوفدين المتنازعين، فان لقاء ١٠ و١١ أغسطس قد أعطى إشارة الانطلاق لمسار المفاوضات الذي يتوقع الملاحظون أنه سيكون طويلا وشاقا، على الرغم من أن الطرفين المعنيين أبديا استعدادهما لمواصلة المفاوضات، رغم تباعد وجهات النظر. وفي انتظار استئناف المفاوضات على الأرجح قبل نهاية السنة، سيتلقى مجلس الأمن قبل نهاية شهر أكتوبر تقريرا للأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية، خاصا بالأشهر الستة الأولى، والذي سيتطرق خلاله إلى النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات المغربية الصحراوية. ومن المقرر أيضا أن تمدد مهمة المينورسو إلى فترة أخرى(٢١).

ردود الفعل الدولية :

تباينت ردود الفعل الدولية إزاء هذه المفاوضات، وكان لها اتجاه شبه عام في الرغبة الأكيدة في تسوية النزاع، مع انحياز واضح من جانب القوى الكبرى إلى تشجيع المبادرة المغربية بالحكم الذاتي تحت سلطة المغرب، يتضح بعضها فيما أوردت وكالات الأنباء المختلفة من تصريحات، خاصة تلك الواردة عن الجزائر وموريتانيا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة والصين وغيرها. بينما أبدت بعض الدول رغبتها في أن يكون هناك توازن أكثر في النظر إلى المقترحين. فقد أعربت الخارجية الجزائرية فور الإعلان عن قبول المغرب والبوليساريو التفاوض في بيان رسمي، عن الارتياح تجاه "تبني مجلس الأمن الدولي قرارا يؤكد أن الحل في الصحراء الغربية يكمن في تلبية حق تقرير المصير"(٢٢). وأكدت عقب إجراء التفاوض أنها ليست معنية مباشرة بالنزاع وأنه لا أطماع لها بهذه المنطقة، لكنها متمسكة"بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير (٢٣). كما أكدت موريتانيا ما سبق أن أعلنته إبان مساعي جيمس بيكر من أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء النزاع في الصحراء، وأبدت أي حل توافق عليه الأطراف المتنازعة. أما الولايات المتحدة، فأكدت مجددا تأييدها ودعمها لمشروع المغرب منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا. إذ أعلنت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة "جاكي ساندرز" أن بلادها تدعم المشروع المغربي لمنح الصحراء الغربية "حكما ذاتيا واسعا"، وأشادت مجددا بخطة المغرب، قائلة "نعتقد أن السبيل المباشر والواقعي للتقدم إلى الأمام فيما يخص الصحراء الغربية هو حكم ذاتي حقيقي، ونثني على الجهود الجدية والموثوقة التي يبذلها المغرب لدفع العملية نحو حل"، مبدية أملها في أن تكون اجتماعات الجولة الثانية بناءة. ونفت أن يكون السبب في صدور البيان الأمريكي رفض اعتماده من قبل مجلس الأمن الذي يؤيد بعض أعضائه الخمسة عشر جبهة البوليساريو(٢٤). ويذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي تشيد فيها الولايات المتحدة بخطة المغرب. لكن قراءة البيان علنا خارج قاعة مجلس الأمن تمنح ذلك التأييد قوة جديدة تضاف أيضا إلى موقف فرنسا المؤيد للرباط. وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه، ضمن برقية وجهها مؤخرا إلى الملك محمد السادس، عن ارتياحه للجهود المبذولة من قبل جلالته لتسوية قضية الصحراء(٢٥).

وكان لفرنسا موقف واضح، فقد أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي لبوتفليقة، أثناء محادثاته بالجزائر خلال تلك الفترة، أن باريس لم تغير موقفها المؤيد للحكم الذاتي كما ذكر في تونس بشكل خاص إلى أنه "لا يوجد تغيير" في الموقف الفرنسي الذي يعتبر مؤيدا للمغرب. وتؤيد باريس مقترح المغرب بإقامة حكم ذاتي في الصحراء، واعتبرت "المبادرة المغربية بناءة وتستحق الدعم". ويرى ساركوزي أن "المهم هو أن تتقدم الأمور، إلى حين التوصل إلى بناء اتحاد المغرب العربي على قاعدة التفاهم بين المغرب والجزائر بطبيعة الحال، ذلك أنه لا يمكننا أن نتصور قيام المغرب العربي بدون المغرب أو الجزائر"(٢٦).

في حين ذكر سفير جنوب إفريقيا أنه ينبغي عدم تفضيل خطة على أخرى، مضيفا أن أغلبية ساحقة من أعضاء المجلس الذين تحدثوا "تكلموا عن الحاجة إلى التوازن". أما الصين، فقد رحب سفيرها - الذي يرأس المجلس نفسه - بجولة المفاوضات الأولى، ودعا إلى تحقيق تقدم في الجولة التالية(٢٧).

أما إسبانيا، فقد بات موقفها أكثر تحديدا، حيث أكد الحزب الشعبي الإسباني أن تقرير المصير بخصوص قضية الصحراء لا يعني بالضرورة الاستقلال. فقد عبر الناطق باسم الشئون الخارجية للحزب الشعبي الإسباني عن تفاؤله بخصوص

الاتصالات المباشرة بين الأطراف، وأعرب عن اقتناعه بأن حل مشكلة الصحراء "سيتحول إلى محرك رئيسي لاستقرار منطقة المغرب العربي"، معتبرا أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين تعد خطوة جبارة تكتسي أهمية قصوى". وأوضح أن الحزب الشعبي بات مقتنعا بأن المغرب يمثل أولوية كبرى بالنسبة لإسبانيا من النواحي التاريخية، والجيو-سياسية، والجيو-استراتيجية، والاقتصادية" وعبر عن اعتقاده الراسخ بأنه "يجب الاستمرار في بناء شبكة مصالح متبادلة بين المغرب وإسبانيا في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية والثقافية ومحاربة الارهاب"(٢٨). وحاليا، تم تعيين الميجر جنرال الصيني تشاو جينج مين قائدا لقوة "المينورسو" (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام والإعداد للاستفتاء)، وذلك خلفا لسلفه الجنرال كورت موسجارد الدنماركي، ومقرها الرسمي بالعيون عاصمة الإقليم. وفي انتظار الجولة الثالثة من المفاوضات لعلها تنهي هذا الصراع.

المصادر :

١- وكالة الأنباء الفرنسية، ٥ يونيو ٢٠٠٧.

٢- عزيزة محمد على بدر، (٢٠٠١)، اللاجئون وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى .. منظور جغرافي بيئي، مجلة الحقيقة، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٢، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر، ص٢٤٩-٢٧٨.

٣- السيد على أحمد فليفل ووسام طه، (٢٠٠٢)، مشكلة الصحراء الغربية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص٢٧-٣٢.

٤-سامي السيد أحمد، (٢٠٠٦)، مشكلة الصحراء الغربية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص١٩٥-٢٠١.

٥- عزيزة محمد على بدر،(٢٠٠١)، اللاجئون وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى .. منظور جغرافي بيئي، مرجع سابق.

٦- الجزيرة نت، ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.

٧- وكالة الأنباء الفرنسية، ١٦ مايو ٢٠٠٧.

٨- المغربية نت، ١٧ أبريل ٢٠٠٧.

٩- وكالة الأنباء الفرنسية، ٥ يونيو ٢٠٠٧.

١٠- القدس العربي، ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، الرباط.

١١- أيمن بن التهامي، إيلاف، ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، الدار البيضاء.

١٢- نيويورك، أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.

١٣- راديو SAWA، ٣١ يوليو ٢٠٠٧.

١٤- نيويورك، أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧.

١٥- الجزيرة نت، ١٢ يوليو ٢٠٠٧.

16- BBC Arabic. Com-2 September, 2007.

١٧- المغربية نت، ١٨ أغسطس ٢٠٠٧.

١٨- وكالة الأنباء الصحراوية (واص)، الوفد الصحراوي، نيويورك، ١٣أغسطس ٢٠٠٧.

١٩- وكالة الأنباء الصحراوية، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧.

٢٠- وكالة الأنباء الصحراوية، ١١ أغسطس ٢٠٠٧

٢١- وكالة الأنباء الصحراوية، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧

٢٢- وكالة الأنباء الصحراوية (واص)، نيويورك، ١١ أغسطس ٢٠٠٧

٢٣- نيويورك، أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧

٢٤- نيويورك، أ.ف.ب، العربية نت، ١٩ يونيو ٢٠٠٧

٢٥- وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، يو إس إنفو، واشنطن، ٧ يونيو ٢٠٠٧.

٢٦- وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، يو إس إنفو، واشنطن، ٧ يونيو ٢٠٠٧

٢٧- المغربية نت، ١٢ يوليو ٢٠٠٧

٢٨- المغربية نت، ١ أغسطس ٢٠٠٧

موجابى .. والخروج من الأزمة فى زيمبابوى

■ يحيى غانم *

فى الوقت الذى كان فيه نيلسون مانديلا -الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا- يقضى عقوبة السجن مدى الحياة فى سجن جزيرة روبين أمام سواحل مدينة كيب تاون فى زمن نظام حكم الفصل العنصرى بجنوب إفريقيا، وفى الوقت الذى كان فيه تابو موبيكى -الرئيس الحالى لجنوب إفريقيا- يتنقل بين مقر حركة المؤتمر الإفريقى فى المنفى بلوساكا عاصمة زامبيا، وعواصم العالم، داعيا مع رفاقه فى الحركة إلى إنهاء نظام بريتوريا العنصرى - كان روبرت موجابى -الرئيس الحالى لزيمبابوى- قد وصل لتوه فى منتصف سبعينيات القرن الماضى إلى المنفى فى موزمبيق بعد عشر سنوات قضاها فى سجون النظام العنصرى فى روديسيا. وصل موجابى إلى موزمبيق لكى يجد حركة تحرير روديسيا التى عرفت باسم "زانو" وقد سادتها الفوضى بسبب قرار فردى اتخذه "سيثول" قائد الحركة بالدخول فى مفاوضات عقيمة مع حكومة إيان سميث العنصرية.

وبما عرف عنه من بلاغة الخطابة، وقف موجابى فى أحد معسكرات حركة "زانو" محاولا بث الأمل فى صفوف الحركة قبل أن يقف أحد أعضائها سائلا إياه: "ولكن إذا ما كان الذهب الخالص يطرأ عليه الصدأ، فماذا يمكن أن يحدث للحديد؟..." وهو سؤال قصد به إدانة القيادة القديمة، والتشكيك فى القيادة الجديدة الصاعدة المتمثلة فى موجابى.

فما كان من موجابى إلا ان رد على ذلك المقاتل بقوله: "الذهب الخالص لا يصدأ أبدا. أما الذى أصابه الصدأ وتتحدث عنه، فلم يكن ذهبا، وإنما كان حديدا حسبناه نحن معدنا نفيسا".

والآن، وبعد ٢٧ عاما فى الحكم، يبدو ان قطاعات عريضة من شعب زيمبابوى استخدمت المنطق نفسه واللغة التى استخدمها موجابى قبل سنوات من التحرر من اغلال العنصرية، فى وصفه للقائد السابق لحركة زانو، التى تحولت بعد التحرير إلى حزب حاكم يحمل الاسم نفسه.

فلاشك فى أن الأزمتين السياسية والاقتصادية الخانقتين اللتين وصلتا إلى الذروة مؤخرا وأصابتا زيمبابوى بالشلل، بما فى ذلك الإضرابات والاحتجاجات التى لم تتوقف فى البلاد منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، تعدان دليلا على توجه أغلبية الشعب للتغيير.

فى شهر مارس عام ٢٠٠٥، وأثناء قيامى بتغطية ميدانية لآخر انتخابات برلمانية جرت فى زيمبابوى، جلست أستمع لذلك المثقف الزيمبابوى وهو يقول: "... إن رفض قطاعات واسعة من مواطنى زيمبابوى من السود لمجمل سياسات النظام يمثل أكبر دليل على أن الشعوب لا تعتبر تضحيات قادتهم فى مرحلة الجهاد مبررا لاستمرارهم فى الحكم ماداموا تحولوا عن جادة الديمقراطية".

فبالرغم من التاريخ النضالى الطويل الذى يقف من وراء موجابى ضد النظام العنصرى المتيد السابق فى روديسيا، وبالرغم من ثقافة الرجل الرفيعة وقيادته مفاوضات التحرير،

(*) مراسل الأهرام السابق فى الجنوب الإفريقى

زيمبابوى والإرث الاستعمارى

* بدأ المستوطنون البيض يتوافدون إلى المنطقة، التى أصبحت فيما بعد زيمبابوى، فى ١٨٩٠ حيث حصلت الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا British South Africa Company

المملوكة لسيسيل جون رودس على الحق فى استيطان هذه المنطقة من الحكومة البريطانية. وعند انتهاء مدة هذا الامتياز فى عام ١٩٢٢ ، أعلنت الأقلية البيضاء الحكم الذاتى، وأصدرت فى عام ١٩٣٠ قانونا يحد من قدرة الاغلبية السوداء - أى السكان الاصليين - على تملك الأراضى . ونتيجة لذلك، أصبح قطاع عريض من السكان الأصليين عمالا بالأجر فى مزارع البيض

* فى عام ١٩٥٨ ، كونت بريطانيا اتحادا فيدراليا بين زيمبابوى (روديسيا الجنوبية فى ذلك الوقت) وروديسيا الشمالية (زامبيا فيما بعد) ونياسالاند (مالاوى فيما بعد)، ولكن هذا الاتحاد تفكك فى عام ١٩٦٣ ، بحصول زامبيا ومالاوى على الاستقلال من بريطانيا .

* فى عام ١٩٦٤ ، وصل ايان سميث، زعيم حزب الجبهة الروديسية الى الحكم، وحاول إقناع بريطانيا بمنح البلاد استقلالها . وحين فشل، أعلن استقلال روديسيا من جانب واحد تحت حكم الأقلية البيضاء، وقد أثار ذلك استنكارا دوليا، وتم فرض عقوبات اقتصادية على النظام .

* بدأت مقاومة السكان الأصليين للاستعمار الأبيض منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكن المستعمرين البيض استخدموا القوة لقمعها . وقد تزايدت حدة المقاومة للحكم العنصرى فى الفترة مابين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضى ، ثم اخذت شكلا منظما فى إطار حركتين للمقاومة الشعبية : حركة زابو ، وحركة زانو، وسرعان ما تحولت الحركتان الى المقاومة المسلحة العنيفة، واتخذتا من زامبيا والموزمبيق قواعد لانطلاق عملياتهما العسكرية .

* فى عام ١٩٧٨ ، وصل الصراع العسكرى بين النظام العنصرى والمقاومة إلى طريق مسدود، فاتحا الباب لمفاوضات بوساطة دولية، والتى توصلت الى اتفاقية لوقف إطلاق النار ، والتمهيد لإجراء انتخابات تشريعية تحت إشراف بريطانى، لتشكيل حكومة . ومن ثم إعلان الاستقلال. وقد فاز حزب زانو بأغلبية المقاعد فى هذه الانتخابات، وتم اختيار روبرت موجابى رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية.

* حصلت زيمبابوى رسميا على استقلالها من بريطانيا فى ١٨ أبريل ١٩٨٠ وسط اعتراف دولى.

* حسب إحصاءات حكومية رسمية، بلغ عدد سكان البلاد البيض عند الاستقلال ١,٦ مليون، كانوا يتملكون ١٤,٤ مليون هكتار من أجود الأراضى الزراعية، بينما بلغ عدد السكان الافارقة الأصليين ٤,١ مليون ، كانوا يتملكون نحو ١٦,٤ مليون هكتار من الاراضى الاقل صلاحية للزراعة .

اى أن ٨٠٪ من السكان كانوا يتحكمون فى ٤٧٪ من الأراضى، بينما كانت الأقلية البيضاء - ١٥٪ من السكان - تتملك ٣٨٪ من اجود الأراضى .

* تعهدت بريطانيا فى اتفاقية لانكستر - التى حصلت بمقتضاها زيمبابوى على الاستقلال - بتوفير أموال للمساعدة فى اعادة توزيع ملكية الاراضى بشكل اكثر عدلا ولكنها تراجعت عن وعودها.

وقد ظلت زيمبابوى تعتبر بريطانيا مسئولة عن تقديم مساعدات فى هذا الصدد. ولكن فى نوفمبر ١٩٩٧ ، وجهت كلير شورت - وزيرة الدولة للتنمية الدولية فى حكومة تونى بلير العمالية فى ذلك الوقت - خطابا الى المسئولين فى زيمبابوى ، اكدت فيه ان بريطانيا كانت قد قدمت بالفعل مساعدات فى هذا الإطار فى الفترة التى تلت الاستقلال مباشرة، وأن حكومة بريطانيا الحالية لاتقر بأن عليها مسئولية لتدبير نفقات شراء الأراضى من المستوطنين البيض من أجل إعادة توزيعها . واضافت الوزيرة أنه رغم تقديرها أن هناك حاجة ملحة لإعادة توزيع الأراضى من أجل رفع مستوى معيشة الأغلبية السوداء.. فإن حكومتها لا تستطيع مساندة مشروع إعادة توزيع الأراضى الذى اقترحته حكومة زيمبابوى ، مشددة على ضرورة التعامل مع هذا الملف بمنتهى الشفافية والحرص

* فى عام ٢٠٠٠ ، اعتمدت زيمبابوى برنامجا لنزع الأراضى من المستوطنين البيض بالقوة، وإعادة توزيعها على الأغلبية السوداء. وقد اثار ذلك موجة من السخط الدولى ضد زيمبابوى ، ووجهت انتقادات حادة للطريقة العنيفة التى تمت بها إجراءات المصادرة ، بالاضافة الى عدم تعويض ملاك الأراضى البيض. وقد أدى ذلك لفرض عقوبات دولية على زيمبابوى.

وبالرغم من محاولاته إصلاح الخلل الاجتماعى - الاقتصادى الذى ورثته البلاد من زمن العنصرية، وذلك بمصادرة مزارع البيض لحساب الأغلبية السوداء - فإن قطاعات واسعة من تلك الأغلبية أعرضت عن ذلك الغزل الصريح من جانب النظام.

ويعاود المثقف الزيمبابوى الحديث مؤكدا لى: "إن الأغلبية السوداء لم ترفض ما وصف بمحاولة إنصافهم بمصادرة الأراضى الزراعية التى يسيطر عليها المواطنون البيض لصالحهم، بقدر ما كان موقفهم المناوئ للنظام إعلانا عمليا لرفضهم سياسات موجابى التى أدت بالبلاد إلى الإفلاس الاقتصادى والعزلة الدولية والأزمة السياسية الداخلية الطاحنة".

والحقيقة أن موجابى لم يبدأ حكمه كطاغية، وإنما بدأ ثوريا محررا، وبقى لأكثر من عقد من الزمان بعد توليه الحكم قائدا يحارب العنصرية، سواء كان ذلك فى ناميبيا أو جنوب إفريقيا، وذلك قبل أن تتحرر الأولى من ربقة العنصرية فى عام ١٩٩٠، وعقبها جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩٤. إلا أن الرجل كان لديه دائما إحساس قوى بأنه ذو مهمة مقدسة، وبأن دوره أكبر بكثير من حدود دولته. ولهذا، فإنه كان من الصعب عليه أن يدرك أن الزمن قد تجاوز زعامته، وبأنه حان الوقت للرحيل، مفسحا الطريق لزعامة جديدة برؤية مختلفة أكثر تفتحا على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

ويمكن التأريخ لبداية الأعراض العنيفة للأزمة، عندما سعى موجابى فى عام ١٩٩٩ لتعديل الدستور لكى يحكم قبضته بقية حياته على الحكم، ومن ثم أجرى استفتاء على تعديلات دستورية تتيح له ذلك، وكانت المفاجأة الأولى التى صدمت الرجل أن نتيجة الاستفتاء أوضحت رفض الأغلبية تلك التعديلات. ثم جاءت الانتخابات العامة عام ٢٠٠٠، وقد حققت المعارضة خلالها مفاجأة هائلة بحصولها على ٥٧ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٢٠ مقعدا، تلك النتيجة التى عدت - فى الحالة الزيمبابوية- سقوطا وهزيمة عملية للحزب الحاكم قبل أن تكون نصرا للمعارضة، خاصة أن تلك الانتخابات حملت مفاجآت من عينة خسارة الحزب الحاكم معاقله التقليدية فى أقاليم، مثل: ماتابلاند وبالاوايو، فى حين نجح فى الحفاظ على معقله التقليدى فى إقليم الشونا - مسقط رأس الرئيس موجابى - بشق الأنفس.

إلا أنه فى الوقت الذى قصد فيه الشعب توجيه رسالة واضحة للحزب الحاكم ورئيسه موجابى بإسقاطهما فى معاقلهما التقليدية، فإنه وجه رسالة ذات مغزى واضح للمعارضة، متمثلة فى حركة التغيير الديمقراطية بإسقاطها فى معقلها فى العاصمة هرارى، وذلك فى رسالة واضحة لزعيم الحركة، مورجان تسفنجراى، بأن يخفف من تحالفاته الخارجية، والاعتماد على الشعب فقط.

ثم جاءت انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠٢ لكى تحقق المعارضة مرة ثانية نتيجة كبيرة، حيث اقتربت من الحصول على نصف الأصوات، وذلك فى انتخابات شهد بسلامتها بشكل عام غالبية فرق المراقبة الدولية والإقليمية والـ[illegible] إفريقية. إلا أن ذلك لم يمنع المعارضة من اتهام النظام بتزوير الانتخابات.

ومع تزايد الأزمة الاقتصادية، وبالتالى الضغط الشعبى، حيث بلغت معدلات البطالة مؤخرا أكثر من ٨٠٪، فى حين سجل معدل التضخم نسبا قياسية اقتربت الأزمة السياسية من [illegible] موجابى من الوصول إلى مشهد النهاية المتوقع.

وللإنصاف، فإنه يجب الاعتراف بأن التعامل المزدوج مع حقائق التاريخ يعد أحد أهم أسباب الصراعات فى العالم، تلك الازدواجية التى عانى ولايزال يعانى منها العالم الثالث فى تعامله مع الغرب على مدى ثلاثة قرون من الزمان، منذ بدء الحملة الاستعمارية المباشرة على العالم الثالث. وإذا كان العالم الثالث عانى -ولايزال يعانى- من تلك الازدواجية، فإن قارة إفريقيا تأتى على رأس قائمة تلك الدول التى ترزح تحت نير تلك الازدواجية.

وبالرغم من أن العديد من دول إفريقيا أسهمت بنفسها فى إقرار الظلم الواقع عليها، إلا أن الغرب بتعاطيه المزدوج مع حقائق التاريخ كان له نصيب الأسد فى ذلك الظلم. وبنظرة سريعة على دولة مثل زيمبابوى، يمكن أن توضح ذلك.

تعد الديكتاتورية التى فرضها النظام الحاكم فى زيمبابوى نموذجا سلبيا خطيرا، فى حين تعد محاولة هذا النظام - على مدى ٢٠ عاما منذ الاستقلال فى عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠- توفير الحماية لورثة القوى الاستعمارية، تحت ضغوط قوية من جانب الغرب، نموذجا آخر لظلم النفس للنفس.

ففى عام ١٩٨٠، وقبل أول انتخابات ديمقراطية فى زيمبابوى، قام موجابى بزيارة موزمبيق، حيث اجتمع بالرئيس الراحل سامورا ميشيل الذى نصحه بعدم تكرار الخطأ الذى وقع فيه هو شخصيا بإطلاقه تصريحات عنيفة دفعت الأقلية البيضاء للهروب من البلاد. وقد التزم موجابى بنصيحة الرئيس الموزمبيقى الراحل، حتى كانت ثانى انتخابات ديمقراطية فى عام ١٩٨٥، عندما صوت غالبية البيض لصالح التحالف الأبيض المحافظ، بدلا من التصويت لصالح التحالف التقدمى للبيض المتحالف مع الحزب الحاكم زانو. ويعد ذلك التاريخ بداية ظهور بوادر على تغير موقف موجابى، وإن كان ذلك لم يظهر فى شكل قرارات تتعارض مباشرة مع مصالح الأقلية البيضاء، فمع حلول عام ١٩٨٧، وهو التاريخ الذى اتفق عليه فى محادثات لانكستر هاوس فى بريطانيا -والتى توجت كفاح شعب زيمبابوى بالتحرير- لإلغاء العشرين مقعدا المخصصة للبيض فى البرلمان من أصل ١٥٠، انسحب البيض من مسرح الحياة السياسية، وبدأوا فى تسيير السياسة من وراء الستار من خلال القطاع الخاص الذى يسيطرون عليه. إلا أنه فى منتصف التسعينيات بدأ العجز فى موازنة الدولة يتزايد، خاصة مع محاولة موجابى دعم جميع الخدمات للأغلبية من السود، تعويضا لهم عن سنوات العنصرية التى حرموا خلالها من الحد الأدنى من المعاملة الآدمية.

مؤشرات الأزمة الاقتصادية فى زيمبابوى

	٢٠٠٠	٢٠٠٥
عدد السكان	١٢,٦ مليون	١٣ مليونا
متوسط العمر	٣٩,٨ عام	٣٧,٣ عام
معدل وفيات الأطفال الرضع	٧٣ فى الألف	٨١ فى الألف
معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات	١١٧ فى الألف	١٣٢ فى الألف
الناتج القومى	٧,٤ مليون دولار	٣,٤ مليون دولار
معدل نمو الناتج القومى	٪-٧,٩	٪-٦,٥
معدل التضخم	٪٥٦,٢	٪٢٣٧,٧

المصدر. World Development Indicators Database, April 2007 - The World Bank Group.

تشير التقارير الدولية إلى الانحدار المستمر فى الموقف الاقتصادى والإنسانى فى زيمبابوى، منذ بداية الأزمة فى عام ٢٠٠٠ . وقد صرح مسئول فى اتحاد الصناعات فى زيمبابوى بأن إنتاجها الصناعى فى ٢٠٠٧ لا يتجاوز ثلث حجمه قبل عام ٢٠٠٠، كما قدر مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية أن ما يقرب من ٣ ملايين شخص قد غادروا البلاد بحثا عن الغذاء والمأوى. وتشير التقديرات إلى أن ٩٠٪ من سكان البلاد يعيشون تحت خط الفقر، فى الوقت الذى زادت فيه معدلات التضخم لتصل إلى أرقام فلكية، تراوحت ما بين ٤,٥٠٠٪ - حسب التقديرات الرسمية - و ١٣,٠٠٠٪ - حسب تقديرات مستقلة - بينما توقع خبراء صندوق النقد الدولى أن هذه النسبة قد تصل إلى ١٠٠,٠٠٠٪ بحلول أواخر عام ٢٠٠٧ . وبينما يعانى ٤ من كل ٥ أشخاص من البطالة، ينتشر مرض الإيدز بين نحو ٢٠٪ من السكان، فإن آثار نقص الغذاء بدأت تظهر بشكل واضح على أعداد متزايدة من الأطفال. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ٤,١ مليون شخص سوف يواجهون نقصا شديدا فى الغذاء بحلول عام ٢٠٠٨ .

وترجع الجهات الرسمية فى زيمبابوى الأزمة الاقتصادية إلى سببين رئيسيين: موجات الجفاف التى تتعرض لها البلاد، والعقوبات الدولية المفروضة عليها. فالاقتصاد فى زيمبابوى يعتمد أساسا على الزراعة، التى تتأثر بشدة بموجات الجفاف. وبينما كانت البلاد تعانى من موجة جفاف كل عشر سنوات، فى أعوام ١٩٦٢، و ١٩٧٢، و ١٩٨٢، و ١٩٩٢، و ٢٠٠٢، فقد أصبحت بفعل التغيرات المناخية تعانى من موجات متعاقبة، فى أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، مما أثر بشكل كبير على المواد الغذائية المتوافرة بالأسواق، وبالتالى أدى إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الغلاء.

من ناحية أخرى، حرمت العقوبات الدولية المفروضة على البلاد منذ عام ٢٠٠٠ زيمبابوى من مساعدات دولية ضرورية. ويشير المسئولون إلى أن زيمبابوى، حتى تحت حكم نظام ايان سميث، كانت تعتمد على مساعدات دولية من أجل الوفاء بالتزاماتها. وقد أدت العقوبات الدولية إلى توقف الهيئات الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، عن تقديم الدعم المالى للحكومة، كما توقفت دول، مثل الدنمارك والسويد، عن تمويل برامج فى قطاعات مهمة، مثل التعليم والصحة.

وباشتداد الأزمة فى صيف ٢٠٠٧، فقد واصل الرئيس موجابى اتهاماته للغرب بأنه السبب وراء مشاكل بلاده الاقتصادية. وقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات فى محاولة لمواجهة الأزمة، منها طبع كميات كبيرة من النقود، ووضع سقف جبرى لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولكن ذلك لم يؤد إلا إلى اختفاء البضائع تماما من الأسواق، مما دفع الحكومة للتراجع عن موقفها. من ناحية أخرى، أعلنت الحكومة عن عزمها تأميم ٥١٪ من ملكية الشركات الأجنبية العاملة فى زيمبابوى، خاصة فى مجال التعدين، من أجل إحكام سيطرتها على موارد البلاد. وقد قوبل هذا المشروع بالرفض حتى من عدد من المسئولين، من بينهم محافظ البنك المركزى، الذى عبر عن رأيه فى أن هذه الخطوة ستغلق الطريق أمام أى استثمارات غربية أو جنوب إفريقية فى البلاد.

من ناحية أخرى، ترجع المعارضة فى زيمبابوى، بالإضافة إلى العديد من القوى الأجنبية والهيئات الدولية، التدهور الاقتصادى فى زيمبابوى إلى سوء الإدارة والفساد المستشرى فى الطبقة الحاكمة. وتشير مختلف التقارير إلى أن سوء إدارة عملية نقل ملكية الأراضى أدى إلى انهيار حاد فى الإنتاج الزراعى. كما أن قرار الرئيس موجابى بإرسال قوات لمساندة الرئيس لوران كابيلا فى الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٨، وموافقته على دفع نحو ٤ ملايين دولار محلى للمحاربين القدامى فى حركة التحرير فى أواخر التسعينيات، حملا أيضا الاقتصاد الزيمبابوى أعباء فوق طاقته.

وتتهم منظمات دولية السياسات الحكومية القمعية بأنها السبب فى تفاقم الأزمة. وعلى سبيل المثال، فقد أدت عملية "إعادة النظام" عام ٢٠٠٥، والتى بمقتضاها فقد ما يقرب من ٧٠٠ ألف شخص أعمالهم ومحال إقامتهم تحت مسمى تطهير المدن من العشوائيات، إلى زيادة عدد العاطلين والنازحين. وقد أدانت مندوبة كوفى أنان - سكرتير عام الأمم المتحدة فى ذلك الوقت - هذه العملية بوصفها استخداما شديدا للعنف من الحكومة ضد مواطنيها، وبأنها اتسمت بسوء الإدارة وتسببت فى معاناة أعداد كبيرة من المواطنين.

وتشير تحليلات غربية مناهضة للرئيس موجابى إلى تدخل الجيش المتصاعد فى إدارة البلاد، وإلى استخدام العنف من أجل إضعاف وقمع المعارضة السياسية للنظام، بالإضافة إلى تربح عناصر من النخبة الحاكمة من عملية الاستيلاء على مزارع البيض، وأيضا استغلالها للموقف الناتج عن انهيار العملة ونقص المواد الغذائية.

المصادر: شن نظام موجابى حملة إعلامية مكثفة لتوضيح موقفه من الأزمة الاقتصادية. انظر، على سبيل المثال، ملفا متكاملا - مدفوع الثمن - عن هذا الموضوع فى:

- New African, No. 462, May 2007.
- New African, No. 465, August/September 2007.

وقد أصدرت مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group عدة تقارير عن الوضع فى زيمبابوى، منها:

- Zimbabwe: An End to the Stalemate? African report No. 122, 5 March 2007.
- Zimbabwe's Continuing Self-Destruction, African report No. 38, 6 June 2006. www.crisisgroup.org/

وانظر أيضا التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية الموجودة على www.irinnews.org

وتقارير فى The Economist و Financial Times فى يونيو، يوليو، أغسطس ٢٠٠٧

وحول تلك النقطة الجوهرية التى بدأت بها الأزمة فى زيمبابوى، يقول كاجاليما موتولانتى، السكرتير العام لحزب المؤتمر ... مشكلة حزب زانو الحاكم وزعيمه موجابى لم تكن فى عدم الاكتراث بالشعب، وإنما المشكلة بدأت بأنهما اهتما بالشعب، بشكل لم يحدث من جانب قيادة دولة إفريقية لشعبها.

وبغض النظر عما آلت إليه الأحوال فى زيمبابوى، فإن ما جاء على لسان المسئول الحزبى الجنوب إفريقى هو الحقيقة، حيث إن القيادة فى زيمبابوى بدأت فى الإنفاق بشكل كبير لتمويل برامج ضخمة للرعاية الصحية والتعليم، حتى إن هذين القطاعين بلغا مستويات لم يبلغاها فى جميع دول إفريقيا جنوب الصحراء. ونتيجة للاستمرار فى تلك البرامج، لجأت الحكومة إلى الاقتراض بشكل كبير، وبالتالى بدأت الدائرة الشريرة تضيق اقتصاديا وماليا على زيمبابوى. وبالطبع، فإنه مع تزايد العجز فى الميزانية، لجأت زيمبابوى لتجرع أدوية صندوق النقد الدولى التقليدية من حيث تسريح العمالة، وخفض قيمة العملة، وإلغاء الدعم، وتزايد التضخم، وغيرها من الإجراءات التى غالبا ما تأتى على حساب الأغلبية من الفقراء.

وبذلك، دخلت زيمبابوى فى دوامة الديون الخارجية والسباق الخاسر المتمثل فى اللهاث على خدمتها، بالإضافة إلى النتيجة الأهم فى حالة زيمبابوى، ألا وهى تزايد معدلات البطالة بشكل مخيف وصل حتى الآن إلى أكثر من ٨٠٪.

وفى دولة يتميز تاريخها بميراث استعمار استيطانى شرس، استهدف أول ما استهدف الاستيلاء على الأرض من خلال سلسلة من المذابح ضد أصحاب الأرض الأصليين من السود، فإن مشكلة مثل مشكلة البطالة تكتسب أبعادا لها خطورة مضاعفة عنها فى أى دولة أخرى. وتاريخ زيمبابوى فى هذا المقام حافل بالمذابح، حيث لم تكن المذبحة التى ارتكبها الإنجليز ضد شعب النيدبيلى فى إقليم ماتابلاند فى زيمبابوى عام ١٨٩٤- والتى أسفرت عن تسليم الأغلبية السوداء لأراضيهم إلى المستعمر - الأولى ولا الأخيرة، وإنما كانت الأكبر من نوعها والأكثر إراقة للدماء فقط. إلا أن ذلك ليس كل ما يعتمل فى ذاكرة الزيمبابويين من الأغلبية السوداء، حيث إنه عندما نفضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة أيديهما من اتفاق لانكستر هاوس الموقع فى عام ١٩٧٩، والذى وضع جدولا زمنيا تقوم بمقتضاه الدولتان بتمويل برنامج لتعويض أصحاب المزارع من البيض لحساب نقل ملكية أراضى زراعية للمعدمين من أصحاب الأرض الأصليين، فإن الإحساس بالظلم التاريخى لا يصبح مقصورا فقط على زمن الماضى، وإنما هو ممتد إلى الحاضر والمستقبل.

ومع الوضع فى الاعتبار أن الأرض الزراعية، فى ظل موروث استعمار استيطانى شرس، تعد رمزا للاستقلال الوطنى، ومع التزايد المخيف لمعدلات البطالة، فقد كان من الطبيعى أن تستشعر القطاعات العريضة الفقيرة من الشعب بأن نضالها من أجل الحصول على الاستقلال منحهم استقلالا سياسيا، قام بتفريغه من معناه نفس الأطراف التى استعمرتهم من قبل. وبناء على ذلك، فإن عمليات الاستيلاء على مزارع البيض الزيمبابويين، والتى بدأها الرئيس روبرت موجابى فى عام ٢٠٠٠، تكون مفهومة، وإن كانت غير مبررة قانونيا.

فمع تراجع بريطانيا عن الوفاء بتعهداتها التى قطعتها على نفسها فى اتفاقية لانكستر للاستقلال، والتى تفترض إنشاءها صندوقا لتمويل عملية الإصلاح الزراعى، زادت الضغوط على الرجل، وقد كان ذلك سببا رئيسيا - ضمن أسباب أخرى - لسماح حزب زانو الحاكم لقدامى المحاربين الذين يعانون من البطالة بالبدء فى عمليات الاستيلاء على مزارع البيض، مما أدى بدوره إلى تدهور الانتاج الزراعى الذى يعتمد عليه اقتصاد البلاد بشكل كبير.

وبعد خمس سنوات من بدء عمليات مصادرة مزارع البيض، والتى صاحبها حصار سياسى واقتصادى غربى لزيمبابوى، قرر موجابى طرح نفسه وحزبه وسياساته للثقة فى انتخابات برلمانية فى مارس عام ٢٠٠٥، وهى الانتخابات التى أسفرت عن زيادة الحزب الحاكم عدد مقاعده فى البرلمان إلى ٧٨ مقعدا من ١٢٠، فى حين هبط عدد مقاعد المعارضة إلى ٤١ مقعدا.

وقد حملت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ العديد من الرسائل الموجهة للداخل والخارج. فكثير من المراقبين، ممن اقتصرت قراءتهم لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة على إحصاء المقاعد التى ذهبت للحزب الحاكم، والأخرى التى فازت بها المعارضة، يرتكبون خطأ كبيرا فى حق الناخب الزيمبابوى. فقراءة نتائج الانتخابات على كونها أعداد مقاعد ذهبت للحزب الحاكم، وأخرى ذهبت للمعارضة، يمكن أن تعين على معرفة الحزب الذى سيشكل الحكومة القادمة، فى حين أن "القراءة فى" النتائج كفيلة بفك شفرة الرسائل التى كتبها الناخبون على بطاقات الانتخابات بما يشبه الحبر السرى! ومن بين تلك الرسائل، نورد ما يلى:

أولا: بالرغم من أن المعارضة فى زيمبابوى لم تفز بالانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا أنها لم تلق الهزيمة التى كانت تستحقها على ذلك الأداء الهزيل الذى أظهرته على مدى العام الذى سبق الانتخابات. فعلى مدى عام ٢٠٠٤ وحتى شهر يناير عام ٢٠٠٥، التزم مورجان تسفنجراى، زعيم حزب حركة التغيير الديمقراطى، موقفا رافضا مشاركة الحزب فى الانتخابات، وذلك قبل أن ينقلب ١٨٠ درجة بإعلانه المشاركة. إلا أن قرار المشاركة جاء متأخرا، حيث إن العديد من أنصار حزبه كانوا قد اقتنعوا بموقف المقاطعة، وبالتالى لم يسجلوا أنفسهم فى كشوف الناخبين، وقد أدى ذلك إلى حرمان الحزب من نسبة مقدرة من أصوات أنصاره.

أيضا، فإن الرجل اقتصر على مجرد المعارضة، وبدلا من أن يقدم خططا بديلة لما وصفه بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة للحزب الحاكم. وقد كان من نتيجة ذلك أن تلك الكتلة من الناخبين، التى لم تحسم موقفها حتى اللحظة الأخيرة، لم تجد سياسات بديلة فى برنامج الحزب المعارض، وبالتالى، فإن جانبا منها ذهب إلى الحزب الحاكم، فى حين رفضت النسبة الباقية التصويت لأى من الحزبين، وبالطبع، فإن الخاسر الأكبر فى ذلك الموقف كان حزب المعارضة.

وقد أدت تلك الأخطاء القاتلة إلى تحقيق الحزب الحاكم هذا الفوز العزيز، وبالتالي إلى نشوب أزمة عنيفة داخل حزب المعارضة الرئيسي، والتي تتمثل حاليا في وجود ضغوط داخلية في الحزب بهدف إجبار تسفنجراي على التخلي عن زعامة الحزب، وتولي الرجل الثاني في الحزب الزعامة بدلا منه.

ثانيا: إنه بالرغم من أن الإدارة الخاطئة للحملة الانتخابية من جانب مورجان تسفنجراي، زعيم المعارضة، أسفرت عن خسارة الحزب، ليس فقط الانتخابات، وإنما هبوط عدد المقاعد التي كان يشغلها الحزب في البرلمان من ٥٧ مقعدا إلى ٤١ مقعدا، وبفارق ١٦ مقعدا مرة واحدة، إلا أن الناخب الزيمبابوي أبى إلا أن يقلل خسارة أكبر مستحقة لحزب المعارضة بسبب أدائه المتهافت. وبمفهوم المخالفة، فإن الناخب الزيمبابوي وجه رسالة مزدوجة أنجع من خلالها الحزب الحاكم من ناحية، إلا أنه لم يسحق المعارضة من ناحية أخرى. والناخب بتلك الرسالة المزدوجة كان من الذكاء بمكان لأن يمنح المعارضة فرصة جديدة، كما أنه أصر على التأكيد على ذهاب زمن الحزب الواحد بدون رجعة، وذلك برفضه أن ينفرد الحزب الحاكم بالمسرح السياسي.

ثالثا: إن الناخب الزيمبابوي جدد رسالة واضحة لحزب زانو الحاكم، مفادها أن الذي منح ما يقرب من ثلث مقاعد البرلمان لمعارضة لا يزيد عمرها على خمس سنوات فقط، وقت إجراء الانتخابات، يمكنه بمزيد من التضحيات أن يقتلع نظام الحكم من خلال صناديق الاقتراع، وأنه من الأفضل أن تتم مراجعة شاملة للسياسات الداخلية في المقام الأول.

رابعا: إن الناخب الزيمبابوي وجه رسائل إلى الأطراف الخارجية في الغرب عبر صناديق الاقتراع، مفادها أنه لن يمنح الأغلبية لأي حزب يجاهر بعلاقات وظيفية مع قوى استعمارية سابقة، وذلك مهما تكن الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها الناخب، حتى وإن كان الحزب الحاكم مسئولا عن جانب من تلك الصعوبات. فالشعب لم ينس لمورجان تسفنجراي، زعيم حزب حركة التغيير الديمقراطي المعارض، دعوته في عام ٢٠٠٣ للغرب إلى فرض عقوبات على النظام الحاكم في بلاده، متناسيا أن تلك العقوبات أول ما تصيب، تصيب الشعب وليس النظام. ويبدو أن زعيم المعارضة، مورجان تسفنجراي، لم يستوعب الرسالة التي وجهها الناخب له في انتخابات عام ٢٠٠٠، والتي أسقطه خلالها في دائرته الانتخابية، في حين منح أعضاء حزبه ما يقرب من نصف عدد مقاعد البرلمان.

خامسا: رسالة أخرى وجهها الناخب الزيمبابوي عبر صناديق الاقتراع، مفادها أن جانبا كبيرا من الشعب مازال يحفظ الدور البطولي الذي لعبه موجابي في تحرير البلاد من استعمار استيطاني عنصري أبيض طويل، وذلك بالرغم من كل الأخطاء التي وقع فيها الرجل إلا أنه في الوقت نفسه. فإن الناخب أكد أنه قادر على سحب رصيد التأييد الذي وضعه في حساب قادة التحرير، بالرغم من دورهم التاريخي، مادام لم يعل هؤلاء القادة إرادة الشعب. فالدور التاريخي ليس مبررا للحصول على تفويض أبدي، حيث إن المحررين لم يحرروا بأنفسهم فقط، ولا لأنفسهم فقط.

سادسا: رسالة أخرى بعث بها الناخب الزيمبابوي عبر صناديق الاقتراع، مفادها ترسيخ ثقافة قبول المعارضة، سواء كان ذلك على الصعيد الرسمي، أو على الصعيد الشعبي الذي كان محكوما من قبل بانتماءات عرقية قبلية بحتة. ولا شك في أن الناخب، بتلك الرسالة التي بعث بها في انتخابات عام ٢٠٠٠، ثم أعاد تأكيدها في انتخابات عام ٢٠٠٥، قد رسخ مبدأ ديمقراطيا مهما.

الشاهد، أنه في الوقت الذي يبدو فيه أن الحزب الحاكم ورئيسه، روبرت موجابي، لم يستوعبا الرسائل التي بعث بها الشعب من خلال اتجاهات تصويته في انتخابات عام ٢٠٠٥، فإن المعارضة يبدو أنها قد تلقفت هذه الرسائل واستعدت للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزدوجة، التي من المقرر أن تجرى في زيمبابوي في شهر مارس عام ٢٠٠٨ القادم.

فمع وصول الأزمة الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة لدرجة توصف بالمجاعة، ناهيك عن المجاعة السياسية التي تخنق الشعب منذ ما يقرب من ثمانية أعوام، يبدو أن البديل الوحيد لموجابي عن خسارة شبه مؤكدة في الانتخابات القادمة، هو أن يقوم بترتيب انسحاب كريم يسلم خلاله السلطة إلى نائبته، أو أي شخصية يتفق عليها، وذلك من خلال صفقة مع المعارضة، تضمنها مؤسسة الجيش، وجنوب إفريقيا، وذلك باعتبارها القوة الإقليمية العظمى في الجنوب الإفريقي، ناهيك عن تشابه البنية الاجتماعية التي أفرزها استعمار استيطاني شرس في البلدين، والذي يعد المشكلة الكبرى في زيمبابوي.

ولعل هذا السيناريو يعد بمثابة طرح جديد لاقتراح قديم طرحته اللجنة الثلاثية الإفريقية التي ضمت رؤساء كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ومالاوي في مايو عام ٢٠٠٤ لخروج البلاد من الأزمة الحادة التي تهدد أمن وسلامة الشعب. فقد طرحت اللجنة الثلاثية مبادرة تقضي بتولي شخصية أخرى من حزب زانو الحاكم السلطة لفترة مؤقتة، تمهيدا لانتخابات عامة مبكرة، بالإضافة إلى تقديم ضمانات بعدم ملاحقة الرئيس موجابي قضائيا على أي مخالفات تتحدث عنها المعارضة، بعد تخليه عن السلطة. في الوقت نفسه، فقد ألمح روبرت موجابي إلى إمكانية تخليه عن السلطة طوعا، في حال اعتراف زعيم المعارضة برئاسته للبلاد وليس فقط لحزب زانو الحاكم، وبسلامة الانتخابات الرئاسية الأخيرة. هذا الاقتراح الوجيه، الذي رفضه زعيم المعارضة مورجان تسفنجراي في عام ٢٠٠٥، بسبب ضغوط بريطانية وأمريكية، يمكن - في حال موافقته عليه في عام ٢٠٠٨ - أن يوفر مخرجا كريما لجميع أطراف الأزمة، ليس في زيمبابوي فقط، وإنما في منطقة الجنوب الإفريقي كافة.

قمة أكرا .. وعوائق الوحدة الإفريقية

■ خـــالد حنفى على *

لا يزال حلم الوحدة يراود بعض دول القارة الإفريقيـة، وذلك على الرغم من الصعوبات العملية التى أعاقت تحقيق مثل هذا الحلم على مدى أكثر من نصف قرن. وفى الوقت الذى يعتبر فيه البعض أن مسألة الوحدة هى مجرد فكرة "طوباوية"، نظرا لما تنطوى عليه من تنازل للدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى عن سيادتها إلى كيان واحد، فإن ثمة أطرافا أخرى ترى أن "الوحدة الإفريقية" هى السبيل لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المطروحة على القارة، بينما يحاول فريق ثالث أن يتبنى اتجاها وسطا، معتبرا أن على القارة اجتراح خطوات تكاملية تدريجية تشكل من خلالها بيئة سياسية واقتصادية تمكنها من الوحدة على المدى البعيد.

وهى الرؤى التى بدت بوضوح خلال القمة الأخيرة للاتحاد الإفريقى التى عقدت فى العاصمة الغانية أكرا أوائل يوليو ٢٠٠٧، حيث سادت خلافات حادة حول فكرة إنشاء رابطة تسمى "الولايات المتحدة الإفريقية" تحظى بسياسة خارجية ودفاعية مشتركة

والمفارقة أن تلك الخريطة من الاتجاهات المتباينة تجاه الوحدة الإفريقية -التى تزعم العقيد الليبى معمر القذافى الدعوة لها خلال القمة- هى ذاتها التى تشكلت قبل أكثر من سبع سنوات، حينما عرضت القضية نفسها إبان عملية تحويل منظمة الوحدة الإفريقية الى الاتحاد الإفريقى، بل وعبرت عن نفسها مرة ثانية قبل أكثر من خمسة عقود، عندما قاد الزعيم الغانى الراحل كوامى نكروما اتجاها لإنشاء الولايات المتحدة الإفريقية، لكن غالبية دول القارة فضلت إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تغلب آنذاك منطق السيادة والحدود الموروثة عن الاستعمار على الوحدة

إن هذه المواقف التى تعيد انتاج نفسها على مدى عقود من منطق "الوحدة الإفريقية" كلما طرحت، تحمل استفهامات رئيسية اولها حول الإمكانات التى يرى المؤيدون انها قد تساعد على إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية، وثانيها المخاوف والعوائق التى يطرحها الرافضون للفكرة، سواء فيما يتعلق بالتمويل أو غموض الفكرة نفسها وكذلك فيما يتعلق أيضا بالافتتان الليبى بفكرة الوحدة الإفريقية، حيث أصر العقيد القذافى على وضع خريطة طريق لتنفيذها فى قمة أكرا، بالرغم من أن التجارب الوحدوية الجزئية لليبيا نفسها منذ استقلالها سواء مع المشرق أوالمغرب العربى لم تكن ناجحة

تطور فكرة الوحدة الإفريقية :

مثلت الدعوة إلى ولايات متحدة افريقية إحياء لحركة الجامعة الإفريقية (Pan Africanism) التى برزت فى أواخر القرن التاسع عشر، وبدأت مؤشراتها فى أوائل القرن العشرين على يد مثقفين زنوج مثل ويليام ديبواه و ماركوس جارفى وغيرهما، ثم تطورت داخل القارة الإفريقية على يد زعماء وطنيين، مثل: كوامى نكروما وموديبوكيتا وسيكوتورى والزعيم جمال عبد الناصر

ونشأت الحركة على يد مجموعة من المثقفين الزنوج فى الدول الغربية الذين رفضوا الاضطهاد والعنصرية التى كانت تمارس آنذاك تجاه الجنس الأسود، حيث لم يحظ الزنوج بأية حقوق آدمية، وهو ما دفع أولئك المثقفين إلى بلورة عدد من الأفكار حول رفض العنصرية والمطالبة بالمساواة للجنس الأسود مع الأجناس الأخرى

وأعطيت هذه الأفكار أبعادا حركية ومؤسسية من خلال مؤتمرات بدأت عام ١٩٠٠ على يد سيلفستر ويلمز، ثم انتقلت لوليم ديبوا الذى أعطى الحركة أبعادا أيديولوجية أعمق بتحديد الهدف من قيامها، وهو التفاهم والتعاون الفكرى بين كل الجماعات من أصل زنجى من أجل تحقيق التحرير المادى والروحى للشعوب الزنجية، وعقد ديبوا عدة مؤتمرات فى بروكسل ولشبونة ونيويورك فى أعوام ١٩١٩، ١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٧ غير أن اتجاه ديبوا الاعتدالى فى رؤية حركة الجامعة الإفريقية قد واجهه اتجاه راديكالى، قاده ماركوس جارفى الذى واجه العنصرية البيضاء بعنصرية سوداء.. وذلك من خلال محاولته إقامة امبراطورية مستقلة للزنوج، وإقناع رئيس ليبيريا بالفكرة عام ١٩٢٤، إلا أنه فشل وانتهى به المطاف للسجن عام ١٩٤٠(١)

على أية حال، فقد ظلت الجامعة الإفريقية حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية مجرد حركة خارجية تبحث فى تحسين أوضاع السود فى المجتمعات الغربية، ولم يكن لها اتصال بإفريقيا غير

(*) باحث متخصص فى الشئون الإفريقية

فى مؤتمر مانشستر عام ١٩٤٥ مثل حدا فاصلا بين انحسار الفكرة بين زنوج الدول الغربية وانتعاش حركة الجامعة الإفريقية على الأرض الإفريقية، حيث حضر المؤتمر قادة شبان من الدول الإفريقية كانوا يقودون حركة مقاومة المستعمر، وهم: نكروما وازيكوى وغيرهما. وتمت المطالبة لأول مرة فى هذا المؤتمر بالحكم الذاتى للشعوب الإفريقية، ومقاومة الاستعمار. وعقب مؤتمر مانشستر، لمع نجم نكروما كزعيم إفريقى وغانى تبنى أفكار حركة الجامعة الإفريقية، وجسدها من خلال إعلانه عن مشروعه "الولايات المتحدة الإفريقية" التى كانت تعنى بالنسبة له نظاما ماليا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

واحتوى مشروع نكروما على عدة عناصر لعل أبرزها: سياسة خارجية مشتركة لتخفيف أعباء التمثيل الإفريقى، وتخطيط تنموى مشترك واصدار عملة موحدة وبنك مركزى واحد ونظام للدفاع المشترك، ودستور واحد لانشاء منظمة مركزية بها مجلسان، أحدهما مجلس أعلى به مندوبين عن كل دولة، ومجلس ثانٍ بحسب السكان فى كل دولة، وحكومة فيدرالية تشرف على الدفاع والنقل والمواصلات والقضاء، وبرلمان إفريقى منتخب.

وحاول نكروما البدء بتطبيق أفكاره فى غرب إفريقيا من خلال تكوين الاتحاد الفيدرالى لغرب إفريقيا، حتى يكون نواة للولايات المتحدة الإفريقية، كما نظم نكروما أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة باكرا ١٩٥٨، والذى شاركت فيه جميع الدول الإفريقية المستقلة آنذاك بما فيها الدول العربية. وفى ظل هذه الأجواء، ساد شعور لدى الأفارقة بضرورة الوحدة، فانعقدت مؤتمرات للشعوب الإفريقية فى تونس ١٩٦٠ والقاهرة عام ١٩٦١(٢).

غير أن أفكار نكروما لم تحظ بتأييد غالبية الدول الإفريقية، وبرزت آنذاك اتجاهات متعددة، منها من أيد تلك الأفكار مثل سيكوتورى فى غينيا، وموديبو كيتا فى مالى، وقد تمت بلورته فى مجموعة "الدار البيضاء" التى كانت تضم مع هاتين الدولتين: المغرب، وليبيا، والجزائر. أما "الاتجاه الرافض" أو ما يطلق عليه "المحافظ"، فقد رأى أن الاندماج الكامل بين أرجاء القارة الإفريقية لا بد أن يسبقه تعاون اقتصادى إقليمى، وقاد هذا الاتجاه سنجور فى السنغال، وعبر عنه كذلك فى مجموعتين، هما: برازافيل التى ضمت الدول الخاضعة للاستعمار الفرنسى، ومجموعة منروفيا.

غير أنه بين هذين الاتجاهين ظهر اتجاه وسط تزعمته فى النهاية مصر تحت قيادة الزعيم جمال عبد الناصر، وكذلك الإمبراطور الإثيوبى هيلاسلاسى، ورئيس الوزراء الأوغندى آنذاك ميلتون أوبوتى. وتلخص رأيهم فى ضرورة التوفيق بين الرغبة فى الوحدة الاندماجية وإقامة بنية سياسية واقتصادية لهذه الوحدة. وكان مطروحا أن تتنازل الدولة عن جزء من سيادتها لإنشاء جهاز أفريقى ذى سلطات محددة. وقد انتهت هذه الاتجاهات إلى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ التى سعت للحفاظ على استقلال كل دولة منضمة لها.

ولم يحبط نكروما بعد إنشاء المنظمة، وطرح مشروع الحكومة القارية الإفريقية فى المؤتمر الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤، إلا أنه تم تأجيل مناقشته إلى مؤتمر أكرا عام ١٩٦٥ الذى أحاله للجنة، ثم تم وأد المشروع بعد الإطاحة فى هذا العام بنكروما(٣).

وهكذا، فإن السقف الأعلى لحركة الجامعة الإفريقية "الذى طرحه نكروما من خلال مشروعه للوحدة الاندماجية انتهى إلى الحد الأدنى من التعاون بين الدول الإفريقية الذى تمثل فى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وهو وضع مشابه إلى حد كبير لما انتهت اليه الدعوة الليبية فى قضية الوحدة الإفريقية قبل سبع سنوات، حيث رفض الزعماء الأفارقة السقف الأعلى الذى طرحته ليبيا والمتمثل فى إقامة الولايات المتحدة الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى توحد كامل فى العلاقات الخارجية وهيئات الدولة من وزارات وقضاء وجيش وغير ذلك، ويكون للولايات المتحدة الإفريقية رئيس يتولى السلطة التنفيذية للاتحاد، ويقر ترشيحه من قبل رؤساء الولايات الأعضاء.

فى المقابل، وافقت الدول على إنشاء الاتحاد الإفريقى الذى تحتفظ فيه كل دولة بدستورها وقوانينها الخاصة وجيشها وعلاقاتها الخارجية، لأنه يمثل حلا وسطا يحفظ للدول الإفريقية سيادتها، وفى الوقت نفسه يمثل محاولة لتفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية من خلال بنيان جديد بهياكل أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات الإفريقية المزمنة كالفقر واللاجئين، والديون والصراعات وغيرها(٤).

الوحدة الإفريقية فى أكرا :

مثلت قضية تحويل الاتحاد الإفريقى الى الولايات المتحدة الإفريقية وتشكيل حكومة إفريقية على نمط الولايات المتحدة الامريكية، القضية الرئيسية التى ناقشتها القمة التاسعة للاتحاد الإفريقى التى عقدت مؤخرا فى أكرا، ويكون من مسئوليات هذه الحكومة انشاء جيش يتكون من مليونى جندى وإصدار عملة موحدة وجوازات سفر موحدة، وتبنى سياسة خارجية واحدة مع الغاء الحدود.

غير أن القمة شهدت خلافات حادة حول هذه القضية حتى إنها تجاوزت الموعد المقرر لاختتامها وهو يومان، وتم تمديدها ليوم ثالث، حيث حاول الزعماء الأفارقة تجنب حدوث انقسام علنى بشأن تحركات لتوحيد القارة تحت قيادة حكومة اتحادية. وفى حين تتفق جميع الدول أعضاء الاتحاد الإفريقى وعددها ٥٣ مع هدف التكامل الاقتصادى الإفريقى والوحدة فى نهاية المطاف، إلا أن معظم الزعماء المشاركين فى القمة يريدون أن يتم ذلك فى إطار عملية تدريجية.

وتزعم العقيد معمر القذافى والرئيس السنغالى عبد الله واد مجموعة أكثر تشددا تدفع باتجاه إقامة دولة اتحادية فورا تمتد من القاهرة إلى كيب تاون. واقترح القذافى فى خطاب له أمام القمة عقد استفتاء لتسوية الموضوع، وقال إن القرار يجب أن تتخذه شعوب إفريقيا وليس قادتها فى قاعات المؤتمرات. وطالب القذافى جميع رؤساء الدول الإفريقية بعقد استفتاء، وقال إن هذا سيظهر أن جميع الشعوب تريد ولايات متحدة إفريقية.

وأعرب واد عن تأييد شديد لإنشاء حكومة الوحدة أثناء حديثه مع الصحفيين، وقال "لا خلاص لإفريقيا خارج الوحدة السياسية .. خارج ولايات إفريقية متحدة .. إذا بقينا مقسمين إلى دول صغيرة .. فسنظل ضعفاء .. ضعفاء سياسيا".

وأضاف واد، ردا على سؤال بشأن التهديدات السنغالية فى وقت سابق بأن مجموعة من خمس أو ست دول قد تمضى قدما فى إقامة دولة اتحادية، قائلا "هذا غير مستبعد نظريا .. لكن لا أعتقد أننا سنمضى فى هذا الاتجاه"، وتابع "إذا أحرز المؤتمر ككل تقدما باتجاه إقامة حكومة يصفها بأنها حكومة قارة .. حكومة اتحادية .. فسيشكل ذلك أساسا يمكن أن نقبله"(٥).

غير أن مواقف واد والقذافى جاءت بعيدة عن مواقف المجموعة المتحفظة التى تؤيد العملية التدريجية، حيث أشار الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى، أحد أبرز المتحدثين ضمن أعضاء المجموعة المؤيدة للنهج التدريجى والتى تستند إلى دعم

الكتلتين الجنوبية والشرقية، إلى "أن بلاده تؤيد تشكيل حكومة قارة فى الوقت الحالى".

وأضاف أنه فى الوقت الذى يمكن فيه إنجاز الاندماج الاقتصادى، إلا أن الشعوب فى مختلف مناطق إفريقيا غير متوافقة سياسيا، وإن دمجها رغما عنها من شأنه إثارة توترات.

وتابع "إننى أحيى حماس الذين يؤيدون تشكيل حكومة للقارة فى الوقت الحالى. غير أننى لا أريد أن ننتقل من خطأ البلقنة إلى خطأ آخر هو المبالغة فى تبسيط مواقف شديدة التعقيد". وانحاز عمر يارادوا الرئيس المنتخب حديثا لنيجيريا، أكبر البلدان الإفريقية من حيث عدد السكان، إلى جانب النهج التدريجى(٦).

وبدت المجموعة المؤيدة لفكرة الإنشاء الفورى للحكومة الموحدة معزولة مع تأييد نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهما القوتان الإقليميتان المدعومتان من الكتلتين الجنوبية والشرقية للعملية التدريجية، رغم أن واد قال إن النقاش متوازن فى نهاية الأمر.

ولقد أدت هذه الخلافات الى خروج البيان الختامى (اعلان اكرا) بصيغة عامة لا يعالج القضية بقدر ما يسكن الخلافات حولها، وجاءت عباراته من قبيل أن المؤتمر يسلم بأهمية إشراك الشعوب الإفريقية لأن يكون الاتحاد الإفريقى اتحادا للشعوب، وليس فقط الدول والحكومات، وكذلك إسهام الأفارقة فى المهجر فى عمليات التكامل الاقتصادى والاجتماعى فى القارة، كما وافق على الشروع فى دراسات مفصلة حول الموضوعات التالية(٧):

- تحديد مضمون مفهوم حكومة الاتحاد وعلاقاتها مع الحكومات الوطنية.
- تحديد مجالات التخصص وآثارها على سيادة الدول الأعضاء.
- وضع تعريف للعلاقة بين حكومة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- وضع خريطة طريق وجدول زمنى لإنشاء حكومة الاتحاد.
- تحديد الموارد الإضافية لتمويل أنشطة الاتحاد.
- سوف تقدم نتائج هذه الدراسات إلى لجنة مكونة من رؤساء الدول والحكومات، تتولى تقديم توصيات مناسبة إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر.

ورغم أن القذافى رأى أن البيان يعنى تصميما إفريقيا على المضى فى طريق الوحدة، حتى لو بالرغبة فى دراستها، الا أن الكثير من المحللين اعتبروا أن البيان الختامى ربما يكون أوضح الصعوبات العملية التى يجب على دول القارة دراستها قبل الدخول فى وحدة، مشيرين الى ان الخط العام لإفريقيا منذ الاستقلال هو الدخول فى عمليات تكامل اقتصادى على أساس إقليمى أو حتى قارى تنطوى على تنازل جزئى للسيادة، وليس التوحد السياسى فى مشروع الوحدة الإفريقية.

إمكانات وعوائق الوحدة الإفريقية :

إن التباين الدائم حول فكرة الوحدة الإفريقية هو الذى دفع بالدول الى القبول دائما بفكرة الحد الادنى من التعاون، سواء أكان متمثلا فى منظمة الوحدة الإفريقية ام فى المنظمات الاقليمية التى انتشرت فى إفريقيا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مثل السادك والكوميسا والايجاد والساحل والصحراء، والايكواس وغيرها، والتى تحتفظ فيها الدول بسيادتها مع التركيز على اقامة مناطق تجارية حرة تزيد من قدرتها الاقتصادية.

غير أن مناصرى الوحدة الإفريقية يعولون على ما تملكه القارة من امكانات اقتصادية، وسياسية، وثقافية مشتركة كالمعابر التجارية والموانئ البحرية المهمة على المحيطين الهادى والأطلسى، بالإضافة لوجود ثروات تعدينية ومواد خام بأنواعها المختلفة (نفط، كوبالت، نحاس، ذهب ... إلخ)، فضلا عن وجود أسواق إفريقية كبيرة ناشئة تصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة، بالاضافة إلى نضال مشترك ضد المستعمر الأجنبى ونظم حكم متقاربة من حيث درجة التطور السياسى والاقتصادى.

يضاف الى ذلك تشابه المشكلات التى تواجهها دول القارة الإفريقية، خاصة الفقر واللاجئين والديون. فطبقا لبعض التقديرات، يصل إجمالى الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية نحو ٣٠٠ مليار دولار. وعلى الرغم من تعدد الجهود والمبادرات الرامية لتسوية أزمة الديون، فإنها جميعها باءت بالفشل الذريع.

كما تعانى غالبية الدول الإفريقية التداعيات السلبية للعولمة، فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار فى توزيع موارده بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصادات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج "الإصلاح الاقتصادى" التى أدت إلى بيع الشركات العامة والقطاع العام، مما أدى إلى فقدان هيبة الدول، وحدوث عدم استقرار سياسى مصحوب بانقلابات عسكرية.

وتحتاج أغلب الدول الإفريقية للاستفادة من بعض الفرص التى تتيحها العولمة، وذلك بالانضمام الى كيان واحد يتيح زيادة استثماراتها، ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وتخفيض التضخم وتوسعة السوق أمام صادراتها لخفض العجز المزمن فى موازين المدفوعات، وتقوية مركزها التفاوضى مع التكتلات الغربية، وكسر التبعية للدول التى كانت تستعمرها(٨).

لكن هذه الإمكانات قد لا تعنى الكثير من وجهة نظر الرافضين وحتى المؤيدين للفكرة بتحفظ، إذا نظرنا الى العوائق التالية التى تقف أمام الولايات المتحدة الإفريقية:

- إن الوحدة يجب أن تتم بين كيانات لا يجمعها حد أدنى من القيم السياسية المستقرة، فضلا عن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. فإفريقيا بعد الاستقلال أصبحت مضطربة بدرجة لا يمكن معها تحقيق أى اندماج ذى معنى على ضوء سجل القارة الحافل بأنظمة ديكتاتورية وانقلابات واضطهاد سياسى. كما أن فترة ما بعد الاستقلال تمثل خمسة عقود من الفشل يتمثل فى وقوع عشرات الانقلابات، ووجود آلاف من المعتقلين السياسيين وملايين من الذين يواجهون الجوع أو الموت بسبب الجوع و الأمراض. ويضاف الى ذلك مشكلة الاتصالات والموصلات بين الدول الإفريقية، الأمر الذى يجعل تأسيس الولايات المتحدة بلا قاعدة أو بنية تحتية تقوم عليها.

- تشكل قضية تمويل وتسليح الجيش المفترض للولايات المتحدة الإفريقية المتوقع تكوينه من مليونى جندى عائقا كبيرا، حيث إن جيشا بهذا الحجم سيحتاج الى عشرات المليارات من الدولارات، فمن الذى سيوفرها؟ علما بأن الاتحاد الافريقى كان ولم يزل عاجزا عن توفير متطلبات ثمانية آلاف جندى دفع بهم إلى دارفور، وعجز حتى الآن عن ارسال ثمانية آلاف آخرين الى الصومال، بل ان العديد من الدول عاجزة عن سداد الرسوم السنوية لاشتراكها فى الاتحاد الإفريقى. وإذا تيسر تمويل الجيش بعشرات المليارات من الدولارات، فهل أولى بها تشكيل جيش من مليونى جندى أم انقاذ حياة الملايين من المرضى والفقراء؟

كما يواجه الكيان المفترض "الولايات المتحدة الإفريقية" صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة أيضا بهدف الشروع الفعلى في تنفيذ مؤسساته مثل البرلمان الإفريقي، والبنك المركزى الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية، هذا فى الوقت الذى تعانى فيه معظم بلدان القارة الإفريقية من ديون خارجية متراكمة لم يتم إيجاد حلول جذرية بشأنها حتى الوقت الراهن، مما يمثل عقبة في طريق اضطلاع أى كيان جديد بمهامه(٩).

هناك أكثر من ٢٠ مليون لاجئ إفريقي، إذ تعتبر إفريقيا كبرى قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، كما أن هناك أيضا الخطر الذى يشكله مرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز" على مستقبل القارة جراء انتشاره الواسع والسريع، إذ تشير الإحصاءات إلى أن وباء الإيدز قد خلف خلال الـ ٢٠ عاما حصيلة ٣٣ مليون وفاة فى العالم، ١٧ مليونا منها فى إفريقيا حسب منظمة الصحة العالمية.

- الموقف الدولى، وفى مقدمته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، فهذه القوى قد ترفض نشوء الولايات المتحدة الإفريقية، لأن ذلك سيكون خصما من رصيد النفوذ الغربى لدى دول القارة الإفريقية. فالولايات المتحدة التى تعمل على فرض نظام القطب الواحد لا يمكن أن تقف موقف المتفرج من هذا الكيان الإفريقي الجديد الذى ينشد الاستقلالية عن الهيمنة الغربية والتنمية المستقلة.

- الاتجاه نحو الإقليمية الجديدة فى مجمل مناطق القارة يمثل عائقا أمام فكرة الوحدة، ليس فقط لأنها رسمت إفريقيا من خلال تكتلات جغرافية متباينة من حيث الأهداف والسياسات، مثل السادك والكوميسا والايجاد والايكواس والساحل والصحراء. وغيرها. ولكن أيضا لأن التكامل الاقليمى لم يستطع أن يحقق ما كان يرنو له فى ظل رفض الدول التنازل عن مكاسب بعض من السيادة التى حققتها. كما أن تلك التجمعات تحولت إلى تكتلات سياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية. فلم تحقق الخطوات الاقتصادية لهذه التجمعات اقترابا من أهدافها فى إقامة مناطق تجارة حرة قد تمهد لاتحاد جمركي، بسبب المشاكل المزمنة فى الاقتصادات الإفريقية، وضعف الهياكل الإنتاجية، وعدم رغبة الدول فى التفريط فى الحصيلة الجمركية. لكن يظل أن هناك هدوءا لبعض الصراعات، وتسوية للبعض الآخر، وهو ما قد يمثل دفعة مستقبلية لأى تكامل اقتصادى اقليمى.

- الدور الليبى نفسه ربما لعب عاملا مزدوجا فى قضية الوحدة الإفريقية. ففى حين مارس تحفيزا باتجاه الفكرة عبر دعوة الدول الإفريقية لتبنيها، سواء إبان التحول نحو الاتحاد الإفريقى أو فى قمة أكرا الاخيرة، الا أنه فى المقابل عمق المخاوف من قبل معسكر الرافضين والمتحفظين، لاسيما أن الطرح الثورى للقذافى والرغبة فى التحول الفورى نحو الفكرة دون وجود أسس متينة للدولة الافريقية الفيدرالية المفترضة جعلا البعض يتحفظ فى ردود فعله تجاه القضية.

فرغم أن ليبيا -ذات النهج السلمى حاليا- تمر بمرحلة ما بعد الثورية عقب إنهاء أزمة لوكيربى واصلاح علاقتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، الا أن البعض يفسر الرغبة الليبية فى إعلاء مشروع الوحدة بعدة عوامل، منها: محاولة العقيد القذافى ترميز نفسه كقيادة كاريزمية وحدودية فى إفريقيا لتعويض فقدانه للدور الثورى فى المنطقة العربية، فضلا عن السعى لاستعادة الدور الليبى فى القارة الإفريقية، من خلال أفكار تتلاءم واحتياجات القارة فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ولعل عقدى السبعينيات والثمانينيات كانا شاهدين على فشل محاولات ليبيا الوحدودية، سواء تجاه المشرق أو المغرب العربى.

إن هذه العوائق تجعل من تنفيذ مشروع الولايات المتحدة محفوفا بالمخاطر والمغامرة التى لا يمكن أن تقدم عليها دول كبيرة فى القارة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر وغيرها ، خاصة أنه لا توجد خطة واضحة وفق آجال منتظمة يمكن من خلالها بلوغ الهدف النهائى، ومن هنا تظل فكرة الوحدة الإفريقية -ربما- ملهمة ودافعة للمنظمة الأم حاليا فى القارة (الاتحاد الإفريقى) لكى تفعل من دورها فى مواجهة المشكلات المختلفة.

الهوامش :

١- امين أسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية (بيروت، دار الكلمة، ١٩٨٣، ط٢) ص ص٣٧-٤١.

٢- لمزيد من التفاصيل حول مؤتمرات الوحدة الإفريقية، انظر حورية مجاهد، الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية (القاهرة، معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد ٤، ١٩٧٥) ص ص١١٣-١١٧.

٣- د جمال محمد السيد ضلع، توجهات وجهود نكروما الوحدوية فى إطار حركة الجامعة الإفريقية، آفاق إفريقية (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الاول، العدد ٣، خريف ٢٠٠٠)، ص٣١

٤- د. عبد الرحمن اسماعيل الصالحى، دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، السياسة الدولية، العدد ٩٣، يوليو ١٩٨٨، ص ص٧٣-٤٧

٥- تقارير حول قمة اكرا فى صحيفة الأهرام-موقع الجزيرة نت، أيام ١، ٢، ٣ يوليو ٢٠٠٧.

٦- قراءة موسعة حول قمة أكرا، وكالة الأنباء الإفريقية، بانا برس

http://www.panapress.com/newsara.asp?code=ara024433&dte=12/7/2007

٧- مقتطفات من بيان قمة اكرا على وكالة الأنباء الإفريقية، بانا برس، ٣ يوليو ٢٠٠٧

http://www.panapress.com/freenewsara.asp?code=ara024151&dte=4/7/2007

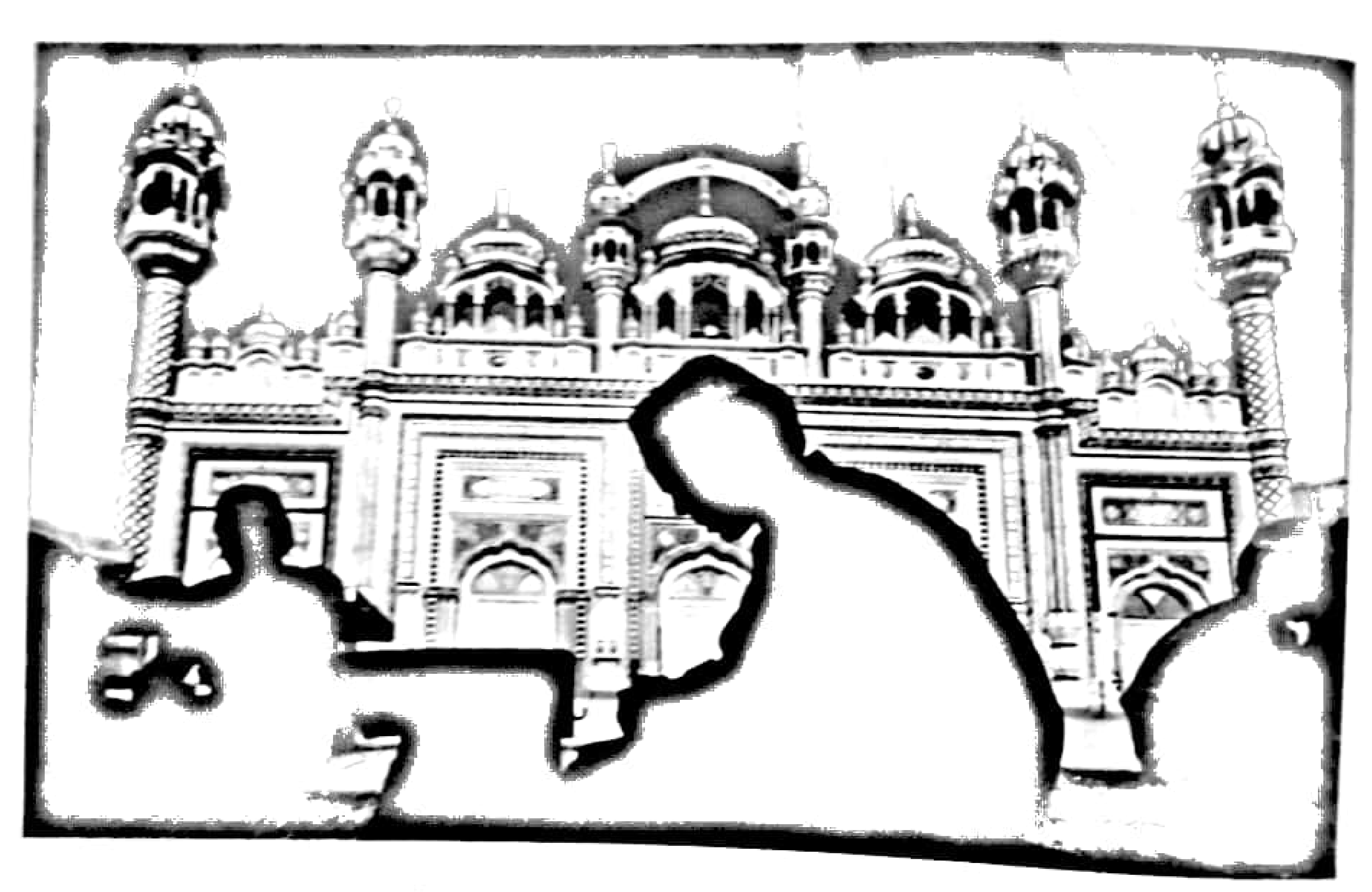
٨- عبد الرحمن اسماعيل الصالحى، الاتحاد الإفريقى كمنظمة إقليمية بين الامل والحذر، فى د. محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية، (القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، اكتوبر ٢٠٠١)، ص ص١٧١-١٧٦

٩- محمد الحسن أحمد، القمة الإفريقية وأجواء الاحلام الوحدوية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٧ يوليو ٢٠٠٧.



احتلت باكستان الموقع الثانى عشر فى قائمة الدول المرشحة للفشل عام ٢٠٠٧ ومن أهم الضغوط التى ساهمت فى ذلك حالة عدم الاستقرار فى المنطقة القبلية بين باكستان وأفغانستان، والعمليات العسكرية التى يقوم بها الجيش الباكستانى هناك، تحت ضغوط من الولايات المتحدة، للبحث عن قوات طالبان وقيادات القاعدة. وقد أدت هذه المواجهات الدامية الى تصاعد الغضب ضد نظام مشرف، كما زادت من حدة الخلافات الإثنية والعرقية فى البلاد.

باكستان على مفترق طرق



١ مشرف وأزمة النظام السياسى فى باكستان

٢ "النموذج الباكستانى" وصناعة الإرهاب

٣ ظاهرة المدارس الدينية فى باكستان .. الأبعاد السياسية والاجتماعية

٤ الحرب على الإرهاب والمساعدات الأمريكية لباكستان

مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان

■ د. مصباح الله عبد الباقي *

انقسم شبه القارة الهندية، إثر انحسار الاستعمار البريطاني عنه في عام ١٩٤٧، إلى دولتين مستقلتين: الهند وباكستان، وكان استقلال باكستان ونشأتها نتيجة التضحيات الكبيرة التي قدمها مسلمو الهند، والجهود السياسية التي بذلوها تحت قيادة مجموعة من السياسيين. ورغم أن باكستان نشأت سياسية، لكنها بقيت تحت حكم الجيش لفترات طويلة من حياتها البالغة ستين عاما. فقد كانت الحكومة العسكرية الأولى بقيادة المشير محمد أيوب خان من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩، وكانت الحكومة العسكرية الثانية بقيادة يحيى خان من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠، وكانت الحكومة العسكرية الثالثة بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٨، ثم الحكومة العسكرية الأخيرة بقيادة الجنرال مشرف من عام ١٩٩٩ إلى يومنا هذا. ومع ذلك، فقد حاولت الأحزاب والحكومات السياسية بصورة مستمرة أن تكون باكستان دولة ذات سيادة دستورية.

ومن هنا، مرت الحركة الدستورية بمراحل مختلفة إلى أن تمكن البرلمان الباكستاني عام ١٩٧٣ من صياغة دستور متفق عليه، وما زالت الأحزاب السياسية كلها متفقة عليه. النظام السياسي في باكستان - حسب الدستور المذكور- نظام برلماني، والصلاحيات التنفيذية - حسب الدستور المذكور - كلها بيد رئيس الوزراء. كما ينص الدستور على استقلالية مؤسسات الدولة الأخرى، مثل القوة القضائية، والقوة التشريعية. وكان منصب رئاسة الدولة في الدستور منصبا شرفيا، ولم يكن يتمتع بصلاحيات كبيرة، إلا انه قد اجريت تعديلات عديدة عليه في فترات مختلفة لترجيح كفة صلاحيات رئيس الدولة على رئيس الوزراء. وقد أجرى أول هذه التعديلات في الدستور الباكستاني في عهد الرئيس الباكستاني الأسبق الجنرال محمد ضياء الحق، لأنه كان قائدا للجيش، ومن هنا كان يريد أن يستقل بالسلطة دون غيره من أركان الدولة. وأهم هذه الصلاحيات كانت صلاحية إقالة الحكومة، وحل البرلمان الباكستاني التي حصل عليها حسب مادة رقم ٥٨ (٢) B من الدستور، وبقيت هذه الصلاحية بيد رؤساء الدولة. وبناء على ذلك، لم تكمل أية حكومة ولا برلمان فترته الدستورية، لأن رؤساء الدولة كانوا يقيلون الحكومات، ويحلون البرلمانات واحدا تلو الآخر. ولما فاز حزب رابطة المسلمين (Muslim League)، بقيادة نواز شريف في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧ بثلثي أعضاء البرلمان الباكستاني، وجد فرصة لتعديل الدستور بمفرده، حيث قلل من صلاحيات رئيس الدولة مرة أخرى إلى جانب تعديلات أخرى أجراها على الدستور. ولما أراد أن يستبدل رئيس أركان الجيش الجنرال برويز مشرف، انقلب عليه واستولى على الحكم، وألقى رئيس الوزراء المنتخب السيد محمد نواز شريف في السجن. ولما تولى الجنرال مشرف

(*) الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية العالمية، باكستان.

الحكم في باكستان، عدل الدستور مرة أخرى، بحيث صار رئيس الدولة هو محور "النظام" كل الصلاحيات التنفيذية بيده، فالنظام السياسي في باكستان نظام برلماني دستوريا، لكنه - عملا - نظام رئاسي.

القوى المؤثرة في السياسة الباكستانية:

هناك قوى عديدة مؤثرة في السياسة الباكستانية، منها القوى الداخلية، ومنها القوى الخارجية. وتنقسم القوى الداخلية إلى الأحزاب السياسية وجهات أخرى. وسنتناول هنا - باختصار- هذه القوى المؤثرة لتتضح صورة السياسة الباكستانية.

١- الولايات المتحدة والمناخ العالمي: تعتبر تهيئة المناخ العالمي لقبول حكومة ما في باكستان من أهم شروط نشأتها واستمرارها. ويعتبر التأييد الأمريكي العنصر الأهم والأبرز في هذا السياق، فإن الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي أو عدمه لحكومة ما كفيل بنجاحها أو فشلها. ومن هنا، تنظر الأحزاب السياسية قبل كل شيء نحو الولايات المتحدة، وتحاول خطب ودها بكل الوسائل والطرق الممكنة، ومن الأمثلة التي تبرز هذه الحقيقة ما تقوم به (بينظير بوتو) حاليا، فإنها لا تتطرق للقضايا العصيبة التي يواجهها الشعب الباكستاني إلا نادرا، لكنها لا يخلو تصريح من تصريحاتها أو مقابلة من مقابلاتها، التي تجريها مع القنوات العالمية، من إظهار عزيمة قوية لمحاربة التطرف أو الأصولية أو القوى الإرهابية في باكستان والمنطقة التي تخوض أمريكا حربا ضدها حاليا. وهذا ليس موقفها المبني على المبدأ، فإنها هي التي ساعدت على إنشاء حركة طالبان، عندما كانت رئيسة للوزراء عام ١٩٩٤ لما كان ذلك مطلبا أمريكيا، وهي ليست منفردة بذلك الموقف، بل يشاركها فيه كل الأحزاب السياسية.

٢- الجيش الباكستاني: ومن أهم العناصر المؤثرة في السياسة الباكستانية، الجيش الباكستاني بكل مؤسساته. وبينما يكون الجيش في الأنظمة الديمقراطية تابعا للحكومة، فإن الحكومات المنتخبة في باكستان تكون دائما تحت تأثير الجيش - خاصة تحت تأثير الاستخبارات العسكرية (ISI) - وهذا التأثير قد يكون في تشكيل الحكومة وقد يكون في استمراريتها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إشراف الاستخبارات العسكرية الباكستانية على تشكيل (الاتحاد الإسلامي الديمقراطي) المكون من الجماعة الإسلامية بقيادة القاضي حسين أحمد، وحزب الرابطة الإسلامية بقيادة نواز شريف. هذا الاتحاد هو الذي تولى تشكيل الحكومة في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠.

وكلما حاولت الحكومة المنتخبة أن تخرج عن سيطرة المؤسسة العسكرية، أقيلت واستولى الجيش على الحكم. ويعتبر تدخل الجيش في السياسة من أهم أسباب ضعف المؤسسات الديمقراطية في باكستان.

٣- القضاء الباكستاني: لقد اكتسب القضاء الباكستاني أهمية بالغة بعد تعرض رئيس المحكمة العليا، القاضي افتخار محمد تشودري، للتضييق والإهانة من قبل الجنرال برويز مشرف. فقد طلبه الجنرال مشرف إلى مقر الجيش في راولبندي، وطلب منه أن يستقيل من منصبه أو يستعد للتحقيق القضائي، واتهمه بتجاوز صلاحياته واستخدام منصبه لمصالحه الشخصية، إلا أن تشودري رفض ذلك. ومن هنا، أصدر الجنرال مشرف قرارا بوقفه عن العمل، وتشكيل لجنة قضائية للتحقيق في التهم الموجهة إليه، لكن افتخار محمد تشودري رفع القضية ضده في المحكمة العليا الباكستانية ووقف الشعب كله بجانبه. وكانت وقفة نقابات المحامين لتأييده في طول البلد وعرضه وقفة نادرة. وقد أثبت تشودرى في المحكمة العليا أن التهم الموجهة إليه كلها ملفقة، وأن السبب الحقيقي وراء هذه الهجمة الشرسة ضده هو اعتراضه على بعض ما قامت به الحكومة من أعمال معارضة للقانون، وإصداره لبعض القرارات المحرجة للحكومة وعزمه على فتح بعض الملفات الخطيرة. من هنا، قررت المحكمة العليا يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٧ إعادته إلى منصبه، وقررت كذلك أن كل القرارات الحكومية ضده مخالفة للقانون، وكان ذلك موقفا تاريخيا أعاد للقضاء هيبته. ومنذ هذا اليوم، يعتبر القضاء الباكستاني نفسه حرا بعيدا عن سلطة الحكومة. وقد أصدر القضاء بعد ذلك قرارات لا تبالي بمعارضة أحد، منها قرار حق العودة لنواز شريف وأخيه شهباز شريف إلى باكستان. لذلك، يقدر المحللون أن القضاء الباكستاني سوف يلعب دورا مهما في تحديد ملامح النظام السياسي القادم، وذلك من خلال عرقلته لترشيح الجنرال برويز مشرف في البزة العسكرية.

٤- الأحزاب السياسية: يوجد عدد كبير من الأحزاب السياسية في باكستان قد تصل إلى ٥٦ حزبا، لكن الأحزاب المؤثرة في الحياة السياسية قليلة. وسنشير إلى هذه الأحزاب المؤثرة بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ- حزب الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم: حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب الذي أنشأ باكستان، لكن هذا الاسم كان مطية لكل طامع في السلطة، ومن هنا كان لهذا الحزب أجنحة كثيرة في كل فترة من الفترات السياسية. وقد استغل العسكريون الطامعون في السلطة مرارا اسم هذا الحزب، وكل عسكري حكم باكستان جمع بعض السياسيين ممن له علاقة بهذا الحزب في السابق، وشكل جناحا خاصا به، وحكم البلد باسمه. كما أن كل من ينشق عن الحزب يشكل جناحا خاصا به، ومن هنا تجد اليوم أكثر من عشرة أجنحة لهذا الحزب، أشهرها جناح نواز شريف، وجناح قائد أعظم، وحزب الرابطة الإسلامية، الذي شكله الجنرال مشرف عام ٢٠٠١. يقول الجنرال مشرف في ص ١٦٧من النسخة الإنجليزية من كتابه (على خط النار): "بعد نفي نواز شريف من باكستان، كنت أريد أن يكون في هذا البلد حزب يواجه حزب الشعب التابع لـ "بينظير بوتو" و حزب الرابطة الإسلامية التابع لنواز شريف، ومن هنا رتب سكرتيري الخاص، السيد طارق عزيز، لقاء بـ"تشودري شجاعت حسين" وبذلك نشأ حزب الرابطة الإسلامية بقيادته".

ولما أجريت الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢، حصل حزب الرابطة الإسلامية الوليد على ٦٩ مقعدا فقط في البرلمان المركزي من بين (٢٧٢) مقعدا للبرلمان الباكستاني، ثم انضمت إليه مجموعة كبيرة من أعضاء البرلمان التابعين لحزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف، فأصبح أكبر حزب في البرلمان الباكستاني، ووصل عدد أعضائه في البرلمان المركزي إلى ١٢٦ عضوا. هذا الحزب يعتبر من مؤيدي الجنرال مشرف ومصيره

مرتبط بقراره، ولذلك يرى المحللون أنه ليس له أي مستقبل. لذلك، فقد اتجه الجنرال مشرف نحو حزب الشعب التابع لـ "بينظير بوتو" لتشكيل الحكومة القادمة، وقد أغضب هذا القرار القيادة السياسية لهذا الحزب.

ب ـ الحركة القومية المتحدة: نشأ الحزب أول ما نشأ باسم (حركة المهاجرين المتحدة) تحت قيادة ألطاف حسين عام ١٩٧٨ على خلفية عمل طلابي. ويعتبر الحزب المذكور حزبا متعصبا شعاره المحافظة على حقوق المهاجرين الذين هاجروا إلى باكستان من الهند وقت انفصالهما عام ١٩٤٧ . ويجد الحزب قبولا كبيرا في المناطق التي أغلب سكانها من المهاجرين، مثل مدينة "كراتشي" ومدينة "حيدر أباد" وبعض المناطق الأخرى في إقليم السند، وليس له وجود في أي منطقة أخرى في باكستان. ويرتبط اسم هذا الحزب بالتشدد والإرهاب، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حوادث القتل والعنف في كراتشي يوم ١٢ مايو ٢٠٠٧ أثناء زيارة رئيس المحكمة العليا المعطل افتخار محمد تشودري، حيث قتل العشرات وجرح المئات من قبل حركة المهاجرين القومية. وهناك انطباع بأن الحزب يدار بصورة غامضة، وكل القرارات بيد شخص واحد هو ألطاف حسين الذي هرب إلى لندن من مواجهة قضايا عديدة في المحاكم الباكستانية. ويعتبر الحزب المذكور من مؤيدي الجنرال مشرف، ويكون في الغالب جزءا من كل حكومة يشكلها حزب كبير بالتعاون مع بعض الأحزاب الصغيرة.

ج ـ حزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف:

ورث محمد نواز شريف قيادة حزب الرابطة الإسلامية من خلفه محمد خان جونيجو - رئيس وزراء باكستان الأسبق - في أواخر عهد الجنرال ضياء الحق. وقد ظهر شريف كقائد سياسي في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٨ حين تولى رئاسة وزراء إقليم بنجاب، ثم حصل على الأغلبية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠ بعد تشكيل (الاتحاد الإسلامي الديمقراطي) بالتعاون مع الجماعة الإسلامية، وشكل الحكومة، ثم حصل على الأغلبية في البرلمان في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧، وشكل الحكومة المركزية. وكان شريف هو الذي رقى الجنرال مشرف ليكون قائدا للجيش، إلا أنه حصل خلاف بينهما بسبب قضية "كارجل" التي كادت تشعل الحرب بين الهند وباكستان، فأراد أن يعزله من منصبه. ولكن مشرف استبق ذلك بأن قام بانقلاب عسكري عام ١٩٩٩، حيث وجهت لشريف تهم كثيرة، منها محاولة اختطاف الطائرة التي كان الجنرال مشرف يعود على متنها من سيريلانكا، ومنها الاختلاسات المالية، ومنها علاقته بأسامة بن لادن. وقد ادخل شريف السجن إلا أنه خرج بوساطة المملكة العربية السعودية إلى المملكة أولا، ومن هناك إلى انجلترا. وقد حصل حزبه على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات العامة التي اجريت عام ٢٠٠٢ في حكومة الجنرال مشرف، إلا ان اغلبهم انشقوا عنه وانضموا لحزب الرابطة - جناح قائد اعظم المؤيد للجنرال مشرف. ويمثل الحزب في البرلمان الحالي (١٩) عضوا. ويعتبر محمد نواز شريف من أشد المعارضين للحكومة العسكرية الحالية، ومن المنتظر ان يكون محور المعارضة في المرحلة القادمة. وقد حصل نواز شريف على حكم من القضاء الباكستاني بأحقيته في العودة، وأعلن عن عزم الرجوع إلى باكستان وخوض الانتخابات النيابية القادمة لكن عند وصوله في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧، تمت محاصرة الطائرة التي وصل عليها، ومنع أتباعه من الوصول إليه كما احتجزته السلطات في المطار، ثم وضعته مرة أخرى على طائرة متجهة إلى السعودية بحجة وجود أحكام ضده. وقد أثار ذلك مناصريه، وزاد من حدة الاحتقان السياسي في البلاد.

د ـ حزب الشعب الباكستاني: أسسه ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٦٧، وتولى الحكومة إثر إجراء الانتخابات عام ١٩٧٠، وكان هو السبب الرئيسي في انفصال بنجلاديش عن باكستان. اتهم بوتو بقتل تشودري ظهور إلهي (والد تشودري شجاعت حسين رئيس الحزب الحاكم) وحكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الباكستانية، ونفذ فيه حكم الإعدام في أبريل عام ١٩٧٩ في عهد ضياء الحق وقد تولت ابنته بينظير بوتو قيادة الحزب بعده، وعاشت في المنفى أغلب سنوات حكم الجنرال محمد ضياء الحق، ثم عادت عام ١٩٨٦ في أواخر عهده. وفاز حزبها في الانتخابات التي اجريت عام ١٩٨٨ بأغلبية ضئيلة، وشكلت الحكومة، واتهمت هي وحكومتها وزوجها أصف علي زرداري باختلاس أموال الشعب، فأقيلت حكومتها في عام ١٩٩٠ من قبل غلام إسحاق خان رئيس الدولة حينذاك. وقاطع حزبها الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠، ثم عادت إلى السلطة عام ١٩٩٣، ولم يستمر حكمها إلا ثلاث سنوات، فأقيلت حكومتها مرة أخرى عام ١٩٩٦ . ومنذ ذلك الوقت، عاشت بوتو في المنفى بين الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وتستعد حاليا للعودة إلى باكستان. وقد خاض حزبها الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٢، وحصل على عدد كبير من المقاعد، ثم انشق عدد منهم وانضموا إلى التحالف الحاكم. ويبلغ عدد أعضاء الحزب في البرلمان المركزي حاليا (٨١) عضوا. وتسعى بوتو إلى أن تدخل في تحالف مع الجنرال مشرف بتأييد أمريكي لمواجهة خطر الأصولية المستشري في باكستان حسب تصريحاتها.

هـ - مجلس العمل المتحد: هو تحالف لستة من الأحزاب الإسلامية، وقد تشكل قبيل الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٢. كانت الأحزاب الإسلامية قبل ذلك تعاني من التفرق والتمزق، ولذلك لم يكن لها دور بارز في السياسة الباكستانية، لكنها لما شكلت تحالفا وجدت قبولا كبيرا في إقليمين من الأقاليم الباكستانية هما: إقليم سرحد، وإقليم بلوشستان. شكل مجلس العمل المتحد حكومة إقليمية في إقليم سرحد بمفرده، وشكل حكومة إقليـ ية في إقليم بلوشستان بالاشتراك مع الحزب الحاكم، والأحزاب التي تشارك في التحالف المذكور هي كالتالي:

١- الجماعة الإسلامية بقيادة الأستاذ القاضي حسين أحمد.

٢- جمعية علماء الإسلام - جناح المولوي فضل الرحمن، وهو من أكبر الأحزاب المشاركة في التحالف المذكور.

٣- جمعية علماء الإسلام - جناح سميع الحق.

٤- جمعية علماء باكستان - جناح المولوي شاه أحمد نوراني (الاتجاه البريلوي)

٥- جمعية أهل الحديث بقيادة البروفيسور ساجد مير.

حجم الإنفاق العسكرى السنوى لجمهورية باكستان فى الفترة من ١٩٨٩ - ٢٠٠٦
(النفقات العسكرية الباكستانية)

السنة	حجم الإنفاق العسكرى بالمليون دولار	نصيب الإنفاق العسكرى من اجمالى الناتج القومى لباكستان
١٩٨٩	٢٨٩٤	٦,١٪
١٩٩٠	٣٠٥٤	٥,٨٪
١٩٩١	٣٢٧٠	٥,٨٪
١٩٩٢	٣٤٧٢	٦,١٪
١٩٩٣	٣٤٦٧	٥,٧٪
١٩٩٤	٣٣٧٩	٥,٣٪
١٩٩٥	٣٤٣٥	٥,٣٪
١٩٩٦	٣٤٣٠	٥,١٪
١٩٩٧	٣٢٨٥	٤,٩٪
١٩٩٨	٣٢٨١	٤,٨٪
١٩٩٩	٣٣١١	٣,٩٪
٢٠٠٠	٣٣٢٠	٣,٧٪
٢٠٠١	٣٥٥٣	٣,٩٪
٢٠٠٢	٣٨١٩	٣,٩٪
٢٠٠٣	٤١٣٨	٣,٧٪
٢٠٠٤	٤٣٩٩	٣,٦٪
٢٠٠٥	٤٥٣٤	٣,٥٪
٢٠٠٦	٤٥٧٢	٣,٧٪

المصدر: معهد استوكهولم لدراسات وأبحاث السلام العالمى:
http://first.sipri.org/non_first/milex.php
اعداد: محمد سامى عبدالرعوف

٦- الحركة الإسلامية، وهى حركة شيعية كانت تعرف قبل تلك باسم حركة تنفيذ الفقه الجعفري.

هذا التحالف سيلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية في المستقبل إذا حافظ أصحابه على وحدته، لكن المواقف المضطربة التي يقفها المولوي فضل الرحمن، خاصة في التقرب من الحكومة والتحاور معها، يعرض عقد التحالف المذكور للتناثر.

سيناريوهات الأزمة السياسية في باكستان :

تمر باكستان بمرحلة خطيرة الآن، والأشهر الثلاثة أو الأربعة القادمة مهمة للغاية في السياسة الباكستانية، حيث ستحدد شكل النظام السياسي القادم من ناحية أخرى، ستحدد في هذه الفترة أيضا موقف باكستان من المشاركة الفعالة في الحرب الأمريكية على ما تسميه إرهابا، وهو مثار جدل واسع بين القوى السياسية والدينية الباكستانية.

تنتهي فترة رئاسة الجنرال مشرف في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧، ومدة البرلمان الحالي في منتصف شهر نوفمبر، وستكشف الشهور القليلة القادمة الستار عن امكانية استمرار الجنرال برويز مشرف في رئاسة الدولة فى ظل رؤيته السياسية التي تعتبر خليطا من النظام العسكري والنظام البرلماني السياسي هل سيتمكن الجنرال من الاستمرار في نظامه الديمقراطي الحالي، أم أن في الأفق السياسي آثار التغيير؟

إن الانتخابات البرلمانية العامة في باكستان ستعقد - في الغالب - في شهر نوفمبر ٢٠٠٧، لكن الأهم من تلك الانتخابات العامة هو انتخاب رئيس الدولة هناك رغبة كبيرة لدى الجنرال مشرف فى أن يعاد انتخابه أو تعيينه في منصب رئاسة الدولة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية العامة، أو على الأقل - إن لم يمكن انتخابه رئيسا للدولة قبل تلك الانتخابات - أن يحصل على وعود مؤكدة للحصول على المنصب المذكور بعد إجرائها ترفض القوى المعارضة استمرار مشرف في السلطة، بل وتعتبر بقاءه في مناصبه الحالية عائقا أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبناء على هذه المواقف المتباينة، هناك سيناريوهات متعددة للسياسة الباكستانية القادمة، ويتوقف نجاح كل سيناريو وفشله على

عوامل متعددة. فلنتناول كل سيناريو واحتمال فشله ونجاحه لتتضح صورة النظام السياسي القادم أمامنا.

محاولات الجنرال مشرف للبقاء في السلطة :

يرغب الجنرال مشرف في الاستمرار في الحكم محتفظا بمنصبيه السياسي والعسكري، ويحاول أن يعاد انتخابه رئيسا للدولة مع الاحتفاظ بالصلاحيات الواسعة التي كان قد حصل عليها نتيجة تعديل الدستور الباكستاني في بداية مجيئه. في الوقت نفسه، لا يريد مشرف أن يتنازل عن منصبه العسكري (رئاسة أركان الحرب للقوات المسلحة) مع أن الاحتفاظ بالمنصبين يتعارض صراحة مع الدستور الباكستاني، حيث ينص الدستور على أن الموظف الحكومي - خاصة الموظف في الجيش - لا يجوز له تقلد المناصب السياسية، خاصة منصب رئيس الدولة. بل إن التعهد بعدم التدخل في السياسة يعتبر جزءا من اليمين الدستورية لرئيس أركان الحرب للقوات المسلحة، هذا هو العائق الأساسي أمام الجنرال مشرف. وللتغلب على هذه المشكلة، فإن أمامه خيارات ثلاثة:

الخيار الأول- الحكم العسكري :

أول الخيارات المطروحة أمام الجنرال برويز مشرف هو اللجوء إلى الحكم العسكري، وإلغاء الدستور وتجميده، وبذلك سيقضي على الشكل السياسي الذي ابتدعه – الخليط من النظام العسكري والنظام البرلماني – وسيقيم نظاما ديكتاتوريا يكون هو محوره. بهذه الطريقة، يمكن له تحقيق رغبته في التفرد التام بالسلطة.

لكن تبدو الظروف غير مهيأة لمثل هذه الخطوة، والأحزاب السياسية والقوى المؤثرة - مع وجود الخلافات الشديدة بينها - متفقة على عدم إعطاء دور سياسي للجيش في البلد. وقد وقع أكبر حزبين سياسيين : حزب رابطة المسلمين – جناح نواز شريف، وحزب الشعب الباكستاني التابع لبينظير بوتو - في هذا الإطار – اتفاقية سمياها "ميثاق الديمقراطية"، قررا فيها عدم قبول الحكم العسكري في أي ظرف من الظروف. ولن يجد الجيش ترحيبا من الأحزاب السياسية والقوى المؤثرة في حالة استيلائه على الحكم. وبانعدام الدعم السياسي، يصعب على الجيش الاستيلاء على الحكم والاستمرار فيه. إلى جانب ذلك، يبدو أن الظروف داخل المؤسسة العسكرية غير مواتية والجنرال مشرف لا يطمئن إلى أن رفاقه في الجيش لن يعارضوه عند اتخاذ هذا القرار المتطرف.

من جانب اخر، فإن مناخ السياسة العالمية غير موات أيضا، لأن الولايات المتحدة والدول الغربية ستعترض على هذه الخطوة بشدة، وسيؤثر ذلك على العلاقات الثنائية بينها وبين باكستان، ولن يشفع للجنرال مشرف ما قدمه من خدمات ومساعدات في الحرب الأمريكية المزعومة على الإرهاب، لأن أمريكا قد استنفدت أغراضها منه، وتحتاج في المرحلة القادمة لقوة سياسية - إلى جانب الجنرال مشرف أو بدونه - للقيام بالدور المطلوب في باكستان، خاصة، وفي المنطقة عموما. ومن هنا، يرى المحللون أنه يسهل للامريكيين الاستغناء عنه في مثل هذه الظروف.

الخيار الثاني- إعلان حالة الطوارئ :

الخيار الثاني المطروح أمام الجنرال برويز مشرف هو اعلان حالة الطوارئ، أو التجميد الجزئي للدستور، وتعطيل بعض الحقوق الأساسية للشعب بما فيه الحقوق السياسية. في هذه الحالة، سيتم تعطيل المواد التي تعيق انتخابه رئيسا للدولة، وكذلك المواد التي تسمح بالتحرك العادي للمواطنين داخل الأراضي الباكستانية، ليعيق بذلك مجئ القيادات السياسية الموجودة خارج باكستان، مثل نواز شريف وبينظير بوتو، رئيسي الوزراء الأسبقين. يخاف مشرف من شعبيتيهما في باكستان، لأن رجوعهما سيؤثر على النتائج الانتخابية بصورة مؤكدة، ولن يحصل الجنرال مشرف على النتائج التي يتمناها ويخطط لها.

وهناك مجموعة من أنصار مشرف تشجعه على هذا الخيار، منهم مجموعة من وزراء حكومته الحالية، ومنهم (تشودري شجاعت حسين) رئيس جناحه لحزب رابطة المسلمين، الشريك الاكبر في الحكومة الحالية. وقد اعترف الأخير يوم ١٠ أغسطس ٢٠٠٧ – في تصريح له أمام وسائل الإعلام المحلية – بأنه أشار على الجنرال مشرف بإعلان حالة الطوارئ، لكن القرار قد تم تأجيله بعد مناقشة. لأن الوضع - في نظر البعض - لم يكن يتطلب ذلك، وأن القرار تأجل ولم يلغ تماما، وقال: إنه سيشير عليه بنفس الخيار إذا تطلب الوضع ذلك مرة أخرى.

ولكن يبدو أن الامر ليس سهلا، وأن هناك عراقيل وعقبات عديدة أمام الاستفادة بهذا الخيار، منها أن الدستور الباكستاني في بنده (٢٣٢) يسمح بإعلان حالة الطوارئ في حالتين فقط، وهاتان الحالتان هما:

١- أن تتعرض باكستان أو جزء من أراضيها لخطر شديد أو للاجتياح أو الهجوم الخارجي.

٢- أن ينفلت الوضع الأمني من يد الحكومات الإقليمية، بأن تعجز عن السيطرة على الاضطرابات والقلاقل الداخلية.

والظروف الحالية في باكستان لا تقتضي إعلان حالة الطوارئ. وقد حاول البعض أن يجعل التهديدات الأمريكية بالهجوم على المناطق القبلية الباكستانية في وزيرستان سببا كافيا لإعلان حالة الطوارئ، لكن الأحزاب السياسية احتجت بأن هذا يتطلب أولا إعلان أن الولايات المتحدة تعتبر عدوا لباكستان، ثم أن تنسحب الحكومة من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب المزعوم، وبعد ذلك يمكن أن تعتبر هذه التهديدات سببا كافيا لإعلان حالة الطوارئ.

ومن العقبات الأساسية أمام استعمال هذا الخيار أنه لا يمكن تعطيل حق اللجوء إلى القضاء في حالة الطوارئ حسبما ينص عليه الدستور الباكستاني. وقد تحرر القضاء إلى حد كبير بعد الأزمة الأخيرة التي مرت بها المؤسسة القضائية. ولذلك، فمن الممكن جدا أن تصدر المحكمة العليا الباكستانية حكما قضائيا بعدم قانونية إعلان حالة الطوارئ، وبالتالي إلغاؤه. إن حدث ذلك، فإنه سيضعف موقف الجنرال مشرف ورفاقه كثيرا.

من ناحية أخرى، فإن القوى العالمية أيضا لن تقبل هذه الخطوة. وحين تسرب خبر إعلان حالة الطوارئ إلى وسائل الإعلام يوم ٩ أغسطس ٢٠٠٧، بادرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، فاتصلت بالجنرال مشرف واستمرت المكالمة نصف ساعة. وإلى جانب حثها مشرف على ضرورة المشاركة في

اجتماع مجلس الصلح بكابول، أعلمته بعدم قبول إعلان حالة الطوارئ من قبل الولايات المتحدة. وقد صرحت الناطقة باسم الخارجية الباكستانية بأن الجنرال مشرف أخبر الوزيرة الأمريكية بأنه ليس لديه نية لإعلان حالة الطوارئ. وفي الوقت نفسه، تحركت سفارات الدول الغربية في إسلام آباد، وأشعرت الحكومة الباكستانية برفض حكوماتها لقرار إعلان حالة الطوارئ. وتقول مصادر مطلعة في إسلام آباد إن مسودة قرار إعلان حالة الطوارئ كانت جاهزة لتوقيعها من قبل الجنرال مشرف، إلا أن التدخل الغربي ورفضه للقرار أجبر الجنرال مشرف على تأجيله أو إلغائه نهائيا.

الخيار الثالث- الاستفادة من الأحزاب السياسية :

والخيار الثالث أمام الجنرال برويز مشرف هو الاستفادة من بعض الأحزاب السياسية لإعادة انتخابه رئيسا للدولة، إما مع الاحتفاظ بمنصبه العسكري أو بدونه. يسعى مشرف في هذا الصدد - إلى جانب المحافظة على تأييد التحالف الحاكم - إلى خطب ود حزب الشعب الباكستاني التابع لبينظير بوتو، مع أن الجنرال مشرف بقي معارضا لمجيئها وعودتها إلى باكستان منذ استيلائه على السلطة. وقد رفع مشرف ضدها عشرات القضايا في المحاكم الباكستانية والمحاكم الأوروبية، يتهمها فيها هي وزوجها باختلاس الملايين من الدولارات من أموال الشعب.

وهناك رغبة كبيرة لدى إدارة بوش وبعض الحكومات الغربية الأخرى في إنشاء تحالف بين الجنرال مشرف وبينظير بوتو المعروفة بميولها الغربية، حيث يؤيد الاثنان مشروع علمنة باكستان. وهناك قناعة لدى الدول الغربية - خاصة الحكومتين الأمريكية والبريطانية - بأن الحفاظ على مصالحها يتطلب التعاون بين العسكر وقوة سياسية مؤثرة، وهذه القوة السياسية المؤثرة في نظرها هي حزب الشعب الباكستاني. إلى جانب ذلك، تحاول الولايات المتحدة وبريطانيا أن تستعيدا سمعتهما التي شوهت بسبب تأييدهما للحكومة العسكرية عن طريق تأييدهما لعودة الحياة السياسية إلى باكستان.

وتمضي الجهود على قدم وساق لإيجاد التفاهم بين الجنرال مشرف وبينظير بوتو، والمحادثات مستمرة بين الطرفين. وبينما يرى المحللون أن هناك تقدما كبيرا نحو صفقة شاملة بشأن الحكومة القادمة، إلا أن الحكومة وحزب الشعب الباكستاني يشككان في ذلك. تدور الصفقة المقترحة على أن يساعد حزب الشعب في انتخاب الجنرال مشرف رئيسا للدولة قبل الانتخابات البرلمانية في بزته العسكرية، على أن تتولى بينظير بوتو رئاسة الحكومة القادمة بعد الانتخابات البرلمانية. ويتطلب هذا تعديلا في الدستور، لأن الجنرال مشرف أدخل مادة في الدستور في التعديل السابع عشر عام ٢٠٠٢ تفيد بأنه لا يصح أن يتولى شخص واحد منصب رئاسة الوزراء للمرة الثالثة. وذلك لكي يمنع نواز شريف وبينظير بوتو من تولي المنصب المذكور مرة أخرى. في مقابل ذلك، يطلب حزب الشعب الباكستاني أن يُسمح لبينظير بوتو بالعودة إلى باكستان لتشارك في الانتخابات، وأن يُهيأ الجو لفوز حزبها بالأغلبية البرلمانية، وأن تسحب الحكومة كل التهم بالاختلاسات، والقضايا التي رفعت إلى المحاكم ضدها وضد زوجها آصف زرداري، ثم يساعد الحزب مشرف بعد الانتخابات.

وترى بعض الشخصيات المؤثرة في حزب الشعب الباكستاني أن المساعدة في انتخاب الجنرال مشرف رئيسا للدولة مشروطة بأن يتخلى عن منصبه العسكري، ويصرون على عدم إمكانية انتخابه رئيسا للدولة في البزة العسكرية.

ومن هنا، يسود جو من سوء الظن بين الطرفين، فحزب الشعب الباكستاني يخاف من مساعدة الجنرال مشرف على إعادة انتخابه رئيسا للدولة قبل الانتخابات البرلمانية، لأنه من الممكن أن يتنكر حينئذ لوعوده، كما تنكر للوعود التي قطعها على نفسه في اتفاقية مع "مجلس العمل المتحد" عام ٢٠٠٢، عندما ساعده في أزمته السياسية. ويخاف الجنرال مشرف من الشيء نفسه، فيرى أنه من الممكن أن يهيأ الجو لبينظير بوتو ليفوز حزبها في الانتخابات البرلمانية القادمة، وأن يسحب التهم والقضايا المرفوعة ضدها في المحاكم الباكستانية، ثم يتنكر حزب الشعب وقائدته بينظير بوتو لوعودها بانتخاب الجنرال مشرف رئيسا للدولة. وفي مثل هذه الظروف، تزداد أهمية دور الجهات التي تعمل للوساطة بينهما، وهذه الجهات - كما يرى المحللون - هي الحكومتان الأمريكية والبريطانية، أو بعض الجهات المؤثرة في الحكومتين المذكورتين.

والجهة الثانية التي يمكن للجنرال مشرف أن يستفيد منها في إعادة انتخابه رئيسا للدولة – استفادة جزئية قبل إجراء الانتخابات البرلمانية العامة – هي حزب جمعية علماء الإسلام التابع للمولوي فضل الرحمن، مقابل صفقة يعقدانها، وأمور يتفقان عليها. ومع أن حزب المولوي فضل الرحمن يعتبر قوة مؤثرة في "مجلس العمل المتحد" – تحالف الأحزاب الإسلامية والدينية في باكستان – إلا أن المحللين لا يستبعدون دخوله في صفقة مع الجنرال مشرف واستفادته شخصيا من هذه الفرصة.

إن الأمور التي تعيق انتخاب مشرف رئيسا للدولة - مع الاحتفاظ بمنصبه العسكري - كثيرة ومتنوعة، منها المعارضة الشديدة داخل الأحزاب السياسية، حتى تلك التي تميل لمساعدة الجنرال مشرف، لأن أغلب الشخصيات المؤثرة فيها يعتبرون التعاون أو الصفقة مع الجنرال مشرف انتحارا سياسيا، خاصة بعد تناقص التأييد الشعبي للجنرال الذي أثبتته استطلاعات الرأي العام التي أجريت من قبل جهات غربية. ولذلك، تواجه تلك الأحزاب السياسية انقساما داخليا على التعاون مع الجنرال مشرف، خاصة لإعادة انتخابه رئيسا للدولة في بزته العسكرية.

وهناك أيضا عدم ثقة الأحزاب السياسية في وعود الجنرال مشرف، الذى أخلف من قبل وعودا عديدة، منها الوعد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب كله – في خطاب تليفزيوني بثه التليفزيون الرسمي الباكستاني – بالتخلي عن منصبه العسكري حينما ساعده "مجلس العمل المتحد" عام ٢٠٠٢ في الخروج من أزمة سياسية حادة. ولذلك، فكل من يتفاوض معه يطالبه بنتائج ملموسة على أرض الواقع، وليس هناك أحد على استعداد لانتخابه رئيسا للدولة، مع احتفاظه بالبزة العسكرية مقابل وعود مستقبلية فقط. ويخاف الجنرال مشرف من اللعبة نفسها من قبل الأحزاب السياسية، بأن تحصل على مكاسب ولا تساعده في انتخابه رئيسا للدولة.

ومن العوائق أمام هذا الخيار الاستياء العام بين حلفائه السياسيين الحاليين بسبب اتصالات الجنرال مشرف بمعارضيهم السياسيين. لقد أبدى عدد كبير من أعضاء "حزب رابطة المسلمين جناح قائد أعظم" - الشريك الأكبر في التحالف الحاكم - استياءهم الشديد من لقاء الجنرال مشرف بـ "بينظير بوتو" في شهر يوليو من هذا العام في الإمارات العربية المتحدة. لذلك، يخاف الجنرال مشرف من أن يخسر حلفاءه الحاليين من غير أن يكسب حلفاء جددا.

لكن مع كل العقبات، يعتبر هذا الخيار الأخير أكثر قبولا، وأقل الخيارات إشكالا لدى الجنرال مشرف ورفاقه القريبين، خاصة إذا نشطت الوساطات الخارجية بينهما ووفرت الضمانات للطرفين، وإذا رضي الجنرال بأن يحتفظ برئاسة الدولة ويتخلى عن المنصب العسكري. في هذه الحالة، ستقل المعارضة داخل الأحزاب السياسية التي هي مستعدة للتعاون معه، مثل حزب الشعب لبينظير بوتو وغيره. ومن هنا، يسعى الجنرال مشرف لإيجاد تحالف جديد مع عدم التخلي تماما عن الخيارات الأخرى.

وفي هذه الحالة، سيتم إيجاد تحالف جديد بعد الانتخابات، مكون من حزب الشعب الباكستاني بقيادة بينظير بوتو، ومن حزب رابطة المسلمين - جناح قائد أعظم برئاسة تشودري شجاعت حسين، ومن حزب الحركة القومية المتحدة لألطاف حسين. ومن الممكن أن ينضم الجناحان المنشقان من حزب الشعب (حزب الشعب لأفتاب أحمد خان شيرپاو) و(حزب الشعب جناح المخلصين التابع لراو سكندر إقبال) - المشاركان في التحالف الحاكم الحالي - إلى حزب الشعب مرة أخرى. و ستمثل هذه الأحزاب الفئة المعتدلة من الشعب الباكستاني - في رأي الجنرال مشرف - مقابل الفئة المتطرفة في باكستان، حيث يقسم الشعب إلى فئتين: فئة المعتدلين وهي الفئة التي تؤيده، وفئة المتطرفين وهي الفئة التي تعارضه في أفكاره وسياساته. وسيشكل هذا التحالف الحكومة القادمة، على أن تتولى بينظير بوتو رئاسة الوزراء، ويحتفظ الجنرال مشرف بكرسي رئاسة الدولة. هذه التشكيلة وإن كانت أمامها عقبات كثيرة، فإنها مدعومة من جهات عديدة ومقبولة لدى كثير من الجهات المؤثرة في السياسة الباكستانية.

المعارضة الباكستانية .. الفرص والقيود :

في مقابل ما يسعى إليه مشرف ورفاقه، تسعى الأحزاب السياسية المعارضة إلى أن يتخلى مشرف عن السلطة تماما، وتطالبه بالاستقالة من منصبه العسكري، لأنه وصل إلى سن التقاعد، وبالتخلي عن منصب رئاسة الدولة، لأن انتخابه كرئيس للدولة لم يكن دستوريا، وألا يرشح نفسه لهذا المنصب بعد ذلك، ليمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتطالب أحزاب المعارضة كذلك بأن تشكل وزارة مؤقتة محايدة لإجراء الانتخابات العامة، وأن يسمح للقيادات السياسية الموجودة خارج البلاد بالعودة إلى باكستان، وألا يمنع أحد من المشاركة في الانتخابات، ويترك بعد ذلك أمر انتخاب رئيس الوزراء، وانتخاب رئيس الدولة لممثلي الشعب في البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية القادمة.

وترى المعارضة الباكستانية أن الظروف الداخلية في صالحها، وأن هذه أحسن فرصة للتخلص من الجنرال مشرف، لأنه وقع في أخطاء كبيرة أثرت على شعبيته تأثيرا سلبيا. فقد أثبتت استطلاعات الرأي العام - التي أجرتها جهات غربية - التناقص في شعبية الجنرال مشرف، وقد اعترف الجنرال مشرف نفسه أيضا بتناقص شعبيته في برنامج "مقر الرئاسة" الذي بثه التليفزيون الرسمي يوم ١٣ أغسطس ٢٠٠٧. إن الأخطاء التي أدت إلى تناقص شعبيته كثيرة ومتنوعة، منها - بل وأكبرها - الدخول في التحالف مع الولايات المتحدة في حربها على ما تسميه إرهابا، وإقحام الجيش الباكستاني في حرب ضد القبائل الباكستانية، الحرب التي ليس للشعب الباكستاني فيها ناقة ولا جمل. لقد قتل في المعارك ضد القبائل عدد كبير من أفراد الجيش، وأدى ذلك إلى زعزعة الأمن في باكستان كلها، وزاد بسببها الهجمات الانتحارية أو الاستشهادية - في رأي البعض - في المدن الباكستانية. من ناحية أخرى، لم تتحقق وعود مشرف التي أعلنها عندما قرر مساعدة الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى بالإرهاب، بأن ذلك سيحافظ على المفاعلات النووية الباكستانية، وسيساعد على حل القضية الكشميرية، وسيُكسب باكستان مساعدات مالية ضخمة. والواقع يقول إن المشاكل الأمنية زادت، ليس في باكستان لوحدها، بل في المنطقة كلها، وقد أدى ذلك إلى الاستياء العام لدى الشعب الباكستاني.

ومن الأخطاء التي أدت إلى تقليص شعبية الجنرال مشرف الاستسلام الكامل للمطالب الأمريكية في كل شيء، سواء كانت تلك المطالب متعلقة بشئون باكستان الداخلية، أو كانت تتعلق بشئونها الخارجية، مع وجود حساسية شديدة لدى الشعب الباكستاني تجاه أمريكا وأنظمتها السياسية. ويذكر المحللون في هذا الصدد وقوف نظام مشرف بجانب الولايات المتحدة لإسقاط نظام طالبان، وقد أدى ذلك إلى قيام نظام موال للهند ومعاد لباكستان، في نظر كثير من المحللين الباكستانيين وأهل السياسة منهم، ويعتبرون ذلك فشلا ذريعا في السياسة الخارجية الباكستانية.

ومن الأخطاء التي أثرت على شعبية الجنرال مشرف الخطوات الحثيثة على طريق تغريب المجتمع الباكستاني، خاصة في مجال سن القوانين. فقد سنت حكومة مشرف قانونا سمته "قانون صيانة حقوق النساء"، وكان هذا القانون في الحقيقة تعديلا في قانوني حد الزنا وحد القذف، حيث قضي فيه على روح القانونين المذكورين. وإلى جانب سد الطرق أمام الناس لتسجيل القضية ضد الجرائم الخلقية، فإن هذا القانون (قانون صيانة حقوق النساء) يقرر أن الشرطة لا يحق لها تسجيل القضية ضد الفساد الخلقي، بل يتم تسجيل القضية في المحكمة فقط، والمحاكم لا توجد في كثير من المناطق، وإذا وجدت فإنها لا تعمل على مدى الساعة. وقد اعتبر المجتمع الباكستاني وعلماؤه وخبراء قانونه أن هذا القانون يتعارض مع الشرع، الذي ينص الدستور الباكستاني على أنه لا يجوز سن قانون معارض له. ومع ذلك، أصرت الحكومة على سنه، وكان ذلك جرأة كبيرة من قبل الجنرال مشرف في مجتمع محافظ مثل المجتمع الباكستاني، وقد أثر ذلك سلبا على شعبيته.

ومن الأخطاء التي وقع الجنرال مشرف فيها، وأدت إلى تناقص شعبيته، تفرده بالسلطة. فإنه وإن أجرى الانتخابات

البرلمانية العامة، لكنه لم يعط البرلمان أدنى صلاحية. كما أن الوزراء ورئيس الوزراء يعملون في الحكومة - بحسب المراقبين - كأنهم موظفون لدى الجنرال مشرف، حيث يختار هو الوزراء، وليسوا تابعين لرئيس الوزراء. ويناقض هذا نظام باكستان البرلماني، حيث تكون السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء.

وكانت الأزمة بين الجنرال مشرف ومؤسسة القضاء مثالا آخر لمحاولات الجنرال مشرف للتفرد بالسلطة، لكنه في هذه الأزمة تلقى درسا قاسيا بيد نقابة المحامين خاصة والشعب عامة، عندما خرجت جموع الشعب احتجاجا على هذا التصرف. وقد انتصر القضاء بأن قضت المحكمة لصالح رئيس المحكمة الموقوف عن العمل بإلغاء القرار الحكومي، وهذا ما أضعف موقف حكومة الجنرال مشرف جدا.

ومن الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها الجنرال مشرف التعامل الدموي مع بعض القضايا مثل استخدام القوة ضد القبائل البلوشية، حيث قتل أحد رؤسائها وأحد السياسيين المعروفين، السيد "أكبر بكتي"، الذي كان عمره قد تجاوز ثمانين سنة - وكان قد تولى رئاسة الحكومة الإقليمية في إقليم بلوشستان - في هجوم للجيش، مع أن تشودري شجاعت حسين، رئيس الحزب الحاكم، قد توصل إلى اتفاق معه بشأن أغلب القضايا الخلافية بينه وبين الحكومة. ومن الحوادث الدموية التي ارتكبتها حكومة الجنرال مشرف القصف الجوي أو الصاروخي لبعض المدارس، وقتل عشرات الطلاب الصغار في منطقة "سوات" أو المناطق القبلية الأخرى. ويرى بعض المحللين أن القوات الأمريكية الموجودة في أفغانستان هي التي قصفت تلك المدارس، لكن حكومة الجنرال مشرف كانت تتحمل مسئولية هذه الحوادث، حتى لا يثور الرأي العام ضدها. وكانت مشكلة المسجد الأحمر (لال مسج) هي الحلقة الأخيرة في تلك السلسلة من القضايا التي تعامل معها الجنرال مشرف بطريقة دموية شديدة على مرأى ومسمع من وسائل الإعلام.

ولكن يبقى السؤال: هل ستتمكن المعارضة من الاستفادة بهذه الظروف؟ قبل أن نجيب على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية الباكستانية - من حيث مواقفها من الحكومة القادمة - تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- الأحزاب المؤيدة لمشروع الجنرال مشرف، وأهمها حزبان، الأول: حزب رابطة المسلمين جناح قائد أعظم ويرأسه تشودري شجاعت حسين، والثاني: الحركة القومية المتحدة ويرأسها ألطاف حسين، وهناك حزبان آخران صغيران هما في الحقيقة مجموعتان منشقتان عن حزب الشعب الباكستاني التابع لبينظير بوتو.

٢- الأحزاب المعارضة معارضة حقيقية واضحة ولا رغبة لديها في أي تعاون أو حوار مع حكومة الجنرال مشرف، بل وتعتبر احتفاظ الجنرال مشرف بمنصبيه غير شرعي، ومن أهم هذه الأحزاب: حزب رابطة المسلمين جناح نواز شريف بقيادة رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق، والجماعة الإسلامية بقيادة القاضي حسين أحمد، وحركة الإنصاف التابع لعمران خان نجم الكركت السابق.

٣- الأحزاب المترددة التي تعتبر من أحزاب المعارضة، لكن مع ذلك لم تقطع صلاتها بحكومة الجنرال مشرف، ولا تزال مستمرة في الحوار معها، وأهم هذه الأحزاب: حزب الشعب الباكستاني بقيادة بينظير بوتو، وإلى حد ما جمعية علماء الإسلام بقيادة المولوي فضل الرحمن، مع أن جمعية علماء الإسلام عضو مؤثر في "مجلس العمل المتحد"، وقد وقعت قرارات المعارضة في لندن، لكن قيادة الجمعية مترددة.

وقد قررت أحزاب المعارضة - في اجتماعها في لندن في شهر يوليو من هذا العام - عدم قبول استمرار الجنرال مشرف في منصب الرئاسة، خاصة إذا كان محتفظا بمنصبه العسكري، وشكلت لهذا الغرض تحالفا سمته "الحركة الديمقراطية لجميع الأحزاب" والأوراق الأساسية التي قد تستخدمها المعارضة هي:

- تقديم الاستقالات الجماعية: لقد قررت أحزاب المعارضة - في اجتماعها التي عقدته في مدينة "لندن" ببريطانيا في بداية شهر أغسطس من العام الحالي - أنه إذا سعى مشرف لإعادة انتخابه من البرلمان الحالي، فسيقدم أعضاء البرلمان المركزي وأعضاء البرلمانات الإقليمية جميعا استقالات جماعية، وبذلك سيعيقون انتخابه، لأن البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية هي الجهة التي تنتخب رئيس الدولة.

- في الوقت نفسه، ستلجأ المعارضة للقضاء، ويتوقع أن تصدر المحكمة العليا حكما بعدم شرعية ترشيح الجنرال مشرف في البزة العسكرية. وتعقد المعارضة آمالا كبيرة على القضاء بعد خروجه منتصرا بالتأييد الشعبي العارم.

- تحاول أحزاب المعارضة أن تثير الشعب ضد الحكومة عن طريق التركيز على المشاكل التي وقعت فيها حكومة الجنرال مشرف خلال السنوات الثماني الماضية من عمرها، وتريد بذلك أن تزيد من ضغوط شعبية على الجنرال مشرف ليتخلى عن السلطة.

لكن المشكلة الأساسية تكمن في موقف الأحزاب المترددة التي تعتبر نفسها مع المعارضة، لكن في الوقت نفسه دخلت في حوار وصفقات مع الجنرال مشرف. ويعتبر حزب الشعب الباكستاني، التابع لبينظير بوتو، هو اللاعب الأساسي في هذا الميدان. ويتوقف تحديد شكل النظام السياسي القادم على موقف هذه الأحزاب المترددة. فإن وقفت إلى جانب المعارضة، فستترجح كفتها، وإن مالت نحو الجنرال مشرف - نتيجة ما يعرض عليها من مكاسب - فسيؤدى ذلك إلى صعوبة مهمة المعارضة، وقد يؤدي إلى استمرار "الديمقراطية المهجنة" التي أقامها الجنرال مشرف، ويحاول المحافظة عليها، لأنها تتناسب مع طبعه العسكري.

إلى جانب ذلك، ينظر المحللون السياسيون إلى دور القضاء الباكستاني بأهمية بالغة، لأنه إن وقف ضد ترشيح الجنرال مشرف لرئاسة الجمهورية في البزة العسكرية، فإن ذلك سيعيق ترتيباته. إلى أي مدى يتمكن كل فريق من استخدام أوراقه بطريقة مؤثرة؟ هذا ما ستكشف الأيام القادمة اللثام عنه.

" النموذج الباكستاني " وصناعة الإرهاب

■ محمد أبو رمان *

جاء الالتفات العالمي إلى دور باكستان في "الأممية الجهادية" متأخرا، ومرتبطا بتفجيرات لندن في السابع من يوليو عام ٢٠٠٥، تلك التفجيرات التي استهدفت وسائل نقل كبرى، وراح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، واكتشف أنها "صناعة باكستانية" بامتياز، تولى التخطيط لها وتنفيذها ثلاثة شبان باكستانيين وتنزاني. ولم يقتصر كل من محمد صديق خان، وشهرزاد تنوير، وحسيب مير حسين على التخطيط من لندن، بل قاموا بزيارة باكستان(١). ويشير أيمن الظواهري، الرجل الثاني في القاعدة - في خطاب مسجل له، بارك فيه تفجيرات لندن- إلى أن هذه التفجيرات تثبت أن القاعدة تمكنت من نقل المعركة إلى "أرض العدو"(٢).

الدور الباكستاني في "الجهاد الأممي" لم يقف عند حدود تفجيرات السابع من يوليو ٢٠٠٥ بل تعداه إلى محاولات سابقة ولاحقة. فقد اعتقلت الشرطة البريطانية قبلها عددا من الباكستانيين المقيمين بلندن بحجة علاقتهم بمنظمات أصولية. وبعد عام من تفجيرات لندن، أعلن عن إحباط مخطط لتفجير طائرات مدنية في بريطانيا متورط فيه أشخاص من أصول باكستانية(٣).

والمفارقة اللافتة أن الحرب الأمريكية على الإرهاب ودعوات الإصلاح ومجالات التركيز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد تجاهلت بصورة عامة باكستان، التي لم يدفع الأمريكيين إلا بمطالبتها بإصلاح المناهج التعليمية، على الرغم من أن المؤشرات العديدة كانت تؤكد وجود دور محوري لباكستان في استراتيجية القاعدة وجماعات الأممية الجهادية، سواء من حيث النشاط والعمل والتخطيط، أو من حيث التجنيد أو العبور أو الاختفاء والبعد عن اجهزة المراقبة والمتابعة.

بل إن "الدور الباكستاني" في "الجهاد ضد الولايات المتحدة" سبق أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بسنوات عديدة، من خلال تورط الباكستاني رمزي يوسف بمحاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣(٤). قبل أن يتم تأسيس "الجبهة الإسلامية العالمية لمقاتلة اليهود والصليبيين" في فبراير ١٩٩٨(٥) في أفغانستان من قبل القاعدة وحلفائها. وفي أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن دور باكستان كان مركزيا، فخالد شيخ محمد، المخطط والمنظر الرئيسي للأحداث، بل وصاحب الفكرة أساسا، هو من أصل باكستاني - بلوشي، وعدد من المنفذين والمشاركين انتقلوا إلى باكستان ثم إلى معسكرات التدريب في أفغانستان(٦).

ويكفي الاطلاع على القائمة الأمريكية المعلنة لأربعة عشر شخصا مهمين في القاعدة تم نقلهم عام ٢٠٠٥ من السجون السرية إلى معتقل جوانتانامو لاكتشاف حجم هذا الدور، فعدد من الأشخاص هم باكستانيون، في حين كان أغلبهم قد عاش أو تنقل في باكستان أو له علاقة بباكستانيين(٧).

لكن هذه الإشارات والمؤشرات السابقة العديدة حول الدور الباكستاني في "الأممية الجهادية"(٨)، تكاد تكون بمثابة قمة جبل الجليد بالمقارنة مع قراءة الحالة الداخلية الباكستانية التي تتضمن جانبا أكثر حيوية وعمقا وتجذرا في استنطاق العلاقة بين باكستان و"الجماعات الجهادية"، سواء الداخلية أو الخارجية.

وثمة سمات متعددة تكمن وراء اعتبار باكستان مركزا للنشاط الجهادي العالمي والإقليمي والمحلي، وتتكامل وتتعاضد لتقدم مجتمعة ملامح لما يمكن أن نسميه "النموذج الباكستاني" في: أولا:

(*) كاتب أردني متخصص في شئون الحركات الإسلامية

لكونه محطة رئيسية لتجنيد أفراد ومجموعات "الأممية الجهادية"، وثانيا لاعتباره مركزا إقليميا للنشاط الجهادي وامتداد تأثيره إلى دول ومناطق أخرى (أفغانستان، وآسيا الوسطى، وكشمير)، وثالثا لكونه بيئة نموذجية لانتشار المجموعات والحركات الجهادية ونشاطها، ورابعا: باعتباره نقطة عبور جغرافية حيوية بين مراكز التفكير والتخطيط المركزي للقاعدة في أفغانستان سابقا (أو المناطق الحدودية الباكستانية - الأفغانية فيما بعد) وبين الأفراد والمجموعات التي تخطط للقيام بعمليات في مناطق مختلفة من العالم.

يسعى هذا المقال إلى اكتشاف العوامل التي أدت إلى بناء "النموذج الباكستاني" من خلال فرضيتين، الأولى: إن الموقع الجغرافي لباكستان، وتحديدا الجوار الأفغاني والهندي، كان له دور كبير في توطين "مشروع الجهاديين". والثانية: إن الأزمات الداخلية الباكستانية، وأبرزها أزمة الاندماج السياسي (وفي صميمها العلاقة بين المركز والأطراف) وأزمة توزيع الموارد والقيم وأزمة الشرعية والهوية، هي أزمات خلقت ظروفا مناسبة لنمو التيار الجهادي الراديكالي وانتعاشه في الداخل واحتضانه الجهاديين القادمين من الخارج(٩).

باكستان واللعب مع "الجهاديين":

أحد أبرز الأسباب التي تجعل من باكستان مركزا للجماعات الجهادية هو الموقع الجغرافي الذي جعلها لاعبا أساسيا في المسألة الأفغانية، ومحركا مباشرا للجماعات المسلحة في كشمير.

فعلى الجبهة الأفغانية، لعبت باكستان، منذ ثمانينيات القرن المنصرم -بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية، ضمن استراتيجية الاحتواء- دورا مباشرا ورئيسيا في تقديم الدعم اللوجيستي للمقاتلين الأفغان ضد نظام نجيب الله الموالي لموسكو إبان وجود الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تحولت مدينة بيشاور الباكستانية في الإقليم الشمالي الغربي إلى مركز للمتطوعين العرب القادمين لمناصرة المقاتلين الأفغان، وقد وصلت أعدادهم إلى عشرات الآلاف، وأصبحت باكستان موطنا للعديد من المنظمات الإسلامية التطوعية والخدمية والإعلامية، مما ساعد على تجذر وانتشار "الحالة الإسلامية" ومنحها غطاء ومدى واسعا، في ظل تواطؤ وتشجيع من نظام ضياء الحق (١٩٧٧- ١٩٨٨) الذي كان يغازل الإسلاميين على الدوام في سياق استقطابات المعادلة السياسية الداخلية.

توازى مع "الجهاد الأفغاني" وتحول باكستان إلى بؤرة جذب لـ"المتطوعين العرب" ازدهار الدور الإقليمي للسعودية في فترة ما يسمى بـ "الحقبة النفطية" المتعانقة مع "النشاط التبشيري السلفي". وقد أصابت هذه الحقبة باكستان بدرجة مباشرة من خلال نشاط المنظمات والهيئات التطوعية التي كانت تنشر الأدبيات والأفكار السلفية في شبه القارة الهندية انطلاقا من باكستان، ومن خلال آلاف الشباب السلفي السعودي الذين فتحت لهم الحدود وقُدم لهم الدعم المالي والعسكري للمشاركة في ساحات القتال الأفغاني، فنقلوا أفكارهم إلى بيوت الإقامة والسكن في بيشاور والمناطق الحدودية الباكستانية وساحات القتال الأفغانية(١٠).

وبعد نهاية "الجهاد الأفغاني" وانتقال الصراع إلى البيت الداخلي بين "المجاهدين"، لجأ كثير من المتطوعين العرب إلى باكستان بحثا عن الاستقرار والملاذ الآمن وخوفا من العودة إلى ديارهم، في سياق ما سمي داخل الدول العربية بظاهرة "الأفغان العرب" الذين جرى التعامل معهم كحالة أمنية خطرة. ولم يكن امتزاج العرب بالباكستانيين سطحيا أو مؤقتا، فقد امتد إلى البنية الاجتماعية من خلال قيام علاقة مصاهرة وصداقة وعمل وغيرها، عززت جميعها من حضور العرب ووجودهم في عدة مناطق ومدن باكستانية، مع أن السلطات الباكستانية اعتمدت منذ عام ١٩٩٤ سياسة "ترحيل العرب" إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما أدى بدوره إلى ذهاب عدد من القيادات "الجهادية" إلى لندن وطلب اللجوء السياسي هناك، ونشوء ظاهرة ما أصبح يعرف بـ "لندنستان".

إلا أن باكستان لم تكف، بعد ذلك، عن التورط في اللعبة الأفغانية، فساهمت في دعم وصعود حركة طالبان، التي كانت المدرسة الحقانية في بيشاور أحد المصادر الرئيسية لأفرادها. ويقال الكثير حول دور جهاز الاستخبارات الباكستاني في "تمكين إمارة طالبان الأولى"، لكن هذه المرة كان التركيز ليس على القادمين العرب، بل على أبناء قبائل البشتون الممتدة بين المناطق الباكستانية والأفغانية، وتشكل الأغلبية الكبرى من أبناء حركة طالبان(١١).

كانت باكستان إحدى ثلاث دول في العالم، فقط، اعترفت بحكومة طالبان، وقامت علاقات واسعة بين الحكومتين، ولعب مولاي فضل الرحمن في تلك الفترة دورا كبيرا في تحفيز تبني الطبقة السياسية الباكستانية لطالبان. إلا أن عودة قيادات القاعدة (من السودان) إلى أفغانستان في منتصف التسعينيات بدأت تنخر في صميم العلاقة الباكستانية - الطالبانية في سياق التحول في استراتيجية القاعدة (الذي نظر له الرجل الثاني أيمن الظواهري في "كتابه فرسان تحت راية النبي") باعتماد استراتيجية استهداف "العدو البعيد" (متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية) لإضعاف "العدو القريب" (النظم العربية).

انخراط نظام الرئيس مشرف في "الحرب على الإرهاب"، ومساهمته في الحرب الأفغانية، كانا لهما تداعياتهما الكبيرة على العلاقة -أولا- بين النظام والقوى الإسلامية المختلفة التي تمثل لاعبا رئيسيا في الحياة الباكستانية، وثانيا بين النظام وقبائل البشتون التي تنتمي إليها طالبان، مما أدى بدوره إلى اشتعال المشاعر المعادية للنظام وللولايات المتحدة على السواء، وتعزيز المتعاطفين مع القاعدة داخل باكستان بصورة عامة، ومنطقة القبائل البشتونية بصورة خاصة، مما ساعد القاعدة على استخدام هذا التعاطف مع ضعف السلطة المركزية في الإقليم الشمالي الغربي وإقليم بلوشستان لتوفير ملجأ آمن لها وحاضنة اجتماعية، على غرار "الحاضنة السنية" في العراق.

على الطرف المقابل، لم تكن علاقة باكستان بالجوار الهندي أفضل حالا، فقد شهدت هذه العلاقات حالة دائمة من التوتر منذ استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٦، على أساس ديني، "القومية الإسلامية". وأدى الدعم الهندي إلى استقلال بنجلاديش عن باكستان عام ١٩٧١. أحد أبرز محكات التوتر الهندي - الباكستاني يتمثل في إقليم كشمير الذي بقي ضمن الحدود الهندية، وتقوم فيه حركات اسلامية تحررية تسعى إلى الانضمام إلى باكستان

ولأن الاقتصاد الهندي يتفوق على الباكستاني، ولأن هنالك فجوة واضحة في حسابات القوة التقليدية تميل لصالح الهند، فقد لجأت الحكومات الباكستانية إلى التعويض الاستراتيجي العسكري من خلال دعم المنظمات الإسلامية المقاتلة داخل كشمير. فنشأت عدة منظمات مسلحة وجدت لها سوقا ومؤيدين ومجندين من الباكستانيين، وكانت تقوم بعمليات ضد القوات الهندية في كشمير. إلا أن نشاط هذه المجموعات -الذي يوفر كثيرا من النفقات المالية والاستنزاف العسكري على الحكومة الباكستانية مع توافر الروح القتالية لأفراد هذه الجماعات- ليس مجانيا، فله تأثيره وامتداده داخل المدن والأقاليم الباكستانية. وهنالك حالة من التشابك والتعانق بين الحركات الإسلامية الباكستانية وبين هذه المنظمات(١٢).

التحول المهم كان مع عام ٢٠٠٢، عندما اشتدت الضغوطات الأمريكية على الرئيس مشرف لوقف الدعم عن هذه الجماعات، وقام الرئيس -بالفعل- بحظر عدة جماعات رئيسية (عسكر طيبة، جيش الصحابة، جند محمد ..)، وازدادت الضغوطات الأمريكية بعد تفجيرات مومباي في الهند عام ٢٠٠٦، التي اتهمت فيها الهند باكستان وجهاز استخباراتها، ووصلت درجات التوتر إلى منسوب عال، وهو ما أدى إلى تعزيز التوتر بين مشرف والمنظمات الإسلامية بصورة عامة(١٣).

تبدو المعضلة القاسية، التي لابد أن يتعامل معها الرئيس مشرف، في أنه في الوقت الذي يريد فيه أن يرضي الإدارة الأمريكية والحفاظ على العلاقة الاستراتيجية معها، فإنه يحتاج إلى لعبة "الجماعات المسلحة" في مواجهة التحالف الإقليمي المقابل (الهندي - الأفغاني)، فالدخول في صراع حاسم مع حركة طالبان سيؤدي إلى رمي الكرة الملتهبة إلى داخل باكستان، ونقل المعركة لتصبح بين القبائل البشتونية والمنظمات الإسلامية من جهة وبين نظام مشرف من جهة أخرى. كما أن المجازفة برمي ورقة المنظمات المسلحة خارج اللعبة، قبل ضمان تطبيع العلاقات مع الهند، ستضعف من موقف باكستان الاستراتيجي وتعزز من قوة الهند، لهذا تبدو التوازنات التي يعمل الرئيس مشرف عليها دقيقة وخطرة وحساسة.

أحد التداعيات الرئيسية لموقع باكستان الجغرافي والمعادلة الإقليمية التي تعمل خلالها ما يطلق عليه عدد من الباحثين "إدمان الجهاد" لدى نسبة كبيرة من الباكستانيين الذين انخرطوا، إما على الجبهة الأفغانية أو الكشميرية، وهؤلاء يشكلون حالة اجتماعية وسياسية وأمنية. فجزء كبير منهم يرتبط مصدر رزقه بالعلاقة بالجماعات والنشاطات "الجهادية"، كما أنهم يتبنون "الأيديولوجية الجهادية" التي تحركهم، ليس فقط ضد العدو البعيد بل القريب، ويتمثلون حالة من "الطهورية" و"الخلاصية أو المثالية السياسية" التي لا يمتلك نظام مشرف التجاوب معها(١٤).

الأزمات الداخلية .. مصدر إلهام للتنظيمات الجهادية :

بالإضافة إلى موقع باكستان الجغرافي والعوامل الإقليمية، فإن العوامل الداخلية تلعب دورا مباشرا وكبيرا في خلق بيئة مناسبة للمنظمات والحركات المرتبطة بالمشاريع "الجهادية" على صعيد داخلي وإقليمي ومحلي. وتمتد الأزمات الداخلية من أزمة المركز والأطراف، وإشكالية الاندماج السياسي وغياب السلطة المركزية عن إقليمي المناطق الشمالية الغربية وبلوشستان، وتعزيز هوية الدولة والبنية الاجتماعية التي يلعب فيها الدين دورا حاسما.

أولا- أزمة الاندماج والتوزيع :

إحدى المشكلات الخطيرة التي تعرض باكستان لحالة مزمنة من الاضطراب السياسي والأمني ولا تهدد الاستقرار السياسي فحسب بل الوحدة الجغرافية في البلاد، هي أزمة العلاقة بين الأقاليم الأربعة المشكلة للبلاد (البنجاب، السند، المناطق القبلية الشمالية الغربية Fata، وأخيرا إقليم بلوشستان).

تبدو مشكلة مشرف بصورة أساسية مع إقليمي بلوشستان والمناطق القبائلية الشمالية الغربية أكبر، مما يجعل من هذين الإقليمين -اللذين يتمتعان بحكومات ومجالس محلية ويعانيان من حالة شديدة من الفقر والبطالة- بيئة خصبة للجماعات الجهادية، ومركزا من مراكز التجنيد الرئيسية، وحاضنة اجتماعية وسياسية وأمنية كبيرة للقاعدة والجهاديين الآخرين، تمكنها من العمل والنشاط بعيدا عن القبضة الشديدة للسلطة المركزية في إسلام آباد.

وتكمن خصوصية هذين الإقليمين في علاقتهما بـ "الجهاديين" بأسباب متعددة، أبرزها الأزمة مع المركز وقوة الحركات الانفصالية فيهما، والشعور بالغضب والإحباط السياسي لموقف الحكومة المركزية من الحرب الأفغانية، مع وجود نسبة كبيرة من البشتون يشاطرون إخوانهم البشتون الأفغان السمات العرقية والاجتماعية والمصالح السياسية والدينية، مما خلق حالة من التلاحم بين القبائل والجهاديين، مما يجعل من مهمة ضبط الأمن والقضاء على وجود القاعدة وحلفائها في تلك المناطق مهمة في غاية الصعوبة على المدى القريب، مع وجود تضاريس جغرافية مناسبة تماما لحرب العصابات وعملية الكر والفر التي تتخذها الجماعات الجهادية في مواجهة كل من السلطات الباكستانية والأفغانية(١٥).

لقد وصل الأمر في خروج هذه الأقاليم، وبالتحديد إقليم المناطق الشمالية، على سلطة الدولة وعن نطاق السيطرة إلى حد أن المعارك العسكرية الشرسة التي وقعت بين الجيش الباكستاني ومتعاطفين وأفراد من طالبان والقاعدة داخل هذه المناطق لم تنته بسيطرة الجيش أو انتصاره عسكريا، بل أدت إلى توقيع اتفاقيتين مع القيادات القبلية في كل من وزيرستان الشمالية والجنوبية، تتضمنان عدم تدخل الجيش، مقابل أن يتولى أبناء تلك المناطق إخراج أنصار القاعدة وعدم توفير ملاذ آمن لهم.

لكن ما حدث هو على النقيض من ذلك، فقد تحولت تلك المناطق إلى عمق استراتيجي للعمليات المسلحة لحركة طالبان في أفغانستان، وأصبحت -في الوقت نفسه- موطنا ومركزا لكل من طالبان والقاعدة والمتعاطفين معهما. ويشير عدد من المراقبين والمحللين إلى أن قدرة عناصر طالبان على فرض الأمن ومحاربة العصابات في تلك المناطق ساهمت في تجذيرها وبناء تأييد شعبي حولها(١٦). ويتم الحديث اليوم عن "طالبان الباكستانية"، في تلك المناطق، حيث تشهد تطبيقا لأحكام الشريعة، وفرضا لمظاهر الأسلمة بصورتها المتشددة، وحالة شبيهة بأوضاع أفغانستان تحت حكم إمارة طالبان الأولى(١٧)، إذ لا يتردد أحد مدراء

التنمية الإقليمية في تلك المناطق في القول: "لو كنت أقطن تلك المناطق لانضممت فورا إلى حركة طالبان"(١٨).

بالإضافة إلى التعاطف الديني والسياسي البشتوني البلوشي مع طالبان والقاعدة، ثمة عوامل أخرى تلعب دورا كبيرا في جعل هذه المناطق بيئة مناسبة للجهاديين المحليين والوافدين، في مقدمتها حالة الفقر والتهميش والبطالة وانعدام البنية التحتية، وانتشار المدارس الدينية التي تغطي على غياب الدولة في تلك المناطق، مع شعور سكان تلك الأقاليم بغياب العدالة التوزيعية للموارد والفرص الاقتصادية.

فإقليم بلوشستان يمتد على الحدود الباكستانية - الإيرانية، وهو أكبر الأقاليم الجغرافية الباكستانية، على الرغم من قلة الكثافة السكانية فيه، وتمثل مدينة كويتا عاصمة هذا الإقليم. وتشكل القبائل البلوشية نسبة ٥٤,٧٪ من سكان الإقليم، بينما تمثل القبائل البشتونية نسبة ٢٩٪. وعلى الرغم من الغنى الكبير في الموارد الطبيعية في الإقليم -إذ يزود باكستان بـ ٤٠٪ من احتياجاتها من الطاقة- إلا أن سكان الإقليم يعانون من نسبة بطالة تصل -وفقا للإحصاءات الرسمية- إلى ١٢,٥٪، ويصل حجم الفقر إلى ضعف نسبته في إقليم البنجاب(١٩).

على الطرف المقابل، يعاني إقليم المناطق الشمالية الغربية (مناطق السبع) ظروفا اقتصادية متدهورة. ويصل معدل الدخل الفردي في تلك المناطق إلى ٥٠٠ دولار شهريا فقط بينما تقارب نسبة الفقر ٦٠٪. يتعانق هذا الوضع المتردي مع عدم وجود بنية تحتية متينة، والمعاناة الكبيرة من نقص الخدمات الأساسية في التعليم والصحة، وغيرهما، مما يجعل جزءا كبيرا من دخل المواطنين الشحيح يذهب باتجاه تأمين الخدمات الأساسية المفتقدة في الإدارة الحكومية، حيث يصل عدد المستشفيات إلى أربعين مستشفى تخدم ٣,١ مليون نسمة، بنسبة تصل إلى مستشفى واحد لكل ٦٠٧٦٢ نسمة. في حين يعتمد السكان على الزراعة بصورة رئيسية في اقتصاداتهم، في حين تنتشر تجارة السلاح والمخدرات في تلك المناطق. كما يعاني سكان المنطقة من أمية منتشرة وانخفاض في مستوى التعليم والثقافة.

ويشير تقرير لمجموعة الأزمات الدولية إلى أن صعود العمليات المسلحة وانتشار حالة التطرف في تلك المناطق هما نتاج "فقر الحكم الرشيد الذي يتضافر مع تاريخ طويل من الدعم الرسمي للمنظمات الإسلامية البشتونية"، بالإضافة إلى وجود قوات الاحتلال الغربي في أفغانستان المجاورة، وغياب الاهتمام الدولي في تلك المناطق، مما يجعل من الصعوبة على الجيش الباكستاني مواجهة هذه الحال فقط من خلال العمليات العسكرية(٢٠).

وفقا لما سبق، وعلى الرغم من الضغوط الدولية والغربية الشديدة على الرئيس مشرف -التي تطالبه بضبط المناطق الحدودية ومنع استخدام الأراضي الباكستانية من قبل مقاتلي طالبان- فإن هنالك إقرارا متأخرا بعدم القدرة على القضاء على القاعدة في تلك المناطق، إذ يؤكد تقرير صادر عن الاستخبارات الأمريكية أن المطلوب هو تحييد القاعدة في تلك المناطق لا القضاء عليها. وبدأت الدول الغربية تفكر بإعادة تأهيل المناطق الحدودية من خلال مشاريع تنمية وإعمار وتعليم طويلة المدى، وتخصيص نفقات بمئات الملايين لمساعدة الحكومة المركزية على تجفيف منابع الجهاديين، واقتلاع التربة الخصبة التي تساعد على توفير بيئة حاضنة لهم(٢١). خاصة أن بعض التقارير تشير إلى أن القاعدة تعتمد في عمليات التجنيد في باكستان عموما، وتلك المناطق خصوصا، على دور الجماعات الأصولية الباكستانية ذاتها التي تشترك مع القاعدة في العديد من الأهداف كنزعة العداء لأمريكا، والإحباط وخيبة الأمل من سياسة الرئيس مشرف، والسعي إلى إقامة دولة أصولية في تلك المناطق. وعلى الرغم من انتشار المدرسة "الديوبندية" الحنفية في باكستان التي تشكل المرجعية الدينية والفقهية لحركة طالبان -إذ تختلف عن المرجعية الدينية والفكرية السلفية لدى القاعدة- إلا أن حالة من "التزاوج السياسي" تبدو واضحة في السنوات الأخيرة بين الطرفين.

ثانيا- أزمة الشرعية والهوية:

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول مفصلية في التاريخ الباكستاني نفسه، فقد وجد الرئيس مشرف أنه مجبر على تغيير جذري في حساباته الاستراتيجية والسياسية، إذ وقف على مفترق طرق بين مشاركته في "الحرب الأفغانية" والانقلاب على طالبان، وبين خسارة علاقته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لصالح غريمه (الهند)، مع احتمال تدهور العلاقة أكثر مع الإدارة الأمريكية التي رفعت شعار "إما معنا أو مع الإرهاب"، مما يعني احتمال تصنيف باكستان ضمن "الدول الراعية للإرهاب".

حسم مشرف خياره بوضوح واندمج في "الحرب على الإرهاب"، وأدى دورا رئيسيا في سقوط حركة طالبان، مما أثار غضب واستياء الجماعات الإسلامية التي تشكل رقما صعبا في الحياة السياسية والاجتماعية الباكستانية، حيث تشكل مجلس العمل المتحد (من عدة جماعات ومنظمات إسلامية سنية وشيعية، أبرزها الجماعة الإسلامية برئاسة القاضي حسين أحمد، وجمعية العلماء المسلمين بقيادة مولاي فضل الرحمان) الذي يشغل ٦٣ مقعدا من أصل ٣٤٢ مقعدا، ويشكل القوة البرلمانية الثالثة(٢٢)، إذ تسيطر الرابطة الإسلامية - جناح "قائد أعظم" على المرتبة الأولى، يليها حزب الشعب البرلماني بقيادة بناظير بوتو.

على الطرف الآخر من الحرب على الإرهاب، تكمن قضية المدارس والمناهج الدينية. فعلى الرغم من أن الرئيس مشرف تمكن من إدخال تعديلات على المناهج الدينية، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من السيطرة على المدارس الدينية التي يقدرها بعض المراقبين بخمسة عشر ألف مدرسة، تقوم عليها جمعيات وجماعات دينية خارج سلطة الدولة.

ومع أن السلطات الباكستانية أصدرت تشريعا يلزم المدارس الدينية بالتسجيل الرسمي والتعريف بمناهجها وطلابها وجنسياتهم، إلا أن عددا قليلا من المدارس قد التزم بذلك، ولا تزال العلوم التي تدرس والأفكار التي يتلقاها التلاميذ خارج سيطرة الدولة، مع وجود تقارير دولية تؤكد أن جزءا من المواد التعليمية يحث على الثقافة الجهادية والموقف السلبي من الغرب والآخرين بتوازي ذلك مع دور هذه المدارس في التجنيد الحركي لدى الجماعات والمجموعات الإسلامية "المعادية للغرب" في باكستان.

وقد أدت أزمة المسجد الأحمر الأخيرة وسوء الإدارة السياسية

والإعلامية لها إلى تفاقم الصراع والخصومة بين مشرف والجماعات الإسلامية، وتأجيج مشاعر أنصار التيار الإسلامى ضده، باعتباره "حليفا للغرب" ضد الإسلاميين، فى الوقت الذى اتضح فيه أن محاولة مشرف تبنى خيار "الإسلام المستنير" لم تفلح فى الشارع الإسلامى الباكستانى ولدى الجماعات الأصولية التى حاولت عدة مرات اغتياله(٢٣).

مستقبل مشرف على المحك :

تبدو المعضلة التى تواجه مشرف وتشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار السياسى فى باكستان، بل وعلى حياة مشرف الخاصة، أن صراعه مع الشارع الإسلامى والجماعات والمجموعات المختلفة بمثابة مواجهة مع البنية الاجتماعية الباكستانية التى يتغلغل فيها الدين ويتحالف مع القبلية، ويصطدم مع السياسات التى كرستها السلطة الباكستانية خلال العقود السابقة، منذ الاستقلال عام ١٩٤٦، والتى ترتكز على أن هوية الدولة تقوم على الدين، فى سياق المواجهة مع الهند، أو التلاعب السياسى الداخلى بين السلطة والمعارضة العلمانية أو الليبرالية.

المفارقة أن مشرف لا يخوض معركته المصيرية مع الجماعات والمدارس الإسلامية مساندا بتحالف مدنى، بل على النقيض من ذلك يدخل مشرف فى صراع كبير وشديد مع القوى السياسية الأخرى، كحزب الشعب بقيادة بوتو، وحزب الرابطة الإسلامية الذى لا يزال مواليا لنواز شريف، ومع قوى مدنية ومعارضة أخرى، كان أحد فصولها الصراع بين مشرف وكبير قضاة المحكمة العليا، افتخار محمد شودرى.

فى الخلاصة، يمتاز المناخ العام فى العاصمة الباكستانية إسلام آباد، كما هو الحال فى الأقاليم المختلفة، بالتوتر السياسى والأمنى الشديد، والانزعاج الكبير من قبل مختلف الأطراف من الرئيس مشرف، وقد جعلت المعارضة شعارها فى الانتخابات القادمة العمل على إسقاطه.

وفى السياق ذاته، هنالك استفزاز للمشاعر الدينية وغليان فى الشارع الإسلامى الباكستانى ضد مشرف، بخاصة بعد حادثة المسجد الأحمر. ويبدو أن الأمور لا تتجه إلى التهدئة، وقد دخلت القاعدة مباشرة على خط الأزمة من خلال تصريحات للرجل الثانى، أيمن الظواهرى، تطالب بالقضاء على مشرف، وهى بلا شك ظروف مساعدة لعملية التجنيد السياسى والحركى من قبل الجهاديين، والاستثمار فى الصورة السلبية للرئيس مشرف بعد حادثة المسجد الأحمر.

فإذا أضيفت عوامل التوتر السياسى والأمنى فى إقليم البنجاب، والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة فى إقليمى البنجاب والسند إلى التدهور فى علاقة السلطة المركزية مع كل من الإقليم الشمالى الغربى وإقليم بلوشستان، فإننا أمام ظروف محفزة لنشاط الجماعات الجهادية المحلية والمجموعات الوافدة.

الهوامش :

١- انظر: الحياة العادية لمدبرى تفجيرات لندن:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_4684000/.4684923stm

وقارن ذلك بـ :

http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=4999

٢- انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_4206000/.4206922stm

٣- انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4782000/.4782285stm

٤- انظر: صحيفة الحياة، ٢٤ يوليو ٢٠٠٤.

٥- د. نشات حامد عبد الماجد، الرؤى الفكرية والخريطة التنظيمية للأفغان العرب:

http://www.islamonline.net/arabic/famous/10/2001/article2-b.shtml

٦- انظر: روبرت كلاين، جيش محمد عطا، ترجمة: حسن الشريف وكاميران حوج، منشورات الجمل، ط١ ٢٠٠٦، ألمانيا، ص١٠٣-١١٧، وقارن ذلك بـ: اعترافات خالد شيخ محمد: حجر الزاوية فى استئناف مقدم لتبرئة ٤ متهمين" الشرق الأوسط اللندنية، ١٩ مارس ٢٠٠٧

٧ -انظر ١٤ معتقلا من السجون السرية إلى جوانتانامو، موقع إسلام أون لاين، سبتمبر ٢٠٠٦، انظر:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-07/09/.08shtml

٨- استخدام مصطلح "الأممية الجهادية" يأتي في سياق الاحتراز والتفريق بين الأعضاء المنتسبين فعلا إلى القاعدة وأولئك الذين يتبنون أيديولوجيتها الجهادية في الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها، لكنهم ليسوا -بالضرورة- أعضاء فيها.

٩- لابد من ملاحظة منهاجية مهمة في هذا السياق، تتمثل في أن اعتبارات مشاركة باكستانيين في تفجيرات لندن لا ترتبط بالضرورة، أو فقط، بظروف باكستان، فالتفجيرات التي تمت في لندن أو محاولات التفجير -على سبيل المثال- شارك فيها أشخاص من مختلف الجنسيات، سواء أسيوية (كما هو الحال في تفجيرات السابع من يوليو ٢٠٠٥) أو أصول إفريقية (إحباط تفجيرات في الحادي والعشرين من يوليو في العام نفسه) أو عمليات لندن الأخيرة هذا العام ٢٠٠٧ (التي اتهمت فيها السلطات البريطانية عددا من الشرق أوسطيين)، مما يعني أن سؤال "الإرهاب الإسلامي" في أوروبا قد يرتبط بدرجة رئيسية بإشكالية الاندماج السياسي أو بتعبير خليل العناني "صدمة الحداثة" بصورة رئيسية، مقارنة بالتأثير الأقل للدولة أو البلد الأصلي لمن يقومون بهذه التفجيرات. قارن ذلك بـ: خليل العناني، "المتحولون" من سيد قطب إلى عبد الرشيد غازي .. القاعدة وجدار الحداثة"، الغد الأردنية، ١٤ يوليو ٢٠٠٧.

١٠- انظر: محمد سليمان أبو رمان، الإسلام السياسي في المؤسسات البحثية الأمريكية .. قراءة في دراسة "منظمات سياسية متطرفة .. الشبكة الإسلامية"

http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=177&catid=178&artid=2627 .

١١- انظر: حركة طالبان، الجزيرة نت، إعداد قسم الدراسات.

١٢- انظر: المشهد السياسي الباكستاني في عهد الجنرال برويز مشرف، مركز القدس للدراسات السياسية: www.alqudscenter.org وقارن ذلك بـ: محمد الشافعي، باكستان .. حرب الدخل- جذور العنف في باكستان، الشرق الأوسط اللندنية، ١٠ يوليو ٢٠٠٧.

١٣- انظر: اعتقال ١٤٠٠ ناشط في باكستان، موقع إسلام أون لاين، ١٤ يناير ٢٠٠٢، وقارن ذلك بـ:

http://arabic.cnn.com/2006/world/30/9/india.pakistan/index.html

١٤- انظر: ثقافة الجهاد في باكستان، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/READ.33HTM - 26k

١٥- انظر: عمر فاروق، البشتون النقطة الملتهبة بآسيا، الشرق الأوسط اللندنية، ٦ أكتوبر ٢٠٠٦، وقارن ذلك بـ: باكستان تخوض حربا مفتوحة ضد القاعدة في وزيرستان، صحيفة الرياض السعودية، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤.

١٦- انظر:

Pakistan Tribal Areas Appeasing the Militants, international crisis groups, 2006.

١٧- انظر: الطلبنة تزحف على حدود باكستان بعد أن تبخرت سلطات الدولة، الشرق الأوسط اللندنية، ٢٨ فبراير ٢٠٠٧.

١٨- انظر: ديفيد مونتيرو، إقليم وزيرستان .. بيئة خصبة لأنصار طالبان، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب www.icaws.org

١٩- انظر:

The Worsening Conflict in Balochistan international crisis groups, 2006

٢٠- انظر:

Pakistan Tribal Areas, ibid

٢١- انظر: رويترز "مسئولون أمريكيون: ملاذ القاعدة بباكستان قد يصعب الوصول إليه، ٢٦ يوليو ٢٠٠٧.

٢٢- انظر: المشهد السياسي الباكستاني، مرجع سابق.

٢٣- انظر: محمد الشافعي، حرب المسجد الأحمر .. معارك تكسير العظم بين الحكومة والمدارس الدينية تحكمها متغيرات الساحة السياسية، الشرق الأوسط، ٧ يوليو ٢٠٠٧.



ظاهرة المدارس الدينية فى باكستان .. الأبعاد السياسية والاجتماعية

■ خليل العناني *

تعد المدارس الدينية إحدى العلامات المميزة للحياة السياسية فى باكستان، وستظل هذه المدارس إحدى نقاط الجذب التى تثير شغف المراقبين والمهتمين، سواء لمتابعة الظاهرة الإسلامية فى نسختها المتشددة داخل باكستان، أو للتعرف على الدور الحيوى الذى تقوم به تلك المدارس فى تصدير العنف الدينى إلى خارج الحدود الباكستانية.

وتحظى ظاهرة المدارس الدينية الباكستانية بقدر من التعقيد والتشابك، بحيث لا تبدو مجرد مسألة تتعلق بمناهج التعليم الدينى التى يتم تلقينها للطلاب فحسب، وإنما كونها تعبر عن ثقافة مجتمعية تضرب بجذورها فى التاريخ الحديث لشبه القارة الهندية وليس باكستان فقط.

الجذور التاريخية لنظام المدارس الدينية :

كان أول ظهور للمدارس الدينية قبل ما يقرب من الف عام، حيث تم تدشينها للمرة الأولى فى القرن الحادى عشر وذلك فى بلاد (أجمر) أو الهند حاليا، وذلك عام ١٩١١ . وفى القرون الوسطى، كانت المدارس إحدى الأدوات التى يؤسسها الحكام من أجل ضمان الولاء لهم، وكانت تركز على دراسة الفقه. ومع دخول المغول لشبه القارة الهندية، تم التوسع فى مناهج التعليم كى تضم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ودراسة الحديث.

وفى أثناء الاحتلال البريطانى لشبه القارة الهندية، كانت المدارس أحد مظاهر التمدين الاجتماعى، وكان خريجوها يحظون بقدر من الاحترام والمكانة الاجتماعية، بينما يمثلون النخبة المتعلمة داخل مجتمعاتهم. ومع إحكام الاحتلال الإنجليزى فى جنوب أسيا، بدأت سلطات الاحتلال فى تغيير نظام المدارس. فقد تم إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الفارسية، وذلك عام ١٨٣٠، وذلك من خلال البيتين، أولاهما: شركة الهند الشرقية التى استقطبت عددا كبيرا من العمالة الهندية التى كانت مضطرة للتعامل باللغة الإنجليزية. وثانيتهما من خلال عمليات التبشير التى كانت تجرى على قدم وساق فى مناطق جنوب اسيا

وقد جاء التغيير الاهم عام ١٨٥٧، حين قامت الانتفاضة الشعبية فى الهند ضد سياسات الاحتلال البريطانى التى تصدى لها علماء المدارس الإسلامية، واعلنوا رفضهم للبعثات التبشيرية المسيحية التى كانت تستهدف الإسلام فى شبه القارة الهندية ومنذ هذه اللحظة، حدث تحول مهم، حيث تم إنشاء ما اطلق عليه مدرسة "دار العلوم" الإسلامية فى مدينة "ديوبند" الهندية وذلك عام ١٨٦٧، بعدها عمل "الديوبنديون" على نشر المدارس الدينية فى مختلف أرجاء القارة الهندية. ويقدر عدد المدارس الدينية فى الهند بنحو عشرة آلاف مدرسة، تضم بين جنباتها ما يقرب من مليون ونصف مليون طالب، فى حين تتحدث بعض التقارير عن أن هناك ما يقرب من ٦٠ ألف مدرسة دينية فى بنجلاديش(١).

وقد استمرت هذه الحال حتى تم تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ بين الهند وباكستان، حين سعى علماء باكستان إلى إنشاء مدارس دينية على نفس الطريقة الموجودة فى الهند، وقرروا إنشاء مدارس أهلية على نمط (دار العلوم) بديوبند، و(مظاهر العلوم) بسهارنفور فى كل أرجاء البلاد، فأصبح لكل اتجاه أو فرقة رئيسية مدارسها الخاصة بها (الديوبندية والبريلوية وأهل الحديث والجماعة الإسلامية والشيعة)، ثم نشأت بعد ذلك خمس لجان عليا للمدارس، لكل طائفة لجنة تشرف على مدارسها، حيث تعقد امتحانات تحت إشراف كل لجنة من هذه اللجان الخمس، ويمنح الدارس بعد امتحان التخرج شهادة تسمى (شهادة العالمية فى العلوم العربية والإسلامية)(٢).

الدور الاجتماعى للمدارس :

لا يقتصر الدور الذى تقوم به المدارس الدينية فى باكستان على مجرد تعليم الطلاب المناهج الدينية بمختلف تفرعاتها، وإنما أيضا تسهم بدور اجتماعى "إعالى" كبير جدا. وفى بلد يقرب عدد سكانه من ١٥٠ مليون نسمة ويحظى بمستويات مرتفعة من الفقر، يتزايد الدور المجتمعى الذى يمكن لمثل هذه المؤسسات أن تلعبه، حيث تقوم بملء الفراغ "التنموى" فى المناطق التى لا تصل إليها خدمات الحكومة الباكستانية. ففى باكستان ما يقرب من ١٥ الف مدرسة توفر التعليم المجانى لما يقرب من ١.٥ مليون طالب، كما أنها تقدم خدمات كثيرة للمجتمع الباكستانى تتراوح ما بين تقديم الفتاوى والإرشاد الدينى، وتوفير الائمة والخطباء للمساجد، وتوفير المدرسين والمواد الدراسية للطلاب بمختلف مراحل التعليم. والاكثر من ذلك أن ثمة احتراما كبيرا ومكانة اجتماعية يحظى بها خريجو هذه المدارس، لذا تحرص كثير من العائلات فى المدن الباكستانية، وليس الارياف فقط، على إرسال اولادهم لنيل حظ

(*) مساعد مدير تحرير مجلة السياسة الدولية

من التعليم فى هذه المدارس.

ولكن فى المقابل، تظل المناهج التعليمية التى يتم تدريسها نقطة سوداء فى هذا الوجه المشرق للمدارس، بالإضافة إلى نقاط سلبية عديدة أخرى، يمكن رصدها بوجه عام فيما يلى(٣):

١- تعزيز الانعزالية :

يغلب على طلاب المدارس الدينية ومدرسيها الانعزالية والتقوقع على النفس، تجدهم يعيشون فى المجتمع، لكن قلما تجدهم يتفاعلون مع مشاكله، وقد صار ذلك طبعا راسخا فى كثير منهم. لقد تغيرت الظروف قليلا بعد تجربة طالبان فى أفغانستان، ومشاركة المتخرجين من المدارس فى المعترك السياسى فى السنوات الأخيرة فى باكستان، لكن الانعزالية لا تزال تغلب على طلاب المدارس ومدرسيها.

٢- التربية على الجمود والانغلاق :

من أهم خصائص المدارس الدينية تربية المرتبطين بها على الجمود والمحافظة على التقليد فى كل شىء، بدءا من الزى، ومرورا بالأفكار والمناهج، وانتهاء بالسلوك العام فى الحياة، وقلما تجد الطلاب يقبلون شيئا مغايرا لما سمعوه من مشايخهم وأساتذتهم، ومن هنا يصرون على الزى التقليدى للعلماء الذى تعتبر العمامة جزءا أساسيا منه فى مناطق بلوشستان وإقليم سرحد وأفغانستان، ويصر بعضهم على المحافظة على المنهج الدراسى والكتب الدراسية القديمة التى تشبه الألغاز فى بعض المجالات العلمية.

٣- الاهتمام بالمسائل السطحية :

يهتم المدرس والطالب فى المدارس الدينية ببعض القضايا الخلافية الفرعية من مسائل الطهارة والعبادات التى يكون الخلاف فيها فى الغالب خلافا فى الترجيح، وكثيرا ما ينشغل معلمو الحديث والفقه بالبحث عن ترجيح مذهب من المذاهب الفقهية فى مسألة فرعية، وقد يقضى معظم أوقات السنة فى مثل هذه القضايا. وعندما يصل إلى القضايا المهمة فى حياة المسلمين، مثل المعاملات المالية والعلاقات الخارجية والآداب وعلاقة الشعوب بالحكام، فإنه يمر عليها مرور الكرام، ويكتفى بقراءة نص الحديث، ولا يتوقف عند مغزاه وهو نفس الحال مع بقية المواد من الفقه والتفسير وغيرهما.

٤- هيمنة الخلافات المذهبية :

من أهم مثالب المدارس الدينية وجود الخلافات المذهبية بينها، فإن المدارس الدينية تتبع التيارات الفكرية المختلفة، وهى تختلف فى قضايا عديدة، وهذا يؤثر على علاقات هذه المدارس ببعضها بعضا، وقد يدخل بعضها فى صراع دام بسبب بعض الخلافات المذهبية.

٥- مدارس ما قبل الحداثة :

لا تكاد المدارس الدينية فى باكستان تتواصل مع منتجات الحداثة المادية، فلا توجد أى فرص للأنشطة الطلابية المتعارف عليها فى المدارس الحكومية، وتكاد المدارس الدينية تخلو من الملاعب داخل مبانى المدارس الدينية، ولا توجد فرص للأنشطة الثقافية والفنية.

من جهة أخرى وفى إطار الطبيعة المحافظة للمدارس، فلا يستخدم الأساتذة طرق التدريس الحديثة فى المدارس الدينية، بل ولا يحبذون استخدام أدوات الكتابة الحديثة، كالسبورة واللوحات والرسوم البيانية، لشرح الدرس، ويتم تدريس كل المواد، حتى المواد الرياضية مثل "مادة المواريث" أو مادة الهندسة القديمة "تحرير إقليدس" بالطريقة الروتينية من غير استخدام الوسائل التوضيحية المناسبة لذلك.

المدارس "محاضن" للفكر الجهادى :

لا يمكن لأى مراقب أن يتجاهل الدور السياسى القوى الذى تقوم به المدارس الدينية فى باكستان، ونقصد بالدور السياسى فى هذا الإطار أمرين، أولهما: الدور الجهادى الذى تقوم به المدارس، سواء داخل باكستان أو خارجها، وثانيهما: الدور السياسى "المحلى" الذى تقوم به المدارس فى توازنات القوة داخل النظام السياسى الباكستانى.

بالنسبة للبعد الجهادى، فنظرا لاهتمامها الشديد بالمناهج الدينية والتزامها خطا سلفيا واضحا، باتت المدارس الدينية فى باكستان مقصدا لكل من ينشد الالتزام الدينى المحافظ والعودة للعصر الإسلامى الأول، وبالتالى استقطبت كل من يرغب فى تحصيل العلوم الشرعية فى نسختها الأولى. وبالإضافة إلى الطلاب الباكستانيين، فقد استقطبت هذه المدارس العديد من الطلاب الأجانب الذين جاءوا من مختلف الدول العربية والإسلامية على مدى العقود الخمسة الماضية. وهى فى ذلك كانت تحصل على دعم مادى من بعض "المحافظين" الأثرياء، سواء من دول الخليج العربى أو غيرها من البلدان الإسلامية. وتشير الإحصاءات إلى أن المدارس تتلقى ما يقرب من ١,٥ مليون دولار سنويا كمنح وتبرعات. لذا، لم يكن غريبا أن يصدر الرئيس الباكستانى برويز مشرف - وفى إطار تحولات ما بعد الحادى عشر من سبتمبر- قرارا بطرد عشرات الطلاب الأجانب من باكستان، وذلك فى إطار محاولاته للسيطرة على المدارس الدينية وكسر شوكتها.

وكان منطقيا، فى ظل حال الانغلاق وضعف التجديد الفكرى والدينى، أن تصبح المدارس الدينية بباكستان بمثابة "محاضن" للفكر الجهادى المتشدد التى تقوم بتفريخ عشرات المتشددين. وقد لعبت الظروف التى تمر بها باكستان -سواء لعلاقاتها المتشابكة مع أفغانستان وانخراط كثيرين من أبناء الشعب الباكستانى فى محاربة الاحتلال السوفيتى السابق لأفغانستان، أو لعلاقتها المضطربة مع الهند- دورا كبيرا فى توفير البيئة السياسية الملائمة لإنضاج هؤلاء الجهاديين.

ولا يزال هذا الوضع قائما حتى اليوم، حيث تعد باكستان "محطة" رئيسية فى خريطة العمل الجهادى حول العالم، وتبدو كما لو كانت قاعدة ارتكاز للعمليات الجهادية فى الداخل والخارج. وقد وفرت المدارس الدينية نوعا من البنية التحتية التى قام عليها تنظيم القاعدة فى أفغانستان طيلة النصف الثانى من عقد التسعينيات من القرن المنصرم. كما أنها لا تزال تمارس دورا مهما فى تغذية المنظمات الجهادية بالعديد من الكوادر والقيادات اللازمة لاستكمال بنيتها التنظيمية والبشرية.

ولا يستبعد كثيرون أهمية الدور الذى لعبته المدارس فى التفجيرات التى ضربت لندن فى السابع من يوليو ٢٠٠٥ (راجع موضوع محمد أبو رمان فى هذا القسم)، أو فى التحضيرات التى كانت تجرى لتنفيذ هجمات فى مطارات جلاسكو ولندن خلال شهر يونيو ٢٠٠٧.

الصراع بين نظام مشرف والمدارس الدينية :

تمثل المدارس الدينية لاعبا مؤثرا فى السياسة الداخلية الباكستانية، سواء لكونها تمثل ضمانة مهمة لحركات المعارضة

المدارس الدينية فى باكستان

تتضح أهمية الخدمات التعليمية التى تقدمها المدارس الدينية فى باكستان بالمقارنة بحالة الخدمات التعليمية التى تقدمها الدولة، فى بلد تعداده ١٦٠ مليون نسمة، منهم ٨٥ مليونا تحت سن ١٩ سنة.

تشير التقديرات إلى أن ٥٢٪ فقط من الأطفال فى سن التعليم ينتظمون فى الدراسة، ولا يكمل منهم المرحلة الابتدائية سوى ٤٧٪ من الذكور، و ٢٢٪ فقط من الإناث. وتبلغ نسبة الأمية نحو ٤٧٪، وإن كانت بعض التقديرات تشير إلى أنها أعلى بكثير.

وهناك، بشكل عام، ترد فى مستوى الخدمة التعليمية الرسمية، حتى على مستوى الأبنية التعليمية ذاتها. فهناك ٣٥٠٠ مدرسة ليس لها مبان، و ٤ آلاف مدرسة مهددة بالانهيار، و٢٩ ألف مدرسة لا تصلها الكهرباء، و ١٤ ألف مدرسة لا يوجد بها مياه جارية. وهناك فى جميع أنحاء باكستان أقل من ١٠٠ مدرسة ثانوية يوجد بها معامل للعلوم، كما يقدر أن ٤٠٪ من الميزانية المخصصة للتعليم ترد إلى الخزانة كل عام لأسباب بيروقراطية، أو لعدم توافر الإمكانيات لاستغلال هذه المخصصات.

المصدر : The Economist ، ٧ أبريل ٢٠٠٧ .

الإسلامية فى باكستان، وفى مقدمتها حزب الجماعة الإسلامية، أو لمحاولات الخروج من تحت سيطرة الدولة الباكستانية، وذلك على غرار الحال فى الأزمة الأخيرة للمسجد الأحمر.

يمكن القول إن المدارس الدينية فى باكستان تتخذ شكلا عنقوديا تشابكيا، بحيث ترتبط كل مجموعة من المدارس التابعة لمذهب أو إطار فكرى معين باتحاد أو منظمة تعاونية تقوم على تلبية احتياجاتها وتشكيل جماعة ضغط على الحكومة الباكستانية. وقد تشكلت بالفعل مجموعة من المنظمات التى تتفرع عنها مجموعات صغيرة من المدارس لمطالبة الحكومة الباكستانية بتحقيق العديد من الأهداف، منها -حسبما يشير مصباح الله عبد الباقى- الحصول على الاعتراف بشهادات المدارس ومعادلتها بشهادات نظام التعليم الحكومى، وهو ما تحقق فيما بعد.

وقد صارت هذه المنظمات والاتحادات ممثلة للمدارس التابعة لها، تتحدث باسمها وتشرف على وضع المناهج وتوحيدها فى جميع المدارس التابعة لها، وتشرف على نظام الاختبارات، فتضع الأسئلة وتشرف على إجراء الاختبار وتصحيح الأوراق، وتمنح الشهادات للناجحين، ولا تتدخل فى الأمور الإدارية والتمويلية والنظام الداخلى للمدرسة، إذ تعتبر هذه الأمور كلها من اختصاص إدارة المدرسة، فلا يتدخل فيها أحد من خارجها.

ولعل كبرى هذه المنظمات من حيث عدد المدارس التابعة لها هى "وفاق المدارس العربية باكستان" وهى المنظمة التابعة للاتجاه الديوبندى (٨٥٠٠ مدرسة)، يليه "تنظيم المدارس باكستان" التابع للاتجاه البريلوى (٢١٥٠ مدرسة)، تليهما "رابطة المدارس الإسلامية" (٧٧٥ مدرسة)، و"وفاق المدارس السلفية" (٧٥٠ مدرسة)، ويأتى فى النهاية "وفاق مدارس الشيعة" (٤٥٠ مدرسة).

لم تكن المدارس الدينية فى باكستان تمثل قلقا لدى الرئيس الباكستانى الحالى برويز مشرف فى بداية عهده ، خاصة أنه لم يعمد إلى إغضاب المنتمين إليها بعد انقلابه العسكرى عام ١٩٩٩. ولكن ما إن وقعت هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وبات نظام مشرف يمثل رأس حربة فيما يطلق عليه "الحرب على الإرهاب" التى تقودها الولايات المتحدة، حتى بدأ مشرف فى إعادة التفكير فى دور المدارس الدينية وضرورة العمل على تحجيمها وإحكام السيطرة عليها. من جهة أخرى، كثيرا ما شكلت المدارس شوكة فى حلق الرئيس مشرف بسبب انخراط خريجيها فى أنشطة سياسية، كما يتم توظيفهم فى الصراع المحموم على السلطة فى باكستان.

لذا، فقد اتخذ مشرف مجموعة من الإجراءات التى بدأها بشكل تدريجى، ما لبثت أن تصاعدت كلما شعر بالضغط الأمريكى عليه فى محاولة لإثبات قدرته على كونه شريكا فى الحرب "الأمريكية" على الإرهاب. ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلى:

١- إصلاح المناهج الدينية :

منذ أوائل عام ٢٠٠٢، بدأ نظام الرئيس مشرف حملة من أجل إصلاح المناهج التعليمية والدينية فى مختلف مراحل التعليم، وقد أطلق البعض على هذه العملية محاولة "عصرنة" التعليم فى باكستان، أى إضافة المواد العصرية فى مناهج المدارس الدينية. ومنذئذ، حرصت بعض المؤسسات والجامعات الباكستانية على إجراء بعض التعديلات الموضوعية والإجرائية فى طريقة إدارتها للمدارس. فعلى سبيل المثال، اشترطت جامعة "دار العلوم" بكراتشى -التى تعد من كبرى المؤسسات التعليمية الدينية فى باكستان- فى القبول والتسجيل أن يكون الطالب مجتازا اختبار الثانوية الحكومية على الأقل. وفى معهد العلوم الإسلامية بإسلام آباد، تدرس المناهج العصرية المقررة لدى الحكومة إلى جانب المواد الدينية من الصف السادس إلى درجة البكالوريس.

وفى عام ٢٠٠٢، وضع مشروع لإصلاح محتوى المناهج التعليمية فى باكستان، أطلق عليه "برنامج لإصلاح المدارس Madrasa Reform Project" تعهدت فيه الحكومة بتدريس المواد العصرية كالكمبيوتر واللغة الإنجليزية والعلوم الطبيعية. وقد وصل حجم المبلغ المرصود لتنفيذ هذا البرنامج إلى ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لإنفاقها على الكتب والمعلمين الذين يدرسون المواد غير الدينية، فضلا عن أجهزة الحاسب الآلى(٤).

٢- التسجيل الإجبارى :

كما سبقت الإشارة، فإن معظم المدارس الدينية فى باكستان لا تدخل تحت سيطرة الدولة الباكستانية، وإنما تعمل بشكل منفرد اعتمادا على مواردها الذاتية. وفى محاولة من الرئيس مشرف للتحكم فى هذه المدارس، أصدر قرارا فى أغسطس ٢٠٠٥ يفرض على جميع المدارس ضرورة التسجيل رسميا لدى السلطات وإرسال تقرير سنوى عن أنشطتها وأدائها خلال العام إلى

السلطات الحكومية، والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية لنفقاتها الفعلية والموارد التى حصلت عليها ومصادرها. كما يحظر القرار على المدارس "بث تعاليم أو نصوص تدعو إلى الجهاد أو إلى الحقد ضد الأديان الأخرى"(٥). وقد رفضت العديد من المدارس هذا القرار، واعتبرته نوعا من ممالأة نظام مشرف للضغوط الأمريكية.

٣- طرد الطلاب الأجانب:

عشية وقوع هجمات لندن وثبوت ضلوع العديد من الطلاب الأجانب الذين وفدوا إلى باكستان فيها، أصدر الرئيس مشرف قرارا بطرد ما يقرب من ١٤٠٠ طالب أجنبى خارج باكستان، كما أعلن أن بلاده لن تعطى تأشيرات للطلاب الأجانب الراغبين فى استكمال تعليمهم الدينى فى باكستان.

وقد اتهم مشرف المدارس الدينية بأنها مصنع لتفريخ الإرهابيين، وذلك بعد أن ثبت أن أحد منفذى تفجيرات السابع من يوليو فى لندن يحمل الجنسية البنجلاديشية قد حضر الى مدينة دينية بباكستان فى العام الدراسى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤. وقد رفضت العديد من المدارس الباكستانية هذا القرار، مؤكدة أن وضع طلابها الأجانب قانونى، ورفض بعضها تسليم الطلاب الأجانب لديها(٦).

وقد تراجع عدد الطلاب الأجانب فى المدارس الدينية فى باكستان بدرجة كبيرة منذ أن فرضت الحكومة الباكستانية قيودا شديدة على منح تأشيرات الدخول عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة.

ويعتقد كثيرون أن الإجراءات التى جرت بحق المدارس الدينية فى باكستان لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بل على العكس من ذلك، فقد زادت من حدة التوتر بين النظام الباكستانى وقطاعات عريضة من الشعب الباكستانى التى تستظل بخدمات المدارس الدينية.

لكن المنظمات التى قد تتأثر بمثل هذه السياسات كما يرى بعض المراقبين هى (٧):

– المنظمات الجهادية العاملة فى إقليم كشمير، والتى تتحرك ضد الاحتلال الهندى على حد تعبير الباكستانيين.

– المنظمات السنية والشيعية المتهمة بإثارة النزاعات الطائفية والتقاتل فيما بينها.

– المنظمات الدينية الثورية الجهادية داخل باكستان، والتى لا ترى مصلحة فى العمل الديمقراطى أو جدواه لتطبيق الشريعة، وتؤمن بالعمل المسلح لتحقيق ذلك، مثل منظمة "تنفيذ الشريعة المحمدية" فى مالاكند برئاسة الشيخ صوفى محمد، وشعارها "الشريعة أو الشهادة".

– الجماعات الإسلامية السياسية، التى تعتمد على العمل السياسى والديمقراطى لتطبيق الشريعة، ومن أهمها: جمعية علماء الإسلام، ويرأسها الشيخ فضل الرحمن، والجماعة الإسلامية وأميرها القاضى حسين أحمد، وجمعية علماء باكستان (البريلوية) وأميرها شاه أحمد نورانى، وجمعية أهل الحديث وأميرها البروفيسور ساجد مير.

– جماعة التبليغ والدعوة:

لذا، يشكك المراقبون فى أن تضعف هذه الإجراءات من حدة الدور الذى تلعبه المدارس الدينية فى باكستان، بل قد تفاقم المشاكل التى يتعرض لها النظام الباكستانى حاليا، مما يعنى استمرار المدارس فى لعب دور مهم فى رسم معادلات السياسة الباكستانية داخليا وخارجيا.

الهوامش:

(1) Alexander Evans, Understaning Madrasahs, Foreign Affairs, January February 006. p. 11.

(٢) أزمة التعليم الدينى فى باكستان على الرابط:

http://saaid.net/manahej/.21htm

(٣) راجع الدراسة المتميزة عن "قصة المدارس الدينية فى باكستان" لمصباح الله عبد الباقى على موقع إسلام أونلاين على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183484071456&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

(٤) راجع تقرير مجموعة الأزمات الدولية "باكستان .. مدارس كراتشى والعنف المتطرف"، عدد ١٣٠، مارس ٢٠٠٧ على الرابط:

http://www.crisisgroup.org/library/documents/asia/south_asia/130_pakistan_karachi_s_madrasas_and_violent_extremism.pdf

(٥) اسلام أونلاين على الرابط

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-13/09/article.03shtml

(٦) جريدة الشرق الأوسط، ٢٧ يوليو ٢٠٠٦، العدد ١٠١٠٣.

(٧) راجع موقع

http://saaid.net/manahej/.21htm

الحرب على الإرهاب والمساعدات الأمريكية لباكستان

■ محمد حافظ عبد المجيد *

ناقش الكونجرس الأمريكي نهاية شهر يوليو ٢٠٠٧ مشروع قانون يربط تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لباكستان - مستقبلا - بالخطوات التي تتخذها للقضاء على معسكرات تدريب المتشردين، واعتقال زعمائهم، ووقف الهجمات عبر الحدود، وكذلك تنفيذ إصلاحات ديمقراطية. ويطالب القانون الرئيس بوش بالتأكد من أن باكستان تحرز تقدما فيما يتعلق بهذه الخطوات، الأمر الذى أدى إلى استياء الحكومة في إسلام أباد. وقالت تنسيم إسلام، الناطقة باسم وزارة الخارجية في بيان، إن ربط المساعدات الأمريكية المقدمة لباكستان بجهود مناهضة الإرهاب قد تكون له نتائج عكسية، وإن مثل هذا الربط لم يكن في مصلحة التعاون المشترك فى الماضي.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت نحو ٢٠ مليار دولار مساعدات لباكستان فى فترة الاحتلال السوفيتى لأفغانستان وبعد انقطاع استمر أكثر من ١١ عاما، استؤنفت المساعدات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وقدمت أمريكا خلال السنوات الست الماضية نحو ١٠ مليارات دولار لباكستان مساعدات عسكرية واقتصادية مقابل انضمامها لتحالف الحرب على الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة ومن جانبها، انتقدت الحكومة الباكستانية ذلك التوجه الجديد من جانب الكونجرس، معتبرة انها قدمت الكثير لواشنطن من خدمات لوجيستية وأمنية مقابل تلك المساعدات، وأن خفض أو وقف تلك المساعدات لن يؤثر في الاقتصاد الباكستاني

استخدمت الولايات المتحدة الأراضي الباكستانية لأغراض التجسس على الاتحاد السوفيتي السابق، وأقامت لهذا الغرض قاعدة جوية، ثم تحولت باكستان إلى خط المواجهة الأمامي في الحرب ضد السوفيت في أفغانستان. وكما سبقت الإشارة، حصلت باكستان مقابل هذا الدور على نحو ٢٠ مليار دولار كمساعدات ومنح وقروض، مما ساهم في رفع معدل النمو الباكستاني بمقدار ٦.٥٪ سنويا أثناء حرب السوفيت في أفغانستان. لكن المساعدات توقفت بعد هزيمة السوفيت في أفغانستان وانهيار الاتحاد السوفيتي. ثم تعرضت باكستان لعقوبات، وفرض عليها حصار جزئي، إثر القيام بتفجيرات نووية عام ١٩٩٨، مما أدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي فيها إلى ما دون ٢.٧٪. ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إلى منطقة شبه القارة الهندية في أبريل ٢٠٠٠ لتشكل منعطفا مهما في العلاقة الأمريكية - الباكستانية، إذ بدا واضحا أن الإدارة الأمريكية توجه تركيزها الاستراتيجى إلى

(*) باحث فى العلوم السياسية

الهند، وهذا ما تمثل في إنشاء شراكة عسكرية واقتصادية وسياسية.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر، قررت واشنطن اتخاذ باكستان كحليف في الحرب ضد الإرهاب. فبادرت الولايات المتحدة إلى عرض استئناف المساعدات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه حذرت إسلام أباد من تداعيات سلبية في حال رفض التعاون مع الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أن هذه التهديدات غير المباشرة ساهمت في إحداث رد فعل سريع وإيجابي من جانب إسلام أباد.

وتلقت واشنطن تلك الاستجابة بتحركات عاجلة لدعم باكستان ضمانا لولائها. ففي ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١، قررت واشنطن رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت علي باكستان إثر القيام بتفجيرات نووية عام ١٩٩٨. وفي اليوم التالي مباشرة، وقعت الدولتان اتفاقا ينظم عملية تقديم المساعدات الأمريكية لباكستان.

وتضمن الاتفاق برنامجا لإعادة جدولة ديون باكستان المستحقة للولايات المتحدة، حيث تمت جدولة ٣٧٩ مليون دولار، إضافة إلي ١٠٠ مليون دولار منحة لدعم الميزانية الباكستانية، فضلا عن إعفاء إسلام أباد من سداد قروض وديون أخرى بلغت ١,٥ مليار دولار. وفي العام نفسه أيضا، قامت واشنطن بتخفيضات تجارية وجمركية على السلع المستوردة من باكستان. كما قدمت واشنطن لباكستان مساعدات إغاثة بلغت ٥٠٠ مليون دولار.

وفي ديسمبر من العام نفسه أيضا، قدمت أمريكا ١٠٠ مليون دولار مساعدة لباكستان لمراقبة المدارس الدينية. وفي عام ٢٠٠٢، تنازلت واشنطن عن ٦٠٠ مليون دولار من الديون المستحقة لهذا العام. وفي عام ٢٠٠٣، قامت بخصم ١٨٦ مليون دولار من دين بلغ مليار دولار. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما لباكستان قدره ٨٠٠ مليون دولار تحت بند صندوق الدعم الاقتصادي. بالإضافة إلي ذلك، مولت مساعدات تنموية وبرامج رعاية الطفولة والصحة بمبلغ ٥٣٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت ٨٢٤ مليون دولار ضمن المساعدات الاقتصادية والأمنية. وتحت بند جهود إغاثة ضحايا الزلزال وإعادة البناء، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٥ ملايين دولار، وملتزمة بتقديم مخصصات إضافية قدرها ٢٠٠ مليون دولار من أجل إعادة البناء في كشمير ومناطق الشمال الغربي. أما المساعدات العسكرية التي تلقتها باكستان حتى الآن، فتصل إلى نحو ٩٠٠ مليون دولار، إضافة إلى ٦٠٠ مليون دولار أخرى خلال العامين القادمين. وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الباكستانية ٨٠ مليون دولار شهريا عن الخدمات اللوجيستية التي تقدمها للقوات الأمريكية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن، ويبلغ إجمالي هذا المبلغ ٤,٨ مليار دولار.

وتمثل المساعدات الأمريكية لباكستان نحو ٧,٢٪ من إجمالي مصروفات الميزانية، و٠,٧٪ من إجمالي الناتج القومي الباكستاني، وذلك بخلاف المبالغ التي تقدمها الولايات المتحدة لباكستان مقابل خدمات لوجيستية للأمريكيين بواقع ٨٠ مليون دولار شهريا. وفي حالة ضمها للمساعدات، سوف تتضاعف نسبة المؤشرات السابقة.

وفضلا عن الفوائد المباشرة لهذه المساعدات، فقد كان لها أيضا فوائد غير مباشرة، حيث تدفقت مساعدات أخرى من الدول الحليفة لواشنطن علي باكستان بمجرد إلغاء العقوبات الاقتصادية عنها في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وتم عقد اتفاقية استراتيجية معها.

أى يمكن اعتبار الاتفاق الأمريكي - الباكستاني بمثابة إشارة خضراء لقيام حلفاء وأصدقاء واشنطن في العالم بضخ المنح والقروض والتسهيلات التجارية والمالية في شرايين الاقتصاد الباكستاني، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، وبعض الدول العربية. فعلي سبيل المثال، قدم البنك الدولي قروضا ومنحا ومعونات إنمائية لباكستان تقدر بـ ٥ مليارات دولار في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، بينما قدم صندوق النقد الدولي اعتمادات تقدر بنحو مليارى دولار. واستأنفت اليابان تقديم معونات لباكستان تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار سنويا، وقدم بنك التنمية الآسيوي عدة قروض آخرها ٣٠٠ مليون دولار، وتعهد بتقديم مليار دولار أخرى لباكستان خلال هذه الفترة. وتقدم بريطانيا ٩٦٠ مليون دولار سنويا لقطاعات التعليم الصحة والتنمية الاجتماعية، ووقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مع إسلام أباد اتفاقية قرض بقيمة ١١ مليون دينار (٣٧٥ مليون دولار) وذلك بجانب قرض سابق يبلغ ٢٨٦ مليون دولار في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦. وقدمت السعودية عام ٢٠٠٥ لباكستان مساعدات قيمتها ٥٧٣ مليون دولار من أجل مشروعات الإعمار وإعادة التأهيل في المناطق التي دمرها الزلزال، كما أقر مؤتمر المانحين - الذي عقد في إسلام أباد في نوفمبر ٢٠٠٥ - بتقديم ٦ مليارات دولار لصالح جهود الإعمار والتوطين. كما صدق الاتحاد الأوروبي علي مبلغ ٢٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية عاجلة لباكستان، إضافة إلي ٢٠٥ ملايين يورو تكلفة مشروعات قائمة، كما صدق على إلغاء الفائدة علي ديون مقترضة من منظمة الكومنولث (٢٠ مليون جنيه استرليني) وقد قامت ألمانيا بتقديم ٣٢٠ مليون مارك ألماني قروضا ومنحا مالية. كما قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة ٣٠ مليون دولار لباكستان لمساعدة السكان في المناطق الريفية. وفي ضوء هذا الترابط بين المساعدات الأمريكية ومساعدات الدول الأخرى، هناك خطر محتمل في حالة توقف أو خفض المساعدات الأمريكية فمن المرجح في هذه

الحالة أن ينسحب شركاؤها وحلفاؤها أيضا، وهو ما سيؤثر بالقطع بشكل كبير في الاقتصاد الباكستاني، خاصة في الفترة الحالية، حيث تقوم الحكومة الباكستانية بوضع برامج إصلاح اقتصادي، وتسعى إلى تحرير قطاعاتها ومؤسساتها الحكومية، واتباع منهج الخصخصة

وقد بدا أثر رفع العقوبات عن باكستان والمساعدات الأمريكية لها خلال السنوات الست الماضية في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٦٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١١٠,٧٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، بزيادة قدرها ٥٥,٦٪ وقد ارتفع معدل النمو الاقتصاد بمقدار ١٪ عام ٢٠٠٥ وبمقدار ٤,٣٪ عام ٢٠٠٧ عما كان عليه عام ٢٠٠٠، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي من ٤٧٠ دولارا عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨,١٪ عام ٢٠٠٧ وزادت الصادرات بنسبة ٧٥,٢٪ علي ما كانت عليه في عام ٢٠٠٠، والواردات بنسبة ٤٣,٦٪، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٤٧,٤٪، والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول العالم بنسبة ٥٥٪، وانخفضت الديون الخارجية بنسبة ٨٪من إجمالي الدخل القومي، والتضخم بنسبة ٤٪.

لذلك، تمثل المنح والمساعدات الخارجية أهمية قصوى من أجل الحفاظ علي المكاسب السابقة ومعدلات النمو الاقتصادي في أن واحد، خاصة أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها باكستان تتطلب توسعا في حجم الاستثمارات الأجنبية والقروض والمنح التمويلية التي تساعد على توفير برامج لتدريب العمالة، ودعم المشروعات الجديدة، فضلا عن سد الاحتياجات في المجالات التنموية والاجتماعية، مثل التعليم، والصحة، ورفع مستوى معيشة المواطنين.



رؤية أمريكية لتقسيم العراق

■ أشرف محمد كشك *

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج بوجه خاص، ابتداء بالتداعيات الطائفية، ومرورا بالتهديدات الأمنية لدول الخليج الست، ووصولا إلى حالة عدم الاستقرار التي رتبها خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي ومن ثم تعزيز دور إيران في مواجهة دول الخليج، الأمر الذي حدا بمراكز الدراسات الغربية عموما والأمريكية بوجه خاص لإعداد تصورات بشأن إمكانية إخراج العراق من مأزقه الراهن. ومن أهم ما أوردته تلك المراكز دراسة "العراق .. التقسيم السلس"، إعداد: إدوارد بي جوزيف ومايكل أوهانلون، مركز صبان لدراسات الشرق الأوسط، (مؤسسة بروكينجز) يونيو ٢٠٠٧.

The Case For Soft Partition In Iraq
By: Edward P. Joseph & Michael O'Hanlon
The Saban Center For middle East Policy
(The Brookings Institution)

التي تتناول تقسيم العراق كأحد البدائل المطروحة لحل المعضلة العراقية حاليا.

في مقدمة الدراسة، يرى المؤلف أنه ربما اقترب الوقت الذي يصبح فيه الأمل الوحيد لاستقرار العراق هو التقسيم السلس وذلك بدعم من المجتمع الدولي، حيث يمكن أن يتم الاتفاق بين العراقيين على تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق رئيسية لكل منها حكوماتها ومسئوليتها الأمنية الخاصة، وذلك على غرار المنطقة الكردية في الشمال. بيد أن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد يكون أمرا صعبا ومحفوفا بالمخاطر، إلا أنه - وفقا للدراسة - عندما يقارن بالبدائل الأخرى التي تتمثل إما في استمرارية الحرب الطائفية غير محدودة العواقب أو الانسحاب، فإن خيار التقسيم السلس قد يكون أكثر قبولا.

وتنطلق الدراسة في تبني هذا الخيار من حقائق يشهدها العراق على الأرض، تشير في مجملها إلى فوضى أمنية غير مسبوقة، لاسيما منذ تفجيرات سامراء في فبراير عام ٢٠٠٦، فضلا عن إخفاق جهود التسوية السياسية بين الجماعات العراقية، وبالتالي فإن التقسيم قد يصبح الوسيلة الوحيدة لتفادي الحرب الأهلية.

ومع التسليم بأهمية الحجج التي توردها الدراسة بشأن التقسيم، فإنه يلاحظ أنها ليست المرة الأولى التي تطرح فيها تلك الفكرة. ففي وقت سابق، أعلن الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن تقسيم العراق يعد تصحيحا للخلل التاريخي الذي ارتكبه البريطانيون بإقامة عراق موحد.

- تصريح السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة لصحيفة "لوموند" الفرنسية بالقول "ليس للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية في وجوب أن يكون هناك عراق واحد أو ثلاثة". وتشير هذه التصريحات إلى أن الجدل بشأن التقسيم لا يقتصر على الجانب الأكاديمي، وإنما تتداوله أوساط صانع القرار الأمريكي.

مواقف القوى العراقية من التقسيم:

تتباين رؤى القوى والتيارات السياسية العراقية بشأن قضية التقسيم، فالأكراد لديهم إجماع على مطالبهم ذات الصلة بالسيادة التامة على أراضيهم. أما السنة العرب، فهم يميلون لرفض خيار التقسيم السهل خشية العواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك، وبخاصة إهدار حقهم في عائدات النفط وتنامي النفوذ الإيراني، ويستهدفون استعادة مكانتهم السابقة إبان عهد صدام حسين. أما بالنسبة للشيعة، فيعارض الكثير منهم دعاوى التقسيم إلا أنهم في الوقت ذاته ليست لديهم ثقة في إمكانية تعايش الطوائف والأعراق المختلفة معا في العراق.

وبغض النظر عن حدوث التقسيم من عدمه، فإن الحقائق على الأرض تعكس مضامينه، حيث تحركت الأطراف الكردية والشيعية لتحقيق فكرة الفيدرالية استنادا إلى الدستور العراقي الذي ينص على إمكانية أن تقوم محافظتان أو أكثر بتشكيل فيدرالية خاصة

(*) باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بها، بل إن بعض التيارات السياسية فى العراق لا تتردد فى الإعلان عن الرغبة فى التقسيم مباشرة.

كما أن بعض الإجراءات التى اتخذتها الحكومة العراقية تعد مؤشرا نحو التقسيم، مثل قانون النفط الجديد الذى يمنح الأقاليم سلطة تفوق سلطة الحكومة المركزية، بالإضافة إلى قانون جديد يقضى بترحيل العائلات العربية من مدينة كركوك إلى مدن ومحافظات أخرى فى الجنوب، ومنحها حوافز على ذلك تصل إلى ١٥٠٠ دولار وقطعة أرض فى الجنوب، فيما يعد تمهيدا لاستفتاء سوف يجرى فى نهاية عام ٢٠٠٧ بشأن مصير كركوك.

ترى الدراسة أن انزلاق العراق إلى هاوية الحرب الأهلية ستكون له تأثيرات بالغة الخطورة على التركيبة الديموجرافية للبلاد. فطبقا للبيانات الصادرة فى يناير عام ٢٠٠٧ عن المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن هناك ما يقرب من مليونى لاجئ، علاوة على نزوح ١.٧ مليون شخص.

ووفقا لاستطلاع أجرته شبكة "إيه بى سى نيوز" الإخبارية ABC NEWS فإن ٥٩٪ من الشيعة (الذين شملهم المسح) يعتقدون أنه ينبغى تقسيم العراق إلى مناطق مستقلة، وقد انخفضت نسبة العراقيين المؤيدين لوحدة بلادهم من ٧٩٪ فى فبراير ٢٠٠٤ إلى ٥٨٪ فى مارس ٢٠٠٧.

ولكن مقابل هذا التأييد، هناك معارضة داخل العراق وخارجه أيضا، فهناك دول بارزة فى المنطقة ترفض التقسيم. إذ ترى الدراسة أن الدول السنية العربية تخشى من أن يكون الهدف من غزو الولايات المتحدة للعراق هو إضعاف الدول العربية القوية.

وترى الدراسة أن هناك عدة حجج من شأنها أن تكون مقنعة بالنسبة لخيار التقسيم فى ضوء البدائل التالية:

* إمكانية فشل استراتيجية تعزيز حجم القوات الأمريكية فى العراق قريبا، خاصة فى ظل القيود الحالية والمحتملة.

* الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق من الممكن أن يفضى إلى حدوث عملية إبادة جماعية داخل العراق مع إمكانية تدخل أطراف خارجية.

* الانسحاب الجزئى للقوات الأمريكية مع إعادة نشر الأعداد الباقية على الحدود العراقية من شأنه تقليص مخاطر الحرب الإقليمية التى قد تنجم عن حرب أهلية عراقية، إلا أن هذا لن يحول دون تفاقم الاحتقان الطائفى داخل العراق.

وقد يجادل البعض بأن مثل هذه الحرب الأهلية الشاملة تعتبر ضرورية لإقناع الأطراف العراقية بأن السلام هو الخيار الأفضل. لكن بعيدا عن الحكم على صحة هذا الافتراض من عدمه، فإن هذا سوف يفضى إلى كارثة إنسانية خطيرة، غير انه يضمن إثبات إخفاق كافة الجهود الأمريكية فى العراق. علاوة على ذلك، لا يوجد ما يضمن أن ينتهى المطاف بهذه الحرب الأهلية بإحلال السلام فى أى وقت قريب، بل إن الأمر الأكثر احتمالا فى هذا الصدد هو حدوث عملية إبادة جماعية وإفساح المجال أمام إيران من ناحية والقاعدة من ناحية أخرى للتحرك بحرية فى العراق.

ويثير ما تطرحه الدراسة فى هذا السياق عدة ملاحظات. أولاها: إن المخاوف من تقسيم العراق لدى دول الجوار تفوق نظيرتها العراقية، حيث إن ذلك قد يكون حافزا لدى بعض العرقيات للمطالبة بالانفصال ومن ثم تشهد المنطقة فوضى إقليمية غير مسبوقة. وثانيتها: هناك بعض الأطراف التى تعزز دورها الإقليمى بعد غزو العراق وفى مقدمتها إيران، وبالتالى فإن خيار التقسيم يدعم بالدرجة الأولى الدور الإيرانى الذى لم يعد يواجه منافسا إقليميا قويا بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمى. وثالثتها: لعل من أهم تداعيات تقسيم العراق هو تعزيز نفوذ القاعدة التى تتواجد بالعراق بالفعل، ولا تزال أحد أهم المعوقات أمام تحقيق الأمن والاستقرار، حيث أشار تقرير أمريكى صدر مؤخرا إلى أن "تنظيم القاعدة أضحى أكثر قوة عن ذى قبل". وفى هذا الإطار، يقول المحلل الأمريكى أنتونى كوردسمان "تقسيم العراق سوف يخلق بيئة خصبة لامتداد القاعدة، خاصة أنه من المتوقع حدوث صراعات داخلية تتورط فيها الدول السنية وهى فرصة سوف تنتهزها القاعدة من أجل بسط سيطرتها على رقعة هذه الدولة".

آليات التقسيم السلس :

أشارت الدراسة إلى عدة آليات لازمة من أجل عملية التقسيم، وهى:

أولا- ترسيم الحدود الإقليمية :

ترى الدراسة انه يتعين ترسيم الحدود بدقة متناهية، وسنكون هناك حاجة إلى دور خارجى قوى بعيدا عن الولايات المتحدة، على أن تقوم الأمم المتحدة (مع إمكانية مشاركة جامعة الدول العربية) بالجهد الأساسى فى هذا الصدد. حيث إنه خلافا لعملية دايتون فى البوسنة، فإن العراق يمثل موقفا قد تفتقر فيه واشنطن إلى المصداقية اللازمة لدفع هذه العملية. وعلى أى حال، ستكون الجماعات العرقية الرئيسية الثلاث بحاجة إلى أن يتم تمثيلها بشكل عادل، بحيث لا تطغى طائفة على الأخرى.

وهناك مبادئ أساسية ينبغى أن يتم وضعها فى الاعتبار فى سياق تقسيم العراق، أهمها ألا تؤثر هذه الحدود بأى شكل على توزيع عائدات النفط، ويتم تقسيمها بالتساوى على كافة العراقيين، وضرورة تعويض كل من يتم إعادة توطينهم، وحماية حقوق الأقليات فى المناطق الجديدة.

ويتعين على الحكومة الإقليمية - علاوة على النظام الفيدرالى -أن تمنح المواطنين كافة حقوقهم القانونية تحت إشراف نظام دولى لضمان النزاهة والحياد.

ثانيا- حماية المواطنين خلال إعادة التوطين :

يرى المؤلف أنه نظرا للتعدد العرقى والطائفى فى العراق، لا يحتمل أن تتم عملية التهجير بأمن وسلام. لذا، يتعين على قوات التحالف، بقيادة الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية، أن تخطط بشكل جيد لحركة تهجير السكان مع وضع المخاطر المحتملة لهذا الأمر فى الاعتبار. ويعتبر التعامل مع هذا الأمر غاية فى الأهمية.

احتياطيات النفط العراقى حسب المحافظات

المحافظة	الاختلاط العرقى/ الطائفى	نسبة احتياطيات النفط المقدرة
البصرة	شيعة عرب	٥٩
ميسان	شيعة عرب	٨
ذى قار	شيعة عرب	٥
المثنى	شيعة عرب	.
القادسية	شيعة عرب	.
النجف	شيعة عرب	.
كربلاء	شيعة عرب	.
بابل	شيعة عرب/ سنة عرب	.
واسط	شيعة عرب	١
الأنبار	شيعة عرب	.
بغداد	شيعة عرب/ سنة عرب	٦
صلاح الدين	شيعة عرب	٣
ديالى	شيعة عرب/ سنة عرب/ أكراد	١ (ثلاثة حقول غاز)
تميم	أكراد/ سنة عرب	١٢
السليمانية	أكراد	. (حقلا غاز)
أربيل	أكراد	٣
دهوك	أكراد	.
نينوى	سنة عرب/ أكراد	٣

المصدر: كامل المهيدى، التوزيع الجغرافى لحقول النفط العراقية وعلاقته بالدستور الجديد، معهد مراقبة عائدات العراق، نيويورك، مايو ٢٠٠٦، ص١٤.

لأن غالبية الدول لا تتوافر لديها خبرات جيدة حول حماية المدنيين بوجه عام، ومن ثم فإن هذه المسألة تمثل تحديا كبيرا فى حد ذاتها.

وهناك عدة مبادئ ينبغى الالتزام بها فى إطار هذه المهمة، منها الاستعانة بقدرات قتالية لحماية أفواج النازحين، إلى جانب النهوض باستراتيجية موسعة تتجاوز مجرد التحركات التكتيكية للسكان، حيث ينبغى أن يتم تعزيز وجود قوات الأمن بشكل تدريجى حول منطقة بعينها خلال الأيام السابقة لعمليات التهجير، وذلك لإجهاض أى محاولة من شأنها عرقلة هذه التحركات أو التأثير عليها بالسلب.

وبعد رحيل هذه القوات، ينبغى أن يتم الاحتفاظ ببعض القوات لفترة أطول من المعتاد للمساعدة فى إرساء الاستقرار بهذه المناطق.

ثالثا- مساعدة العراقيين على بدء حياة جديدة بعد إعادة التوطين:

ترى الدراسة أنه يجب مساعدة هؤلاء على بدء حياة جديدة، وضمان الخدمات الأساسية التى يحتاجون إليها من رعاية صحية إلى غذاء وتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، علاوة على مساعدتهم فى الحصول على مساكن وفرص عمل.

وتعتبر مسألة فرص العمل الأكثر صعوبة، حيث إن العراق فى الوقت الراهن يفتقر إلى وجود قطاع خاص قوى. لذلك، فإن الحل يكمن فى النهوض ببرنامج رسمى على المدى القصير لتوفير فرص العمل.

وقد تكون مسألة الإسكان مشكلة معقدة، إلا أنها أسهل فى التعامل معها. فمن الممكن أن يتم تنفيذ برنامج إسكانى تحت قيادة وإشراف الأمم المتحدة ، إذ لا ينبغى أن تتولى القيادة الشيعية لوزارة الإسكان العراقية إدارة هذه العملية.

مقومات ما بعد التقسيم :

أولا- تقسيم عوائد النفط:

تتركز معظم الحقول النفطية فى المناطق الشيعية، ثم فى الشمال الكردى، وهناك نسبة قليلة (مقارنة بحجم السكان) فى المناطق التى تقطنها أغلبية سنية. ومن الصعوبة بمكان أن يتم طرح إحصاءات دقيقة فى هذا الشأن، لكن فى الغالب يلاحظ أن السنة

العرب الذين يمثلون ما يقرب من ٢٠٪ من السكان يسيطرون على منطقة تشتمل على ما لا يزيد على ١٠٪ فقط من إجمالي الموارد النفطية للعراق.

بالتالي يجب أن يعتمد التقسيم السهل الناجح على التوزيع العادل لعوائد النفط من أجل ضمان حصول كافة العراقيين بالتساوي على عائدات ثروات بلادهم. بيد أن هذا من الناحية العملية أمر صعب التنفيذ، حيث لا يمكن أن تقتصر استخدامات عائدات النفط العراقي على منحها للمواطنين فحسب، بل إنها تعتبر مصدرا رئيسيا لعائدات الميزانية الحكومية.

ولذلك، ينبغي أن يتم النهوض بنظام جديد تتعدد فيه تخصيصات هذه العوائد، بأن يتم تخصيص ٢٥٪ منها - على سبيل المثال - للمواطنين مباشرة، و٣٥٪ للحكومات الإقليمية، و٢٠٪ لحكومة بغداد المركزية، و١٠٪ لتغطية تكاليف صيانة وتحديث وحماية منشآت النفط، و١٠٪ تستخدم في إطار محفزات للمساعدة على حماية حقول النفط وجذب المستثمرين وتحسين وتطوير موارد النفط.

ثانيا- مراقبة المواطنين:

ترى الدراسة أن أنصار القاعدة سوف يحاولون تحدى أى ترتيبات من شأنها دعم الاستقرار في العراق. بيد أن هذا لن يمثل تحديا خطرا بالنسبة للتقسيم، لأنه لن تكون هناك أسباب تدعو العراقيين إلى ممارسة القتل أو التطهير العرقى ضد بعضهم بعضا، حيث ستشهد كل منطقة انسجاما عرقيا وطائفيا.

لكن من الأهمية بمكان أن يتم اتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد، مثل أن يتم تشديد إجراءات المراقبة ضد العناصر المشتبه بها، والتى يمكنها أن تخترق الحدود. علاوة على ذلك، فإن الإصدار السريع لبطاقات تحديد الهوية وإقامة نقاط التفتيش يعتبر من التدابير المهمة في النظم الفيدرالية.

ثالثا- تقليص الدور العسكرى الخارجي :

ترى الدراسة أن قوات الأمن العراقية، التى تتسم بالضعف بطبيعتها، سوف تصبح أكثر ضعفا مع إعادة تنظيمها في مراكز الشرطة بالمناطق المقسمة أو المنظمات شبه العسكرية. وهذه الحقائق إلى جانب التحديات المستمرة ذات الصلة بتدريب القوات العراقية سوف تحول دون أى تخفيضات كبيرة في حجم القوات الأمريكية خلال الفترة التى تتراوح بين ١٢و١٨ شهرا اللازمة لتنفيذ استراتيجية التقسيم السهل.

لكن بعدما تدخل هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ، فإن الوضع سوف يشهد تحسنا ملموسا. والعراق البالغ تعداد سكانه نحو ٢٥ مليون نسمة، سوف يكون بحاجة إلى ما يقرب من ٥٠٠ الف فرد من قوات الشرطة او حفظ السلام. وبافتراض أن إجمالي القوات العراقية - بعد عملية التقسيم - سيبلغ ٣٥٠ الف فرد، فإن هذا يعنى الحاجة إلى عدد إضافي يقدر بـ ١٥٠ الف فرد من قوات حفظ السلام، من بينهم ١٠٠ الف جندى أمريكي على الأقل.

رابعا- بناء مؤسسات محلية بالأقاليم :

ترى الدراسة أنه بالرغم من تحديات إعادة الإعمار، إلا أنه لاتزال هناك عدة أسباب تدعو للتفاؤل في أن تصبح المناطق العراقية الثلاث في حال أفضل مما عليه العراق الآن. فربما تفتقر الحكومات المحلية إلى عنصر الخبرة، لكنها ستتمتع بوضع أفضل لدى شعبها، وسوف يؤدى هذا بدوره إلى تمكينها من الحكم بفعالية.

وعلى خلفية تعقد بعض جوانب عملية الحكم قياسا على الموارد الفيدرالية، فإن ثمة احتياجا إلى بناء مستشفيات حديثة وجامعات وسن قوانين تهدف إلى حماية وتشجيع الاستثمار، والنهوض بخطة شاملة لبناء وتحديث البنية التحتية.

لذلك، فإن بناء أو تحديث مؤسسات محلية بالأقاليم هو من الأمور المهمة التى تساعد على استقرار الوضع بعد التقسيم.

وتشير الدراسة إلى أن الأطراف الإقليمية باستطاعتها الاضطلاع بدور محورى في تطبيق أى خطة بشأن العراق، علاوة على دول الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة، علما بأن الطرفين الرئيسيين في هذه المعادلة هما العراق والولايات المتحدة.

وحول فكرة التقسيم التى دعت إليها الدراسة، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولا: بعيدا عن المتطلبات التى أوردتها الخطة بشأن التقسيم، سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو سياسية، يلاحظ أنها جعلت مسئولية هذا التحول منوطة بعدة أطراف، ابتداء بالعراقيين أنفسهم، ووصولا إلى الدور المهم للأطراف الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمنظمات الدولية المعنية. وهنا ثمة تساؤل مهم حول إمكانية أن تتوافق مصالح هذه الأطراف مع المصالح الوطنية العراقية، بما يساعد العراق على الخروج من النفق المظلم الذى يشهده حاليا، سواء كان هذا من خلال التقسيم أو غير ذلك.

ثانيا: لا شك في أن المشكلة التى تواجه العراق حاليا هى تردى الأوضاع الاقتصادية كنتيجة طبيعية لتردى الأوضاع الأمنية، ولوحظ أن المحور الرئيسى في الاستراتيجية المشار إليها هو ضرورة وجود برنامج رسمى يتضمن تقديم الخدمات الأساسية لكافة المواطنين دون تمييز، فضلا عن تقسيم عوائد النفط بشكل عادل، ويتناقض ما تطرحه الدراسة مع الواقع العراقى الراهن، حيث إن تنفيذ تلك الاستراتيجية يتطلب إعادة النظر في العملية السياسية برمتها، فضلا عن عدد من القوانين وفي مقدمتها قانون النفط.

ثالثا: تأكيد الدراسة أن العراق سيبقى ضعيفا لسنوات مقبلة، وما تنادى به من ضرورة استمرار تقليص أعداد القوات المسلحة العراقية، هو تبرير لاستمرار القوات الأجنبية بالعراق مستقبلا تحت ستار الحد من النزاعات بين الدويلات المقترحة.

ونخلص مما سبق إلى نتيجة عامة مؤداها أن الدراسة، بالرغم من كونها لا تعبر عن وجهة نظر رسمية بشأن مستقبل العراق، إلا أنها تثير القلق حول سيناريوهات مستقبلية للعراق، من أبرزها التقسيم الذى ربما يكون بداية لفوضى إقليمية غير محدودة المدى والتداعيات.



أخطاء الغرب الاستراتيجية في التعامل مع المسلمين

د. السيد أمين شلبي *

لم يشهد التاريخ وجود عداء بين أمريكا والعالم الإسلامي، بل لقد تحالفت أمريكا مع العالم الإسلامي في صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي، وقدمت الدعم العسكري والسياسي للمجاهدين الأفغان في مقاومتهم الوجود السوفيتي. غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثرت بعمق على الفكر والمجتمع الأمريكي، باعتبار أن الذين قاموا بعمليات ١١ سبتمبر قد جاءوا جميعا من مجتمعات إسلامية، بذلك تغيرت الصورة، وجرى الربط بين هذا الهجوم وظروف وأوضاع المجتمعات التي افرخت هؤلاء الارهابيين. ومنذ هذا التاريخ، اعتبرت الولايات المتحدة ان عدوها الرئيسي هو الارهاب وانها ستقاومه على مستوى المجتمعات التي تفرخه وتؤويه وتساعده، ومن ثم جاءت حربها على افغانستان والعراق. وعلى الرغم من ان المسئولين الامريكيين عبروا في تصريحاتهم عن ان عداءهم هو للجماعات الاصولية والاسلامية وليس للاسلام، الا ان الامر لم يخل من ظهور تيارات فكرية امريكية تعتبر ان الاسلام يحض على العنف، وانه في جوهره معاد للديمقراطية. وقد كان لهذا صدى في المجتمعات الاسلامية، التي اعتبرت ان حرب امريكا على افغانستان والعراق، فضلا عن عدائها لايران ، هي هجوم على الاسلام والمسلمين. وهكذا نشهد تعقدا وتوترا بين امريكا والعالم الاسلامي، وشكوكا ومخاوف متبادلة، وهذه الحالة هي التي دفعت العديد من الخبراء والمحللين الى فحص علاقة امريكا بالعالم الاسلامي، ومن بين هؤلاء الدبلوماسي والباحث السنغافوري كيشور محبوباني Kishor Mahpopani في كتابه الاخير الذي صدر بعنوان

"Beyond the Age of Innocence, Rebuilding the Trust Between America and the World".

ويبدأ محبوباني هذه المناقشة باعتبار انه نظريا يجب ألا يكون هناك توتر بين امريكا والعالم الاسلامي، فلم يهدد العالم الاسلامي امريكا ابدا، وكانت معظم صلات امريكا بالعالم الاسلامي العربي وغير العربي حميدة. وقد ساعدت الحرب الباردة على تعميق علاقات امريكا بالمجتمعات الاسلامية عبر العالم، حيث أدرك صناع السياسة الامريكية أن الاسلام يمثل حاجزا طبيعيا ضد توسع الشيوعية. وقد صنع الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ تحالفا بين امريكا ومعظم العالم الإسلامي، حيث تلاقت مصالح الطرفين. ولكن المفارقة أنه حين حطمت أمريكا الإمبراطورية السوفيتية، فانها أيضا قد ايقظت ماردا من المشاعر الاسلامية. لقد قدمت هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان المذاق الاول للنصر لمجموعة لم تخبر سوى الهزيمة على امتداد عدة قرون، وقدم نصر المجاهدين في أفغانستان للامة الاسلامية ما قدمه النصر الياباني على روسيا عام ١٩٠٥ للآسيويين الآخرين. لقد ألهمت الهزيمة السوفيتية في افغانستان أسامة بن لادن ان يعتقد أن الإسلام يستطيع أن يغلب قوة دولية عظمى. وفي المقابل، ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة، بعد نهاية الحرب الباردة، نظريات مثل نهاية التاريخ، تبشر بأن بقية العالم سوف يدرك الآن ان الوسيلة الأفضل والوحيدة للتقدم هي ان تصبح نسخا اخرى من الغرب. غير أن لحظات الانتصار تنتج لحظات من فقدان البصر. فبينما كانت العواصم الغربية مشغولة بالاحتفال بانتصار الغرب، فقد فشلت في ملاحظة احتفالات المحاربين الاسلاميين الذين أتوا من كل العالم الاسلامي لمحاربة السوفيت في افغانستان، والذين آمنوا بأنهم هم الذين هزموا الامبراطورية السوفيتية لأنهم لم يشاهدوا أي محارب امريكي او اوروبي يحارب الى جانبهم. لقد كان المجاهدون سعداء لتلقي

(*) سفير مصري سابق، المدير التنفيذي للمجلس المصري للشئون الخارجية.

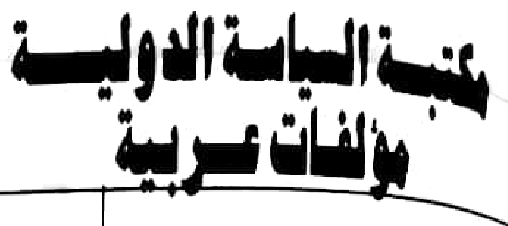
الاسلحة الغربية ولكنهم ايضا لاحظوا "الجبن" الغربى حول دخول ميدان المعركة مباشرة. وهكذا، استخلصوا ان المحارب المسلم سوف ينتصر فى النهاية على المحارب الغربى، لأن المحارب الاسلامى لا يخاف الموت.

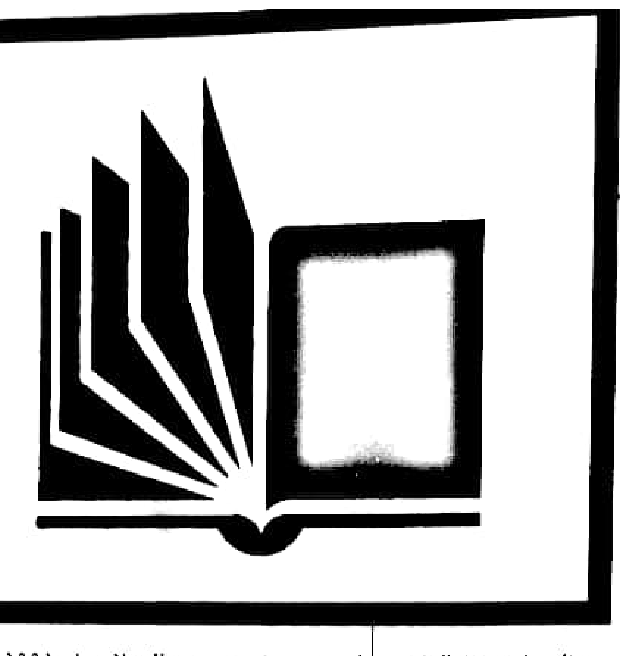
وهكذا ظهر محارب جديد على استعداد لأن يفجر نفسه بناء على تعليمات يتلقاها. ويعتبر محبوبانى ان هذا لم يكن تطورا حتميا، فالاسلام ليس بالطبيعة دين العنف، بل على العكس ينظر إليه غالبا على انه "دين السلام"، وقد عاشت المجتمعات الاسلامية فى سلام مع نفسها ومع جيرانها لقرون. فالتشدد الذى نراه فى كل ركن من اركان العالم الاسلامى اليوم ليس طبيعيا، بل نتيجة عدد من العوامل، ليس اقلها سلسلة القرارات الخاطئة التى اتخذها صناع القرار الغربيون فى حينها. وقد لا يكون الغرب واعيا بذلك ولكن هذا الانفجار الجارى للغضب الاسلامى هو تراكم قرون من العمل الغربى. وينقل محبوبانى عن عدد من المسلمين الامريكيين المعتدلين رأيهم فى ان معظم الصراعات فى العالم الاسلامى وظهور الجماعات المتطرفة لها جذورها فى فشل هذه البلدان فى أن تبنى نظما شرعية ومنتجة اجتماعيا وسياسيا. وبدلا من أن يدعم الغرب المسلمين المعتدلين، فان العكس قد حدث من خلال سيطرة سياسات قصيرة الأجل على الاستراتيجيات البعيدة، ولا تزال المواقف الامريكية والغربية المتناقضة تعوق الاستقرار فى العالم الاسلامى. ويتوقع محبوبانى اننا سوف نقضى الجزء الاكبر من القرن الحادى والعشرين فى التعامل مع المشكلات العديدة التى ولدتها هذه السياسات المتناقضة والمشوشة.

ويعدد محبوبانى ثلاثة اخطاء استراتيجية ارتكبها الغرب وامريكا فى التعامل مع العالم الاسلامى، أولها افتراض ان المصالح الطويلة الاجل يخدمها بشكل افضل إبقاء الدول الاسلامية تغوص فى الفقر والتخلف، وثانيها هو عدم إشراك العالم الاسلامى فى مشاريع التحديث الناجحة. لقد كان للولايات المتحدة خطة ناجحة لتنمية أوروبا هى خطة مارشال، وكذلك خطة تنمية اليابان. فلماذا لم تصمم مثل هذه الخطط للعالم الاسلامى؟ اما الخطأ الثالث، فهو عدم رؤية الاهمية القصوى لتشجيع نجاح المسلمين المعتدلين فى المجتمعات الاسلامية، فبدلا من مساعدتهم ساعد الغرب هؤلاء الذين يقمعونهم.

لقد أخطأ الغرب حين لم يركز على الترويج لانتشار التعليم العلمانى الحديث فى المجتمعات الاسلامية، وحين غض الطرف عن تقديم ٣٠٠ مليون دولار من الاموال السعودية الخاصة سنويا لتأسيس المدارس المتأثرة بالفكر الارهابى، والتى تدعم اصولية العصور الوسطى وليس الحداثة. كما أخطأ الغرب حين اعتمد سياسات اقتصادية تدعم مصالح فئات محلية محدودة على حساب أهداف استراتيجية أوسع. وأبرز مثال على هذا عندما طلب الرئيس الباكستانى برويز مشرف من امريكا حصصا اكبر من المنسوجات لخلق فرص عمل أكثر فى بلاده، وهو ما رفضته امريكا، لان قلة من الناخبين من عمال النسيج فى كارولينا الشمالية كانوا اكثر اهمية من المصلحة القومية الاوسع فى تمكين مشرف من البقاء سياسيا. ويستخلص محبوبانى ان الولايات المتحدة تحتاج الى صحوة شاملة. فرغم أنها اليوم تتدخل فى المجتمعات الاسلامية بدرجة أكبر مما فعلت فى التاريخ الاسلامى كله، الا انها تفعل ذلك بفهم أقل من المطلوب للقوى التى تتعامل معها. ولو كان بن لادن مجرد فرد أسئ توجيهه - من النوع الذى تنتجه البشرية من وقت لآخر مثل هتلر وبول بوت - فان المشكلة سوف تحل اتوماتيكيا بتصفيته. ولكن اذا كانت عقيدته وافكاره ورؤاه هى تجسيدا لمجموعة قوية من المعتقدات فى عقول الكثيرين، فان تصفيته لن تحل شيئا. إن ما يجب التعامل معه هو هذه المجموعة القوية من المعتقدات، وليس لدى امريكا او الغرب سياسة شاملة طويلة الاجل للتعامل معها.

وهكذا يضع محبوبانى يده على الاخطاء الاستراتيجية للولايات المتحدة فى التعامل مع الاسلام وعدم فهمها للقوى الرئيسية التى تعمل فى المجتمعات الاسلامية ولا للعوامل والسياسات التى تراكمت وتسببت فى اشتعال الغضب الاسلامى عبر قرون. والمعنى المباشر لهذا التحليل انه من اجل تبديد المخاوف المتبادلة بين الولايات المتحدة والغرب من ناحية وبين الاسلام من ناحية اخرى، لابد من اعادة النظر بطريقة جذرية فى هذه السياسات وعلاج المصادر التى تغذى سوء الفهم وتثير المخاوف.





السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى الفترة ما بين ١٩٩٣ - ٢٠٠١

حسن عارف عبد الله سليمان

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

فى ظل ظروف ومستجدات محلية وإقليمية ودولية، أهمها انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، واندلاع حرب الخليج الثانية التى رسمت خريطة جديدة للشرق الأوسط، رافقها ازدياد الوضع سوءا لفلسطين والفلسطينيين، جاء الرئيس كلينتون وإدارته الديمقراطية للسلطة، وكانت الفرصة مهيأة لوضع جديد تمثل فى مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات الثنائية والمتعددة بين الأطراف المختلفة. وقد أدت هذه التطورات إلى ولوج المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى منحى آخر، واستخدام آلية المفاوضات السرية التى نتج عنها اتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ الذى عرف بإعلان مبادئ أوسلو.

باشرت إدارة كلينتون المشاركة كوسيط فى رعاية عملية السلام، مرورا بسلسلة من اللقاءات التفاوضية فى واشنطن والقاهرة وشرم الشيخ، وواى ريفير وكامب ديفيد الثانية وطابا. وقد تخلل تلك الفترة مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين فى نوفمبر ١٩٩٥، واندلاع انتفاضة النفق فى أكتوبر ١٩٩٦، واندلاع انتفاضة الأقصى بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وزيارة أرييل شارون للحرم القدسي. وقد انتهت هذه الفترة بانتقال دفتى الحكم فى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى التيارات اليمينية.

قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب، تعرض فى الباب الأول للتطور التاريخي للمواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية حتى حرب بوش، فقد تم استعراض موجز لآراء ومواقف الرؤساء الأمريكيين عن فلسطين منذ الرئيس وودرو ويلسون وحتى بوش الأب، والتى تظهر استمرار وثبات الموقف الأمريكي المتميز والداعم للحركة الصهيونية واليهود مقابل عدائه لفلسطين والفلسطينيين، بالإضافة إلى محددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. فهذه المحددات تنظر إلى القضايا العربية عموما، والقضية الفلسطينية خصوصا، فى إطار الاستراتيجية الكونية لها ككل وفى إطار توازن القوى الدولي والصراع الدولي، سواء مع الاتحاد السوفيتي حتى تفككه ونهاية الحرب الباردة، ثم فى إطار الحرب العالمية على الإرهاب والتطرف الإسلامي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فى عصر ما بعد الحرب الباردة. كما تقيدت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية باعتبارات العلاقات العضوية والتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وضمان أمن وتفوق إسرائيل والحصول على النفط من المنطقة وتأمين وصول الإمدادات، وكذلك بالمسار الحاكم للعلاقات مع البلدان العربية.

وأوضح هذا الباب أن منظمات اللوبى الصهيوني من أهم وأبرز العوامل المؤثرة فى السياسة الأمريكية من خلال دورها فى التأثير على الرأى العام وجماعات المصالح ووسائل الإعلام وعملية صنع القرار بشأن القضية الفلسطينية.

وتعرض الباب الثانى لتطورات الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية فى الفترة التالية المباشرة لانتهاء حرب الخليج الثانية، والتى استغلتها إدارة بوش الأب لمحاولة إيجاد تسوية سلمية بين العرب والإسرائيليين، سواء على مستوى القضايا الثنائية أو القضايا الإقليمية. ومن الملاحظ أن الفلسطينيين استجابوا للمعطيات الجديدة للبيئة الدولية فى بعض أفكارهم وقبلوا بفكرة الشريك فى عملية السلام ومبدأ الحوار والتفاوض، ولم يسفر ذلك إلا عن مجرد اعتراف هزيل وغامض من جانب إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعالج الباب الثانى أيضا العوامل والأسباب التى دفعت الأطراف العربية والإسرائيلية لحضور مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وكيفية تشكيل الوفد الفلسطيني لحضور المؤتمر. واستعرض هذا الباب محطات رئيسية فى تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بدءا من أوسلو وصولا إلى كامب ديفيد الثانية تحت الرعاية الأمريكية من حيث انطلاقها وإطارها وآليات عملها ومجالاتها ومواقف المفاوضين واستراتيجيتهم وتكتيكاتهم والعوامل المؤثرة فى بيئة الأطراف المتفاوضة.

واستعرض الباب الثالث دور الطرف الثالث لحل الصراع –الطرف الأمريكي– الذى تبين أن دوره لم يكن نزيها ولا محايدا، وإنما شريك مع إسرائيل من خلال التزامه الدائم بالدعم العسكري والاقتصادي ورفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والالتزام بحماية أرض إسرائيل وتوقيع اتفاق الوفاق الاستراتيجي المشترك. وفى مراجعة لطبيعة الدور الأمريكي، يرى الباحث عدم وجود تهديد للمصالح الأمريكية كما كان عليه الأمر فى سنوات الحرب الباردة.

بل إن الدور الإسرائيلي كان أكثر اتساقا مع رؤية الجانب الإسرائيلي لطبيعة هذا الدور من خلال اهتمام الولايات المتحدة بالقيام بدور الوسيط، الذى تركز أساسا على الاتصال بأطراف الصراع. ولا يختلف مضمون الموقف الأمريكي عن مضمون الموقف الإسرائيلي فى الكثير من الموضوعات المطروحة، والفترة موضع الدراسة شهدت اهتماما أمريكيا بدعم العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية وتأكيد التفوق النوعى الإسرائيلي. وتبين فى هذا الباب أن الموقف الأمريكي لم يتبع التقاليد والمعطيات المعروفة عن دور الطرف الثالث فى عملية التفاوض، مثل تقديم مقترحات مستقلة وشاملة للتسوية أو طرح القضية بشموليتها أو طرح إطار عام للتفاوض. وتعرض هذا الباب أيضا لدوافع الأطراف الثلاثة، الفلسطيني والأمريكي والإسرائيلي، لحضور قمة ومفاوضات كامب ديفيد الثانية، وكذلك القضايا الأساسية والجوهرية التى طرحت ما قبل مؤتمر كامب ديفيد وما جرى خلال المؤتمر من مفاوضات ومواقف حول القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، كقضية اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات

وتوصل الباحث للنتائج التالية:

١ - هناك جملة من أسباب فشل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تتعلق بصياغة هذه الاتفاقية مضمونها والمراحل التى على أساسها وجب تنفيذ هذا الاتفاق.

٢ - إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقات وثيقة ترتكز على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية وثقافية وعسكرية جعلت من إسرائيل خط دفاع أول للولايات المتحدة.

٣ - لم تقم الولايات المتحدة بدورها كشريك كامل فى المفاوضات ولا كوسيط حيادى نزيه، ولا كطرف ثالث فاعل ونشيط، الأمر الذى جعل الجانب الإسرائيلى يتمادى فى تشدده وعدم التزامه بالاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

٤ - منذ بدء الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، توافر الكثير من عناصر الاستمرار فى السياسة الأمريكية، لم تمنع عدم إمكانية حدوث بعض التغير فى بعض عناصر السياسة، وذلك نتيجة لمتغيرات محلية وإقليمية ودولية.

حسام يونس

العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان.. الدلالات والمآلات

نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (إشراف)، أماني غانم ومدحت ماهر (محرران)

برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

يمثل هذا الكتاب إسهاماً متميزاً في مجال تحليل العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان فى يوليو/أغسطس ٢٠٠٦، ودراسة المقاومة المنتصرة ضد العدوان الإسرائيلي من منظور حضاري. وينطلق الكتاب من مفهوم الحروب الحضارية، وهو المفهوم الذي استخدم حديثاً لوصف هذا النمط من الحروب المختلف عن الحروب بالمعنى العسكري التقليدي. ومن هذا المنطلق، ينقسم الكتاب إلى محورين رئيسيين، المحور الأول: قراءة في خطابات أطراف المواجهة الحضارية وحتى صدور القرار ١٧٠١. أما المحور الثاني، فيتناول أبعاد المواجهة الحضارية وسبل مواجهتها. وبداية، نتناول المحور الأول المتعلق بقراءة خطابات الأطراف، ومنها:

١- خطب السيد حسن نصر الله خلال فترة العدوان والتي تعكس قدرا كبيرا من وعيه، ليس فقط السياسي أو الاستراتيجي وإنما الحضاري أيضا. وتبرز هذه القراءة أن فكره ومنظوره لما حدث وما يحدث وما ينبغي أن يكون يتشكل عبر قيمه المترابطة والمتداخلة. كما أن الارتباط الواضح بين مستوى الأنا والنحن لديه، إذ ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، ويبين عبرهما انتماؤه الشديد للأمة وللمقاومة الشعبية وللحضارة. كما أن الآخر لديه هو العدو المباشر وقد حدده في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. إلى جانب ذلك، فإن رؤية حسن نصر الله للمقاومة ترتكز على الإنسان بكافة جوانبه المادي والروحاني، وأن المقاومة حق من الحقوق الطبيعية للدفاع عن النفس، والمقاومة ليست أداة هجومية وإنما تستخدم للدفاع ورد الفعل، وتحكمها مجموعة من المعايير القيمية، هي: الصمود والتضحية والمصداقية والتضامن والثقة والمسئولية والالتزام والإرادة والأخلاق والإنسانية. كما أن خطاب نصر الله يؤكد انه لم تكن هناك أية فرصة بديلة للمقاومة أمامه، فالمقاومة لم تتسبب في العدوان، وإنما نتيجة له. وأخيرا، فإن صمود المقاومة أمام العدوان الإسرائيلي إنما أوجد واقعا جديدا، فالنصر تمثل فى الصمود أمام أقوى جيش في المنطقة. فالنصر لديه هو من سنن الله عز وجل.

٢- قراءة في خطاب القوى السياسية اللبنانية: إذ تحظى هذه الخطابات بقدر كبير من التنوع والتعدد. وقد برز هذا التنوع حول العديد من القضايا، والذي كشف عن سمتين، الأولى: إن الحرب أعادت ترتيب المواقف والاتجاهات والمحاور في الساحة السياسية اللبنانية، والثانية: إن الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة سعت إلى ايجاد قدر من التوازن بين الخطابات المتعارضة وبلورة القواسم المشتركة كما ظهرت في "خطة البنود السبعة للحكومة". وتكشف قراءة هذه الخطابات عن دلالات حضارية، أولاً: الكشف عن نموذجين متناقضين حضارياً هما نموذج لبنان في "الوحدة مع التعدد"، مقابل نموذج إسرائيل العنصري الذي يمارس التمييز ضد المواطنين من عرب ١٩٤٨. ثانياً: عمق الدور الخارجي في إحداث الفتن الداخلية وتغيير موازين القوى بين الطوائف والجماعات. ثالثاً: كشفت الحرب كذلك عن الاختلاف في تقييم دور الدولة ودور المقاومة والعلاقة فيما بينهما. وأخيرا الكشف عن الاختلاف في تحديد النصر والهزيمة، إذ بالرغم من الاتفاق حول فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها، حدث الاختلاف حول تحديد من المنتصر هل هو: حزب الله أم إسرائيل؟

٣- قراءة في الخطاب الرسمي الإسرائيلي: تكشف قراءة هذا الخطاب عن كيفية التعامل الإسرائيلي مع تداعيات الأزمة داخلياً وخارجياً، كما تكشف عن جانبين مهمين: أولهما: التركيز في الخطاب على ترادف اسم حزب الله مع "منظمة إرهابية"، بل وتوسيع الدائرة بشكل مقصود لتشمل ما سمي بالإرهاب الإسلامي وذلك لخدمة فكرة أن حرب إسرائيل على حزب الله في لبنان تأتي في سياق الحرب الأمريكية على الإرهاب. كما تبرز هذه القراءة عدم مصداقية الخطاب الإسرائيلي في عدد من الجوانب والأبعاد، وهو ما يؤكده أحد الكتاب الإسرائيليين، بعدما تحدث أولمرت عن الإنجازات - يقصد بها الانتصار في الحرب - فقال: "يبدو انه يرى حرباً غير الحرب التي نراها". وتعكس هذه القراءة كذلك الدلالات الحضارية في هذا الخطاب من ثلاثة جوانب رئيسية هي: أ- التوظيف السياسي الإسرائيلي لقضية الحضارة خلال الحرب من خلال التركيز على مواجهة إرهاب مصدره "حزب الله". ب- اللاحضارة التي عكستها ممارسات الآلة العسكرية الإسرائيلية خلال الحرب وقيامها بمذابح ضد المدنيين بمن فيهم من أطفال. ج- الأداء العسكري لحزب الله الذي مثل انتصاره إسقاطاً لنظرية الردع الإسرائيلية، وعكس صموده في وجه الجيش الإسرائيلي نموذجا حضاريا يؤمن به المنتمون لهذا الحزب.

٤- قراءة في الخطابات الأمريكية والبريطانية: تكشف هذه القراءة عن حقيقة مفادها هواجس الخوف من الخطر الإسلامي، خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومن ثم فإن الحروب التي تدور رحاها في فلسطين ولبنان والعراق لا تستهدف أقطاراً بعينها بقدر ما تستهدف إعادة هيكلة واقع الأمة بشكل جذري. كما تبرز هذه القراءة وضع منظومة القيم الغربية والرشادة والمسئولية لصانعي قرارات الحروب الغربية معياراً يتم الرجوع إليه، وأن المسئول عن المآسي الإنسانية في لبنان هو حزب الله وأنصاره، وأن سبب التوتر والصراع في المنطقة هو الإرهاب العالمي، وهنا يكشف عن التآمر للخطابين الأمريكي والبريطاني مع الوكيل الإسرائيلي في المنطقة. وقد سار التسلسل في الخطابين الأمريكي والبريطاني بالتوازي مع التطور في العمليات العسكرية الإسرائيلية التي رفض الطرفان وصفها بالهجومية. وإن كانت ثمة نقطة للاختلاف بينهما، فإنما تمثلت في ربط الخطاب البريطاني منذ البداية بين ما يحدث في لبنان وركود عملية السلام على المسار الفلسطيني، وذلك للتخفيف من حدة الانتقادات الداخلية التي تنادي باستقلال السياسة

الخارجية البريطانية عن السياسة الأمريكية.

٥- قراءة في الخطابات الفرنسية: حيث تكشف هذه القراءة عن غياب خصوصية التعامل الفرنسي مع الأزمة اللبنانية، وغياب التميز الذي يتسق مع تاريخ العلاقات الودية الوثيقة بين فرنسا ولبنان، ومن ثم جاء الموقف الفرنسي الرسمي صادماً للكثير من أبناء الوطن العربي الذين كانوا يتطلعون إلى موقف فرنسي أكثر حيادية أو أكثر استقلالية عن الموقف الأمريكي. كما يظهر الخطاب الفرنسي تغليب المصلحة السياسية الفرنسية التي تتفق إلى حد كبير مع الأجندة الأمريكية لدرجة تجعل البعض يرى أن فرنسا تسعى للعب دور الوسيط الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق استراتيجيتها في المنطقة.

٦- قراءة في خطابي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي: فبالرغم من الرؤية الموضوعية والشاملة للأزمة، باعتبارها حلقة من حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي الممتدة، إلا أنه واقعيا، كان هناك عجز وقصور عن تفعيل هذه الرؤية، بل والقبول بالحد الأدنى لدور هذه المنظمات الدولية، بحيث لا يتناقض والمصالح السياسية المتعلقة بتوازنات القوى. بل يمكن القول إن إسرائيل استطاعت أن تحقق عبر مجلس الأمن سياسياً ما لم تستطع إنجازه عسكرياً. لأن التركيبة السياسية والخطاب والفعل السياسي المؤثرين دولياً كانت في مصلحتها. وتنسحب هذه النتيجة أيضاً على موقف الاتحاد الأوروبي الذي ركز على الدعم الاقتصادي والمعونات والمنح لدعم حكومة لبنان، وأهمل حق الإنسان في الدفاع عن وطنه وفي استقلال هذا الوطن، بل وحمل حزب الله مسئولية العدوان، وأشار إلى ضرورة تنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح حزب الله.

٧- قراءة في الخطابات العربية - الإسلامية: تأخذ هذه القراءة من مدخل الثنائيات منهجاً لقراءة الأزمة، التي مثلت مرآة عاكسة لأمراض الأمة وضعفها. وتبرز هذه الثنائيات بشكل جلي على النحو التالي: - ثقافة المقاومة/ثقافة الوهن والهوان. فالبعض يؤيد ثقافة المقاومة على اعتبار أنها دفاع عن الأرض وفداء للكرامة وصد للعدوان الإسرائيلي. والبعض الآخر يرغب في بقاء الأوضاع على ما هي عليه والرضا بالوضع القائم مع عدم الرغبة في التغيير خوفاً على المصلحة الوطنية. وقد تغلب الاختلاف المذهبي (السني - الشيعي) على الوعي المطلوب تجاه الأزمة، وتوالت التصريحات العربية التي تحذر من الخطر الإيراني والخطر الشيعي، الأمر الذي تفاقم بصدور فتاوى تحرم نصرة حزب الله أو حتى الدعاء له. - خيار الحرب/السلام الاستراتيجي: بالرغم من اعتراف الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى بموت عملية السلام، فإن الدول العربية لم تذهب إلى تغيير هذه السياسات، بل استمرت في الاتجاه نفسه: الشجب والإدانة والاستنكار، فيبدو أن الخيار الوحيد أمامهم هو خيار السلام الاستراتيجي، ولا بديل غيره، لأنهم لم يختاروه من موقع قوة وإنما من موقع الضعف. -٨ قراءة في الخطاب الإيراني: والتي تستند على اعتبارات عدة، أولها أن تحليل الخطاب الإيراني إزاء قضايا السياسة الخارجية لابد أن يأخذ في الاعتبار رؤى ومواقف مؤسسات صنع القرار في مجملها إزاء القضايا المطروحة. ثانيها يتعلق بتشابك الملفات الإقليمية التي أصبحت إيران طرفاً رئيسياً فيها، بدءاً من الملف النووي مروراً بالملف العراقي فالملف السوري- اللبناني وأخيراً الملف الفلسطيني. وتكشف قراءة هذا الخطاب عن انتقاله تدريجياً من الشق الإنساني "حرب إبادة جماعية" إلى الشق السياسي "استغلال الحرب الإسرائيلية على لبنان للدعوة مرة أخرى إلى مشروع "الشرق الأوسط الإسلامي" إلى شق المقاومة "باعتبار دعم المقاومة اللبنانية واجباً مذهبياً وثورياً". -٩ قراءة في الخطاب التركي: برز في الخطاب التركي تجاه الأزمة تحوله من إطاره النخبوي إلى قضية شعبية، كما كشفت هذه القراءة عن تبني سياسة مزدوجة تقوم على استثمار الأزمة لممارسة دور إقليمي جديد مع التظاهر في الوقت نفسه باستيعاب وتفهم مظاهر الغضب الشعبي من الجرائم الإسرائيلية. -١٠ قراءة في الفتاوى "اتجاهات الفتاوى وأطرها.. إشكالية الخلاف المذهبي": ويمكن القول إن الاتجاه السائد بين الفتاوى التي صدرت عن فقهاء المسلمين لإدارة التعامل مع العدوان الإسرائيلي على لبنان هو القول إن الأمة الإسلامية أمة واحدة وإن الشيعة جزء من الأمة الإسلامية وإن اختلفنا معه، وإن ما يقوم به حزب الله دفاع عن الوطن وعن المسلمين جميعاً، وإن على الأمة كلها معاونة حزب الله وتزويده بالدعم المعنوي والمادي. (اتجاه حضاري). لكن هذا الاتجاه لم يمنع اتجاها آخر، (الاتجاه الطائفي) يشير إلى أن حزب الله لم يقاتل باسم المسلمين السنة في فلسطين أو في أي مكان آخر لكنه أداة في أيدي الحرس الثوري الإيراني. بينما ذهبت شريحة من العلماء إلى الصمت وعدم إبداء آرائهم حيال أي قضايا تصطبغ بالصبغة السياسية. ويبرز القسم الثاني للمحور الأول "الدلالات الحضارية للحرب في لبنان"، حيث تم تناول هذه الدلالات عبر ثلاثة مسارات لهذه الخطابات، وهي: خطاب السلطة، وخطاب العدوان، وخطاب المقاومة الذي يواجه كلا من خطاب السلطة المستبد والملتبس وخطاب العدوان الفاجر، الذي لا يفتأ أن يرتدي أبهى حلله لتبرير العدوان. وقد أشار البعض كذلك إلى الحذر من وصف الحرب على لبنان بأنها حرب حضارية، إذ هي حرب سياسية بامتياز، وتلك دعوة لها أسبابها العديدة والتي تبدأ بالغموض في تعبير "حضارة" ذاته، ومن ثم فالتعجيل بوصفها بالحرب الحضارية هو أمر بعيد عن الوضوح، بالإضافة إلى الإجحاف الشديد والضرر البالغ الذي قد يسببه الزعم بأن هذه الحرب هي حرب حضارية، إذ يستدعي هذا الوصف معنى العقائد الدينية. هذا بينما يؤكد البعض الآخر ضرورة النظر إلى المسألة باعتبارها صراعاً سياسيا، لأن هذا هو الواقع، وجعل المسألة باعتبارها صراعا حضاريا يقلب المسألة ويجعلها على عكس ما يحدث في الحقيقة. لكنه يتساءل كذلك: هل الصراع السياسي معزول عن الفكرة الحضارية؟ الحضارة هي ثقافة "تكوينات ثقافية"، والثقافة مرتبطة بتكوين الجماعة السياسية، وتكوين الجماعة السياسية هو الأساس في موقفنا تجاه أي شيء، وهذا هو أساس الحرب. وفي سياق هذا الجدل بين ارتباط السياسي بالحضاري، أكدت د. نادية محمود مصطفى ضرورة التمييز بين الأبعاد الحضارية (التي تتضمن في سياقها الثقافي والديني) باعتبارها ـــ أولاً - متغيراً مستقلاً، أي دافعاً ومحركاً في حد ذاتها ومفسراً للعلاقات والتفاعلات الدولية (تعاونياً أو صراعياً) وبين الأبعاد الحضارية باعتبارها - ثانياً - إطارا أو بيئة تشكل الوعي والسلوك وباعتبارها أداة توظف في خدمة "السياسي الاستراتيجي" وباعتبارها أيضاً عوامل مؤثرة لا تنفصل عن العوامل السياسية. ففي الحالة الأولى: تبرز مقولات "الصراع الحضاري" بوصفها قانوناً تاريخياً، لابد أن يستثير كل التحذيرات من أن يقود مصطلح "الحضاري" إلى الوقوع فريسة لقول إن سبب الصراعات والحروب هو اختلاف الأديان والثقافات والحضارات، ومن ثم الاعتقاد بأن كل حديث عن "الحضاري" هو حديث عن "صراع حضاري" بالضرورة. أما الحالة الثانية، فهي تستثير التحذير من خطورة الفصل بين كل ما هو مادي (باعتباره المصلحي) وبين كل ما هو قيمي باعتباره مثالياً غير واقعي لا يرتبط بالمصالح والسياسات. وبناء عليه، فإن الحديث عن الدلالات الحضارية للحرب على لبنان (عدواناً ومقاومة) لا يعكس منطق الحالة الأولى، ولكن يعكس منطق الحالة الثانية، خاصة أن الذي يدير صراعاً ضدنا الآن بكل الأدوات لتحقيق مصالح استراتيجية عليا (تتصل بالمكانة والهيمنة والبترول والاقتصاد وغيرها) لا يتورع عن توظيف "الحضاري - الثقافي - الديني" على نحو صراعي، ومن ثم فإن الدلالات الحضارية

تستهدف اختبار هذا القدر "الصراعي" ونمطه في خطابات الأطراف المعنية. كما تهدف إلى بيان أن الأبعاد القيمية الإنسانية الأخلاقية - المرتبطة بنموذج حضاري (إسلامي) لا تنفصل عن الأبعاد السياسية والاستراتيجية في تشكيل وأداء نموذج المقاومة اللبنانية (الإسلامية والوطنية). أما المحور الثاني، فيتناول أبعاد المواجهة الحضارية وسبل مواجهتها. تناول هذا المحور الأبعاد القانونية لهذه المواجهة الحضارية، والتي تثري أربعة مبادىء أساسية، أول هذه المبادىء أن فكرة المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين في التعامل مع المشكلات الدولية، مما يؤثر بالطبع على القاعدة القانونية، بل ينتهي بنا الواقع إلى القول إنه ليس هناك نظام قانوني موحد يطبق في إطار العلاقات الدولية. المبدأ الثاني: "التمايز الثقافي وفكرة الاختلاف بين الحضارات"، إن احترام هذا التنوع من شأنه أن يؤدي إلى إزالة أسباب العنف، بينما محاولة فرض أسلوب معين من شأنها أن تزيد من أسباب التوتر على الصعيد الدولي. المبدأ الثالث "مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول" وهو مبدأ مستقر في القانون الدولي، إلا أننا وجدنا انسلاخاً كاملاً عن مراعاة هذا المبدأ من قبل بعض الدول ومن بعض الأجهزة الدولية التي أصدرت قرارات ذات شرعية شكلية وغير سليمة. المبدأ الرابع: "حظر استخدام القوة كوسيلة لحل أي نزاع دولي" وهو من الأسس الواجب مراعاتها في العلاقات الدولية المعاصرة، ومع ذلك لم تتم مراعاة ذلك أبداً، بل تم اللجوء إلى القوة حتى ضد رغبة وإرادة المنظمات الدولية المعاصرة. وفي سياق ذلك الجدل الكبير حول "الحضاري" - صفة ومعنى - قدم د. سيف الدين عبد الفتاح إسهاماً متميزاً حول معنى "الحضاري"، إذ "الحضاري" هنا هو المعنى الشامل، أي الأنساق التي تتعلق بالمعرفة والتفكير والتدبير والقيم ورؤى العالم. وفي سياق الدراسة "الدلالات الحضارية للحرب على لبنان"، فإن وصف الحضاري يعني أكثر من مستوى لمعالجة التحديات، وعلى رأسها تحدي العدوان واستجابة المقاومة ضمن امتداداتهما الحضارية.

وخلاصة ذلك كله أن المقاومة عملية معرفية وثقافية وفكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية شاملة، حضارية في محتواها، وحضارية في مقاصدها، تملك عناصر تمكينها من "المفاهيم الحرة" التي تشكل أساس خطابها للأمة، مفاهيم الحرية والتحرر في مواجهة مفاهيم العدو والعدوان والعبودية والاستسلام.

فالمقاومة عملية حضارية واستراتيجية ممتدة، وخيار لابد أن يتحول إلى إصرار، وإصرار يجب أن يتحول إلى قرار.

إسراء عمران

أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي.. "التطبيق على الحالة العراقية"

يسرى العزباوي

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠٧

بدأ موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي قبل أحداث ١١ سبتمبر يحظى باهتمام كبير من قبل المهتمين والمتخصصين. وفي سياق هذا الاهتمام، جاءت هذه الدراسة التي تتناول البعد الخارجي ودوره في مسألة الإصلاح في العراق.

وفي بداية الدراسة، أوضح الباحث أن هناك اختلافا كبيرا بين حالة التدخل الأمريكي في العراق وبين حالتي ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان هناك توافق كبير من النخبة الحاكمة في ألمانيا واليابان على التعاون مع القوى الخارجية، كما كان هناك توافق على شكل التدخل الخارجي المرغوب فيه. أما في الحالة العراقية، فكانت هناك حالة رفض للتدخل الخارجي، سواء كان من العراقيين أو المجتمع الدولي.

ثم حاول من خلال الدراسة أن يتعرف على أشكال تأثير العامل الخارجي على الداخل، والعوامل التي أدت إلى تعاظم الأثر الخارجي في عملية الإصلاح، ومدى إمكانية نجاح التأثير الخارجي على الإصلاح السياسي، وهل سينجح التحالف في بناء عراق ديمقراطي أم لا، وهل سيكون النموذج الديمقراطي الذي يجب على الدول العربية السير على نهجه؟

وتبدأ الدراسة من سبتمبر عام ٢٠٠١، باعتباره نقطة تحول في النظام الدولي، حيث شهد ظهور موضوعات جديدة على الساحة الدولية. وتنتهي الدراسة في ٢٠ مايو ٢٠٠٦، وهو التاريخ الذي أقر فيه البرلمان العراقي بالأغلبية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية التي اقترحها رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي.

وأرجعت الدراسة تعثر الديمقراطية في العالم العربي إلى نخبوية السلطة وانفرادية القرار في غالبية الدول العربية، وسيطرة دائرة ضيقة على مقاليد الحكم ومنافذ الثروة بها، مما يؤدي إلى تجمد بعض هذه النظم بآلياتها وأفكارها حتى وإن تغيرت رموزها.

علاوة على ذلك، هناك مساندة الولايات المتحدة للنظم العربية المؤيدة لسياستها في المنطقة، مهما تكن ممارساتها ضد شعوبها، اعتمادا على تقديرها بأن استقرار هذه النظم يساعد على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يزيد من اقتناع الحكومات العربية بأن تمتعها بالدعم الأمريكي أهم لاستقرارها واستمرارها من مساندة شعوبها لها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الشروط والمتطلبات الضرورية للإصلاح، ومن أهمها بناء مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسات التعسفية للسلطة السياسية، وحرية المعلومات، أي أن يحصل المواطنون على معلومات عن آليات عمل النظام السياسي في مجتمعهم. فبدون هذه المعلومات، لا يستطيعون تطوير مهارات التفكير الناقد الذي يسمح لهم بالاختيارات الموضوعية بين الأحزاب السياسية المتنافسة أو السياسات.

كما يجب أن تعمل الحكومات على إرساء العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين من خلال القضاء على المشكلات الاجتماعية التي تمثل عائقا ضد إرساء دعائم ديمقراطية قوية، كالبطالة والفساد والمحسوبية.

ولفتت الدراسة إلى أن التغيير الديمقراطي يجب أن ينطلق من داخل مجتمعات المنطقة، وهو أمر لا يمكن أن يتحمل الوصفات الخارجية. لكن هذا لا يمنع إمكانية أن تقدم القوى الكبرى وغيرها من الدول الديمقراطية يد المساعدة لدعم الإصلاح المحلي.

ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة ضعيفة بين العامل الخارجي وعملية الإصلاح. فرغم أن الدور الخارجي لعب أثرا في عملية الإصلاح في الوطن العربي، لكنه لا يمثل العامل الوحيد الذي يؤدي إلى حدوث إصلاحات في الدول العربية.

ولكي تحقق المبادرات الخارجية أهدافها في الدول العربية، لابد لها أن تتناسب مع طبيعة وظروف الدول العربية، وألا تتجاهل خصوصيتها الثقافية والسياسية.

كما أن الإصلاح عملية شاملة وممتدة وتستغرق عدة سنوات، بل وفي بعض الأحيان عدة عقود.

وحول تأثيرات الدور الخارجي في الحالة العراقية، يشير الباحث إلى أن الديمقراطية التي صدرتها الإدارة للعراق تعتمد على قيام نظام سياسي موال بحركه السفير الأمريكي. ويقوم على أساس تمزيق العراق إلى طوائف متصارعة، وكذلك على أساس خلق عداء بين البلدان العربية، بما يحقق المصالح الأمريكية

ويضيف أن فكرة بناء عراق ديمقراطي لابد أن يريدها ويؤمن بها العراقيون أنفسهم.

ويعتبر أن السياسات والإجراءات التي اتخذت حتى الآن في العراق تزيد من صعوبة الحلول التوفيقية للحكم، وتؤدي إلى المزيد من الطائفية والعرقية مستشهدا بالدستور، الذي يفتقد المعيار الأساسي لأي دستور، وهو رضا جميع الطوائف الوطنية الكبرى.

ويخلص الباحث في دراسته إلى أن الولايات المتحدة وقواتها الغازية لم تنجح في إدارة وجودها العسكري في العراق، وأن ممارسات جنودها وشركاتها ارتكبت مظالم وفسادا. وهي كقوة احتلال، بموجب اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية، تتحمل مسئولية الانتقال السلمي والكفء بأوضاع العراق من حالة الاحتلال إلى حالة الاستقلال. إلا أن طريقة إدارة واشنطن للأوضاع في العراق تنذر بتفتيت أو تقسيم العراق، وهو ما سيدفع المنطقة إلى أتون الصراعات الإقليمية العنيفة.

أمنية السيد حجاج

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

القاهرة، ٢٠٠٧

صدر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان التقرير الحادي والعشرون على التوالي عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي.

ويأتي التقرير في خمسة أقسام رئيسية، حيث يتناول القسم الأول التطورات القانونية والدستورية، حيث يرصد تقديم الدول العربية في عام ٢٠٠٦ مزيدا من التعهدات الرسمية بمواصلة جهود الإصلاح السياسي والديمقراطي على نحو إيجابي. غير أن الكثير من التطورات الفعلية حملت طابعا سلبيا يتناقض مع التعهدات الرسمية.

فقد لاحظ التقرير عزوف بلدان الخليج العربي عن الانضمام للشرعية الدولية لحقوق الإنسان باستثناء الكويت والبحرين.

لكن أهم السلبيات التي يرصدها هذا الجزء من التقرير فهي امتناع غالبية البلدان العربية عن مراجعة تحفظاتها على عدد من بنود الاتفاقيات المنضمة إليها، رغم الدعوات العديدة التي أطلقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، والتي دعت إلى تحديد ماهية التحفظات على وجه الدقة.

وفي القسم الثاني والخاص "بالحقوق الأساسية"، يؤكد التقرير استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال عام ٢٠٠٦، حيث شهدت الحقوق الأساسية انتهاكات جسيمة للعديد من الأسباب، أبرزها استمرار الاحتلال العسكري في العراق وفلسطين، والاعتداء الإسرائيلي على لبنان، وتواصل تداعيات ما يعرف "بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب"، التي أحالت المنطقة بأسرها إلى مسرح لأعمال العنف وكذلك تورط العديد من الدول الغربية في انتهاك حقوق العشرات من المواطنين العرب على أراضيها.

وخلال العام نفسه، استمر اعتقال الآلاف في مختلف البلدان العربية، تعسفيا ولفترات طويلة دون توافر أية ضمانات قانونية، وأحيل البعض الآخر إلى محاكمات استثنائية، تنتقص من الحق في محاكمات عادلة. كذلك أدت سياسات مكافحة الإرهاب الدولية والإقليمية إلى توطين الإرهاب في الدول العربية، ولم يعد وجود تنظيم القاعدة حكرا على بلاد الرافدين "العراق"، فشهد أواخر عام ٢٠٠٦ ميلاد تنظيم "قاعدة بلاد المغرب العربي" في الجزائر. وظلت الممارسات التقليدية السائدة في البلدان العربية، مثل سوء المعاملة والتعذيب المفضي إلى الموت، والقتل على خلفية المظاهرات، سببا لارتفاع عدد الضحايا.

أما القسم الثالث، فهو خاص بالحريات العامة (حرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم وتكوين الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، وحرية المشاركة في إدارة الشئون العامة). فقد اتسمت حرية الرأي والتعبير خلال عام ٢٠٠٦ ببعض المعالم البارزة في العديد من البلدان العربية، حيث بدأ بمناطق الاحتلال. حيث سجلت في العراق حوادث قتل كثيرة بحق الصحفيين فضلا عن القيود تحت مسمى "عدم إشاعة الفتنة الطائفية". أما في فلسطين، فقد جاءت في المقدمة حوادث الاختطاف وكذلك الاعتداءات على رجال الصحافة، ليس فقط من قوات الاحتلال الإسرائيلية ولكن أيضا من الفرقاء الفلسطينيين خلال أزمة الاقتتال الداخلي. وفيما يختص بالسياق العام، فقد كانت أكثر القيود انتشارا هي الملاحقة القضائية للإعلاميين والصحفيين بسبب مقالاتهم. ووضحت أيضا سمة أخرى، هي انتهاج السلطات سياسة منع الكتاب والصحفيين من الكتابة، سواء كعقوبة قضائية أو كأوامر غير رسمية، نتيجة الآراء الناقدة أو المعارضة. كما فرضت القيود على مدافعي وناشطي حقوق الإنسان، واستمرت ممارسة المضايقات والتهديدات بتقويض أنشطتهم.

أما بالنسبة لحرية التنظيم وتكوين الجمعيات، فقد أكد التقرير في هذا الجزء أن بعض الدول مازالت تحظر الأحزاب بشكل مطلق مثل ليبيا، وكذا غالبية البلدان الخليجية باستثناء البحرين التي هي أقرب للجمعيات السياسية، والكويت التي تتجه للسماح لأحزاب رسمية تخلف المنابر السياسية التي تلعب دور الأحزاب في البرلمان.

أما بالنسبة لحرية تكوين الجمعيات، فبالرغم من أن كل البلدان العربية تسمح أنظمتها القانونية بممارسة الحق في تكوين الجمعيات، فإن السمة المشتركة بين مختلف البلدان هي فرض عدد من القيود على هذا الحق وعلى ممارسة الأنشطة بحرية، فضلا عن حصر ممارسة هذا الحق على مجالات محددة مثل العمل الخيري والإنساني. وفي الممارسة الفعلية، فإن الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان أو حرية الرأي والتعبير تعاني من حصار وقيود صارمة ومضايقات أمنية.

أما القسم الرابع من التقرير، فهو الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي تلك الحقوق المتعلقة بالعيش الكريم، والغذاء، والسكن، والعمل، والتعليم، والصحة، والبيئة.

ويشير التقرير إلى ما سجلته المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٥ وجود فجوة غذائية تقدر بنحو ١٥,٥ مليار دولار، وأن المخزون الغذائي بالمنطقة لا يكفي الاستهلاك إلا لمدة ٦ أشهر فقط.

أما القسم الخامس والأخير، فهو المتعلق بحقوق الفئات الخاصة (المرأة والطفل والأقليات واللاجئون والنازحون وذوو الاحتياجات الخاصة). ومن جانبه، يؤكد التقرير أنه يوما بعد يوم يتزايد الوعي بأهمية قضية المرأة كإنسان ومواطن، ليس كقضية فئوية أو نوعية بل قضية مجتمعية وتنموية ويتزايد الاهتمام وقوة الدفع لها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد رصد تقرير التنمية الإنسانية الأول الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قضية تمكين المرأة كإحدى نواقص ثلاث تعوق التنمية في العالم العربي. ويؤكد التقرير حصول المرأة في معظم الدول العربية باستثناء الخليجية على الحق في الانتخاب والترشح للبرلمان منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وتوسعت هذه المشاركة في بعض البرلمانات العربية خاصة، نتيجة اعتماد نظام الحصص الكوتا الذي أوصت به اتفاقية السيداو كنوع من التمييز المؤقت لتشجيع مشاركة المرأة لحين تكريس ثقافة مشاركتها لدى المجتمع ككل.

وقد تبنت العديد من الدول العربية هذا المبدأ في السنوات القليلة الماضية، فقد خصص

الغرب ٣٠ مقعدا وفقا لمدونة ٢٠٠٢، وفى الأردن ٦ مقاعد للنساء فى عام ٢٠٠٣، وجيبوتى ١٠٪ من المقاعد، وفى الجمعية الفيدرالية المؤقتة فى الصومال ١٢٪ منذ عام ٢٠٠٤ وحتى فى الدول تحت الاحتلال، مثل العراق، ٢٥٪ من المقاعد فى ٢٠٠٥ وقد أدى ذلك لزيادة نسبة النساء فى المجالس التشريعية بدرجة كبيرة، وإن كانت بعض الدول قد أحجمت عن تبنى هذا المبدأ بدعوى المساواة، وهو ما استندت إليه مصر فى تراجعها عن هذا النظام بمقتضى القانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وكذلك شهدت الأعوام الأخيرة اقرار حق المرأة فى الترشح والانتخابات فى عدة دول خليجية هى البحرين وقطر والكويت والإمارات.

لكن مقابل هذا التقدم، يرصد التقرير استمرار معاناة المرأة العربية من التمييز القانونى والتهميش وأشكال العنف والقهر الاجتماعى والأسرى، فضلا عن استمرار انتهاك حقوق الأقليات والإثنيات على أسس عرقية ودينية ومذهبية، وعجز الدول العربية عن توفير الرعاية اللازمة لذوى الاحتياجات الخاصة والذين تتزايد أعدادهم بمعدلات كبيرة.

زمزم عرفة

العلاقات العربية - التركية

د. وليد رضوان

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧

تؤكد الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية التركية لم تبدأ بفتح السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر عام ١٥١٦- ١٥١٧، بل هى اقدم من ذلك بكثير. وتشير المصادر التاريخية إلى ان أول اتصال للعرب بالأتراك كان عام ٥٤هـ. وبعدها تتابعت الفتوحات الإسلامية فى بلاد الترك الى أن استتب الامر لهم بعد مقتل خاقان الترك (كورصوم) على يد القائد العربى نصر بن بشار فى حدود ١٢٣هـ/٧٣٨م. ويوضح الكاتب فى مقدمة الكتاب كيف كانت العلاقات التركية - العربية بعد اعتناق القبائل التركية الاسلام، وتحول الاتراك إلى حماة الاسلام والمسلمين فى الدولة العباسية. ومنذ منتصف القرن الحادى عشر الميلادى، توحد العراق وخراسان وبلاد الشام وأصبحت جميعا تخضع لسيطرة السلاجقة، قادة جيوش الدولة العباسية. وخلال عشرة قرون كاملة من تاريخ الاسلام، تصدى الاتراك ببسالة لكل الغزوات الصليبية والمغولية والصهيونية، فكانت معركة "ملاذكرد" التى جرت فى ٢٦ أغسطس عام ١٠٧١ قائمة معارك مشرفة لا تنتهى فى الدفاع عن الاسلام والمسلمين. وسرعان ما تدهورت العلاقات العربية - التركية، خاصة التركية - السورية فى عهد الجمهورية التركية بعد ما تنازلت فرنسا عن لواء اسكندرون دون وجه حق عام ١٩٣٨، ثم ازدادت سوءا مرة أخرى باعتراف تركيا بالكيان الصهيونى واقامة العلاقات الدبلوماسية معه على مستوى السفراء.

وإذا كان هدفنا المنشود حقا -كما يقول المفكر التركى إكمال الدين إحسان اوغلو- هو التقريب بين العرب والاتراك، فينبغى لنا أن نعيد النظر بصورة جادة فى كتابة تاريخ هذه العلاقة منذ بداياتها الأولى، مرورا بالعهد العثمانى وعلاقات هذه الدولة مع العالم العربى خلال أربعة قرون، وصولا إلى دراسة علاقة العرب بالأتراك فى القرن العشرين، متوخين فيه بعض الاعتبارات الموضوعية التى نراها واجبة فى هذه الظروف الحساسة التى يمر بها عالمنا الاسلامى اليوم، سالكين نهجا مستقيما لايخضع لسيطرة بعض الاتجاهات الفكرية أو السياسية أو تبنى الاتجاهات المرحلية. فالعرب والاتراك مطالبون اليوم وأكثر من أى وقت مضى بفتح صفحة جديدة فى العلاقات فيما بينهما، لا تستهلكها القضايا السياسية المرحلية بل تنيرها الشراكة التاريخية، وتدعمها المواريث الاسلامية، وتتقاسمها المصالح الاقليمية المشتركة وترسمها الخطط الثنائية، وخصوصا بعد ما عاش الشعبان العربى والتركى على مدى القرن العشرين كله ما يشبه القطيعة على المستوى القيادى او الجماهيرى رغم كل ما يجمع بينهما من تاريخ وثقافة ودين ومصالح مشتركة. وكما يقول الكاتب والمفكر فهمى هويدى: ربما كان مبكرا الحديث عن استعادة تركيا للصف الاسلامى، وهو بالمناسبة لا يعنى بالضرورة خصومتها للغرب أو عداها له، ولكن من المهم أن نشجع تركيا على توسيع نطاق علاقتها بالعالم الاسلامى من خلال صيغة كتلك الصيغة المطروحة الآن، وهذا التشجيع لا يفيد تركيا وحدها، كما نطالب تركيا بتغيير سياستها، ونحن محقون فى ذلك. لكننا ينبغى الا نكتفى بالدعوة إلى التغيير، بل علينا أن نتخذ خطوات أخرى كتشجيع التغيير، وهذا هو النهج الاكبر فاعلية ومسئولية. واذا كانت إقامة علاقات تركية - سورية شرطا أساسيا ومدخلا لدى علاقات تركية - عربية سليمة -كما يقول الباحث فى الشئون التركية محمد نور الدين- فإن دراسة أكاديمية ومنصفة لتاريخ العلاقات العربية - التركية بدءا من الانقلاب الاتحادى على السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨، هى الخطوة الأولى التى لابد منها لتسليط الضوء على بدايات الخلاف بين العرب والاتراك. ويتألف هذا الكتاب من عشرة فصول، يناقش الباحث فى الفصل الأول أسباب الانقلاب الاتحادى على السلطان عبد الحميد، ودور اليهود فى هذا الانقلاب ومدى اختراقهم لحزب الاتحاد، والترقى وحملة البطش والاعدامات التى قام بها جمال باشا فى بلاد الشام، ودور اليهود فى ذلك وصولا إلى انهيار الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى بعد أن استغل الانجليز غباء الشريف حسين وسذاجته السياسية، فتمكنوا من إقناعه بقيادة الثورة العربية ضد الاتحاديين، هذه الثورة التى تركت فى أذهان الاتراك صورة لا تمحى عن الغدر والخيانة العربية، كانت مع بطش وإرهاب جمال باشا الخنجر الأول الذى سدد فى ظهر العلاقات التركية - العربية على مر العصور، ثم تمتد مرحلته من انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وهنا، يتناول الباحث العلاقات العربية - التركية عموما والتركية- السورية خصوصا فى العهد الجمهورى، والعداء الذى أظهره مصطفى كمال أتاتورك للعرب والمسلمين، وتأثير هذا العداء على العلاقات الثنائية، بالاضافة إلى قضية سلخ لواء اسكندرون عام ١٩٣٩، الذى يعتبره المؤرخون العرب الخنجر الثانى الذى صوب باتجاه العلاقات العربية - التركية

ثم يتطرق الباحث للفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حقبة الخمسينيات فى الفصل الثالث، وهو الخنجر الثالث المصوب باتجاه العلاقات التركية - العربية، وهو اعتراف تركيا بالكيان الصهيونى عام ١٩٤٨، ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها على مستوى السفراء.

كما يستعرض فى هذا الفصل أثر التحالفات الدولية الاقليمية، كحلف بغداد وانضمام تركيا إلى حلف شمال الاطلسى، على العلاقات السورية - التركية التى وصلت إلى حافة الهاوية فى خريف ١٩٥٧، ثم تجئ مرحلة عقدى الستينيات والسبعينيات وفيها تخف حدة الصراع بين تركيا والعرب عموما، وتعود تركيا إلى عزلتها فى علاقاتها مع الدول العربية.

وفى الفصل الرابع، يناقش الباحث اسباب الانكفاء التركى والفرصة الذهبية التى اتيحت للعرب للتأثير فى القرار السياسى التركى نتيجة العجز الاقتصادى الذى عانى منه ميزان مدفوعاتها فى تلك الحقبة، وضياع الفرصة

...عربية السانحة لفعل شئ منظم ومؤثر فى ...سياسة الخارجية التركية نتيجة فقدان الإرادة ...سياسية. ثم فى الفصل الخامس يتناول حقبة ...تسعينيات، حيث يتطرق باسهاب إلى تأثير ...مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول (الغاب) ...فى تدفق مياه نهر الفرات باتجاه سوريا ...العراق، باعتبار ذلك بدايات مشكلة الفرات التى ...تصبح مشكلة مركزية بين كل من تركيا ...سوريا والعراق فى عقد التسعينيات. كما ...يعرض الباحث فى هذا الفصل بدايات مشكلة ...حزب العمال الكردى داخل تركيا، بدءا من عام ...١٩٨ وادعاءات تركيا منذ ذلك التاريخ بدعم ...العرب للتمرد الكردى فى تركيا الذى يقوده حزب العمال الكردستانى (PKK) بزعامة عبد الله ...اوجلان. ثم تجئ مرحلة بداية حرب الخليج الثانية.

وفى الفصل السادس، يستعرض الباحث العلاقات التركية - العربية فى ضوء عودة تركيا للقيام بدور محورى فى الشرق الأوسط بعد انضمامها للتحالف الدولى ضد العراق، والاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق بحجة مطاردة متمردى حزب العمال الكردستاني، وتأثير تلك الاجتياحات على العلاقات التركية - العربية.

ثم يتطرق الباحث فى الفصل السابع للفترة من عام ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٧، حيث يستعرض بدايات التحالف الأمنى ١٩٩٤ ثم العسكرى والاستراتيجى بين تركيا والكيان الصهيونى ١٩٩٦، وصولا إلى المناورات البحرية والجوية المشتركة التى امتدت إلى ما بعد عام ١٩٩٧، وأثر هذا التحالف على العلاقات العربية - التركية عموما والسورية - التركية خصوصا دون نسيان الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق، وعودة مشكلة مياه نهرى دجلة والفرات الى البروز على الصعيد الاقليمى، وأثرهما على العلاقات التركية - العربية.

ثم يستعرض الباحث فى الفصل الثامن العلاقات السورية - التركية، بدءا من قمة الصراع فى صيف وخريف ١٩٩٨ إلى مرحلة التطبيع الكامل لهذه العلاقات بعد توقيع اتفاقية أضنة بين الدولتين فى العام نفسه، ثم حضور الرئيس التركى أحمد نجدت سيزر مراسم جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد فى يونيو ٢٠٠٠.

ثم يستعرض فى الفصل التاسع العلاقات التركية - العربية فى ضوء الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق، وقيام الانتفاضة الثانية وموقف القيادات التركية منها واخيرا تعرض للعلاقات التركية - العربية عموما فى القرن الحادى والعشرين والتركية - السورية بشكل خاص، والتى تتزامن مع تولى الرئيس بشار الأسد مقاليد الأمور فى دمشق صيف ٢٠٠٠.

وفى الختام، وتحت عنوان "آفاق العلاقات التركية - العربية فى القرن الحادى والعشرين"، يقول الكاتب التركى ومدير محطة CNN التركية محمد على بيراند "ليس لتركيا فى الظروف الحاضرة سوى خيار واحد يتمثل فى البدء بالانفتاح على الشرق الأوسط وافريقيا من دون قطع العلاقات مع الغرب. وخلاف ذلك، فإن الحديث عن تغيير المعسكرات وهجر حلف شمال الأطلسى لبلد مثل تركيا إجراء لا يتلاءم مع حقائق يطلق عليها "ميزان القوى".

وقد اتفق معظم المفكرين والمحللين السياسيين العرب والأتراك على أن القرن الحادى والعشرين سيدشن عصر العولمة الاقتصادية والثقافية فى العالم، حيث استقر فى الأذهان أن تحولات الاقتصاد العالمى وسياقه التقنى ولدت معطيات جديدة حكمت على العالم بالتجانس والتوحيد من حيث الخيارات التنموية وارتباط المصالح والمصائر.

من هنا، فإن إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع تركيا وتطورها يمكن أن تؤدى إلى ولوج الثقة الثنائية بين الشعبين من هذا الباب الرئيسى والمهم، وهو أحد الأبواب الثلاثة: السياسة والاقتصاد والثقافة، والتى تؤدى إلى إقامة علاقات عربية- تركية متطورة. وقد أكد الاقتصاديون العرب ضرورة البحث عن شراكة اقتصادية جديدة بحيث تكون ديناميكية ومنصفة بين الأتراك والعرب. كما أن تأليف لجنة مشتركة عربية - تركية على الصعيد الأكاديمى - التربوى لتنقية الكتب المدرسية العربية والتركية من كل ما يسئ إلى الشعبين الشقيقين بعد هذه الحقبة التاريخية التى استطاعت فيها تلك الصور إبعاد الشعبين عن بعضهما والاساءة إلى تاريخهما وتراثهما المشترك، هو خطوة فى الاتجاه الصحيح. والشئ المهم، الذى تتفق عليه كل النخب الفكرية والسياسية التركية المؤمنة بضرورة إيجاد علاقات عربية - تركية عقلانية تستمد مشروعيتها من الماضى والحاضر والمستقبل، هو قطاع الاعلام الذى يعتبر من أهم القطاعات الشعبية التركية فاعلية وتأثيرا. لهذا، يجب إيلاؤه العناية الفائقة، لأن التواصل الاعلامى والحوار الجدى بين العرب والاتراك سيؤديان حقا إلى الوصول إلى بعض الأفكار التى يمكن من خلالها الانطلاق إلى تعاون مستقبلى ضمن ظروف المنطقة، بالاستناد إلى العوامل الحضارية المشتركة. وضمن هذا المجال، فإن قيام جمعيات صداقة بين الشعبين (جمعيات مجتمع مدنى وليست برلمانية ولا حكومية) تمثل نخب المجتمع وهيئاته كافة، يعتبر ذروة التواصل الشعبى بين الشعبين وقمة النجاح الاستراتيجى.

عاطف راتب

الجمهورية الصعبة
إيران .. تحولاتها الداخلية وسياستها الخارجية

طلال العتريسي

بيروت، دار الساقى، ٢٠٠٦

لا شك فى أن إيران تعتبر من أكثر دول المنطقة إثارة باعتبارها نموذجا مختلفا عن النماذج الموجودة، ليس فقط نتيجة نظامها الإسلامى فحسب، ولكن نتيجة القيادات التى توالت عليها، وآخرهم الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي تولى الحكم فى يونيو ٢٠٠٥، رغم أن التوقعات كانت تشير إلى فوز الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني أحد أركان الثورة، إلا أن فوز نجاد جعل الكثير يتساءل عن مدى قدرته على وضع إيران فى مكانة إقليمية ذات تأثير، وتعزيز ذلك بمحاولته امتلاك البرنامج النووي، وهكذا، تعد إيران الجمهورية الصعبة بما تحمله من سياسات داخلية وإقليمية مختلفة.

ومن هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب الذى يتناول فى فصله الأول النموذج الاسلامى لجمهورية إيران، حيث أشار المؤلف أولا إلى أهمية موقع إيران الجيو -استراتيجى التى تقع فى قلب منطقة الشرق الأوسط وذات موقع تجاري مهم، فهى ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى، إلى جانب أنها تعتبر الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى تبدل نظامها تبدلا جذريا عام١٩٧٩ (انتقلت من نظام امبراطورى إلى نظام إسلامى). ومنذ ذلك الوقت، أصبحت سياسات إيران الداخلية والخارجية موضع ترقب واهتمام للشعوب العربية والإسلامية وكافة دول العالم بسبب ثلاثة متغيرات استراتيجية، أولها تأسيس نظام إسلامى جاءت به ثورة شعبية حقيقية، وثانيها: موقف إيران من اسرائيل التى يجب ازالتها وعدم الاعتراف بها، وثالثها: الموقف المعادى للولايات المتحدة

وقد تجدد هذا الأمر وزاد بعد تولى نجاد الرئاسة، فعادت المخاوف الداخلية والخارجية من عودة ايران مرة أخرى لسياسة التشدد مع جوارها الإقليمي ومع العالم. وبالتالي لم تصمت الدول الغربية وسعت لإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن.

ونأتي للفصل الثاني الذي ناقش فيه المؤلف دور الإصلاحيين، بادئا بتعريفهم باعتبارهم رموز الدعاة والإصلاح والتغيير من الداخل، إلا أن هذا التيار ينقسم إلى ثلاثة اتجاهات:

١-الاتجاه الأول إسلامي معتدل يرغب في تطبيق القانون وتطوير بني الدولة الإدارية وتخليصها من الفساد.

٢-الاتجاه الثاني هو أكثر راديكالية، وهو يتفق مع التيار الأول في أنه يطبق القانون ولكنه رافض وغير متحمس لموقع المرشد، ويهتم بتوسيع فضاء الحريات الشخصية والإعلامية.

٣- وأخيرا الاتجاه الثالث وهو قومي يرغب في الجمهورية الإسلامية لإيران، ولا يحبذ العلاقات مع العرب أو الجوار الإيراني، مع الأخذ في الاعتبار أن أولئك يختلفون عن تيار المحافظين، فالمحافظون هم الذين يتمسكون بالمصطلحات القرآنية ويؤكدون الشعارات القديمة كالموت لأمريكا، مع رفض النمط الغربي ومركزية الثقافة في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو ما يعني أن الخلاف الذي يدور بينهما هو حجم الحريات، وأولوية الثقافة في إدارة الداخل وفي العلاقة مع الولايات المتحدة وموقع المرشد ومكانته.

فالمحافظون هم الذين يسيطرون على مؤسسة صنع القرار في إيران. ومع ذلك، فقد خسر المحافظون أغلبية المقاعد في مجلس الشورى في انتخابات ١٨فبراير ٢٠٠٠، وذلك لمصلحة التيار الإصلاحي الذي سيطر على نحو ثلثي المجلس. ولكن مع مطلع ٢٠٠٤، حصل المحافظون على غالبية مقاعد المجلس. وفي الوقت نفسه انشق الإصلاحيون على أنفسهم، ولا نغفل أن هذا التنوع الاصلاحي قد أدى إلى نشأة العديد من الأحزاب بعد عام ١٩٩٧، منها حزب كوادر البناء، وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وحزب التضامن وغيرها الكثير.

وفي الوقت نفسه، فقد تجمعت قوى التيار المحافظ تحت ما يسمى جبهة الثائرين على خطى الإمام والقائد المرشد، وعلى رأسها جماعة علماء الدين المجاهدين التي تحالفت مع جمعية المؤتلفة التي تعد من أقوى الفئات المحافظة. وقد أدى تماسك المحافظين إلى صعود محمود أحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة واجتياحه بفوز ساحق، الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسباب ومبررات تراجع الإصلاحيين وتقدم المحافظين.

ونصل للفصل الثالث الذي تناول فيه المؤلف العلاقات بين أمريكا وإيران، واصفا إياها بأنها لم تكن على اتصال دائم بل حدث لها انقطاع بعد انتقال إيران من مربع احتواء النفوذ السوفيتي إلى دولة تناهض السياسات الأمريكية وتدعوها إلى الكف عن التدخل في شئونها وشئون العالم.

وبالتالي، ليس من المعقول أن تتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية الذي حدث في إيران وهي التي كان لديها القدرة على التدخل في الشئون الداخلية لإيران منذ الأربعينيات إلى نهاية السبعينيات بعد إسقاط حكومة محمد مصدق وعودة الشاه محمد رضا بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ورغم ذلك، حاولت الولايات المتحدة الإطاحة بإيران الإسلامية بعد أزمة احتجاز دبلوماسيين أمريكيين في السفارة الأمريكية مدة ما يقرب من ٤٤٤ يوما. ومع انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ ووفاة الإمام الخميني ١٩٨٩، بدأت إيران رحلة "إعادة الإعمار". وفي هذه الفترة، شهدت المنطقة تطورات عدة، كان أبرزها المفاوضات المباشرة مع إسرائيل والدول العربية (مدريد١٩٩١– وأوسلو١٩٩٣)، إلا أن إيران بطبيعة الحال كانت ترفض هذه المفاوضات، وتؤيد وتدعم المعارضين في فلسطين وحزب الله في لبنان، وذلك حتى ظهور التيار الإصلاحي في إيران عام ١٩٩٧ وبروز دعوة جديدة للحوار والتفاهم مع العالم بدلا من التوتر والتصادم. ولكن هذه الدعوة لم تكن وليدة عام ١٩٩٧، ولكنها كانت مستقرة في إيران منذ انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية وبداية تولى هاشمي رفسنجاني الرئاسة. ولكن الأمر قد زاد بعد تولى خاتمي الرئاسة عام ١٩٩٧، حيث إنه دعا لإعادة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالتوازي مع دعوات أمريكية لإعادة النظر في إيران مرة أخرى حيث كان يعتقد أن المرونة في التعامل مع إيران تمهد لاتصالات دبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي أدى إلى اعتذار أمريكا عما ارتكبته في حق الشعب الإيراني في السنوات الماضية. ولكن من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تتسامح بهذه السهولة، فطرحت على طهران مجموعة من الشروط، أهمها:

- أن تتوقف جهودها لحيازة أسلحة الدمار الشامل، وأن تكف عن دعم المنظمات الإرهابية كحزب الله اللبناني، وأن تتوقف عن معارضة العملية السلمية في الشرق الأوسط. وفي المقابل، لن تتدخل أمريكا في شئون إيران الداخلية وسترفع الحظر الاقتصادي عنها.

ثم تعرض المؤلف لمناقشة الملف النووي الإيراني الذي وصل إلى ذروة الأحداث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رغم أن إيران موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ويحق لها الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحصولها على مساعدات في ذلك، إلا أن إيران منعت من ذلك نتيجة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة حولها، والتي سعت إلى شن الحملات الإعلامية ضدها، مستهدفة توضيح مدى التهديد الذي تشكله إيران إذا استمرت في إخفاء نشاطاتها النووية.

ولقد سعت الولايات المتحدة لاستخدام الملف النووي الإيراني كوسيلة للضغط على إيران وذلك بعد احتلال العراق لتحقيق رغبتها في تحقيق مشروع الشرق الاوسط الكبير. إلا أن إيران نجحت في تخطي هذه الأزمة، وذلك بمحاوراتها مع الأوروبيين وتعزيز تحالفها مع روسيا وتعاونها مع الصين.

ونأتي للفصل الرابع، حيث أوضح فيه المؤلف دور كل من القائد "الولي الفقيه" ورئيس الجمهورية ومدى التباين والاختلاف فيما بينهما. فالرئيس خاتمي بعد وصوله للرئاسة في١٩٩٧، لم يكن هناك تباين واضح بينه وبين القائد. أما الرئيس هاشمي رفسنجاني، فلم يكن ليبتعد كثيرا عن رؤية القائد في حين أن خاتمي جعل من صلاحيات القائد، هدفا لانتزاع بعضها إلى كفة رئيس الجمهورية.

ولو تمت المقارنة بينهما، طبقا للدستور، فسنجد أن رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي بعد منصب القائد، وهو موقع تنفيذي يوازي رئيس الحكومة، ويتعهد أمام القائد بالحفاظ على الدستور، أي أن الرئيس ليس المرجع الأول. فالقائد – بنص بالدستور – يحدد السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية، وهو القائد العام للقوات المسلحة وله سلطة إعلان الحرب والسلم وحل الخلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، وله الحق أيضا في عزل رئيس الجمهورية.

ومن هنا، يتبين أن الصلاحيات التي يمنحها الدستور للقائد تجعله أكثر نفوذا من رئيس الجمهورية. ومع ذلك فهما لا يحتكران بمفردهما عملية صنع القرار، بل هناك مؤسسات أخرى مثل مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي، والسلطة القضائية.

أما ما يتعلق بالفصل الخامس، فقد تمت الإشارة فيه إلى صورة إيران في أعين العرب.

يطرح أمثلة على دول عربية ذات مكانة مهمة منها مصر وسوريا والسعودية والعراق والمغرب. وأيضا على العكس عرض فى ختام الفصل صورة العرب فى عيون الإيرانيين. فالإدراك العربي الرسمي لإيران يأتى نتيجة انعكاس صورة الكتب المدرسية العربية لإيران. فصورة إيران فى الكتب المدرسية العراقية نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية، فهى العدو الذي يحارب الوطن والذي اعتاد على التعاون مع الأجنبي من أجل تحقيق مصالحه ومطامحه الخاصة. ولكن بعد الحرب، تحولت إلى صورة ايجابية فلم تقع إيران تحت دائرة الذم.

أما الكتب المدرسية السورية، فتشمل وجهين: الوجه السلبي وهو الذى يتضمن النشاط الموالى من غير العرب الذين وقفوا ضد الأمويين ، وما سلبته إيران من أراض عربية كإقليم الأهواز والجزر العربية. ولكن الوجه الإيجابى تمثل فى إيضاح انتماء الفرس إلى عالم الحضارات القديمة، ومساهمتهم فى بنائها ومقدرتهم على التأثير والتأثر بالحضارات الأخرى.

أما الكتب المدرسية المصرية والمغربية، فلم تشر لصورة بارزة ومحددة عن إيران وعندما تفعل ذلك تكون مقتصرة على دورها فى أحداث تاريخية بعيدة.

أما عن صورة العرب فى الكتب المدرسية الإيرانية. فبعد الثورة، أصبحت الصورة أكثر انسجاما، حيث كانت قبل ذلك تركز على إيران القديمة، وترجح العنصرية القومية الفارسية على الديانة الإسلامية فى تعريف الهوية الوطنية الإيرانية فى التاريخ، سواء فى الماضي أو الحاضر. أما بعد الثورة، فقد تحول تمجيد القومية إلى التوازن بينها وبين الإسلام، وعلى اعتبار أن الأخير من المكونات الأساسية لتلك القومية. وتم استبدال تجاهل العالمين العربي والإسلامي بنظرة ايجابية إلى علاقاتها مع العرب ومع المسلمين.

وعرض المؤلف فى فصله السادس كيف كانت إيران فى مأزق بين "الحرب التى تحدث فى افغانستان والحرب المتوقعة على العراق" فأى دولة فى موقع إيران ستسعى من اجل أن تحمى أمنها القومي وشعبها. وتحاول الا تدخل فى الحرب، إضافة إلى أن الذى يقوم بالحرب قوة عظمى. ولم يكن هناك بينها وبين إيران ود بل هناك خصومة وحصار وتهديد. فماذا يتعين على إيران فعله من اجل التخلص من توقع دخولها الحرب معها؟ فكان عليها البعد عن التعرض للاشتراك مع افغانستان او العراق.

وبالتالي، لم تكن إيران لتحبذ مواجهة أمريكا من أجل الملف الأفغانى أو حتى الملف العراقي بعد ذلك. فإيران لم تقف لتشاهد سقوط طالبان بل أعلنت دعمها لتحالف الشمال الذى قاد الهجوم ضد طالبان. ولولا هذا الدور لما سقطت طالبان.

ولكن فى ظل الحرب الأمريكية على العراق، فقد اتخذت موقف الحياد الإيجابي، أى لا تساند أمريكا ولا تساند العراق، بل وأدانت إيران مبدأ الحرب ذاتها. فتبدو إيران فى كل ما تعرضت له العراق أو أفغانستان غير مبالية بمصير النظام الحاكم، ولكنها فى الوقت نفسه شديدة القلق من أى تمدد أمريكي جديد على حدودها.

ونأتى للفصل السابع الذي ناقش فيه المؤلف موت الإصلاحات، أى ماذا فعل التيار الإصلاحي فى إيران بعد ١٩٩٧؟ وماذا سيفعلون بعد خسارتهم فى مجلس الشورى ٢٠٠٤؟ وهل سيكون الإصلاح جزءا من المشهد السياسي الإيراني؟ وغيرها الكثير من الأسئلة. فالتيار الإصلاحي منذ ولادته وهو يرفع شعارات المجتمع المدني واحترام الدستور والقوانين على يد الرئيس خاتمي ١٩٩٧، ولكنه تعرض لتهديد من قبل المحافظين، واتهامه بأنه يسئ لولاية الفقيه والانقلاب على مؤسس الثورة ومبادئها. إضافة لتهديد آخر وهو ما طرحه الإصلاحيون من برامج لتحقيقه ولكن لم يتمكنوا من تنفيذه.

ويختتم المؤلف كتابه عن الجمهورية الصعبة بعد سقوط بغداد فماذا فعلت إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟

فكما ذكرت سابق، فإيران التزمت موقف الحياد الايجابي، ولم تتمكن من التكيف مع سياسة أمريكا كقوة مهيمنة على دول العالم. ومن هنا، يأتي التفسير الحقيقي وراء تنسيق إيران علاقاتها مع أوروبا والصين وروسيا وكوريا الشمالية. ولكن هذا التنسيق لم يكن سوى علاقات جيدة لم تصل لتحالف دولي مواز للقوة العظمى المهيمنة، فكل من هذه الدول ترغب فى عدم الاحتكاك بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا الإطار، اقترح مجموعة من النواب الإصلاحيين بمجلس الشورى إجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية وذلك من أجل حفظ الأمن القومي الإيراني "أثناء الحرب على أفغانستان" إلا ان الأمر اختلف بعد الحرب على العراق. فقد نجحت إيران فى اللجوء إلى استراتيجية الردع وتفويت الفرص على الولايات المتحدة الأمريكية. فلم يهتز استقرارها الداخلي ولا مكانتها الإقليمية ولا علاقاتها مع سوريا. أى أن إيران أصبحت القوة البارزة الإقليمية بعد غياب المنافس الفعلي لها وهو العراق، خاصة مع ازدياد نفوذها الشيعي فى العراق ولبنان.

ولعل الكاتب كان شديد الموضوعية، فقد ذكر كافة الحقائق عن إيران، وكيف جاءت بالتيار الإصلاحي وماذا حدث بعد تراجع هذا التيار وصعود المحافظين. ولكنه لم يناقش مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، وكان عليه عرض توصيات قابلة للتطبيق فى كيفية تعامل العرب مع إيران والاستفادة منها، والعكس أيضا.

هند مخلوف

العلاقات "عبر الإقليمية" .. دراسة فى حالة العلاقات الآسيوية - الأوروبية (١٩٩٥ - ٢٠٠٤)

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦

نيللى كمال الأمير

تباينت رؤى ومدارس العلاقات الدولية حول طبيعة الدور الذى تلعبه الدولة فى النظام الدولى، خاصة فى المرحلة التى أعقبت نظام القطبية الثنائية، بالإضافة إلى الدور الذى تلعبه المنظمات الإقليمية لتنمية علاقاتها الخارجية، على النحو الذى جعلها لاعبا فاعلا فى النظام الدولى ومن هنا، ظهرت -بالإضافة إلى موجتى الإقليمية والإقليمية الجديدة- موجة ثالثة متمثلة فى (عبر الإقليمية). وهى تلك الموجة التى حاولت الباحثة نيللى كمال الأمير إيضاحها من خلال أطروحتها لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، عبر إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات "عبر الإقليمية" بالتركيز على حالة العلاقات الآسيوية - الأوروبية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) كنموذج فى هذا الشأن، وذلك من خلال أربعة فصول تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة.

تناول الفصل الأول الاتجاهات المختلفة لتعريف مفهوم "عبر الإقليمية"، بالإضافة إلى المفاهيم الأخرى السابقة فى نشأتها على مفهوم

"عبر الإقليمية" مثل عبر القومية، فضلا عن المفاهيم التى يعتبر مفهوم عبر الإقليمية تطورا لها، مثل مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة، علاوة على المفاهيم التى تتداخل مع مفهوم "عبر الإقليمية" مثل مفهوم الإقليمية المفتوحة. وقد توصلت الباحثة فى هذا الفصل إلى نتيجتين أساسيتين:

أولاهما: إنه من خلال استعراض مختلف التعريفات لمفهوم "عبر الإقليمية" منذ تبلوره فى العلاقات الدولية فى عقد السبعينيات من القرن العشرين، قد اتضح حجم هذا التباين من خلال تركيز بعض التعريفات على البعد الأمنى، على حين ركزت التعريفات الأخرى على العامل الاقتصادى والبعد التجارى، ومن ثم فإنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم "عبر الإقليمية" تتفق عليه الأدبيات السياسية، سواء العربية أو الأجنبية. كما أن نظريات العلاقات الدولية، وفى مقدمتها نظريات الواقعية الجديدة، والمؤسسية الليبرالية، ومدرسة المحافظين، قد وضعت خمس وظائف رئيسية لمفهوم "عبر الإقليمية"، وهذه الوظائف هى: التوازن، والمؤسسية، وتحسين مستوى الأداء، ووضع جدول الأعمال، إضافة إلى إيجاد هوية مشتركة بين الدول الأعضاء.

وثانيتهما: إن المفاهيم التى ترتبط بمفهوم "عبر الإقليمية" بينها تداخل كبير، حيث إنها جاءت لتعبر عن شكل التعاون، الذى غالبا ما يستهدف تعظيم المصالح الاقتصادية لأطرافه، أو تحقيق التوازن مع دول أو تكتلات أخرى، إلا أنها فى الوقت نفسه تختلف من حيث الوحدات الداخلة فى هذا التفاعل، حيث تتنوع الدول بين الدول أو المنظمات الإقليمية أو المنظمات غير الحكومية أو حتى الأفراد من خلال الشركات المتعددة الجنسية.

أما الفصل الثانى، فقد ركز على دراسة المنظمات الأساسية الواقعة فى القارتين الآسيوية والأوروبية، وذلك من حيث الخلفية التاريخية لنشأتها، وأهم الأطر المؤسسية لتلك المنظمات، وما طرأ عليها من تغيير، وهو ما يمثل محاولة لإيضاح الدور الذى تقوم به لتطوير وإرساء دعائم التعاون الآسيوى - الأوروبى. كما تناول هذا الفصل المراحل المتعاقبة للعلاقات الآسيوية - الأوروبية من خلال العلاقات بين الآسيان والاتحاد الأوروبى بشكل أساسى، وأشكال هذه العلاقات قبل تدشين تجمع الأسيم عام ١٩٩٥، من خلال التعرف على طبيعة السياسات الأوروبية تجاه دول الآسيان والعكس. وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، منها أنه كان هناك تركيز على الشريك الأوروبى فى العلاقات الآسيوية - الأوروبية المتمثل فى الاتحاد الأوروبى. كما أنه يوجد تشابك فى المصالح الأوروبية - الآسيوية، خاصة فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية التى تتضح من خلال معدلات التبادل التجارى المرتفعة بين الإقليمين الآسيوى والأوروبى، وإن كانت دول الآسيان تتفوق فى بعض الأحيان على دول الاتحاد الأوروبى من خلال ارتفاع صادرات دول الآسيان للاتحاد الأوروبى عن معدل صادرات الاتحاد لدول الآسيان. وكذلك فإن تفكك الاتحاد السوفيتى قاد إلى دخول العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والآسيان إلى المجال السياسى بعد أن كانت من قبل عقد التسعينيات تتمحور حول العلاقات الاقتصادية.

أما الفصل الثالث، فقد سلط الضوء على التجمع الآسيوى - الأوروبى باعتباره التطبيق البارز للعلاقات "عبر الإقليمية"، وممثلا لمرحلة متطورة من هذا التعاون، وذلك من خلال دراسة الخلفية التاريخية لنشأة هذا التجمع، وفكرة إنشائه، والأطر المؤسسية الخاصة به، للإجابة على تساؤل مفاده: ما هى إمكانية تحقيق المشروعات المتعددة المجالات التى يطرحها قادة ومسئولو الدول الآسيوية والأوروبية من خلال هذه القمم والاجتماعات التى تتفرع عنها، وما طرأ على تطويره إثر انعقاد القمم الآسيوية - الأوروبية، فضلا عن تناول الإنجازات التى حققها ذلك التجمع؟

وخلصت الباحثة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الآسيوى والأوروبى تخضع للتطور وزيادة التعقيد بصفة مستمرة، كما ازدادت أهمية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين مع إعلان مجموعة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" -أحد رافدى تجمع الأسيم -خطوة جديدة تتمثل فى توقيعها اتفاقا لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم بين أعضاء المجموعة، يتم تنفيذها على مرحلتين وتنتهى عام ٢٠٢٠. كما شملت قمة آسيان التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٤ توقيع اتفاقية منفصلة للتجارة الحرة بين المجموعة والصين، على أن تبدأ محادثات إبرام اتفاقية مماثلة مع اليابان وكوريا الجنوبية فى بداية عام ٢٠٠٥. وكذلك خلصت الباحثة إلى أن هناك بعض الخلافات بين عدد من أعضاء دول التجمع، ومنها ما يتعلق بتحفظ الاتحاد الأوروبى على وضع حقوق الإنسان فى بعض الدول الآسيوية، وأهمها ميانمار والصين، وحظر تصدير السلاح إليها. وكذلك خلصت الباحثة إلى أن تجمع الأسيم لا يتمتع بهيكل مؤسسى راسخ، وهو ما فرض تباينا ومرونة فى الإنجازات التى حققها، كما أنها كثيرا ما كانت تأتى بشكل مكمل لدور المؤسسات الأخرى التقليدية. كذلك فإن حجم الأعضاء داخل تجمع الأسيم من جهة، وحجم الأنشطة التى يقوم بها ذلك التجمع من جهة أخرى، قد يمثل عائقا فى تحقيق إنجاز فى المستقبل للتجمع. وربما يدعم وجهة النظر تلك طبيعة الأهداف العامة، والطابع غير الرسمى الذى اصطبغت به أعمال التجمع، مما أثر على طبيعة الإنجاز الذى يمكن أن يحققه. وعلى هذا النحو، تنبع أهمية التنسيق بين كل جانب على حدة كمرحلة أولية للتنسيق داخل تجمع الأسيم، خاصة فى حالة الدول الآسيوية الداخلة فى عضويته التى تتعامل داخل التجمع بشكل فردى، حيث لا تجمعها مظلة واحدة، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التى يتم التنسيق بينها من خلال الاتحاد الأوروبى.

أما الفصل الرابع، فقد استعرض مختلف التحديات التى تعترض تطوير العلاقات الآسيوية - الأوروبية منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وأوضح أنها على مستويين. المستوى الأول: مستوى الدول الآسيوية، مثل المنافسة التى تواجهها تلك الدول الأعضاء فى تجمع الأسيم من قبل الهند والصين، حيث تواجه المنتجات الاقتصادية لدول الآسيان منافسة من قبل المنتجات الصناعية فى الهند والصين، والتى أدت بالتبعية إلى منافسة فى جذب الاستثمارات الأجنبية. كما تواجه دول الآسيان تحدى التنافس الأمريكى على إقليم جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، وإقليم شرق آسيا بصفة عامة. أما المستوى الثانى، فهو مستوى الدول الأوروبية، حيث يتعرض الاتحاد الأوروبى لعدد من التغيرات الداخلية، وأهمها التوسع فى عضويته بانضمام عشر دول جديدة، وكذلك عدد من التحولات التى تتعلق بإعادة صياغة بعض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبى الذى يبحث عن دور مواز له فى النظام الدولى من خلال خلق عدة شبكات للتعاون مع التكتلات الإقليمية المختلفة.

كما أن اتساع حجم المصالح ما بين الاتحاد الأوروبى والآسيان وبين شركاء التجمع الآسيوى - الأوروبى ككل لا يعنى إغفال بعض المشكلات التى تواجهها تلك العلاقات، خاصة على مستوى علاقات الآسيان بالاتحاد. وتتمثل إحدى هذه المشكلات فى محاولة كل طرف من الطرفين الحفاظ على التوازن فى علاقته بالطرف الآخر، وهو ما يحد من محاولات تعميق تلك العلاقة عبر الإقليمية بين المؤسستين. وفيما يتعلق بقدرة العلاقات "عبر الإقليمية" على إدارة الأزمات، فلم يقدم تجمع الآسيان حلولا واضحة وجذرية للأزمة المالية الآسيوية التى حدثت فى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، مما دعا البعض إلى التشكيك فى فاعلية العلاقات عبر الإقليمية، إضافة إلى قصورها فى دفع عملية الديمقراطية

داخل الدول الآسيوية، سواء من خلال الحوار أو النقاش حول قضايا حقوق الإنسان وكفالة حرية التعبير للقوى المعارضة في تلك الدول. وأيضا تتسم آليات العلاقات بين الطرفين الآسيوي والأوروبي بتعدد الأطر التي تسير بشكل متواز تعبر عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية، وأن ذلك قد يؤدي إلى التأثير على أداء المؤسستين الداخلتين في التعاون الآسيوي - الأوروبي. ويدعم وجهة النظر تلك أن تجمع الآسيم قد ورث ضعف الوجود السياسي الذي يشوب الآسيان على المستوى الدولي.

خلاصة القول إن هذه الدراسة تمثل إضافة لمكتبة العلوم السياسية في فرع العلاقات الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالتكامل عبر الإقليمي في عصر لا يرحم الخارجين عن لغة التكتلات الاقتصادية العملاقة، فما أكثر الدروس وما أقل من أخذها في الاعتبار.

شيرين محمد فهمي

التقرير الاستراتيجي لشرق آسيا ٢٠٠٦

المعهد الوطني لأبحاث الدفاع طوكيو

يقدم هذا التقرير قدرا مهما من المعرفة عن التطورات والتفاعلات السياسية والاستراتيجية في إقليم شرق آسيا الذي تتنامى مكانته الاقتصادية والاستراتيجية في النظام الدولي بدرجة ملحوظة.

حيث يستعرض التقرير التطورات التي تؤثر على البيئة الأمنية بشرق آسيا والعوامل المؤدية لعدم الاستقرار في هذه المنطقة، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بسياسات القوى الكبرى بالمنطقة وعلاقاتها وتأثيراتها على هذه المنطقة، وبالأخص سياسات الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا. لذلك فهو يختص بالاهتمام التغيرات الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة ونشر القوات الأمريكية في شرق آسيا ونتائجها، ثم يركز على التطورات المتعلقة بتقوية العلاقات الصينية الروسية والتحولات في سياسة التعاون الدولي التي تنتهجها اليابان، وأبعاد هذه التحولات وذلك خلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وينقسم التقرير إلى ثمانية فصول تبدأ بالفصل الأول الذي يتناول التغيرات في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وتمركز القوات الأمريكية في شرق آسيا. ويتناول الفصل الثاني تحولات التعاون الدولي في منطقة شرق آسيا على خلفية إزالة آثار كارثة تسونامي، والفصل الثالث يتناول قضايا شبه الجزيرة الكورية والسعي لإحداث توازن في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، والفصل الرابع يتناول إنجازات وتحديات سياسة الجوار التي تتبناها الصين، والخامس يتناول منطقة جنوب شرق آسيا ويتناول الفصل السادس توجه روسيا نحو توثيق علاقاتها مع الصين في إطار التحولات في سياستها تجاه شرق آسيا. ويتناول الفصل السابع التحديات التي تواجه إدارة بوش في منطقة شرق آسيا. أما الفصل الثامن، فيتناول توجه اليابان إلى تدعيم التعاون الدولي كوسيلة لتحقيق متطلبات أمنها.

ويطرح التقرير ثلاثة اهتمامات رئيسية للولايات المتحدة في تلك المنطقة، وهي تحديث الصين لقوتها العسكرية وقضية تايوان وتطورات المسألة النووية لكوريا الشمالية. ويرى أنه رغم أن العلاقات الأمريكية الصينية تتطور في مجالات متعددة سياسية واقتصادية، إلا أن هناك مخاوف أمريكية من تزايد الإنفاق العسكري الصيني والقدرة الصاروخية المتنامية للصين الشعبية. ويشير إلى مجموعة من التقارير، منها التقرير الذي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية للكونجرس الذي يحذر من أنه في حالة استمرار التوجه الحالي للصين نحو زيادة الإنفاق العسكري، فإن القدرات العسكرية الصينية يمكن أن تشكل تهديدا لدول المنطقة على المدى الطويل. ويشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة عبرت عن قلقها بشأن توجه الاتحاد الأوروبي لرفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للصين. ويطرح التقرير أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين قائمة على مبدأ الارتباط والردع في آن واحد. وتفصيل ذلك أنه بينما تقبل الولايات المتحدة بوضع الصين كقوة كبرى وتضغط عليها للوفاء بمسئولياتها، فإنها تعبر عن قلقها من أن يؤدي تنامي القوة العسكرية للصين إلى أن يكون مصدر تهديد لأمن المنطقة والعالم. وبخلاف القضايا الأمنية، توجد مشاكل بين الولايات المتحدة والصين بشأن عدم التوازن التجاري وحقوق الإنسان وقضايا الحريات الدينية ومبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان.

ويركز التقرير على البرنامج الذي تتبناه الولايات المتحدة والمتعلق بسياستها الدفاعية في المنطقة، والذي يطلق عليه "التحول" والذي يهدف إلى مواكبة الوضع العسكري المتعلق بما بعد الحرب الباردة وذلك توجها نحو ردع دول بعينها وتبني استراتيجية قادرة على التعامل مع أنماط جديدة من التهديدات في القرن الحادي والعشرين. ويشير مصطلح التحول إلى عملية طويلة الأمد مخطط لها لإحداث نقلة بالوضع الدفاعي ككل بما لا يشمل التكنولوجيا العسكرية فقط، ولكن أيضا القدرة القتالية والتنظيم العسكري والقدرات البشرية. وتأخذ مراجعة القوات الأمريكية الموجودة فيما وراء البحار في الاعتبار خصائص البيئة الأمنية في منطقة شرق آسيا، ومنها في حالة هذه المنطقة احتمالات الصراع في مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية. وفي جنوب شرق آسيا، توجد تهديدات الإرهاب وأيضا الحركات الانفصالية والاستقلالية والتي تمثل تهديدات أمنية.

ووفقا لما سبق، فإن تنفيذ عملية التحول بالنسبة للقوات الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيكي يحتاج إلى ثلاثة عناصر، هي: الحفاظ على الردع، وتحسين القدرة على رد الفعل السريع، وتخفيض أعداد القوات في المدين المتوسط والطويل.

ويفرد التقرير قسما خاصا لسياسة الجوار التي تتبعها الصين. وهي السياسة التي بدأت منذ عهد الرئيس السابق زيمين، ولكنها شهدت تحولات ملموسة في عهد الرئيس الحالي هوجينتاو الذي أعلن عام ٢٠٠٢ تبنيه لدبلوماسية الجوار كتوجه لسياستها الخارجية، قائم على مبدأ حسن الجوار والمشاركة.

ومن بين أبعاد هذه السياسة التعاون من خلال الآسيان +٣ التي تشمل الصين واليابان وكوريا الجنوبية. كما يحدد التقرير الخطوات التي اتبعتها الصين في نطاق هذه السياسة لإيجاد إطار لحوار استراتيجي مع اليابان، والتي بدأت مع عقد الجولة الأولى للحوار الاستراتيجي في مايو ٢٠٠٥، والاقتراح الذي قدمه الرئيس الصيني "هوجينتاو" والمعروف باسم "اقتراح الثلاث نقاط" لتحسين العلاقات الصينية - اليابانية. ويشمل القيام بزيارات وأنشطة تبادل بين البلدين على مستوى عال، والقيام بدراسات استراتيجية بين وزيري خارجية البلدين بشأن وسائل دعم الصداقة بين البلدين، والنقطة الثالثة تشمل معالجة مناسبة

لقضية التاريخ بين البلدين.

ويشير التقرير إلى تناول تطورات برنامج الدفاع الوطني لليابان، الذي تبنته اليابان منذ ديسمبر ٢٠٠٤، ومضمونه أن اليابان بجهودها الذاتية فقط لا تستطيع أن تتعامل مع التهديدات الجديدة مثل الإرهاب الدولي، ويجب أن تتعامل مع المشاكل الأمنية الاقليمية والدولية بتوسيع وتعميق التعاون الدولي والإقليمي وذلك بهدف منع أي تهديدات من الوصول لليابان وفي حالة ما إذا حدث ذلك، يمكن ردها وتقليل أي خسائر ناتجة عنها.

وتطبيقا لما سبق، فإن اليابان اتجهت إلى تعميق تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبحثت معها خطة الولايات المتحدة لإحداث التحول في القوات الأمريكية في اليابان والتوفيق مع الهدفين السابقين واتفقت الدولتان على تحقيق عدة أهداف استراتيجية يدخل ضمنها الهدفان السابقان وهي ضمان أمن اليابان، والتوحيد السلمي للكوريتين، وخلق علاقات تعاونية مع الصين وتشجيعها على لعب دور مسئول وبناء.

ويشمل مفهوم التعاون الدولي التعاون أيضا مع الحلفاء والمجتمع الدولي بهدف القضاء على أي تهديدات محتملة.

وأبرز ما يمكن استخلاصه من قراءة هذا التقرير فيما يتعلق بالاتجاهات الرئيسية لسياسات الدول الكبرى هو إستمرارية المخاوف الأمريكية من زيادة الإنفاق العسكري الصيني.

وفي الإطار نفسه، يركز التقرير على استعراض التطورات الكبرى الرئيسية في العلاقات بين روسيا والصين منذ توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بينهما عام ١٩٩٦ ويؤكد أن العلاقات بينهما قد تطورت مؤخرا الى مستوى غير مسبوق، وذلك مع توقيع البلدين الإعلان الصيني - الروسي المشترك بشأن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين والذي يرفض - ولو بشكل غير مباشر - الانفراد الأحادي للولايات المتحدة بالشئون العالمية باقراره بأن الدول يجب أن تتجنب اتخاذ عمل أحادي، وتتراجع عن فكرة تشكيل تكتلات تهدف الى المواجهة كما أعلنت الدولتان أنهما كانتا حليفين دائمين ولذا فإنهما تطوران علاقة تعاونية طويلة الأمد بينهما.

ويطرح التقرير فكرة أن العلاقة الوثيقة بينهما قد أصبحت اكثر وضوحا بشكل متزايد في المجال العسكري. ويؤكد ذلك بأن الدولتين أجرتا لاول مرة تدريبا عسكريا واسع النطاق شارك فيه ١٨٠٠ جندي روسي و٧٠٠٠ جندي صيني.

ويشير التقرير الى انه رغم ان الدولتين قد أعلنتا أن هذه التدريبات كانت جزءا من جهود الدولتين لمواجهة الإرهاب الدولي والحركات الانفصالية والتطرف، وأنها غير موجهة الى دولة بعينها، فانه لما كانت التدريبات تتضمن عمليات إنزال جوى وعمليات بحرية، فإن الكثيرين يرون أنها تهدف إلى مواجهة القوات العسكرية الأمريكية في الباسيفيك كما أنها موجهة ضد تايوان.

وتتناول نتائج استطلاع للرأى أجرته صحيفة ازفستيا الروسية يشير إلى أن ٦٥٪ ممن شملتهم العينة يرون أن التدريبات كانت بهدف تقييد الولايات المتحدة الأمريكية و٧٪ فقط رأوا أن التدريبات كانت موجهة ضد الإرهاب.

ويرى التقرير أن الهدف الأساسي من توثيق روسيا لعلاقاتها مع الصين هو المنافع الاقتصادية التي تحققها من هذه العلاقات، وتشمل بيع الطاقة ومبيعات الأسلحة للصين كما أنها تهدف الى تقييد الولايات المتحدة الامريكية.

وفي المقابل، يشير التقرير الى انه لا توجد حوافز استراتيجية كافية لروسيا لتوثيق علاقاتها باليابان، وذلك بسبب التكلفة السياسية التي قد تنتج عن تسوية قضية الجزر الشمالية المتنازع عليها بينهما.

ويرى التقرير أنه من أجل أن يتم تحسين العلاقات بين روسيا واليابان، فإنه من الضروري بالنسبة لليابان أن تظهر لروسيا أهمية تطوير علاقاتهما الثنائية من الناحية الاستراتيجية بدلا من التركيز على قضية الجزر الشمالية بمفردها.

د. على سيد النقر

Peacekeeping and the international system, Routledge, .2007 Norrie MacQueen,

نورى ماك كوين، عمليات حفظ السلام والنظام الدولى، روتلدج، ٢٠٠٧

تمثل عمليات حفظ السلام أهم واجبات الأمم المتحدة، والتى تقع مسئوليتها بشكل كبير على الأمين العام، الذى يعتبر بدوره منسق هذه العمليات. وقد تطورت عمليات حفظ السلام منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك استجابة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. ويلقى هذا الكتاب الضوء على عمليات حفظ السلام وتطورها مع إشارة لبعض الحالات.

الفصل الأول من الكتاب وهو بعنوان "نشأة عمليات حفظ السلام"، تناول نشأة وتطور عمليات حفظ السلام وكذلك مفهومها، ويعتبر الكاتب أن المفهوم اتسم بكثير من الغموض، حيث تحدث ميثاق الأمم المتحدة عن أشخاص لهم صفة عسكرية يتم تكليفهم باستعادة السلام والأمن فى المناطق التى تشهد صراعات، ولكن دون أن يكون لهم الحق فى استخدام القوة لتنفيذ هذه المهمة. ورغم هذا الغموض، فقد كانت قوات حفظ السلام أداة لا غنى عنها فى جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام عبر مراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات المتحاربة، ومؤخرا فى عمليات مراقبة الانتخابات فى بعض البلدان. ومع نهاية الحرب الباردة، اتضح أن غموض النصوص الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة حول حدود الدور الذى تلعبه قوات حفظ السلام، حين تكلف بأداء مهام محددة، قد خلق مأزقا ذا طبيعة متعددة. فميثاق الأمم المتحدة لم يتناول على مدى ١١١ مادة من مواده التدابير المحتملة لتحقيق مهمة حفظ السلام. وعلى حين أن الفصل السادس من الميثاق كان يغطى التسويات التطوعية للنزاعات، فإن الفصل السابع تحدث عن أفعال التنفيذ دون أن يذكر صراحة حدود الصلاحيات الممنوحة لقوات حفظ السلام، وهو الأمر الذى حدا بداج همورشولد السكرتير العام السابق للأمم المتحدة- للقول - بسخرية- إن حدود هذه الصلاحيات قد ذكرت فى المادة رقم "ستة ونصف" من الميثاق.

أما الفصل الثانى من الكتاب، فيدور حول تطور عمليات حفظ السلام عقب اندلاع أزمة السويس عام ١٩٥٦. ويبين فيه أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأت أول قوة طوارئ دولية، وكلفت هذه القوة بالإشراف على انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية من الأراضى المصرية، وكذلك إنشاء دوريات مراقبة فى شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة.

وأعقب ذلك تكوين بعثة أخرى قامت بمهمة استعادة السلام فى الكونغو بين عامى ١٩٦٠و١٩٦٤. وفى عام ١٩٦٤، شكلت قوة أخرى فى جزيرة قبرص وكلفت بمهمة الفصل بين القبارصة الأتراك واليونانيين. كما شكلت بعثة أخرى عام ١٩٧٣ فى مصر وسوريا لمراقبة وقف إطلاق النار بين الدولتين وإسرائيل عقب قرار وقف إطلاق النار، ثم كلفت هذه القوة فيما بعد بالإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام ١٩٧٨.

ومثلت هذه المهمات دروسا للأمم المتحدة، بلورت من خلالها العديد من المبادئ التى باتت تحكم عمليات حفظ السلام، وطبقا للأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشئون السياسية، بريان اوركارث، كانت هناك شروط سياسية محددة لنشر قوات حفظ السلام، مثل اتفاق الأطراف الشريكة، وتقديم المساعدة المستمرة من مجلس الأمن الذى أصبح مسئولا منذ عملية السويس عام ١٩٥٦ عن توجيه هذه القوات، واستخدام القوة فقط فى حالة الدفاع عن النفس، واستعداد بعض الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية ومجلس الأمن لتمويل هذه العمليات وفى كل العمليات السابقة، برزت حقيقة أن قوات حفظ السلام عندما تستمر فى أداء مهمتها لفترة طويلة (قد تزيد على عقد من الزمان)، فإنها تصبح طرفا فاعلا فى السياسات الداخلية للبلدان التى تتمركز فيها، حيث كانت هذه القوات تقوم بمهام متنوعة، وتؤثر فى هذه المجتمعات تأثيرا يؤكد ضلوعها فى العمليات السياسية والاقتصادية.

وبنهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٨ -عقب التغييرات التى لحقت بالاتحاد السوفيتى السابق - انخفضت إلى حد كبير حدة الصراعات والمنافسات بين الشرق والغرب، ودخل العالم بعدها فى مرحلة غير مسبوقة من التفاؤل، ليس فقط فيما يتعلق بحجم العمليات التى أصبح من المطلوب تنفيذها، ولكن أيضا بالمدى الواسع للمهام التى كلفت بها قوات حفظ السلام. فقد شهدت السنوات بعد عام ١٩٨٩ اتساع حجم عمليات حفظ السلام بشكل يفوق كل ما تم منذ عام ١٩٤٥. وبالإضافة إلى المهام التقليدية لقوات حفظ السلام، أصبحت تكلف بمهام جديدة مثل المساعدة فى إجراء الانتخابات، ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وإعادة توطين اللاجئين، وتدريب قوات الشرطة، وحماية جهود الإغاثة الإنسانية، ونزع سلاح القوات المتحاربة وتسريح بعضها ومن أهم العمليات التى شهدها هذا الجيل، عملية نقل المساعدات للسكان فى ناميبيا (١٩٨٩-١٩٩٠)، وعملية مراقبة تقليدية فى السلفادور (١٩٩١-١٩٩٥)، وعملية الإشراف على نقل السلطة فى كمبوديا (١٩٩٢-١٩٩٣). وتقديرا لجهود الأمم المتحدة فى تلك المناطق، منحت قوات حفظ السلام جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨، وقيل إنها تستحق هذه الجائزة بسبب دورها الفعال فى التمهيد للمفاوضات السلمية الحقيقية فى أكثر من بقعة من بقاع العالم.

أما الفصل الثالث من الكتاب، فيدور حول تطور عمليات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويؤكد فيه الكاتب تميز هذه العمليات بأنها الأكثر استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبقدر ما أظهرت عمليات الفترة السابقة على الحرب الباردة الحاجة الملحة إلى تحسين وتنسيق قدرات ومهام قوات حفظ السلام لأجل الوفاء بمتطلبات العمليات الإنسانية وعمليات مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والمهام العسكرية التقليدية، فقد أظهرت أيضا افتقار الأمم المتحدة للتمويل اللازم، وكذلك للدعم اللوجستيكي والسياسي من قبل أعضاء المنظمة، وعلى رأسها الدول الخمس الأعضاء.

وعلى مستوى آخر، أظهرت عمليات الفترة السابقة على الحرب الباردة أيضا تساؤلات حول ما إذا كان تدخل الأمم المتحدة في بعض البلدان - كما حدث في أنجولا والبوسنة وكمبوديا والصومال - يتوائم مع مبادئها الثلاثة المعروفة (قبول كل أطراف النزاع بتدخل الأمم المتحدة في النزاع، النزاهة، استخدام القوة فقط في الدفاع الذاتي عن النفس).

وفي الفصل الرابع من الكتاب، والذي يدور حول "تمويل عمليات حفظ السلام"، يقول المؤلف إن عمليات حفظ السلام الجارية (فيما عدا قوة مراقبة خطوط الهدنة في الشرق الأوسط وقوة مراقبة خطوط وقف إطلاق النار في كشمير) لكل منها ميزانية مستقلة لسنة مالية تبدأ في أول يوليو من كل عام وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي. وقد وصلت قيمة الميزانيات المخصصة لخمس عشرة بعثة لحفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى خمسة مليارات دولار أمريكي تقريبا، وأكبر المساهمين فيها الولايات المتحدة تليها اليابان. وهناك جدول مساهمات لجميع أعضاء الأمم المتحدة في تلك الميزانيات، بما في ذلك الدول النامية ومنها مصر. وهناك عدد من الدول امتنعت عن تقديم مساهمات لبعض البعثات، مثل حالة الاتحاد الروسي بالنسبة لبعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك، وذلك لأسباب سياسية ترجع إلى تأييد روسيا لصربيا. كما أن هناك دولا عليها متأخرات لعدد من ميزانيات عمليات حفظ السلام. ينشر السكرتير العام للأمم المتحدة بيانا بها يوضح المساهمات المتأخرة بالنسبة لكل دولة.

وفي الفصل الخامس من الكتاب، والذي يدور حول دور الأمم المتحدة في بناء السلام، يؤكد المؤلف أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية القطبية الثنائية في عام ١٩٩٠، كلف مجلس الأمن الدكتور بطرس بطرس غالي، كأمين عام للأمم المتحدة، مجلس الأمن بإعداد تقرير تحليلي مشفوع بتوصيات عن طرق ووسائل تدعيم مقدرة الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصناعة وحفظ السلام. وصدر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع في يوليو ١٩٩٢ تحت عنوان "أجندة من أجل السلام". وقد جاء في التقرير أن دور الأمم المتحدة في بناء السلام، بعد انتهاء الصراعات، يلزم أن يحدد الهياكل الوطنية التي يلزم مساندتها لتدعيم السلام، وتفادي حدوث نكسة باستئناف الصراع بعد أن يكون قد خمد.

وقد وافقت قمة الأمم المتحدة، التي عقدت في نيويورك من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥، على إنشاء "لجنة بناء السلام"، كما وافقت على إنشاء وحدة بالأمانة العامة لدعم نشاط تلك اللجنة، وقد ألحق الأمين العام تلك الوحدة بمكتبه.

وفي الفصل السادس من الكتاب، والذي يدور حول عمليات حفظ السلام في إفريقيا، جاء فيه أن إفريقيا شهدت عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينيات، بعضها انتهى باستقرار السلام والأمن في الدول الإفريقية المعنية، وبعضها الآخر استمر أو تجدد نتيجة الحروب الأهلية. ومن أمثلة عمليات حفظ السلام التي انتهت باستقرار السلام والأمن حالات: أنجولا، وموزمبيق، وناميبيا، ورواندا. أما الحالة التي تجددت فيها عملية حفظ السلام، فهي حالة الكونغو الديمقراطية. أما باقي الحالات، فقد استمرت منذ تسعينيات القرن العشرين، مثل حالة قوة حفظ السلام في الصحراء الغربية، وقوة حفظ السلام بين إثيوبيا وإريتريا. أما باقي الحالات التي بدأت واستمرت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فهي حالات ليبيريا وسيراليون، والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وبوروندي والسودان، وزادت ميزانياتها السنوية على ٣,٥ مليار دولار. واعتبارا من عام ٢٠٠٦، بدأ دور الأمم المتحدة في بناء السلام بإنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كتطوير لدور الأمم المتحدة في صناعة وحفظ السلام، لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الحروب الأهلية.

وبعد تنفيذ تعهدات الدول والمؤسسات المانحة لصندوق بناء السلام، استخدم الأمين العام للأمم المتحدة ولايته بالتشاور مع الدول المعنية وسلطاتها بتخصيص ٧٠ مليون دولار من أرصدة الصندوق لتمويل مشاريع بناء السلام في بوروندي وسيراليون، يتم توزيعها بالتساوي بين البلدين، أي ٣٥ مليون دولار لكل منهما لتمويل المشروعات في المجالات ذات الأولوية التي حددتها سلطات كل من البلدين.

ولاء علي البحيري

Ali Kemal Ozcan. Turkey's Kurds: A Theoretical Analysis of the PKK and Abdullah Ocalan. London: Routledge, 2006

ينتشر الأكراد حاليا في عدة دول، فهم يعيشون في جنوب شرق تركيا، شمال شرق سوريا، وشمال العراق (حيث يشكلون نحو ٣٢٪ من إجمالي عدد السكان)، وجنوب إيران وأرمينيا وأذربيجان. ويتراوح عدد الأكراد حول العالم من ١٥ إلى ٢٥ مليون شخص يتركز معظمهم في تركيا (حيث يشكلون نحو ١٨٪ من إجمالي عدد السكان). ويعتنق معظم الأكراد المذهب السني مع وجود عدد محدود من الشيعة ومن اليهود والمسيحيين.

وهناك تردد دولي في دعم قيام دولة كردية (كردستان) نظرا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي ينتشرون بها، ولأن قيام تلك الدولة سيعتبر "عملا عدائيا" من جانب الدول التي يعيش فيها الأكراد.

ومن أحدث الكتب التي تناولت موضوع أكراد تركيا كتاب "أكراد تركيا: تحليل نظري لحزب العمال الكردستاني ولعبد الله أوجلان" للدكتور علي كمال أوزكان، الباحث في الشئون الكردية، والصادر عام ٢٠٠٦.

يتكون الكتاب من افتتاحية ومقدمة وستة فصول وخاتمة.

يقول الكاتب إن معظم المصادر التي تناولت الأكراد ركزت على جانبين أساسيين، إما التحدث عن الحياة القبلية والمؤسسات الدينية لتلك الفئة أو عن الصراعات القائمة، سواء كانت سياسية أو عسكرية حول إنشاء دولة كردستان بشكل عام. ويوضح الكاتب أن هدفه هو مناقشة موضوع أكراد تركيا، من خلال دراسة أهم حزب يمثلهم ألا وهو حزب العمال الكردستاني (The Kurdish Worker's Party - PKK)

بدأ نشاط الحزب في عام ١٩٧٤، ولكن أعلن تشكيله رسميا عام ١٩٧٨ بهدف إقامة دولة

مستقلة للأكراد. وقد اتخذ الحزب عدة أسماء بعد انشائه الى أن تم الاستقرار على اسم حزب العمال الكردستاني في أبريل عام ٢٠٠٥ ومن ضمن الأسماء التي تم اختيارها في عام ٢٠٠٢ اسم

(Kurdistan Freedom and Democracy Congress- KADEK)

ولكن تم تغييره بعد أن اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الحزب بمحاولة الهروب من تهم متعلقة بالإرهاب في عصر ما بعد صدام في العراق.

يحمل الفصل الأول عنوان "القومية والوطن" هذا الجزء نظري ويعتبر تقديما لموضوع إقامة وطن للأكراد. هنا يعطى الكاتب عدة تعريفات لمفهوم الوطن أو الدولة أو الأمة، منها تعريف الزعيم الشيوعي جوزيف ستالين "وهو وجود مجتمع مستقر يجمعه وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والتركيبة النفسية"، أي يجب توافر أربعة شروط لكي يطلق على مجتمع معين لفظ وطن.

كما يقدم الكاتب نفسه تعريفا يرتكز على وجود وحدة جغرافية - سياسية - اقتصادية - اجتماعية وقانونية وهي التي تؤهل مجتمعا معينا لكي يصبح وطنا أو دولة أو أمة.

ويقول الكاتب انه على الرغم من رغبة الأكراد في تكوين وطن لهم، إلا أن الشروط السالف ذكرها لا تتوافر لديهم، خاصة عدم وجود وحدة جغرافية، حيث ينتشرون في عدة دول.

يحمل الفصل الثاني عنوان "بداية مشكلة أكراد تركيا". يبحث هذا الفصل الجذور التاريخية للتوتر والصراع بين الأكراد والدولة التركية بغية انشاء دولة للأكراد. ويطرح الكاتب تساؤلا مهما ألا وهو "ما هي العوامل الذي تسببت في نمو حزب العمال الكردستاني، وبالتالي تمكنه من توسيع نشاطه ومقاومته للسلطات ليس فقط في تركيا ولكن أيضا خارجها؟"

يقول الكاتب إن الحزب ظهر كامتداد لـ "حرب التحرير التركية" أو "حرب التحرير الوطنية" بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في أوائل القرن العشرين. فلقد شارك الأكراد بفاعلية في تلك الحرب، وبالتالي في اعادة ميلاد الدولة التركية تحت مسمى "الجمهورية التركية" بعد ذلك في عام ١٩٢٤. أما بعد قيام الحزب وبعد عدم تنفيذ اتفاقية سيفر - التي أبرمت عام ١٩٢٠، والتي وعدت الأكراد بإقامة دولة لهم في المنطقة بل وبعد تهميش دورهم ولغتهم وثقافتهم، فقد أعلن قيام "حرب لتحرير الأكراد" داخليا وخارجيا بغية إقامة تلك الدولة. ولقد ساعد تركيز تركيا على تأكيد هويتها على نمو ذلك الشعور الوطني لدى الأكراد.

ويعد الحزب أول حركة وطنية نشأت وتعبر عن الأكراد وأحلامهم في إقامة دولة مستقلة لهم. وذلك منذ إنشائه في بداية سبعينيات القرن المنصرم. وقد تنوعت استراتيجية الحزب لتحقيق ذلك الهدف. فبعد فشله في تحقيق ثورة ماركسية في تركيا تؤدي إلى إقامة تلك الدولة، فقد قرر تغيير تلك الاستراتيجية طلبا لدعم الأغلبية السنية المعارضة للنظام الماركسي.

أما الفصول من الثالث إلى الخامس، فتتحدث عن تكوين حزب العمال الكردستاني وأهدافه واستراتيجيته وكيفية التعبئة العامة لأكراد تركيا. فالفصل الثالث يحمل عنوان "تكوين حزب العمال الكردستاني". والفصل الرابع يأتي تحت عنوان "خطاب وأهداف حزب العمال الكردستاني"، والفصل الخامس يحمل عنوان "مصادر التحفيز".

يبدأ الكاتب بسرد التسلسل الزمني لتكوين الحزب. فقد بدأ الحزب نشاطه بصورة غير رسمية عام ١٩٧٤ بستة أشخاص فقط تحت قيادة عبدالله أوجلان (المعروف أيضا باسم آبو) في العاصمة التركية أنقرة، وكانت بدايته الرسمية عام ١٩٧٨ في بلدة ديار بكر، التي يعتبرها أكراد تركيا عاصمة لهم. وبعد أن استطاع تكوين أكبر حركة شعبية ممثلة للأكراد خاصة في أوائل تسعينيات القرن الماضي بعد سقوط الشيوعية، استطاع الحصول على عدد كبير من الأصوات خلال معظم الانتخابات المحلية أو العامة التي أجريت في تركيا في حقبة التسعينيات، وذلك على الرغم من الضغوط التي مارستها الداخلية التركية. وقد كانت استراتيجية الحزب في بدايته هي إشعال نيران الثورة الماركسية في تركيا كوسيلة لتحقيق هدفه في إقامة دولة للأكراد، ولكن تلك الاستراتيجية قد تغيرت نظرا لوجود الأغلبية السنية المعارضة للنظام الماركسي. وبسبب قيام الحزب، بداية من عام ١٩٨٤، بعمليات خطف السائحين الأجانب ومهاجمة المصالح التركية - سواء داخل البلاد أو خارجها مما أدى إلى إزهاق أرواح ما يقرب من ٣٧ ألف شخص - تم تصنيفه كجماعة ارهابية من قبل كل من تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. طرد عبد الله أوجلان (مؤسس الحزب) من سوريا في عام ١٩٩٨ (التي لجأ اليها عام ١٩٨٠) بعد ضغوط أمريكية، وقبض عليه في ١٥ فبراير عام ١٩٩٩ في كينيا وحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم بعد ذلك للسجن مدى الحياة. إن لخطابات وحوارات ومؤلفات قيادات الحزب، بالإضافة الى الكاريزما الخاصة التي يتمتع بها أوجلان، دورا مهما في تعبئة أكراد تركيا وتدعيم مشاعرهم الوطنية. كما استطاع الحزب تدمير الموارد التي مكنته من إقامة مكاتب اعلامية في عدد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا واليونان. وتتضمن مؤلفات أوجلان:

- "الحرب الخاصة في كردستان" الذي صدر عام ١٩٨١.
- "الوطنية الكردية وواجبنا" الذي صدر عام ١٩٩٢.
- "رؤى النصر" الذي صدر عام ١٩٩٦.

هذا، ولقد اختلفت الآراء حول شخصية عبد الله أوجلان ما بين وصفه تارة "بالإرهابي" وتارة أخرى "بالمناضل من أجل الحرية". ولكنه يظل الشخصية التركية الثانية التي ظهرت على غلاف جريدة التايمز البريطانية الشهيرة بعد ظهور مؤسس الدولة التركية الحديثة أتاتورك، وكانت تلك الصورة لحظة القبض عليه في كينيا عام ١٩٩٩.

الفصل السادس والأخير من الكتاب يتحدث عن "انكماش دور حزب العمال الكردستاني". يقول الكاتب إن هذا الانكماش قد بدأ مع تكثيف الحزب لعملياته التي تهدد المصالح التركية، سواء بالداخل أو بالخارج، بداية من عام ١٩٩٢، والتي أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، سواء من الأتراك أو من الأجانب. وبالتالي اعتبار الحزب مجموعة إرهابية من جانب عدة أطراف كما ذكر من قبل. هذا، وقد تزامن ذلك مع حدوث انكماش في الهيكل التنظيمي والقوة العسكرية للحزب. وقد ظهرت آثار ذلك الانكماش في نتائج عدد من الانتخابات (حيث حصل الحزب في الانتخابات المحلية التي أجريت في أبريل ١٩٩٩ على ٤,٧٥٪ فقط من الأصوات، وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٨ مارس عام ٢٠٠٤ على نسبة ٤,٩٪ فقط من أصوات الناخبين في مختلف أنحاء البلاد).

إن قضية الأكراد بشكل عام، وأكراد تركيا بشكل خاص، أصبحت مرتبطة بمسألة تهديد الهوية. ويعرض الكاتب في الخاتمة عددا من النقاط المهمة، من بينها:

- إن كاريزما عبد الله أوجلان نتجت عن صفاته الشخصية من ناحية وعن رغبة الأكراد القوية في الحصول على وطن قومي من ناحية أخرى.

بالرغم من انكماش دور حزب العمال الكردستاني سياسيا وعسكريا، إلا أن وجوده على الساحة له تأثير واضح على الأكراد في جنوب شرق تركيا، خاصة مع حصول أكراد العراق على مزيد من الاستقلالية.

وسيظل الحديث عن حلم قيام دولة كردستان قائما، رغم صعوبة تحقيقه. وتتبدى قوة معارضة تركيا لهذه الرغبة في تصريح رئيس تركيا الحالي، ووزير خارجيتها سابقا، عبد الله جول في شهر يوليو الماضي، والذي قال فيه إن الجيش التركي سيهاجم معاقل حزب العمال الكردستاني في العراق دون الحصول على إذن مسبق من أي طرف.

د. ماهيتاب مكاوي

Issue No 170 October 2007

Al-Siyassa Al-Dawliya

International Politics Journal

دوريـة علميـة محكّمـة

تصدر أوائل: يناير، أبريل، يوليو، أكتوبر عن مؤسسة الأهرام

ملحق العدد (اسطوانة مجانية):

البحث عن سلام فلسطينى - إسرائيلى

قرارات الأمم المتحدة

اتفاقيات:

أوسلو ٢،١ - طابا - واى ريفر - شرم الشيخ - المعابر

مبادرات:

فاس - شامير - وثيقة جنيف - وثيقة الأسرى - المبادرة العربية

موقع السياسة الدولية على شبكة الإنترنت

www.siyassa.org.eg

قسم خاص باللغة الإنجليزية